

حوارات ونقاشات فكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية

خلال الفترة بين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩

تأليف
د. كاظم حبيب

برلين - السلليمانية - ٢٠١٠

مكتب الفكر والوعي للإتحاد الوطني الكردستاني

السلليمانية - محلة : سرجنار - ١٢١ -

زقاق - ٤٤

الدار - ١ -

www.hoshiari.org

govarynovin@yahoo.com

إسم الكتاب: حوارات ونقاشات فكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية

خلال الفترة بين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩

تأليف: كاظم حبيب

التصميم و الغلاف: أميره عمر

رقم الإيداع: (١٤٢٣) لسنة ٢٠١٠ لمديرية العامة للمكتبات العامة

عدد النسخ: (١٠٠٠) نسخة

الطبع: مؤسسة حمدي للطباعة والنشر

التسلسل: (٣٣٥)

من منشورات مكتب الفكر والوعي للإتحاد الوطني الكردستاني

الإهداء

إلى زوجتي الحبيبة التي تحملتني قرابة نصف قرن حتى الآن بكل حب وصبر، كما أن المسيرة المشتركة القادمة غير قصيرة ...

إلى سامر وياسمين اللذين لم أمنحهما الحنان الأبوي الكافي بسبب هموم السياسية، وتكفلت الأم إنجاز هذه المهمة وأدتها خير أداء، ولكنهما خير حبيبين وزادنا الجميل عند الشيخوخة...

إلى بقية افراد العائلة الذين عانوا بسبب همومي السياسية الكثير، فاستشهد منهم من استشهد، وعذب آخرون، ومع ذلك لم ينسوا صلة الرحم بيننا ومنحوني حبهم الذي ساعدني على مواصلة درب الطويل..

إلى كل الذين حاورتهم أو ناقشت افكارهم ومواقفهم بكل ود واعتزاز واحترام لأفكارهم والمواقفهم، فلست ممن يذم تلك الحقيقة أو الحق كله، وهي مجرد وجهة نظر لا غير....

الفهرست

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١١
نقاشات فكرية وسياسية مع السيد الدكتور فاضل الجلبي حول الأحداث العراق التاريخية وحول دور و مكانة الأستاذ الراحل كامل الجادرجي في الحركة الوطنية و الديمقراطية العراقية	
الحلقة الأولى	
المدخل	١٥
الحلقة الثانية	
ما الجديد في ذاكرة وجعبة فاضل الجلبي حول الحكم والمعارضة في العراق والأستاذ الجادرجي؟	٢٠
الحلقة الثالثة	
الجلبي وماأخذه الفكرية على الجادرجي!	٢٧
الحلقة الرابعة	
موقف الجلبي من حركة بكر صدقي ومن موقف الجادرجي منها	٤٣
الحلقة الخامسة	
انقلاب العقلاء الأربعة وموقف الجلبي منه تقييم حركة شباط – مايس عام ١٩٤١	٦١
الحلقة السادسة	
الجلبي والجادرجي ومسألة تأميم النفط في العراق	٨٧
الحلقة السابعة	
الدكتور فاضل الجلبي وموقفه من الأستاذ كامل الجادرجي ومن ثورة تموز ١٩٥٨	١٠١

الحلقة الثامنة	
الجادرجي والحركة الوطنية والديمقراطية في العراق	١١٠
الحلقة التاسعة	
الصراعات الفكرية والسياسية وعواقبها في العراق	١١٧
الحلقة العاشرة	
الجادرجي هو المؤرق الفعلي للجلبي وليس حكم البعث المقبور في العراق	١٣٠
الحلقة الحادية عشر	
منظور الدكتور فاضل الجلبي اللإنساني للجادرجي الإنسان!	١٤٥
الحلقة الأولى	
كاظم حبيب	١٥٣
مواصلة النقاش والجدل في الجادة العريضة للفكر والسياسية	
الحلقة الثانية	
النخب والجماهير والديمقراطية	١٦٥
الحلقة الثالثة	
هل هي صحوة دينية أم انتكاسة حضارية أم ماذا ؟	١٧٥
الحلقة الرابعة	
مواصلة النقاش والجدل في الجادة العريضة	١٨٣
حين احاور اي انسان واناقتش	
كاظم حبيب	
لتنسج جادة الحوار الديمقراطي ... ليتسع صدر الإنسان لسماع الرأي الآخر.. أين التقى وأين اختلف مع الأستاذ الدكتور سيّار الجميل ؟	١٩٧
الحلقة الأولى	
المدخل	١٩٨

الحلقة الثانية	
العولمة والموقف منها	٢٠٥
الحلقة الثالثة	
كيف يفترض أن يتعامل العراق مع العولمة؟	٢٢٧
الحلقة الرابعة	
هل يمكن تخفيف الاستغلال الرأسمالي	٢٤١
الحلقة الخامسة	
الفرد و المجتمع في ظل الرأسمالية	٢٥٠
الحلقة السادسة	
حول العلاقات الإنتاجية في العراق	٢٦٠
الحلقة السابعة	
قوانين الإصلاح الزراعي في العراق	٢٧٤
الحلقة الثامنة	
الحزب الشيوعي وقوى اليسار في العراق	٢٨٠
الحلقة التاسعة	
الحزب الشيوعي العراقي والعروبة	٢٩٨
الحلقة العاشرة والأخيرة	
الحزب الشيوعي العراقي والقضية الفلسطينية	٣١٣
كاظم حبيب	
حوار مع الدكتور خير الدين حسيب عن "مصير الأمة في ميزان عراق ٢٠٠٤ "	٣٣٦
النظرة القومية الجامدة للمتغيرات الجارية على الصعيد العربية والإقليمية والدولية	
كاظم حبيب	
هل من جديد في افكار المؤتمر القومي العربي وفي بيانه الموجه الى الأمة؟	٣٣٥
الحلقة الأولى	
النشأُ العراقي في بيان المؤتمر القومي العربي	٣٥٩

الحلقة الثانية	
بيان المؤتمر القومي العربي والإرهاب الدموي الجاري في العراق	٣٦٩
الحلقة الثالثة والأخيرة	
هل هناك من تهديد حقيقي للعروبة و الثقافة العربية في العراق؟	٣٨٠
الحلقة الأولى	
كاظم حبيب	
حوار مع السيد الدكتور كنعان مكية في رؤيته للعراق الراهن	٣٨٥
الحلقة الثانية	
حول واقع قوى المعارضة العراقية	٣٩٣
الحلقة الثالثة	
حول الوضع الراهن في العراق	٤٠٠
كاظم حبيب	
رؤية حوارية . هل من دور للنقط في اسقاط حكم البعث في العراق؟	٤٠٨
الحلقة الأولى	
هل ألغت التحولات الدولية والعولمة الصراع على النفط في العالم؟	٤١٠
الحلقة الثانية	
هل يشكل النفط جزءاً من استراتيجية السياسة العولمية للولايات المتحدة الأمريكية؟	٤٢٨
الحلقة الأولى	
نقاش اقتصادي مفتوح و صريح مع السيد الدكتور برهم صالح	٤٤٧
الحلقة الثانية	
هل كان اقتصاد الدولة في العراق اقتصاداً اشتراكياً حقاً أم شيئاً آخر، و ما هو الموقف من قطاع الدولة الأقتصادي؟	٤٥٠
الحلقة الثالثة	
هل من نموذج للتنمية في العراق؟	٤٥٥

الحلقة الرابعة	
٤٦٧	فحوى إستراتيجية التنمية و أهميتها للاقتصاد العراقي
الحلقة الخامسة	
٤٧٤	هل يتستر المعدل السنوي للفرد الواحد من الدخل القومي على سلبيات الواقع الاقتصادي؟
الحلقة السادسة و الأخيرة	
٤٨٢	هل من رؤية واقعية للتنمية الصناعية في فكر و سياسة الدكتور برهم صالح؟
كاظم حبيب	
٤٨٩	محاولة لخوض غمار حوار جاد سعى له الأستاذ الدكتور قاسم حسين صالح بوعي و مسؤولية
كاظم حبيب	
٥٢٩	قراءة أولية في السيدة بلقيس شرارة
٥٦٠	الخاتمة
كاظم حبيب	
٥٦٣	ماذا يمكن ان نقرا في ثنايا رواية "رسائل حب خليجية" للكاتب والقاص والسياسي المعروف جاسم المطير؟

المقدمة

كانت لي فرصة الحوار مع مجموعة من مثقفي العراق أو مناقشة الموضوعات الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية او الثقافية التي طرحوها في كتاباتهم على صفحات الجرائد العراقية او على شكل بيانات أو تصريحات أو نشرت في مواقع إلكترونية عديدة.

وجدت من المناسب، وبناءً على مقترح ورد من عدد من الأصدقاء، أن انتقي مجموعة من تلك الحوارات والمناقشات الفكري والسياسية أو غيرها لكي تصدر في كتاب وتوثق بدلاً من ان تفقد الكثير من قيمتها حين تنتهي قراءتها في الصحف أو المواقع الإلكترونية.

أرجو أن تكون ذات فائدة. ولم يكن سهلاً علي أن لا أنشر المواد التي ناقشتها نصاً بسبب حجم الكتاب الذي يفترض عندها نشره، وبالتالي يمكن للقارئ أو القارئة أن يعود إلى تلك المقالات حيث نشرت في حينها ليتعرفوا عن قرب على آراء الذين ناقشتهم وحاورتهم.

وشكراً لمن شجع على نشر هذا الكتاب ومن قام بطبعه وتوزيعه.

كاظم حبيب

سبتمبر / أيلول ٢٠٠٩

نقاشات فكرية وسياسية
مع السيد الدكتور فاضل الجبلي

*حول أحداث العراق التاريخية وحول دور
ومكانة
*الأستاذ الراحل كامل الجادرجي في الحركة
الوطنية والديمقراطية العراقية

الحلقة الأولى

المدخل

تحتل الدراسات العلمية والموضوعية التي تستند إلى رؤية عقلانية وجدلية لتجربة العراق السياسية بشكل عام وتجربة الأحزاب والقوى والشخصيات السياسية التي لعبت دوراً بارزاً ومتميزاً، سلبياً كان أم إيجابياً، في الحياة السياسية العراقية بشكل خاص أهمية فائقة للأجيال التي ولدت بعد ثورة تموز ١٩٥٨ أو التي عاشت في ظل حكم البعث الدكتاتوري وتأثرت بأفكار هذا الحزب ورأس النظام، كما أنها ذات فائدة كبيرة للأجيال الراهنة التي تعيش تحت وطأة الوضع الذي نشأ في أعقاب سقوط النظام الاستبدادي، وكذلك بالنسبة للأجيال القادمة التي يفترض أن تستفيد منها لبناء العراق الجديد الذي يسعى الشعب لبنائه وفق أسس ديمقراطية تختلف عن الفترات السابقة وعن الطائفية السياسية والفردية والإرادية والعنف وإقصاء الآخر التي كانت ولا تزال تعشش في أرض العراق. ويفترض في مثل هذه الدراسات أن تعالج السياسات والوقائع والأحداث والمواقف والتصرفات المنصرمة في إطار الفترة التي جرت فيها والشروط التي أحاطت بها وتسببت في نشوئها وأثرت عليها،

مع ضرورة امتلاك وعي جديد لتقييمها وتقويمها وفق أسس جديدة تساعد على استخلاص الدروس والعبر منها. أي أن لا تحاسب تلك الأحداث والسياسات والشخصيات وفق المعايير الراهنة بل وفق تلك الأيام، حيث سادت حينذاك ظروف وشروط ووعي آخر، ولكن بوعي إنساني وحضاري جديد يساهم في لفظ السلبي والسيئ من التقاليد والعادات والأساليب والأدوات، وخاصة الفردية والاستبداد والعنف والقسوة وإقصاء الآخر، وينمي التوجه الإيجابي والديمقراطي واحترام حرية الرأي والاعتراف بالآخر ويعزز التعاون ويكرس الوحدة الوطنية وينمي شعور المساواة مع الآخر. هذا ما يفترض أن يمارسه كل عالم أو باحث اجتماعي أو سياسي يمتلك الأداة العلمية ليمارس بها التحليل الجدلي ويستخلص بواسطتها الاستنتاجات من مجرى البحث ولا ينطلق من أحكام مسبقة يحاول تطويع أداة البحث لها. وهو أسلوب ذاتي متشنج غالباً ما حصل ويحصل لعدد غير قليل من الباحثين حين يسقطون في مطب أحكامهم المسبقة ويستنتجون ما كانوا قد وضعوه مسبقاً لمقالاتهم أو حتى بحوثهم من أحكام. ويمكن أن نلاحظ مثل هذا التوجه غير الموضوعي في الكثير من كتاب السير الذاتية وليس كلهم، وكذلك بعض أولئك الذين بحثوا في تاريخ العراق أو درسوا شخصياته السياسية والاجتماعية. وخلال السنوات المنصرمة صدرت الكثير من التقييمات والتقويمات للفترة الملكية والفترات اللاحقة التي تستوجب المناقشة والتدقيق، إذ أن كتابها اکتوا بأوضاع جديدة أكثر مرارة وعقماً بحيث أنستهم الكثير من الماضي وعذاباتهم وجعلتهم يتحسرون على ذلك الماضي غير السليم والفاقد، لأنهم عاشوا أو لا زالوا يعيشون الأسوأ. وهو أمر لا يمكن قبوله، إذ لا تحاكم أحداث التاريخ بهذه الصورة. فالمفروض حين نبحت في الشخصيات البارزة والتميزة أن نتحرى عن دورهم الوطني العام وعن مساهماتهم في وضع البرامج الوطنية التي

عبأت الناس حولهم أو حول أحزابهم وشعاراتهم ودفع المسيرة الديمقراطية في البلاد أو النضال الوطني لتحقيق الأهداف التي تستوعبها طبيعة المرحلة، لا أن ننطلق من الأصل القومي أو الإثني أو العائلي أو الديني أو المذهبي لهذه الشخصيات وعائلاتهم... الخ ، إذ أن الأساس هو الإنسان ذاته وما يفكر به ويعمل من أجله ويمارسه في الحقل الذي نشط فيه والآخر الذي تركه في المجتمع والجديد الذي يقدمه للناس. وتتطلب مثل هذه الدراسة عدم التشديد على الجانب الإيجابي حسب، بل إبراز الجوانب السلبية أيضاً لا من أجل الحط من قدر هذا الشخص أو ذاك، بل في سبيل الاستفادة القصوى من ذلك لتجنب السلبي وتنمية الإيجابي. كما أن النقد والتقييم السلبي والإيجابي لنظم الحكم أو لطبيعة السلطة وسياساتها في الدولة الملكية أو الدولة الجمهورية يفترض أن لا يعني بالضرورة نقد هذين الشكلين من أشكال الدولة، إذ أن الاثنين يمكن أن ينهضا وتمارس الحرية والديمقراطية فيهما، أو أن تمارس سياسات استبدادية ومصادرة الحريات والحياة الديمقراطية وممارسة العنف والقسوة مع الناس أيضاً، إذ أن ذلك يخضع لطبيعة السلطة السياسية أو نظام الحكم القائم فيهما، إذ أن الملك غالباً ما يكون مصوناً غير مسؤول. وهذا الأمر كان ينطبق على العراق الملكي الدستوري في كل الأحوال.

استناداً لما جاء في أعلاه سأحاول متابعة ما قدمه لنا الدكتور فاضل الجبلي من تقييمات سياسية شخصية للقوى الحاكمة والمعارضة في الفترات المنصرمة دون أن أعطي لنفسه الحق، كما فعل الدكتور الجبلي ، في اعتبار ما أكتبه ينطق بالحقيقة لا غير ، فالحقيقة ليست مطلقة بل نسبية!

ففي العام ٢٠٠٢ قدم السيد الدكتور فاضل الجبلي، وهو الخبير بالنفط والموظف المتمرس في دوائر الدولة في كل النظم السابقة دون استثناء، ملكية أم جمهورية، شبه ديمقراطية أم استبدادية مطلقة، وفي مراكز البحث

السعودية الخاصة بالنفط ، محاضرة عن خلفيات التطرف السياسي في العراق، نُشرَ عرض لها في جريدة الزمان اللندنية من قبل الصحفي السيد نضال الليثي بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٦. وبعد ثلاث سنوات نشر الدكتور الجبلي تباعاً ثلاث حلقات لمقال واحد في جريدة الحياة اللندنية ابتداءً من ٢٠٠٥/٥/٣٠ تحت عنوان "العراق .. ديمقراطية بلا ديموقراطيين! وأخيراً أعقبها الدكتور فاضل الجبلي بمقال جديد تحت عنوان "دور خلافي للجادرجي في ثورة تموز العراقية" نشر في جريدة الزمان بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٨.

منذ العام ١٩٩٢ تسنى لي أن أشارك في أكثر من ندوة أو أستمع إلى أكثر من محاضرة للدكتور فاضل الجبلي في مجال السياسة والاقتصاد والنفط، أو أن أشارك في مناقشات مباشرة مع أفكاره وبحضوره في فيينا حول الإصلاح الزراعي وغيره، إضافة إلى متابعتي ومعرفتي بسياساته ومواقفه في العقود الأربعة الأخيرة من القرن الماضي وفي أعقاب سقوط النظام الاستبدادي في العراق. وفي هذا المقال، الذي سيكون من عشر (١٠) حلقات ، سأتناول بالنقاش المسائل الفكرية والسياسية التي تطرق إليها الكاتب الجبلي ومواقفه منها، محاولاً الابتعاد عن السقوط في المطب الذي سقط فيه حين حاول معالجة شخصية الأستاذ الجادرجي ووضعه العائلي وانحداره القومي وما إلى ذلك من أمور كان يفترض فيه أن يتجنبها أصلاً وأن لا يكون لها أي دور في تقييم الشخصيات، إذ أن الأساس هو الإنسان ودوره ومكانته وأفعاله، وليس قوميته أو دينه أو مذهبه. ولكن مع الأسف لم يتقيد ولم يتعظ الدكتور الجبلي بالحكمة القائلة "إذا كان بيتك من زجاج فلا ترمي الناس بالحجر"! ورغم أن المحامية والكاتبة السيدة بلقيس شرارة قد نشرت مقالات ثلاث مهمة وجريئة وموثقة في جريدة الصباح العراقية في أعقاب مقالاته تلك ورداً على ما جاء في مقالاته من تشويه للحقائق وافتراءات لا مبرر لها وحقد كريبه غير مفهوم

لشخص الجادرجي ، فأن الرجل لم يتعظ ولا يريد أن يتعلم وليست له إذنأ صاغية، بل يسمع صوته لا غير، إذ نشر مقالته الأخيرة في جريدة الزمان اللندنية في محاولة جديدة خائبة لتقصير قامة وهامة ودور ومكانة وتأثير الأستاذ الراحل كامل الجادرجي في الحركة الوطنية والديمقراطية العراقية خصوصاً وفي الحركة السياسية العراقية والعربية عموماً.

الحلقة الثانية

ما الجديد في ذاكرة وجعبة فاضل الجلبي حول الحكم والمعارضة في العراق والأستاذ الجادرجي؟

بذل الدكتور فاضل الجلبي جهداً غير قليل لشحذ ذاكرته حول الأوضاع والصراعات والنزاعات السياسية خلال فترة العهد الملكي والعهد الجمهوري حتى الوقت الحاضر ليقدم لنا ما يعتقد بأنه قد وضع الأسس السليمة للسير صوب الديمقراطية وأن العراق كان بدون ديمقراطيين رغم ادعاء البعض بالديمقراطية. فعالج من خلال ذاكرته بعض المسائل المهمة التي ستكون موضع مناقشتنا لها بسبب جملة الأفكار والمواقف السياسية الواردة فيها. ولا شك في أن الدكتور الجلبي قدم جملة من الأفكار العامة المتداولة بشأن الفترات السابقة التي كان وما يزال حولها اتفاق عام ، ولكنه طرح في ذات الوقت جملة من المسائل التي حاول من خلالها تشويه صورة المعارضة السياسية ومجمل الحركة الوطنية العراقية في سياساتها ومواقفها إزاء نظام الحكم في العهد الملكي، وكذلك تشويه صورة بعض الشخصيات الوطنية والديمقراطية التي لعبت دوراً مهماً وإيجابياً في حياة العراق السياسية حينذاك

وفيما بعد والتي شكلت مدرسة ديمقراطية جديدة يفترض أن يعتز بها العراقيون و العراقيات. وهذا لا يعني أن عليهم أن يبتعدوا عن توجيه النقد للنواقص أو السلبيات التي رافقتها، ولكن يبقى السؤال المشروع هو : كيف يفترض أن يتم تناول هذه التجربة؟ أسجل هنا باختصار بعض الموضوعات التي عرضها الجلي في محاضراته ومقالاته، ومنها:

**** العراق الملكي كان ديمقراطياً، وكانت فيه مظاهر سلبية، ولكن قوى المعارضة لم تكن ديمقراطية رغم اسمها الديمقراطي. ونوري السعيد والجادري يشكلان نموذجين لقوى الحكم والمعارضة غير الديمقراطية.**

**** انتقد انقلاب بكر صدقي ومشاركة جماعة الأهالي به واعتبره بداية لسلسلة من الانقلابات اللاحقة، واعتبر حركة مائس/أيار ١٩٤١ وطنية، ولكنه انتقد ارتباطها بالجيش فقط.**

**** ميز بين النظام الملكي والحكم الذي كان يقوده نوري السعيد، وهذا صحيح، ولكنه لم يشير إلى التناقض بين دور الملك كمصون غير مسؤول دستورياً، وبين تدخله المباشر والفظ في شؤون الدولة والحكم، رغم إشارة الجلي السريعة إلى دور وتدخل البلاط وعبد الإله في السياسة العراقية.**

**** اتهم بطرف خفي، ولكنه واضح ، كامل الجادري بالطائفية حين وجه الأخير انتقاده المشروع لتأسيس حزب الأمة الاشتراكي على أساس شيعي ولكنه لم ينتقد نوري السعيد على تأسيسه حزب سني.**

**** كان عبد الكريم قاسم وطنياً وديمقراطياً ولم يكن فردياً، ولكن كان كامل الجادري غيوراً شعراً بابتعاد الأضواء عنه فتحول إلى معاد لقاسم والوضع الجديد. أستخلص الجلي هذا الاستنتاج من خلال ملاحظة عابرة للأستاذ الراحل محمد حديد صديق كامل الجادري ورفيق نضاله الطويل!**

**** ويرى الجلي بأن العهد الملكي كان فيه الكثير من الإقطاعيين، ولكن قانون الإصلاح الزراعي الذي أصدره قاسم يعتبر طامة كبرى، ويرى بأن هذا القانون هو الذي أزعج الجادري لأنه صادر جزءاً من إقطاعياته. ولكنه لم يشر كيف وقف الجادري ضد القانون أولاً، ولماذا يتصدى الجلي نفسه حتى الآن لقانون الإصلاح الزراعي ثانياً.**

**** يرى بأن ثورة ١٤ تموز قد حققت منجزات جذرية، ومن هنا يأتي موقف الجادري ضدها، لأنها لم تبق على القاعدة الاجتماعية التي كان الجادري ينتمي إليها أو يعتبر جزءاً منها، بل سعت الثورة إلى تغييرها.**

**** يرى الجلي بأن الجادري يعتبر شخصية أرسقراطية مستبدة وغير ديمقراطية ، رغم ادعاءاته بالديمقراطية، وهو من أصل انكشاري بسبب اللقب الذي يحمله إذ كان الجادري يعبر عن منزلة محترمة في عهد الانكشاريين!**

**** ويرى بأن التزم الجادري بمبادئ الاشتراكية الديمقراطية البريطانية في بلد لم يكن قد قطع شوطاً في المدنية تطرفاً، وفي الوقت نفسه كان يرى بأن الجادري كان يقف ضد إلغاء قانون العشائر!**

**** ويرى بأن الحزب الوطني الديمقراطي لم يكن ديمقراطياً في عمله القيادي، بل كان الجادري فردياً ومستبداً في الحزب، وقاد سلوكه في المحصلة النهائية إلى انشقاق في حزبه.**

**** ثم بحث الدكتور الجلي موضوع العنف وأسبابه في العراق، ولكنه لم ينس أن يربط ذلك بالجادري أيضاً حين تحدث الأخير عن عدم إمكانية التغيير في العراق دون ثورة.**

وباختصار كان الجادري هو اللازمة في الكتابات التي مررنا عليها بسرعة وأشرنا على أهم أفكارها، رغم ما فيها من ضعف وغياب الموضوعية والمنطق العلمي لا الشكلي فقط، وغياب التوثيق والتدقيق في ما يكتب.

من الممكن أن نتواصل في عرض بعض الموضوعات المماثلة لما تضمنته مقالات الدكتور فاضل الجلبي حيث كان الأستاذ كامل الجادرجي محورهما المركزي، إذ سلط عليه جام غضبه لا في سبيل استخلاص الدروس من تلك الفترة الغنية بالأحداث وإنصاف سياسته ودوره ومكانته في الحركة الوطنية والديمقراطية العراقية، بل من أجل الإساءة للراحل الجادرجي من جهة، وتبويض احتمال بروز هذا الحزب من جديد في الوضع العراقي الراهن ليلعب دوره في أوساط الطبقة الوسطى العراقية، رغم ما يبدو على هذا الحزب في الوقت الحاضر من ضعف وتشتت وإنهاك من جهة أخرى.

وقبل الانتهاء من هذه الحلقة لا بد من الإشارة إلى أن الهدف من هذه المقالات التي كتبها الدكتور الجلبي لم تسهم في إفادة القارئ بما كان يجري في العراق، بل بدا لي بوضوح وكأن هناك تصفية حسابات مع الأستاذ كامل الجادرجي لا أعرفها شخصياً، الرجل الذي لم يعد موجوداً ليدافع عن نفسه، ولا بد أن يتولى الديمقراطيون العراقيون البحث في هذا الموضوع لا دفاعاً عن الأستاذ الجادرجي، بل من أجل توضيح الحقائق التاريخية التي حاول الدكتور الجلبي تشويهها وممارسة أسلوب غير علمي وانتقائي وشخصي بحيث يقود إلى خلق انطباعات غير سليمة عن قوى تلك الفترة وعن المعارضة السياسية العراقية وعن الأستاذ كامل الجادرجي. وعلياً أن ننتبه إلى أن محاول تشويه الجادرجي تجري في فترة استثنائية يحتاج الشعب العراقي فيه الى النموذج الذي يحتذى به، وهو ما يجري العمل لتحطيمه، كما أشارت إلى ذلك بصواب كبير السيدة بلقيس شرارة في مقالاتها السالفة الذكر وتحت عنوان تحقيقات.

وقبل البدء بالمناقشة أجد مناسباً أن أثبت بعض النقاط المهمة:

* لم أكن يوماً ما عضواً في الحزب الوطني الديمقراطي أو نصيراً له، كما لم أكن باستمرار من مؤيدي سياسات ومواقف الأستاذ الجادرجي أو حزبه، إذ كنت، ولعقود أربعة، عضواً في الحزب الشيوعي العراقي والتزمت بسياساته ومواقفه، وكانت للحزب مواقف اختلف فيها وأخرى اتفق فيها مع سياسات الأستاذ الجادرجي والحزب الوطني الديمقراطي حتى رحيله، ولكن كان هناك باستمرار احترام وتقدير لمواقف الحزب ورئيسه حتى في حالة الاختلاف معه ومع حزبه. وكان الانتقاد بينهما متبادل، رغم تعاونهما في فترات مختلفة، وخاصة في فترة تشكيل ونضال جبهة الاتحاد الوطني التي كانت المحضر والمعبر والمشارك والمساند لثورة تموز ١٩٥٨.

* إن غياب سياسي عراقي مثل الأستاذ الراحل كامل الجادرجي، لا يعني الكف عن تقييم وتقويم نضاله وأدوات وأساليب عمله وسياساته ومواقفه وكتابات وتجربته، بل هي ضرورة جداً، وخاصة في مرحلتنا النضالية الراهنة ولكن السؤال هو: كيف نتناول مثل هذه الشخصيات أولاً، وما هو الهدف من هذا التناول ثانياً، وما هي الأدوات التي نستخدمها في البحث والتحليل واستخلاص النتائج ثالثاً، وكيف نستفيد منها للتأثير الإيجابي على مجرى الأحداث في بلادنا رابعاً؟

* ووفق قناعاتي الشخصية، حيث عايشت الأحداث وساهمت في النضال منذ أوائل الخمسينيات وفي سنوات العهد الملكي وسنوات العهود اللاحقة، أجد ضرورة أن اثبت واقع لا خلاف عليه هو: ليس هناك من حزب سياسي معارض في العراق لم يرتكب أخطاءً سياسية بهذا القدر أو ذاك، كما يمكن أن ينطبق هذا التقدير على الشخصيات السياسية الوطنية. ولكن الاختلاف يبرز في حجم ومخاطر وأضرار تلك الأخطاء والأسباب التي أدت إليها، ولكن الخطأ الأساس والرئيس لم يكن من جانب قوى المعارضة وشخصياتها

البارزة، بل من جانب قوى الحكم وشخصياته، أي في طبيعة الحكم وشخصياته السياسية وأساليب وأدوات عمل السلطة السياسية ومؤسساتها الدستورية ومواقف الحكم من الدستور والقوانين الصادرة عنه والممارسات الفعلية للحكم، ولا يمس الأمر النظام الملكي بالضرورة. فالملك من حيث المبدأ كان مصوناً غير مسؤولٍ ، رغم أن البلاط في فترة وصاية عبد الإله بن علي بن الحسين على عرش العراق كان يتدخل بفظاظة بالغلة في تنصيب رؤساء الوزارات والوزراء وفي الانتخابات وتحديد النواب وفق تصريحات الحكام أنفسهم.

* إن دراسة سياسات ومواقف الأحزاب والقوى والشخصيات السياسية في العراق ليس الهدف منها التفتيش عن الأخطاء والنواقص فحسب، بل التحري عن الجوانب المشرقة وما ساهمت به من عملية تنوير فكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية ودينية في المجتمع، لكي تستكمل الصورة، ومن ثم يعطى تقدير عام ليتمكن الاستفادة من دروس الماضي للحاضر والمستقبل. وأن المهم في الدراسة هو إبراز برامج تلك الأحزاب والشخصيات وكيف كانت تسعى لتنفيذ تلك البرامج وما تأثيرها على فكر الإنسان العراقي. فحين تناولنا شخصية فهد (يوسف سلمان يوسف) سكرتير عام الحزب الشيوعي العراقي (١٩٠١-١٩٤٩) بالدراسة والتحليل مثلاً، لم نفكر في إبراز أخطائه أو حسناته بالدرجة الأولى، بل فكرنا في العمل الذي مارسه وما أنجزه والبرامج التي تقدم بها ودوره في الحركة الوطنية وخطابه الوطني والأممي في المجتمع العراقي، ثم بحثنا من خلال ذلك طبيعة شخصيته وأساليب عمله وأدواته وطريقة تعامله مع القوى الأخرى ومع المثقفين وتأثيره الفكري والسياسي على الحزب والحركة الوطنية العراقية، وما وقع به من أخطاء وما قدمه من إيجابيات للحركة الوطنية العراقية وللحزب الشيوعي. ولم يكن همنا

الإساءة له ولا مدحه، بل الاستفادة من الدراسة لصالح الآخرين الذين سيعقبونه في تحمل المسؤولية في العراق وفي الحركة الوطنية العراقية وفي الحزب الشيوعي العراقي. (راجع: كاظم حبيب وزهدي الداوي: فهد والحركة الوطنية في العراق. دار الكنوز الأدبية. بيروت. ٢٠٠٣).

* الأسئلة التي تواجهنا بعد قراءة مقالات الدكتور الجلي هي الآتية ، التي يفترض الإجابة عنها: هل كان الدكتور الجلي موضوعياً في مقالاته؟ وهل أنصف الأستاذ الراحل الجادرجي، أم بذل المستحيل وفتش كالفأر في كل زوايا الكتب ليلتقط ما كتبه مخالفه بشكل خاص بما يسيء إليه ويحط من منزلته في صفوف الشعب وفي الذاكرة العراقية الجمعية دون أن ينتبه إلى احتمال وقوع هؤلاء في أخطاء عند تقييم شخصية كامل الجادرجي؟ ولكن، هل نجح في ذلك، أم كشف عن شخصيته المشوشة ومحاول شخصنة الأمور أمام القارئات والقراء الكرام بالطريقة التي عالج بها هذه الشخصية الوطنية والديمقراطية العراقية؟ هذا ما سنحاول أن نكشف عنه في الحلقات القادمة.

٢٠٠٨/٧/٣

الحلقة الثالثة

الجلبي وماآخذه الفكرية على الجادرجي!

كتب الدكتور فاضل الجلبي في مقالاته المشار إليها في الحلقة الأولى انتقاداً لاذعاً موجهاً إلى فكر وممارسات الأستاذ كامل الجادرجي بسبب تبنيه مبادئ الفكر الاشتراكي الديمقراطي "المستورد والغريب عن تربة الوطن" والذي "لا يتناغم مع الواقع العراقي"، كما اعتبر بأن تبني الحزب الوطني الديمقراطي لهذا الفكر لم ينشأ عن قناعة القيادة بهذا النهج بل بسبب تسلط الجادرجي على قيادة الحزب وفرض فلسفة حزب العمال البريطاني على الحزب الوطني الديمقراطي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أي بعد عام ١٩٤٦ حين بدأ الحوار حول برنامج الحزب وفلسفته واتجاه نشاطه. ونسى أو تناسى تبني الأستاذ الراحل محمد حديد لنفس الفكر والآراء وإلى حدود مقاربة أيضاً تبناها الأستاذ الراحل حسين جميل. ثم راح يؤكد لنا بأن وجهة نظر الجادرجي نحو الاشتراكية الديمقراطية كانت لا تعني عملياً سوى انفصامه عن الواقع الاجتماعي و السياسي السائد في العراق^١.

ويتبادر إلى ذهن الإنسان وهو يقرأ النص التالي للدكتور فاضل الجلبي الكثير من الأسئلة، إذ يكتب الجلبي:

^١ راجع: فاضل الجلبي. "العراق... ديمقراطية بلا ديمقراطيين (٢ من ٣): ديمقراطية الجادرجي مهدت الطريق لاستيلاء العسكر على السلطة" الحياة ٣١/٥/٢٠٠٥.

"وهناك قضية جدية بالذكر وردت في مذكرات الجادرجي، أشارت إلى تسلط الرجل على الحزب، وعدم قبوله برأي الأكثرية، مثلما تقتضي القواعد الديمقراطية، كما أشارت إلى انفصامه عن الواقع الاجتماعي السياسي في العراق، عندما أخذ ينادي بشعارات غير قابلة للتطبيق في البلد، وهي اقتراحه على اللجنة العليا للحزب تبني الديمقراطية الاشتراكية على طريقة حزب العمال البريطاني شعاراً للحزب. كانت الأكثرية ضد الاقتراح بسبب اختلاف الظروف الاجتماعية بين العراق وبريطانيا، ولذلك لا يمكن تبنيها كمنهاج قابل للتطبيق. وبدلاً من خضوع الجادرجي لرأي الغالبية، بحسب مفاهيم الديمقراطية، قدم استقالته من اللجنة احتجاجاً، واعتكف في داره، ولم يرجع إلى الحزب إلا بعد وساطات كثيرة من شخصيات في الحزب، وانتهى الأمر بفرض رأيه. لكن المعروف أن حزب العمال البريطاني، الذي تبني الديمقراطية الاشتراكية، لم يكن إلا ثمرة لآراء مجموعة من المفكرين والمثقفين اليساريين في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، على رأسهم جورج برناردشو وبياتريس وموريس دوب وغيرهم. وكان هؤلاء يؤمنون بالماركسية نظرية، ولكنهم يعتقدون بأنها غير قابلة للتطبيق في بريطانيا، من خلال الثورة، وإنما من خلال العمل الديمقراطي، ومحاولة الوصول إلى الحكم عن طريق الانتخابات، واستعمال ضغوط العمال، الذين كانوا يمثلون الطبقة الأكبر في المجتمع البريطاني"^٢.

يثير هذا النص أسئلة كثيرة تستوجب المناقشة، منها مثلاً: هل فرض الجادرجي هذه المسألة الفكرية حقاً على الحزب أم كانت هناك اختلافات جزئية ، أم أنها كانت بين محاولات يسارية وأخرى يمينية اعتبرها متطرفة

^٢ نفس المصدر السابق.

وحاول الدفاع عن مواقع اليسار الوسط في الحزب وقيادته ؟ وهل كان هناك انفصام بين الفكر الذي حمله الجادرجي والواقع العراقي حينذاك؟ وهل عاش الجلبلي الصراعات الفكرية والسياسية التي كانت تدور في أوساط جماعة الأهالي ومنهج "الشعبية" والكراس الذي أعده في حينها عبد الفتاح إبراهيم في الثلاثينات من القرن الماضي؟ وهل عاش الصراع الذي برز أيضاً قبل تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي في إطار نفس المجموعة وفي سنوات الحرب العالمية الثانية ومن ثم في فترة تأسيس الحزب في العام ١٩٤٦ وما بعده، وخاصة حين برزت الأجنحة وتبلورت أفكارها في تيارات فكرية وسياسية خلال الأعوام اللاحقة؟

كلنا يعرف بأن فترة الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي كانت خصبة في اتجاهاتها الفكرية وفي النقاشات التي كانت تدور بين مثقفي تلك الفترة وأعضاء جماعة الأهالي والشعبية ومن ثم في الحزب الوطني الديمقراطي وكذلك في الساحة السياسية العراقية وبين المثقفين الديمقراطيين. وإذا كانت الفترة الأولى قد نشطت النقاشات والخلافات بين الأستاذ الراحل عبد الفتاح إبراهيم من جهة، وبين الأستاذ الراحل كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل وآخرين من مناضلي جماعة الأهالي والشعبية والكراس الذي صدر عنهم لتوضيح أهداف الشعبية، فإن الفترة اللاحقة برزت وجوه وشخصيات أخرى نشطت في الصراع الفكري داخل الحزب الوطني الديمقراطي وحوله. لا أدري إن كان الدكتور فاضل الجلبلي قد عاصر هذه الفترة وتعرف أو اطلع على تلك الصراعات التي كانت تدور في الحزب الوطني الديمقراطي في النصف الثاني من الأربعينات بين القوى اليسارية في التيار الماركسي وبين قوى التيار الإصلاحي الديمقراطي في الحزب الوطني الديمقراطي والتي فرضت عليهم التزام وجهة معينة لضمان الحفاظ على

التمايز بين أهداف وسياسات وأساليب عمل وخطاب الحزب الشيوعي من جهة، وأهداف وأساليب وأدوات عمل وخطاب يسار الوسط في الحزب الوطني الديمقراطي في حينها من جهة أخرى، وبين أهداف وأساليب عمل وخطاب القوى اليمينية في داخل الحزب الوطني الديمقراطي وحوله من جهة ثالثة، ليعبر الحزب عن فكر إصلاحي ديمقراطي تقدمي (يسار الوسط)، إذ كان الصراع في هذه الفترة شديداً ورياح اليسار الماركسي كانت جارفة في سنوات الأربعينيات وفي أعقاب سقوط الدولة النازية الألمانية والدولة الفاشية الإيطالية والدولة العسكرية اليابانية لصالح انتصار الديمقراطية في العالم التي عبرت عنها وجسدت تحالف بين العالم الرأسمالي والدولة الاشتراكية الوحيدة حينذاك، وأعني بها الاتحاد السوفييتي في مواجهة الفاشية على الصعيد العالمي، ثم تشكل المعسكر الاشتراكي؟

نحن أمام رؤية يتبناها فاضل الجلبلي مفادها أن الجادرجي عمل على فرض الاشتراكية الديمقراطية على الحزب أولاً، وأن قائد الحزب الوطني الديمقراطي كان مصاباً بانفصام عن الواقع الاجتماعي والسياسي العراقي ثانياً، فهل هذه الرؤية صحيحة؟

لم يكن الأستاذ كامل الجادرجي ماركسياً أو لينينياً، بل كان ديمقراطياً تبنى الفكر الاشتراكي الديمقراطي واعتمد المنهج المادي الجدلي في تحليل أوضاع العراق الملموسة ووضع برنامج حزبه للنضال في سبيل تغيير الواقع الاجتماعي والسياسي في العراق. وحين تبنى الفكر الاشتراكي الديمقراطي لم يطرح شعارات تطالب بالاشتراكية في العراق ولم يسبح في أحلام وردية، كما يريد أن يصورها لنا الدكتور فاضل الجلبلي، بل كان يطالب ويناضل من أجل تحقيق أهداف تنسجم تمام الانسجام مع تلك المرحلة النضالية للشعب العراقي، وكانت مسائل الحرية والديمقراطية والإصلاح الديمقراطي للاقتصاد والمجتمع

وإدارة الدولة وحل مشكلة الأرض وتوفير الخدمات العامة كالصحة والتعليم والنقل والمواصلات والعمل للعاطلين وحرية التنظيم والإضراب والتظاهر وحرية الكلمة والنشر، هي التي تقف في واجهة مطالب الشعب العاجلة التي تبناها الحزب الوطني الديمقراطي حينذاك والتي تنسجم تمام الانسجام مع الدستور العراقي الذي اقر وصودق عليه في العام ١٩٢٥. وهي أهداف عامة وسليمة لتلك المرحلة ولم تبتعد بأي حال عن الواقع العراقي حينذاك. إلا أن النخبة الحاكمة كانت تجد فيها ابتعاداً عن الواقع لأنها كانت نخبة فاسدة وغير راغبة في الإصلاح واعتبرت ما يطرحه الحزب الوطني الديمقراطي بقيادة كامل الجادرجي خروجاً عن المألوف. والغريب أن الدكتور فاضل الجلبلي لم ينتقد السياسي العراقي الراحل صالح جبر على تبنيه الاشتراكية في تسمية حزبه بـ"حزب الأمة الاشتراكي" في حين وجه الإساءة تلو الإساءة في مقالته المشار إليها في أعلاه للأستاذ الراحل الجادرجي لأنه تبنى شعار الاشتراكية الديمقراطية!

لم تعني الاشتراكية في مفهوم الجادرجي مضمونها الذي يرد في الفكر الشيوعي أو الفكر الماركسي – اللينيني، بل كانت تعني عنده العدالة الاجتماعية في خطوطها العامة وفي إطار الممكن والمتاح في أوضاع العراق الملموسة حينذاك حين كان الفقر مدقعاً والبؤس طاغياً والبطالة واسعة والفجوة بين الغنى والفقر آخذة بالتنامي مع ضعف كبير في حجم ومكانة ودور الطبقة الوسطى، بالرغم من توفر إمكانيات مالية غير قليلة وثروة نفطية قابلة للاستخدام وزيادة الإيرادات. ومن هنا كان الجادرجي يقف إلى جانب تولى الحكومة العراقية عمليات التنقيب عن النفط واستخراجه وتصديره

أو تكريره واستخدامه في التنمية^٣، كما كانت له مواقفه في حل مشكلة الأرض ومعالجة الإقطاعيات الكبيرة لصالح الفلاحين وفقراء الريف. فمن يقرأ برنامج الحزب الوطني الديمقراطي من جهة، وبرنامج حزب العمال البريطاني حينذاك من جهة أخرى، ومن يقرأ مذكراته، سيجد الفرق شاسعاً بين الأهداف التي عبر عنها حزب العمال البريطاني الذي تبنى الاشتراكية الديمقراطية وبين أهداف الحزب الوطني الديمقراطي كما ترد في برنامجه وتستند إلى الفكر الاشتراكي الديمقراطي. والسبب في هذا التباين بسيط جداً هو اختلاف ظروف البلدين والتباين في مستوى تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج والتطور التقني والعلمي والسلوك اليومي، وباختصار كبير، التباين الشاسع بين الوعي الاجتماعي والسياسي والمستوى الحضاري للشعبين والبلدين حينذاك. الجلبلي يرى الفارق بين البلدين، ولكنه لا يريد أن يرى الفارق بين الأهداف، بل يرى تبنى المبادئ العامة للاشتراكية الديمقراطية فقط، ويرى ذلك خطأ. وفي هذا يكمن الفارق بين فكر الجادرجي النير والإنساني، وبين الفكر الذي يحمله الدكتور الجلبلي.

ولهذا لا يمكن الادعاء بأن كامل الجادرجي كان يريد تطبيق برنامج حزب العمال البريطاني في العراق، بل كان يريد الاستفادة من فلسفة حزب العمال البريطاني في إرساء الأسس القوية للحزب الوطني الديمقراطي وتعبئة الناس من أوساط شعبية مختلفة حول الحزب، وبشكل خاص الفئات الوسطى والمتقنين والطلبة وأوساط من البرجوازية الصغيرة وموظفي الدولة والعمال. ومن هنا لا يمكن وصف كامل الجادرجي بأنه عاش انفصاماً مع الواقع

٣ د. محمد الديليم. كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية. بيروت. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ط ١. ١٩٩٩. ص ٨١-٨٢.

الاجتماعي - السياسي السائد في العراق، بل أرى أنه عاش اندماجاً في واقع الشعب وتفاعلاً مع مطالبه الأساسية حينذاك وفي الواجهة التي يفترض سير الحزب عليها. ورغم الاختلاف بين الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي من حيث الفلسفة والمنهج العملي، فإن الحزبين طرحا في ما يخص المسألة الوطنية والقضايا الداخلية شعارات وطنية متقاربة في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، مع اختلاف واضح في أساليب وأدوات العمل، ومع اختلاف أكثر بروزاً في الموقف الدولي ومن العلاقة مع الاتحاد السوفييتي والحزب الشيوعي السوفييتي. ولا يمكن لأي سياسي منصف أن يقول عن فترة فهد بأن شعارات فهد الخاصة بالقضايا الوطنية العراقية الداخلية والملموسة كانت تعيش حالة انقسام مع الواقع لأن فهد تبنى الفكر الشيوعي أو الماركسية - اللينينية. وكلا الحزبين لم يطالبا بالقضاء على الملكية، بل كانا يسعيان إلى تغيير الوضع من داخل النظام الملكي القائم، إذ كانت النداءات تتوجه للبلاط الملكي بشكل مباشر. ويمكن أن يقال نفس القول بالنسبة لشعارات الحزب الوطني الديمقراطي الخاص بالعراق والعالم العربي والعالم. والرسائل التي كان الأستاذ الجادرجي أو قيادة الحزب الوطني الديمقراطي التي كانت تقدم إلى البلاط (الوصي عبد الإله، وفيما بعد الملك فيصل) تطالب باتخاذ البلاط إجراءات لمعالجة اختلالات في الوضع القائم قبل أن يستفحل ويقود الى وثبات وانتفاضات أو ثورات. ويبدو لي بأن الوضع مع البلاط كان أشبه بمضمون المقولة الشعبية "المتحدث هندي والسماع أهل الجربيات" أو "صم بكم عمي فهم لا يفقهون"، إذ لم يكن البلاط يأخذ بنظر الاعتبار والاهتمام ما تطرحه المعارضة، مما كان يقود، ثم قاد فعلاً إلى العديد من الوثبات والانتفاضات ثم الثورة التي أطاحت بالحكم والدولة الملكية.

لقد برز الخلاف في اللجنة الإدارية المركزية للحزب الوطني الديمقراطي حول تحديد فلسفة الحزب ونهجه وكانت النقاشات التي جرت في عشر جلسات متتالية تدور حول هذا الموضوع. وكان هناك اختلاف واضح بين ثلاثة تيارات: اليسار واليمين ويسار الوسط. وإذا كان اليسار الماركسي في الحزب الوطني الديمقراطي يريد ابعاد مما ذهب إليه كامل الجادرجي، الذي مثل في أهدافه وشعاراته وسياساته يسار الوسط ومعه محمد حديد وحسين جميل وغيرهما، كان التيار اليميني يريد دفع الحزب الوطني الديمقراطي سياسياً واجتماعياً باتجاه الابتعاد عن الفلسفة والمنهج اللذين طرحهما كامل الجادرجي. وحين مرت عشر جلسات لم يتوصل المؤتمر إلى رؤية مشتركة، والتقى اليسار واليمين في رفض ما طرحه الأستاذ الراحل الجادرجي بالأكثرية، قرر تقديم استقالته من الحزب. علماً بأن الاتجاه اليساري كان مرفوضاً من الأكثرية وكذلك الاتجاه اليميني. وهنا بدت الصورة واضحة بأن النقاشات لن تقود إلى نتيجة تخدم مصلحة الحزب الوطني الديمقراطي. والسؤال الطبيعي هو: لماذا قرر الجادرجي تقديم استقالته؟ يبدو لي أن القرار تضمن ثلاثة احتمالات أو كلها مجتمعة، وهي:

١. ممارسة الضغط على قيادة الحزب لكي تتوصل بعد خوض عشر جلسات مرهقة من النقاشات إلى قرار واضح يضمن للحزب فلسفته ونهجه الديمقراطي التقدمي.

٢. إبداء عدم الارتياح من التيارين اليساري واليميني في قيادة الحزب لكونهما شكلاً ضغطاً كبيراً على قيادة الحزب باتجاه الأخذ برأييهما، مما وجد فيه الجادرجي مصادرة لليسار الوسط في الحزب واقترباب غير مسؤول من الحزب الشيوعي العراقي والماركسية اللينينية من جهة، أو اقترباب غير مسؤول من النخبة الحاكمة التي لا يطمئن إليها الشعب ولا يثق بسياساتها

ووعودها ولا يريد الاقتراب منها من جهة ثانية. ورغم التباين بين اليسار واليمين في قيادة الحزب الوطني الديمقراطي، إلا أنهما اتفقا على خذل مقترحات كامل الجادرجي ومن يؤيده، ومنهم محمد حديد وحسين جميل على سبيل المثال لا الحصر.

٣. وكان من حق الجادرجي أن يمارس حقه في الاستقالة، سواء أكان جاداً بها أم لممارسة الضغط على القيادة. ولا يمكن لأحد أن يسحب منه هذا الحق و يطعن به لممارسته له أو يعتبر ممارسة هذا الحق استبداداً وتسلطاً، كما عبر عن ذلك بشكل مجحف الدكتور الجلبي.

جاء في كتاب "مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي" بهذا الصدد ما يلي:

"من الممكن أن يقال أن الحزب تكون على أساس الاشتراكية الديمقراطية بل من الممكن أن يقال أن (جماعة الأهالي) الأولى تكونت على أساس من الاشتراكية، ولكن تحديد تلك الاشتراكية في أية حال من تلك الحالات من الصعوبة بمكان. ولو عاد المرء إلى مفهوم الاشتراكية في مبادئ (شعبية) لوجده يضطرب كثيراً بين الماركسية والمادية والنظريات الديمقراطية وحتى المثالية أيضاً في بعض الأحيان. ومما لاشك فيه أن الأمر تغير كثيراً عام ١٩٤٦ عندما تكون الحزب الوطني الديمقراطي، فقد كانت هذه الحالة تتميز:

١. بتحديد فلسفة الشيوعيين ومن ثم بشكل عكسي بتحديد الخلافات المبدئية بين التقدميين الآخرين والشيوعيين.

٢. استطاعت صوت الأهالي أن تشق لها طريقاً فكرياً متميزاً عن الطريق الفكري الشيوعي يعتمد على الديمقراطية كأساس، وعلى الاشتراكية بقدر ما تعطي من حلول اقتصادية واجتماعية لمشاكل العراق.

٣. وأخيراً تتميز بوجود أفكار اشتراكية وديمقراطية محددة لدى رئيس الحزب كامل الجادرجي كانت واضحة في كتاباته، وكان يختلف في أفكاره عن بقية أعضاء قيادة الحزب، فكانت هناك اتجاهات أكثر يمينية مما كان يؤمن به، وكانت هناك اتجاهات أكثر يسارية بقدر ما تقترب من الشيوعية - مما يؤمن به. وعلى كل حال كان الجادرجي قريباً من كل من محمد حديد وحسين جميل بالدرجة الأولى، ثم من زكي عبد الوهاب وطلعت الشيباني بالدرجة الثانية، من الناحية الفكرية".٤

لقد كان الجادرجي يسعى بكل السبل المتاحة والمشروعة إلى تمييز نفسه وحزبه عن الحزب الشيوعي العراقي وعن الماركسيين اليساريين في حزبهم ومنهم الشهيد الراحل الأستاذ كامل قزانجي، على سبيل المثال لا الحصر، وهي مسألة مشروعة من حيث المبدأ، كما كان يريد أن يميز نفسه وحزبه عن اليمين في الحزب وعلاقة ذلك اليمين بالسلطة السياسية وبقوى قومية يمينية أيضاً، وهي مسألة مشروعة أيضاً. وقد تبنى الاشتراكية الديمقراطية عن قناعة فكرية وسياسية ولم يكن يسعى إلى تطبيقها في العراق، كما هي في بريطانيا ومن جانب حزب العمال البريطاني، بل كان يدرك بعمق البون الشاسع بين البلدين. ومن خلال معلوماتي، وقد أشرنا إلى ذلك في كتاب "فهد والحركة الوطنية في العراق"، أعرف بأن الحزب الشيوعي العراق كان يسعى للتأثير على سياسة ومواقف الحزب الوطني الديمقراطي من خلال المجموعة الماركسية فيه بأمل دفعه باتجاه سياسة الحزب والتحالف معه والتأثير على

٤ راجع: مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي". كولونيا-ألمانيا. منشورات الجمل. ٢٠٠٢. ص ١٩٩.

قاعده. وأي عضو في الحزب الشيوعي كان يعرف هذا التوجه الذي تجلى في حضور شيوعيين إلى اجتماعات الحزب الوطني الديمقراطي للتأثير على قاعدة الحزب حينذاك، سواء أكان برفع الشعارات أم عبر الهتافات. وكان الجادرجي بحسه السياسي يدرك ذلك ويعمل على تجنبه، لكي لا يبدو متطابقاً مع الحزب الشيوعي في ما يسعى إليه أو يقع تحت تأثيره، إذ لكل حزب فلسفته ومنهجه وبرنامجه وقاعدته الاجتماعية والسياسية.

من جانبي أرى بجلاء بان الأستاذ الجادرجي كان يدرك بوضوح الفجوة الحضارية ومستوى التطور في كل من العراق وبريطانيا لصالح الأخيرة، ولكنه كان يريد أن يأخذ من الاشتراكية الديمقراطية طابعها الفلسفي والإنساني والاجتماعي والعلمي وبعض الجوانب الاقتصادية التي تتناغم مع الوضع في العراق. فالمبادئ شيء وسبل ممارستها وأشكال تطبيقها في ظروف مختلفة شيء آخر تماماً إذ أن ذلك يخضع لقوانين التطور الاجتماعية والقوانين الاقتصادية الموضوعية وليس لإرادة الفرد أو رغباته. إلا أن الدكتور فاضل الجلبي لا يريد أن يرى ذلك ولا يرغب في سماعه أو لا يدركه في أحسن الاحتمالات، ولكن عليه ومن واجبه أن يسمعه ويفكر به!

كم كان حرياً بالجلبي أن يعود إلى برنامج الأهالي وكراس الشعبية وإلى برنامج الحزب الوطني الديمقراطي ليدرسها بعناية ويتحرى عن التمايز في ما بينها، ويطلع على الموقف بكل جوانبه لا أن يأخذ مقطعاً من هذا الكتاب ونقداً من كتاب آخر ليكون له رأياً مبتسراً وملتبساً حتى على صاحبه، أي على الجلبي ذاته. كم كان حرياً به وهو يريد تقديم تجربة ودروساً للأجيال القادمة بالديمقراطية أن يبدو أكثر ديمقراطية وأكثر حصافة وأكثر حيادية بالبحث وأعمق تدقيقاً في التجربة التي يتحدث عنها ولم يعشها شخصياً. لست معنياً

في مدى كراهية الجلبي للفكر الاشتراكي أو للعدالة الاجتماعية ، فهذه قضيته الشخصية ولا أحد يعاتبه أو يلومه عليه، ولكن عليه أيضاً حين يبحث في التاريخ أن تكون الاستقامة والموضوعية والحرفية في البحث والتدقيق رائده، وليس السعي وراء النقد لأغراض النقد لا غير أو بهدف الإساءة رغم محاولاته الخائبة في التغطية على ما يريد الوصول إليه من خلال الإشارة إلى جوانب إيجابية معينة في الجادرجي حين كتب يقول:

" كان الجادرجي أيام ذلك الحكم زعيماً للمعارضة السياسية له ولعب دوراً كبيراً في تأجيج الرأي العام ضده وكان له مركز مرموق بين الطبقة المتوسطة في العراق باعتباره يمثل تياراً وسطاً بين الشيوعيين والمحافظين مما أكسبه شعبية كبيرة. أتذكر مشهداً مؤثراً عام ١٩٥٤ يشير إلى مدى شعبية الجادرجي آنذاك عندما سمحت الحكومة بإجراء انتخابات حرة تمت في حزيران في بغداد ومناطق أخرى من العراق دخلت فيها الأحزاب المعارضة في جبهة واحدة. كان ذلك المشهد في الانتخابات التي تم ترشيح الجادرجي فيها عن منطقة بغداد الثالثة ضمن الحملة الانتخابية التي جرت في سوق الصفاير وكان ذلك مساءً حيث كانت الإضاءة بالمصابيح المحمولة وما قامت به الجماهير المحتشدة من هتافات مؤثرة حين دخل الجادرجي محاطاً بجماعة يفسحوا له الطريق من كثرة الناس المتواجدين والحماس الكبير في تأييده". [راجع: فاضل الجلبي. "دور خلافي للجادرجي في ثورة تموز العراقية" جريدة الزمان اللندنية. ٢٠٠٨/٦/٨]. إن لا يقدم هنا شيئاً جديداً بل يطرح أمراً واقعاً، ولكن الجديد هو في استخدام هذا الغطاء لشن الهجوم بشراسة غير معهودة.

لم يكن هذا المديح إلا لذر الرماد في العيون لكي تسمح له هذه الفقرة مهاجمة الجادرجي بأبشع التهم والكلمات والإساءات الشخصية التي لا تمت

إلى البحث بصلة مباشرة أو غير مباشرة ولا تصمد أمام الواقع العملي حينذاك والتي سنأتي إلى مناقشتها في الحلقات القادمة.

كانت فترة الثلاثينيات من القرن الماضي مسرحاً لأربعة اتجاهات فكرية وسياسية مهيمنة على الساحة السياسية العراقية، وهي:

الفكر الماركسي- اللينيني ممثلاً بالحزب الشيوعي العراقي وفيما بعد ببعض الكتل والقوى السياسية وخاصة في الأربعينيات مثل حزب الشعب للأستاذ الراحل عزيز شريف مثلاً؛ الفكر القومي النازي ممثلاً ببعض الجماعات التي تجلت في حزب الشعب والعقداً الأربعة والكيلاني وفيما بعد حزب الاستقلال باتجاه فكري قومي يميني بشكل عام؛ الفكر الإصلاحي للديمقراطية الاشتراكية ممثلاً بجماعة الأهالي والشعبية وقبل ذاك الحزب الوطني لمحمد جعفر أبو التمن، ومن ثم الحزب الوطني الديمقراطي في الأربعينيات: وأخيراً الفكر الرجعي التقليدي ممثلاً بالنخبة الحاكمة حينذاك وبعض القوى الدينية متمثلة بالإخوان المسلمين محمد محمود الصواف وحزب التحرير الإسلامي ممثلاً بالراحل الشهيد عبد العزيز البدري، وفيما بعد بالحزبين المعروفين الاتحاد الدستوري لرئيسه نوري السعيد وحزب الأمة الاشتراكي لرئيسه صالح جبر (أوائل الخمسينيات، ولكن كانت لهما كتلتان قبل ذاك أيضاً). وكان جو المثقفين العام والطلبة وأوساط من الفئة الوسطى وأوساط أخرى من البرجوازية الصغيرة قد توزعت على هذه التيارات. وحافظت الأوساط العمالية المشاركة في النشاط السياسي بعيداً عن التيار القومي النازي بشكل عام، ولكنها كانت قريبة جداً من الحزب الشيوعي العراقي والذي وجد تعبيره في الحركة النقابية العراقية وفي الحركة الطلابية على سبيل المثال لا الحصر. ولعب التياران الماركسي والإصلاحي الديمقراطي

دوراً أساسياً في تعبئة الناس ضد النازية والفاشية من جهة، ومن أجل الديمقراطية والإصلاح الاجتماعي من جهة أخرى. وقد ساهم جماعة الأهالي والشعبية والأستاذ كامل الجادرجي بدور مهم وواسع، إلى جانب الحزب الشيوعي في فضح النازية والكشف عن أهدافها وجوهرها العنصري والعنفي. وحين نقوم بدراسة الوضع في هذه الفترة الغنية بالأحداث، علينا أن لا نسقط أوضاع تلك الفترة التي كانت تتحمل وجود تلك التيارات، ولكن بشكل خاص التيارين الماركسي والإصلاحي، على هذه الفترة الراهنة التي تشهد ردة فكرية وسياسية وثقافية عميقة وشاملة لأسباب كثيرة، وخاصة بسبب السيطرة الطويلة الأمد للنخبة الفاشية الصدامية على السلطة وممارستها كل الموبقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والحروب الداخلية والخارجية والعنصرية والطائفية السياسية المقيتتين في البلاد. العراق يعيش ردة فكرية عميقة ستأخذ فترة طويلة قبل أن يشفى الشعب منها ويتعافى بالاتجاهات الفكرية والسياسية الديمقراطية ورفض العنصرية والطائفية السياسية.

من المعروف عن الأستاذ الجادرجي أنه كان مرهف الحس وشديد الحساسية وسريع التأثر، كما كان يمارس الاعتكاف حين لا يعجبه أمر ما من حربه أو من قيادة الحزب، كما كان يقرر مع قيادة الحزب توقف الحزب عن النشاط السياسي أو يوقف صدور الجريدة حين كان يجد إصراراً من الحكم على مطاردة المناضلين وتعريضهم للاضطهاد، بأمل وهدف عدم تعريضهم لعواقب غير إنسانية. وكانت هذه الحالة موقع نقد من جانب القوى السياسية الأخرى أو بعض الشخصيات السياسية. وكان الحزب الشيوعي يمارس النقد إزاء الحزب الوطني الديمقراطي والأستاذ الجادرجي بشأن هذه القضية

الأخيرة أيضاً، حيث تكررت في بعض المناسبات. وهو أمر لا بد من توجيه النقد له من وجهة نظري ، ولكني أبقى احترام وجهة نظر الأستاذ الجادرجي، إذ كانت له مبرراته حين كان يعمد إلى الاعتكاف أو إيقاف نشاط الحزب باعتباره عملاً احتجاجياً سلبياً، بدلاً من أن يخوض الصراع الإيجابي. إن احترامي لموقفه وموقف الحزب الذي يقوده نابع من قناعاتي بحق أي إنسان أن يقدم استقالته من أي حزب كان حين يلاحظ بأن الحزب لا يأخذ بالمبادئ التي ناضل أو يناضل من أجلها، خاصة إذا كان رئيساً للحزب وفي بلد مثل العراق وفي إطار العلاقات المعروفة في البلاد أولاً، وحقه في الاعتكاف أيضاً ليجنب نفسه وحزبه بعض المطبات والمشكلات المحتملة التي يمكن تجاوزها ثانياً، كما أن من حق الحزب أن يوقف نشاطه متى شاء والعودة إليه متى شاء، فهو أمر يخص الحزب ذاته وليس غيره. وكان على الآخرين أن يقبلوا الاستقالة أو يرفضوها مثلاً، بالارتباط مع مواقفهم الفكرية والسياسية، ولكنهم طلبوا منه العودة واتفقوا معه، واستقال غيره من الحزب ومارس الآخر حقه أيضاً. من الممكن أن يكون الاعتكاف أو (الزعل) أحد أساليب ممارسة الضغط، ولكن هذه العادة موجودة لدى أغلب السياسيين العراقيين إن لم نقل كلهم، واليوم تمارس أيضاً من جانب السياسيين العراقيين، رغم أنها عادة غير محمودة.

إن ما كتبه الدكتور فاضل الجليبي بعيد كل البعد عن المعالجة الفكرية الهادئة والرصينة لفكر الجادرجي وممارساته السياسية، فهي إدانات لا غير. والرجل يتشبث بالمظاهر من الأمور ولا يغوص في عمق الإشكاليات التي كان يعيشها الشعب العراقي وكانت المعارضة تعاني منها والتي كانت تتطلب منها اتخاذ مواقف عملية لصالح المجتمع والعدالة الاجتماعية ولصالح التخلص من

الثلاثي الرهيب: الفقر والجهل والمرض، حيث كانت هي السمات السائدة التي ميزت العراق في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، بل حتى السنوات التي سبقت ثورة تموز ١٩٥٨ وما بعدها أيضاً.

٢٠٠٨/٧/٣

الحلقة الرابعة

موقف الجلي من حركة بكر صدقي ومن موقف الجادرجي منها

في خريف العام ٢٠٠٨ ستحل الذكرى السنوية الـ٧٢ على انقلاب الفريق بكر صدقي العسكري، كما حلت قبل عدة أسابيع الذكرى السنوية الـ٦٧ على انقلاب العقلاء الأربعة ورشيد عالي الكيلاني والشيخ محمد أمين الحسيني مفتي الديار الفلسطينية. وهما حركتان انقلابيتان نفذتهما وحدات عسكرية من الجيش العراقي بالتعاون مع قوى سياسية مدنية. واليوم ندين هذين الانقلابيين لأنهما أسسا لعمليات ومحاولات انقلابية عسكرية لاحقة من جهة، وساهمتا بالسماح للقوات المسلحة العراقية بالتدخل المباشر في النشاط السياسي والتأثير على الحياة المدنية العراقية من جهة أخرى، رغم التمييز بين طبيعتهما والوجهة التي كانتا تسعى إليهما والقوى المدنية التي كانت تقف خلف كل منهما. والإدانة الحالية سليمة من أجل أن نرفض المحاولات والعمليات الانقلابية في الوقت الحاضر وفي المستقبل أيضاً، ولكن لا يعفينا من إدانة السياسات التي مارسها نظام الحكم حينذاك والنخبة الحاكمة التي أدت إلى التفكير بعملية انقلابين وتنفيذها فعلاً.

إن صواب الإدانة لا يحرمنا من حق دراسة طبيعة هاتين الحركتين والعوامل التي أدت إليهما والاختلاف بين طبيعتهما، ثم نحاول أن نتبين من خلال ذلك موقف الأستاذ الجادرجي من الحركتين، إضافة إلى موقف الحزب الشيوعي العراقي منهما أيضاً.

انقلاب الفريق بكر صدقي العسكري

تشير معطيات الفترة التي سبقت وقوع الانقلاب إلى تنامي عجز القوى السياسية الحاكمة عن إيجاد معالجات جادة للأوضاع السياسية حينذاك وإلى تردي الحالة الاقتصادية، رغم انتهاء الأزمة العامة للرأسمالية منذ ثلاث سنوات وتأثيراتها على الواقع العراقي حينذاك، وزيادة موارد العراق المالية من إنتاج وتصدير النفط الخام وتنامي الحركات السياسية في كل من كردستان وشمال العراق عموماً، وبشكل خاص الحركات الكردية والآشورية والإيزيدية، والحركات العشائرية في مناطق الوسط والجنوب، إضافة إلى المضايقات والمذكرات الاحتجاجية التي رفعها رجال الدين وقوى المعارضة السياسية إلى الملك غازي والضربات العسكرية القاسية والعنف الدموي الاستبدادي الذي مارسته الحكومة العراقية إزاء تلك الحركات دون أن تبذل الجهود السياسية العقلانية لمعالجة الوضع سياسياً وديمقراطياً. وكان الجيش هو الأداة الفعلية لممارسة تلك السياسة إزاء الحركات الست التي حصلت في غضون عشرين شهراً وقوبلت بالحديد والنار^(٥). وكان الفريق بكر صدقي هو القائد العسكري

٥ الحسين، عبد الرزاق. تاريخ العراق السياسي الحديث. الجزء الثالث. ط ٧. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد. ١٩٨٩.
ص ١٥٥.

الذي لعب دوراً بارزاً في قيادة تلك الوحدات العسكرية والتصدي الشرس لتلك الحركات وأوقع بأتباعها خسائر فادحة بتشجيع ومساندة وتحريض مستمر من جانب رشيد عالي الكيلاني الذي كان في أوقات حدوث بعضها رئيساً للوزراء وفي أوقات وقوع بعضها الآخر وزيراً للداخلية^(٦). كما لوحظ في هذه الفترة إلى بروز حالة من التمايز أكبر وأكثر من السابق ، والتي لم تكن ملموسة قبل ذلك ، بين النخبة الحاكمة وبين قوى المعارضة السياسية ، أي حصول استقطاب كان يقود إلى مزيد من الخصام في ظل غياب الديمقراطية وتزييف الانتخابات وإرادة الناس.

وإزاء هذا الوضع السياسي والاقتصادي المعقد، إضافة إلى التدخل الفظ من جانب بريطانيا والسفارة البريطانية في الشؤون العراقية ، قامت بعض فصائل الجيش العراقي بقيادة الفريق بكر صدقي ، وكان طه الهاشمي في حينها نائباً للقائد العام وكان خارج العراق ، وبدعم مباشر من قائد الفرقة الأولى الفريق عبد اللطيف نوري وقائد القوة الجوية محمد علي جواد ، بحركة عسكرية انقلابية فرضت على الملك غازي أن يطلب من رئيس الوزراء ياسين الهاشمي تقديم استقالته وأن يعهد بتشكيل الوزارة الجديدة إلى حكمة سليمان، إذ كان الأخير عضواً قيادياً التحق حديثاً بجماعة الأهالي وأصبح صلة الوصل بالقيادة العسكرية، وبشكل خاص بالفريق بكر صدقي والفريق عبد اللطيف نوري. ويبدو أن التهديد بدخول بغداد من جانب وحدات في الجيش العراقي قد أثار غضب وزير الدفاع حينذاك ، الفريق جعفر العسكري ، فطلب من الملك

(٦) شوكت، ناجي. سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤. الجزء الأول. مكتبة دار اليقظة العربية. بغداد. ١٩٩٠. ص ٢٦٤.

غازي كتابة رسالة إلى بكر صدقي ليأخذها بنفسه إليه ، باعتباره مسؤولاً عنه وزمياً له ومن أبناء بلدة واحدة (عسكر) في كُردستان العراق. أرسل بكر صدقي مجموعة عسكرية لاستقبال وزير الدفاع وإيصاله إلى قائد الانقلاب. وفي الطريق إليه غدرت به هذه المجموعة وارتكبت جريمة قتل. وكل الدلائل تشير إلى أن قتله قد تم بأمر مباشر صادر عن قائد الانقلاب بكر صدقي العسكري. وقد أشاعت هذه الجريمة غير المعهودة الرعب في نفوس الكثيرين ممن كانوا على خلاف مع قادة الانقلاب. وكان هذا أول انقلاب عسكري يحدث في العراق وفي العالم العربي في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى وقيام الدول الوطنية الجديدة. ولهذا وقفت العديد من الصحف العربية في الأقطار العربية ضد هذا الانقلاب، باعتباره أدخل تقليداً وأسلوباً جديداً في العمل السياسي يمكن أن يجهض الاتجاهات البرلمانية والديمقراطية في البلاد ويتجاوز على الحياة الدستورية، رغم السياسات غير الديمقراطية التي كانت تمارسها حكومات تلك الفترة في العراق^(٧) وكانت على حق في ذلك، رغم أن بعضها لم يشجب سياسات الحكومة العراقية السابقة ولم يقف إلى جانب مطالب الشعب العادلة.

وشكلت الوزارة الجديدة على النحو الآتي:^(٨)

حكمة سليمان	رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية	(جماعة الأهالي)
محمد جعفر أبو التمن	وزيراً للمالية	(جماعة الأهالي)
كامل الجادرجي	وزيراً للاقتصاد والأشغال العامة	(جماعة الأهالي)
يوسف عز الدين إبراهيم	وزيراً للمعارف	(جماعة الأهالي)
صالح جبر	وزيراً للعدل	

(٧) الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الرابع. مصدر سابق. ص ٢٤٣.

(٨) الحسني، عبد الرزاق. نفس المصدر السابق. ص ٢٣٤.

الدكتور ناجي الأصيل وزيراً للشؤون الخارجية
الفريق عبد اللطيف نوري وزيراً للدفاع

احتفظ الفريق بكر صدقي برئاسة أركان الجيش العراقي، وكان القائد الفعلي للحكومة وقراراتها واتجاهات نشاطها، رغم أنه لم يكن رئيسها. واضطر رئيس الوزراء المستقيل قسراً، ياسين الهاشمي، على مغادرة البلاد إلى منفاه في بيروت، حيث توفي فيها في نفس العام.

وجد الانقلاب التأييد ليس من جماعة الأهالي، التي كانت مشاركة في العملية الانقلابية، فحسب، بل إلى تأييد الحزب الشيوعي العراقي واليسار العراقي بشكل عام. ولم تغلح اعتراضات الأستاذ الراحل عبد الفتاح إبراهيم على مشاركة جماعة الأهالي في العملية الانقلابية بثني القيادة عن رأيها، مما دعاه إلى الابتعاد التدريجي عن الجماعة. وقد أورد الدكتور خالد التميمي نصاً من مذكرة قدمها عبد الفتاح إبراهيم إلى قيادة جماعة الأهالي معرباً عن رفضه لما وقع، حيث كتب يقول: "أنكم حطمتم حركتنا عندما مكنتم الجيش من حيازة السلطة، ولسوف تدفعون ثمن ذلك"^(٩). وانسجماً مع هذا الموقف رفض تسلم أي حقيبة وزارية^(١٠)، بل كانت بداية الافتراق عن جماعة الأهالي. وأصدرت الجماعة الرفض للانقلاب بياناً تدعو فيه "الأهلين" إلى القيام بمظاهرة كبرى لتحقيق مطالب الشعب التالية:

١. إزالة آثار الظلم الماضي.

٢. تقوية الجيش تقوية عامة؟

(٩) التميمي، خالد د. محمد جعفر أبو التمن. دراسة في الزعامة السياسية العراقية. بالأصل رسالة دكتوراه. دمشق. دار الوراق للدراسات والنشر. ١٩٩٦. ص ٣٩٧.
(١٠) نفس المصدر السابق. ص ٣٩٧.

٣. العفو العام عن المسجونين السياسيين.

٤. فتح النقابات والصحف التي أغلقتها الحكومات السابقة.

٥. تخفيف ويلات الفقر، وإيجاد الأعمال للعاطلين، وتشجيع الصناعة المحلية.

٦. توحيد الحركات الشعبية في الأقطار العربية لتأمين تقدم هذه البلاد.

٧. التساوي في الحقوق بين العراقيين، والتمسك بوحدتهم، ونشر الثقافة والوقاية الصحية في جميع العراق"^(١١) ، وقد وقع البيان باسم "جمعية الإصلاح التقدمي الوطني".

لقد حصل الانقلابيون على تأييد الشيوعيين والحركة النقابية ، إضافة إلى أوساط واسعة من السكان، خاصة وأن الحكومة الجديدة بدأت باتخاذ جملة من الإجراءات التي ساعدت على تنشيط هذا التأييد، إذ أطلقت بحدود معينة الحريات الديمقراطية، كما قام جعفر أبو التمن بإلقاء بيان الوزارة الجديدة من الإذاعة في الخامس من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٦ ، معبراً فيه عن جملة من المطالب التي كانت تتبناها قوى المعارضة السياسية وتطالب بها الجماهير الشعبية. وقبل ذاك بيومين، أي في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت مظاهرة حاشدة ببغداد تأييداً للحكومة وسياساتها الجديدة ، كما حصلت تجمعات ومظاهرات تأييد في مناطق شعبية وفقيرة في بغداد وفي مدن عراقية أخرى.

شكل الانقلاب الأول من نوعه في الدول العربية حدثاً جديداً في الحياة السياسية العراقية اختلف في محتواه واتجاهاته عن ثورة العشرين التي كانت

(١١) الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الرابع. ط ٤ منقحة. مطبعة دار الكتب. بغداد. ١٩٧٤. ص ٢٤١.

قد توجهت ضد المحتلين الأجانب وفي سبيل إقامة دولة عراقية مستقلة وذات سيادة، وعبرت في الوقت نفسه عن الخشية من الحداثة القادمة من الغرب إلى البلاد التي كانت تعيش في ظلمات العهد العثماني، وخاصة من جانب المؤسسات الدينية. وكان الانقلاب تجاوزاً فظاً على مضمون الدستور العراقي والقوانين السارية المفعول والقانون الخاص بالقوات المسلحة العراقية. وكانت الحجة في ذلك أن الوزارات السابقة هي التي تجاوزت على الدستور، وهي التي استخدمت الجيش لقمع الحركات السياسية، وهي التي فرضت على الشعب معاهدة ١٩٣٠ وامتياز النفط الخام وغير ذلك ، وبالتالي كان لا بد من وضع حد لهذه التجاوزات. ولكن الانقلاب وقع على أيدي البعض من أولئك الذين كانوا أدوات فعلية في القوات المسلحة لضرب الحركات السياسية في العراق والذين حصلوا على ترقيات في السلم العسكري وعلى أوسمة حكومية تقديراً لهم على القسوة الشرسة التي استخدموها والحقد الأعمى الذي وجهوا به العمليات العسكرية للقضاء على تلك الحركات بحجة حماية وحدة العراق ونظامه السياسي.

حصل الانقلاب على اتفاق بين غالبية قيادة جماعة الأهالي والمجموعة العسكرية التي نفذته، وهو الموقف الذي رفضه في حينها البعض القليل من جماعة الأهالي. وقد أيد الحزب الشيوعي العراقي هذا الانقلاب أيضاً بسبب قناعة حصلت لديه بأن في مقدور هذا الانقلاب أن يوقف مطاردة الشيوعيين ويطلق الحريات الديمقراطية بسبب مشاركة وتأييد جماعة الأهالي له. والوثائق المتوفرة تشير إلى أن هذا التأييد قد اقترن بإصدار بيانات ومنشورات تؤكد المطالب التي يسعى الشيوعيون إلى تحقيقها ويدعون

الحكومة للأخذ بها^(١٢). وتجلّى ذلك في البيان الذي وقعته مجموعة من الماركسيين والشيوعيين، إضافة إلى انعكاس ذلك في الشعارات التي سجلها المتظاهرون على لافتاتهم، والتي حملت ضمن ما حملت الموقف المناهض للفاشية والنازية، ومنها شعار "تسقط الفاشية المجرمة". وقد أغضب هذا الشعار القائم بالأعمال الألماني حينذاك الدكتور فريتس غروبا، وأوصل احتجاجه إلى الفريق بكر صدقي وحكومة حكمة سليمان^(١٣). ولا بد من الإشارة إلى أن موقف الحزب الشيوعي من هذا الانقلاب كان خاطئاً أيضاً.

ومما هو جدير بالإشارة إلى أن الخطاب الذي ألقاه محمد جعفر أبو التمن تجاوز الحديث عن معاهدة ١٩٣٠، كما لم يتطرق إلى العلاقة مع بريطانيا العظمى، بل جاء معبراً عن الرغبة في الإصلاح في مختلف المجالات وإدانة شديدة للحكومة السابقة، إضافة إلى تأكيده أهمية المساواة بين المواطنين وبعيداً عن التمييز أو التفرقة بين المواطنين، إذ قال "... ، وليعلم كل فرد من أبناء البلاد وسكانها، بأن الحكومة ساهرة في سبيل المحافظة على أموالهم ، ونفوسهم، وحرياتهم، واحترام معابدهم، ومشاعرهم الدينية، بدون التفرقة بين الأديان والمذاهب، بعد قضائها على عهد الاضطهادات، وسلب الحريات والتجاوزات"^(١٤). ولكن البيان الحكومي، الذي لم يتطرق إلى معاهدة ١٩٣٠ ، أكد بصدد العلاقة مع بريطانيا بما يلي: "(أ) تعزيز روح التآزر بين العراق وبريطانيا العظمى، والعمل المتواصل لتأمين أقصى الفوائد مالياً، واقتصادياً،

(١٢) التميمي، خالد د. محمد جعفر أبو التمن. مصدر سابق. ص ٣٩٨.

(١٣) خيري، زكي. صدى السنين.... مصدر سابق. ص ١٠٦.

(١٤) الحسني، عبد الرزاق. تاريخ العراق السياسي الحديث. الجزء الثالث. مصدر سابق. خطاب

محمد جعفر أبو التمن. ص ١٥٧.

وعسكرياً، من الحلف العراقي - البريطاني"(١٥). ولا شك في أن هذا الموقف الرسمي لم يكن يعبر عن حقيقة موقف هذه المجموعة المناهضة للمعاهدة والهيمنة البريطانية على العراق، رغم التحول النسبي في واقع العراق بعد دخوله عصبة الأمم، أي أن السيطرة الاستعمارية أصبحت غير مباشرة ، بل كان يستهدف عدم إثارة بريطانيا وتحديد بعض القوى العراقية المساندة لوجودها في العراق. ويتجلى هذا الموقف التساوي أيضاً في قضية الأرض الزراعية، إذ لم يتطرق البيان الحكومي لقضية الأرض الزراعية ولم يتحرش بالإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية. في حين تضمن خطاب محمد جعفر أبو التمن هذه المسألة وأكد ما يلي: "ولقد أعزمت الحكومة على إيجاد المال لغرض إعمار الأراضي بصورة عامة، وتوزيع الأراضي الأميرية غير المملوكة ، وغير المفوضة بالطابو، وغير المزروعة منها على أبناء البلاد، كما تقتضيه المصلحة العامة، مع مراعاة العرف والعادة بصورة خاصة"(١٦). وهنا يتبين لنا أيضاً أن جماعة الأهالي التي شاركت في الحكم لم تكن تفكر باتخاذ موقف مناسب من قضية الأرض الزراعية أو من إعادة النظر بقوانين داوسن الخاصة بالأراضي الأميرية التي منحت باللزمة أو التي فوضت بالطابو أو التي ملكت لشيوخ العشائر وكبار ملاكي الأراضي الزراعية. ولقد وردت في منهاج الوزارة فقرة مهمة ولأول مرة حين طرحت مسألة إقامة قطاع اقتصادي حكومي، إلى جانب القطاع الخاص، في فروع الصناعة وتكرير النفط الخام، حيث ورد "... ، والقيام بالصناعات النباتية من قبل الحكومة مباشرة على أساس تجاري، للاستفادة من أكثر المنتوجات الزراعية وتأسيس

(١٥) نفس المصدر السابق. المنهاج الحكومي. ص ١٥٨.

(١٦) نفس المصدر السابق. خطاب محمد جعفر أبو التمن. ص ١٥٧.

المشاريع الصناعية اللازمة لسد حاجات القطر بالبضائع التي يمكن صنعها في العراق: كتعدين النفط بالقيام بمصفى النفط ، والقيام بصورة عامة بالأعمال اللازمة لاستثمار مرافق البلاد، وزيادة الإنتاج"(١٧). ولكن جماعة الأهالي كانت في المقالات التي نشرتها على صفحات جريدة الأهالي قبل ذلك تقف بوضوح ضد الإقطاعية وضد قانون دعاوى العشائر وإلى جانب توزيع الأراضي على الفلاحين.

ولكن المهم في خطاب محمد جعفر أبو التمن والمنهاج الوزاري أنهما قد تضمنتا فقرات تشير إلى رغبتهما المعلنة بإيلاء اهتمام خاص بقضايا الناس الفقراء والمعوزين وذوي الدخل المحدود من جهة، وإدانة الرشوة والغنى غير المشروع وفساد الأجهزة وعدم قيامها بواجباتها إزاء المجتمع من جهة أخرى، مما ساهم في حصول تأييد واسع من الشارع العراقي للحكومة، ودفع إلى تقديم "ثلاثة عشر مندوباً طلباً إلى رئاسة مجلس النواب بتاريخ ٦ آذار سنة ١٩٣٧م اقترحوا فيه أن تسن الحكومة قانوناً "تؤلف بموجبه لجنة تحقيق لتحصي الثروات الموجودة لدى الوزراء السابقين وموظفي الدولة، وتحقق عن مصادرها وكيفية الحصول عليها فإذا ما وجد أنها أو أي قسم منها حصل أو نما بطرق غير مشروعة لها علاقة بمناصبهم أو بعامل النفوذ الذي تمتع به أصحاب تلك الثروات من وراء تقلدهم منصباً أو وظيفة فتصادر تلك الثروات وتطبق عليهم أحكام القوانين المراعية"(١٨). ولكن لم يفسح النواب لهذا المشروع بالمرور، إذ أن هذه الفكرة العادلة، كما يشير السيد عبد

(١٧) نفس المصدر السابق. ص ١٦٢/١٦٣.

(١٨) نفس المصدر السابق. ص ١٦٧. وبالأصل مأخوذ من محاضر المجلس النيابي في دورته الانتخابية السابقة ص ٨.

الرزاق الحسني بحق، "كانت تمس معظم من تقلد المناصب الوزارية في العراق" (١٩).

يبدو لنا اليوم بأن المشاركة أو تأييد الانقلاب العسكري حينذاك لم يكن سليماً، إذ أرسى أجواء جديدة غير صحية في الساحة السياسية العراقية، بغض النظر عن طبيعة القائمين به. إذ أن ما ترتب عن ذلك الانقلاب في الحياة السياسية العراقية كان سلبياً ودفن باتجاهات أكثر عدوانية إزاء الحريات الديمقراطية وإزاء قوى المعارضة الديمقراطية، كما ساهم في خلق استقطابات جديدة في ما بين القوى السياسية العراقية. لقد كان تجاوزاً على الدستور، رغم التجاوزات التي سبقته من جانب النخبة الحاكمة والقوى الاستعمارية التي كانت تساندها في سياساتها ضد القوى الديمقراطية وتشويه مضامين الدستور أو التي ساعدتها في وضع تشريعات مناهضة للمجتمع المدني والحياة الديمقراطية.

لقد نشطت جماعة الأهالي على الصعيدين الرسمي والشعبي وقدمت طلباً للحصول على موافقة بتأسيس حزب جديد باسم "جمعية الإصلاح الشعبي، والذي أجاز فعلاً في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٣٦. ويبدو أن قوة وجود الحزب في الحكم والشخصيات التي كانت في قيادته شجعت بعض أعضاء الحكومة إلى الانتماء لهذا الحزب أيضاً، ومنهم الفريق عبد اللطيف نوري، وزير الدفاع، والدكتور ناجي الأصيل، وزير الشؤون الخارجية، إضافة إلى جعفر أبو التمن (٢٠). ولكن هذا الوجود القوي في وزارة حكمة سليمان لم يكن منسجماً مع واقع تأثيرهم في السياسة الجارية فعلياً والتي تراجعت تدريباً

(١٩) نفس المصدر السابق. ص ١٦٧/١٦٨.

(٢٠) التميمي، خالد د. محمد جعفر أبو التمن. مصدر سابق. ص ٤٠٧.

عن الأهداف التي طرحتها في البداية، رغم الإشاعات التي كانت تروج والقائلة بأن الغالبية العظمى منهم يرتبطون بالشيوعية أو أنهم يميلون إلى الكُرد، إذ كان بكر صدقي العسكري كردياً. وبدأت عملية التراجع في الجو الديمقراطي وسيادة أجواء الفردية والاستبداد في سلوك وممارسات بكر صدقي، الذي كان يحتل مكاناً أساسياً وحاسماً في السياسة اليومية. وساعد الاتجاه الاستبدادي الجديد لبكر صدقي الجماعات القومية التي عارضت الانقلاب، بسبب بعض المواقف التي أخذتها على البيان الوزاري، وبسبب التأييد الذي حظي به الانقلاب من جماعة الأهالي والشيوعيين واليساريين عموماً، على استخدام صحافتها، الاستقلال والمثني، لترويج الاتجاهات والأفكار المناهضة لوزارة حكمة سليمان ولقائد الانقلاب بكر صدقي. وأصبحتا مركز جذب واستقطاب لكل القوى التي تضررت من انقلاب بكر صدقي، وتلك التي تعرضت لضربات العسكرية حتى قبل الانقلاب، أي شيوخ بعض العشائر العراقية وجمهرة من كبار ملاكي الأراضي. يضاف إلى ذلك أن جماعة الضباط الشريفيين كانت تسعى بكل السبل وبالتعاون مع بريطانيا إلى إيجاد السبل للخلاص من هذه الوزارة، رغم أنها من الناحية العملية لم تحمل العداء الفعلي لبريطانيا، ولكنها بدأت بمغازلة ألمانيا الهتلرية عبر القنصل العام الألماني في بغداد حينذاك (٢١).

(٢١) صفوة، نجدة فتحي. العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب. الجزء الخاص بمذكرات الدكتور فريتس غروبا (القائم بأعمال ألمانيا ثم وزيرها المفوض في العراق من سنة ١٩٣٢ إلى سنة ١٩٣٩ - ثم في مايس سنة ١٩٤١). منشورات المكتبة العصرية. صيدا - بيروت. ١٩٦٨. ص ٨٥-١٨٦.

واستثمرت القوى المناهضة لحكومة الانقلاب مجموعة من الإجراءات التي مارستها الحكومة والتي كانت مخيبة جداً لآمال الشعب بها، لإضعافها وإنزال الضربة بها، ومنها:

- عدم البدء بتطبيق فعلي للمضامين الأساسية التي وردت في البيان الوزاري، والذي كما يبدو، كان يعبر عن طموحات جماعة الأهالي ومن ثم جمعية الإصلاح الشعبي، التي أصبحت فيما بعد "حزب الإصلاح الشعبي" وانتمى إليه جميع الوزراء في ما عدا رئيس الوزراء. ولكن البيان الوزاري لم يكن يعبر في حقيقة الأمر عن أهداف بكر صدقي أو حكمة سليمان عملياً.

- الانفراد بالسلطة من جانب رئيس أركان الجيش بعيداً عن إرادة الوزارة أو بعض الوزراء، وكثرة الأخطاء التي ارتكبها وكانت تحسب على مجلس الوزراء، رغم عدم علم البعض منهم أو كلهم بها، أوجد فجوة بين أعضاء الحكومة من جهة، ورئيس الانقلاب وصاحبه رئيس الحكومة من جهة أخرى(٢٢).

(٢٢) كتب السيد عبد الرزاق الحسني بهذا الصدد يقول: "كانت الأخطاء التي ارتكبها الفريق بكر صدقي، وباعدت بينه وبين البعض من أعضاء الوزارة السليمانية، وبينه وبين الشعب وبعض الضباط كثيرة لعل أهمها:

(أ) أمره بقتل جعفر العسكري، (ب) إجباره لجماعة نوري السعيد بترك العراق، (ج) ابتذاله مع النساء، (د) زواجه من الغانية الألمانية، (هـ) جهره بالعداء للإنكليز، (و) تمسكه ببطانة فاسدة، هذا إلى أنه كان قليل الخبرة في الأمور السياسية، شديد الرغبة في الدعاية لنفسه، ولعل جهره المستمر بالعداء للإنكليز كان في مقدمة هذه العوامل فتعصبوا عليه وقرروا مصيره"، أي قتله. راجع: الحسني، عبد الرزاق. نفس المصدر السابق. هامش رقم (١) على الصفحة ١٧٢.

- الأساليب غير الديمقراطية والقمعية وسياسة الانتقام التي مارسها الحكم إزاء قوى المعارضة، ومنها مثلاً إسقاط الجنسية عن عبد القادر إسماعيل بدعوى كونه من أصل هندي.

وقاد هذا الوضع إلى تقديم أربعة من أعضاء الحكومة استقالتهم، وهم: كامل الجادرجي ويوسف عزالدين إبراهيم ومحمد جعفر أبو التمن وصالح جبر. وثلاثة من الأربعة هم من جماعة الأهالي ومن الحزب الذي تشكل باسم حزب الإصلاح الشعبي. وقد بادرت الحكومة إلى نفي مجموعة من السياسيين من أعضاء الوزارة المستقلين، كما ترك كامل الجادرجي العراق قاصداً قبرص باتجاه احتجاجي ضد سياسات الحكم وخشية من احتمال اعتقاله أو إلحاق الأذى الأكبر به(٢٣).

لقد لعبت عوامل كثيرة أخرى في إضعاف قوى الانقلاب والحكم القائم وساعدت على إنزال الضربة القاتلة بالحكم حين تم اغتيال بكر صدقي ومحمد على جواد قائد القوة الجوية في الموصل. إذ بعد الاغتيال أصبح أمر سقوط الوزارة مطروحا على بساط البحث. وتم ذلك فعلاً باستقالة وزارة حكمة سليمان وتكليف جميل المدفعي بتشكيل وزارته الجديدة، الذي دشّن عهده بحل المجلس النيابي وانتخاب مجلس جديد وتنظيم هجوم واسع وشرس ضد القوى الديمقراطية، وضد الشيوعيين منهم بشكل خاص، وإحالة عدد كبير من الضباط المتعاونين مع بكر صدقي على التقاعد على أساس "إبعاد الجيش عن السياسة"(٢٤).

(٢٣) التميمي، خالد د. محمد جعفر أبو التمن. مصدر سابق. ص ٤٣٠.

(٢٤) الحسني، عبد الرزاق. تاريخ العراق السياسي الحديث. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ١٨٢.

كيف كان موقف الأستاذ الراحل الجادرجي من هذا الانقلاب؟

لقد كان الجادرجي عضواً في قيادة جماعة الأهالي، التي وافقت على تأييد الانقلاب بعد مفاتحة حكمة سليمان لها وإعلامها بوجود قرار من بكر صدقي العسكري وعبد اللطيف نوري بالقيام بانقلاب معد له سلفاً. تغلبوا على الشكوك التي راودتهم في احتمال بروز اتجاه استبدادي عسكري في ممارسة الحكم، إلا أن الوعد بأن الحكم سيكون بيد المدنيين، كما يبدو من تركيبة الحكومة، أقنعهم بالمشاركة فيه. شارك كامل الجادرجي في الحكومة وساهم في أعمالها، ثم تيقن له مع وزراء آخرين من حزبه، بأن سياسة الحكومة لا تمثل نهج حزبه والطموحات التي حركته لتأييد الانقلاب، وبالتالي استقال من الحكومة وبدأ يمارس النشاط ضدها ولم يعد الحزب مسؤولاً عن تلك الوزارة التي انتهت بمقتل بكر صدقي العسكري. أشعر دون تحفظ بأن مواقف جماعة الأهالي والأستاذ كامل الجادرجي والحزب الشيوعي العراقي لم يكن حينذاك صحيحاً بتأييدهم للانقلاب العسكري، إذ كانت البداية لسلسلة من الانقلابات ومحاولات الانقلاب خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣٦-١٩٥٨. ولكن علينا أن نتعامل مع هذا الموقف في إطار الأوضاع التي سادت المنطقة والعالم حينذاك وفي ظل الحركات السياسية والثورية التي كانت تؤيد العمليات الانقلابية والثورات للتخلص من النظم الرجعية الحاكمة وتلك التي كانت تصدر الحريات الديمقراطية وتغيب حقوق الإنسان وحرية. وبقدر ما كان موقف التأييد للانقلاب خاطئاً، كانت الاستقالة من الوزارة عملاً صائباً احتجاجاً على سياسات العنف التي مارستها وفي غير مصلحة الشعب وبعيداً عن البرنامج الذي طرحته جماعة الأهالي وحزب الإصلاح الشعبي من خلال بيانات وتصريحات محمد جعفر أبو التمن.

ويبدو لي ولمن يقرأ مقال فاضل الجبلي يقتنع بوجود غرض غير سليم وموقف أكثر من كونه غير ودي من الأستاذ كامل الجادرجي حين اتهمه وحده ودون غيره بمسؤولية تخريب الحياة السياسية في العراق وينسى أو يتناسى نظام الحكم والنخبة الحاكمة، كما ينسى مشاركة غالبية جماعة الأهالي في الانقلاب. أن المسؤول الحقيقي الأول والرئيسي عن تخريب الحياة السياسية وتشويه الدستور والديمقراطية وتزوير الحياة البرلمانية لم تكن جماعة الأهالي ولم يكن كامل الجادرجي، بل كانت النخبة الحاكمة، كانت السلطة السياسية ومن كان يقف خلفها ويساندها من الاستعمار البريطاني حينذاك، وهي التي أوجدت ظروف مناسبة للتفكير بالقيام بانقلاب عسكري ضدها، وهي التي دفعت ببكر صدقي العسكري إلى مركز القيادة العسكرية ومنحته رتبة فريق بسبب ضرباته العسكرية المشينة ضد الحركات السياسية للقوميات الأخرى وضد الحركات العشائرية في الوسط والجنوب.

ولكن حين نقيم عمل ما لابد لنا أن نتعرف على دواعي ذلك العمل من جهة، وما قام به من أعمال حين تسلم مسؤولية معينة وما خلص إليه في المحصلة النهائية من جهة ثانية. لقد كان كامل الجادرجي من المؤمنين بالثورة استناداً إلى التزامه بالفكر الاشتراكي الديمقراطي، ولهذا اعتبر الانقلاب هو الطريق السليم في ظل تلك الظروف الذي سيفتح آفاقاً رحبة لعملية تغيير واسعة وثورية في الدولة والمجتمع العراقي. وقد كتب عن قناعته بالفكر الاشتراكي الديمقراطي يقول: "... إن الاشتراكيين الديمقراطيين يعتبرون الثورة مشروعاً لإزالة نظام حكم رجعي للمجيء بنظام تقدمي على شرط أن تكون

الوسائل الديمقراطية متعذرة .." [جريدة صوت الأهالي في ٢ كانون الثاني ١٩٤٦، استناداً لما ورد في كتاب الدكتور محمد الدليمي عن كامل الجادرجي.(٢٥) " وحين أصبح وزيراً للاقتصاد مارس سياسة اقتصادية وطنية وذات مضمون اجتماعي تقدمي تجلت في موقفه من اقتصاد النفط العراقي وضرورة جعل مديرية أمور النفط تحت إشراف وزارته وأهمية وضرورة تولي العراق مسؤولية عمليات التنقيب واستخراج وتصدير النفط الخام، وضرورة تغيير شروط امتياز النفط مع الشركات الأجنبية وتدريب الكوادر الفنية...الخ، ثم موقفه من قانون العمل لعام ١٩٣٦ وضرورة الالتزام بنصوصه وأهمية العناية بالعمال وتحسين أحوالهم المعاشية ومنحهم أجورهم الاعتيادية خلال العطل الرسمية والتعويض عند الإصابة في أوقات العمل، كما بدأ بتنفيذ مشروع مد سكك حديد بين بيجي وتل كوتشك ... الخ(٢٦)

ثم حين تبين له بأن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ والخطر لم يتوان عن تقديم استقالته والتحريض ضد حكومة حكمة سليمان والدعوة إلى انسحاب جماعة الأهالي من مجلس النواب ... الخ.

إن النقد الذي يوجه لجماعة الأهالي والأستاذ كامل الجادرجي بسبب مشاركتهما وتأييدهما لانقلاب بكر صدقي أمر وارد ومقبول، كما أرى، بغض النظر عن قائل هذا النقد، إذ أن الممارسة أرست أساساً غير سليم لعمليات مماثلة لاحقاً. وأرى بأن الأستاذ الجادرجي قد تعلم الكثير من هذا الموقف وحافظ عليه طوال الفترة اللاحقة إلى حين تشكيل جبهة الاتحاد الوطني التي

(٢٥) راجع: كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية"بيروت. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ط ١. ١٩٩٩. ص ٨٨. ﴿٢٦﴾ راجع: نفس المصدر السابق. ص ٨٠-٨٢. ﴿٢٦﴾

ضمت جميع أطراف الحركة الوطنية العراقية والتي قررت بالإجماع خوض النضال لإسقاط الحكومة وتغيير الوضع القائم في العراق، واتفقت في ذلك مع تنظيم الضباط الأحرار في القوات المسلحة للتخلص من نظام الحكم الذي لم يحترم الإنسان ودستور البلاد ومصالح العراق. ولكن الجادرجي رفض المساومة والمشاركة في حكومة يبقى زمام الأمور بيد قائد الانتفاضة العسكرية، إذ أدرك بحسه الديمقراطي العواقب المحتملة من وراء ذلك.

٢٠٠٨/٧/٣

الحلقة الخامسة

انقلاب العقدا الأربعة وموقف الجلي منه

كتب السيد نضال الليثي في استعراضه لمحاضرة الدكتور فاضل الجلي التي قدمها في العام ٢٠٠٢ والذي نشره في جريدة الزمان اللندنية ما يلي: "ورصد المحاضر حركة أيار (مايو) حركة وطنية ورطت نفسها باللجوء للجيش والدخول في معركة خاسرة مع بريطانيا أدت إلى احتلال العراق مجدداً" (٢٧). فهل كان الانقلاب الذي قاده العقدا الأربعة انقلاباً وطنياً أم كان قومياً شوفينياً مع نزعة فاشية؟ وهل تورطت الحركة القومية حينذاك باللجوء للجيش، أم أن التحرك بالأساس كان عسكرياً؟ دعونا نتحرى عن طبيعة حركة أيار/مايو وعواقبها والموقف المناسب، كما أرى منها.

(٢٧) محاضرة للدكتور فاضل الجلي عن خلفيات التطرف والعمل السياسي في العراق - عرض: نضال الليثي. ٦/٢/٢٠٠٢.

كان القوميون العرب في النصف الثاني من العقد الرابع من القرن العشرين في بداية نشاطهم القومي وكانوا ينتظمون بطريقة ما في نادي المثني الثقافي لإلقاء المحاضرات الفكرية والسياسية وتعبئة الناس حول أفكار وسياسات النادي، ولكن بعضهم كان يتحرى عن فرصة مناسبة لتشكيل تنظيم حزبي سري أو علني يساعد على تحقيق الأهداف التي كان هذا البعض يسعى إليها. راودت هذه الفكرة أذهان العسكريين الذين قادوا الحركة ونفذوا انقلاب أيار مايو ١٩٤١ فيما بعد، وخاصة صلاح الدين الصباغ، ويونس السبعائي ومحمد حسن سلمان منذ العام ١٩٣٧، علما بأن السبعائي كان قد قام قبل ذلك بترجمة ونشر كتاب أدولف هتلر الموسوم "كفاحي" إلى العربية منذ العام ١٩٣٣ إعجاباً وتيمناً بشخصية هتلر وفكره وحزبه وشعاراته (٢٨). وتكرست هذه الرغبة أكثر فأكثر منذ مجيء الحاج محمد أمين الحسيني، مفتي الديار الفلسطينية، ومعه مجموعة من الفلسطينيين الذين أجبروا على أو اختاروا مغادرة فلسطين، إلى بغداد. وتحت تأثيره ودوره المباشر اتخذت حركة القوميون العرب مساراً جديداً بعدة اتجاهات أساسية، وهي:

تشكيل لجنة التعاون بين البلاد العربية التي ضمت "رشيد عالي الكيلاني وناجي شوكت وناجي السويدي ويونس السبعائي والعقدا الأربعة والعقيد إسماعيل حقي من العراق، وشكري القوتلي وعادل أرسلان وزكي الخطيب من سورية، ويوسف ياسين وخالد الهود من العربية السعودية" (٢٩). وهي لجنة علنية اعتبرت قاعدة لنشاطها العلني بين الأوساط العراقية ولتعزيز تحركها الشرعي على الأقطار العربية الأخرى.

(٢٨) الجيزاني، عبد الله. حزب الاستقلال العراقي. مصدر سابق. ص ٤٢.

(٢٩) الجيزاني، عبد الله. حزب الاستقلال العراقي. مصدر سابق. ص ٤٠.

تأمين غطاء حزبي سري ينظم ويوجه العملية السياسية في العراق لصالح أهداف الجماعة. وفي ضوء ذلك تقرر في شهر شباط/فبراير من العام ١٩٤١، وقبل تسلم رئاسة الوزارة من قبل رشيد عالي الكيلاني، تشكيل حزب سياسي سري باسم "حزب الشعب" كما منح كل عضو في هذا الحزب اسماً حزبياً سرياً^(٣٠). وأعطيت القيادة لمفتي الديار الفلسطينية الحاج محمد أمين الحسيني، واسمه الحزبي (مصطفى)، كما كان في عضويته كل من رشيد عالي الكيلاني، واسمه الحزبي (عبد العزيز) ، وصلاح الدين الصباغ، واسمه الحزبي (رضوان)، ويونس

١. السبعادي، واسمه الحزبي (فرهود)^(٣١) ، وفهمي سعيد، واسمه الحزبي (نجم)، ومحمود سلمان، واسمه الحزبي (فارس)، وناجي شوكت، واسمه الحزبي (أحمد)^(٣٢).

في الأول من شباط/ فبراير ١٩٤١ بدأت من الناحية الفعلية الحركة الانقلابية للقوى القومية بقيادة العقلاء الأربعة والتنظيم الحزبي السري، بعد أن انتشرت قوات عسكرية في بغداد "واحتلت دوائر البرق والبريد والهاتف،

(٣٠) الحسني، عبد الرزاق. الأسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية. مصدر سابق. ص ١٠٩.

(٣١) لم يكن عشيئاً اسم "فرهود" الحزبي ليونس السبعادي ، إذ أنه هو الذي دفع بكتائبه الفاشية إلى تنظيم وتنفيذ عمليات الفرهود الإجرامية الفعلية ضد اليهود في بغداد في الأول والثاني من شهر حزيران من العام ١٩٤١ وقبل هربه من بغداد بهذا الاسم. وقد أدت عمليات الفرهود إلى قتل عدد كبير من المواطنين والمواطنين اليهود وبينهم أطفال أيضاً ، إضافة إلى سلب ونهب وحرق بيوت اليهود ومحلات عملهم. ك. حبيب

(٣٢) - شوكت، ناجي. سيرة وذكريات... الجزء الثاني. مكتبة اليقظة العربية. بغداد. ١٩٩٠. ص ٤٣٣/٤٣٤ و ٥١٠-٥١٤.

- الصباغ، صلاح الدين. فرسان العروبة. مصدر سابق. ص ٢٦٧-٢٦٩.

ومسكت بعض مداخل الطرق العامة واتخذت التدابير لصيانة الجسور والمعابر، ومحافظة سائر المرافق"^(٣٣). كما توجه العقيد فهمي سعيد إلى دار العميد الهاشمي ومعه وكيل رئيس أركان الجيش محمد أمين زكي لإبلاغه قرار العقلاء الأربعة بضرورة استقالته وتكليف رشيد عالي الكيلاني بتشكيل الوزارة الجديدة. اضطر طه الهاشمي على كتابة رسالة استقالة تقدم إلى الوصي عبد الإله تسلمها منه فهمي سعيد، الذي غادر بعدها دار الهاشمي. إن هذا الكتاب الذي أخذ عنوة من الهاشمي اعتبر في واقع الأمر بداية عملية الانقلاب التي استغرقت الفترة اللاحقة.

بادر العقلاء الأربعة، وبالتنسيق الكامل مع التنظيم السري، إلى الاجتماع والاتفاق على ثلاث نقاط أساسية هي:

"(١) تشكيل مجلس للدفاع الوطني ينظر في شؤون المملكة طيلة غياب الوصي.

(٢) النظر في أمر الوصي إذا رفض الرجوع وبقي مصرأ على وضعه المخزي في أحضان الإنكليز في معسكر الحبانية.

(٣) توقيف صالح جبر وجلبه إلى بغداد^(٣٤) ، وفصل تحسين علي، وتوقيف محسن أبو طيخ ورايح العطية وجلب الأول إلى بغداد، وإبعاد الشريف فواز والشريف حسين إلى شرقي الأردن لأنهما جاسوسان للإنكليز في البلاط. وفصل باقر سر كشك مدير التشريفات في البلاط لأنه منافق يدعو

(٣٣) الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية. ج ٥. مصدر سابق. ص ١٩٨.

(٣٤) كان متصرفاً للبصرة ومتعاوناً مع الوصي والإنكليز، كما رفض الانصياع للقيادة العسكرية.

للإقليمية العراقية ولا يحمل عقيدة عربية^(٣٥) ، وتعيين نوري بن سعيد سفيراً للعراق في أمريكا، وإسناد وظائف مماثلة خارج العراق لكل من جميل وجودت، وإبعاد جلال بابان خطيب الإنكليز في المجلس^(٣٦).

لقد نشأ وضع غريب في البلاد. فمن جهة لم تسقط وزارة الهاشمي وبقيت تمارس عملها الروتيني، في حين أخذ مجلس الدفاع الوطني يمارس عملاً في إطار اللاشريعة، ولكنه كان يسعى إلى تثبيت أوضاعه لتمكين قيام وزارة برئاسة الكيلاني. واتخذ المجلس جملة من القرارات التي تضعف الوزارة القائمة وتمنعها عملياً من ممارسة عملها وقيام المجلس بأداء مهمات الوزارة. ونشير فيما يلي إلى أبرز تلك القرارات:

■ المحافظة على المعاهدة العراقية – البريطانية والابتعاد عن استفزاز بريطانيا.

■ الإبقاء على وزارة الهاشمي فترة أخرى ليتسنى نضوج اتجاه معين في الأوضاع يخدم أغراض القوى القومية.

■ الامتناع عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا، وعند إصرار البريطانيين على ذلك يفترض أن يعرض الموقف على مجلس نيابي يتمتع بالحرية لاتخاذ القرار المناسب.

(٣٥) أورد مجلس الدفاع الوطني الأسباب التالية لاتخاذ قرار فصل باقر سر كشك من مركز مدير التشريفات في البلاط: منافق وإقليمي ولا يحمل عقيدة عربية. وهو تعبير صارخ لطبيعة ذهنية وخلفية تفكير المجموعة التي كانت تقود مجلس الدفاع الوطني، أذ أنها لا تتحدث عن قلة مبادراته أو ضعف دوره وقدراته وكفاءاته العملية، بل بسبب كونه إقليمي ولا يحمل عقيدة عربية، ويحمل ذهنية شوفينية متعصبة.

(٣٦) نفس المصدر السابق. ص ٢٠٠/٢٠١.

■ تأمين إمكانية حل المجلس النيابي وإجراء انتخابات حرة ونزيهة للتخلص من أعوان الاستعمار البريطاني.

■ التخلص من نوري السعيد وجميل المدفعي وعلى جودة الأيوبي بتعيينهم سفراء في بلدان أخرى.

■ تحديد صلاحيات الوصي على العرش في الدستور العراقي لكي يبقى مصون غير مسؤول.

■ التحري عن أسلوب لتحسين العلاقة بين الوصي على العرش وقادة الجيش الأربعة.

■ عند فشل طه الهاشمي بتحقيق هذه المهمات يطلب منه تقديم الاستقالة.

■ في حالة الاستقالة يكلف رشيد عالي الكيلاني بتشكيل الوزارة الجديدة.

■ في حالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة يتعهد الجيش بعدم التدخل في شؤون الحكومة.

كانت النتيجة واضحة، إذ كان الوصي على العرش يبذل جهوداً حثيثة لعقد اجتماع لمجلس الوزراء في البصرة، إذ اعتبر ذلك انقلاباً، في حين كان مجلس الإنقاذ الوطني يعرقل وصول الوزراء إلى البصرة، وبالتالي وجد طه الهاشمي نفسه أمام حل واحد لا غير هو الاستقالة من رئاسة الوزارة ليتخلص من:

- ضغط الإنكليز عليه ليمارس السياسة التي تشترطها معاهدة ١٩٣٠ في حالة دخول بريطانيا في حرب ضد دولة ثالثة.
- ضغط الوصي عليه ليرفض شروط العقد الأربعة والبقاء بالحكم والتوجه إلى البصرة لعقد اجتماع لمجلس الوزراء بحضور الوصي.

• ضغط العقدااء الأربعة في الدعوة إلى حل المجلس وعدم الاستجابة لمطالب بريطانيا العشر من البلاط الملكي.

أمام وجود حكومتين عملياً وجد مجلس الدفاع الوطني نفسه أمام حل واحد هو دعوة مجلس النواب إلى الاعتقاد واتخاذ قرار باستقالة وزارة الهاشمي وتشكيل وزارة جديدة برئاسة رئيس مجل الدفاع الوطني. إلا أن الوصي رفض هذه الدعوة باعتبارها غير شرعية. ومع ذلك عقد مجلس الأمة اجتماعه واستمع إلى خطاب رشيد عالي الكيلاني وآخر لناجي السويدي ثم خرج بقرار واحد هو:

• إلغاء وصاية عبد الإله على العرش وإسنادها إلى الشريف شرف. وتم ذلك بالإجماع.

ثم جرى الاتفاق على مسألتين هما:

- الموافقة على استقالة وزارة طه الهاشمي.
- الموافقة على تشكيل وزارة جديدة

وبعد اجتماع مجلس الأمة بادر الشريف شرف بتوجيه رسالة إلى رشيد على الكيلاني لتشكيل الوزارة الجديدة(٣٧). وبهذا اعتبر الانقلاب قد تحقق فعلاً، ولكن الأزمة لم تنته بل تفاقت واشتد أوراها وتكثفت الجهود لحسم الصراع إلى أحد الطرفين. وفي الثاني عشر من شهر نيسان/أبريل عام ١٩٤١ شكل رشيد عالي الكيلاني وزارته الرابعة، حيث قررت قيادة التنظيم الحزبي السري للحركة القومية أسماء الوزراء والحقائب الوزارية التي يشغلونها، وكانت على النحو الآتي:

رشيد عالي الكيلاني رئيس الوزراء ووزير الداخلية بالوكالة

(٣٧) الحسني، عبد الرزاق. تاريخ العراق السياسي الحديث. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٢٣٤/٢٣٥.

ناجي السويدي	وزيراً للمالية
ناجي شوكت	وزيراً للدفاع
موسى الشايندر	وزيراً للخارجية
علي محمود الشيخ علي	وزيراً للعدل
محمد علي محمود	وزيراً للأشغال والمواصلات
محمد يونس السبعوي	وزيراً للاقتصاد
رؤوف البحراني	وزيراً للشؤون الاجتماعية
محمد حسن سلمان	وزيراً للمعارف(٣٨).

استقبل العراقيون تشكيل الوزارة الجديدة بارتياح كبير، إذ وصلت إلى بغداد وفود كثيرة من مختلف الألوية للتهنئة بمناسبة نجاح الانقلاب العسكري ، كما وردت مجموعة من برقيات التهنئة من شخصيات سياسية واجتماعية وأدبية، إضافة إلى هيئات وجماعات وأحزاب سياسية مؤيدة للخطوات التي اتخذتها الحكومة والتي تحتاج إلى تأييد ومساندة(٣٩).

وارتبطت هذه الفرحة الكبيرة بمجموعة من العوامل المهمة، التي لم تستطع الحكومة البريطانية استيعابها أو القبول بها والتحري عن أساليب أخرى للتعامل مع العراق، ونعني بها:

• رفض العراقيون منذ البدء الوجود البريطاني الاستعماري في العراق، كما رفضوا المعاهدة التي فرضت عليهم في العام ١٩٣٠، واعتبروا هذا الانقلاب بمثابة الخطوة الأولى على طريق الخلاص من الإنكليز والمعاهدة في آن واحد.

(٣٨) الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الخامس. مصدر سابق. ص ٢٠٤/٢٠٥.

(٣٩) نفس المصدر السابق. ص ٣٢١/٣٢٢

• رغب العراقيون التخلص من عبد الإله، الوصي على العرش، الذي لم يكن محبوباً عند العراقيين، إذ اعتبروه متآمراً بارزاً مع الآخرين في قتل الملك غازي الذي حظي بحب العراقيين، وشخصية مؤمنة بفضل الإنكليز على عائلته.

• الكره الشديد عند الغالبية العظمى من العراقيين لنوري السعيد وجميل المدفعي وغيرهما من الساسة الذين هربوا إلى خارج بغداد أو إلى خارج العراق، باعتبارهم من أعوان بريطانيا المقربين.

• الحلم بالحصول على الحرية والديمقراطية والتمتع بثروات العراق وضمان الاستقلال والسيادة الوطنية.

أبدت الحكومة البريطانية امتعاضها الشديد من الانقلاب الذي قامت به القيادة العسكرية في بغداد وعزل الوصي على العرش، وقررت اتخاذ التدابير الضرورية لإحباطه من خلال إرسال قوات هندية وبريطانية إلى العراق، إذ لم يمض سوى بضعة أيام على تشكيل الوزارة الكيلانية الرابعة، أي في يومي ١٨/١٧ نيسان/أبريل حتى كانت القوات العسكرية البريطانية قد نزلت إلى البصرة. وأصدرت الحكومة العراقية مدعية أنها تعرف بذلك وأن هذا قد تم في ضوء معاهدة ١٩٣٠. ثم طلبت بريطانيا من الحكومة العراقية إنزال قوات جديدة يتراوح تعدادها بين ٢٠٠٠ إلى ٣٥٠٠ شخص إلى البصرة أيضاً(٤٠). رفضت الحكومة العراقية هذا الطلب، واعتبرته غير ضروري، ثم طالب بانسحاب القوات التي نزلت قبل ذاك إلى البصرة. ورغم قرار المنع نزلت القوات البريطانية الجديدة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٤١ إلى البصرة. وبدأت بريطانيا عملياتها العسكرية ضد العراق في موقعين أساسيين، في الحبانية

(٤٠) نفس المصدر السابق. ص ٢٣٦.

حيث توجد قاعدتها العسكرية وحيث تم تجميع قوات عراقية قريباً منها، وفي البصرة حيث قامت القوات البريطانية باحتلالها. وأصدر السر كورنوالس بياناً شرح فيه موقفه من الأزمة وحمل الحكومة العراقية مسؤولية وقوع أي ضرر لمواطن بريطاني يعمل في العراق(٤١).

أصدر رشيد عالي الكيلاني، رئيس الحكومة، بياناً موجهاً إلى الشعب العراقي مشيراً إلى قيام بريطانيا بعملياتها العسكرية العدوانية مطالباً الشعب بالوقوف إلى جانب الحكومة العراقية والجيش العراقي في دفاعه عن الوطن. كان ذلك في يوم ٢ مايس/أيار ١٩٤١. ومن هنا جاء اسم الحركة الانقلابية، حركة مايس، أي منذ بدء المعارك مع القوات البريطانية.

ومع بدء احتلال البصرة والمعارك في الحبانية أصدر العلماء المسلمون فتاوى للجهاد ومكافحة الوجود البريطاني في العراق. وجاءت البيانات من أئمة الشيعة والسنة في آن واحد. ففي الوقت الذي أصدر أبو الحسن الموسوي الاصفهاني ومحمد حسين آل كاشف الغطاء والعلامة عبد الكريم الجزائري فتاوى تدعو إلى الجهاد ضد الظالم والكافر المحتل، كما أصدرت مجموعة من علماء الدين ورؤساء المؤسسات الدينية وأئمة الجوامع والمدارس الدينية السنية في بغداد بياناً دعت فيه المواطنين إلى الجهاد المقدس ضد الإنكليز الغدارين الذين عمدوا إلى احتلال العراق والإساءة إليه وشن حرب عليه. واعتبر رشيد عالي الكيلاني أن العراق أصبح بعد الغزو البريطاني وخوض المعارك ضد الجيش العراقي في حل من معاهدة ١٩٣٠. واستمرت المعارك بين الطرفين حتى التاسع والعشرين من شهر مايس/أيار

(٤١) نفس المصدر السابق. ص ٢٤١/٢٤٢.

تحمل الجيش العراقي ضربات قاسية وهزائم متعاقبة، رغم المقاومة الكبيرة التي أبدتها الجنود وصغار الضباط.

انتهت الحركة الانقلابية بمغادرة مجموعة القيادة العسكرية والسياسية البلاد، وخاصة القيادة الحزبية التي قادت العملية سياسياً وعسكرياً وكانت تقف على رأس الحركة أثناء العمليات العسكرية بين القوات البريطانية والقوات العراقية. وعقد آخر اجتماع لمجلس الوزراء برئاسة رشيد عالي الكيلاني في ٢٧ مايس/أيار من عام ١٩٤١^(٤٢)، ثم صدر عنه القرار رقم س ٣٦٤٦ بتاريخ ١٩٤١/٥/٢٨ القاضي بتشكيل "لجنة الأمن الداخلي في العاصمة والطوارئ"، حيث تم انتخاب أمين العاصمة رئيساً لها، وهي التي وقعت اتفاقية الهدنة مع القوات البريطانية والتي بدأت مفاوضاتها لوقف زحف القوات البريطانية على بغداد والتي تمت في ١٩٤١/٥/٣١. وفي التاسع والعشرين من مايس/أيار غادر رشيد عالي الكيلاني بغداد، وكذلك المفتي باتجاه إيران. ويبدو أن آخر من غادر العراق من المجموعة القيادية كان السياسي البارز والمتميز في الحركة الانقلابية ووزير الاقتصاد يونس السبعوي. إذ أنه واصل العمل في بغداد وأعلن نفسه حاكماً عسكرياً لمنطقة بغداد والمنطقة الجنوبية، وطالب باستمرار المقاومة للقوات البريطانية. ولكن لجنة الأمن الداخلي استطاعت إقناعه بعدم جدوى المقاومة وطلبت منه مغادرة البلاد باتجاه إيران(٤٣). بدأت بعدها بمفاوضة القوات البريطانية على الاستسلام. وعلى أثر ذلك حلت كتائب الشباب، ومنها مجموعة الدفاع عن السبعوي (حرس السبعوي-الفدائيون)(٤٤). وجدير بالإشارة أن السبعوي

(٤٢) نفس المصدر السابق. الجزء الخامس. ص ٢٥٤.

(٤٣) حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق. مصدر سابق. ص ٦٣.

(٤٤) نفس المصدر السابق. ص ٦٣.

عمد إلى تشكيل ثلاث منظمات شبابية شبه عسكرية لحمايته والدفاع عن الحركة الانقلابية والتصدي للقوات البريطانية الزاحفة صوب بغداد، وهي "كتائب الشباب" و "الحرس الحديدي" و"فدائيو يونس السبعوي"(٤٥). أعلن في بغداد عن انتهاء الانقلاب وسيطرة القوات البريطانية على بغداد وعموم العراق وعودة عبد الإله إلى العاصمة. وبدأت عملية تقديم المسؤولين عن الحركة، بعضهم كان ما يزال في بغداد وبعضهم الآخر كان قد غادرها، إلى المحاكمة، حيث حكمت على المسؤولين المباشرين بالإعدام، وهم العقداة صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سلمان، وفيما بعد، كامل شبيب، ثم يونس السبعوي، حيث نفذ الحكم بهم في أوقات مختلفة. وحكم بالإعدام على رشيد عالي الكيلاني الذي لجأ إلى السعودية وبقي فيها ونجا من الموت(٤٦). كما أصدرت المحكمة أحكاماً أخرى بالسجن لفترات مختلفة على عدد غير قليل ممن اتهموا بمشاركتهم بالحركة الانقلابية أو بسبب تأييدهم لها ودفاعهم عنها، علماً بأن الاعتقال والتقديم إلى المحاكمة قد شمل أشخاصاً كانوا لا يمتنون إلى التيار السياسي القومي مباشرة أو ممن شارك في أحداثها فعلياً (٤٧).

وقبل مغادرته العراق نظم يونس السبعوي، كما تشير إلى ذلك الكثير من المعلومات، واسمه الحزبي كان "فرهوداً" الفرهود ضد اليهود في بغداد والذي وقع في العشار (البصرة) أيضاً.

(٤٥) الجيزاني، عبد الله. حزب الاستقلال العراقي. مصدر سابق. ص ٤٨.

(٤٦) الحسني، عبد الرزاق. تاريخ العراق السياسي الحديث. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٢٣٦.

(٤٧) الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء السادس. مطبعة العرفان. صيدا-بيروت. ١٩٦٦. ص ٥٤-٥٦.

تقييم حركة شباط - مايس عام ١٩٤١

تساعد الوثائق التي توفرت منذ ذلك الحين حتى الوقت الحاضر على إعطاء تقييم أكثر واقعية وموضوعية عن نشوء وتطور هذه الحركة القومية التي تميزت بتعقيدات وتشابكات كثيرة وملابسات غير قليلة وعن تغيرات في إيديولوجيتها ومراميها السياسية، وكذلك حول مواقف القوى المختلفة بشأنها. فلم تكن المجموعة العسكرية والسياسية التي تشكلت منذ منتصف أو حتى قبل ذاك متجهة للقيام بانقلاب عسكري، وكانت تسعى للاستفادة من النخبة الحاكمة التي كانت متنوعة.

السياسي المطلوب مع ضرورة تعزيز الاتجاهات المناهضة لبريطانيا، إذ كانت تحتل مواقع مهمة في قيادة الحكم وفي القوات المسلحة. كما كانت لها علاقات حميمة مع عدد كبير من أقطاب النخبة الحاكمة والبلاط الملكي. ولكن هذه القوى فوجئت بالانقلاب الثلاثي العسكري الذي نظمته وقاده الثلاثي الفريق بكر صدقي واللواء عبد اللطيف نوري وحكمة سليمان، وبدعم وتنسيق مباشرين من جماعة الأهالي. وإزاء هذا الوضع قررت التعاون مع قوى عديدة للخلاص من هذا الانقلاب وتقريب وجهات النظر في ما بين النخب الحاكمة، وكانت هي جزء منها. وتحقق للمجموعة العسكرية من الجماعة القومية بعد انهيار انقلاب بكر صدقي مركزاً قويا في السياسة العراقية ودورا وتأثيرا مباشرين على تكوين الحكومات المختلفة. واندفعت هذه المجموعة، وهي ترى كيف تتآمر بريطانيا على فلسطين وما تقوم به فرنسا في سوريا ولبنان أو في المغرب العربي، نحو تبني اتجاهات قومية أكثر تطرفاً وميلاً متزايداً نحو اليمين، إذ بدأت ترى في ألمانيا الهتلرية نصيراً لها في النضال

ضد بريطانيا منطلقين من موقعين هما: الجانب الفكري والجانب السياسي التكتيكي القائل "عدو عدوي صديقي". وتجلى هذا الاتجاه في عملية التثقيف الدؤوبة التي مارسها نادي المثني بن حارثة الشيباني في بغداد، وكذلك الكتب والكراريس التي أصدرتها للتثقيف القومي والتكوين العسكري. وتفاقم هذا الاتجاه بعد مجيء الحاج محمد أمين الحسيني إلى بغداد. وكانت للمفتي قبل أن يصل إلى بغداد علاقات متينة مع ألمانيا، إذ كان يهدف من وراء تلك العلاقة إيجاد قوة دولية قادرة على مساندة موقفه المناهض للصهيونية وأهدافهم في فلسطين، وضد بريطانيا المتحالفة مع الصهيونية العالمية والعاملة على تحقيق هدف الصهيونية بشكل حثيث. وعندما بدأت الحرب العالمية الثانية كان موقف هذه القوى القومية أكثر وضوحاً في رفضها تقديم أي شكل من أشكال الدعم لبريطانيا، كما كانت تسعى إلى عرقلة ما يمكن أن يقدمه العراق لمساندتها في الحرب ضد ألمانيا وإيطاليا وفق معاهدة ١٩٣٠. وكان هذا الموقف كافياً لإثارة بريطانيا والتحري عن سبل الخلاص من هؤلاء.

تبنت القوى القومية في العراق تدريجاً فكر ومواقف الحاج أمين الحسيني، وكانت الأرضية في فكر وممارسات هذه المجموعة العسكرية والمدنية متوفرة. وكان طبيعياً أن تعتمد في نشاطها على تشكيل حزب سياسي قومي يشرف على نشاطها فكراً وسياسة وممارسة يومية. وتأسس هذا الحزب على أساس فكر "قومي اشتراكي" يميني، أي باتجاهات فاشية ملموسة. وترأس هذا الحزب الأب الروحي للحركة القومية العربية في فلسطين الحاج أمين الحسيني، مفتي الديار الفلسطينية. وبمرور الزمن تعززت أواصر هذه المجموعة واتجهت للاستفادة من علاقات المفتي الحسيني مع الدولة الألمانية الهتلرية لتأمين مصالح العرب في العراق وفلسطين وسوريا ولبنان، وفي

ضوء ذلك نشأت علاقات مباشرة بين الجماعة القومية، أو حزب الشعب والألمان على المستويات الدبلوماسية والحزبية والإعلامية. وحسب أقوال ناجي شوكت، وكان وزيراً للدفاع في وزارة رشيد عالي الكيلاني وقام بتنشيط العلاقة الدبلوماسية المباشرة مع سفير ألمانيا في تركيا فون بابن باقتراح وتشجيع من المفتي، أقيمت قبل ذاك صلة لاسلكية بين المفتي وبرلين في دار شفيق الحداد(٤٨) ، إضافة إلى نشاط الإذاعة العربية في برلين والموجهة للمنطقة العربية، حيث لعب جهاز الإذاعة، ومعه المذيع يونس بحري، دور الداعية المروج للأفكار والسياسات الألمانية في الدول العربية والمحبذ لتجاهات النازية في العراق والدول العربية، والمحرك للفعاليات المناهضة لبريطانيا وفرنسا والداعي إلى معاداة اليهود والسامية في المنطقة العربية.

يؤكد محمود شبيب، في كتابه الموسوم "محمود سلمان طريق المجد إلى أرجوحة الأبطال"، الجهود التي بذلتها حكومة رشيد عالي الكيلاني من أجل عقد اتفاقية سرية بين العراق وكل من ألمانيا وإيطاليا تدعم نضال العرب في سبيل الحرية والاستقلال وتقف على الحياد في الحرب بين الحلفاء والمحور، إذ كتب، مستنداً في ذلك إلى وثائق إنكليزية وعربية وألمانية، يقول: "واقترحت الحكومة العراقية عقد اتفاقية سرية بينها وبين الحكومتين الألمانية والإيطالية، توضع فيها جميع تفاصيل التعاون الودي المنشود، وأن تلتزم الدول العربية الأخرى التي سيعلن عن استقلالها جانب الحياد التام، وجرى إخبار الألمان أنه جرى الإعداد لانتفاضة مسلحة في شرق الأردن وفلسطين وأنه ينبغي تزويدها بالأسلحة من جانب إيطاليا من مخازن الجيش الفرنسي في سوريا، إذ تولت إيطاليا تنفيذ الهدنة مع فرنسا في سوريا ولبنان،

(٤٨) نفس المصدر السابق. ص ٢٠٣.

وأوضحت اللجنة أن الانتفاضة المتوقعة بحاجة إلى ٣٠٠٠٠ جنية إسترليني من الذهب شهرياً أبدت استعدادها لتوفير ١٠٠٠٠ منها بينما وقع على الألمان عبء تزويد الثلثين الآخرين، وفي النهاية جاء في المقترحات: "أنه إذا فسرت إنكلترا الحيلولة دون مرور القوات الإنكلو- هندية أو إرسال وزير ألماني إلى بغداد على أنه استفزاز وردّت على ذلك باستخدام القوة، فأن العراق مستعد للدفاع عن حياده ضد أنكلترا بجميع السبل. إن الحكومة العراقية مستعدة للسماح بأن يدخل بلادها جميع الوكلاء أو الخبراء الألمان اللازمين لهذا الغرض. ومن المحتمل أنه سيكون من قبيل الحكمة إذا هم قدموا، في الوقت الراهن ، بجوازات سفر محايدة"(٤٩).

ومن هنا يتبين أيضاً بأن قيادة الحركة كانت قد قطعت شوطاً بعيداً بتأييد الألمان، إذ كلما حاولت القوى العراقية الحليفة لبريطانية الضغط على الوزارة لاتخاذ إجراءات مناهضة لألمانيا، كانت تعمد الحكومة العراقية إلى تعزيز علاقاتها بالألمان. وتسبب هذا الواقع لا في نشوء خندق عريض يفصل بين الجانبين، بل تبلور على الساحة السياسية في العراق معسكران متقاطعان: معسكر القوى الراحبة في التحالف مع ألمانيا والساعية إليه، ومعسكر القوى المتحالفة أصلاً مع بريطانيا. وفي هذا الصراع أجبرت الكثير من القوى المناهضة للفاشية وألمانيا أن تتخذ إما موقف الحياد من المجموعتين أو حتى تأييد وزارة رشيد عالي الكيلاني بسبب التأييد الجماهيري الواسع لحكومة رشيد عالي الكيلاني بسبب مناهضته لبريطانيا ودعوته المبطنة للخلاص من الهيمنة البريطانية. ولعبت السياسة والدعاية الألمانية الخبيثة الداعية إلى

(٤٩) شبيب، محمود. محمود سلمان طريق المجد إلى أرجوحة الأبطال. المؤسسة العراقية للدعاية والنشر. بغداد. ١٩٨٤. ص ١٠٢.

استقلال العرب ووحدتهم وإلى التخلص من السيطرة البريطانية والفرنسية على الدول العربية وكراهية اليهود، إضافة إلى المشكلة الفلسطينية، دوراً مهماً في تأمين ذلك التأييد. كتب محمد مهدي كبة، وكان في حينها نائباً لرئيس نادي المثني، حول موقف القوميين من ألمانيا والسبب وراء تعاون الحكومة الكيلانية الانقلابية معها يقول، وفق ما جاء في كتاب عبدالله الجيزاني: "لقد تولدت لدى العرب قناعة بأن انتصار ألمانيا في تلك الحرب سيؤدي حتماً إلى القضاء على مشروع الوطن القومي لليهود في فلسطين، وسيتحقق حينئذٍ انتشار فلسطين من أنياب الصهيونية العالمية والاحتفاظ بعروبيتها كما كانت منذ آلاف السنين، فاتجهت مشاعر العرب وخواطهم نحو ألمانيا، وتمنوا لها الانتصار في الحرب على دول الحلفاء، وكانت جميع العناصر القومية والوطنية في العراق، تشعر بهذا الشعور كما تشعر به البلاد العربية الأخرى ومن جملتهم ضباط الجيش الأحرار"^(٥٠). وكان محمد مهدي كبة على حق حين قال بأن بقية القوى الوطنية كانت هي الأخرى مؤيدة للانقلاب ومساندة بهذا القدر أو ذاك لإقامة تلك العلاقات مع ألمانيا. فالحزب الوطني منح تأييده لرشيد عالي الكيلاني لا بسبب مواقفه من ألمانيا الفاشية، بل بسبب مواقفه من بريطانيا حيث نقل محمد جعفر أبو التمن هذا الموقف إلى رئيس الوزراء حينذاك^(٥١). وكان موقف الحزب الشيعي العراقي لا يختلف كثيراً عن موقف الحزب الوطني، إذ أصدر الحزب بياناً ربط مدى تأييده للوزارة الكيلانية بما ستقوم به من إجراءات، ولكنه لم يؤيد إقامة العلاقات مع ألمانيا، وفق ما ورد في بيان الحزب حينذاك. وكشف السير

(٥٠) الجيزاني، عبد الله. حزب الاستقلال العراقي. مصدر سابق. ص ٥٠.

(٥١) التميمي، خالد د. محمد جعفر أبو التمن. مصدر سابق. ص ٤٣٤.

ونستون تشرشل، رئيس وزراء بريطانيا في سنوات الحرب، عن المعلومة المهمة التالية، وأهميتها تكمن في فهم موقف ألمانيا من جهة، ورد الفعل البريطاني على هذا الموقف في العراق من جهة أخرى: "كانت الأوامر الصارمة التي تلقاها الجنرال الألماني فلمي في بغداد من هتلر مؤرخة في ٢٣ أيار، وهو التاريخ الذي دفن فيه أي أمل لتدخل المحور. تعليمات هتلر رقم ٣٠ "الشرق الأوسط" عن المقر العام ٢٣ أيار ١٩٤١.

"إن حركة حرية العرب في الشرق الأوسط هي حليفتنا الطبيعية ضد بريطانيا. وعليه فإن قيام الثورة في العراق له أهميته الخاصة. إن ثورة من هذا القبيل ستمتد عبر الحدود العراقية لتؤازر الجيوش المعادية لإنجلترا في الشرق الأوسط فتعرقل خطوط المواصلات البريطانية وتشل القوات البريطانية وطاقة الشحن البحري البريطاني فتؤثر تأثيراً سيئاً على الميادين الحربية الأخرى ولهذا قررت دعم الحركات في الشرق الأدنى وتوسيعها، وذلك بمد يد المساعدة للعراق. أما الإمكانية والشكل الذي يتم به تحطيم وضع البريطانيين بصورة نهائية بين البحر المتوسط وخليج فارس استناداً إلى هجوم ضد قناة السويس فأمر لا يزال بيد الإله"^(٥٢). إن هذه المعلومات عجلت من هجوم بريطانيا على القوات العراقية ، حيث بدأ في ٢٧ من أيار/مايس عام ١٩٤١^(٥٣).

بادرت الحكومة العراقية وقادة حزب الشعب أو اللجنة السرية إلى اتخاذ عدد من الإجراءات لتأمين مواجهة فعالة ضد القوات البريطانية، ومنها:

(٥٢) الحسني عبد الرزاق. الجزء الخامس. مصدر سابق. ص ٣٠٢. مقطع من مقال حول الثورة العراقية لتشرشل.

(٥٣) نفس المصدر السابق. ص ٣٠٢.

• تعبئة الرأي العام العراقي والعربي والجيش العراقي ضد بريطانيا والقوات البريطانية لمواجهة مختلف الاحتمالات.

• طلب الحصول على أسلحة لتسليح الجيش العراقي من ألمانيا وإيطاليا، إضافة إلى استمرار محاولتها للحصول على أسلحة من بريطانيا وفق معاهدة ١٩٣٠.

• طلب الحصول على دعم عسكري من جانب ألمانيا لمواجهة القوات البريطانية في العراق، وكانت ألمانيا وإيطاليا قد بدأتا بتأمين أولي لذلك، ولكنهما عجزتا عن الاستمرار به.

• المماثلة قدر الإمكان مع بريطانيا باتجاه كسب الوقت وعدم الموافقة على تقديم التسهيلات لقواتها في العراق.

ولكن كما بدا واضحاً لم تكن كافية لتحقيق ما كان يصبوا إليه الانقلابيون. كما لم يكن الموقف الذي اتخذته القوى الديمقراطية صائباً إزاء تلك الحركة ليس بسبب طبيعتها المغامرة، بل كان المفروض أن يكون انقلاب بكر صدقي العسكري درساً لها ترفض خوضه ثانية أو تأييد القائمين به. فعلى أساس المعطيات المتوفرة عن طبيعة الحرب العالمية الثانية، التي كان يفترض أن تكون منذ البدء واضحة للقوى الديمقراطية، يمكن القول بما يلي:

١. لم تكن الحركة القومية العربية اليمينية المتطرفة عادلة في موقفها من الحرب العالمية الثانية، بسبب طبيعة الحركة من جهة وطبيعة ألمانيا من جهة أخرى، إضافة إلى طبيعة الحرب من جهة ثالثة. وكان يفترض أن يكون هذا الموقف قائماً حتى قبل غزو ألمانيا للاتحاد السوفيتي ودخوله الحرب طرفاً فيها، إذ أنها كانت حرباً استعمارية ذات عقيدة شوفينية وعنصرية- فاشية وعسكرية مقيتة من جانب ألمانيا ومعها كل من إيطاليا الفاشية واليابان العسكرية للاستحواذ على العالم واستغلاله واستعباده لصالحها. وبالتالي فهي

كانت حرب مقاومة لتلك السياسات الاستعمارية الألمانية بشكل خاص من جانب الدول الأخرى، بغض النظر عن طبيعتها الرأسمالية أو الاستعمارية، إذ كان النضال ضدها قد قطع شوطاً مهماً وحقق مواقع طيبة للقوى الديمقراطية في مختلف البلدان، ومنها العراق، رغم المصاعب التي كانت تواجه المناضلين وحركات التحرر الوطني حينذاك.

٢. وإذا كان لهذه الحرب أن تنهي السيطرة الاستعمارية البريطانية على العراق أو بعض الدول العربية، كما تصورها القوميون، وربما كثرة من الوطنيين أيضاً، فأن ألمانيا كانت تريد في الواقع العملي إخضاع كل الشعوب للسيطرة الاستعمارية الألمانية وتحت هيمنتهم العنصرية، إضافة إلى هيمنة يابانية وإيطالية في مواقع أخرى من العالم.

٣. وكانت القيادة القومية تخوض لعبة خطيرة وغير مدركة لطبيعة المعركة وميزان القوى على الصعيدين الداخلي والعربي وكذلك على الصعيد الدولي، وبالتالي، عجزت عن فهم المتغيرات وزجت بالعراق في معركة غير متكافئة وغير عادلة في آن واحد، رغم أن النضال ضد الحكومات المتعاقبة وضد الهيمنة البريطانية كانت في جوهرها عادلة ولكنها ليست بالأهداف والوسائل والقوى التي تمت بها هذه المعركة، وكان الفشل مطروحاً منذ البدء.

٤. وزاد في الطين بلة واقع الفقر الفكري والسياسي وقلة الخبرة الدبلوماسية للقائمين بالحركة وعدم التمييز بين المصلحة العراقية والمصالح العربية بما يساعد في أن تكون الأولى في خدمة الثانية. وكانت حركة مغامرة وانقلاباً عسكرياً لا يختلف من حيث المبدأ عن الانقلاب الذي سبقه، والذي فقد بوصلة النضال الوطني، وإذا كان الأول قد ارتدى زياً ديمقراطياً ويسارياً ثم كشر العسكر عن أنيابهم العسكرية اليمينية والاستبدادية بعد فترة وجيزة وانفضاض الوطنيين عنه، فأن الانقلاب الثاني قد ارتدى لبوساً معادية للإنكليز

و ضد التوسع في تفسير معاهدة ١٩٣٠ لصالح بريطانيا واستخدام القوات البريطانية لقواعدها العسكرية في العراق، ولكنه سرعان ما كشف عن طبيعته القومية اليمينية المتطرفة ونزعات بعض عناصره الفاشية والمناهضة للديمقراطية، كما أن بعض قوى الانقلاب كانت متواطئة مع دول المحور، وخاصة مع ألمانيا وإيطاليا بشكل لا يقبل التأويل.

٥. ولم يكن التأييد الذي حصل عليه انقلاب مايس عام ١٩٤١ من القوى السياسية الوطنية العراقية تأييداً يستند إلى العقل والوعي بالظروف القائمة حينذاك، بقدر ما عبر عن عاطفة متهيجة مناهضة للاستعمار البريطاني الذي أذاق الشعب العراقي مرارة الاحتلال والدوس على الكرامة والتدخل اللفظ في الشؤون الداخلية وفرض مصالحه عليه منذ دخول قواته العسكرية إلى العراق في أثناء الحرب العالمية الأولى.

٦. ولم تكن الحركة القومية في كل الأحوال معادية للعائلة المالكة أو للدولة الملكية في العراق، بل كانت ترتبط بهذا القدر أو ذاك بروابط التحالف مع عائلة الشريف حسين، شريف مكة، وتريد استمرار التعاون معها واستمرار وجود العراق تحت السيطرة الهاشمية. وهذا الاتجاه يبدو بوضوح كبير في الموقف من الوصي على العرش، عبد الإله في المهمات العشر التي التزمت بها الجماعة كما وردت في كتاب الصباغ، رغم أن القوميين كانوا يدركون مدى ارتباط عبد الإله بالإنكليز.

توجت القوى القومية اليمينية المتطرفة وبعض الأوساط الشعبية غير الواعية سياسياً، التي كانت على صلة مباشرة أو غير مباشرة بقوى الانقلاب، أي تلك القوى التي تأثرت كثيراً بالدعاية الفاشية في العراق والتي أصابها خيبة انهيار الانقلاب وعودة قوات الاحتلال البريطانية للسيطرة الكاملة على العراق وتوقيع العراق على اتفاقية الهدنة، بعملية إجرامية منظمة، شرسة

وبشعة انطلقت في الأول من حزيران عام ١٩٤١ ضد المواطنين والمواطنين اليهود في ما سمي فيما بعد بواقعة "الفرهود"^(٥٤) وكان المشاركون في عملية الاعتداء العنيف وممارسة الفرهود، أي السلب والنهب ضد العوائل والمحلات والمصالح اليهودية في العراق، يهزجون في شوارع بغداد "حلو الفرهود كون يصير يومية"، وكذلك أثناء قتل اليهود ونهب وسلب بيوتهم وحوانيتهم وإشعال الحرائق فيها. ولم تكن جمهرة من الجنود وحدها وراء هذه العمليات الإجرامية فحسب، بل وبعض الشرطة والمدنيين وبتأييد من بعض الضباط وبعض رجال السياسة من المعسكر القومي الشوفيني، إضافة إلى كتائب الشباب التابعة للحركة الانقلابية. وجاء في تقرير لجنة التحقيق الحكومية عن الخسائر التي وقعت في يومي ١ و٢ حزيران/يونيو ١٩٤١ ما يلي: "أما جميع القتلى فبالنظر لما جاء في إفادة حاكم التحقيق أنهم مائة وعشرة، بضمنهم ثمانية وعشرين امرأة، وهم من إسلام ويهود، ولم تعرف هويات قسم كبير منهم. وأما الجرحى فكانوا مائتين وأربعة، وهم كذلك من الإسلام

(٥٤) تشير أغلب الدراسات التي تحت تصرفنا إلى أن عدداً كبيراً من اليهود كان قد خرج لاستقبال عبد الإله عند عودته إلى بغداد. وقد صادف ذلك اليوم عيد النبي يسوع. وكان اليهود فرحين مستبشرين بعودة الوصي. وقد أثار هذا الموقف غضب الجماهير التي كانت ترى في اليهود حلفاء لبريطانيا. وبالتالي توجهت بعمليات العنف ضدهم. ولكن التحرك ضد اليهود كان قد بدأ قبل عودة عبد الإله إلى بغداد وخروج اليهود فرحين لاستقباله. فالمذكرة التي قدمها فهد إلى رئيس الوزراء حينذاك، رشيد عالي الكيلاني، تتضمن احتجاجاً ضد أعمال العنف والاعتداء التي توجهت ضد اليهود خلال تلك الفترة مؤكداً أهمية عدم التمييز في المعاملة ضد اليهود. إن فرحة جماعات من اليهود بعودة عبد الإله إلى بغداد جاءت نتيجة خشيتهم من استمرار الاعتداءات عليهم من جانب القوى القومية الشوفينية، وهي ليست سبباً في الاعتداء الذي وقع عليهم، بل بسبب العداء الذي روجت له الدعاية النازية في العراق وفي مناطق أخرى من العالم ضد اليهود، وبسبب النشاط القومي الصهيوني ضد العرب في فلسطين.

واليهود. أما رئيس الطائفة فيدعي بأن القتلى والجرحى أكثر من ذلك". كما يبدو من التقرير وحسب قول رئيس الطائفة الموسوية في العراق "بأن الحوانيت والمخازن المنهوبة عددها خمسمائة وستة وثمانين محلاً، وأن ثمن ما نهب يبلغ (٢٧١٤٠٢) ديناراً. ويدعي أن الدور المنهوبة عددها (٩١١) وتقطن هذه الدور (٣٣٩٥) عائلة ، ومجموع أفرادها (١٢٣١١) نسمة، وأن الضرر الذي لحقهم يبلغ (٣٨٣٨٧٨) ديناراً^(٥٥). ويلاحظ هنا أن التقرير يدمج بين عدد القتلى والجرحى من المسلمين ومن اليهود لا لأنه لا يميز بين المواطنين، بل ليغطي في واقع الأمر على حقيقة أن النسبة العظمى من القتلى والجرحى كانت من المواطنين اليهود في هذه الجريمة البشعة.

العوامل الكامنة وراء فشل انقلاب شباط - مايس ١٩٤١

كانت كثرة من الدلائل تشير منذ البدء إلى أن الحركة الانقلابية للقوى القومية اليمينية، بما فيها القوى المتطرفة، التي قام بها التنظيم السياسي الجديد في العراق، حزب الشعب أو اللجنة السرية بقيادة الحاج محمد أمين الحسيني ، غير قادرة على تحقيق النصر في العراق لأسباب كثيرة، رغم التأييد الواسع نسبياً الذي حظيت به الحركة من الأوساط الشعبية المختلفة في العراق ومن بعض القوى السياسية العراقية من غير القوميين ، إضافة إلى الدعم الشعبي على النطاق العربي. وسنحاول في أدناه الإشارة إلى بعض أهم تلك العوامل ، سواء أكانت الداخلية منها أم العربية أم الدولية:^(٥٦)

(٥٥) نفس المصدر السابق. الجزء الخامس. ص ٢٧٦.

(٥٦) قارن: ياغي، إسماعيل أحمد. حركة رشيد عالي. دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية. دار الطليعة. بيروت. ١٩٧٤. ص ١٨٤-١٨٧.

- كانت قوى الانقلاب جزءاً من النظام السياسي العراقي القائم التي ساهمت بفعالية في مختلف الوزارات التي تشكلت قبل ذلك ، وبالتالي لم تكن في حركتها الانقلابية ذات مصداقية بما يمس عملية التغيير المنشودة بالنسبة للمجتمع العراقي. كما أن الحركة أوجدت انشطاراً في القوى الحاكمة، إذ كانت الغالبية العظمى من السياسيين ضد الحركة بغض النظر عن التصويت الذي جرى في مجلس النواب لتغيير شخص الوصي عبد الإله وتنصيب الشريف شرف مكانه، إذ أنها صوتت بعد سقوط الحركة وبالإجماع تماماً ضد الانقلاب.
- لم تكن الحركة تعبيراً عن استقطاب اجتماعي وسياسي واقتصادي داخلي، وبالتالي حاجة داخلية فعلية ، بقدر ما كانت معبرة عن رغبات الحاج محمد أمين الحسيني لتسلم الحكم والتحالف مع الدولة الهتلرية، إذ أن الظروف الموضوعية والذاتية لاستمرار العملية لم تكن مواتية في كل الأحوال، رغم نجاحها المؤقت في تسلم الحكم. ولم يكن تسلم الحكم من جانب الانقلابيين ومغادرة الوصي إلى خارج العراق التعبير الفعلي عن ضعف النخبة الحاكمة، بل كان مؤامرة لإسقاط الانقلاب ووضع الحكم وجهاً لوجه مع بريطانيا ومع تنفيذ بنود معاهدة ١٩٣٠.
- لم تكن موازين القوى العسكرية مؤهلة لأي مقاومة فعلية للقوات البريطاني، رغم أنها لم تكن تمتلك قوات كافية في العراق، ولكنها كانت تمتلك الأسلحة والتدريب الجيد والانضباط العسكري والوحدة في الموقف، وكانت أغلبها مفقودة في الجانب العراقي.
- ورغم حصول تأييد للانقلابيين من الشارع العربي، فإن الحكومات العربية كلها كانت ضد الانقلاب ولم يحصل على تأييد أو اعتراف به من جانب تلك الحكومات ولا من الدول المجاورة. وكان الحكم مطوقاً بدول وقوات معادية له.

• ولم تعترف دول العالم عملياً بالحكم الجديد في ما عدا العلاقات مع دول المحور وإقامة علاقات مع الاتحاد السوفييتي في أيار/مايس من عام ١٩٤١ والتي لم تكن ذات نفع كبير للانقلابيين.

• ويبدو أن الاختلاف والصراع والتردد داخل القيادة العسكرية والمدنية قد لعب دور في سرعة انهيار الحركة، خاصة وإن القيادة العسكرية والمدنية كانت أول من يَمَّ وجهه صوب الخارج للنجاة بنفسه وترك القوات العراقية تقاتل دون قيادة فعلية من قادة الانقلاب الأساسيين. وكان لهذا رد فعل ملموس في القوات المسلحة، إضافة إلى أن بريطانيا قد حظيت بتأييد الدول العربية ودول العالم في معاركها ضد العراق وإسقاطها للانقلابيين.

• ولا شك في أن اكتشاف أهداف الانقلابيين وأيديولوجيتهم القومية اليمينية المتطرفة والفاشية المساندة لدول المحاور والمتحالفة بصيغة ما معها قد منع عن الانقلابيين التأييد الدولي، كما حرّمها تدريجاً من بعض التأييد الفعلي الداخلي.

• عجز الدولة الألمانية والدولة الإيطالية عن تقديم الدعم العسكري الذي كان الانقلابيون بحاجة إليه، إذ كانت القوات الألمانية والإيطالية تواجه مصاعب كبيرة في أفريقيا وعلى الجبهتين المصرية والليبية. لهذا الأسباب وغيرها كان الانهيار سريعاً والعواقب على قادة الانقلاب شديدة الوطأة وخاصة العسكريين منهم.

ومن المفيد هنا أن نشير على رأي أحد قادة الحركة الديمقراطية في العراق والحزب الوطني الديمقراطي الأستاذ الراحل محمد حديد حول طبيعة قيادة حركة الضباط في العام ١٩٤١ وحكومة رشيد عالي الكيلاني حيث كتب في كتابه الموسوم "مذكراتي، الصراع من أجل الديمقراطية في العراق" ما يلي:

"حين تأزم الوضع بين العراق وبريطانيا، وألف الكيلاني ما سمّي حكومة الدفاع الوطني، أجمعت الأطراف الوطنية كافة على تأييد الحكومة العراقية في موقفها من المطالب البريطانية التي تمس السيادة الوطنية. وقد كان موقف "جماعة الأهالي" منسجماً مع هذا الاتجاه العام، مع علمنا الذي يستلزم التحفظ، بأن ضباط الجيش الذين هم القوة المحركة لموقف الحكومة العراقية في تلك الأزمة، كانوا مؤيدين لقوى المحور (ألمانيا وإيطاليا)، ليس من الناحية العسكرية فحسب، بل أيضاً من الناحية السياسية والعقائدية. أو بكلمة أخرى، كانوا فاشستيين في النهج. وأن أي نظام سياسي يقيمونه لا بد أن يكون شديد الوطأة على الحريات العامة والنظام الديمقراطي".^٣

إزاء هذا الانقلاب، الذي اعتبره الجلي بعد مرور أكثر من ٦٧ سنة عليه انقلاباً وطنياً أخطأ في قضية واحدة هي ارتباطه بالجيش، في حين أثبتنا بأن الحركة بدأت بالقوات المسلحة. وفي حينها لم يمنح الأستاذ كامل الجادرجي تأييده لهذا الانقلاب، كما لم أعثر على موقع يؤيده أو يقف ضده. ولكن المعروف عن الجادرجي أنه كان ضد الفاشية والنازية وكتب الكثير عن مناهضته لها، وبالتالي لا يمكن أن يكون إلى جانب انقلاب عسكري يربط العراق بألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية واليابان العسكرية، في وقت يخوض العالم نضالاً ديمقراطياً ضدها.

٢٠٠٨/٧/٨

٣ حديد، محمد. مذكراتي، الصراع من أجل الديمقراطية في العراق. لندن. دار الساقي. طبعة أولى. ٢٠٠٦. ص ١٧٧.

الحلقة السادسة

الجلبي والجادرجي ومسألة تأمين النفط في العراق

يوجه الدكتور فاضل الجلبي نقداً شديداً إلى الأستاذ الجادرجي بسبب رفعه شعار تأمين النفط العراقي، فهل الجلبي على حق في نقده أم أنه كان وسيبقى بعيداً كل البعد عن الشعب العراقي واتجاهات تفكيره وأهدافه وأوضاع الفئات الكادحة المالية التي كانت تستوجب زيادة حصة العراق من عوائد النفط الخام لعل جزءاً من تلك العوائد يصب في صالح تلك الفئات وخدمة المجتمع حتى في ظل الحكم الرجعي حينذاك؟ وهل كان الجلبي بعيداً كل البعد أيضاً عن الحركة السياسية الوطنية العراقية التي كانت تطالب بذلك؟ هذا ما سأحاول مناقشته في هذه الحلقة وفي ظروف العراق والدول المحيطة به حينذاك.

تحت وطأة عوامل كثيرة، منها وجود القوات البريطانية في العراق ومشكلة ولاية الموصل ومستقبلها في ظل الصراع حولها بين بقايا الدولة العثمانية (تركيا) وبين العراق وموقف الكرد حينذاك ومناقشات القانون الأساسي

(الدستور) والرغبة في إنهاء الانتداب البريطاني على العراق، وافق الحكام في عهد الملك فيصل الأول على شينين كبيرين لصالح بريطانيا هما: معاهدة ١٩٣٠ التي عدلت عدة مرات ثم أقرت في العام ١٩٣٠ ، واتفاقية امتياز النفط الخام مع الكارثيل العالمي حيث وزعت الحصص بين شركات بريطانية وأمريكية وفرنسية على قدم المساواة ٢٣،٧٥% لكل منها، وإبقاء ٥% لصالح الوسيط الأرمني ومن رعايا الدولة العثمانية كالوست سركيس كولبنكيان. وكانت شروط الاتفاقية مجحفة حقاً بحق العراق وفي غير صالح الشعب، حيث قررت الاتفاقية حصول العراق على ٤ شلنات فقط عن كل برميل نفط يصدر من جانب شركة نفط العراق الاحتكارية. ولولا ذكاء وحصافة ودور ساسون حsqفيل، وزير المالية في الوزارات الثلاث التي ترأسها السيد عبد الرحمن النقيب، إذ كان عضواً في الوفد المفاوض ، لما حصل العراق على أربع شلنات ذهب بل أربع شلنات عملة عادية فقط.

تركز مطلب العراق على حق المناصفة في تقسيم الأرباح بين العراق وشركات النفط الاحتكارية وحق العراق في المشاركة برأسمال شركات النفط العاملة في العراق، إضافة إلى المشاركة الفعلية في إدارة الشركات العاملة في العراق. ورُفضت أغلب تلك الشروط ابتداءً. ولكن الأحداث المتتالية التي وقعت في إيران وتأمين صناعة النفط في إيران من جانب حكومة مصدق في شهر مايس/أيار ١٩٥١ من جهة، ونشر الاتفاقية التي عقدت بين المملكة العربية السعودية وشركة البترول العربية الأمريكية (أرامكو) عام ١٩٥١ التي قضت بتقسيم الأرباح التي تجنيها الشركة مناصفة مع الحكومة العربية السعودية من جهة أخرى، إضافة إلى الأوضاع المتوترة في الساحة السياسية العراقية وتصاعد المطالبة بتأمين النفط، إذ خشيت شركات البترول الدولية أن حمى التأمين ستصل إلى الشعب والمعارضة في العراق على نطاق أوسع مما

تم حتى الآن من جهة ثالثة^(٥٨)، أجبرت تلك الشركات على الموافقة وعقد اتفاقية جديدة بالشروط التي طرحها الطرف العراقي تقريباً، وصادق عليها البرلمان العراقي بتاريخ ١٧ شباط/فبراير ١٩٥٢، على أن يسري مفعولها من ١/١/١٩٥١^(٥٩). واعتمدت الاتفاقية الجديدة مبدأ المناصفة في الأرباح المتحققة من استخراج وتصدير النفط الخام العراقي، إضافة إلى عدد من المسائل الأخرى، ومنها: أن يتمثل العراق بمندوبين في المجلس الدائم للمديرين في الشركات الثلاث العراقية والموصل والبصرة، وأن يشترك مندوبان عراقيان في إدارة الشركة، وأن يوافق وزير الاقتصاد على تعيين الخبراء والفنيين الأجانب في الشركات الثلاث، وأن تؤسس الشركات مدارس تدريبية لتدريب العراقيين على المهن والنواحي الصناعية والفنية للنفط، وأن ترسل ٥٠ طالباً عراقياً سنوياً يدرسون على حساب الشركة في المعاهد والجامعات البريطانية. كما نجحت الحكومة العراقية في تثبيت بعض النصوص التي تضمن للدولة العراقية دخلاً مالياً يساعد على تنفيذ المشاريع التي كانت تريد تنفيذها، بغض النظر عن طبيعة تلك المشاريع، حيث ورد النص التالي: "أن تتعهد الشركات منفردة ومجموعة بأن حصة الحكومة العراقية لن تقل عن ٢٠ مليون دينار سنوياً خلال السنتين ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ولن تقل عن ٢٥ مليون دينار خلال ١٩٥٥ وكل سنة تليها"^(٦٠). ورغم ذلك فإن الشعب العراقي والمعارضة العراقية اعتبرت تلك الاتفاقية مجحفة بحق الشعب والاقتصاد

(٥٨) سليمان، حكمت سامي. نفط العراق -دراسة سياسية اقتصادية - دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر. دمشق. ١٩٥٨. ص ١٥٠.

(٥٩) سليمان، حكمت سامي. نفط العراق -دراسة سياسية اقتصادية - نفس المصدر السابق. ص ١٦٠.

(٦٠) نفس المصدر السابق.

العراقي، وهو ما تؤكد بنود الاتفاقية عموماً، خاصة وأن تلك الشركات كانت قد ساهمت فعلاً بنهب شديد للموارد النفطية خلال الفترة السابقة بعد أن فرضت سعراً منخفضاً جداً للبرميل الواحد، أشرنا إليه سابقاً. وفي العام ١٩٥٢ أنهت الحكومة العراقية امتياز شركة نفط خانقين وفق الاتفاق الموقع عليه من الطرفين في ٢٥/١٢/١٩٥١. وبموجب هذا الاتفاق "انتقلت مسؤولية إنتاج النفط من حقل النفط خانة وتكريره وتسويقه إلى الحكومة العراقية، كما انتقلت إلى الحكومة أيضاً كافة حقوق الشركة وموجوداتها في العراق على أن تستمر الشركة بإنتاج وتكرير وتوزيع المنتجات النفطية نيابة عن الحكومة العراقية لمدة عشر سنوات"^(٦١). وفي الفترة ذاتها "اشتريت الحكومة بموجب هذا الاتفاق حقوق والتزامات شركة نفط الرافدين المحدودة أيضاً والتي استمرت بعمليات توزيع المنتجات النفطية حتى عام ١٩٥٩ عندما قامت الحكومة بإنهاء العقد المبرم بهذا الشأن وقامت بتأسيس "مصلحة توزيع المنتجات النفطية"^(٦٢). وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٥١-١٩٥٨ كانت حصة استخراج وتصدير النفط الخام على النحو الآتي:

(٦١) إسماعيل، عبد الله. مفاوضات العراق النفطية ١٩٥٢-١٩٦٨. دار اللام. لندن. ١٩٨٩. ص ١٧.

(٦٢) نفس المصدر السابق. ص ١٧.

Quelle: Zain Al–Abidin, Khalid Hamid. Zur Rolle und Problematik des Staates und des Staatssektors in der Industrie des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. Anhang Nr. 10.

✳ أرقام إنتاج وتصدير النفط الخام وكذلك العوائد مقربة.
إن إلقاء نظرة سريعة على الجدول في أعلاه يساعد الباحث على تسجيل الملاحظات الأساسية التالية في ضوء الأوضاع السياسية التي كانت تمر بها منطقة الشرق الأوسط حينذاك:

• كان إنتاج النفط العراقي في عام ١٩٥٠ منخفضاً جداً بالقياس إلى إمكانيات العراق الفعلية على التصدير من جهة، وإمكانيات السوق الدولية على استيعاب المزيد من النفط الخام، إلا أن الشركات النفطية كانت تفضل تأمين تصدير كميات معينة منه للحفاظ على أسعار عالية للنفط عموماً لكي تحقق لها أرباحاً عالية، خاصة وأنها كانت لا تدفع مبالغ عالية لأصحاب الأرض والنفط الفعليين لا في العراق فحسب، بل وبالنسبة للبلدان الأخرى المنتجة للنفط أيضاً. وكان هذا يعني أن البلدان المنتجة للنفط والبلدان المستهلكة له كانت تتحمل خسارة كبيرة، في حين كانت الشركات المهيمنة على النفط والمحكرة له ولأسعاره تحقق أرباحاً عالية على حساب المنتجين والمستهلكين للنفط في آن واحد.

• وبعد أن أمتت حكومة د. مصدق الوطنية صناعة النفط في إيران في عام ١٩٥١ بالرغم من معارضة الشركات الأجنبية واحتجاجها الشديد، قررت شركات البترول الاحتكارية الدولية مقاطعة النفط الإيراني، وبالتالي تقلص الإنتاج في إيران. ودفع هذا الواقع شركات النفط الأجنبية إلى زيادة إنتاج وتصدير النفط العراقي للتعويض عن نفط إيران المتوقف. وأدى هذا إلى حصول قفزة كبيرة نسبياً في إنتاج وتصدير النفط الخام العراقي، في حين

استخراج وتصدير النفط الخام العراقي والعوائد المالية
للحكومة العراقية خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٥٨

السنة	العوائد المالية ألف د. عراقي	الكمية المنتجة/ ألف طن*	الكمية المصدرة / ألف طن*	الرقم القياسي لتطور العوائد	الرقم القياسي لتطور الصادرات
١٩٥٠	٦,٨٨٥	٦,٥٤٥	٦,٠٣٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١٩٥١	١٤,٦٦٨	٨,٥٥٤	٧,٩٥٢	٢١٣,٠	١٣١,٨
١٩٥٢	٣٣,١٢٢	١٨,٥٤٨	١٧,٦٩٩	٤٨١,١	٢٩٣,٤
١٩٥٣	٥١,٢٥٨	٢٧,٧٤١	٢٧,٠١٤	٧٤٤,٥	٤٤٧,٨
١٩٥٤	٥٧,٧١٢	٣٠,١٥٠	٢٩,٢٧٣	٨٣٨,٢	٤٨٥,٣
١٩٥٥	٧٣,٧٤٣	٣٣,١٤٤	٣١,٦٤٤	١٠٧١,٠	٥٢٤,٦
١٩٥٦	٦٨,٨٥٩	٣٠,٨١٩	٢٩,١٦٢	١٠٠٠,٠	٤٨٣,٥
١٩٥٧	٤٨,٩٢٠	٢١,٥٧٧	١٩,٩٢٦	٧١٠,٥	٣٣٠,٣
١٩٥٨	٧٩,٨٨٨	٣٥,١٢٩	٣٣,٢٥٨	١١٦٠,٣	٥٥١,٤

عانى الشعب الإيراني واقتصاده من عنت وتحكم تلك الشركات. ولم تعبر الحكومة العراقية في ذلك أي تضامن مع الشعب الإيراني وحكومته، في حين تجلّى التضامن في موقف المعارضة العراقية حين ألحّت بشعاراتها على التأميم.

• وإذ عرف إنتاج وتصدير النفط العراقي في عام ١٩٥٦ أعلى مستوى له، فأن عملية تأميم قناة السويس وما ارتبط بها من فعاليات سياسية احتجاجية على العدوان الثلاثي البريطاني-الفرنسي-الإسرائيلي على مصر، بما فيها انتفاضة عام ١٩٥٦ قد أدى إلى تراجع إنتاج وتصدير النفط الخام العراقي في عام ١٩٥٧. وتواصل هذا التراجع حتى نهاية عام ١٩٥٨.

• ويمكن من خلال هاتين الظاهرتين أن نتبين مدى ارتباط إنتاج وتصدير النفط الخام بالأحداث السياسية وبمصالح شركات النفط الأجنبية، إذ أنها كانت قادرة على التأثير المباشر على اقتصاد واتجاهات التنمية في البلدان المنتجة للنفط من خلال زيادة أو تخفيض الإنتاج والتصدير أولاً، وعبر رفع أو تخفيض أسعار النفط دولياً ثانياً، والتي كانت بدورها تعني زيادة أو تقليص العوائد المالية السنوية التي يمكن أن تتحقق لهذا البلد النفطي أو ذاك. وكانت مثل هذه السياسات تنعكس بشكل مباشر على اقتصاد البلاد وعلى التصنيع وتحديث الزراعة وتطوير الخدمات وعلى مستوى البطالة والتشغيل ومستوى حياة ومعيشة الغالبية العظمى من السكان.

• ويشير الجدول أيضاً إلى زيادة عوائد العراق المالية بشكل عام، وأنها كانت خاضعة، من حيث الزيادة أو الانخفاض لثلاثة عوامل، وهي:

- زيادة الإنتاج والتصدير السنوي؛
- وزيادة حصة العراق على أساس المناصفة في الأرباح؛
- وبسبب ارتفاع أسعار النفط الخام أو انخفاضه أحياناً أيضاً.

وهي العوامل التي كانت تتحكم بها شركات النفط الأجنبية والأحداث السياسية في المنطقة والعالم.

لم يكن هذا المنجز النسبي ناجم عن سياسة الحكومة العراقية، بل نتيجة منطقية لنضال قوى المعارضة السياسية التي طرحت شعار التأميم. وقد كان لقرار التأميم تأثيره الإيجابي المباشر على الحركة الوطنية العراقية وحركة الشارع العراقي باتجاه المطالبة بالتأميم. وقد اقترن ذلك بانتفاضة العام ١٩٥٢ الوطنية. وكان من بين القوى المطالبة بالتأميم الحزب الوطني الديمقراطي ورئيسه الأستاذ كامل الجادرجي، إضافة إلى حزب الاستقلال والحزب الشيوعي العراقي وشخصيات وطنية وتقدمية أخرى. كانت المطالبة بتأميم النفط الخام في العراق في العام ١٩٥١ و١٩٥٢ ذات بعدين لم يستطع خبير النفط الراحل فهمها حين ذاك، إذ لم تكن له صلة، كما يبدو، بالحركة السياسية الوطنية العراقية: البعد الأول تأييد إيران وسياسة الدكتور محمد مصدق النفطية الوطنية إزاء شركات النفط التي رفضت التفاوض لتحسين شروط الاتفاقية وتخفيف الضغط عنه، والبعد الثاني كان باتجاه الضغط على شركات النفط الاحتكارية بأقصى الأهداف ليفرض عليها إعادة النظر بالاتفاقية لتحقيق مصالح العراق بشكل أفضل. وقد تحقق هذا فعلاً حين بادرت شركات النفط وتحت ضغط التأميم في إيران والحركة الوطنية العراقية، بمن فيهم مساهمة الأستاذ كامل الجادرجي والحزب الشيوعي العراقي وغيره من القوى والأحزاب، إلى الموافقة على الدخول بمفاوضات ومنح العراق المناصفة في تقسيم الإيراد (العائد) المتأتي من تصدير النفط الخام العراقي. وكان هذا بمثابة مكسب كبير للحركة الوطنية العراقية، ولم يحصل عبثاً، بل بفعل النضال الوطني الذي خاضته الحركة الوطنية العراقية كلها، ومنها الحزب الوطني الديمقراطي والأستاذ كامل الجادرجي. ومن المؤسف حقاً أن نجح

التآمر الثلاثي الأمريكي - البريطاني - الفرنسي وبالتعاون مع القوى الرجعية وبعض القوات المسلحة بقيادة الجنرال زاهدي، ضد حكومة مصدق وتم إسقاطها في العام ١٩٥٣.

ومشكلة الدكتور فاضل الجلبي في موضوع النفط لا يقتصر على موقفه من قضية التأميم التي طرحها الأستاذ كامل الجادرجي أو حزب، وهو حزب ديمقراطي تقدمي يقف في يسار الوسط في العراق حينذاك، بل كانت له مواقف مماثلة في فترات لاحقة من موضوع النفط وإزاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذي أصدره عبد الكريم قاسم. ففي الندوة التي أقيمت في لندن بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٦ قدم فيها الجلبي محاضرة بعنوان "الدستور، قانون النفط والسياسة النفطية في العراق" وكنت مستمعاً فيها. ثم نشرت مقالاً حول ما جرى في الندوة أشرت فيه بشأن هذه النقطة ما يلي:

"قسم الدكتور الجلبي محاضراته إلى جزئين، جزء تاريخي، ثم جزء خاص بقانون النفط وحدد بحثه بثلاث نقاط: الجانب الدستوري والسياسة النفطية وكيفية وضع النفط في خدمة الاقتصاد.

- أشار ابتداءً إلى أن تاريخ استثمار النفط في العراق يؤكد تعرضه إلى تهमيش فعلي من جانب شركات النفط الأجنبية بالمقارنة مع صيغة التعامل مع نفط الدول الأخرى في المنطقة، سواء أكان ذلك من حيث التنقيب أو الاستخراج أو التصدير، وبالتالي قلة الموارد المالية المتأتية من استخراجه وتصديره. وقد تواصل هذا التهميش طيلة فترة عمل الشركات الأجنبية في العراق.

- هاجم بشدة سياسة قاسم النفطية وصب جام غضبه على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذي تم بموجبه استرداد الدولة العراقية ٩٩,٥ % من الأراضي التي كانت قد وضعت تحت تصرف شركات النفط الأجنبية ولم

تستثمرها طيلة الفترة المنصرمة، التي تمتد إلى عدة عقود، رغم اعترافه بتهميش الشركات الأجنبية لنفط العراق. واعتبر هذا القانون أصل البلاء. (ومن المعروف أن الدكتور فاضل الجلبي اعتبر قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨، وهو قانون برجوازي وطني وديمقراطي، بمثابة الطامة الكبرى وأصل البلاء في العراق أيضاً. وقد جاء ذلك في ندوة عقدت في فيينا كنت حاضراً فيها وخالفته الرأي ودخلت معه بحوار. وكانت جمهرة من السياسيين والاقتصاديين العراقيين مشاركة في هذا اللقاء، ومنهم الدكتور أحمد الجلبي، الدكتور فاروق برتو، الدكتور عباس النصراني، نوري عبد الرزاق حسين، الدكتور سنان الشبيبي، الدكتور وليد خدوري، الدكتور مهدي الحافظ وأديب الجادر وآخرون).

- مدح سياسة صدام حسين في مجال النفط الخام، حيث اعتبرها فترة ازدهار العراق حتى العام ١٩٨٠، ثم بدأ التدهور مع بدء الحرب العراقية الإيرانية وحرب الكويت... الخ. وأشار إلى أن معدل دخل الفرد الواحد في العام ١٩٨٠ بلغ أكثر من ٤٠٠٠ دولاراً وانخفض في العام ٢٠٠٦ إلى مستوى الدول الفقيرة في العالم".(٦٣)

كما كانت له مواقفه إزاء التأميم الذي نقل مورد النفط الخام من الشركات الاحتكارية إلى الدولة العراقية، رغم الممارسات الاستبدادية التي مارسها النظام الدكتاتوري لحزب البعث في التصرف بموارد النفط الخام. إلا أن التأميم كان مطلب الشعب كله وكل القوى السياسية الأساسية، ما عدا بعض خبراء النفط الذين كانوا على صلة وثيقة بشركات النفط حينذاك.

(٦٣) كاظم حبيب. " ندوة لندن ومشروع قانون النفط العراقي الجديد؟ نشر في الحوار المتمدن. العدد ١٨٦٧ بتاريخ ٢٧/٣/٢٠٠٧.

واليوم يقف الدكتور فاضل الجبلي ، بخلاف الحركة الوطنية العراقية كلها ، إلى جانب منح عقود المشاركة بالإنتاج في مجال النفط الخام للشركات الأجنبية دون التمييز بين طبيعة العقود التي يفترض أن تعقد مع الشركات الأجنبية وطبيعة الحقول التي يراد استخراج النفط منها: هل هي حقول مكتشفة ومنتجة أو جاهزة للإنتاج، أم أنها ارض غير مكتشفة يراد التنقيب عن النفط الخام فيها ثم البدء باستخراجه وتصديره، والتي تستوجب الكثير من رؤوس الأموال والخبرة الفنية ...الخ. إذ جاء في رسالة موجهة إلى رئيس البرلمان العراقي جواباً عن استفسار له حول عقود المشاركة بالإنتاج فيقول فيها:

طبيعة عقد المشاركة في الإنتاج:

هو عقد تجاري طويل الأمد بين مستثمر أجنبي والجهة الحكومية المختصة بالعراق للاستثمار في القطاع النفطي وتطويره من دون المساس بسيادة الحكومة على مواردها النفطية، والتي تضمن لها السيطرة على قرارات الاستثمار والتصدير وحققها في نقض القرارات التي تأخذها الشركة بهذا الشأن، وذلك عكس عقود امتيازات النفط التي تم تأميمها في السبعينيات من القرن الماضي. ويتوقف أمد العقد على اتفاق الطرفين. وبالنسبة للعقود، التي تم التفاوض بشأنها بين الحكومة السابقة والشركات الأجنبية الكبرى، فأن مدة العقد عشرين عاماً، يجوز تمديدتها لمدة خمسة أعوام باتفاق الطرفين.

إن الميزة الهامة، التي تجنيها شركات النفط من هذه العقود هو ضمان احتجازها لفترة طويلة من النفط الخام، مما يساعدها على تثبيت مركزها المالي، وبالنسبة لها فأن ذلك أهم من الربح الذي يتم تحقيقه من البرميل الواحد، الذي تأخذه كحصة من الإنتاج. لقد أصبحت مسألة ضمان الوصول

إلى احتياطي للشركات مهمة جداً في الآونة الأخيرة، بعد انحدارها بسبب احتجاز الجزء الأعظم من الاحتياطي العالمي من قبل شركات النفط الوطنية في الدخول الأعضاء في منظمة (الأوبك). غير أنه مثل هذا الاحتجاز للاحتياطي إذ ينفع الشركات ليس من شأنه الأضرار بمصالح العراق النفطية، مادام لا يمس قيمة البرميل المنتج بموجب الأسعار العالمية".

ولكن كم هو منافع للحقيقة هذا الجواب من جانب الدكتور فاضل الجبلي يكشف عنه الخبير النفطي المتميز الأستاذ فؤاد قاسم الأمير في المقالة التي كتبها وأرفقها برسالة موجهة إلى رئيس المجلس النيابي حيث رد فيها بشكل مفحم على آراء الخبير النفطي الذي عبر ومثّل عملياً في أطروحاته هذه ليس الطرف العراقي ومصلحه بل شركات النفط الاحتكارية ومصلحتها بصورة غير مباشرة ، شاء ذلك أم أبى، إذ جاء في رسالة الزميل الأمير ما يلي: "إن رسالة الدكتور فاضل الجبلي ليست نصيحة صادقة من خبير، بل أقرب ما تكون من مصيدة مسوق لعقود المشاركة بالإنتاج، بغض النظر عن فائدة أم ضرر هذه العقود. يؤسفني أن عرضه لم يكن منصفاً أو صادقاً فيما طرحه من استنتاجات ونصائح، إذ أن كل خبراء العالم المحايدون يعرفون ضرر عقود المشاركة بالإنتاج خصوصاً بالنسبة إلى الحقول المكتشفة. إن كل ما جاء بالرسالة ليس بصحيح ولا ذا فائدة للعراق، فهو من القلائد جداً من الذين يغردون خارج سرب الخبراء العراقيين". [رسالة مفتوحة من الزميل الخبير النفطي فؤاد الأمير إلى رئيس مجلس النواب يفند فيها اقتراحات خطيرة لفاضل الجبلي حول قانون النفط.(٦٤)

(٦٤) البديل العراقي. الرسالة موقعة في ١٤ تموز/يوليو ٢٠٠٧
،[Vorschau albadeeliraqi - 1 im Cache gespeichert - 27.Jun.]

ولكن السؤال الذي لا بد من طرحه على أنفسنا ، لماذا يغرد هذا الخبير وحده خارج السرب ؟ وهل يعقل أنه لا يفهم المصيدة التي يراد دفع العراق إليها والخسائر الفادحة التي تترتب عنها على العراق ولصالح شركات النفط الاحتكارية؟ أترك الإجابة عن هذا السؤال لكل مواطن ومواطن عراقي له معرفة أولية بقضايا النفط لكي يربط بين موقفه المناهض لفكرة التأميم التي طرحها الأستاذ كامل الجادرجي في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي ومن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ وموقفه الراهن من عقود المشاركة بالإنتاج.

من اليسير أن نعرف بأن خبراء النفط في العالم ينصحون بأن من مصلحة العراق عدم عقد اتفاقيات مشاركة بالإنتاج بصدد الحقول المنتجة أو المكتشفة حتى لو كانت بحاجة إلى تطوير، ولكن يمكن عقد مثل هذه الاتفاقيات في أرض لم يكتشف النفط فيها حتى الآن ، حيث الحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة وخبرة فنية مثلاً، رغم أن التنقيب عن النفط الخام في العراق مضمون جداً، حيث تشير الدراسات المتوفرة عن العراق وبقيّة بلدان العالم إلى أن معدل العثور على النفط في العراق هو ٧ من ١٠ تنقيبات ، في حين أن المعدل العالمي هو ١ من ١٠ تنقيبات. وهنا يمكن رؤية الفارق الكبير جداً في التكاليف. ولو كان الجادرجي حياً بيننا اليوم لرفض ما يريده الجلبلي وأيد ما تطالب به الحركة الوطنية العراقية، وهذا هو الفرق بين الاثنين وما يميز أحدهما عن الآخر.

لم يكن الدكتور الجلبلي يقف على أرض صلبة بل هشة تماماً، رغم أن من حقه اتخاذ هذا الموقف، ولكن لم يتطابق، كما أرى، مع المصالح العراقية حين عارض الأستاذ(٦٥) الجادرجي ووصفه بالتطرف بسبب طرحه فكرة تأميم النفط

(٦٥)

الخام في البلاد. أرجو أن يعيد النظر بموقفه هذا، إذ أن آخر كتاباته تنثير زوبعة في فئان وتحاول البروز المتأخر سياسياً على حساب قامات متماسكة لشخصيات وطنية ناضلت في سبيل قضايا الشعب العادلة وضحت في سبيلها وتحملت الكثير مما لم يعيشها ولم يذق مرارتها الجلبلي أبداً. وهو اليوم يقف على نفس الأرضية، ولكنها أكثر هشاشة وأكثر تعارضاً مع كل خبراء النفط في العراق والعالم حين يطالب بالتوقيع على عقود المشاركة بالإنتاج في أرضٍ منتجة للنفط فعلاً أو في أرض اكتشف النفط فيها وتحتاج إلى تطوير. ولا يختلف الأمر من حيث المبدأ حتى لو وقع المسؤولون العراقيون تحت ضغوط معينة اتفاقيات من النوع الذي ينصح به الدكتور فاضل الجلبلي، إذ سيكون الشعب ضده وضد من يوقع على مثل هذه الاتفاقيات التي هي في غير مصلحة العراق ويسعى إلى تغييرها.

٢٠٠٨/٦/٣١

الحلقة السابعة

الدكتور فاضل الجبلي وموقفه من الأستاذ كامل الجادرجي ومن ثورة تموز ١٩٥٨

شاركت أربعة أحزاب في التحضير لثورة تموز ١٩٥٨ هي: الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال والحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الديمقراطي الكردي. وقد شاركت الأحزاب الأربعة الأولى في عضوية اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني، في حين شارك الحزب الديمقراطي الكردي (الكرديستاني فيما بعد) بشكل غير مباشر وعبر علاقة نظمت له مع الحزب الشيوعي العراقي بسبب اعتراض حزب البعث وحزب الاستقلال على مشاركته في اللجنة العليا. وهذا يعني أن الحزب الوطني الديمقراطي لم يكن مؤيداً للعملية العسكرية التي جرت في الرابع عشر من تموز لإسقاط نظام الحكم السياسي غير الديمقراطي والملكية حينذاك فحسب، بل كان مشاركاً فعلياً وأساسياً في التهيئة والتمهيد ثم التحضير الفكري والسياسي للخلاص من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

التي سادت العراق في ظل الحكومات العراقية المتعاقبة للعهد الملكي. وكان الحزب الوطني الديمقراطي ممثلاً برئيس الحزب حينذاك، الأستاذ كامل الجادرجي، في اللجنة العليا للجبهة. وكان من أبرز من اكتوى بنار انقلاب ١٩٣٦ وتعلم منها الكثير وعاش تجربة انقلاب ١٩٤١ وما سبقه وأعقبه من أوضاع شاذة. وبالتالي كان من الذين أكدوا ضرورة تسليم الحكم للمدنيين في أعقاب نجاح الانتفاضة العسكرية بقيادة حركة الضباط الأحرار ورئيسها الزعيم الركن عبد الكريم قاسم. وحين انتصرت تمنى على قاسم أن يسلم السلطة إلى المدنيين لا أن تتشكل حكومة برئاسة قاسم تضم إليها مجموعة كبيرة من ممثلي الأحزاب السياسية المشاركة في جبهة الاتحاد الوطني، ولكن مجلس الوزراء خلا من ممثلي الحزب الشيوعي العراقي، ونشأ موقف الأستاذ كامل الجادرجي عن مسألتين، وهما: التجربة التي عاشها سابقاً، والاتفاق الذي تم مع قاسم، على أن يكون الحكم في العراق بعد سقوط الحكم الملكي جمهورياً ومدنياً لا عسكرياً. كان الأستاذ كامل الجادرجي غير مرتاح من مشاركة الحزب الوطني الديمقراطي في حكم يرأسه عسكري حتى لو كان قائد الثورة من الشخصيات الوطنية التي لا يرقى لوطنيتها الشك، إلا أنه يبقى عسكرياً واحتمال تحوله إلى شخصية تمارس سياسات فردية أمر ممكن كما حصل في السابق بسبب الذهنية العسكرية عموماً. ولكنه وافق على مضض بسبب رغبة قيادة حزبه، ورفض المشاركة في مجلس الوزراء شخصياً.

تابع الأستاذ كامل الجادرجي من خارج الحكومة الوضع في العراق عبر أربعة مستويات:

١. ما كان يجري في الشارع العراقي من قبل أوساط واسعة من الشعب العراقي التي كانت تدار وتوجه من عدد من الأحزاب السياسية.

٢. ما كان يجري من جانب الأحزاب السياسية لا على مستوى الجماهير الواسعة فحسب، بل وفي إطار ذات الأحزاب والصراعات في ما بينها والتي كانت تنتقل بسرعة وإصرار إلى الشارع العراقي.

٣. وما كان يجري في أوساط الحكومة ودور رئيس الوزراء الرئيسي والأساسي في كل القرارات والإجراءات التي تتخذ وغياب أي دور حقيقي للحكومة ذاتها أو لمجلس السيادة الثلاثي.

٤. كما كان يراقب بعناية الدور الإقليمي الذي كانت تلعبه كل من إيران وتركيا من جهة، والدول العربية، وخاصة القومية منها والخليجية، ومعها السعودية.

لم تكن هذه المراقبة بعيدة عن المشاركة في ما يجري في العراق ، بل قد ارتبط باتخاذ موقف واضح وصارم من العملية السياسية الجارية ومن دور عبد الكريم قاسم. وكان يشاهد بوضوح عدة مؤشرات لا يمكن لمن يخوض العملية السياسية اليومية والمزدحمة بالمشكلات أو من كان يشكل جزءاً من الحكومة مشاهدتها بعين مدققة وناقدة. فقد لاحظ الأستاذ الجادرجي ما يلي:

١. إن الشارع العراقي بدأ يسيطر على العملية السياسية، وفي هذه الظاهرة خطر سيادة الفوضى واحتمال كبير في الوقوع بانحراف صوب اليسار أو صوب اليمين حيث يفقد الحكم البوصلة الضرورية لدفع العملية بالاتجاه الصحيح، إذ يمكن أن يفقد المسؤولون القدرة في السيطرة على وجهة المسيرة والعوامل الفاعلة فيها ونتائجها أو عواقبها.

٢. وقد تلمس الجادرجي إن الشارع وعدداً من القوى والأحزاب السياسية بدأت تمجد قائد الثورة بصورة غير اعتيادية وتجعل منه قائداً استثنائياً يصعب رد قراراته (الزعيم الأوحد) أو أقواله ، إذ تتحول كلها إلى قوانين ملزمة وإلى فردية طاغية تسقط العمل الجماعي المنشود. ولم يكن هذا

التشخيص ناجم عن غيرة أو حسد لجماهيرية القائد من جانب الجادرجي، كما حلا للبعض تسميته بتحليل مسطح، بل لإدراكه لمخاطر دفعه إلى الفردية والاستبداد من خلال عملية تقديس أو عبادة الفرد.

٣. أن الأحزاب السياسية، ولم تمض فترة طويلة على نجاح الثورة، بدأت تخوض صراعاً في ما بينها على السلطة وعلى اتجاهات سياسة الحكم بالاتجاهين اليميني أو اليساري دون أن يكون للدولة رأي في المسيرة المنشودة بسبب غياب مؤسسات الدولة الديمقراطية وغياب الدستور الديمقراطي.

٤. وتلمس الجادرجي بحس ديمقراطي سليم، ما يجري على صعيد الحكم من صراع بين العسكر على الدور الأول لقائد الانتفاضة المسلحة أو لنائبه عبد السلام محمد عارف، ثم انقسام الشارع العراقي إلى أكثرية مع قاسم وأقلية مع عارف، ولكنه تلمس العواقب الوخيمة لمثل هذا الانقسام، خاصة بعد أن اتخذت الدول العربية موقفاً واضحاً مناهضاً لقاسم ومؤيداً لعارف.

٥. كما أدرك بوضوح أن قاسماً غير مستعد لتسليم الحكم للمدنيين ولا إلى التحول صوب الحياة المدنية والدستورية ولا إلى إقرار دستور ديمقراطي رغم التكليف بوضع هذا الدستور. إذ بدأ قاسم يعتقد جازماً بأنه الشخص الوحيد القادر على حماية الثورة وأنه الوحيد القادر على فهم الشعب وحاجاته، وبالتالي لا يمكن الاطمئنان لآخرين. وهي سمة تصاحب الذهنية العسكرية والروح الفردية حين يكون الفرد في السلطة.

٦. ثم كان الجادرجي يتابع بدقة مجرى العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأدرك المخاطر الجديدة لغياب المؤسسات الدستورية والديمقراطية والحياة البرلمانية وقانون ينظم عمل الأحزاب السياسية دون

تدخل من وزارة الداخلية أو من قاسم مباشرة في التأثير على قرارات وزارة الداخلية بشأن إجازة الأحزاب أو حرمانها من الشرعية في العمل السياسي. إن هذه وغيرها من الظواهر التي تراكمت تدريجاً، بما في ذلك مجرى الصراع بين الشيوعيين والبعثيين والقوميين حول الوحدة والاتحاد، وفي حقيقة الأمر حول السلطة السياسية واتجاه التطور، ومن ثم دور الإسلام السياسي الجديد في مناهضته لقانون الأحوال المدنية، ثم طريقة الحوار مع شركات النفط الأجنبية والمسألة الكردية أو طرح موضوع الكويت، ثم بقاء أجهزة الدولة على تكوينها السابق بشكل عام لم تكن لتحصل لو أن عبد الكريم قاسم قد بادر إلى تسليم الحكم إلى جبهة الاتحاد الوطني وسحب جميع العسكريين من دفعة الحكم وعاد بهم إلى ثكناتهم ومنحهم دور تأمين الحماية للحكم الجديد، كما دعا إلى ذلك الأستاذ كامل الجادرجي، قد وضع اللبنة الفعلية لانتهيار ثورة تموز.

لم يكن كامل الجادرجي ضد قانون الإصلاح الزراعي ، كما لم يكن ضد إلغاء قانون العشائر أو ضد أي من تلك القوانين التي صدرت عن السلطة السياسية حينذاك وتستجيب لمصالح الشعب والحركة الوطنية العراقية، بل كان يريد أن تصدر عن سلطة شريعة ديمقراطية منتخبة تفقد البلاد إلى شاطئ الأمن والسلام، بدلاً من خلق التناقضات والصراعات والنزاعات بين القوى والأحزاب السياسية المختلفة ثم ممارسة الحكم الفردي من خلال غياب الوحدة الوطنية.

كم كان مجحفاً وبعيداً عن الموضوعية والعلمية حين اتهم كامل الجادرجي بالغيرة والحسد من جماهيرية قاسم، في حين كانت خشية الجادرجي تنبع من تنامي تقديس الفرد على الشرعية والديمقراطية في البلاد ومستقبل العراق، إذ أن تجربته الذاتية وتجارب العالم كانت تؤكد، ولا تزال تؤكد، حتمية تحول

العسكريين أو الحكام إلى النهج الفردي في الحكم وإلى الاستبداد حين يبدأ الشارع يمارس عملية تقديس الفرد تقديس قاسم، شاء قاسم أم أبى ذلك. تجارب كل الدول والشعوب تؤكد ذلك دون أدنى ريب.

لم تسقط ثورة تموز بفعل التآمر الخارجي أساساً، بل بفعل غياب الوحدة الوطنية والحياة المدنية والدستورية والديمقراطية البرلمانية، وسيادة الفردية والتغاضي عنها ودور الشارع غير المنظم والفوضوي في التأثير على الأحداث يسرة أو يمنة. وهذه الوقائع الحية عجز الدكتور فاضل الجلي عن استيعابها، لأنه لم يكن سياسياً ديمقراطياً محنكاً ولا واعياً لما كان يجري حينذاك ولم يع بأي حال العوامل الجوهرية التي كانت تحرك الأستاذ كامل الجادرجي وحرصه على أن لا تعاد تجربة العام ١٩٣٦، والتي عادت فعلاً ولكن بصورة أكثر مرارة وأشد عدوانية وشراسة. لم يكن عيباً أن يطالب الأستاذ كامل الجادرجي وبقية القوى الوطنية العراقية بالحكم المدني وأخذه بأيديهم بدلاً من بقاء الحكم بيد العسكر، بل كان العيب في استمرار العسكر في الحكم بعد تلك الثورة المظفرة، إذ كان عليهم أن يختفوا في ثكناتهم بعد أن أدوا المهمة.

ثورة تموز لم تحقق أهدافها، رغم أنها قد بدأت بذلك بسبب زخم الاندفاع الثوري والشارع العراقي ودور بعض الأحزاب السياسية بطرح الشعارات أو برنامج جبهة الاتحاد الوطني، لا لأن الأستاذ كامل الجادرجي لم يقف إلى جانب قاسم، بل لأن قاسم لم يقف إلى جانب الديمقراطية والحياة المدنية والدستورية، ولأن الفوضى ورغبة كل حزب من الأحزاب السياسية في التحكم بوجهة التطور قد أدت إلى تدهور الأوضاع. وإذ رفض الأستاذ كامل الجادرجي أن يقف حزبه إلى جانب تلك المسيرة التي بدأت تتشوه وتسير في طريق مسدود، قاد صديقه ورفيق نضاله الطويل، وربما بتحريض من قاسم،

الأستاذ الراحل محمد حديد، ومعه مجموعة من كوادر الحزب، انشقاقاً في الحزب وتم تشكيل الحزب الوطني التقدمي بقيادة الأستاذ الراحل محمد حديد. وكان الهدف تأييد عبد الكريم قاسم ومحاولة قيادة البلاد من خلاله، ولكن لم تستطع إيجابية الأستاذ محمد حديد ولا ديمقراطيته المعروفة لنا جميعاً دفع البلاد باتجاه المدنية والسيطرة على فردية قاسم، مما جعل المسيرة أكثر تعقيداً وجعل من قدرة الأستاذ كامل الجادرجي في التأثير على قاسم أكثر صعوبة بعد انشقاق حزبه، رغم ما يقال عن احترام قاسم للراحل الجادرجي، إذ لم تكن المسألة بالنسبة للجادرجي مدى احترام قاسم له، بل كانت مدى إمكانية تجنب البلاد المصائب التي وقع فيها العراق فيما بعد. لقد دب الاختلاف في قيادة الحزب الوطني الديمقراطي، وهو أمر طبيعي ومحتمل بالنسبة إلى جميع الأحزاب. ولكن علينا أن نفق بحيادية عالية ونحن من خارج هذا الحزب، لنقدر من كان على حق بعد مرور ٥٠ عاماً على الثورة. لقد كانت توقعات أو قل تنبؤات الأستاذ الجادرجي واقعية حين أكد إلى أن استمرار الحكم بقيادة العسكر سيقود إلى كارثة رغم ما تحقق في البداية من نجاحات في إصدار جملة من القوانين والقرارات والإجراءات المهمة على الصعيد الداخلي والدولي. ومن المؤسف أن نقول بأن الذي اعتقد بإمكانية استمرار المسيرة على ذات الشاكلة سيقود إلى النتائج المرجوة، كان على خطأ جسيم.

لم يستطع الدكتور فاضل الجلي، بعد مرور خمسين عاماً على تلك الانتفاضة ثم محاولة تحويلها إلى ثورة شعبية أو جذرية، أن يعي التجربة بعمق وأن يحللها بعقل بارد وقلب دافئ، بل غاص في مستنقع الحقد والكراهية إزاء الأستاذ كامل الجادرجي، وهو أمر يؤسف له لمن يدعي العلمية والموضوعية والخبرة النفطية!

لا بد من أن أشير هنا إلى أن كل الأحزاب السياسية التي شاركت في الحياة السياسية حينذاك، سواء أكانت في ممارستها للحكم مع عبد الكريم قاسم، أم في تأييدها لسياسات عبد الكريم قاسم، وهو شخصية وطنية لا أحد يشك بوطنيته ونواياه الحسنة ولكن الطريق إلى جهنم يمر عبر النوايا الحسنة، قد ارتكبت الكثير من الأخطاء ومارست سياسات تدلل عن طفولة يسارية، مثل الحزب الشيوعي العراقي، أم سياسات يمينية مغرقة في اليمينية والشفوفينية القاتلة والعنف، كما في حزب البعث والقوى القومية وحزب الاستقلال، أم في سياسات إسلامية متطرفة في عدائها للحديث والديمقراطية وحرية المرأة، كما في موقف القوى الإسلامية السياسية الشيعية منها والسنية، أم في سياسات متعجلة في الحصول على الحقوق المشروعة، كما في الحزب الديمقراطي الكردستاني وثورة أيلول ١٩٦١، رغم عدالة المطالب التي كانت تطرحها. ويبدو لي بأن الموقف السلبي الذي اتخذته الأستاذ كامل الجادرجي من حكومة وسياسات عبد الكريم قاسم غير الدستورية والفردية كان سيكتب له النجاح لو تسنى للقوى السياسية الأخرى أن تدرك ما كان يدور في بال الأستاذ الجادرجي حينذاك لتتفق وإياه في ضرورة مغادرتها أو مغادرة العسكر للحكومة، ومنهم قاسم نفسه، والطلب المشترك في إعادة النظر في وجودهم في السلطة وتسليم الحكم للقوى والأحزاب السياسية العراقية حينذاك من خلال التعجيل بوضع الدستور الجديد وإجراء الانتخابات وفرض عملية التداول السلمي والديمقراطي للسلطة.

لقد تحول الدكتور فاضل الجلي بقدرة قادر من معارض لسياسات قاسم إلى مؤيد لها وإلى قاسمي النزعة والاتجاه دفعة واحدة، ونحن نعرف مواقفه السابقة تمام المعرفة، بسبب موقفه من الأستاذ كامل الجادرجي، وهو أمر يعبر عن شخصية الدكتور فاضل. ولكن الحراب التي وجهها إلى صدر الأستاذ

الراحل كامل الجادرجي عادت إلى نحر الجلي وأصابته بالصميم، وأنتت، كما أرى، على مصداقيته.

لا يمكن أن يكون الأستاذ الجادرجي بدون أخطاء، فليس هناك من هو معصوم عن الخطأ، ولكن ارتكاب الخطأ في إطار الاجتهاد السياسي المخلص شيء، وتوجيه الاتهام بتخريب الحياة السياسية بسبب تلك الأخطاء أو حتى بدون سبب شيء آخر. فإذا كان الأول ممكناً ويمكن توجيه النقد بسببه، فإن الثاني إساءة سياسية وأخلاقية غير مقبولة أياً كان مرتكبها. ثورة تموز لم تعجز عن تحقيق أهدافها بسبب الأستاذ كامل الجادرجي، بل انهارت بسبب سياسات عبد الكريم قاسم، ومعه سياسات الأحزاب الوطنية العراقية وسياسات القوى القومية العراقية والقوى والدول القومية العربية على نحو خاص، إضافة إلى التآمر الإقليمي والدولي على حكومة قاسم.

٢٠٠٨/٨/٧

الحلقة الثامنة

الجادرجي والحركة الوطنية والديمقراطية في العراق

حين يكتب تاريخ العراق في القرن العشرين سوف لن يكون في مقدور أي باحث تجاوز مجموعة من الشخصيات السياسية العراقية التي لعبت دوراً كبيراً في الحياة السياسية العراقية، سواء أكان هؤلاء من أركان الحكم العراقي في العهد الملكي والعهود اللاحقة، أم كانوا من أركان المعارضة السياسية العراقية. وإذ يحتل عبد الإله بن علي ونوري السعيد وصالح جبر وسعيد قزاز وخليل كنة والجمالي والسويدي ورشيد عالي الكيلاني وأحمد حسن البكر وصادق حسين، موقع الصدارة في قائمة النخبة الحاكمة على سبيل المثال لا الحصر، سيحتل محمد جعفر أبو التمن وكامل الجادرجي ومحمد حديد وعبد الفتاح إبراهيم وحسين جميل ويوسف سلمان يوسف (فهد) وكامل قزانجي وعزيزي شريف وملا مصطفى البارزاني وإبراهيم أحمد ومحمد مهدي كبة وفائق السامرائي وصديق شنشل وحسين الرضي (سلام عادل) والحيدري، وعبد الكريم قاسم والمهداوي ووصفي طاهر وماجد محمد أمين على سبيل المثال لا الحصر، الصدارة في قائمة الشخصيات السياسية

المعارضة في العراق. ولم يكن هذا الدور الذي لعبه كل طرف بإرادته حسب، بل وبسبب الأوضاع التي سادت البلاد في القرن العشرين. فلا يمكن أن يؤخذ على إنسان وقف في صف المعارضة العراقية على امتداد عمره الطويل، مع استيزار لمرة واحدة مثلاً، أنه كان يرغب في المعارضة من أجل المعارضة، إذ أن مثل هذا التفسير للواقع النضالي لقوى المعارضة بجانب الحقيقة والصواب.

كتب الدكتور فاضل الجبلي منتقدا الأستاذ كامل الجادرجي بما يلي: "وهكذا قضي الجادرجي حياته السياسية بالمعارضة السياسية من أجل المعارضة دون أن يسهم بأي مساهمة إيجابية في العملية السياسية في العراق لا في العهد الملكي ولا الجمهوري..." (خط التشديد من عندي ، ك. حبيب). (راجع: فاضل الجبلي. دور خلافي للجادرجي في ثورة تموز العراقية". هذا القول ليس فقط غير منصف وغير واقعي، بل متحيز ويحاول الإساءة المباشرة لمن لعب دوراً إيجابياً كبيراً في السياسة العراقية وفي النضال من أجل الحرية والديمقراطية.

لم يكن السياسي كامل الجادرجي شخصية سياسية يمثل نفسه فقط ، رغم امتلاكه للاستقلالية الفكرية والسياسية، سواء أكان عضواً في القيادة أم على رأس الحزب، بل كان ولفترات طويلة من حياته السياسية يمثل حزباً سياسياً، سواء أكان ذلك قبل أو بعد التحاقه بجماعة الأهالي، أم في الفترة التي أعقبت تشكيل الحزب الوطني الديمقراطي. وكان لهذا الحزب برنامج سياسي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي والتعليمي والثقافي على الصعيد الداخلي، إضافة إلى احتواء البرنامج على أهداف الحزب في السياسة العربية والإقليمية والدولية على الصعيد الخارجي. وكأي حزبي ديمقراطي يفترض أن يلتزم بما يتقرر في الحزب في الموقف من الحكومة وبرنامجها وسياستها. وقد شارك

الحزب الوطني الديمقراطي بأكثر من وزير في الحكومات التي تشكلت في أعقاب الحرب العالمية الثانية حين توفرت فرصة لذلك، أو حين شارك الحزب الوطني الديمقراطي في حكومة قاسم وكان يتمنى أن يتم التغيير والتحول من القيادة العسكرية إلى القيادة المدنية في الحكم. وحين فقد الأمل بذلك، قرر اتخاذ موقف المعارضة للحكم وعدم المشاركة فيه، ولكنه لم ينشط للإطاحة بنظام حكم قاسم، وبقي يمارس النقد أينما تسنى له ذلك. ولكي يبرهن الدكتور الجبلي على أهمية ما اتخذته قاسم من إجراءات من جهة، والبرهنة على معارضة الجادرجي الدائمة لقاسم بالرغم من كل تلك الإنجازات من جهة ثانية، أورد المقطع التالي:

" عينا الجادرجي لم تر جوانب إيجابية كثيرة في حكم عبد الكريم قاسم ففي الوقت الذي انصف الفقراء سكنة الصرائف المسحوقين اجتماعيا غضب فقد وفر الاجواء والتشريعات لخدمة وتشجيع البرجوازية الوطنية الصناعية والتجارية. ان بناء مدينة الثورة وإنقاذ الفقراء بمنحهم بيوتيا ومدارس ومستشفيات تجعل منهم بشرا بعد ان كانوا يعيشون دون البشر وجعل منهم قوة عاملة فعالة في التطور الاقتصادي والاجتماعي، ان ذلك البناء يمثل انقلاباً اجتماعياً بجانب الغاء الإقطاع وبنفس الوقت اصدر الكثير من التشريعات لتشجيع الصناعة والتجارة خاصة عن طريق تعريق الشركات والبنوك وشركات التأمين الاجنبية وطرح اسهمها للجمهور لاجل الاكتتاب الفردي وتقديم التسهيلات المصرفية بحيث حدثت طفرة اقتصادية كبيرة خلال السنوات الاربع التي سبقت مأساة ٨ شباط ١٩٦٣. هناك امور ايجابية كثيرة في ذلك العهد لم تكن تهم الجادرجي الذي لم يساهم باي عمل بنائي من اجل المصلحة الوطنية سوي رفع شعار الديمقراطية الفارغ من محتواه دون ان يكون هو ديمقراطي في سلوكه كما اوضحت في مقالات الحياة آفة الذكر.

قبل اكثر من سنتين. علي العكس من ذلك فأنة بسلوكه السلبي ومطالباته التعجزية البعيدة عن الواقع الاجتماعي والسياسي العراقي ومهاجمته العهدين الملكي والجمهوري القاسي دون تفريق بين ما هو ايجابي وسلبي فيهما، لعب الجاردي دوراً تخريبياً في الحياة السياسية في العراق مما ساهم بصورة كبيرة في إتهيار البلد ووصله الي المستنقع الحالي" (فاضل الجليبي. نفس المصدر السابق).

ليس هناك من إنسان منصف يرفض ما قام به قاسم من إجراءات كثيرة في هذا الاتجاه، بما في ذلك القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الخاص بالأراضي التي استعيدت من شركات النفط الأجنبية، لأن الجليبي كان ضد هذا القانون، كما أن الجاردي لم يكن ضد تلك الإجراءات. ولكن الجليبي، وهو يدرك لماذا كان الجاردي ضد ما كان يجري في البلاد ، ولكنه يتغافل عن ذلك ويقلب القضية كأي مشوه للمواقف، حين كتب عن الجاردي أنه لم يفعل شيئاً إيجابياً " .. سوى رفع شعار الديمقراطية الفارغ من محتواه دون أن يكون هو ديمقراطي في سلوكه". ألا يحق لنا أن نسأل: لماذا عارض الجاردي المسألة المركزية في حكم قاسم، وليس تلك الإجراءات السياسية الصائبة؟ لقد عارض الجاردي جملة من المسائل في فترة حكم قاسم التي أدت كلها في المحصلة النهائية إلى سقوط قاسم في انقلاب دمي شرير ، وهي:

١. رفضه التحول إلى دولة تستند إلى دستور ديمقراطي علماني وحياة برلمانية حرة ونزيهة، دولة مؤسسات وقانون. وبالتالي توقف عن استكمال مهمة وضع الدستور الدائم للبلاد وتوقف عن التقدم وحل الركود الذي سبق الانقلاب.

٢. رفضه تسليم الحكم إلى المدنيين وتحديد فترة للانتقال وضمان التطور السلمي والديمقراطي للبلاد. وبالتالي واصل الحكم بقيادته ولم يتخل عن ملابسه العسكرية.

٣. لم يصدر التشريعات في ضوء الدستور لتنظم الحياة السياسية والاجتماعية وبعيداً عن القرارات الفردية والعفوية والمزاجية أو الإرادة الذاتية.

لقد كان قاسم إنساناً وطنياً ونزيهاً وصادقاً مع عقليته وأسلوب تفكيره، ولكن ليس مع ما يحتاجه الواقع العراقي حينذاك لإرساء أسس التقدم والتطور والثبات. لم يرس قاسم أسس نظام ديمقراطي في البلاد ولم يضع اللبنات الضرورية لمثل هذا النظام، بل اتخذ إجراءات طيبة ومهمة ولكنها تبخرت في لحظات، بسبب غياب الأساس المادي الذي تستقر عليه تلك السياسات والإجراءات، أي نظام حكم دستوري وديمقراطي.

لم يكن كامل الجاردي وحده يطالب بذلك، بل كانت معه الكثير من القوى السياسية العراقية، بمن فيها الحزب الشيوعي العراقي، الذي طرح منذ البدء أهمية وضرة إقامة حكم مدني دستوري وديمقراطي برلماني، ولكن في خضم الأحداث والصراعات هيمنت الرغبة في تحقيق المكاسب للناس على القضية المركزية في حكم قاسم، مخاطر الفردية في الحكم على مجمل الوضع في البلاد، إذ كان أكبر مكسب للمجتمع قد تحقق، لو كان قاسم قد أرسى أسس النظام السياسي الديمقراطي في العراق.

لم ينتصر الانقلابيون الديمويون في الثامن من شباط ١٩٦٣ إلا بسبب غياب الحياة الديمقراطية والدستورية ولم تنفع الإجراءات التي نفذها في مساعدة الفقراء في إيقاف زحف الجراد الأصفر على البلاد والتي أودت بحياة قاسم قبل غيره على أيدي أعداء الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. ولكن

الديمقراطي والشعبي القح الدكتور فاضل الجلبي لم يجد في مطلب الأستاذ الجادرجي بإرساء أسس الحياة الديمقراطية ورفض الفردية في الحكم سوى الحب في المعارضة ومعاكسة قاسم، وليس التعبير عن التجربة الغنية التي اكتسبتها الحركة الوطنية العراقية طيلة سنوات النضال الجديد الذي بدأ مع تشكيل الحكم الوطني في العام ١٩٢١.

كلنا كنا نفرح حين كان قاسم يتخذ إجراءات إيجابية لصالح الشعب، سواء أكان في مجال النفط أم التصنيع أم التجارة أم التعاون مع الاتحاد السوفييتي أم إلغاء معاهدة ١٩٣٠ أم غيرها من القضايا السياسية، أم كان ذلك في مجال بناء دور السكن والمستشفيات والمستوصفات في الأحياء الفقيرة، أم إيصال الماء الصالح للشرب أم الكهرباء للريف أم في مجال التربية والتعليم ... الخ ، ولكن فرحتنا ماتت أيها السيد الجلبي وتبيست بسمتنا على شفاهنا وجفت الدموع في مآقينا حين سقط قاسم وطاهر والجنابي وطه الشيخ أحمد والمهداوي مضرجين بدمائهم، وحين سقط سلام عادل والحيدري والعبلي وتوفيق منير ومتي الشيخ وصبيح سباهي والبراك وكاظم عبد الكريم والموسوي والمخموري والمئات من خيرة مناضلي العراق تحت التعذيب الهمجى، وحين تبخرت كل تلك المكاسب التي تحققت مع نجاح الانقلاب الأسود. والسؤال الذي يفترض أن يطرحه على نفسه كل إنسان صادق مع نفسه ومع شعبه ووطنه هو: ألم يكن السبب وراء ذلك تلك السياسة غير العقلانية التي مارسها قاسم والتي ابتعدت عن أي أفق في إقامة الحكم المدني الديمقراطي والدستوري في العراق، إضافة إلى أسباب أخرى؟ كم أتمنى أن يجيب كل منا ما يقرره ضميره وما يفترض أن يكون درساً للحاضر والمستقبل. لقد نجح الإرهابيون في القفز على دست الحكم لأن الفردية والعفوية والفوضى وغياب الدولة ومؤسساتها قد سيطرت على وضع البلاد،

ولأن موت قاسم كان يعني انتهاء ذلك العهد ، ولأن الديمقراطية والحياة الدستورية كانت غائبة حقاً. وكان قاسم أول ضحايا ذلك الوضع. ليس غريباً أن يتآمر مناهضو النظام ، فهذا دورهم ودينهم وهذه مهمتهم ، ولكن الغريب حقاً هو أن يوفر المستهدف للمتآمرين مستلزمات نجاح تأمرهم! وهذا ما حصل في العراق في أعقاب انتصار ثورة تموز بفترة وجيزة حتى نجاح المؤامرة والوصول بقطار أمريكي-بريطاني- فرنسي (شركات نفط أجنبية) إلى دست الحكم. وكان الثمن دماء ودموع الشعب ...

أتمنى على الدكتور فاضل الجلبي ، وبعيداً عن معاكسته غير الموضوعية ورفضه لآراء ومواقف الأستاذ الراحل كامل الجادرجي، فالراحل الأبدي لن يسمع ما سيقوله أو يقرأ ما يكتبه الجلبي، وبعيداً عن المزايدة السياسية، أن يعيد النظر بما كتبه بشأن هذا الموضوع ويستعيد توازنه المفقود في البحث عن الحقيقة الغائبة عنه. نحن لا نكتب لأنفسنا، بل نكتب للآخرين، وعلينا أن نكون صادقين مع أنفسنا ومع الآخرين.

٢٠٠٨/٧/٩

الحلقة التاسعة

الصراعات الفكرية والسياسية وعواقبها في العراق

يطرح الدكتور فاضل الجلبي موضوعاً أو فكرة مهمة تستحق النقاش وتستوجبه ، مفادها أن ممارسة العنف والقوة موجودان في الفكر السياسي العراقي. (قارن: فاضل الجلبي. العراق... ديمقراطية بلا ديموقراطيين (٢ من ٣) ديمقراطية الجادرجي مهدت الطريق لاستيلاء العسكر على السلطة. الحياة في ٢٠٠٥/٥/٣١). في العام ٢٠٠٦ صدر لي عن مؤسسة حمدي في السليمانية كتاب تحت عنوان "الاستبداد والقسوة في العراق" بحثت فيه هذا الموضوع من جوانب عدة، إضافة إلى تناولهما تاريخياً والعوامل الكامنة وراء تشكل هاتين الظاهرتين. كما أشرت قبل ذاك وفي كتابي الموسوم "ساعة الحقيقة: مستقبل العراق بين النظام والمعارضة"، الذي صدر في بيروت في العام ١٩٩٥ إلى موضوعاً أخرى مفادها: إن بعض السمات السيئة التي يتميز بها صدام حسين، بل وأكثرها سوءاً، نجدها في شخصيات كثيرة من

قوى المعارضة العراقية، وكنت أعني بذلك سمات الاستبداد والقسوة وجنون العظمة. وكررت ذلك بصيغة أقوى وأوضح في كتابي الموسوم "المأساة والمهزلة في عراق اليوم" الذي صدر عن دار الكنوز الأدبية ببيروت في العام ٢٠٠٠. فظاهرة القوة والعنف موجودة حقاً في الفكر والممارسة السياسية في العراق. ولكن هل يمكن مقارنة سياسات ومواقف وأساليب حكم نوري السعيد مع ممارسات قوى المعارضة العراقية في داخل أحزابها حينذاك. حين درست فهد أشرت إلى أن القائد الشيوعي ينتمي إلى المدرسة اللينينية والستالينية، وبالتالي كان يميل إلى عبادة الفرد إزاء لينين وستالين، ولكن مارس ذلك نفسه في حزبه أيضاً وربما دون أن ينتبه إلى ذلك. وقد برزت هذه الظاهرة السلبية بوضوح كبير في سياسة الحزب وفي الخشية العفوية من توجيه النقد له من جانب الشيوعيين حتى بعد مماته بسنوات طويلة. ولكن كل المؤشرات كانت تشير إلى أن الجادرجي لم يكن كذلك ، في ما عدا صراعه مع اليسار إذ كان يخشى من تأثيرهم اليساري على حزبه وبالتالي تصدى لوجودهم في الحزب ومارس سلطته الحزبية في التخلص من بعضهم الأكثر بروزاً والأكثر قرباً من الفكر الماركسي – اللينيني. وإذا ما وجد شيء من هذا القبيل لدى الجادرجي، فهل يمكن مقارنته بنوري السعيد واعتبارهما طرفين متماثلين وأن اختلفا في المواقع. كتب الجلبي يقول:

"إن ما ذكرناه بشأن تسلط نوري السعيد، واستعماله العنف والقوة من جهة، وتسلط الجادرجي على حزبه من جهة، مجرد أمثلة تعكس حالات تطرفية، ولكنها تشير إلى أمر موجود في الفكر السياسي العراقي. فلسان حال السياسي العراقي يقول: أنا أفكر هكذا وإذا خالفتني في الرأي إذا أنت عدوي، ومن حقي أن اتهمك بالعمالة والفساد، وإلى آخره من التهم، والتشنيع

بالطرف الآخر! لمجرد أنه لا يقبل، أو يعتمد في رأيه على نظرية أخرى".
راجع: فاضل الجلي. نفس المصدر السابق).

أختلف مع السيد الجلي في هذا التقييم بسبب معرفتي بالمبادئ التي اختلفت بها الجادري من جهة، ومعرفتي من جهة ثانية بطبيعة وسياسات وسلوك نوري السعيد حيث عشت تجاربي الشخصية مع نظام حكمه، وبسبب اتصالي بالكثير من قادة وكوادر الحزب حينذاك بشأن مواقف الجادري في الحزب من جهة ثالثة، إذ لم أكن عضواً أو قيادياً في الحزب الوطني الديمقراطي لكي أعطي رأياً باتاً بالأمر، ولكن السيدة بلقيس شرارة، التي أثق بموضوعيتها وأسلوب مناقشتها لأفكار الجلي والحجج الموثقة التي قمتها بشأن سلوك الجادري في حزبه، قد تناولت هذه المسألة بشكل جاد وموضوعي. وصلنتي رسالة من المخرج العراقي المتميز الأخ الأستاذ قاسم حول حلقات المقال الجارية يقول فيها بصدد الأستاذ الجادري ما يلي:

"العزير الدكتور كاظم حبيب

عندي مقترح على ضوء قراءتي لحوارك مع الجلي .. أن يصار من هذه الحلقات التي كانت ضرورية أن تستخلص منها وتخلصها من الحوار مع الجلي لإصدار كتاب منها عن تجربة ثورة تموز وقراءة للحقبة الملكية ولحقبة الثورة فكلهما – الحقتان – مع بعضهما في كتاب أظن سيكون أهم إصدار سياسي ثقافي بقلمك الجميل .. شيء عن الخطأ والصواب في التجربتين .. مجرد رأي.

يندم المرء أحياناً على فترات الصبا عن أحداث مرت به وهذه الفكرة التي مررت بها تعكس الكثير من المفاهيم والأخطاء والتربية السياسية.

في بداية صباي كنت معجبا في شخصية الجادري ومقالاته في الأهالي ويوما أجريت معه مقابلة عن سياقة السيارة في شارع الرشيد فقال أن قيادة مظاهرة في شارع الرشيد أسهل عندي من قيادة سيارة في هذا الشارع. تغلق جريدة الأهالي أو هو أغلقها ثم عادوا إعلاميا في صحيفة المواطن البديل عن الأهالي وكان يرأس تحريرها المحامي عبدالله عباس ومدير تحريرها الكاتب والصحفي المرموق مجيد الوندائي ومديرها الإداري المحامي عبدالإله البزاز ومسؤولها المالي أبو فايق وكلهم شخصيات مرموقة في الحزب الوطني الديمقراطي.

كانوا يريدون مسؤولاً ثقافياً وفنياً للجريدة فعملوا ما يشبه المسابقة وقدمت أنا مع المتسابقين وكنت طالبا في معهد الفنون نموذجاً للصفحة الثقافية الأدبية والفنية. وفزت بالمسابقة وصرت منذ صدور الجريدة حتى آخر عدد وكان يوم الجمعة في الثامن من شباط، كنت مسؤولها وكانوا يدفعون لي عن كل صفحة تصدر في يوم الجمعة دينارين ونصف أي مرتبي الشهري عشرة دنائير.

كان الجادري يقوم بالاجتماع مع المحررين كل أسبوع وكان يبدي إعجابه بالصفحة الثقافية ويبعث لي بالتهاني. وكنت أنا قريب من الشيوعيين جداً وعندما كان يسأل عن سبب عدم حضوري الاجتماعات أعذر عن الذهاب للاجتماع لأنهم كانوا على خلاف مع الشيوعيين. ويوما دعاني لمشاهدة صورته الفوتوغرافية وتملصت من الموعد. ثم حصل الانقلاب وكان قد قال للمحررين يوماً ستمر على العراق أيام كالحة السواد فقالوا له بعد الانقلاب كيف توقعت ذلك. فأجابهم لا أقصد هذا الانقلاب!!!!

نعم عزيزي الدكتور كاظم .. كان الجادري مؤكداً يقصد هذه الأيام وليست تلك .. يقصد الحقبة التي نعيشها الآن.

يوم رحل الجادرجي أقيم له حفل تأبين في أربعينيته في قاعة الخلد وغصت الصالة بالناس وفتح المسرح من جانبه الخلفي على الحقائق لكي يستوعب الحضور وقد حضر من لبنان كمال جمبلاط وقال في كلمته لقد تعلمنا الديمقراطية من مدرسة كامل الجادرجي. كنت يومها من منظمي الحفل التأبيني وندمت ندما شديدا أنني لم ألتقيه ولم أتصور معه .. كان ذلك من مساوئ تربيئنا السياسية.

ويوما كنت وحدي في جريدة المواطن وأعددت الصفحة الثقافية وكنت أكتب كلمة قصيره للصفحة وخطر على بالي أن أكتب عن سبب تكرار ظهور صورة عبد الكريم قاسم في التلفزيون بشكل غير طبيعي فكتبت الموضوع ونشر ولم يقرأه لا عبد الله عباس صاحب امتياز الجريدة ولا الوندادي. وعندما ظهر العدد في اليوم التالي أستدعي عبد الله عباس إلى وزارة الدفاع وسئل عن المقال وسبب التعريض بشخص الزعيم وهو لم يكن يدري وعرف أنني أنا كاتب المقال فقال لهم لا أستطيع أن أخبركم باسم كاتب المقال وأنا نفسي كلفته بكتابة هذا الموضوع وأتحمل المسؤولية فتسلمت الجريدة إنذارا بذلك !!!

هذا من أخلاق هذه المؤسسة الديمقراطية التي لم نفهمها وشكرا لأنك تنصف العادلين الغائبين منهم والأحياء ودم في كتاباتك الجميلة .. أخوك .. قاسم حول ٢٠٠٨/٧/٨ . (الرسالة في حوزتي ووضعت في أرشيفي وهي في حوزة الأستاذ قاسم طبعا).

أدرك حقاً بأن قوى المعارضة العراقية حينذاك قد ارتكبت أخطاءً كثيرة، ولكن لا بد من التمييز بين ثلاث مسائل جوهرية، وهي:

١. من المسؤول عن وقوع المعارضة العراقية في تلك الأخطاء، أليس نظام الحكم الذي غيب الديمقراطية عن المجتمع والأحزاب، وبالتالي جعل الأحزاب ذاتها تعاني من بعض أمراض الحكم.

٢. هل يمكن المساواة بين سياسات وأخطاء نظام الحكم التي تقود إلى ملاحقة الناس والتجسس عليهم وحرمانهم من الحرية والديمقراطية التي منحها الدستور العراقي، وإلى سجن وتعذيب وتشريد ومحاربة بالرزق والقتل وأحكام الإعدام، وبين قوى معارضة تحتج وتنتظر ضد مثل تلك السياسات المناهضة لأبسط حقوق الإنسان والتي تجاوزت على المبادئ التي تضمنتها الوثيقة الدولية التي ساهم العراق في وضعها وإقرارها والمصادقة عليها، وأعني بها اللائحة الدولية لحقوق الإنسان التي صدرت في العاشر من شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.

٣. وهل يمكن رمي كل قوى المعارضة العراقية في سلة واحدة واعتبارها جميعاً كانت مسؤولة عن أخطاء بعضها الآخر. إن هذا التعميم خاطئ، وكان على الدكتور الجلبي أن يتجنبه، كما أرى.

"كتب الدكتور الجلبي تحت عنوان "التسلط والفكر السياسي" ما يلي: " بعد أيام من الثورة نشأ صراع بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، وجاء البعثيون بشعار الوحدة الفورية مع مصر، وهو شعار سياسي قابل للحوار بالطرق السلمية، ولكن حزب البعث الذي كان طرفاً صغيراً في الجبهة الوطنية عام ١٩٥٧ اتجه إلى العنف لفرض هذا الرأي السياسي، وذلك في محاولة قتل عبدالكريم قاسم عام ١٩٥٩". ثم يواصل الكتابة فيقول: "وكان الشيوعيون، من جانبهم، يرددون شعار الاتحاد الفيدرالي، وليس الوحدة الفورية. ومارس الشيوعيون العنف أيضاً، وسفك الدماء واللجوء إلى لغة الحبال لمحاورة الطرف الآخر، مما أفسد أهداف ١٤ تموز. وحاول القوميون، من ناحية أخرى، التعبير عن رأيهم في موضوع الوحدة مع مصر في محاولة الانقلاب على عبدالكريم قاسم، ما كانت تسمى حركة الشواف في الموصل. وكانت حصيلة تلك السياسات صراعات دموية وعداوات عميقة، في مسألة

هي مسألة سياسية نظرية في جميع الأحوال. ولم يقم القوميون، حتى بعد استلام السلطة في زمن عبد السلام وعبدالرحمن عارف، بأي خطوة باتجاه الوحدة مع مصر. لكن كان التفرد بالرأي، والتسلط على الآخرين، واستعمال العنف، واللجوء إلى الأعمال اللاقانونية هي السائدة في الحوار السياسي، وليس التفاوض، أو المحاوراة السلمية للوصول إلى نتائج مرضية لكل الأطراف. ويفسر هذا حلول التدهور الكبير بوصول صدام حسين إلى السلطة". (راجع: فاضل الجبلي. الجادرجي (في الوسط) مع عبد الناصر. العراق... ديموقراطية بلا ديموقراطيين (٣ من ٣): معارضة من أجل المعارضة... مهدت طريق «التدهور الكبير» جريدة الحياة. ٢٠٠٥/٠٦/١).

اتفق مع الدكتور فاضل الجبلي في ثلاثة أمور وأختلف معه في البعض الآخر:

اتفق مع الدكتور الجبلي :

* أن قضيتي الوحدة والاتحاد مطروحتان كمسألة نظرية بحتة، سواء أكان الموضوع وحدة أم اتحاداً، وكان بالإمكان معالجة الموضوع من الناحية النظرية وعبر الحوار والنقاش السلمي والديمقراطي. وكان الصراع قد وقع بين حزب البعث والقوميين من جهة، والشيوعيين من جهة أخرى، رغم تأييد القوى الأخرى والغالبية العظمى من الشعب العراقي لموضوعة الاتحاد الفيدرالي وليس للوحدة.

* وأن هذا الاختلاف و ضمن قضايا أخرى، قد اتخذ صيغاً غير قانونية وتجاوزاً على الحياة السياسية العامة وإضراراً بالمصلحة الوطنية.

* وأن ممارسة القوة والعنف قد حصل من الجانبين بشكل عام وأدى إلى عواقب وخيمة للمجتمع بأسره، وكانت هناك رغبة متبادلة في إقصاء الآخر والحلول مكانه.

ولكني أختلف مع الدكتور فاضل الجبلي في قضايا أخرى، سواء ذكرها أم تجنب ذكرها، ومنها:

١. لم تكن البداية في تفجير الخلاف من جانب قائد الثورة ورئيس الحكومة عبدالكريم قاسم، بل كانت من نائبه ووزير الداخلية عبد السلام محمد عارف. ولم تكن إثارة الخلاف عملية عفوية أو عثية، بل كانت مطلوبة وموجهة من جانب القوى القومية والبعثية في العالم العربي، ولكن بشكل خاص من الرئيس المصري جمال عبد الناصر وحزب البعث بقيادة ميشيل عفلق.

٢. مارس البعثيون ليس محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم فحسب، بل مارسوا عمليات اغتيال واسعة للشيوعيين وأتباع قاسم.

٣. لم يمارس الشيوعيون القتل والسحل في الشوارع، بل كان من صنع الرعاع لا غير، ومن المؤسف أن الحزب الشيوعي لم يدن هذه القضية مباشرة بل بعد وقوعها في العراق وبعد أن اتهم بها. وهنا أروي حادثة حصلت لي في مدينة كربلاء. غادرت العراق للدراسة في خريف عام ١٩٥٨ وعدت في ربيع ١٩٥٩ لزيارة العراق وذهبت إلى مدينة كربلاء لزيارة عائلتي. كنت أتجول في شارع العباس ومعني الصديق ورفيق النضال المبكر جاسم الحلواني (أبو شروق) ، وكان في حينها مسؤول منظمة الحزب في كربلاء. ونحن في الشارع وقرب دائرة البريد شهدنا مظاهرة قادمة باتجاه محلة العباسية، ويهتف المتظاهرون بالمتهمين بشعار يدعو إلى قتل وسحل السيد هاتف الشامي مدير دائرة العمل في كربلاء. سألت الصديق الحلواني، هل هي مظاهرة ينظمها الشيوعيون. نفى ذلك باعتباره مسؤولاً عن المنظمة ولم يتعرف على أي شيوعي فيها. ثم عرفنا بأن المتظاهرين هم من عمال الطابوق البؤساء الذين جاءوا يطالبون بزيادة الأجور ويعتقدون بأن هاتف

الشامي يرفض زيادة أجورهم والاستجابة لمطلبهم. واجهت المظاهرة وارتفعت على دكة مرتفعة قليلاً وطلبت منهم الكف عن هذا الشعار وحل المشكلة مع السيد هاتف الشامي بالمفاوضة وأني مستعد والحلواني أن نذهب معهم لحلها. إلا أن الهياج كان مرتفعاً ولم يكن بينهم شيوعي واحد يمكن تحريكه للتأثير عليهم من خلاله. ولم تمض لحظات على طلبي منهم بالهدوء وإذا بأحدهم يوجه ضربة من عصا طويلة فيها قطعة حديدية إلى قمة رأسي مباشرة مستنكراً طلبي بحل المظاهرة والكف عن طلب قتل السيد هاتف الشامي، الذي كان يميل إلى الاتجاه والفكر القومي حينذاك، وهو من معارفي الطيبين. تدفق الدم من رأسي، هجمت بسرعة على الشخص الماسك بالعصا واختطفته منه وبدأت أدافع عن نفسي دون أن أصيب أحداً منهم واستطعت إبعادهم عني، إذ أن منظر الدم يثير ويحفز على المزيد من الاعتداء، ثم أسرع إلى مستوصف الطلبة القريب من دائرة البريد طلباً للعلاج وإيقاف نزيف الدم. عولجت في حينها، وأثر الضربة ما يزال يذكرني بتلك الحادثة. طلبوا مني إقامة الدعوى رفضت ذلك، إذ لا جدوى منها، ولكن اتفقنا على أن تبدأ عملية تثقيف في المدينة ضد السحل والحبال. ولكن في اليوم الثاني ظهرت إشاعات تقول بأن الشيوعيين كانوا وراء المظاهرة، وهي إشاعة مجافية للحقيقة. وجميعنا يتذكر ما كتبه البعثي السابق السيد حسن العلوي حين قال بأنهم كانوا يحرقون أو يمزقون القرآن ويتهمون الشيوعيين بذلك لإثارة الناس ضد الشيوعيين واتهامهم بالإلحاد والزندقة والهرطقة وما إلى ذلك، إضافة إلى تهمة الشعبوية. لا أريد هنا أن أنفي عن الشيوعيين ممارسة العنف والقوة أو الإساءة بالضرب للمخالفين لهم بالرأي في الجامعة أو في المحلات، ولا أنكر دور وأخطاء المقاومة الشعبية في هذا أيضاً، فهي معروفة ولا أنفيها. من المفيد هنا العودة إلى تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصادر عن

الاجتماع الموسع في أيلول/سبتمبر ١٩٥٩ ليتعرف على طبيعة الأخطاء التي ارتكبتها قيادة الحزب واعترفت بها وأدانتها والتزمت بعدم تكرارها.

٤. لم يكن الشيوعيون هم الذين قتلوا وسحلوا في الموصل، بل قوى أخرى هو أدري بها، ولكن كان خطأ الشيوعيين هو الإصرار على عقد مؤتمر السلام هناك واستفزاز القوى الأخرى بقطار السلام والمظاهرات والمهرجانات غير الضرورية، وخاصة في ذلك الظرف الحرج الذي شهد توتراً شديداً في العلاقات بين القوى السياسية وخاصة بين الشيوعيين والتقدميين من جهة، البعثيين والقوميين من جهة أخرى. وهكذا الأمر مع كركوك، بل مرس ذلك من قبل قوى أخرى غير الحزب الشيوعي العراقي، رغم إنجرار بعض الشيوعيين إلى تلك العملية، ولكن ليس الحزب كله. حين اعتقلت في تموز من العام ١٩٧٨ من قبل الأجهزة الأمن البعثية وبقرار من صدام حسين عرض عليّ فيلم عن أحداث في الموصل وكركوك وطلبوا مني تقييمها أو إدانتها. رفضت ذلك بإصرار وقلت لهم ثلاث مسائل: أ. لا أدري مدى صحة هذا الفيلم ودقة المعروض من الصور واللقطات؛ ب. ليس من حقي أو واجبي أن أعطي تقييماً عن فيلم وأنا معتقل لديكم وفي قبضتكم؛ ج. لا يجوز أخذ أحداث الموصل وكركوك بمعزل عن كل الأحداث التي حصلت في العراق منذ انتصار ثورة تموز حتى وقوع تلك الأحداث وما بعدها.

٥. في أعقاب انقلاب شباط ١٩٦٣ أصدر نظام البعث البيان المشؤوم رقم (١٣) الذي سمح بقتل الشيوعيين أينما وجدوا. ولم تكن كلمة الشيوعي تطلق على الشيوعيين وحدهم، بل كل التقدميين واليساريين والديمقراطيين، وبالتالي كان القتل يمكن أن يشمل عدداً كبيراً من البشر. وقبل إذاعة هذا البيان، عرض تلفزيون بغداد فيلماً بعنوان "حمامات الدم" عن أحداث كركوك يعرض فيها لقطات عن جماعة تحمل حبلاً وعصياً، ولكنه في ذات اللحظة

يعرض لقطات لقتلى ووجوه مشوهة لأناس معذبين بحيث يعطي انطباعاً وكأن حملة الحبال هم القتلة الذين يمارسون التعذيب وتشويه الوجوه. وبعد فترة اكتشف الأستاذ قاسم حول بان تلك اللقطات للوجوه المشوهة هي من فيلم وثائقي جزائري يفصح فيه ممارسات السلطة الفرنسية وفرقة المرتزقة أو الأجنبية في الجزائر. وهي ليست سرقة حسب، بل تزويراً وتشويهاً للحقائق. رغم أن حمل الحبال والعصي بحد ذاته شيئاً سلبياً ومرفوضاً، بل ومداناً في آن واحد. وكتب الأستاذ قاسم حول يقول:

"قبل إذاعة البيان عرض فيلم وثائقي عنوانه (حمامات الدم) ليمهد للبيان ويمهد للانتقام وكان هذا الفيلم يعرض صور قتلى عراقيين في كركوك والموصل. وجوه مشوهة ومضرجة بالدم وبلقطات كبيرة بحيث لا يمكن معرفة المكان ولا الملابس.. فقط وجوه مشوهة وقبل عرض هذه الوجوه تظهر على الشاشة مظاهرة شعبية وبعض المتظاهرين يحملون الحبال ويلوحون بها.

يقول إيزنشتاين المخرج الروسي حول نظرية المونتاج "إذا أضيفت لقطة إلى لقطة ثانية فإنها تعطي معنى ثالثاً" ولذلك ففي هذا الفيلم عندما يرى المشاهد أشخاصاً في مظاهرة يلوحون بالحبال وتعقبها لقطات لقتلى مشوهين فالمشاهد سوف يتلقى انطباعاً بأن هؤلاء حملة الحبال هم الذين قتلوا أصحاب الوجوه المشوهة. وبعد الفيلم أذيع البيان السيئ الصيت بيان رقم ١٣ علماً ومن سخریات القدر أن يكون الانقلاب في شهر رمضان ويدعون فيه إلى قتل المواطنين بدون محاكمة وبدون وثيقة اتهام فنسمع بعد البيان أغنية الانقلاب "يا ربي يا حنان يا منان .. يا منزل القرآن في رمضان" وتظل محطة التلفزيون تعرض فيلم حمامات الدم الذي يدعو الشعب العراقي لقتل قواد التقديمية والديمقراطية والليبرالية.

وملاحظاتي كسينمائي على هذا الفيلم الذي يعتدي على مفهوم الوثائقية في السينما مثلما يعتدي على حياة الناس أن المظاهرة التي يلوح بها مواطنون بالحبال "وهو تصرف غير حميد ومرفوض مؤكداً" هؤلاء هم مواطنون يفتقدون إلى الوعي ويعود تاريخ اللقطة إلى الأيام الأولى لثورة ١٤ تموز حيث تم وللأسف سحل رجالات العهد الملكي بالحبال وهو تصرف وحشي لا يليق بالإنسان. ولكن، لا علاقة بين اللقطة مع أحداث كركوك والموصل التي يتحدث عنها الفيلم، حيث هناك فارق زمني بين تاريخ المظاهرة وتاريخ أحداث كركوك والموصل". (جزء من رسالة للأستاذ قاسم موجهة لي حول ما أشرت إليه في أعلاه بتاريخ ٢٠٠٨/١/٩).

٦. لم تتخذ حكومة عبدالكريم قاسم أي إجراء لإيقاف السفر إلى الموصل بل شجعت على ذلك، وكان قاسم يعرف العواقب المحتملة. ولم يتخذ قاسم إجراءات لتطهير أجهزة الأمن التي كانت تمارس الاعتقال والعنف والتعذيب ضد المعتقلين من الشيوعيين والديمقراطيين، أو قبل ذاك من البعثيين والقوميين و رغم أن قلة من البعثيين والقوميين قد تعرضوا للتعذيب. كما لم يمارس دوره في إيقاف التداعيات في كركوك.

٧. لم يكن للحزب الوطني الديمقراطي أي مشاركة في كل ذلك ، في ما عدا أن ممثلي الحزب في الحكومة حينذاك لم يلعبوا دورهم في التأثير على قاسم لمنع وقوع جملة من تلك الأحداث. ولكن الأستاذ الجادرجي كان بالضرورة ضد كل ما يجرى من صراعات حينذاك.

من هنا أود أن أشير إلى أن تلك الخلافات والصراعات السياسية والنزاعات والتآمر الداخلي من جهة، وسياسات قاسم التي وفرت الأرضية الصالحة للتآمر من جهة أخرى، والتآمر الخارجي العربي والإقليمي والدولي على

الجمهورية الأولى من جهة ثالثة، كانت الأسباب المباشرة لتدهور الأوضاع أكثر فأكثر وإلى انهيار الوضع ونجاح الانقلاب الفاشي ضد حكومة قاسم، وليست أخطاء كامل الجادرجي كانت سبباً في تدهور الأوضاع السياسية وسقوط نظام حكم قاسم.

٢٠٠٨/٧/١٠

الحلقة العاشرة

الجادرجي هو المؤرق الفعلي للجلبي وليس حكم البعث المقبور في العراق

كرس الدكتور فاضل الجلبي خلال سنوات الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٨ عدة مقالات ومحاضرات وجه في بعضها النقد الشديد لسياسات ومواقف الأستاذ الكامل الجادرجي من جهة، ووجه في بعضها الآخر النقد الشخصي الجارح لما اعتبره عيباً في سلوك وخصائص الراحل من جهة أخرى. فهل كانت الرؤية الموضوعية والحصافة السياسية والأنصاف دليل الزميل الدكتور الجلبي أم كانت قد تركها على قارعة الطريق؟ هذا ما حاولت تبينه في الحلقات السابقة وما سأنتطرق إليه في هذه الحلقة والحلقة العاشرة وهي الأخيرة في هذه السلسلة.

عاش الجادرجي ٧١ عاماً وغادرنا مبكراً. ولد في العام ١٨٩٧ ورحل عن عالمنا في العام ١٩٦٨ إثر نوبة قلبية لم تمهله طويلاً. بدأ عمله السياسي في العام ١٩٢٠ حين شارك في ثورة العشرين مع والده رفعت الجادرجي. نفياً على إثر ذلك إلى اسطنبول من قبل سلطات الاحتلال البريطانية، ثم عاد إلى

الوطن. أصبح وكيلاً لوزارة المالية في العام ١٩٢٦. استغرق نضاله السياسي طيلة الفترة الواقعة بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٦٨ ، أي ما يقرب من نصف قرن في بلد كانت ولا تزال السياسة تشكل واحدة من أعقد وأصعب مجالات العمل في الشأن العام.

لم يجد الدكتور فاضل الجلبي لهذا المحامي المميز والسياسي البارز أي فضيلة من الفضائل، ولكنه نسب إليه كل السمات السلبية والسيئة التي يمكن أن يتميز بها سياسي عراقي من أمثال نوري السعيد وسعيد قزاز و خليل كنة وصالح جبر وغيرهم من قادة النخبة الحاكمة في العراق الملكي، بل حتى في عراق ما بعد ثورة تموز ١٩٥٨. لقد ساوى بطريقة ما بين الجلال والضحية في السمات والسلوك!

يصعب على الإنسان بل يستحيل عليه أن يتصور قبول قوى المعارضة العراقية أن تتعامل بكل ذلك الاحترام والتقدير مع الأستاذ الجادرجي وهو يحمل معه كل تلك السمات السلبية والسيئة التي ألبسها له الدكتور الجلبي عنوة. كما يصعب تصور أن تقبل تلك المجموعة الكبيرة من المثقفين العراقيين الواعين والمحنكين سياسياً أن تعمل في حزب سياسي وطني وديمقراطي يقوده الأستاذ الجادرجي وهو يحمل تلك السمات السلبية وذلك الاستبداد الخارق للعادة! لا اشك في صواب من يقول لي أن ليس هناك إنساناً كاملاً في الصفات الإيجابية والجيدة، أو أن يقول لي أن به بعض السلبيات إلى جانب جوانبه الإيجابية والجيدة، ولكن يستحيل عليّ قبول رأي شخص ما، كالدكتور فاضل الجلبي، يقول أن كل شيء في كامل الجادرجي كان سيئاً ومثيراً للشبهات. لننتذكر هنا معاً تلك الحكمة الشعبية النابتة والسليمة التي تقول: "حدث العاقل بما لا يعقل فأن صدق فلا عقل له". فهل يريدنا الدكتور فاضل الجلبي أن نكون عديمي العقل أو مجانين نقبل بكل ما كتبه عن الأستاذ

الراحل، الذي لم يعد موجوداً بيننا ولم يعد في مقدوره الرد عليه؟ والغريب في هذا الأمر هو أن السيد الجلبي وجد في العهد الملكي وفي شخصيات وسياسات العهد الملكي ما يمكن مدحه، ولكنه لم يجد في المعارضة العراقية والحركة الوطنية العراقية ورئيس الحزب الوطني الديمقراطي ما يمكن أن يمدحه ويبرزه من إيجابيات فيه تصالح لتعرف الأجيال الراهنة والقادمة بها، خاصة وأن الراحل قد شكل في الحياة الفكرية والسياسية والثقافية العراقية والعربية ظاهرة متميزة ومدرسة فكرية وسياسية وطنية وديمقراطية عراقية وعربية في آن واحد وعبر بحيوية ومقدرة عن فكر الفئات الوسطى في المجتمع، ولكنه التزم في الوقت نفسه مصالح الفقراء والمنتجين أيضاً. ولا شك في أن كثرة من الناس ما تزال ترى في الكثير من أفكار وممارسات الجادرجي السياسية والثقافية الديمقراطية ما يفترض أن يفيد العراق الراهن. ويبدو أن هذا هو الأمر الذي أرق ويؤرق صاحبنا الدكتور فاضل الجلبي.

من حق الدكتور فاضل الجلبي أن ينتقد برنامج الجادرجي الاقتصادي في دعوته إلى التأميم في وقت مبكر جداً بالمقارنة مع من رفع شعار التأميم لاحقاً، وهي المسألة التي لا يحتمل الدكتور الجلبي سماعها أبداً والتي يبدو إنها المسألة التي دفعت بالجلبي إلى تشديد النقد حالياً ضد الجادرجي باعتباره أول من دعا إلى الخلاص من الشركات البترولية الدولية وإنهاء دورها في العراق لصالح بدء العراق بعمليات استخراج وتصدير وتكرير وتصنيع النفط الخام العراقي ، وكان معه في ذلك أغلب قادة الحزب الوطني الديمقراطي وكل القاعدة الحزبية والشعبية وقوى سياسية أخرى أيضاً. كما يبدو أن الخشية بادية على الدكتور الجلبي في احتمال ابتعاد المسؤولين في العراق عن الأخذ بنصيحة الجلبي التي دعا فيها إلى الأخذ باتفاقيات المشاركة بالإنتاج مضرة بمصالح العراق. ويبدو أيضاً أن دعوة الجادرجي إلى سن قانون للإصلاح

الزراعي يصفى بقايا العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في البلاد في حينها، إذ شارك بنفسه في وضع القانون في داره مع قادة من الحزب الوطني الديمقراطي، كما تشير إلى ذلك السيدة بلقيس شرارة في مناقشتها لمقالات وأفكار الجلبى حول الجادرجي، قد أزعجت الجلبى، فهو الذي لا يستطيع ان يسمع كلمة الإصلاح الزراعي، فهي تחדش أذنيه وتثير أعصابه وتستفزه من الأعماق، كما بدا لي ذلك واضحاً في نقاشي معه في ندوة فيينا في أوائل التسعينيات من القرن الماضي. ومن حق الجلبى أن ينتقد سياسة الجادرجي، كما فعل، ولكن لم يكن من حقه أن يخلط الأوراق بالطريقة البائسة التي حاول بها التشكيك بعراقية الجادرجي أو حتى عروبتة، وهو الرجل الذي فتح حزبـه لكل العراقيات والعراقيين من مختلف القوميات، وهو الحزب الثاني بعد الحزب الشيعي العراقي الذي ضم إلى صفوفه العرب والكرد والكلدان والآشوريين والتركمان، كما ضم إليه أتباع جميع الأديان والمذاهب الموجودة في العراق منذ بداية تأسيسه. ستكون هذه النقطة مدار الحوار الذي سأخوضه مع الدكتور فاضل الجلبى في الحلقة العاشرة والأخيرة.

لو تتبعنا المقالات التي كتبها الدكتور الجلبى لوجدنا إن النقد توجه صوب مواقف المعارضة في فترة العهد الملكي والعهد الجمهوري الأول، ولكنه لم يتحدث عما جرى في فترة الحكم القومي والحكم البعثي الثاني في العراق التي دامت طوال ٣٥ عاماً تقريباً. وما ورد حول هذه الفترة لا يتجاوز عدة سطور وكأن الرجل يحاول أن يهرب من ظله. لقد كتب الجلبى ما يلي:

"كان المبرر المعلن لاحتلال العراق، إلى جانب التخلص من أسلحة الدمار الشامل التي لم يعثر على أثر لها، هو إقامة نظام ديموقراطي يحل محل نظام صدام الدكتاتوري، ويكون نموذجاً يمكن أن يقتدى به في منطقة الشرق الأوسط. وبالنسبة إلى العراقيين في المنفى، بعد كارثة احتلال الكويت،

والحرب التي تلتها، كانت كلمة الديموقراطية على لسان كل منهم، كأنهم يجدون في هذه الكلمة حلاً لكل مشاكل العراق، من دون النظر والسؤال: هل هناك إمكان تحقيق نظام ديموقراطي في بلد مثل العراق، وفي هذه الظروف بالذات؟" (فاضل الجلبى. العراق.. ديموقراطية بلا ديموقراطيين! (١ من ٣): عقلية التسلط لدى نوري السعيد وطبقة العسكريةتاريا العثمانية. الحياة في ٣٠/٥/٢٠٠٥).

ولكن الغريب بالأمر أن النقد الذي توجه إلى الفترة الراهنة لم يستمر طويلاً، إذ انتقل منها مباشرة إلى نقد الأستاذ كامل الجادرجي ولم يتحدث عن عهد الدكتاتور صدام حسين إلا بكلمات قليلة سنتبّعها فيما بعد. سأحاول مناقشة البعض من هذه الأفكار بشيء من التفصيل لما تتضمنه من خلط غير معقول للأوراق.

لا بد من أن نودع وإلى الأبد ادعاء الولايات المتحدة بأنها كانت تريد تدمير السلاح النووي في العراق أو نشر الديمقراطية في البلاد. فهذه لم تكن الأسباب الحقيقية، بل الواجهة التي تسترت بها الإدارة الأمريكية. وقد كتبت عن ذلك قبل الحرب بأشهر كثيرة، كما أشرت إلى ذلك في محاضرة لي في ندوة مشتركة مع سماعة الدكتور محمد بحر العلوم والسيد الدكتور محمود عثمان عقدت في لندن قبل الحرب بفترة وجيزة جداً، حيث شرحت فيها كل الأهداف التي تسعى إليها الإدارة الأمريكية. السذج من الناس فقط من تصور أن الولايات المتحدة تريد تدمير الأسلحة وتكتشف الوثائق والبرامج والمواد الأولية، إذ كان النظام والأمم المتحدة قد قاموا بتدميرها أو إرسال نسخ من البرامج إلى دول أو مواقع أخرى، أو أن الولايات المتحدة تريد نشر وتكريس الديمقراطية، وهي المؤيدة بالمثل للنظام السعودي أو كل النظم غير الديمقراطية في العالم العربي والشرق الأوسط. ولكن دعونا نقول: التقت

بعض أهداف الإدارة الأمريكية مع بعض أهداف غالبية قوى المعارضة العراقية التي قادت إلى اتفاق تم بموجبه إسقاط النظام الدكتاتوري في العام ٢٠٠٣ عبر الحرب الخارجية. ولكن الإدارة الأمريكية لم تكتف بذلك بل قامت بتدمير الدولة العراقية ومؤسساتها وأنتجت تداعيات إضافية مرعبة كان بالإمكان إيقافها والحد منها لولا الرغبة الجامحة لدى جورج دبليو بوش في جعل العراق ساحة للمعارك الرئيسية مع قوى القاعدة بدلاً من الولايات المتحدة الأمريكية ليكون في موقف وموقع الهجوم خارج حدود بلاده بدلاً من مواقع الدفاع في بلاده. أتفق مع الدكتور فاضل الجبلي في أن الإدارة الأمريكية كرست في العراق نظاماً سياسياً طائفياً سيمزق العراق سياسياً واجتماعياً ما لم ينته منه سريعاً بالتحول السلمي صوب نظام مدني وديمقراطي يحترم مبدأ المواطنة بعيداً عن القومية والدين والمذهب والتمييز الفكري والسياسي.

نعم كان الجميع في الغربة والوطن يتحدثون عن الديمقراطية، ولكن كل حزب من الأحزاب كان يفهمها بصيغة تختلف عن الحزب الآخر. الديمقراطية لي وليست لغيري. هكذا كان الأمر، وهكذا هو ما يحصل حالياً. كما أن قوى الإسلام السياسية اعتبرت الديمقراطية أداة للوصول إلى السلطة وليست فلسفة لها تعمل بموجبها، هذا ما صرح به أحد قادة حزب الدعوة السيد علي الأديب في ندوة تلفزيونية مع قناة الحرة الأمريكية. ثم أن قوى أخرى اعتبرت الديمقراطية طريقاً سهلاً لتحقيق مآرب خاصة واغتناء غير مشروع على حساب الثروة الوطنية والدولة والمجتمع، وهو ما يواجهه العراق حالياً وعلى نطاق واسع. ولكن هناك من كان مقتنعاً بأهميتها كأداة وفلسفة في آن واحد من أجل إقامة الدولة المدنية الدستورية والديمقراطية التي تستند إلى دستور وقوانين ديمقراطية وبرلمان وحياة يتمتع الفرد فيها بحريته وحقوقه كإنسان

وتتمتع القوميات المختلفة بحقوقها كاملة غير منقوصة، وحيث تتمتع المرأة بحقوقها المتساوية والكاملة مع الرجل.

حين يدرس أي باحث التجربة العراقية يفترض فيه أن يركز ويتبين الجوانب السلبية في النظم غير الديمقراطية والاستبدادية التي سادت في العراق، ولكن عليه أيضاً أن يعرض الجوانب الإيجابية والسلبية في نضال الأحزاب الوطنية العراقية والشخصيات الوطنية لا أن يركز على الجوانب السلبية الموجود فعلاً أو التي يفتعلها دون أن يذكر الجوانب الإيجابية، إذ أن مثل هذا التوجه، الذي برز في كتابات الجبلي، كما أرى، لا يخدم التعلم من التجربة بل يسيء للجميع دون أدنى مبرر ويضرب الدرب الذي نريد السير فيه أو عليه.

يثير الدكتور الجبلي نفس السؤال الذي تحاورت حوله وتناقشت طويلاً مع الصديق والأخ الكريم الأستاذ الدكتور سيّار الجميل بحيوية، فيها الكثير من الاعتراف بالرأي الآخر والاحترام المتبادل، بشأن مسألة مهمة، وهي: هل يمكن بناء الديمقراطية في المجتمعات المماثلة للمجتمع العراقي؟ جوابي الواضح هو: نعم، ولكن! السؤال هو لماذا نعم، ولماذا لكن؟ نعم، لأن المجتمع العراقي لا يختلف عن بقية المجتمعات في العالم التي مرت بذات المرحلة التي يمر بها العراق حالياً، حتى أوروبا المزدهرة حالياً مرت بمثل هذه المرحلة قبل أكثر من ثلاثة قرون أو بعضها قبل قرنين أو قرن واحد من السنين مثلاً، وبالتالي فنحن بشر كغيرنا ويمكن أن نبني الديمقراطية في بلادنا ونتمتع بها كسوانا من البشر، وليس هناك من أسباب يمكن أن تحرم العراق من هذه النعمة. وكل الوثائق الدولية تؤكد وتشير إلى قدرة كل الشعوب على سلوك سبيل الديمقراطية، ويعني هذا من حيث المبدأ إمكانية السير صوب الرأسمالية والمجتمع البرجوازي الديمقراطي لا غير. هذا من جانب نعم، أما من جانب

لكن، فلأن المجتمع العراقي لا يزال بعيداً عن تأمين مستلزمات بناء الديمقراطية وتكريسها، إذ أنه بحاجة ماسة إلى مجموعات متكاملة من المستلزمات الأساسية التي ستأخذ وقتاً طويلاً لإنجازها، رغم أن العراق يعيش اليوم في مرحلة تاريخية يمكنها تقصير الفترة التي قطعتها شعوب أخرى للوصول إلى مرحلة الرأسمالية والديمقراطية. إن مستلزمات بناء الديمقراطية من الناحية النظرية تتلخص، كما أرى، في تأمين ما يلي بشكل مكثف:

١. البدء بالتشريع، كما حصل في العام ١٩٢٥ حين صدر القانون الأساسي الديمقراطي، لوضع دستور البلاد وفق أسس ديمقراطية يمكن أن يغتني ويتطور باستمرار ومع التطورات والتغيرات التي تحصل في المجتمع. ومع أهمية الدستور الذي وضع ولكنه ما يزال يعاني من نواقص جدية وروح طائفية غير سليمة ومضرة بالمجتمع يفترض التخلص منها مستقبلاً، إضافة إلى ضرورة إزالة المواقع التي تعتبر حمالة أوجه.

٢. البدء بحل مشكلة الأرض لتأمين تطور جديد في الريف والزراعة العراقية وإدخال التقنيات الحديثة والعلاقات الرأسمالية في مجمل العمليات الاقتصادية في الزراعة.

٣. البدء بعملية التنمية، منها الإسراع باتخاذ الإجراءات الكفيلة ببناء المؤسسات الصناعية للقطاع الخاص والمختلط والقطاع الحكومي، إضافة إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية حيثما يحتاجها الاقتصاد العراقي ووضع التجارة في خدمة عملية التنمية المادية والبشرية.

٤. اتخاذ كل السبل الفعالة لتحقيق التنمية البشرية إلى جانب التنمية الاقتصادية في مختلف مراحل التعليم العام والمهني والجامعي ومكافحة أمية القراءة والكتابة والأمية العلمية الحديثة وتطوير تقنيات الاتصالات والمواصلات.

٥. دعم ومساندة نشوء الفئات الاجتماعية الوسطى، سواء في مجالات الاقتصاد أو الثقافة والخدمات المختلفة، التي تعتبر من حيث المبدأ حاملة وحاضنة للعلاقات الإنتاجية الرأسمالية والديمقراطية البرجوازية في المجتمع.

٦. الانفتاح الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على العالم والاستفادة القصوى من التلاحق والتفاعل مع ثقافات العالم كلها.

٧. إن هذه الوجهة الاقتصادية والسياسية ستجري تغييراً في البنية الاجتماعية لصالح البرجوازية الوسطى والطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة في المدينة والريف ولصالح المثقفين، وستساهم في رفع مستوى معدل حصة الفرد من الدخل القومي وتحسين مستوى المعيشة وظروف العمل والقدرة على التمتع بالتعليم والثقافة، وهي أمور ضرورية لتغيير الوعي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتنوير الديني للفرد والمجتمع.

لا شك في أن اللوحة الراهنة تبدو اليوم قاتمة، بسبب ما يعانيه الفرد والمجتمع من طائفية سياسية وإرهاب ودور غير معقول للتشابك بين السياسة والدين والمؤسسات الدينية والدور الذي تلعبه قوات الاحتلال. ولكن هذه اللوحة غير ثابتة ولا دائمة، بل متحركة ومتغيرة باستمرار ودلائل الحركة والتغيير برزت طلائعها منذ الآن، وسنتلمس جوانبها المختلفة بالضرورة وتدرجاً رغم الفترة الطويلة التي سوف تستغرقها هذه العملية الموضوعية والتي ستكون مقترنة بتضحيات كبيرة اضطرت على تقديمها شعوب كثيرة أخرى. ولكن هذه العملية بحاجة إلى جهود استثنائية وتضافر نشاط القوى الديمقراطية والبرالية ومن يرى ضرورة التحول بالاتجاه المناهض لإقامة دولة دينية وطائفية في العراق.

لهذا لا اتفق مع من يقول بأن مجتمعاتنا لا تتحمل الديمقراطية لأسباب تاريخية وتربوية وتقاليد اجتماعية ودينية وسيادة العلاقات الطائفية والقبلية

المتخلفتين، ولكن أوافق في أن هذه العملية معقدة، صعبة وطويلة حقاً وعلى المجتمع خوضها لأنها قدر العراق الذي لا بد من خوض المعركة والسير فيها بأساليب سلمية وديمقراطية. الديمقراطية ليست صبغة يمكن أن ندهن بها أجسامنا لنتحول إلى ديمقراطيين بل هي سلوك حضاري وعملية سيرورة وصيرورة في آن، ولهذا حين يقول الدكتور الجلبي: هل هناك إمكان تحقيق نظام ديموقراطي في بلد مثل العراق، وفي هذه الظروف بالذات؟" (خط التشديد من عندي، ك. حبيب) أقول نعم الإمكانية متوفرة، ولكن ليس في مثل هذه الظروف طبعاً، إلا أن الواجب يحتم خوضها منذ الآن وعلى جميع الأصعدة. هناك حربة في العراق، ولكنها نسبية وناقصة ومحفوف بالمخاطر، ولكن ليست في العراق ديمقراطية، إذ أن الديمقراطية شيء آخر غير ما يجري اليوم في العراق، إلا أن الديمقراطية ستبنى في العراق، سواء حصل ذلك مع الدكتور الجلبي ومعى أم بدوننا، لأننا معاً قطعنا شوطاً طويلاً من عمرنا ودخلنا بهذا القدر أو ذاك، مرحلة خريف العمر، والتي تبدو لنا صورة التحولات طويلة، صعبة ومعقدة، ولكنها ليست طويلة بعمر وتاريخ الشعوب وبالنسبة للشباب من حيث العمر والفكر.

كتب الدكتور فاضل الجلبي النص التالي:

"منذ دخول القوات الأميركية العراق، وتأسيس ما كان يسمى مجلس الحكم تحت إشراف بول بريمر وتوجيهاته، ظهرت معالم زيف الفكر الديموقراطي العراقي. تم توزيع عضوية المجلس على أساس طائفي بإعطاء ثلاثة عشر مقعداً للشيعية، من أصل خمسة وعشرين مقعداً، بصفتهم طائفة الغالبية السكانية، وليس على أساس حزبي انتخابي. وخمسة مقاعد للطائفة السنية. وهكذا تم تقسيم المجلس ضد تحقيق مجتمع مدني، وهو الشرط الأساس

لنظام الديموقراطي. واختير الأعضاء من جانب سلطات الاحتلال، ليس على الجدارة، وإنما تعيين أشخاص عينوا أنفسهم بأنفسهم ممثلين لما يسمى الأطياف السياسية في العراق، وكأن الأمر محاصصة وتوزيع مكاسب لأشخاص، لم يتم انتخابهم، حتى من جانب الأحزاب أو التكتلات التي يعودون إليها.

تكرست البداية اللاديمقراطية في تشكيل المجلس بشكل أوضح عند تأليف الحكومة المؤقتة، فتم توزيع المناصب الوزارية على أساس المحاصصة في مجلس الحكم، بعيداً عن الكفاية والمهنية والجدارة. تشكلت الوزارات على أساس طائفي وعرقي: الوزارة الفلانية تكون للشيعية، وأخرى للسنة، وثالثة للأكراد. والأدهى من ذلك، أن الوزير المعين، كممثل للشيعية مثلاً، أخذ يملئ المناصب الرئيسية في الوزارة من أبناء الشيعية، وكذا الحال بالنسبة إلى السني. فانتهى الأمر بتعيين وكلاء وزارة ومديرين عامين أقرب إلى الأمية، ومن دون أي خلفية مهنية، إنما مجرد لأهم تابعون لكتلة معينة. وكذا الحال بالنسبة لتعيين السفراء، على أساس المحاصصة، لا على أساس المؤهلات اللازمة لتعيين السفير، من حيث الخبرة والخلفية المهنية.

كل هذه الإجراءات مناهضة للديموقراطية ، وهي أقرب إلى التكالب على توزيع المكاسب، وتقسيم المجتمع العراقي على أساس طائفي، تلعب فيه العلاقات الشخصية دوراً أساسياً، مما يعكس تدهوراً مهنيّاً لم يكن موجوداً بهذه الدرجة حتى في زمن صدام، حيث الجزء الأكبر من الوزراء والسفراء كان يتمتع بمؤهلات مهنية أعلى بكثير من الوضع الحالي. إن هذا التوزيع على أساس المحاصصة يظهر بشكل واضح زيف شعار الديمقراطية، الذي تتبناه هذه المجموعات، وهي واجهة الحكم في العراق، من دون أي اعتبار

لمتطلبات الديمقراطية وفي مقدمها الانتماء للوطن، والمجتمع المدني، وليس الانتماء للطائفة أو العرق.

إن الخطورة الحقيقية، في عملية توزيع الحصص على أساس طائفي، هي انتشار النزعات الطائفية، وتفكك المجتمع العراقي على أساس طائفي، وتفكك العراق ككل. لقد كرست الانتخابات التوزيع الطائفي والاثني، ولم تكرر الانتماء للوطن. فالعراقي الكردي صوت في الانتخابات بصفته كردياً، وليس بصفته عراقياً، وكذلك الشيعي دخل الانتخابات بصفته شيعياً، والسني امتنع عن التصويت بصفته سنياً، وليس عراقياً". (فاضل الجليبي. نفس المصدر السابق).

يقدم الدكتور الجليبي نصاً ممتازاً لتوصيف الوضع في العراق. ويمكن أن يضاف إليه الشيء غير القليل لاستكمال اللوحة القاتمة التي يعيشها العراق في المرحلة الراهنة وتعديل بعض جوانب اللوحة. ولكنني لن أتعرض إلى هذا الموضوع في هذه المناقشة، لا بد من الإشارة إلى الفجوة الواسعة والعميقة بين الأمس واليوم بشأن وعي الديمقراطية من جانب الفرد والمجتمع، إذ وعي الديمقراطية بالأمس كان من جوانب كثيرة أكثر وضوحاً وأكثر استقراراً في القيم والمعايير. وهذا التقدير مرتبط بعوامل جوهرية كثيرة شخص بعضها الدكتور الجليبي ذاته، وأحاول أن أشير إلى أهمها بشكل مكثف فيما يلي:

١. الردة الفكرية والسياسية والانقطاع الفكري والسياسي للغالبية العظمى من أفراد المجتمع عن التفاعل مع العالم الخارجي وغياب كامل لعملية التنوير الديني وخضوع شديد للغالبية العظمى من الناس للغيبات التي كانت بالنسبة لهم المخرج الناشئ عن الإيمان من المصائب التي عاشوا فيها طوال عهد البعث صدامي والغوص في باطن الإنسان.

٢. التثقف الفكري والسياسي البعثي والذي تميز بفكر شوفياني قومي عربي متخلف وعدواني إزاء الآخر وبرؤية فاشية في أساليب ممارسة السلطة السياسية وبذهنية عسكرية تجد في القوة والعنف والقسوة والحرب وسائل مشروعة لتحقيق المآرب.

٣. الاستبداد والقمع والقهر الفكري والسياسي والديني والطائفي الذي مارسه نظام البعث صدامي، قد أوجد لدى كثرة من الناس انفضاماً في الشخصية واستعداداً لممارسة القوة والعنف والقسوة في التعامل مع الآخر وروح الإقصاء والانتقام، إضافة إلى تنامي النفسية والذهنية الانتهازية. لقد خربَ الإنسان من الداخل بصورة منظمة ومديدة.

٤. البؤس والفاقة والحرمان الذي تكالب على الناس بسبب الحروب والسياسات المغامرة والسياسات الاقتصادية السيئة للنظام والحصار الاقتصادي الدولي مما جعل كثرة من الناس مستعدة لممارسة كل شيء للوصول إلى المال والاعتناء، كما هيمن القلق والخوف من مستقبل مجهول.

٥. الاحتلال الذي ساهم في تكريس الطائفية وعمق من واقع الفساد المالي والإداري السائدين في البلاد.

٦. ضعف القوى والأحزاب التي تتبنى الديمقراطية والبرالية، بغض النظر عن مدى قناعتهم بها أو ممارستهم لها في حالة وجودهم في السلطة أو حتى العلاقات الراهنة في ما بينهم ومع المجتمع والسلطة.

ولكن لا يكفينا وصف الحالة العراقية، بل يفترض التفتيش عن حلول عملية ممكنة لهذا الواقع الراهن بأمل التحول التدريجي صوب ما يفترض أن يسود العراق مستقبلاً.

يحمل النص السابق للدكتور الجلبي أمراً صحيحاً وآخر ملتبساً، كما أرى، حين يتحدث عن المهنية وعن غياب هذه المهنية لدى الوزراء والسفراء في المرحلة الراهنة، ووجودها لدى غالبية وزراء وسفراء حكم البعث.

ليس كل الوزراء والسفراء العراقيين الحاليين سنيين، إذ تستوجب هذه الموضوعات بعض التدقيق، فبينهم من هو واع لمهامه ودوره ومكانته ومسؤولياته ومدرّك لمخاطر المرحلة ومشكلاتها والطائفية السائدة، ولكن الغالبية العظمى منهم تعبر عن فكر ملتزم بحزب معين أو كتلة معينة، بعضهم نصب على أساس قومي والبعض الآخر على أساس ديني وطائفي بعيداً عن المهنية والإمكانية الجيدة التي يفترض أن تتوفر في الوزراء أو السفراء.

سأورد هنا بعض الأمثلة حول الجانبين: يتسم وزير التخطيط العراقي الراحل الدكتور علي بابان بمهنية عالية ومسؤولية ووعي غير وطني غير طائفي، أو أن السفير العراقي السابق في لندن الدكتور صلاح الشيخلي، الذي أنهى خدماته في الفترة الأخيرة، يتسم بوعي سياسي ومهني وقدرة عالية في إدارة شؤون أي وزارة أو مؤسسة أو سفارة، على سبيل المثال لا الحصر. ولكننا نعرف أيضاً أن هناك وزيراً للثقافة ووزيراً للصحة مارسا الإرهاب الطائفي والعنف في العراق ومن مواقعهم الوزارية، أو نتتبع الدور الذي يمارسه السفير العراقي في تجميع اتباع الدكتور الجعفري حوله بعيداً عن أهمية إدراك دور السفير إزاء جميع المواطنين أو يسعى لفرض جماعة معينة من تحالف معين على قيادة الجالية، وهو رجل بعيد عن وعي مسؤولياته الدبلوماسية في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ البلاد. هذا جانب من المسألة أما الجانب الثاني فإن أغلب الوزراء الذين وضعهم صدام حسين في الوزارات لم يكونوا سوى بيادق متحركة، تتحرك بإرادة صدام حسين وكما يأمرها صدام حسين، والجيد منهم أعدم، كما حصل مع الدكتور رياض حسين وزير الصحة الأسبق.

كما أن جميع السفراء تقريباً كانوا إما أعضاء في جهاز الأمن العراقي أو المخابرات العراقية أو تابعين لمسؤولين حزبيين يتصرفون بهم كما يشاؤون. وكان صدام حسين يختار بعض المهنيين ليكونوا نواباً أو وكلاء وزراء، كما في حالة الدكتور فاضل الجلبي، على سبيل المثال لا الحصر حيث كان وكيلاً لوزارة النفط، أو الدكتور ثامر غضبان. ولهذا فإن توصيفه غير صائب تماماً، إضافة إلى أنه لم يتحدث عن السياسات التي مارسها هذا النظام المناهضة للديمقراطية وتدميره للنسيج الوطني والاجتماعي للشعب العراقي، ولم يحاول تقديم رؤية عقلانية لتجربة الوضع في فترة صدام حسين ودور النضال الوطني الذي لم يوفق في الخلاص من الدكتاتورية مما دفع بالقوى السياسية إلى السقوط في يأس قاتل حول قدرتها على تحقيق التغيير والتشبث بالعمل الخارجي لإسقاط الدكتاتورية الغاشمة.

لا يحق لي أو لغيري مؤاخذة الدكتور على بحثه في فترة الحكم الملكي أو الجهود اللاحقة ونقده للأحزاب والقوى والشخصيات والحركة الوطنية العراقية فهذا حقه، ولكن يحق لي ولغيري أن يؤاخذة على منهج البحث الانتقائي والتركيز على شخصية ديمقراطية عراقية متميزة في محاولة منه لإبرازها على غير حقيقتها أو تشويه صورتها أمام المجتمع والشطب الغير العقلاني على كل جوانبها الإيجابية.

في الحلقة القادمة والأخيرة سأحاول أن أبين للقارئ والقراء الكرام المطب الذي وقع فيه الدكتور الجلبي في توجيه النقد صوب القضايا العائلية والشخصية التي، كما أرى، كشفت التحامل الذي تميزت به قراءته التاريخية ونقده لفكر وسياسات كامل الجادرجي والحركة الوطنية العراقية.

الحلقة الحادية عشر

الأستاذ الراحل كامل الجادرجي في الحركة الوطنية

والديمقراطية العراقية ١٠

منظور الدكتور فاضل الجلي

الإنساني للجادرجي الإنسان!

ربما يتساءل البعض لم يأخذ الدكتور كاظم حبيب على عاتقه مهمة الرد أو مناقشة الأفكار التي يطرحها الدكتور فاضل الجلي عن الأستاذ الراحل كامل الجادرجي والحركة الوطنية العراقية، هل أصبح من أتباع الجادرجي أو هل يريد الالتحاق بالحزب الوطني الديمقراطي؟ ربما أخيب ظن البعض الذين فسروا مناقشاتي تفسيراً خاطئاً حين أقول لهم: لا هذا ولا ذاك، رغم احترامي الكامل لمدرسة الجادرجي الديمقراطية وتقديره الكبير لدوره، إضافة إلى احترامي للحزب الوطني الديمقراطي الذي أتمنى له النجاح في مرحلة النضال الجديدة.

لا يخفى على من يعرفني أنني أقف بشكل حاسم في صف اليسار الديمقراطي حيث كان يقف الأستاذ كامل الجادرجي والكثير من ساسة العراق الديمقراطيين أولاً، ثم أعتبر نفسي جزءاً من الحركة الوطنية والديمقراطية

العراقية، سواء حين كنت عضواً في الحزب الشيوعي العراقي أم حين أصبحت مستقلاً منذ سنوات، التي ناضلت منذ العهد الملكي ولا تزال تناضل في سبيل الحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي والسيادة الوطنية للعراق وشعب العراق ثانياً، وأني حريص كل الحرص على الدفاع عن المناضلين وكرامتهم الذين ضحوا بحياتهم في سبيل هذا الشعب أو الذين عانوا من عنث النظم السابقة ويواجهون التشويه والإساءة حالياً، سواء أكانوا من الحزب الشيوعي أو الحزب الوطني الديمقراطي أو من قوى وأحزاب مناضلة أخرى أم من شخصيات وطنية مستقلة، ثالثاً، ولأن الدكتور الجلي تجاوز بشغف فاضح على الكثير من قيم الحركة الوطنية والديمقراطية العراقية وأحزابها وشخصياتها الديمقراطية في نهج الكتابة التي اتبعها وفي طريقة تعامله مع التراث الديمقراطي والمدرسة الديمقراطية العراقية الحديثة ورئيسها كامل الجادرجي، إذ بدا لي أشبه بفيل دخل في دكان مليء بالتحف الزجاجية الجميلة وحطم الكثير من محتويات الدكان الرائعة، رابعاً، كما أن استقلالي الفكري والسياسي يسمح لي بحرية واسعة في تناول مثل هذه الأمور خامساً. أكرر بأن لم يبق في العمر ما يدعو إلى تغيير هويتي الفكرية والسياسية، كما أن قناعاتي العلمية هي الآن أكثر رسوخاً بصواب الفكر والمنهج المادي الجدلي الذي أحمله وبالنضال من أجل العدالة الاجتماعية المقترنة بالحرية الفردية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق القوميات والعلمانية واحترام إرادة الشعب وطموحاته. وهي في هذا تقترب ولا تبتعد من حيث الجوهر عن الفكر الديمقراطي التقدمي الذي حمّله وحلم به وعمل وناضل من أجله الأستاذ الراحل كامل الجادرجي.

إن ما أثارني حقاً في مقالات الدكتور فاضل الجلي وحفزني للكتابة هي تلك النزعة القومية الاستعلانية اللإنسانية الموجهة ضد الجادرجي والبحث عن

أصله وأرستقراطيته وكلمة البگ التي يدعي الجلبی انه كان يطالب الناس في أن تقترن باسمه حين الحديث معه.

بعد مرور ما يقرب من ستة عقود على مشاركتي في العمل والنضال السياسي العراقي ومشاركتي المتواضعة في الحركة الوطنية العراقية والمعارضة العراقية، أفاجأ بمن يتحرى عن اصل كامل الجادرجي وعن لقبه "الجادرجي" وهل هي كلمة ناشئة أو معبرة عن مركز وظيفي رفيع لدى الإنكشاريين، وهل هو نفسه إنكشاري، أم أنه من العراقيين أو العرب أم من هو؟ صحيح هناك بعض من كتب عن ذلك في مذكراته، ولكن هل يحق لإنسان ليبرالي يدعي الديمقراطية ويأخذ على الآخرين ضعف ديمقراطيتهم أن يحاسب الإنسان الوطني والديمقراطي العراقي المولود أباً عن جد وأجداد في العراق عن أصله ومنحدره القومي والقبلي وما إلى ذلك؟ ألا يكفي السيد الجلبی أن يكون الجادرجي مولوداً في العراق ويحمل شهادة الجنسية العراقية ومشارك في ثورة العشرين وفي أحداث العراق لنصف قرن بالتنام والكمال؟ هل حقاً أن اصل الإنسان القبلي والقومي هو جوهر الإنسان وقيمته الحقيقية؟

لن أدافع عن أصل كامل الجادرجي، سواء أكان عربياً أم تركياً أم فارسياً أم إنكشارياً ومن أية قومية أخرى انحدر، لأن الأصل عندي هو الإنسان وليس غير الإنسان، ولا يمكن أن يفكر في الأصل إلا النازيون والشفوفينيون والعنصريون الذين يجدون في الإثنيات الأخرى غير العربية قيمة أقل من قيمة القومية العربية وقدّر أخط من العرب، وكذا الحال بالنسبة للقوميين الشوفينيين الفرس أو الترك أو غيرهم في نظرتهم إلى القوميات الأخرى، في حين أن الإنسان الديمقراطي والتقدمي لا ينظر إلى الإنسان إلا باعتباره قيمة أساسية ومضمون هذا الإنسان الفكري والسياسي هو الذي يرفع من تقدير الناس لعلمه وحكمته أو العكس. كان الرصافي مثلاً يدعو الأستاذ كامل بالخيّام

ترجمة لكلمة الجادرجي، وهو صديق للجادرجي وأتمنه على أهم وأرفع وأفضل ما قدمه الرصافي من كتابات ثرية. وفسر البعض كلمة الجادرجي بناصب الخيام من كلمة الجادر أي الخيمة أو العباءة التي تستخدم من قبل النسوة في إيران. ولكن هل كان اللقب يوماً معياراً للإنسان؟ كنت أتمنى أن يربأ بنفسه الدكتور الجلبی عن هذا الموضوع ولا ينحدر إلى هذا المستوى من المناقشة، إذ أنها ثرثرة فارغة ومعيبة. إذا كانت الكتابة من نحاس وليس من فضة، فالكف عنها من ذهب!

يقول الجلبی أن الجادرجي كان يرفض الحديث مع من لا يسميه بالبگ. أشك في ذلك لا لأني لا أريد تصديق الجلبی، بل لأن الجادرجي أكبر وارفع بكثير جداً من ذلك، ولأن كل الدلائل تشير إلى ان الراحل لم يستخدم ذلك لا في تنذيل مقالاته ولا في ما صدر له من كتب ولا في الرسائل التي كان يوجهها للآخرين أو للبلاط الملكي أو لرئيس مجلس الوزراء، بل كان يذيل رسائله الموجهة إلى البلاط او مجلس الوزراء باسمه المجرد من اي لقب، علماً بأنه كان يحمل من حيث المبدأ صفة معالي بسبب استيزاره في العراق. نعم كان البعض يناديه بكامل بگ، ولكن لم يكن هذا يرفع من قدره أو يقتل منها حين لا ينادونه بذلك. حين زرناه في مقر الجريدة كنا نقول له استاذ كامل ولم يطرأ في بالنا أن نناده بكامل بگ. كم يحار الإنسان في مواجهة مثل هذه المسائل الصغيرة التي يثيرها بعض الأفراد ضد الأستاذ كامل الجادرجي، كم هو صغير ذلك الذي يثير مثل هذه المسائل!

يتحدث الجلبی عن الراحل بقوله أنه كان أرستقراطياً، لأنه كان في دعوته بمناسبة زواجه يقدم الأردوف كمقدمة لوجبة الطعام الرئيسية على الطريقة الفرنسية. هل يستطيع بمثل هذا القول أن يثير الناس البسطاء ضد الجادرجي. هل في هذا ذميمة أم ماذا؟ لا أجد ما يبرر أن اذكره مرة أخرى بضرورة

الابتعاد عن شخصنة المسائل، إذ يمكن أن يذكره المرء بالذبابة التي يحملها ليل نهار في ياقة قميصه بدلاً من ربطه العنق، وهي رمز من رموز الأرستقراطية الأوروبية، رغم كونها ذبابة.

يتحدث عن عدم تواضع وتعالى الجادرجي. أعتقد بان الجادرجي لم يكن متعالياً، بل كان واثقاً من نفسه ومتعد برأيه. تجربتنا معه غير ذلك. تشير زوجة الشهيد سلام عادل، ثمينة ناجي يوسف (أم إيمان)، حين تعود بها الذاكرة إلى فترة ما بعد ثورة تموز ١٩٥٨ أن الشخصية الوطنية الأستاذ كامل الجادرجي كان يقوم بزيارات منتظمة إلى الرفيق الشهيد سلام عادل، السكرتير الأول للحزب الشيوعي العراقي، في بيته وكان البحث يجري بينهما حول الوضع في العراق وسياسة قاسم، وكان الهاجس الكبير لدى الجادرجي الذي كان يصارح به سلام عادل يتعلق بخشيته من دور العسكر والذهنية العسكرية في الحكومة العراقية والتي يصعب تغييرها والعواقب والمخاطر المحتملة على مسيرة الثورة، كما كان يرى، ولم يخطئ التقدير. وكان سلام عادل يتعاطف معه ويرى رأيه. هذا ما كانت تذكره الرفيقة أم إيمان. إن مثل هذه الزيارات لا تعبر عن غرور و رغم أن الجادرجي كان أكبر سناً من سلام عادل، بل تجسد ممارسة طبيعية بين سياسيين يحتل كل منهما موقع المسؤولية في حزبه ويعملان معاً في اللجنة العليا لجهة الاتحاد الوطني التي تفتت تدريجاً.

لقد كان الجادرجي يحترم أخوته في النضال، سواء كانوا قادة وأعضاء في حزبه أم الأحزاب الأخرى، وكذلك كان يحترم المسؤولين في الحكم حين يحترمون الشعب. ويتجلى ذلك في المذكرات التي كان يوجهها إليهم. ولكن لم يكن ليسكت أو يحترم أولئك الذين لم يحترموا إرادة الشعب ووجهوا نيران أسلحة شرطتهم إلى صدور المناضلين من أجل حقوق الشعب، سواء أكان هذا المسؤول عبد الإله أم نوري السعيد أم صالح جبر أم كائن من كان. كما لا

يمكن لإنسان مثل كامل الجادرجي أن يحترم قاض لا يتعامل باستقلالية عن السلطة التنفيذية ويخضع لإرادتها في إصدار الأحكام ضد المناضلين. كم كان جميلاً وكم كنت أتمنى على الجلبى أن يبتعد عن إثارة مثل هذه الأمور التي لا تضر الجادرجي، بل تجسد طبيعة الجلبى وتعامله مع المسؤولين باعتباره موظفاً، في حين كان الجادرجي يتعامل كسياسي ديمقراطي يدافع مع أخوته الآخرين في الأحزاب الأخرى عن حقوق الشعب واسترداد إرادته وحقوقه المشروعة المغتصبة من الحكام البغاة في العهد الملكي أو فيما بعد.

ولا بد لي أن أشير أيضاً إلى ان الجادرجي أبعد من أن يطلق على نفسه أب أو صانع ثورة تموز ١٩٥٤، وهو الرجل الذي أدرك بعمق أن الثورات لا تصنع من أحد، بل هي نتاج عن نضوج مستلزمات التغيير الذاتية والموضوعية واستعداد المجتمع لا في قبول التغيير، بل في دعمه وإنجاحه. لقد كان الجادرجي واحداً من أبرز الشخصيات الوطنية العراقية المشاركة في التهيئة والتحضير للثورة، سواء بنضاله اليومي أم بكتابات وصحافة حزبه أو بقيادة حزبه إلى جبهة الاتحاد الوطني ومشاركة الحزب الوطني الديمقراطي في دعم الثورة وإسنادها والمساهمة بانتصارها. ولا يمكن لإنسان مثقف مثل الجلبى أن يفسر ما قالت السيدة أم رفعة الموجهة بابنها رفعة حين أرادوا اعتقاله: أنكم بصاية أبوه جئتم إلى الحكم، بأن لا بد وأن الجادرجي كان هو الذي أدخل هذه الفكرة إلى بيته ولهذا ذكرت السيدة الراحلة أم رفعة زوجة الأستاذ الراحل كامل الجادرجي في مخاطبة الشرطة.

وأخيراً أتمنى أن لا أكون قد أسأت إلى الدكتور فاضل الجلبى من حيث لا أدري ولا اقصد ذلك، إذ كان همي أن أجلب انتباهه إلى ضرورة الموضوعية والإنصاف والاعتدال في تناول القضايا الحساسة التي تتعلق بكرامة الآخر وتراثه وتاريخه. وأتمنى على الدكتور الجلبى أن يعيد النظر بجدية في ما

طرحه من أفكار ومستعد للقاء به لمناقشة موضوعاته التي تستوجب النقاش. ولكي يطلع قراء مقالاتي على مقالات الدكتور فاضل الجبلي أرسلتها لمن طلبها مني ولبعض المواقع التي طلب قراؤها الإطلاع عل مقالات الجبلي، كما أرسلت مقالات السيدة بلقيس شرارة التي ناقشت وردت فيها على أفكار الجبلي إلى من طلبها مني أيضاً.

٢٠٠٨/٧/١٠

كاظم حبيب

الحلقة الأولى

كاظم حبيب

مواصلة النقاش والجدل في الجادة العريضة للفكر والسياسية

بيني وبين الأستاذ الدكتور سيار الجميل في أربع حلقات

المدخل

كانت المبادرة بيد الأخ الأستاذ الدكتور سيار الجميل حين طرح موضوع "هل تنجح الديمقراطية في مجتمعاتنا العربية" للتثقيف والنقاش. وكان جهداً محموداً، كما عبر العرض عن مستوى رفيع في طرح الأفكار وصياغتها. وجدت نفسي متفقاً معه في الكثير من القضايا السليمة والجريئة التي طرحها في عمل جاد لوضع اليد على الجرح النازف في مجتمعاتنا ودولنا العربية. وقد شجعني ذلك على البدء بنقاش تلك الأفكار ومحاولة طرح جوانب أخرى من الموضوع التي وجدت مفيداً استكمالها أو مناقشة آراء أخرى في ذات الموضوع لكتاب آخرين لهم وجهات نظر أخرى. وبعد إرسالي المادة إلى الصديق الأستاذ الجميل ونشرها، وعد بمناقشة ما طرحته في مقالي الموسوم

"نقاش مع أفكار الأستاذ الدكتور سيار الجميل في مقاله: هل تنجح الديمقراطية في مجتمعاتنا العربية؟". وأوفى بوعده حين نشر أربع حلقات في نقاش جاد وموضوعي ورصين تحت عنوان "الديمقراطية – في مجتمعاتنا...!! جادة نقاش بيني وبين الأستاذ الدكتور كاظم حبيب". وقد قرأت الحلقات الأربع، التي نشرت في موقع الحوار المتمدن ابتداءً من ١٠/٢٢ وانتهت في ٣١/١٠/٢٠٠٧، بشغف كبير واغتنيت بها كثيراً وتكونت لدي صورة أفضل عن المنطلقات الفكرية النظرية والعملية للأستاذ الدكتور الجميل. وقد أوعده برسالة خاصة مناقشة ما ورد في الحلقات الأربع من أفكار مهمة وجديدة حال الانتهاء من دراستها وفي حالة شعوري بضرورة ذلك. وبعد القراءة المتمعة سعدت كثيراً بأسلوب الحوار والعمق الفكري لدى الدكتور الجميل، بغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف حول هذه المسألة أو تلك. والنقاش الموضوعي والهادف والنقد الفكري البناء هو الطريق الوحيد الذي يسهم بتقديم الفائدة للمتحاورين وللجميع، ويغني موضوعات النقاش. وربما سيساعد هذا الأسلوب في النقاش البعض عن الكف عن المهاترات التي لا تغني ولا تسمن، بل تضعف من ممارستها.

من المفيد حقاً أن يغتني النقاش بأفكار أخرى، تماماً كما دعا إلى ذلك الأستاذ الدكتور الجميل في المقال الأول الذي نشر في هذا الصدد، فالاختلاف في زوايا الرؤية والمنطلقات والمناهج المستخدمة في البحث هي التي تساهم في إضاءة الموضوع من جوانب وزوايا كثيرة، وبالتالي تسمح برؤية أكثر شمولية وأعمق مضموناً وقرباً من الواقع.

بما أن الموضوع مس بالأساس الديمقراطية والمجتمعات العربية، فسأقتصر في نقاشي حوله أيضاً، مع الأخذ بالاعتبار الرؤية البانورامية التي

طرحها الزميل العزيز في مناقشته الأخيرة. سأبدأ بالنقاش من حيث انتهى إليه الزميل الفاضل.

الاستعارة الماركسية؟

كتب الصديق الدكتور الجميل ما يلي: "في كلامك أيها الصديق عند النقطة الثامنة نفس التفكير الماركسي ولم تزل تلتزمه ...". يشعر الإنسان إزاء هذا النص وكأن تبني الماركسية تهمة، كان على كاظم حبيب أن يتخلص منها ، خاصة حين يقول "ولم تزل تلتزمه". الماركسية يا صديقي الفاضل، وأنت العارف بالأمور حقاً، ليست نظرية جامدة وغير قابلة للتطوير والتغيير والإغناء، كما عرضها علينا قادة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي ولا كما تبنتها كثرة من الأحزاب الشيوعية والقوى والشخصيات اليسارية في العالم، لفترة غير قصيرة بل طويلة ومنهكة. يمكن وضع عنوان آخر للماركسية، باعتبارها منهج علمي لا غير، إنها المنهج المادي الجدلي، نصفه لهيكل ونصفه لماركس مع مشاركة واسعة وعميقة لما كان قبلهم ومن جاء بعدهم من الفلاسفة والعلماء والباحثين. لقد ولى عهد التشبث بالمقولات والاستعارة التاريخية الخاطئة والمناطحة بها، إذ أن الماركسية منهج علمي لدراسة وتحليل الواقع القائم والعمل على تغييره، أو النظر في الماضي والحاضر والمستقبل، هذه هي الأبعاد الثلاثة التي يبحث فيها المنهج من زاوية القضايا وتعتمد التجريد والتجسيد المتعاقب والتدقيق. وحين نبحث موضوع "المجتمعات العربية والديمقراطية"، فهو بحث في الماضي والحاضر والمستقبل في آن.

في جميع كتاباتي، حين كانت الإشارة ضرورية، كنت أشير إلى أن المنهج الذي أعتمدته في دراساتي وتحليلاتي للظواهر واستنتاجاتي هو المنهج المادي الديالكتيكي أو المنهج الماركسي، أو المنهج العلمي، بغض النظر عما إذا كنت استخدمه بشكل سليم، أو ربما ارتكبت أحياناً بعض الأخطاء بطريقة استخدامه وبالتالي توصلت إلى تحليلات واستنتاجات خاطئة، هي ما أشرت إليها في أكثر من كتاب ومقال. وهنا أؤكد بأن العيب لا يكمن في المنهج، بل في أسلوب أو طريقة فهمه واستخدامه من هذا الشخص أو الحزب أو ذلك أو عدم السعي إلى إغناء المنهج بالتقنيات والمعارف الحديثة. المنهج المادي قابل للتطوير والإغناء والتفاعل مع تطور العلوم والتقنيات الحديثة التي يمكن وضعها في خدمة مستخدم المنهج. وتبني المنهج المادي الديالكتيكي لا يحرم الإنسان حق تبني اللبرالية ما دام النظام السياسي والاقتصادي الذي تستجبه طبيعة المرحلة التي يمر بها المجتمع، كما لا يحرم الباحث حق استخدام المناهج الأخرى في التحليل. لكن المنهج العلمي المادي الجدلي يساعد الإنسان على اكتشاف العيوب الجديدة الموجودة في طبيعة النظام الرأسمالي أو في ممارسات الدول الرأسمالية العالمية والعواقب الوخيمة حين لا تفرض الرقابة والتضبط وسن التشريعات في هذا النظام بحيث تمنع من تفاقم التناقضات الاجتماعية والصراعات الطبقيّة التي يمكن أن تفقد، كما قادت في السابق، إلى صراعات ونزاعات دموية وإلى انتفاضات وثورات. والمنهج يساعدنا على التمييز مثلاً بين العولمة كعملية موضوعية لا خلاف عليها ولا بد منها من جهة، وبين السياسات العولمية التي تمارسها الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي من جهة ثانية أو الموقف غير العقلاني الذي تتخذه الكثير من الدول والقوى السياسية من العولمة كعملية موضوعية مثلاً وعدم تمييزها بين العملية الموضوعية والسياسة المنتهجة. والمنهج هو الذي ساعد على تحديد

الاختلالات الفعلية في طبيعة ومسيرة الدول الاشتراكية أيضاً التي تبنت المنهج ولم تمارسه فعلياً، ولكنها رفضت الانصياع للباحثين العلميين في الاتحاد السوفييتي الذين أشاروا إلى مواطن الخلل وخاصة في غياب الحرية والديمقراطية والسياسات الستالينية الدموية والإجرامية التي مارسها على امتداد فتره حكم البلاد، بل قام ستالين بقتل الكثير والكثير جداً من هؤلاء، ومن بينهم العلامة السوفييتي الشهير كوندراتيف، صاحب نظرية الموجات الطويلة، أو ما حصل في بقية الدول الاشتراكية.

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية عاد مفكرو العالم الرأسمالي يعيدون دراسة ماركس على نحو خاص، وخاصة كتاب رأس المال، الذي استخدم ماركس في دراسته للرأسمالية المنهج المادي الديالكتيكي من أجل تحليل وفهم طبيعة وبنية وآليات وقوانين النظام الرأسمالي، وهو سفر رفيع المستوى لمن يريد أن يفهم الرأسمالية بكل جوانبها في إطار المرحلة التي كان يبحث فيها ماركس واتجاهات تطور الرأسمالية على المستوى الدولي. ولم يكن العيب في المنهج حين تم الادعاء باستخدامه في الاتحاد السوفييتي وبقية الدول الاشتراكية، بل أن ما جرى هناك هو التجاوز اللفظي على المنهج المادي والتاريخي لصالح الرغبات والإرادات الذاتية، كما تم التجاوز على القوانين الاقتصادية وقوانين التحول الاجتماعي الموضوعية مما أدى إلى الانهيار الذي عرفناه في تلك الدول، إضافة إلى أن تلك المجتمعات لم تكن مهياة أصلاً لذلك التحول والتي لم تكن الرأسمالية فيها قد تطورت، بل كانت لا تزال مجتمعات إقطاعية شبه رأسمالية.

إن في مقدور الباحث العلمي أن يعتمد هذا المنهج في دراسة المجتمع الرأسمالي المتقدم أو المجتمع الريفي المتخلف، أن يعتمد خطوات التجريد والتجسيد المتعاقب والتدقيق لصياغة المقولات الأساسية لاتجاهات التطور في

هذا المجتمع أو ذاك وبشكل ملموس وليس بعيداً عن الواقع المعاش. وبودي أن أشير بأنني لم ادع يوماً بأنني تخليت عن هذا المنهج أو الفكر الماركسي. لم تكن الماركسية أو المنهج عقيدة أو إيمان، بل كانت وستبقى أداة للدراسة والتحليل والاستنتاج. وهذا لا يعني إهمال المناهج الأخرى أو عدم الاستفادة منها. كما أن الزميل لم يطلع على دراساتي والكتب التي أصدرتها والتي أشير فيها إلى الأخطاء التي ارتكبتها في حياتي الفكرية والسياسية، ولم يكن تبني المنهج العلمي أو الماركسي أحدى تلك الأخطاء، بل الأخطاء التي وقعت فيها ناتجة عن تحليلات خاطئة وذاتية مارسها في عملي الفكري والسياسي، وربما جاء بسبب عدم استيعابي الكافي حينذاك للمنهج العلمي ذاته. العمل الفكري لا يقوم على الانتقائية، بل اعتماد منهج معين أولاً، ولكن يمكن الاستعانة بالمناهج الأخرى للمقارنة أو الاستفادة لرؤية القضية الخاضعة للدراسة والتحليل من زوايا مختلفة وبأدوات تحليلية مختلفة بما يسهم في التيقن مما خلص إليه الباحث من نتائج أثناء الدراسة والتحليل.

ليس صحيحاً ما يقال بأن ليس هناك من القوى والشخصيات الفكرية والسياسية من لم يعترف بالأخطاء التي ارتكبها ويسعى إلى تجاوزها، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر الصديق والكاتب المتميز الأستاذ كريم مروة، أو الأستاذ والصديق الراحل الدكتور فؤاد مرسي، أو ما يساهم به بعض الكتاب البارزين حالياً من كتابات تاركين خلفهم بعض ما توصلوا إليه سابقاً ويساهمون بفعالية كبيرة في بحوثهم العلمية، ومنهم الصديق الدكتور فالح عبد الجبار على سبيل المثال لا الحصر.

أتفق مع الصديق الجميل بأن قوى سياسية من مختلف الإيديولوجيات، وخاصة القوى القومية واليسارية، ومنها بعض الأحزاب الشيوعية، وليس

كلها، لم تمارس النقد والاعتراف بالأخطاء التي ارتكبتها على صعيد المجتمعات العربية أو على صعيد الفكر والسياسة.

ما هي طبيعة العلاقات الإنتاجية؟

إن قراءتي للمجتمع العربي ليست استعارة ماركسية بأي حال، بل هي تنطلق، في ضوء المنهج المادي، من واقع هذه المجتمعات والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة فيها، ومن واقع النظم السياسية الحاكمة فيها. لم أشر في مناقشتي مع السيد الدكتور الجميل إلى المجتمع الإقطاعي في الدول العربية، بل أشرت إلى ما اصطلح عليه بالعلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية ذات الطبيعة الآسيوية. وهناك فارق كبير بين أوروبا ونظامها الإقطاعي وبين الدول العربية ونظامها شبه الإقطاعي الشرقي أو الآسيوي، ولا يمكن أن يرتكب في هذا الأمر أي خطأ. ولكن أليست هناك نقاط التقاء في إطار تلك العلاقات الاستغلالية؟ هنا تكمن القضية. نعم هناك نقاط التقاء رغم الفارق الكبير بين المسألتين.

لنأخذ العراق في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وليس في فترة مدحت باشا التي عرفت الإصلاحات المهمة، كما ولنتابع أيضاً السياسات التي مارستها قوانين أرنست داوسن التي أصدرتها الحكومة العراقية في العام ١٩٣٢ في قضية الأرض الزراعية في العراق لتعرفنا على مسألتين مهمتين، وهما:

١. تميزت الفترة الأولى بانتزاع المزيد من الأراضي الزراعية من صغار الفلاحين والمنتجين ومن الأراضي التابعة للأديرة في فترة العلاقات الأبوية أو التي رقيتها للدولة، التي بحث فيها الأستاذ الدكتور عبد العزيز الدوري بعمق

كبير في كتابه القيم حول تاريخ العراق الاقتصادي، أو الأراضي التابعة للدولة، وفق حكم الخليفة عمر بن الخطاب حين قرر، بعد استشارة الصحابة. "أن رقبة الأرض في العراق تعود للدولة"، كما بحثتها في كتابي الموسوم "الإصلاح والتعاون الزراعي في العراق " في العام ١٩٧٦، التي تم تسجيلها باسم السلطان عبد الحميد "الأراضي السنية"، ومن ثم وفق قوانين دواسن (اللزما والتفويض بالطابو) في الفترة الثانية التي تم تسجيلها باسم شيوخ العشائر والميسورين وجمهرة من التجار الأغنياء، حيث واصل الفلاحون الفقراء والمنزوعة أرضهم يعملون في تلك الأراضي الزراعية التي أصبحت عائدة ملكيتها أو حق التصرف بها لأولئك الشيوخ أو هربوا إلى المدن حيث البطالة والعوز والحرمان. أورد هنا إحصائية واحدة لكي يمكن أن نعرف طبيعة العلاقات التي سادت الريف العراقي في فترة العهد الملكي على الأقل وقبل صدور قانون الإصلاح الزراعي الأول رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٨ أو القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ أو القانون الخاص بكردستان العراق رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥. (راجع: حنا بطاطو. العراق الكتاب الأول. بيروت. مؤسسة الأبحاث العربية. ترجمة عفيف الرزاز. ١٩٩٠. ص ٧٦).

توزيع الأراضي الزراعية حسب الحيازات الفعلية قبل ١٤ تموز ١٩٥٨

مساحة المجموعة بالدونم	عدد الحائزين %	مساحة الحيازات بالدونم %	معدل مساحة الحيازة بالدونم لكل فئة
أقل من دونم واحد	٢٣٠٨٩ ٩,١٢	٨٥٩٩ ٠,٠٣	٠,٧٣
من ١ وأقل من ٤	٥٠٠٢١ ١٩,٧٥	٩٣٧٢٢ ٠,٢٩	١,٨٧
من ٤ وأقل من ١٠	٤٠٤٧٥ ١٥,٨٩	٢٤٣٠٠٤ ٠,٧٦	٦
من ١٠ وأقل من ٥٠	٧١٠٤٩ ٢٨,٠٥	١٦٧١٤٨٤ ٥,٢	٢٣,٥٢
من ٥٠ وأقل من ١٠٠	٢٩٨٨٤ ١١,٨	٢٠٥٥٨٥٦ ٦,٤	٦٨,٧٩
من ١٠٠ وأقل من ٥٠٠	٣١٥٠٨ ١٢,٤٤	٥٧٩٩٠١٢ ١٨,٠٣	١٨٤,٠٤
من ٥٠٠ وأقل من ١٠٠٠	٢٩١٦ ١,١٥	١٩٩٢٤٣١ ٦,٢	٦٨٣,٢٧
من ١٠٠٠ وأقل من ٢٠٠٠	١٨٣٢ ٠,٧٢	٢٥٦٠١٩٠ ٧,٩٦	١٣٩٧,٤٨
من ٢٠٠٠ وأقل من ١٠٠٠٠	٢١٢٨ ٠,٨٤	٨٥٥٠٣٢٢ ٢٦,٥٩	٤٠١٨,٠١
من ١٠٠٠٠ وأقل من ٢٠٠٠٠	٢٢٤ ٠,٠٩	٣٠٣٠٧٧٣ ٩,٤٢	١٣٥٣٠,٢٤
من ٢٠٠٠٠ وأقل من ٥٠٠٠٠	٩٥ ٠,٠٤	٢٩٩٨٦٠٧ ٩,٣٢	٣١٥٦٤,٢٨
من ٥٠٠٠٠ وأقل من ١٠٠٠٠٠	٢٥ ٠,٠١	١٧٢٥٩٨٨ ٥,٣٧	٦٩٠٣٩,٥٢
أكثر من ١٠٠٠٠٠	٨ ٠,٠٠٣	١٤٢٤٨٢٥ ٤,٤٣	١٧٨١٠٣,١٢
المجموع	١٠٠ ٢٥٣٢٥٤	١٠٠ ٣٢١٥٤٨١٣	

ويستدل من هذا الجدول على أن ٠,٩٨ % فقط من مالكي الأرض أو المستحوزين عليها قد سيطروا على ٥٥,١ % من الأراضي الزراعية، في حين أن ٧٢,٨١ % من فقراء وصغار الفلاحين لم يكن تحت تصرفهم سوى ٦,٢٨ % من مجموع مساحات الأراضي الزراعية، إضافة إلى وجود نسبة مهمة من الفلاحين المعدمين دون أرض زراعية. كم أتمنى على الصديق الدكتور الجميل أن يعود إلى كتاب بطاطو في الجزء الأول منه ليرى طبيعة تلك العلاقات ويرى ملكية بعض العوائل العراقية حينذاك مثل عائلة السعدون وربيعة والعطية... الخ. هل يمكن القول بأن علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية لم تكن موجودة في ريف العراق؟ لا أرى ذلك طبعاً، ولكنها لم تكن على نمط العلاقات الإقطاعية التقليدية التي سادت ريف الدول الأوروبية، وليس في هذا أي استعارة ماركسية، ولكن وبغض النظر عن تلك العلاقات فأن التخلف والعلاقات العشائرية والعلاقات الريعية النفطية وغير النفطية هي التي تهيمن اليوم على الكثير من ريف واقتصاد الدول العربية، وأن العلاقات الإنتاجية الرأسمالية، وخاصة الصناعية، لم تلجها كفاية بما يساهم في كسر حلقة التخلف. أينما وجد التخلف الاقتصادي وجد بجواره التخلف الاجتماعي والديني والوعي المشوه والثقافة المتخلفة بشكل عام، والوعي انعكاس للواقع وليس العكس، وليس الحديث هنا عن نخبة صغيرة من خيرة مثقفي الدول العربية من مختلف القوميات.

لقد استطاع قانون الإصلاح الزراعي الأول وكذلك القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ في العراق مثلاً أن يبدأ بكسر شوكة الإقطاع والتحول التدريجي صوب الرأسمالية، إلا أن طبيعة وسياسات النظم التي سادت العراق منذ العام ١٩٦١، ولكن بشكل خاص في فترة النظام الصدامي الاستبدادي والحرب

العراقية الإيرانية حيث أعيدت العجلة إلى السوراء وأعيدت الأرض بصيغ مختلفة لشيوخ العشائر والإقطاعيين. لقد أعيد لهم ما اقتطع منهم قبل ذاك وفق القانون من أرض زراعية وعاد لهم وضعهم الاقتصادي والاجتماعي والسيطرة الفعلية على الفلاحين، وخاصة الفقراء والمعدمين وصغار المزارعين منهم. وفي مثل هذه الأجواء تنمو الطائفية بأشنع أشكالها المقيتة أيضاً. نحن بحاجة إلى كسر حلقة التخلف في المجتمع وفي وعي المجتمع، فكيف يتم ذلك؟ هذه المشكلة التي سوف أعالجها في الحلقة الثانية. في العام ١٩٥٦ ألقى نوري السعيد خطاباً سياسياً ختمه بـ"دار السيد مأمونة"، وكنيت حينذاك أستمع إليه من بدرة مدينة المبعدين السياسيين، تحدثت فيه عن سبل مكافحة الإقطاع والتخلص منه، فقال ما مضمونه: يمتلك شيخ العشيرة وصاحب الأرض عدداً كبيراً من الأولاد بسبب تعدد زوجاته. وحين يموت ستتوزع الأرض على أبنائه، وهم شيوخ أيضاً، وهم كثيرون الأولاد بسبب تعدد زوجاتهم، وعند موتهم ستتوزع الأرض على أبنائهم أيضاً، وهكذا تتقلص المساحات التي بحوزتهم وتحل مشكلة الأرض في العراق عبر عدة أجيال! إلا أن نوري السعيد السياسي البارع والحاذق والباشا المخضرم اعترف بوجود علاقات إقطاعية، والتي هي في حقيقة الأمر شبه إقطاعية.

لقد درست مادة اقتصاديات العراق والوطن العربي في الجامعة المستنصرية ودرست الاقتصاد الزراعي والمسألة الزراعية في الدول العربية ولدي معلومات وافية عن التحولات التي جرت في ريف هذه الدول، سواء الشرقية، كما لدي معلومات عن الدول المغاربية الأربع، رغم التباين الموجود بين الدول المغربية والدول الشرقية، يوجد تباين أيضاً في كل من دول هاتين المجموعتين، ولكن هنا اتجاه عام في التطور هو الذي يفترض أن نمسك بخيوطه ونتبين طبيعة العلاقات الإنتاجية التي كانت أو لا تزال تسود

فيها وتجليات ذلك في الواقع الاجتماعي والثقافي والوعي لدى الفرد أيضاً. لا أبغي هنا العودة إلى ماضي الدول العربية في المشرق العربي وفي ظل الدولة العباسية أو الدولة العثمانية، ولكن بشكل خاص في ظل الدولة العثمانية، التي ساهمت كتابات الأستاذ الدكتور سيار الجميل في توضيح الكثير من معالمها، وبذلت جهداً من جانبي في توضيح الجانب الاقتصادي من هذه الفترة في العراق على نحو خاص في الكتاب الذي سيصدر قريباً في جزء واحد من مجموعة المجلدات العشرة التي أكتب فيها في كتابي الموسوم "محطات من عراق القرن العشرين". ففي الدولة العثمانية سيطر في فترات معينة الإقطاع العسكري وإقطاع النخب الحاكمة والميسورين من جهة، والتعصب الديني والمذهبي من جهة أخرى، والتمييز القومي من جهة ثالثة، إضافة إلى العشائرية ودور شيوخ الدين الرجعي، على حياة البلاد العربية في ظل هذه الدولة الثيوقراطية المتخلفة. ورغم مرور ما يقرب من تسعة عقود على انتهاء تلك الفترة المظلمة التي دامت قرابة أربعة عقود، ورغم محاولات التحديث والتجديد، فإن آثارها وبصماتها الفكرية والسياسية لا تزال فاعلة في العقلية العربية وفي السلوك السياسي العربي.

انتهت الحلقة الأولى وتليها الحلقة الثانية

٢٠٠٧/١١/٤

الحلقة الثانية

مواصلة النقاش والجدل في الجادة العريضة للفكر والسياسية

بيني وبين الأستاذ الدكتور سيار الجميل

النخب والجماهير والديمقراطية

أتفق تماماً مع الصديق الدكتور الجميل حول التباين بين موقف النخبة المثقفة والواعية وبين موقف الجماهير من الديمقراطية ومن الإسلام، وبالتالي لا يوجد خلاف أيضاً عما تريده تلك النخب وما تريده الجماهير الواسعة التي لا تزال تغط في سبات عميق وجهل مريع حيث تلعب المؤسسات الدينية دورها الأول في تمديد فترة السبات، فيقظتها ووعيها يكون وبالأعلى على من شارك ويشارك في تجهيل الناس وتنويمهم واللعب بمقدراتهم. كما أتفق أيضاً بأن لا علاقة للإسلام بالديمقراطية، فالإسلام شيء والديمقراطية شيء آخر، وهما متناقضان إن شئنا تسجيل الحقيقة وتأكيد الواقع. بعد تسجيله هذه الحقيقة يعود الزميل ليؤكد ما يلي:

"إن المشكلة لا يمكن تمييزها بإخفاء حقيقة مجتمعاتنا، كما إن علاج المشكلة لا يكمن بتوفير أي منهج علمي، أو مادي جدلي وتاريخي، للمساعدة

على وضع اليد على العصب الحساس في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي في أي بلد من البلدان .. فما قيمة المنهج العلمي في مجتمع لا يمتلك الوعي؟ وما قيمة المنهج المادي أو الجدلي في أي مجتمع لم يتحرر تفكيره بعد من القيود الثقيلة التي تحكمه؟" (مقتطف من الحلقة الأولى).

أولاً: أؤكد صواب وجود من يريد تمييز القضية ودفعها إلى الوراء بحجة التحري عن العلاج، ولكن لا الأستاذ الجميل ولا أنا من بين من يرغب أو يحاول تمييز أي قضية تستوجب مكافحتها. وتزداد أهمية عدم التمييز حين يمس الأم المسألة المهمة والحيوية بل والأساسية التي يعالجها الزميل الجميل.

ثانياً: تكمن أهمية المنهج الذي أستخدمه أنه يساعد على الغور في عمق المشكلة وتشخيصها ثم التحري عن العوامل التي تسببت بها ثم الشروع بالبحث في الحلول الناجعة لها، ولا يبقى الباحث يتحرك على سطح الأحداث ويرى المظاهر الخارجية للمشكلة فقط، إذ أن تسجيل مظاهر العلة مهم ولكن تشخيص السبب يتطلب النزول إلى قعر المشكلة. وهذا يعني تشخيص العوامل التي ساعدت ولا تزال تساعد على تغييب وعي الإنسان وتعطيل استخدامه لعقله وإثقاله بالقيود التي تمنع تحرير تفكيره.

إن إشارتي إلى العيش في القرن التاسع عشر فيه الكثير من الرؤية الرمزية للقضية، أي للماضي الذي يعيش فيه المجتمع بغض النظر عن السنوات والعقود والقرون المنصرمة، فهو يعيش الماضي في الحاضر من حيث الموقف من الدين والعادات والتقاليد والسلوكية. نحن نعيش في القرن الحادي والعشرين، ولكن ما هو أسلوب أو طريقة التفكير لدى الإنسان العربي في المرحلة الراهنة، ومن أين يأتيه هذا الانغلاق الفكري والسياسي والاجتماعي ورفض العولمة وكأنها قضية خيار وليست عملية موضوعية لا

يمكن تجاوزها. لقد تغير المجتمع البدوي وتغير الريف في الكثير من الدول العربية، كما تغيرت العواصم العربية، ولا شك في ذلك. لقد دخل الراديو والتلفزيون والفضائيات ونشرات الأخبار والتقارير والأفلام عبر التقنيات الحديثة، كما أصبح الإنترنت أداة في العمل اليومي للكثير من الناس المتعلمين، ودخلت السيارة والقطار والطيارة، ودخلت الحارثة والحاصدة والدارسة، ودخلت الكثير من الخدمات من الغرب "الكافر!" حسب تعبير الإسلام عموماً والسياسي خصوصاً، ولكن ماذا تغير في هذا الإنسان في هذه المنطقة، سواء أكان هذا الإنسان عربياً أم من قومية أخرى في هذه الدول؟ وكيف يفكر هذا الإنسان وكيف يتعامل مع الأحداث الجارية في العالم. ليس في هذا السؤال أي تميع للمشكلة أو رفض فكرة غياب الوعي أو تخلفه، بل يفترض فينا الإجابة عن السؤال الرئيسي: لماذا يعيش الناس حالة غياب الوعي وتعطل العقل؟ لا شك في أن الإسلام والمؤسسة الدينية وشيوخ الدين لهم دورهم الأكبر في هذه المشكلة، وصحيح أن الدين والعشائرية والطائفية المقيتة لها دورها المتميز والكبير في ذلك، وصحيح أن مجتمعاتنا مغلقة على نفسها بطرق وأساليب وأشكال أخرى تختلف عما كانت عليه في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، ولكن ماذا يكمن وراء كل ذلك، وما هي الأرضية التي تعيد إنتاج ذلك؟ هل التخلف قدرنا وغياب الوعي نصيبنا، أم أن هناك عوامل كامنة وراء ذلك؟ هنا أحاول أن أتحرى عن تلك الأسباب والتي لم يخلو بحثك يا صديقي العزيز من تشخيصها، وأن كنت قد مررت عليها بسرعة، وأقصد بذلك حين أوردت موضوع الإنتاج وعلاقات الإنتاج وما ينشأ عنها ويبنى عليها من فكر وأسلوب تفكير وتعامل من جانب الفرد والمجتمع والنخب الحاكمة أو النخب المثقفة. من أين يأتي الوعي القاصر أو الوعي المشوه لدى الإنسان بالحياة المعاصرة وبالعلمة وبالمنجزات الهائلة التي

أوصلت الإنسان إلى مستوى الحضارة الراقية الراهنة؟ إنها الأسباب التي ذكرتها والتي لا تختلف معها، ولكنني أتساءل عن الأرضية الخصبة التي تنبت عليها وتنمو وتزدهر تلك العوامل المسببة ويعاد إنتاجها باستمرار؟ أتساءل عن القاعدة التي أنتجت هذا البناء الهزيل، هذا الإنسان الذي نراه أمامنا ونتعامل معه يومياً ونعرف ما به وما يعاني منه؟ لست متعصباً للمنهج المادي الجدلي، ولا أنكر وجود مناهج أخرى لها علميتها وقيمتها ولها مكانتها في البحث، ولكن أريد أن أضع يدي أيضاً عبر هذا المنهج وغيره على تلك الأرضية التي بتغييرها يمكن إزالة تلك العوامل القاهرة حالياً ولو بخطوات، إذ أن عمليات التغيير الاجتماعي هي أعقد وأصعب بكثير من أي ولادة أخرى لأنها مرتبطة بالإنسان، وكما قيل مجازاً وصواباً: تغيير ما في النفس أصعب وأعقد بكثير من القيام بثورة!

لو ألقينا نظرة على الهند التي أوردتها الزميل الجميل كمثال للديمقراطية والتي لا أختلف معه في هذا التشخيص. ولكن ألا يرى الزميل معي أن الهند تعيش في مجتمعين، رغم التداخل بينهما، مجتمع مديني صناعي علماني متقدم وديمقراطي من جهة، ومجتمع آخر ريفي متخلف حيث المهرجات والراجات وأصحاب الإقطاعيات الواسعة حيث الاستغلال البشع والصراع الديني والمذهبي والقتل والتدمير وواد البنات أو وضعهن في المعابد لأغراض مختلفة ... الخ. لا يختلف كثيراً في ممارسات التخلف بين أتباع الدين الإسلامي أو الهندوس، رغم ما في الدين الهندوسي من مسالمة وتسامح، ولكن يبقى الدين قاعدة للتخلف والتعصب والعنف.

التغيرات المنشودة

المجتمعات في الدول العربية متخلفة وغير ناضجة للديمقراطية وغير قادرة على ممارستها، حيث يلعب الإسلام دوره في ذلك. والسؤال كيف يمكن تغيير هذه الحالة ابتداءً من الآن، هل يجري الحديث عن تغيير التربية والتعليم والثقافة، وهي مسائل مهمة، ولكن من يغير كل ذلك؟ ألا ترى أننا بحاجة إلى أرضية للتغيير بحيث تسمح للنخبة المثقفة أن تلعب دورها في عملية التغيير، لا أن يصادر السياسي دورها أو يحجمه أو يحتويه ويبعده عن التأثير المستقل في المجتمع؟ كما علينا أن نرى من يشارك في عملية التربية والتعليم، وهل في مقدور هؤلاء أن يلعبوا دوراً في عملية التغيير وفق المناهج التي تدرس في هذه الدول، وبشكل خاص المناهج الدينية والأمثلة كثيرة، رغم أن بعضها أسوأ من غيرها، وحيث نجد منافسة بين الحكومات والمؤسسات الدينية وشيوخ الدين.

إن تجربة التغيير في أوروبا خلال القرون الأربعة المنصرمة مهمة جداً لكل شعوب العالم، وكذلك التغيير في الولايات المتحدة أو عموم الغرب، ولا بد من الاستفادة من خبرتهم النظرية والعملية في عملية التغيير. ولكن هذا إن بلداننا ستسير في ذات الأساق التي سارت عليها الدول الغربية، أي لا يعني بأي حال استنساخ تلك التجارب، إذ أن لنا واقعنا الخاص وثقافتنا وتراثنا وتركبتنا الثقيلة، إضافة إلى الدين الإسلامي الذي هو دين الأكثرية في مجتمعات الدول العربية ودور المؤسسة الدينية في الحياة العامة والدولة حتى الآن. لقد ارتكبت الأحزاب الماركسية والأحزاب الليبرالية في الدول العربية أخطاءً فادحة حين تصورت إمكانية استنساخ تجارب الدول الاشتراكية أو تجارب الدول

الرأسمالية وتطبيقها في الدول العربية، ويخطئ من يفكر بهذا الشكل في الوقت الحاضر أيضاً. لا بد من أخذ الواقع الملموس وما تحدثت به بنظر الاعتبار في بناء المجتمع الديمقراطي في الدول العربية، رغم كونه لا يزال بعيداً.

نحن بحاجة إلى تغيير جذري لمجتمعاتنا الريعية الاستهلاكية، زراعية كانت أم نفطية، وتحويلها إلى مجتمعات منتجة، زراعية وصناعية، ومجتمعات مفكرة وواعية. وهذا التغيير لا يتم عفواً بل عبر عملية نضال طويلة ضد العوائق التي تضعها قوى كثيرة أمام التغيير المنشود، سواء أكانت داخلية أم خارجية. ولست بحاجة إلى أن أشير إلى كل ذلك بالتفصيل، فأنت يا صديقي الكريم أدري مني بذلك. كما أن هذا التغيير لا يعني عفواً تغييراً في الفكر والوعي والممارسة، بل يخلق الأرضية الصالحة لتغيير طريقة التفكير والوعي الاجتماعي والموقف من الدين والإنسان والمرأة ... الخ. وهنا تتوفر مساحة مناسبة أمام المثقفين ليلعبوا دوراً أفضل. إن عملية التصنيع وتحديث وتصنيع الزراعة تستوجب بالضرورة نشوء طبقة عاملة واسعة ومتنوعة ابتداءً من عمال اليد إلى عمال الفكر والثقافة الذين يبيعون قوة عملهم، وهم أحرار في ذلك وليسوا مجبرين على العمل، رغم أنهم إن لم يعملوا يموتوا جوعاً، ولكن هناك فارق كبير بين الفلاح شبه القن، وليس القن تماماً كما كان في ظل الإقطاعيات الأوروبية، وبين العامل الحر الذي يعمل ساعات معينة في ضوء اتفاق على الأجر. هذا جانب واحد. ولكن الجوانب الأخرى تبرز في تغيير في الخدمات الصحية والتربوية والتعليمية والثقافية وفي الاحتكاك مع العالم الخارجي.

دعوني في هذا الصدد أن أذكر بحالة معينة نشأت في أعقاب احتلال بريطانيا للعراق في أعقاب الحرب العالمية الأولى، حين بدأت بريطانيا، شاعت

ذلك أم أبت، تفتح نوافذ مهمة جداً على العالم الأوروبي، على الحضارة الغربية حينذاك أمام المجتمع العراقي، هذا المجتمع الذي عاش منغلقاً مع الدولة العثمانية على نفسه وكان غارقاً في ظلمات التخلف والجهل والمرض. فماذا حصل؟ لا شك في أنه كان هناك اتجاه وطني يريد التحرر من السيطرة الأجنبية، ولكن لم يكن هذا هو جوهر القضية، بل كان جوهر القضية هو انطلاق الحركة من القوى الدينية في النجف وفي مناطق أخرى خشية دخول النور الحضاري الجديد إلى العراق، خشية التغيير في مواقعها الاجتماعية في المجتمع، خشيتها على مؤسساتها ومصالحها، خشيتها من التغيير الاقتصادي والحكومي وما يمكن أن يأتي به من جديد ومن هواء عذب يكتسح تلك القوى المتخلفة، وهو ما يواجهنا اليوم أيضاً من الكثير بل والكثير جداً من أصحاب العمام والأحزاب الإسلامية السياسية في العراق، سنية كانت أم شيعية، أيضاً.

علينا أن نتابع التحولات التي حصلت في أوروبا لا لنسير خلفها أو مثلها، ولكن دور العلاقات الرأسمالية، سواء أكانت تجارية، أم صناعية في تحريك عملية التنوير الديني والفصل بين السلطات وكذلك الفصل التدريجي والطويل بين الدين والدولة. ولكن علينا أن نعترف من تتبع تاريخ الشعوب أن النقلة النوعية الفعلية قد حصلت مع الثورة الصناعية في أوروبا. من المهم هنا أن نتابع صديقي الراحل الأستاذ إبراهيم كبة حين درس وكتب في التاريخ الاقتصادي وتاريخ الفكر الاقتصادي. كاشفني يوماً حين زارني في غرفتي في الجامعة المستنصرية، وكان معي صديقي الراحل والشهيد الدكتور صباح الدرة، إذ قال: حين أدرس الصراع في أوروبا وأبحث في دور الدين المسيحي ودور هذا الدين المسيحي في أوروبا، فأنا لا أقصده وحده، بل أعني به بشكل غير مباشر أيضاً الدين الإسلامي وبقية الأديان، ولكن ليس في المقدر في

هذا البلد البحث بصراحة في هذا المجال. أحد أخطاء الأحزاب العلمانية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وليس الجماعات الديمقراطية والتقدمية في العشرينات والثلاثينات التي خاضت صراعاً ضد الفكر المتخلف والديني المشوه ومن أجل حرية المرأة وقضايا السفور...الخ، حين ابتعدت الأحزاب السياسية العلمانية والديمقراطية عن خوض الصراع الفكري مع القوى والمؤسسة الدينية التي كانت تسيطر بحدود غير قليلة على عقل وتفكير الناس وعلى وعيهم. ولو كنا قد بدأنا بهذه العملية المعقدة والصعبة في تلك الفترة مقترنة بالنضال في سبيل تغيير علاقات الإنتاج، لكنا اليوم في موقع آخر غير الموقع الذي نحن فيه الآن. ولكن علينا أن لا ننسى بأن وعي الأحزاب هو من وعي المجتمع، رغم أن بعضها يسعى للارتقاء بوعيه عن وعي المجتمع ويسعى إلى دفعها إلى مواقعه.

هل المشكلة في حكامنا أم في مجتمعاتنا؟

أتفق جزئياً مع الأستاذ الجميل في قوله: "إن الحياة الديمقراطية لا كما يصفها حكامنا ومثقفونا إنها مجرد عملية سياسية وصناديق اقتراع يطلقون عليها بـ (إجراءات ديمقراطية الحياة السياسية في حياة المجتمع اليومية)، بل هي نظام حياة وتربية وأسلوب تفكير وتعامل لا يمكن أن يؤسس إلا بوسائل تربوية تؤهلها النخب المثقفة لا أن تشّرع بقوانين وتعليمات من أية سلطات .. انها أعراف وتقالييد في كل مرافق الحياة وكل مفاصل المجتمع". (مقتطف من الحلقة الثانية).

أرى بأن الفكرة الأولى صحيحة تماماً، في حين أختلف مع الفكرتين التاليتين، أي أنني أرى:

١ . الديمقراطية ليست مجرد عملية سياسية وانتخابات ..الخ، بل هي

عملية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وحقوقية في آن واحد، إنها عملية سيرورة وصيرورة جديدة ومعقدة وطويلة الأمد في آن واحد.

٢ . إن نظام حياة وتربية وأسلوب تفكير وتعامل لا يأتي كل ذلك وغيره إلا عبر تغيير القديم، تماماً كما حصل في أوروبا، إذ أن القرون الوسطى كان لها نظام حياة وتربية وسلوك وتعامل يختلف تماماً عما جاء بعد ذلك وتشكل تدريجاً عبر العلاقات الإنتاجية الجديدة وعبر دور التنوير والمثقفين وغير ذلك.

٣ . وأن الجديد لا يمكن أن يكرس ويتعزز إلا عبر الدستور والقوانين والحياة المؤسسية الدستورية. أي يمكن القول في بعض الأحيان أن القوانين تتوافق مع أو حتى تسبق أحياناً عملية تغيير نظام حياة الإنسان والمجتمع. فالغاء نظام القنانة في روسيا في العام ١٨٦١ أعطى بيد الفلاح قوة نضالية لتغيير الحالة التي سادت هناك، وكذا الدستور الأمريكي الذي منح القوة القانونية بيد الإنسان الأسود، وكذا القوانين التالية، أن يكافح ضد التمييز العنصري في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن التمييز استمر طويلاً بعد ذلك والذي استوجب نضالاً وصاعاً مديداً ودؤوباً. القوانين لا تكون الإنسان، ولكنها تساعد حين ترتبط بعوامل أخرى على تحقيق المنشود.

لقد أنجز العراقيون مع الإنجليز القانون الأساسي (الدستور العراقي) في العام ١٩٢٥، وكان دستوراً في جوهره ديمقراطياً ينظم الحياة البرلمانية والانتخابات ودور السلطات الثلاث والحياة السياسية والتعددية والعلاقة بين الدولة والمجتمع. ولكن هذا القانون الأساسي وجد في ظل مجتمع نعرف طبيعته البدوية والعشائرية والريفية ونعرف طبيعة النخبة الحاكمة القادمة من ثقافة تركية متخلفة، في حين كان القانون الأساسي أكثر تقدماً من المجتمع. ولم يكن وعي الحكام من جهة ووعي المجتمع من جهة أخرى، عدا نخبة من

المثقفين، يرتقي إلى مستوى تنفيذ القانون الأساسي. فشوه هذا القانون من قبل الحكام ومن قبل المجتمع وأسيء استخدامه وصدرت قوانين مخالفة لنصوصه. وهنا أرى أن قول الأستاذ الجميل سليماً، إذ لم ترتبط العملية القانونية بعملية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية مترابطة عضوياً يمكنها أن تقود إلى تغيير طبيعة السلطة والمجتمع في آن واحد. وقد تسببت سياسات الحكام حينذاك إلى حصول انتفاضات وثورات وما أعقبها من تغيرات دراماتيكية فقدنا الكثير مما كان إيجابياً في حينها. ولكن السبب الأساس يبقى في الواقع الذي كان قائماً وفي الوعي الاجتماعي المتخلف وبدور الدين في ذلك. ومن هنا يمكن القول بأن المشكلة تكمن في الحكام وفي الواقع الاجتماعي القائم ، إذ أن الحكام من هذا المجتمع.

٢٠٠٧/١١/٥

الحلقة الثالثة

هل هي صحوه دينية أم انتكاسة حضارية أم ماذا؟

حقق المجتمع البشري تطوراً هائلاً في القرن العشرين ولكن بشكل خاص في منجزات الثورة العملية والتقنية التي ترافقت مع تطور سريع في مسيرة العولمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والحقوقية...الخ. ولكن هذا التطور الارتقائي كحصيلة عامة للمجتمع البشري على الصعيد الدولي لم يقترن بالضرورة بنفس وجهة ومضمون التطور في هذه المنطقة الجغرافية أو تلك من العالم أو في هذه الدولة أو تلك. فالتاريخ يؤكد لنا احتمال حصول حركات زلزالية أو تراجعية أو انتكاسات حضارية في هذه المنطقة أو تلك وفي هذا البلد أو ذاك، كما تؤكد حالة الكثير من دول الشرق الأوسط، خاصة إذا كانت التحولات التي تحصل في فترات معينة وفي كل منها لا تتكرس وتتعزيز قواعدها في واقع ووعي الفرد والمجتمع، إذ عندها تكون عرضة للتراجع، وهذا ما تجلّى بوضوح في ما أطلق عليه بـ "الصحوه الدينية" التي جرى الحديث عنها في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي، في حين أنها لم تكن سوى انتكاسة حضارية مريرة وعودة

إلى الماضي السحيق، رغم استخدام أصحاب هذه "الصحوه الدينية" البائسة التقنيات الحديثة لمنجزات الحضارة البشرية المعاصرة.

شاركت الصديق الدكتور الجميل نقده للثورة الإيرانية دون أن نكون قد التقينا أو تعارفنا قبل ذاك، وسلطت، كما سلط، الضوء على سرقة هذه الثورة من قبل المؤسسة الدينية في قم بشكل خاص والتي دفعت بالبلاد إلى المتاهات الدينية الراهنة لا في إيران فحسب، بل وتسببت في ما أطلق عليه بمحاولة تصدير الثورة الإسلامية الشيعية الصفوية إلى دول أخرى ذات أكثرية سكانية مسلمة، وسيادة الفوضى والإرهاب الديني الإسلامي السياسي في بلدان كثيرة بسبب تلك الصحوه المشوهة.

لم تكن المرحلة مقتصرة على عواقب الثورة وهيمنة أصحاب العمام على الحكم في إيران، بل اقترنت أيضاً بالاجتياح السوفييتي المنسق مع الحكومة الأفغانية حينذاك لأفغانستان وما أثاره ذلك من احتجاجات وتداعيات في الدول العربية وغير العربية ونشوء تحالف سياسي مكون بالأساس من ثلاث دول هي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة السعودية وباكستان مع قوى إسلامية سياسية تشكلت بمساعدة هذه الدول لخوض الصراع والنزاع مع السوفييت على الأرض الأفغانية وبدعم كبير من الدول الأوروبية والكثير من الدول العربية وتطوع الكثير من العرب والمسلمين من دول أخرى في القوات الأفغانية. وقد بدأت لأول مرة هناك العمليات التي أطلق عليها بالجهادية. وكان الممول والموجه الفكري الديني هي الدولة السعودية والمدرب لقوات مقاومة السوفييت هي باكستان والمجهز بالمعلومات والأسلحة وبقيّة المساعدات اللوجستية هي الولايات المتحدة الأمريكية. ولم تقتصر هذه العملية على أفغانستان بل امتد تأثيرها وبالاقتران مع الثورة الإيرانية في العام ١٩٧٩ إلى الدول العربية والكثير من الدول ذات الأكثرية المسلمة وإلى

الولايات المتحدة والدول الأوروبية. وساهم خروج السوفييت وانهيار الاتحاد السوفييتي على انتعاش كبير في هذه الحركة الإسلامية السياسية الأصولية والمتطرفة في أساليب عملها وشدة عنفها وبشاعة جرائمها. وعاد العرب وغير العرب من أفغانستان إلى بلدانهم وشكلوا القوى التي عرفت فيما بعد بالقاعدة واتخذت من أفغانستان طالبان مكاناً لها بعد أن كانت لها قواعد في السودان والسعودية وباكستان، وبعد أن نشطت قوى أصولية مرتبطة بالإخوان المسلمين في مصر والأردن وسوريا واليمن، إضافة إلى الدول المغاربية.

تواجه المنطقة العربية حركات إسلامية سياسية باتجاهين، وأن كان تأثير الاتجاهين في المحصلة واحد على شعوب هذه البلدان، إنه البؤس الفكري والفاقة الذهنية وخراب الوعي والنزاعات الطائفية والعداء للديانات الأخرى. يتمثل التيار الإسلامي السياسي الأول بالإخوان المسلمين في مصر وتفاعل وتشابك مع الحركة الوهابية ليشكلا حركة سلفية متخلفة وعدوانية موجهة ضد الأديان والمذاهب الأخرى، مع وجود بعض المعتدلين الذين لا يؤثرون كثيراً على الاتجاه العام. ويتمثل التيار الثاني بالأحزاب السياسية الشيعية التي ظهرت في إيران والعراق في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي والتي تتسم بالسلفية الجامحة ورفض المذاهب الأخرى عملياً، رغم الادعاء بغير ذلك، مع وجود أقلية معتدلة غير مؤثرة. وكلا التيارين ينشر العنف والشمولية والرغبة في الهيمنة ورفض العقل والحضارة الجديدة. وقد علمتنا التجربة بأن أي حزب سياسي إسلامي ينشأ في أي بلد من البلدان ذات الأكثرية المسلمة لا يمكن أن يكون إلا حزباً سياسياً يقوم على أساس مذهب معين ويمارس سياسة طائفية مقبلة وبعوانية كبيرة. وما يطلق عليها بالعمليات الجهادية التي يجري الحديث عنها وتنفذ في الكثير من بلدان العالم

(العمليات الانتحارية والمفخخات)، سواء أكان ذلك من قبل الأحزاب الإسلامية السياسية الشيعية أم السنية، فهي ليست سوى التعبير عن تلك الذهنية الدينية السلفية المقيتة والعنف والشمولية ورفض الآخر بل العمل من أجل استئصاله فكراً وجسداً.

يشير الأستاذ الجميلي إلى فكرة مهمة ترد في المقتطف التالي من نهاية الحلقة الثانية في معرض حديثه عن حاجتنا للمنهج النقدي:

".. إنني أرى أن هناك جملة هائلة من الأسباب والمسببات التي تقف حائلاً وعائقاً أمام التحول الديمقراطي في منطقتنا كلها والعالم الإسلامي برمته .. ولكنني كنت قد ركزت تماماً في العديد من دراساتي وكتبي على إشكاليات الوعي وزحمة التناقضات .. وكنت ولم أزل أطالب بمناهج تربوية جديدة تنسف كل التفكير السائد منذ مئة سنة .. (راجع كتابي : التحولات العربية : إشكاليات الوعي وتحليل التناقضات وخطاب المستقبل ، ١٩٩٧)". جميل جداً ما يذكره الدكتور هنا وأؤيد وجهته. ولكن لا بد من تسجيل الملاحظة التالية، بعد أن استميت الزميل العزيز عذراً: أننا سنبقى نطالب بذلك دون فائدة وسنبقى ندور في حلقة مفرغة، إذ أن من يضع المناهج الجديدة ليس بأفضل ممن وضع المناهج السابقة ما لم يجر تغيير العقلية والوعي وطريقة التفكير لدى الذين يضعون تلك المناهج، وهذا لا يتم في الحاضنة الاجتماعية الراهنة في الدول العربية، الحاضنة الدينية والعشائرية، الحاضنة الريفية الأمية المتخلفة، وليست الحاضنة البرجوازية حاملة التحول الاجتماعي في المجتمع العراقي أو الطبقة الوسطى وجمهرة المثقفين الديمقراطيين. ليس تغيير المناهج مسألة إرادية نقول "كوني فتكون"، ولا هي مجرد دعوة مهما كانت نبيلة ومخلصة كدعوة الصديق الجميل، بل هي عملية طويلة ومعقدة ومركبة في آن، وهي مقترنة بالتحولات الاجتماعية التي يفترض النضال في سبيلها،

والتي هي متعددة الجوانب، أي أنها عملية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية في آن. أتفق تماماً حين يؤكد بأن علينا أن لا نلج غرفة مغلقة واحدة ونفتح شبابيكها وندع الرياح تغير الهواء الفاسد فيها، بل علينا فتح جميع الغرف وفتح أبوابها الموصدة ونوافذها المغلقة والولوج إلى أعماقها والتحري عن الروابط في ما بين جميع تلك الغرف.

علمانية تركيا

فرض مصطفى أتاتورك العلمانية على تركيا. ولكن لم يقتنع بها الشعب التركي، واصبح فرضها يتم عبر العسكر لا غير. وكلما حاول البعض التجاوز على العلمانية الشككية، قام العسكر بانقلاب أو هددوا به. تركيا علمانية بالاسم وبيعض الممارسات، ولكن تركيا لا تعرف الديمقراطية، وكما قلت يا صديقي العزيز، فالديمقراطية ليست عملية انتخابية فقط، بل أكثر من ذلك بكثير، وكنت محقاً في تشخيص هذا الأمر. تبذل تركيا جهوداً كبيرة للدخول في الاتحاد الأوروبي، وهي عضو في حلف شمال الأطلسي. ولكن هناك عوامل كثيرة لرفض الاتحاد الأوروبي قبول تركيا فيه. ولكن واحدة من ابرز تلك القضايا، رغم العلمانية التي تحدثت عنها، هي غياب الديمقراطية والشوفينية التركية ورفض الاعتراف بحقوق الشعب الكردي. ورفض الاعتراف بالمجاز التي ارتكبتها تركيا بحق الأرمن في العام ١٩١٥. والوضع في تركيا يختلف عن الوضع في الهند والذي أشرت إليها في الحلقة الثانية من هذه المقالة. لا أتصور العلمانية مجرد فصل الدين عن الدولة على أهميته وحيويته وأسبقيته، ولكن العلمانية دون الديمقراطية لا تعني شيئاً حقاً. أجد مفيداً العودة لمن يرغب بالإطلاع على موضوعة العلمانية أن يقرأ كتابات الأستاذ الدكتور عزيز

العظمة والأستاذ الدكتور جلال العظم وكتابات الأستاذ الدكتور برهان غليون على سبيل المثال لا الحصر.

أما في إيران، فالنظام السائد ثيوقراطي شمولي متخلف حيث يفتقد فيه الفرد حريته والمجتمع قدرته على التعبير عن إرادته، وحيث تمارس مؤسسات المؤسسات الدينية والمدرسية تشويه الوعي وتعطيل العقل والسجون مليئة بسجناء الفكر والعقيدة ومن يطلق عليهم بالتوايين الذين تفرض عليهم التوبة من الفكر الذي يحملونه، و يذكرنا بمبدأ البراءة الذي مورس ضد أصحاب الفكر في أوروبا قديماً أو الذي مارسه نوري السعيد في العام ١٩٥٥ إلى حين سقوط الملكية.

كلنا يعرف بأن قوى الإسلام السياسي الشيعية الصفوية في إيران منذ سنوات "الثورة الإيرانية والصحة الدينية!" صادرت بإرهاب منقطع النظير المظاهر القليلة للحرية الفردية ومظاهر من الديمقراطية الشككية للنظام الشاهنشاهي، صادرت حقوق الإنسان وحقوق القوميات وزجت بالآلاف المؤلفة في السجون ومارست اشد أنواع التعذيب ضدهم، ويمكن لرواية الراحل عبد الرحمن منيف "الشرق الأوسط ثانية" أن تسلط الضوء على أساليب تعذيب أجهزة القمع الإيرانية الإسلامية المتوحشة. في إيران يعيش الإنسان كما قال أحد الإيرانيين في طهران بصدق وعفوية "عيشنا موت تدريجي" [زينديگی ما مرگ تدریجی].

الحضارة والوعي الديمقراطي لا ينزلان علينا من السماء ولا يخرجان إلينا من تحت الأرض ولا يجلبهما لنا الوحي، ولا النداءات الإنسانية الطيبة والسليمة التي نطلقها ولا المطالبة وحدها بتغيير المناهج، بل هما نتاج تاريخي ينشآن بفعل عملية تغيير طويلة في واقع المجتمع الاقتصادي والاجتماعي والبنية الاجتماعية والثقافية للإنسان الفرد والمجتمع. وكم هو

سليم وصادق رأي الدكتور الجميل حين يقول: إن الوعي الاجتماعي الحديث لا ينشأ ويتبلور إلا بوعي علمي وفكر مستنير .. ولا يمكن لذلك الوعي أن يقترن بوعي ديني جديد أكثر تنورا ووعيا بدور الدين ودور الدولة والفاصل بينهما".

ولكن السؤال العادل هنا هو: كيف نقيم الوعي العلمي والفكر المستنير؟ ليس طريق أوروبا هو الذي أريده، ولكن ما هو الطريق الذي يفترض السير عليه لكي يتحقق الوعي العلمي والفكر المستنير؟ هل وفق الحاضنة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة أم وفق حاضنة جديدة تفسح في المجال لنشوء وعي عليم وفكر مستنير؟ هذا ما حاولت أن أوضحه في الحلقتين السابقتين وهذه الحلقة والحلقة الرابعة والأخيرة القادمة. كيف يمكننا إقناع دعاة الدين أن يساهموا في إبعاد الدين عن السياسة؟ لا يمكن ذلك بشكل واسع، بل يمكن كسب البعض القليل لهذه الدعوة. ولكن يمكن كسب الكثيرين حين تتوفر مستلزمات معينة وموازن قوى أخرى قادرة على تحقيق ما يدعو إليه الأستاذ الجميل. يقول الأستاذ الجميل "المتقفون لا يستطيعون أن يكونوا وعاء الدين، كما لا يمكن أن يكونوا دعاة"، هذا صحيح، ولكن في مقدورهم أن يكونوا وعاء ثقافة حرة وديمقراطية تتصدى للثقافة الدينية الصفراء التي أغرقت بلادنا بالصراع الديني والطائفي المقيت وكلفت المجتمع الكثير والكثير جداً من الضحايا والخسائر المادية. وستكون مهمتهم أسهل لو توفرت الأرضية الخصبة والمناسبة لقبول هذا الفكر الديمقراطي الحر.

أدرك دور البطل في التاريخ، ولكن التحولات الاجتماعية لا تبنى على أساس المغامرة والشجاعة الفردية، رغم أهمية دور البطل في التاريخ. ولكن هذا البطل التاريخي أو المغامر الشجاع لا يمكن أن يُخلق ما لم تتوفر له مستلزمات ظهوره وتأثيره ودوره، وإلا ستكون ولادته سابقة لأوانها. التاريخ

لا يبنى على الإرادات الفردية رغم أهميتها، والقوانين الموضوعية لا تعمل وفق إرادتنا ورغباتنا الذاتية، بل يفترض فينا أن نفهمها ونعي فعلها ونستفيد منها لتحقيق التحولات المنشودة.

٢٠٠٧/١١/٦

الحلقة الرابعة

مواصلة النقاش والجدل في الجادة العريضة للفكر والسياسية

بيني وبين الأستاذ الدكتور سيّار الجميل

حين أحاور أي إنسان أو أناقش أفكاره تسيرني ثلاثة عوامل أوجزها فيما يلي:

- الاحترام الكامل لوجهة نظر الآخر أياً كان موقع ومكانة الكاتب.
 - التحري قبل كل شيء عن نقاط الالتقاء، إذ أنها جديرة بتقريب وجهات النظر وتسهيل مهمة النقاش، والاحتباس من الإساءة إلى الكاتب أو فكره، بل نقد الفكر أو أسلوب التفكير وطريقة المعالجة.
 - الكف عن النقاش مع من أرى أن المناقش قد خرج عن أصول النقاش الحضاري وعن أهداف النقاش أصلاً، لا لعجزه عن الرد على ذلك بكلمات مناسبة، بل لأن النقاش لا يصبح له معنى ولن يوصل إلى ما هو مطلوب من جدل علمي وموضوعي يستند إلى قواعده السليمة. وقد نفذت هذا الأسلوب في الكثير من مناقشاتي خلال الأعوام المنصرمة، وسكت عن الرد على البعض حين اقتنعت بأنهم تجاوزوا الحدود.
- ولكن حين يكون طرف النقاش الآخر مثل الصديق الأستاذ الدكتور سيّار الجميل، فأن النقاش مع أفكاره له معنى وهدف، كما يكون منعشاً ومحفزاً

ومغنياً في آن. ومن هنا يأتي اهتمامي بمناقشة الكثير من الأفكار المهمة الواردة في الحلقات الأربع المشار إليها.

هل أنا مثالي في ما طرحت؟

حين يكون الإنسان مثالياً في مثل القضية التي نعالجها عندها، كما يبدو لي، لا يحتاج الإنسان إلى الكثير من عناء في البحث والتمحيص والتدقيق أو أن يكلف نفسه وضع الفرضيات ثم السعي للبحث فيها ومعالجتها والتوصل بشأنها إلى موضوعة تستوجب البرهنة عليها، بل يكفي أن يكون حالماً ليغرف من النصائح المنشورة في الكثير من الكتابات على مدى السنوات المنصرمة، أو أن يبدع فيها ولكنها لن تقدم أو تؤخر في الأمر شيئاً ولن تفيد أحداً، رغم أن المثاليين الجدليين قدموا للبشرية الكثير من الأفكار والنتائج الرائعة أو المفيدة، ومنهم الكثير من الأنبياء والمصلحين على مدى التاريخ، بكل ما فيه من غث وسمين، إضافة إلى الفلاسفة العظام من المثاليين الجدليين، وفي مقدمتهم هيكل. لم أكن في يوم من الأيام واعظاً، ويصعب علي أن أكون واعظاً أو ناصحاً لأحد، بل أحاول أن أنظر إلى الأمور التي ابحث فيها نظرة نقدية مدققة، كما يفترض أن يكون عليه الباحث. هكذا نظرت إلى تاريخي الفكري والسياسي، وهكذا شخصت مواطن الخلل والصواب في مسيرتي السابقة، ورغم اعترافي بالأخطاء التي ارتكبتها فلست نادماً بأي حال عن المسيرة التي أصبح عمرها اليوم ٥٥ عاماً لأنها كانت ضرورية لعوامل عديدة لست بمعرض البحث فيها، ولأنها ساهمت في إنضاج موقف من قضية مركزية واحدة على الأقل هي أنه لا يجوز لي أن أدعي "امتلاك الحقيقة" أو "امتلاك الحق"، فالحياة أغنى وأعقد بكثير، كما أن الحقيقة لها مسالك ودروب عديدة وصور عديدة وزوايا رؤية كثيرة. وحين كنت أدرس الطلبة في الجامعة المستنصرية أو في كليات جامعة الجزائر لم أتحدث لهم عن أي حقيقة، بل

كنت أطرح عليهم الدرب الذي في مقدوره أن يوصلهم إلى محاولة اكتشاف الحقيقة النسبية في المكان والزمان المعينين، إذ ليست هناك حقيقة مطلقة.

لقد اعتقد الشيوعيون سنوات طويلة، وكنت منهم، وربما بعضهم الكثير لا زال يعتقد بأنه كان أو لا يزال يمتلك الحقيقة كلها والحق كله، وبالتالي فهو الأفضل والأحسن لأنه يمتلك النظرية الأكثر علمية وهو الأكثر نضالية من الآخرين. وكان هذا الموقف خاطئاً وتسبب بعواقب مضرّة وفادحة. وحين أتحدث عن الشيوعيين لا أقصد الشيوعيين العراقيين وحدهم، بل أغلب شيوعيي وأغلب يساريي العالم . وحين كان القومي العربي يتحدث عن فكره القومي كان ينطلق من ذات القاعدة، أي امتلاكه الحقيقة المطلقة والحق المطلق بالكامل. وكانت المآسي المعروفة لنا جميعاً التي تسبب بها حملة هذا الفكر. وليس القوميون العرب وحدهم واجهوا هذا المطب، بل كل قوميي العالم وهم يواجهون هذا المأزق حتى يومنا بسبب تلك القناعة غير الصحيحة. وحين ينطلق الإسلاميون السياسيون وأتباع مختلف الأديان من امتلاكهم الحقيقة الأبدية والمطلقة ويمتلكون الحق المطلق، فهم يقعون بنفس الخطأ والمطب الكبير الذي ارتكبه الإسلاميون المتزمتون والسلفيون قبل ذلك وارتكبه غيرهم وما زال آخرون يرتكبوه حتى يومنا هذا.

نحن نناقش مسائل حياتية ليست بعيدة عن الواقع ونبحث في قضايا تمس الإنسان العراقي أو الإنسان العربي أو الإنسان من أي قومية كانت في الدول العربية، وبالتالي لا بد أن تبرز وجهات نظر متباينة، وهو أمر جيد، إذ يمكن عبر النقاش المسؤول والحصيف والهادف أن نتوصل إلى نتائج تخدم القضية التي نعمل من أجلها.

الديمقراطية والولولة عليها

حين قلت بأن الولولة والبكاء على عدم وجود الديمقراطية لا يجدينا نفعاً، لأن غياب الديمقراطية أمر واقع وقائم ومشخص من قبل الجميع. ولكن السؤال هو: كيف نوفّر مستلزمات السير نحو الديمقراطية، سواء أطلّ الوقت الذي تحتاجه هذه المسيرة أم قصر؟ ثم يفترض فينا العمل من أجل إشاعة وتكريس فكرة الديمقراطية ومن ثم توفير مستلزمات ذلك، إذ أنها لن تأتينا بقدرة قادر ولا تنزل علينا من السماء مهما بذل الغرب من جهود في هذا السبيل، بل المفروض أن نعمل لتوفير مستلزمات نشوء الديمقراطية في بلداننا الشرقية، والتي هي عملية ثقيلة وطويلة ومعقدة وملينة بالتضحيات، ولكن في مقدور الغرب بحضارته المعاصرة والعالمية، وبمقدور قوانين العولمة الموضوعية في حالة استيعابها والتعامل الواعي معها، أن تساهم كلها وتساعد في تعجيل المسيرة المنشودة صوب الديمقراطية وأن يقوم الغرب بدعمها وتنشيطها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولكن ليس بالأساليب والطريقة التي يمارسها بوش في الوقت الحاضر، لأنها غير مجدية وغير فاعلة بالاتجاه الصحيح، إذ أنه ينطلق في واقع الأمر من أساس خاطئ يقوم على ثلاث قواعد، وهي:

- أن الولايات المتحدة هي المالكة للحرية وهي التي يفترض فيها أن تنشر الحرية في جميع أرجاء العالم، وهي الأمثل في ذلك، حتى أنها أفضل من أوروبا العتيقة.
- الانطلاق من مواقع قومية شوفينية ضيقة وقناعة بأن الأمريكي هو الأفضل والأحسن والأكثر قدرة على كل شيء بالمقارنة مع بقية البشر. وهي نظرة تذكرني بما لا أريد التذكير به. وهذا يرتبط أيضاً بحديثه عن القوات

المسلحة أيضاً.

• إنه ينطلق من موقع ديني سلفي متزمت "انجليكاني" محافظ جداً يرى بأن الله منح الولايات المتحدة الأمريكية ومنحه بالذات مهمة ومسؤولية إصلاح العالم ونشر الحرية فيها. إنه أمام مهمة دينية. ومن هنا بدأ المبشرون من الكنيسة الإنجليكانية يدخلون العراق ويسعون للتبشير التي أدت الى موت الكثير منهم على أيدي قوى متزمتة مشابهة لها من المسلمين.

إن الإصابة بوحدة من هذه العلل كافي لخلق مشكلات كبيرة في العالم، فكيف إذا اجتمعت القواعد الثلاث في شخص واحد وفي دولة أعظم مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

في حديث ودي وصريح مع ابني سامر جرى قبل عدة سنوات قال لي: يا أبي أن جيلكم خذل في نضاله وفشل في تحقيق أهدافه! شعرت في حينها بالأسى، ولكن الشاب لم يكن مخطئاً في تحديد حقيقة ولحظة الفشل في عملية نضالية طويلة كلفت الكثير، ولكنه مع ذلك لم ينتبه إلى واقع أن النضال الاجتماعي ليس معركة عسكرية لاحتلال جبل وقهر وحدة عسكرية واحدة ثم ينتهي كل شيء، بل هي عملية صراع طويلة الأمد لأن النضال الديمقراطي لا يريد تغيير الظواهر، بل يعمل من أجل تحقيق تغيير جذري في فكر الإنسان ووعيه وممارساته، تغيير في التقاليد والعادات والثقافات، تغيير في القاعدة والبناء الفوقي، تغيير في علاقات الإنتاج وما ينشأ عنها ويعود إليها، فما نحمله من فكر وما نمارسه في حياتنا اليومية يتناقض تناقضاً حاداً مع أسس ومبادئ الديمقراطية. وبهذا الصدد شخص الأستاذ الجميل بصواب، كما أرى، عمق المشكلة حين قال بأن الديمقراطي شيء والإسلام شيء آخر، مهما حاول البعض من طيبي النفوس تقريب الإسلام من الديمقراطية، فهما على طرفي نقيض. كتب الزميل بصواب وصدق يقول: "علينا أن نعلن لكل

مجتمعاتنا بصراحة متناهية أن الدين لا يمكن توظيفه في الديمقراطية .. ولا يمكن للأحزاب الدينية أن تجرّب حظها في المسألة الديمقراطية ! وعلى الإعلام في الدولة الديمقراطية أن يكون مستقلاً عن أي سلطة سياسية أو دينية .. وعلى الإنسان في المجتمع أن يكون حراً في خياراته كلها وأفكاره ومبادئه .. فهل هناك ثمة دولة في العالم الإسلامي قاطبة لديها الشجاعة في أن تقول هذا للمجتمع ؟". (مقتطف من الحلقة الرابعة).

ولكني أختلف معه في ما أشار إليه: "وعليه ، فأن دعوتي دوماً إلى مشروع الديمقراطية لابد أن يؤجل إلى حين خلق البيئة المميّزة والإنسان الصالح ليحيا في مجتمع ديمقراطي !!" إذ أنه عاد وصحح الموقف وأتفق معه حين كتب يقول: "إنني لا أرفض الديمقراطية أبداً ، ولكن نحن بحاجة إلى زمن للتأهيل على الحريات والفكر الحر وعلى تربية الأجيال الجديدة على مفاهيم جديدة هذا لا يعني تأجيل النضال من أجل إقامة المجتمع المدني والتمتع بالحرية والديمقراطية، بل هو من أجل فهم العلاقة الجدلية بينها أولاً، وسبل خوض الكفاح ثانياً، وافترض تجليات هذا الفهم في صياغة شعارات المرحلة النضالية ومهماتها الأساسية وخطابها الفكري والسياسي ثالثاً". (الحلقة الرابعة).

أختلف مع الزميل الدكتور الجميل حين يقول: "إن التغيير الاقتصادي وتغيير بنية المجتمع الاقتصادية لا ينفعان أبداً في خلق وعي اجتماعي وتنوير ديني .. المسألة ليست من البساطة بمكان .. إن المجتمعات الديمقراطية اليوم كانت قد مرّت بمخاضات عسيرة من التحولات، وهي ليست بمجتمعات إسلامية؟"، لسببين هما أولاً إن تغيير البنية الاقتصادية وتغيير البنية الاجتماعية يمكنهما توفير مستلزمات التغيير أولاً، وأن عملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي لا بد لها أن تقترن، وليست مسألة ميكانيكية أو عفوية، بعملية واسعة وشاملة

للفكر والثقافة والممارسة اليومية وترتبط بحياة دستورية ثانياً. ولهذا فأنا لا أمتلك تصوراً يرى بسرعة بناء الديمقراطية في العراق، لا أفصل بين العمل الاقتصادي والاجتماعي والعمل الفكري والثقافي وتغيير أسلوب التفكير والممارسة لدى الإنسان والمجتمع، بل أرى فيهما عملية واحدة متعددة الجوانب ومتشابكة ومتداخلة ويؤثر بعضها على البعض الآخر بصورة جدلية. ومن هنا أكرر القول بأن الحرية والديمقراطية هي نتاج لمجتمع مدني جديد غير المجتمع الذي نعيش فيه، غير المجتمع الإسلامي الذي يأخذ بخناق الإنسان ويحرمه من التفكير واستخدام عقله، مجتمع يؤكد الأخذ بقاعدة "لا تفكر لها مدبر". مجتمع لا تزال هيئة علماء المسلمين السنة والتيار الصدري الشيعي والأحزاب الإسلامية السياسية الأخرى في العراق، شيعية مسيطرة حالياً أم سنية، مثلاً، أو تلك القوى الشيعية الصفوية الحاكمة في إيران، أو تلك الجماعات الحنبلية الوهابية الآمرة والناحية في السعودية، أو تلك القوى المهيمنة بسلاح حزب الله الإيراني على لبنان وفارضة الجمود على حركة الحكم فيه، أو ذلك الحزب المؤدلج بذهنية الأخوان المسلمين ووهابيي القاعدة، "حماس"، الذي مارس الانقلاب على الشرعية الفلسطينية في غزة...الخ. أؤكد مرة أخرى بأن مجتمعاتنا الاستهلاكية والريعية، زراعية كانت أم نفطية، متخلفة وتعيش مرحلة بؤس فكري وثقافي ومحرومة من التمتع بعطاء فكر مثقفها الديمقراطي، رغم غنى ثرواته الأولية ومظاهر من الحضارة الغربية التقنية، ورغم الكتابات الجيدة لخيرة مثقفيها. وتغطي الغالبية العظمى من شعوبها في سبات عميق وبعيدة عن الحضارة الصناعية والثورة التقنية والفكر الحر، إنها تمر بسبات أشبه بسبات أهل الكهف!

لا أمارس النقد ضد المؤسسات الدينية والخطاب السياسي للقوى الإسلامية السياسية حسب، ولا أمارسه ضد الممارسات السياسية اليومية للقوى

والأحزاب الإسلامية السياسية حسب، بل أوجه نقدي أيضاً وأساساً إلى الدين ذاته. ولا أوجه نقدي صوب بعض أبرز بنود الدستور وبعض مضامينه الطائفية أو كونها حمالة أوجه، أو قاصرة ومتخلفة، كما في الموقف من المرأة مثلاً، ولا هو ضد المحاصصة الطائفية في المجلس النيابي والحكومة والمحاصصة الطائفية عمودياً وأفقياً في الدولة والمؤسسات وغيرها فحسب، بل يتوجه نقدي إلى القوى السياسية العلمانية التي وافقت على كل ذلك، وإلى مجمل العملية السياسية التي هي نتاج الدكتاتورية السابقة وقوى الاحتلال والصراعات غير الحضارية الجارية في العراق وموازن القوى الراهنة. حين تخلصنا من الدكتاتور الأهوج صدام حسين، وقعنا في شباك دكتاتور صغير جاء إلينا من الغرب المتحضر ليفرض علينا ما يشاء وما يريد وساهم بذلك في إضعاف القوى الديمقراطية والعلمانية وشجع الطائفية وفرض المحاصصة الطائفية، إنه السيد باول بريمر، الذي تعامل مع العراقيات والعراقيين كما يتعامل السيد مع عبده في القرون الخوالي في الولايات المتحدة الأمريكية. والآن يتهم بوش بريمر بذلك ويرد عليه بريمر ليقول أنا نفذت السياسة التي كان البيت الأبيض يريد تنفيذها في العراق! وكلنا يعرف ما وراء الأكمة! وقد كتبت بهذا الشأن عشرات المقالات خلال الأعوام المنصرمة، ولدي الثقة بسبب حسن إطلاع ودأب الزميل الجميل أنه قد أطلع على بعض ما نشرته بهذا الصدد.

وحين كتبت أن المجتمع يغوص في عمق الثقافة الدينية، كنت أتصور بأنها ستفهم على أنها تغوص في مستنقع الثقافة الدينية المطعمة بالتقاليد والخلق والسلوكيات الإقطاعية والريفية الجاهلة أو الأمية، وإلا لاخترت مصطلحاً غير الغوص! لست راغباً هنا أن أتوسع بشرح مفهوم العلاقات شبه الإقطاعية والسلوكيات، سواء أسميت بالإقطاعية أم الإقطاع الشرقي أم العلاقات

الآسيوية، التي تنشأ عنها، فدراسات الدكتور الجميل ليست قليلة في هذا الصدد، وخاصة ما يمس الدولة العثمانية والعراق، على سبيل المثال لا الحصر.

تطرق الزميل الفاضل حول تجربة الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية التي كانت منغلقة على نفسها. لا أختلف معه بهذا الصدد بل أتفق معه تماماً. فقد قمت بدراسة هذه التجربة في دراسة لم أنشرها حتى الآن لأنها تحتاج إلى عمل إضافي غير قليل ولا أجد وقتاً كافياً لذلك.

هذه التجربة جديرة بالدراسة لأنها بدأت مع العقد الثاني من القرن العشرين وانتهت في العقد الأخير منه بالنسبة للاتحاد السوفييتي وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية بالنسبة لبقية الدول الاشتراكية. وهي تجربة لا تمس الشيوعيين وحدهم في العالم، بل هي تجربة تمس الإنسانية كلها. إذ أن أحداثها سيطرت على العالم طوال سبعة عقود، وشكلت في فترات معينة محور الصراع العالمي وأنتجت الحرب الباردة التي عانت منها البشرية وما ارتبط بها من سباق للتسلح وعواقبه لا على العالم المتقدم، بل وعلى العالم النامي الذي تشكل جزءاً منه بشكل خاص.

كان النضال في سبيل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية يبدن الشعوب ومحركها لقرون طويلة. ولم تكن هذه التجارب "الاشتراكية" سوى هامش صغير، ولكنه يحتل مكانة مهمة، في تاريخ البشرية كلها. لقد بدأت الحركة بفكر وشعارات عبأت الناس حولها، ولكنها انتهت بانهيار وغضب الناس عليها. ولم يكن الفكر في البداية هو المحرك، بل كان الواقع المعاش في روسيا والمظالم والقهر والحرب هي التي سمحت لنشوء فكر مناقض لذلك الواقع وساع للتغيير. وحين انتصرت ثورة شباط/فبراير ١٩١٧ كان بالإمكان السير قدماً بثورة برجوازية ديمقراطية مناهضة للعلاقات الإقطاعية وسياسة

القيصر وظلم وممارسات وزارة الداخلية وستولوبين. ونشأت ظروف استثمرت من جانب البولشفيك للانقلاب على الثورة البرجوازية بثورة أكتوبر ١٩١٧. وإذا كان لينين قبل ذلك يتحدث عن عدم نضوج الوضع الروسي واقعاً وفكراً ووعياً للاشتراكية (راجع في هذا الصدد كتاب لينين الدولة والثورة)، بدأ بعدها يتحدث عن إمكانية بناء الاشتراكية في روسيا، في حين لم يكن قد تغير سوى وصول البولشفيك إلى السلطة. وكان هنا موقع الخطأ الأساس. ورغم محاولات لينين تصحيح ذلك في برنامج "السياسة الاقتصادية الجديدة (النيب)"، إلا أن الوقت كان قد فات وانتهى إلى مرضه المعروف وسيطر ستالين بشراسته وقسوته وظلمه واستبداده المعروف على الحزب والدولة. ولكن الخلل والعلة كانت في التنظيم والممارس السياسية الأولى لفلاديمير إيليج لينين، ومن ثم في ممارسات ستالين، إذ لم يكن ستالين منظراً في البداية، بل كان منفذاً لا غير، ثم أصبح منظراً بئساً فيما بعد، تماماً كما حصل لصادم حسين الذي كان مشبعاً بنظريات ستالين ومحباً لإسلوبه في الحكم وجزر الناس، وكذلك كان تابعاً لأفكار روزينبيرغ وهتلر القومية ولسياسات فرانكو الاستبدادية، إذ كتب في سجل السفارة الأسبانية في بغداد حين مات فرانكو "رحل آخر فارس من فرسان أوروبا".

لقد سقطت التجربة السوفييتية وبقية التجارب الاشتراكية. والسؤال هو: ما هي الأسباب الكامنة وراء ذلك السقوط؟ يخطئ، كما أرى، من يعتقد بأن السقوط جاء نتيجة التآمر الخارجي، بل الصحيح هو التآكل الداخلي الذي أطاح بـ "النظام السوفييتي والكواكب السيارة معه". ولم تكن العوامل الخارجية سوى مساعدة لسرعة الانهيار. يمكن تلخيص بعض ما أراه في هذا الصدد، وليس كل ما يفترض أن يقال، فيما يلي:

١. كان المجتمع الروسي والمجتمعات الأخرى التي ارتبطت به في

الاتحاد السوفييتي التي بدأت بها التجربة لا تزال تعيش في مرحلة الإقطاع ولم تتقدم روسيا خطوات متقدمة على طريق الرأسمالية من حيث البنية الاقتصادية والبنية الاجتماعية والوعي وأسلوب التفكير، رغم إلغاء نظام القنانة في العام ١٨٦١ ورغم نشوء نسبي وتطور محدود في العلاقات الرأسمالية.

٢. أن هذه التجارب فقدت ابتداءً قوة تأثيرها من خلال غياب الحرية والديمقراطية والتجاوز على التعددية الفكرية والسياسية والخشية من الناس ومحاولة تنفيذ القرارات بالآمرية والقوة القمعية ومصادرة حقوق الإنسان. وهذا ما شخصته روزا لوكسمبورغ، وهي في سجنها في برلين وقبل قتلها حين كتبت عن الثورة الروسية وعن الديمقراطية البروليتارية والسوفييتات وما يراد منها من تصفيق للقادة وبعيداً عن الديمقراطية وحرية الفرد. وكانت صادقة ومصيبة في نقدها.

٣. وأن هذه النظم مارست الدكتاتورية باسم البروليتاريا لصالح النخبة الحزبية الحاكمة والسلطة الشمولية في الحكم وفي الموقف من المجتمع، وخاصة الحزب الحاكم، والتشابك بين السلطات الثلاث التي أصبحت كلها بيد الحزب الشيوعي بدلاً من الفصل بين السلطات وإبعاد الحزب الشيوعي عن التدخل في شؤون السلطة. وأصبحت الشيوعية هي الدين الجديد للحزب الحاكم وأعضاء الحزب. وبالتالي شوه حتى المنهج الماركسي واستخدم لأغراض نفعية إرادية بعيدة عن الواقع.

٤. كما أن هذه النظم عجزت عن فهم واستيعاب حركة وفعل القوانين الاقتصادية وعجزت عن إدراك العلاقة الجدلية في ما بينها، ومنها قوانين العرض والطلب أو آليات السوق والأسعار والمنافسة.....الخ.

٥. كما أنها كانت نظماً منغلقة على نفسها وشعوبها، وأغلقت نوافذ الفكر

والسياسة والآراء الأخرى على نفسها وشعوبها، وكانت الحصيلة الفكرية مرة، وحدانية التفكير والرؤية.

٦. وبدلاً من المناقشة والإقناع كانت التهم توجه لكل المنتقدين والمخالفين وبدأت السجون وأحكام النفي والإعدام والمخالفين لقرارات الحزب أو الدولة تلتهم الناس ولكنها كانت تنزل بالنظام ذاته المزيد من الضربات والتآكل والخواء.

٧. وكان الحكام السوفييت يسيرون على قاعدة "من بطن أمه وإلى القبر" على رأس الحزب والسلطة، وهذا ما أخذت به أغلب الأحزاب الشيوعية الأخرى حتى يومنا هذا.

٨. وأصبحت العدالة في هذه البلدان في خبر كان، إذ كانت عدالة الفقير العامة من جهة، ولكنها كانت في ذات الوقت رخاء النخبة الحزبية الحاكمة ومن حولها من جهة أخرى.

لا شك في أن هذه المجتمعات قدمت خبرة كبيرة للبشرية، كما قدمت نماذج مهمة في مجالات مهمة يمكن أن تستفيد منها الشعوب الأخرى في مجالات مختلفة، ولكن المحصلة النهائية لم تكن أمام هذه النظم التي هتكت القوانين الاقتصادية الموضوعية وهتكت حلم الإنسان بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية إلا أن تنهار وتتوارى عن الأنظار. والصين الشعبية، وهي من بقايا تلك الفترة، تعيش التناقض بأجلى صورته. وما تقدمه شاشات التلفزة عن الفقر والفاقة في ريف ومدن الصين من جهة، ومن بذخ وازدهار العيش للنخب الحزبية والحاكمة سوى الدليل على أنها في مواقع أخرى غير ما تدعيه.

ولكن علينا مناقشة فكرة أخرى مهمة هي أن هذه التجربة لم تظهر إلا بسبب الاختلالات الفعلية في الرأسمالية ذاتها، فانهيار اشتراكية الدولة في

الدول الشرقية، لا يعني بأي حال انتصار للرأسمالية التي تعاني من أزمة حادة، بما فيها أزمة الديمقراطية ومن اصطفاها واستقطاب اجتماعي ومن تناقضات محتدمة وصراعات جديدة. هل يمكن أن تسكت الملايين من الناس حين تجد نفسها (٤٠ مليون إنسان) تعيش تحت خط الفقر المقر دولياً في الولايات المتحدة الأمريكية؟ رغم كل ما نتحدث عنه من ليبرالية وحرية وديمقراطية. وهل يمكن أن يستمر الرأسماليون في الدول الغربية بممارسة السياسات اليمينية الراهنة في إطار العولمة إزاء شعوبهم وشعوب الدول النامية، أم أنها يمكن أن تقود من جديد إلى توترات طبقية وتناقضات تتفاقم ثم تتحول إلى صراعات ثم نزاعات، وما يمكن أن تنتج من إشكاليات جديدة لتلك المجتمعات. هل يمكن أن يستمر العالم الواحد بمثل هذه الفجوة في المستويات الحضارية والدخلية والمعيشية؟ هل يمكن أن يكون نصيب ٢٠% من البشرية ٨٠% من دخل العالم و ٨٠% من البشرية تحصل على حوالي ٢٠% من دخل العالم، إضافة إلى الجوانب الأخرى المرتبطة بهذا التوزيع. حين نتحدث عن الليبرالية والديمقراطية، وهو أمر سليم وجميل، ولكن علينا أن نقدم التحفظات الضرورية على مسيرة الليبرالية والديمقراطية في العالم الراهن. العولمة عملية موضوعية، وهو أمر ثابت، ولكن كيف تمارس هذه العولمة إزاء الدول النامية، كيف يتصرف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كيف تفرض برامج هذه المؤسسات على الدول النامية، وما هي عواقبها؟ حين نعالج إشكاليات العولمة، نتحمل مسؤولية كبيرة في التطرق إلى جانبيها، جانبها الموضوعي، وجانبها الآخر في الممارسة السياسية والاقتصادية للدول الكبرى.

هذه جملة من الأفكار التي لا تعني بالضرورة مناقشة مباشرة مع الأستاذ الفاضل الجميل، بل وجدت ضرورة طرحها لاستكمال صورة تصوراتي حول

مسيرتنا في الدول العربية. ويمكن العودة لمقال لي نشرته حول العولمة تحت عنوان "العولمة ومخاوف العالمين العربي والإسلامي" في جريدة NZZ السويسرية أو كتابي الذي صدر بجزئين عن وزارة الثقافة ببغداد تحت عنوان "العولمة من منظور مختلف".

أرجو أن أكون قد ساهمت في توضيح بعض الأمور التي وجدت مفيداً توضيحها مع شكري الجزيل للصديق الدكتور الجميل على سعة أفقه وصدره والذي فتح باب النقاش حول قضايا مهمة من هذا النوع.

٢٠٠٧/١١/٧

المدخل :

حوارات تساهم في بلورة المواقف

ابتداءً أجد مناسباً أن أشير إلى أن من يتابع الحوار الجاري بين الأستاذ الدكتور سيّار الجميل وبينني (كاظم حبيب) حتى الآن ، سيجد فيه ، كما أرى ، ما يفترض أن يكون عليه الحوار العلمي والديمقراطي الحضاري والمفتوح الذي يتميز بعدة سمات جوهرية، منها:

١. احترام الرأي والرأي الآخر والابتعاد عن الإساءة بأي شكل كان عبر النقاش الجاري للأفكار والمواقف والأشخاص.
٢. الصراحة والشفافية في طرح وجهات النظر مع اختلاف واضح في المنهجين المستخدمين من قبل الباحثين وفوارق واضحة ومهمة في عدد من المواقف.
٣. امتلاك المتحاورين فسحة واسعة وضرورية من الحرية في التعبير عن الرأي والرأي الآخر بغض النظر عن احتمال تنامي نقاط الاتفاق أو استمرار بعض نقاط الاختلاف.
٤. رغبة مفتوحة واستعداد لتبادل الرأي وخوض الحوار باعتباره جادة عريضة ذات اتجاهين أو حتى أكثر وليست باتجاه واحد.

لتتسع جادة الحوار
الديمقراطي ... ليتسع صدر
الإنسان لسماع الرأي الآخر..

أين ألتقي وأين أختلف مع الأستاذ الدكتور سيّار الجميل ؟

الحلقات من ١-٩

٥. ومع استمرار الحوار سيبدو صواب الابتعاد عن الشعور بالرضا عن النفس أو الشعور بامتلاك الحقيقة أو امتلاك الحق في امتلاك الحقيقة أو طرح بعض الأحكام المطلقة، إذ يفترض أن يبقى كل شيء خاضع للنقاش، وهو أمر إيجابي في أي حوار بين المثقفين.

هكذا حوار يشكل فائدة متبادلة للمتحاورين أولاً، وفائدة للقارئ والقارئ ثانياً، ويساعد على فهم مواقف المتحاورين ويمهد إلى تقريب وجهات النظر أو توضيح الرؤية والموقف ثالثاً، كما أنه يساهم في تكريس طريقة مغايرة للصراع الفكري الذي تعود المجتمع عليه طويلاً، طريقة في التفكير ترفض إهانة الآخر والإساءة إليه بأي حال، إذ أن الإساءة لا تعبر عن قوة بل عن ضعف في الفكر والموقف والشخصية والقدرة على إقناع الآخر برأيه، رغم الاعتقاد الجازم عند المسيء بأنه قد مسح الأرض بخصمه، ولكنه في حقيقة الأمر مسح الأرض بنفسه وليس بغيره. كما أنها تفتح الطريق لحوارات فكرية وسياسية وتاريخية ذات أهمية كبيرة لمجتمعنا العراقي. والحوار ليس هدفاً بحد ذاته بل وسيلة لزيادة المعرفة.

ولا شك في أن النقاش الذي بدأ عفويًا يتخذ الآن وبصورة تدريجية أسلوباً أكثر ملموسية ومنهجية بحيث لا تتداخل القضايا أو تتكرر، وبالتالي تسهل النقاش بين المتحاورين وتساعد قراء العربية الكرام على تتبع أفضل للمناقشات.

كان الصديق الفاضل الأستاذ الدكتور سيار الجميل ، جاداً وحيوياً ومتوسعاً في حلقاته الجديدة (جادة حوار عراقي ...) وفي ما أبدى من ملاحظات مهمة حول ملاحظاتي عن الأفكار والمعطيات التي طرحها في حلقاته السابقة أو في ما ضمن حلقاته من أفكار جديدة ومهمة للحوار، أو ما طرح من أسئلة كثيرة تستوجب الإجابة عنها. كما أنه أجاب، من وجه نظره، عن بعض تلك الأسئلة

التي يمكن الاتفاق مع بعضها والاختلاف مع البعض الآخر منها. وكلها تكشف عن جوانب مهمة من حياة مجتمعنا وواقعنا الاقتصادي المنصرم وما يواجهه المجتمع في المرحلة الراهنة. أنا واثق بأن الحوار سيتسع وستطرح الكثير من الأفكار المهمة وربما الجديدة التي آمل أن تثير شهية ورغبة أخوات وأخوة آخرين يشاركون تدريجاً في هذا الحوار الثنائي أو يخوضون حوارات مماثلة في ما بين مثقفات ومثقفين العراق في الداخل والخارج وفي مجالات متنوعة. إنها عملية معرفية مهمة وجادة نأمل أن تتواصل وتغتنى وتتطور.

سأحاول في الحلقات القادمة أن أناقش القضايا التي طرحها الزميل العزيز وأجيب عن تلك الأسئلة التي طرحها، وأنا واثق من سعة صدره لما يمكن أن يختلف بشأنه، علماً بأن من واجبنا المشترك أن نجيب عن تلك الأسئلة وننقّب في المصادر والكتب عند الحاجة لنتوثق مما نكتبه إلى قارئات وقراء من مختلف المستويات والفئات الاجتماعية، فهي تمس الإنسان في العراق، ولكنها تمس الإنسان في مواقع أخرى من الدول العربية أيضاً وقراء العربية عموماً، وخاصة تلك القضايا التي تمس بهذا القدر أو ذاك تجارب دول أخرى ستبقى مفيدة لنا جميعاً بغض النظر عن بعدها أو قربها من واقع حياتنا، فكل تجارب البشرية هي ملك لكل منا، وهي ملك الجميع، مع فارق في المكان والزمان، وبمعنى آخر مع فارق يمس مدى الاستفادة منها في ما نحن فيه، فليست هناك تجربة مماثلة لأخرى، فكل منها سماتها وخصائصها و خاصة تلك التي تخص شعوب ودول أوروبا من جهة، وتلك التي تخص شعوب ودول الشرق الأوسط أو شعوب الدول العربية أو العراق بمكوناته القومية العديدة من جهة أخرى.

سوف أتناول القضايا المطروحة للنقاش كافة والواردة في الحلقات الجديدة للصدیق الفاضل الأستاذ سیار الجمیل بالتتابع كما وردت في حلقاته وتجنب التكرار.

هل من إجابة واحدة عن التساؤلات المطروحة؟

الرؤية الواضحة والمدققة ضرورية جداً لواقع المجتمع العراقي وما يحيط به في منطقة الشرق الأوسط والعالم. والزمن الذي نعيش فيه غير مقطوع الجذور عن الزمن الذي فات، والتركة التي نعيشها اليوم ويتراكم عليها ما هو جديد من السيئات قادمة هي الأخرى من فترات ماضية بعيدة وقريبة، وهي بالتالي ليست مقطوعة الجذور عن الماضي الذي ربما يراه البعض حالياً أجمل مما كنا نراه سابقاً بسبب شدة الرداءة الراهنة. وأشك تماماً ببعض الموضوعات التي نتحدث عن انتهاء زمن الاستبداد والدكتاتوريات وعبادة الفرد أو الحزب الواحد أو الأيديولوجيا، فهي موضوعات غير منتهية، بل لا نزال نعيش الاستبداد والقهر والطغيان، رغم صواب الحكم العام على العصر الذي نعيش فيه. والشك عندي لا ينبع من رغبتني الذاتية أو ضعف تفاؤلي، بل يستند إلى واقع الحياة الذي تعيش فيه شعوب كثيرة ومنها الشعوب العربية وكذلك شعبنا العراقي، وإلى القيم التي لاتزال سائدة وإلى مجموعة من القوى التي لا تزال فاعلة، وإلى الواقع التعليمي والثقافي الذي لا يزال سائداً ويستوجب التغيير. لقد مات صدام حسين وذهب طاغية، ولكن الكثير من الناس في العراق وفي الخارج لا يزال يشكل جزءاً من صدام حسين جزءاً منهم. فالاستبداد لا يظهر على مستوى الدولة أو الحكم حسب، بل على

مستوى الأفراد وفي السلوك العائلي وفي البنية الفوقية التي ترافقتنا وفي ذكورية المجتمع المستفحلة ودور الدين، أي دين، في كل ذلك أيضاً.

الزمن الذي نعيش فيه ليس كله رديئاً، كما أنه ليس كله حسناً، والنسبية لايمكن أن تفارق هذا الجانب أيضاً، فنحن نعيش في عالم مليء بالتناقضات والصراعات، هكذا كان وهكذا سيبقى مع تغيير فعلي في طبيعة تلك التناقضات والصراعات من جهة، ومع طبيعة العلاقات الإنتاجية والاجتماعية السائدة ومع قدرة الإنسان والمجتمعات على حل تلك التناقضات ومعالجة تلك الصراعات. ولكن المجتمعات البشرية سوف لن تخلو من تناقضات وصراعات بأي حال. وما كان يجري الحديث عن غياب التناقضات الاجتماعية أو التناقضات العدائية في مجتمعات الدول الاشتراكية، وبالتالي غياب الصراعات، فهو لم يكن سوى التعبير عن رغبات ذاتية بحتة وأضغاث أحلام وليس عن واقع فعلي قائم على الأرض، خُدعنا بها وخُدعنا الآخريين بها لا عن رغبة في خديعة الآخر من جانبنا بل عن إيمان بالنظرية، والأيمان مسألة غير عقلانية ومثالية أصلاً، وليس عن فهم عميق لجذلية الحياة ومفهوم النظرية باعتبارها تجريداً للواقع، وكلما تغير الواقع تغيرت المقولات النظرية أيضاً، وكانت أحد أسباب انهيار تلك النظم السياسية الاجتماعية والاقتصادية لأنها لم تدرك حقيقة تلك التناقضات ولم تعترف بها ولم تسع إلى حلها وكانت عواقبها شديدة بل قاتلة.

الظواهر السلبية التي يتحدث عنها الزميل الفاضل موجودة فعلاً والتي لخصها بما يلي:

”رَمْنَا اليوم تحلّ فيه جملة من آثام جديدة: انه زمن الإرادة الأمريكية .. وزمن العولمة التي اكتسحت كل الحياة والذات والانتماء .. وزمن الخلايا الإرهابية .. وزمن التسارع الاقتصادي.. وزمن الكتل الجديدة .. وزمن

الميليشيات الإسلامية .. وزمن القوى الدينية المتشددة .. وزمن ثورة الميديا والمعلومات الكاذبة والموتورة والمشوهة .. وزمن الكتابات الرخيصة وزمن الانتحالات والسرقات والاختلاسات وزمن الطفيليين الجدد .. زمن الأقنعة المتحجرة على الوجوه .. زمن المنافقين والأغبياء .. زمن القتل والتكفيريين المارقين .. زمن الطائفية العمياء والمتطرفين والمتعصبين بكل أمراضهم وهوسهم وتعصبهم وتخلفهم .. الخ كنا نحلم بأن التقدم حاصل لا محالة بعد كل ما مرّ بنا من سيئات وخطايا وآثام على عدة عهود مضت .." [مقطع من الحلقة الأولى بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧].

في هذا التكتيف الشديد للسيئات الفعلية يركز الأستاذ الجميل على الجوانب السلبية من القضية، وهو توصيف مهم، ولكنه وحيد الجانب، إذ لا بد من أن نرى عبر هذا النفق الطويل بصيص الضوء الفعلي الموجود الذي يتجسد في مقاومة فعلية لما هو قائم رغم أنها ما تزال ضعيفة ولكنها قابلة للتوسع والتطور والتنامي. ويلعب المثقف العقلاني دوره في هذه العملية أيضاً. كما أن في مجمل التطور ما هو إيجابي لشعوب العالم كلها رغم التمايز في القدرة على الاستفادة من تلك الإيجابيات.

التوصيف للواقع ضروري جداً ولكن السؤال الأهم هو : كيف نواجه هذا الواقع وكيف نشارك في تغييره من موقعنا كمثقفين نعي الواقع ونعرف المشكلة ونريد حلولاً لها؟ لا أختلف مع الزميل في الإجابة عن تساؤله التالي: " .. هل باستطاعة نفر نخبوي يؤمن بالمثل الديمقراطية والفكر المدني والتقدمية والممارسات الليبرالية والعلمنة والفكر الحر أن يوقف كل الشناعات وان يصد كل الجنايات وان يحمي كل المكتسبات ؟ وأقول " كلا " ، إذ أن هذا نفر لا يستطيع تغيير هذا الواقع بمفرده ، ولكن ما هي مهمته ؟ مهمة هذا نفر، كما أرى، تتلخص في مساهمته الفعالة في توفير مستلزمات التغيير من

ناحية التنوير الفكري والتوعية السياسية والاجتماعية والاقتصادية. المشكلة التي تواجهنا ليس في غياب الوعي عند الغالبية العظمى من المجتمع في العراق مثلاً أو في الدول العربية عموماً ، بل في زيف الوعي الذي يحملونه، وعملية تغيير هذا الوعي المزيف والمشوه صعبة ومعقدة جداً ولا تتم عبر التعليم والتثقيف حسب، بل وعبر عملية تغيير واسعة في البنية الاقتصادية والاجتماعية وفي البنى الفكرية والثقافية وفي القيم والمعايير ولفترة غير قصيرة من الزمن.

الحلقة الثانية

العولمة والموقف منها

العولمة كعملية موضوعية وكسياسة:

في هذه الحلقة سأحاول مناقشة موضوع العولمة والموقف منها في ضوء الملاحظات المكثفة الواردة في الحلقة الثانية من الحوار الجاري بين الأستاذ سيّار الجميل وبينني بما يشير إلى الكثير من نقاط الاتفاق وبعض نقاط الاختلاف. ويهمني جداً أن أطرح بوضوح رأيي بطبيعة العولمة ومفهومها ومضمونها واتجاهات تطورها.

في حوزتي كتاب الأستاذ الدكتور سيّار الجميل الموسوم "العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط – مفاهيم عصر قادم". والكتاب صادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ببيروت في العام ١٩٩٧ وقرأته بعناية، كما صدر لي كتاب بجزئين بعنوان "العولمة من منظور مختلف" ، عن وزارة الثقافة العراقية ببغداد في العام ٢٠٠٥ ، ونشرت عدة مقالات عن ذات الموضوع في مجلات عربية وأجنبية منذ العام ١٩٩٥ ، وهناك العشرات من الكتب التي صدرت خلال الأعوام العشرة المنصرمة باللغة

العربية والإنجليزية والألمانية، ومنها كتابات الأستاذ الدكتور سمير أمين، وكتاب فخ العولمة لكاتيين ألمانيين الذي قام الأخ الدكتور فالح عبد الجبار بترجمته ترجمة ممتازة، وهي كلها كتب ودراسات مهمة للغاية ومتباينة في رؤيتها وموقفها من العولمة، وهو أمر اعتيادي ويساعد على فهم الكثير من جوانب هذه المقولة المعبرة عن قضية أساسية في تطور الرأسمالية.

ابتداءً لا بد من التمييز بين مسألتين : الأولى تمثل واقع التطور التاريخي للرأسمالية على الصعيد العالمي من حيث مستوى تطور القوى المنتجة المادية والبشرية، إذ أن هذا التطور خاضع لفعل قوانين اقتصادية موضوعية بغض النظر عن إرادتنا ورغباتنا الذاتية، وسواء قبلنا بذلك أم رفضناه، وسواء كرهنا الرأسمالية وناضلنا ضدها أم رضينا بها وارتضيناها لمجتمعاتنا. وليست هذه العملية الموضوعية بنت اليوم بل هي نتاج تطور اجتماعي تاريخي، ها نحن نعيش مرحلة متقدمة منها. أما الثانية فتجسد السياسات الرأسمالية العولمية التي تمارسها الدول الصناعية المتقدمة بمراكزها الثلاثة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

العولمة كعملية موضوعية وتطور تاريخي للرأسمالية

تعتبر العولمة من الناحية الموضوعية مرحلة جديدة متقدمة من مراحل تطور الرأسمالية على الصعيد العالمي، إذ أن لها امتدادها في تاريخ الرأسمالية منذ نشوئها وتطورها والتحويلات التي شهدتها في القرن التاسع عشر، وبشكل خاص في النصف الثاني منه وأوائل القرن العشرين. وهي نتاج الثورات الصناعية المتتالية والتحويلات البنوية العميقة التي كانت تجري في رحم الرأسمالية المالية، منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى بداية العقد السابع

من القرن العشرين، والتي اتخذت مسارا أكثر وضوحا وتميزا مع انهيار نظام الحكم الاستعماري القديم والبدء بممارسة أشكال جديدة للهيمنة والاستغلال الرأسماليين على اقتصاديات وشعوب بلدان القارات الثلاث، آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض دول أوروبا الأقل تطورا والذي أطلق عليه صواباً بـ "الاستعمار الجديد" تمييزاً له عن الأساليب القديمة التي مورست في الهيمنة الاستعمارية. ثم تسارعت هذه العملية في أعقاب انهيار بلدان "المنظومة الاشتراكية" وتفكك الاتحاد السوفييتي وحل مجلس التعاضد الاقتصادي واختفاء ما كان يطلق عليه بـ "السوق الاشتراكية"، إذ أن العوائق التي كانت تحد من حركة الرأسمال العالمي ونشاط الاحتكارات الرأسمالية المتعدية الجنسية قد غابت، ولم يعد هناك سوى نضال شعوب البلدان النامية!

والعولمة الرأسمالية الراهنة عملية مستمرة، وهي لا تزال في بداية مراحل تطورها وأمامها طريق طويل، وتشمل جميع مراحل عملية إعادة الإنتاج [الإنتاج، التوزيع، التبادل والاستهلاك]، أي العملية الاقتصادية بمجمل مراحلها، كما أنها نتاج متقدم للمجتمعات البرجوازية الرأسمالية والمدنية المتقدمة، ولكن دورها وفعلها وتأثيرها ونتائجها أو عواقبها لا تقتصر على تلك المجتمعات المتقدمة فحسب، بل تمتد بفعلها وتأثيرها، سلباً أو إيجاباً، إلى بقية بلدان وشعوب العالم، ومنها البلدان النامية والعالم العربي كجزءٍ منها، فنحن نعيش في عالم واحد رغم انقسامه إلى عالمين: عالم التقدم وعالم التخلف، عالم الغنى وعالم الفقر، عالم الإنتاج وعالم الاستهلاك. ويمكن فيما يلي تشخيص عدد من أبرز الخصائص التي تميز هذه العملية والمحيط الذي تنشأ وتتطور فيه:

١. تأخذ العولمة مضمونها واتجاهات تطورها من طبيعة النظام الرأسمالي بطبيعته ومضمونه الاستغلالية ومن القوانين الاقتصادية الموضوعية الفاعلة

في الرأسمالية على الصعيدين الدولي والمحلي، ومنها قانون القيمة وقانون فائض القيمة وقانون التطور غير المتكافئ في ما بين اقتصادات الدول، وكذلك في ما بين الفروع والقطاعات الاقتصادية والمجتمعات، إضافة إلى قوانين اقتصادية أخرى منها مثلاً قوانين التطور المطرد للقوى المنتجة وإنتاجية العمل وقانون العرض والطلب والعلاقة بينهما.. الخ. ويمكننا أن نتابع هذا التطور المتباين في واقع التقسيم الدولي للعمل بين الدول المتقدمة والدول النامية أو المتخلفة.

٢. تتطور عملية العولمة الرأسمالية في عالم واحد ولكن بشكل غير متكافئ ولا متساوي، كما أن هذا العالم الواحد منقسم على نفسه إلى عالمين، عالم التقدم والتطور والثورة العلمية والتقنية، عالم الإنفوميديا بما يصدره لنا من معلومات صحيحة ومزيفة أو مشوهة وما ينتشر فيه من غنى فاحش حتى التخمّة من جهة، وعالم التخلف والفقر والحرمان والتشرد والمرض والجوع حتى الموت من جهة أخرى، عالم المراكز الرأسمالية الثلاثة الأكثر تقدماً (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان)، وعالم المحيطات (الأطراف) ذات المستويات المتباينة في التطور التي تدور في فلك تلك المراكز على مدارات مختلفة في بعدها أو قربها من تلك المراكز وهي تعاني من أبشع استغلال وأكثره شدة. وبعض تلك الدول التي تدور في المحيطات تقف على حافة الانتقال إلى مواقع المراكز أو الاقتراب منها. والإشكالية هنا ليست في الغنى والفقر المالي أو في مستوى معدل حصة الفرد الواحد من الدخل القومي السنوي حسب ، بل وبالأساس في كون هذه المراكز الثلاث بشكل خاص هي المواقع المنتجة والمصنعة والمصدرة للسلع والعلوم والتقنيات الحديثة وبراءات الاختراع، في حين لا تزال دول المحيط عموماً هي المستقبلية والمستهلكة لها، والتي تجد تعبيرها في تنامي التباين والفجوة في مستوى

تطور الأبحاث والاقتصادات والمجتمعات والإنتاج وإنتاجية العمل ونوعية الإنتاج، وكذلك في مستوى حياة ومعيشة الأفراد ومداخل وظروف عمل سكان البلدان المختلفة بشكل ملموس.

٣. وفي ظل هذا الواقع لا تقود العولمة إلى إضعاف التناقضات الاجتماعية على الصعيدين المحلي والعالمي، بل تساهم في تفاقمها واتخاذها أبعاداً جديدة واتجاهات جديدة تتجلى في صراعات ونزاعات من نوع جديد أيضاً وأكثر شراسة، يفترض أن تؤخذ بنظر الاعتبار، إذ أن الدول والشركات الرأسمالية الصناعية المتقدمة تحاول بشتى السبل الاستفادة القصوى من اتجاهات تطور العولمة الرأسمالية لصالحها وزيادة أرباح الشركات الاحتكارية العملاقة المتعددة الجنسية على حساب شعوب وبلدان العالم الثالث من ناحية، وعلى حساب الفئات الكادحة والفقيرة من شعوب الدول الرأسمالية المتقدمة من ناحية أخرى. وإذا كانت الحرب الباردة بين المعسكرين السابقين قد انتهت، فإن التناقض والصراع بين بلدان الشمال الرأسمالية المتقدمة والبلدان النامية المتخلفة في الجنوب لم ينتهيا، بل أنهما في تفاقم، وهي نتيجة منطقية للسياسات الاستغلالية التي تمارسها بلدان الشمال الصناعية المتقدمة، وخاصة الدول الصناعية السبع الكبار ومؤسساتها المالية الدولية. والظاهرة البارزة التي يمكن تشخيصها خلال العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين تشير إلى محاولات جادة من جانب القطب الأوح في العالم، أي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى فرض هيمنتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية وسياساتها في البيئة على العالم كله وتحقيق مصالحها واعتبار العالم كله منطقة نفوذ لها ولـ "مصالحها الحيوية" وترفض المساومة على ذلك. ويحمل هذا الأمر في ثناياه مخاطرة

كبيرة على الأمن والسلام في العالم كله. ونجد تجلياته المباشرة في منطقة الشرق الأوسط.

٤. والعولمة، كظاهرة موضوعية، تعني ثورة مستمرة في مستوى تطور القوى المنتجة في الجزء الأكثر تقدماً من العالم الرأسمالي وبتعاظم الطابع الاجتماعي للقوى المنتجة، ومنها العلوم طبعاً، واستمرار امتلاك الرأسمالية القدرة على توفير التناغم النسبي المطلوب بينها وبين علاقات الإنتاج الرأسمالية، إذ أنها تعتمد إلى المزيد من الخصخصة ونقل المزيد من مهمات الدولة إلى القطاع الخاص، وهو الذي يساهم في تعميق الفجوة بين الطبيعة الاجتماعية المتنامية للقوى المنتجة والطبيعة الخاصة لملكية وسائل الإنتاج. ورغم ذلك يسمح التوافق النسبي بينهما والمنافسة القائمة في ظل الرأسمالية، رغم تنامي الاحتكارات المتعددة الجنسية، إلى تثوير عملية التطور والتقدم في القوى المنتجة المادية والبشرية وتغيير بنية الإنتاج والخدمات وإنتاجية العمل والإدارة الاقتصادية، ويفتح لها المزيد من الدروب لاستخدامٍ أوسع للمنجزات الأكثر حداثة في جميع مجالات السياسة والحياة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية والتعليمية والإعلامية والبيئية، وكذلك في مجالات البحث العلمي في مختلف الفروع وفي الشؤون العسكرية والإنتاج الحربي، وفي المواصلات والاتصالات المعلوماتية الدولية، إضافة إلى غزو الفضاء الكوني والبحث فيه وتقريب آجال استثماره الفعلي من جانب تلك الدول ولأغراضها الخاصة ومشاريعها الدولية، وكذلك في البنيات الإنتاجية وأشكال التنظيم والإدارة العلمية الجديدة لمختلف مراحل عملية إعادة الإنتاج الاجتماعية وتنامي دور ومكانة ووظائف الشركات المتعددة الجنسية اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً وعسكرياً. ولا شك في أن مثل هذا التطور يساهم في معالجة الأزمات الدورية التي تعاني منها الرأسمالية ليجد لها حلاً، ولكن لا

يعني أن لا تنشأ لها أزمات جديدة. والعالم يعيش باستمرار المزيد من الأزمات وفي مجالات اقتصادية مختلفة تجد تعبيرها في واقع وظروف عمل وحياة الأفراد في المجتمعات ذاتها وتسحق في حركتها المزيد من الكادحين والفقراء والمعوزين. وهو ما نعيشه اليوم في الولايات المتحدة والذي سينعكس دون أدنى ريب على مجمل الاقتصاد العالمي واقتصاديات جميع البلدان وبنسب متفاوتة.

٥. وتقترب العولمة بثورة في المكونات الثلاثة لما يسمى بالتقارب التكنولوجي **Convergence**، أي بين الحوسبة الحديثة (الكومبيوتر) والاتصالات والوسائط المعلوماتية (الالكترونيات) الأكثر حداثة التي تشكل مجتمعة المسار الجديد في البنية الصناعية الحديثة التي تتطلب المزيد من التوظيفات الرأسمالية ، والتي تخصصت بها ومركزتها لديها المراكز الصناعية الثلاثة فعلا حتى العقدين القادمين على أقل تقدير.

٦. وستظهر التغيرات العميقة لهذين الاتجاهين في العولمة على نمط تفكير وأساليب وأدوات عمل وحياة ونشاط الإنسان في مختلف المجالات، بما فيها الثقافة والبيئة والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والدولية. وهي تمارس دورها منذ الآن في تغيير الكثير من قيم وأخلاقيات وتقاليده وعادات وسلوك الفرد والمجتمع لا على صعيد العالم الرأسمالي المتقدم فحسب، بل ستمتد لتشمل بلدان وشعوب العالم الأخرى تدريجاً. وستواجه كثرة من الأفكار القديمة الراسخة، وخاصة بين القوى الإسلامية السياسية والقومية، مثل إشكاليات الهوية والأصولية والعنصرية والطائفية والأحكام المسبقة إزاء الآخر والحنين للماضي في الحاضر، اهتزازاً شديداً ورفضاً واسعاً باعتبارها جزءاً من ماض لا يمكن أن يعود ولن يعود، رغم كل الجهود الخائبة التي تبذلها كل القوى السلفية والأصولية الدينية والطائفية وغير الدينية. ومن

الجدير بالإشارة إلى أن العالم لن يكون له في القريب المنظور ثقافة عالمية واحدة، ولكن ستساهم التقنيات الحديثة في المزيد من التقارب والتفاعل والتلاقح بين الثقافات، وفي هذا انتصار للبشرية وليس في ذلك أي خطر على أي من الثقافات، إذ ستبقى لكل ثقافة خصوصيتها الملموسة على أرض الواقع. ولكن مثل هذه الاتجاهات تهدد بالانغلاق الثقافي والأثني أو العنصري أو الديني على خلاف ما كانت عليه من تفتح نسبي في السابق. وهذا ما يخيف البعض من القوى المشدودة بحنين مشوه وسلفي إلى الماضي ويخشى من أي تبادل وتفاعل وتلاقح بين الثقافات، في حين كان العالم كله وما يزال يشهد عدم وجود ثقافة نقية خالصة دون تأثير من وعلى الثقافات الأخرى في مختلف أرجاء المعمورة، فهي عملية أخذ وعطاء وتفاعل إنساني وحضاري مستمر. إلا أن التفتح والتفاعل والتلاقح الثقافي لا يعني بأي حال إقصاء الثقافات الوطنية والقومية أو تهميشها أو تشويهها أو محاولة قهرها، إذ أنها تشكل جزءاً عضوياً من تراث هذا الشعب أو ذاك ومن تكوينه الإنساني الحضاري ومن ذاكرته الجمعية. ويحق لكل ثقافات الشعوب، صغيرها وكبيرها، أن تنتعش وتتطور وتغتني وتمارس دورها في حياة الشعب المعني، بل حتى أكثر من ثقافة واحدة في شعب متعدد القوميات، إذ لا يفترض أن تفرض ثقافة معينة، بحجة كونها لشعب أكبر وثقافة رئيسة وطنية، نفسها على الثقافات الأخرى بحجة كونها لشعوب أقل حجماً وأقل تطوراً. والمثل الذي يورده الأستاذ الدكتور سيّار الجميل في كتابه الموسوم "العولمة الجديدة" عن الشجرة والقارب في الميثولوجيا الميلانيزية نابت تماماً بالنسبة لثقافة الشعوب على نحو خاص. العلاقة الرمزية الجميلة التي تعبر عنها أسطورة القارب والشجرة هي أن راكبها يحمل معه ثقافة الوطن الأم، ولكنه ينتقل بها بواسطة هذا القارب ويرسي قاربه في موانئ وشواطئ الكثير من البلدان،

فيغتني بثقافات الآخرين وينقل ثقافته في الوقت نفسه إلى الآخرين فيحصل التعارف والتفاعل والتلاقح والتطور في آن.

٧. وسيساهم عصر العولمة، عصر ثورة الإنفوميديا، في فتح أبواب جديدة أمام شعوب وبلدان العالم الثالث لاستقبال رياح التغيير الحضارية الجديدة، ولكن مقدار الاستفادة منها سيكون متفاوتاً بالارتباط مع مدى قدرة تلك الدول في مستويات تطورها الراهنة على تقبل الجديد القادم ومدى انفتاحها عليه، ومدى سماح الدول الرأسمالية المتقدمة بذلك أيضاً، أو مدى استخدامها لهذه الثورة التي لا تزال ملك يديها في الهيمنة على شعوب العالم الثالث ، إضافة إلى تشويه المعلومات التي تصل إلى هذا العالم والإساءة إلى قضايا شعوب البلدان النامية، ومنها شعوب منطقة الشرق الأوسط والشعوب العربية. ومن هنا يمكن أن تتقلص فجوة التطور بين بعض البلدان أو تتسع بالنسبة لعدد آخر منها وبين الدول الرأسمالية المتقدمة في مراكزها الثلاثة. إن الثورة العلمية العولمية المعاصرة يمكن أن تجد طريقها إلى جميع الدول في سائر أرجاء العالم، ويمكن أن تصل إلى كل الناس دون قيود أو حدود، ولكنها تبقى مقيدة حتى في بعض أهم جوانبها بسياسات وسلوك الدول الرأسمالية المتقدمة. وإذا كانت قوة العولمة وحيويتها تكمن في جانبها الأول ، رغم طبيعتها الرأسمالية الاستغلالية، فإن ضعفها وسلبيتها يكمنان في جانبها الثاني. وعلينا أن نلاحظ أن جمهرة من حكام الدول النامية، ومنها الدول العربية، لديهم مخاوف غير قليلة من العولمة بسبب اقترانها بجوانب الحضارة الغربية المشرقة والموضوعية، إذ يسعون إلى منع وصولها إلى شعوبهم بكل السبل المتوفرة لديهم. وكان العراق في فترة حكم الدكتاتور صدام حسين نموذجاً صارخاً لمثل هذا التطرف في منع استخدام منجزات العلوم والتقنيات الحديثة من جانب أفراد المجتمع ومنع التفاعل والتلاقح مع ثقافات الشعوب

الأخرى، بل سعى إلى قتل الثقافة الوطنية المتعددة القوميات، ولكنه استخدم تلك المنجزات لإرهاب وقتل الشعب وملاحقته وخنق أنفاسه وشن الحروب ضد دول الجوار.

٨. وفي الوقت الذي تعني العولمة مزيداً من التقارب بين قوميات أو شعوب العالم، صغبرها وكبيرها، بسبب سرعة الاتصال وتقارب العالم وكأن الجميع يعيشون في بيوت متلاصقة في مدينة صغيرة واحدة، باتجاه التعاون والتفاعل والتأثير المتبادل، فأنها ستسمح في الوقت نفسه من الناحية الموضوعية بازدهار القوميات وتفتحها وتعجيل وتائر تطورها ومشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية الدولية. كما أنها تعني إمكانية انتشار قيم الحرية والديمقراطية والمساواة بين البشر وممارسة حقوق الإنسان وحقوق الجماعات القومية وفي مقدمتها حقها في تقرير مصيرها على نطاق واسع ، واعتبار ذلك من القيم الأساسية ذات الطبيعة الدولية العامة والشاملة. ومن هنا أتفق مع إشارة الأخ الدكتورجميل إلى أن هذا العصر لم يعد عصر الدكتاتوريات والاستفراد بالسلطة أو "الحزب الواحد القائد والرائد" ...الخ. إلا أن هذه الإمكانية غالباً ما تصطدم بسياسات الدول الكبرى ذات المصالح الإقليمية الضيقة وبمصالح النظم الاستبدادية والشوفينية أو العنصرية أو الدينية السلفية والطائفية المتزمتة التي ترفض الاستجابة لمطالب وحقوق الشعوب وحقوق القوميات مما يجعل من النضال في سبيل ذلك مهمة ضرورية ، ولكنها صعبة وغالباً ما تكون مرتبطة بتضحيات بشرية ومادية كبيرة. والأمثلة على ذلك كثيرة، سواء أكانت من منطقة الشرق الأوسط حيث تنتصب القضية الكردية أمام أنظار العالم كله، وحيث مارس النظام الاستبدادي في العراق شتى صنوف الاستبداد والعنف والقتل الجماعي، كما في مذابح الأنفال ومنها مجزرة حلبجة البشعة، والتطهير العرقي ومحاولات الصهر القومي ضد

الشعب الكردي والتركمان على نحو خاص، أو في تركيا وإيران إزاء الشعب الكردي أيضاً كما يحصل اليوم في تركيا وفي مواقف القوى العسكرية والحكومة التركية من مطالب الشعب الكردي العادلة في إقليم كردستان تركيا، أو في الجزائر والمغرب وليبيا إزاء القومية الأمازيغية، أو في السودان إزاء شعب دار فور، وقبل ذلك شعوب جنوب السودان. وهذا يعني بأن العولمة لا تعني حصول الشعوب على حقوقها أوتوماتيكياً، بل تحتاج إلى نضال شاق ومربح بسبب تشابك المصالح الإقليمية والدولية. إذ أن العولمة الجارية، كما قلنا ذات طبيعة وخصائص رأسمالية، وهي في الجوهر تخضع لقوانين استغلالية.

٩. إن العولمة وبالرغم من بروز تطور كبير في دور ونشاط ومكانة الشركات الرأسمالية المتعددة القومية، إلا أنها تزيد في الوقت نفسه من عملية الصراع بين الدول الكبرى على مناطق النفوذ والأسواق والتوظيفات الرأسمالية وتحقيق أقصى الأرباح، وبشكل خاص على منطقة الشرق الأوسط، الخليج منه على نحو أخص. وسيكون الصراع الجديد بين عملاقين ينموان بسرعة فائقة من حيث البنية الاقتصادية والعسكرية ومن حيث السكان وهما الصين الشعبية والهند، وبين المراكز الرأسمالية الثلاثة الأخرى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، إضافة إلى روسيا، كما سيكون للصين في قادم العقود الثلاثة دورها المتميز والأكبر في العلاقات الاقتصادية الدولية وفي الصراع المحتمل والكبير مع الولايات المتحدة الأمريكية. وأعني بذلك أن القطبية الواحدة التي نشأت في نهاية العقد التاسع وبداية العقد الأخير من القرن العشرين ستنتهي بصيغة ما مع نهاية العقد الثالث وبداية العقد الرابع من القرن الحادي والعشرين ويبرز إلى سطح الأحداث عالم متعدد القطبية والمصالح والصراعات. من الصعب تأكيد ادعاء البعض بأن القرن الحادي

والعشرين هو قرن الإمبراطورية الأمريكية لا غير، كما جاء على لسان بريجنسكي وغيره.

السياسات العولمية للرأسمالية

تنطلق سياسات العولمة الجارية، التي تمارسها الدول الرأسمالية المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي سياسات الليبرالية الجديدة التي تمارسها بصرامة قوى المحافظين الجدد لا في الولايات المتحدة فحسب، بل في بريطانيا وألمانيا وفرنسا وفي غالبية الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وعلى وفق أسس أيديولوجية برجوازية رجعية وصارخة في تصلبها أو تخشبها، من مضمون العولمة الرأسمالية الناشئة قوانينها الاقتصادية الموضوعية، وهي تبني عليها بهدف الهيمنة على العالم كله سياسياً واقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً وثقافياً، ومنه منطقة الشرق الأوسط والدول العربية. ومن هنا تنشأ مخاوف الشعوب بشأنها، وهي مخاوف عادلة بحكم تلك السياسات. إذ أنها قادرة، بسبب الإمكانيات الاقتصادية والقدرات العسكرية الفعلية وتحول موازين القوى الدولية لصالحها بعد انتهاء الحرب الباردة التي شهدتها فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى بداية العقد الأخير من القرن العشرين، وفرضها على الآخرين، وبذلك تثير الكثير من الإشكاليات والتعقيدات والكوارث والحروب الإقليمية لبلدان العالم الثالث، ومنها دولنا العربية وكذلك العراق. فسياسات العولمة الأمريكية، حيث تشاطرها أو تعترض على المراكز الرأسمالية الأخرى، تدعو بصرامة إلى:

- ممارسة التدخل الفظ لفرض "الحرية التامة!"، وهي من جانب واحد، أمام انتقال رؤوس الأموال والتبادل التجاري وإلغاء القيود الجمركية وتحقيق الإصلاح والتكيف في اقتصاديات البلدان المختلفة وربطها ببنية واقتصاديات

الشركات الرأسمالية المتعددة الجنسية، وكذلك فرض ذلك النهج على بقية بلدان العالم دون الأخذ بالاعتبار ظروف تلك الدول ومشكلاتها وحاجاتها ، بما في ذلك طريقة عملها وعضويتها في منظمة التجارة الدولية الحرة. ولكنها تقف في الوقت نفسه ضد انتقال وهجرة الأيدي العاملة إلى بلدانها (عدا هجرة الأدمغة التي تشجعها) وتقيم الحواجز إزاء العالم النامي لهذا الغرض ، إضافة إلى إعاقته تصدير سلع بلدان العالم الثالث إلى أسواقها بمختلف السبل والقيود. وهي بهذا تخل بقواعد اللعبة التي تدعو إليها "حرية انتقال عوامل الإنتاج" لصالحها وضد مصالح شعوب البلدان النامية على نحو خاص وبالنسبة من الدعاية التي تروجها حول حرية التجارة والتبادل التجاري الحر غير المقيد. ومن هنا نشأت هذه الحركة الشعبية الواسعة المناهضة للعولمة ATTAC والاحتجاج المتواصل ضد سياسات منظمة التجارة الدولية الخاضعة لسياسة ومصالح الولايات المتحدة وبقية الدول الصناعية الكبرى التي تعتمد على سياسات الليبرالية الجديدة، قبل مؤتمر سياتل واستمراراً بمؤتمر الدوحة في قطر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠١ والمؤتمرات الوزارية الأخرى التي تلتها، والتي تغطي إلى أبعد الحدود، مصالح وحقوق الدول النامية عموماً. كما أنها من الناحية العملية تفرض الضرائب التي تراها مناسبة على السلع المصدرة إليها لحماية منتجات منشأتها الصناعية من المنافسة الدولية. إن العولمة الجديدة لا تلغي المصالح الرأسمالية ولا تلغي الطابع الإمبريالي للدول الرأسمالية الأكثر تطوراً في العالم، بل تؤكد وتشدّد من طبيعته في الهيمنة والاستغلال ولكنها تطرح أساليب وأدوات جديدة وإضافية .

• وهي تسعى إلى تغيير وظيفة ودور الدولة وليس إلى إلغاء الدولة أو تفكيكها كلية، أي جعلها مجرد جهاز إداري مهمته تنظيم وجبي الضرائب وتأمين توزيعها لصالح تنمية مشاريع القطاع الخاص وتأمين مستلزمات نشاط

هذا القطاع وضمان أرباحه. كما تبقى لها دورها العسكري والأمني واحتكار ممارسة القوة والعنف أو القمع لضمان "الأمن والاستقرار" ومستلزمات استمرار تطور الرأسمالية وبقاء الحياة العامة هادئة دون تهديد للنظام الرأسمالي، أي دون أن تعصف بها التناقضات والصراعات الاجتماعية والسياسية، رغم أنها تشدد من استغلال الطبقة العاملة وبقية الكادحين وتقلص من المكاسب التي تحققت لها على مختلف المستويات طيلة القرون المنصرمة من النضال بين العمل ورأس المال، أي بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال. وهي في هذا تتجاوز حتى على أسس الديمقراطية التي تستوجبها عملية العولمة ذاتها. ومن هنا يلاحظ الإنسان بأن الديمقراطية في البلدان الرأسمالية المتقدمة تعاني من أزمة حقيقية، والتي تتجلى أيضاً على صعيد العلاقات الدولية وتنامي مواقف ومحاولات فرض قرارات الولايات المتحدة الأمريكية بالتهديد والقوة واستخدام العنف لحل الخلافات والمشكلات القائمة ، بدلاً من حلها بالطرق السلمية الديمقراطية، إضافة إلى ممارسة المقاطعة الاقتصادية والحصار الاقتصادي، وكذلك ممارسة ما يسمى بـ"الحروب الاستباقية".

• وتساهم هذه الاتجاهات في تشديد التناقض بين الطابع الاجتماعي المتعاضم للإنتاج وبين الطابع الخاص لعلاقات الإنتاج والهيمنة الخاصة المتعاضمة على القسم الأعظم من الثروة الاجتماعية والدخل القومي لا في داخل الدول الرأسمالية المتقدمة بل وعلى الصعيد العالمي، حيث تبدو بوضوح عمليات الاستلاب المستمرة للثروة من أجزاء متزايدة من السكان وحرمانها من أبسط مقومات استمرارها في العمل والعيش الكريم في مقابل المزيد من الثروة والاعتناء لمجموعات صغيرة جداً من الاحتكاريين المهيمنين على الاحتكارات المتعددة الجنسية، وتساهم في جانب آخر منها في زيادة حجم

البطالة على الصعيدين المحلي والعالمي، ولكن بشكل خاص في الدول النامية. ويتسع جيش العاطلين عن العمل في اقتصاديات الدول العربية بسبب ضعف نمو وتطور القطاع الإنتاجي واستمرار الاقتصاد على الاستيراد والاستهلاك، وتظهر بشكل بشع أيضاً البطالة المقنعة في أجهزة ومؤسسات الدولة على نحو أساسي وهي التي تساهم في استنزاف الموارد المالية وإضعاف الإنتاجية والخدمات.

• وتقرن سياسات العولمة الرأسمالية بسعي مجموعة من الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسية للسيطرة على العملية الاقتصادية الدولية برمتها، أي على مجمل مراحل عملية إعادة الإنتاج على النطاق الدولي باستخدام أساليب وأدوات كثيرة تسمح بها القوانين السائدة. والصحافة مليئة بأخبار عمليات إفلاس وابتلاع واندماج الكثير من الشركات الرأسمالية ببعضها تحت ضغط المنافسة أو من أجل إقامة أكبر الاحتكارات العالمية القادرة على الهيمنة الفعلية على العملية الاقتصادية الدولية. وتقوم تلك الشركات المتعددة الجنسية بالسيطرة على مصادر إنتاج الموارد الأولية وإخضاعها لمصالحها وسياساتها، كما هو الموقف من النفط الخام في الشرق الأوسط ومنطقة الففقاس حيث تكثر الموارد الأولية فيها وبشكل خاص الغاز الطبيعي والنفط الخام، إذ أن هاتين المنطقتين تمتلكان ٧٦ % من إجمالي احتياطي النفط العالمي. وعلينا هنا أن نؤكد من جديد بأن النفط قد لعب دوره في الحربين الأخيرتين، في حرب الخليج الثانية وحرب الخليج الثالثة، كما أن رائحة النفط لم تكن بعيدة عن حرب الخليج الأولى أيضاً.

• ويلعب الرأسمال المضارب والأسواق المالية الدولية دوراً متميزاً ومتنامياً في سياسات العولمة ويلقي بظلاله السلبية على اقتصاديات وبورصات العالم الثالث ويتسبب لها بأزمات حادة تدفع إلى هروب رؤوس

الأموال منها إلى بلدان الشمال المتقدمة. وتقدم لنا مجموعتا بلدان النمر الآسيوية الأولى والثانية نماذج صارخة على دور رأس المال المضارب في التأثير السلبي على العملية الاقتصادية برمتها في اقتصاديات تلك البلدان والانهيارات الشديدة التي رافقت بورصاتها والخسائر الفادحة التي تحملتها، في حين حققت مجموعة صغيرة من المضاربين الكبار وبعض الدول الرأسمالية المتقدمة أرباحاً طائلة ذات طبيعة طفيلية. وهو ما نلاحظه الآن في الأزمة الجارفة التي عمت سوق العقار في الولايات المتحدة الأمريكية والآثار السلبية الناجمة عنها على مختلف البنوك والأسواق المالية والبورصات الدولية. وبكلمة فأن أزمة العقارات الأمريكية الراهنة والخسائر التي تحملتها البنوك فيها وتأثيراتها على الدول الأخرى هي حصيلة أخرى لسياسات الليبرالية الجديدة، وهي مؤشر صارخ إلى وجود كساد فعلي في الاقتصاد الأمريكي الذي يمكن أن يزحف بسرعة على بقية بلدان العالم ويدفع بمزيد من الأيدي العاملة إلى قارعة الطريق وينشر البؤس والفاقة في الكثير من الفئات الاجتماعية الكادحة.

• وإذ تسمح العولمة الموضوعية بنشوء نظرة ذات طبيعة شاملة وعامة للطبيعة ومواردها الأولية والبيئة والإنسان وحقوق الإنسان، وكذلك للإمكانيات المتاحة والحاجات المطلوبة، بسبب طابعها الشمولي والدولي والطابع الاجتماعي المتعاطف للقوى المنتجة، حيث تنشأ إمكانية ممارسة برمجة واستخدام عقلانيين للموارد والطاقات والإمكانيات المتوفرة والحاجات الضرورية للمجتمع البشري، فأن هذه الإمكانيات المتاحة عملياً يصعب استثمارها بشكل عقلائي لصالح المجتمع البشري كله بسبب الطبيعة الاستغلالية للرأسمالية والركض وراء زيادة معدلات النمو أساساً مما يزيد من تلوث البيئة، إضافة إلى العفوية والفوضى النسبية التي تفرضها طبيعة

القوانين الاقتصادية الموضوعية للرأسمالية واستمرار عمل تلك القوانين التي تبقى أو تنمي التمايز الشديد في مستويات التطور بين الدول والتباين في مستويات الدخل والمعيشة في ما بين الطبقات والفئات الاجتماعية وفي ما بين الدول ، وكذلك المنافسة غير العقلانية المحتمة في ما بينها، والاستغلال الشديد الذي تريد تلك الشركات فرضه على شعوب العالم عموماً. فالعولمة التي يمكن أن تكون في مضمونها وبسبب التطور الرفيع والمستمر للقوى المنتجة على النطاق الدولي ذات مضامين إيجابية كبيرة لكل الشعوب، تتحول في بعض ابرز جوانبها إلى عواقب سلبية بسبب تلك السياسات في إطار علاقات الإنتاج الرأسمالية.

• وتجارب الشعوب تشير إلى أن الدول الرأسمالية المتقدمة بدأت تستخدم حقوق الإنسان كأداة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى عندما تجد في ذلك ما يخدم مصالحها وتكف عن المطالبة بها عندما تتعارض الديمقراطية وحقوق الإنسان مع مصالح أصحاب رؤوس الأموال الكبار. وخير دليل على ذلك ما يجري في منطقة الشرق الأوسط وفي الدول العربية على وجه الخصوص. فعلاقات الولايات المتحدة مع دول المنطقة تشير إلى وجود اغتصاب لحقوق الإنسان ولكن الإدارة الأمريكية تسكت عنها لأن لها مصالح مع حكومات تلك الدول، كما هو الحال مع المملكة العربية السعودية وتركيا وتونس على سبيل المثال لا الحصر.

• وبسبب التناقضات التي تثيرها سياسات العولمة فإن هذه الدول ما تزال تشعر بضرورة مواصلة التسلح وتعزيز حلف الأطلسي وتكوين قوات التدخل السريع وإقامة منظومة دفاعية مضادة للصواريخ تجاوزاً على الاتفاقية الخاصة بنزع أسلحة الإبادة والتدمير الشاملين، بما يثير شكوك بقية بلدان العالم إزاء النوايا الفعلية لتلك السياسات وتدفع بالعالم إلى سباق تسلح لا في

بلدان العالم الثالث التي تستنزف الكثير من مواردها المالية وتنشط ذهنية ورغبة حل نزاعاتها عن طريق استخدام القوة والحرب فحسب، بل وبين الدول الكبرى على نحو خاص، إضافة إلى سعي الولايات المتحدة لتلعب دور الشرطي الدولي على نطاق واسع، باعتبارها القطب الأوحـد والأقوى، أو الإمبراطورية الدولية الجديدة. ويمكن لأزمة نصب الرادارات ونظام الدفاع المتطور في كل من تشيكوسلوفاكيا وبولونيا أن يضع العالم على طريق سباق تسلح ومنافسة جديدة. ويمكن للتصريحات الجديدة للقادة الروس في أنهم سوف يستخدموا السلاح النووي دفاعاً عن مصالحهم ومصالح المتحالفين معهم، أن تثير المزيد من الإشكاليات والتوتر في أوروبا وتنشط سباق التسلح!

• وجدير بالإشارة إلى أن العولمة، التي تشمل جميع جوانب الحياة اليومية للسكان في سائر أرجاء المعمورة وتحول العالم إلى قرية أو مدينة صغيرة ذات بيوت متجاورة، تنشر الفساد المالي والإداري أو الوظيفي في سائر أرجاء العالم عبر الشركات العملاقة وتسمح لها بتشكيل نظام فاعل ومؤثر سلباً ومستنزف للثروات، وخاصة في تلك البلدان الضعيفة التطور، حيث يذهب الفاسدون المزيد من قدراتها التراكمية على شكل رشاًوى وعمولات لصالح حفنة صغيرة من كبار الموظفين في مقابل خسارة الدولة لمبالغ طائلة. فالفساد تحول اليوم وفي ظل العولمة إلى فساد معلوم تسهم فيه حكومات الدول والشركات والأفراد على نطاق واسع. وحالة العراق مع شركة هيلبرتون وغيرها من الشركات الأمريكية ما يؤكد هذا النهج ويشير إلى تفاعل وتعاقد وتكامل بين قوى الفساد المحلي والدولي.

• وتمارس الشركات المتعددة الجنسية سياسة فرض فكر وثقافة وأخلاقيات الثقافة الغربية بكل جوانبها على أنها العولمة الجارية. وهي تثير

صراعات حادة في هذا الصدد فتثير حفيظة البلدان والشعوب الأخرى. ويبدو هذا واضحا من أساليب الدعاية التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية في نشر فكرها وثقافتها على إنها فكر وثقافة العولمة وترفض الأخذ بالخصائص الوطنية لثقافات تلك الدول. كما يمكن أن يلاحظ الإنسان ذلك في الدعاية المكثفة للمركزية الأوروبية، أو "للثقافة القائدة"، كما يجري التعبير عنه في ألمانيا أو حتى عند القوميين العرب اليمينيين مثلا، أو الثقافة النقية التي يفترض أن لا تُشوّه باحتكاكها مع الثقافات الأخرى، رغم أن الثقافات الوطنية بحاجة إلى إغناء وتطعيم وتلاقح مع الثقافة الغربية الأكثر تقدماً والأكثر حضارية في المرحلة الراهنة من تطور العالم. ومن هنا أنطلق البعض للقول بوجود عولمة أمريكية وأخرى أوروبية تقاوم العولمة الأمريكية، رغم أن العالم كله لا يعرف ثقافة نقية واحدة ، فثقافات الشعوب كانت ولا تزال وستبقى في تماس وتفاعل وتلاقح متبادل مستمر، كما لا توجد ثقافة قائدة بالمعنى الذي روج ويروج له العنصريون والنازيون القدامى والجدد، وبشكل خاص في أوروبا أو في الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط عموماً.

• كما أصبحت جماعات الجريمة المنظمة تمارس نشاطها التخريبي والتدميري للإنسان وحقوقه وحياته على الصعيد العالمي، بما فيها تجارة المخدرات وتجارة النساء والأطفال وأجزاء من أعضاء جسم الإنسان، وأصبح التشابك الفعلي بين الجماعات المافيوية المحلية والإقليمية والدولية حقيقة قائمة ولها دور عالمي واسع النطاق وغير محدود الأثر والفعل على بلد واحد ، بل على العالم كله. وعلينا أن نشير أيضاً إلى أن التطرف والإرهاب له صفة عالمية أيضاً، وخاصة التطرف الإسلامي السياسي الإرهابي محاولاً تأجيج الصراع بين الأديان والثقافات على الصعيد العالمي.

ولا شك في أن العولمة تطرح مشروعا ثقافيا وحياتيا حديثا يتناغم مع مستوى التقنيات الحديثة ويختلف عن الماضي أو السائد حالياً، ولكنه ما يزال في بداية الطريق. وهذا الجديد بما يحمله من حداثة وتوافق مع الزمن قادر على إبعاد القيم والعادات والتقاليد القديمة والبالية العاجزة عن مسايرة الزمن المتكاثف بشدة، لا في المجتمعات العربية والإسلامية فحسب، بل في جميع المجتمعات. ولكن هذه الثقافة الحديثة ذات الاتجاهات العامة والمتباينة في مستوياتها من حيث الغنى والرداءة ستأخذ خصوصيتها الملموسة من واقع ومستوى تطور كل بلد من البلدان ومن تراثها المخزون نسبياً ومن تأثيرات القوى المحتركة والمهيمنة على وسائل الإعلام والثقافة على الصعيد الدولي.

ولا شك في إن الحنين إلى الماضي في الحاضر والرغبة في عدم التغيير استناداً إلى مبدأ "ليس في الإمكان أبدع مما كان" كان ولا يزال يمارس دور المحرك الرئيسي لمقاومة العولمة كمفهوم أو كمقولة من هذا الجانب، إذ أن بعض الجماعات الإسلامية والقومية ترى في الحضارة الغربية وفي التقنيات الحديثة المتطورة الأداة الرئيسية بيد العولمة لقهر الإنسان العربي أو المسلم بشكل عام، لفرض الاستسلام عليه وإخضاعه لإرادة الغرب. ومثل هذه الفكرة تعتبر حمالة أوجه، إذ أن الممارسة الفعلية تعكس شيئاً من الصحة، ولكن الحضارة الحديثة وتقنياتها تخدم في الجوهر تقدم الإنسان وتحسين أوضاعه. فالعيب ليس في الحضارة الحديثة وفي تقنياتها، بل في من يمارسها ويروج الأفكار والسياسات التي يريدها. أشير هنا إلى فكرة مهمة عن إرهاصات العولمة الرأسمالية ذات الطابع الكوني التي تحدث بها كارل ماركس في العام ١٨٤٨، أي قبل ١٦٠ عاماً. فقد ورد في البيان الشيوعي بهذا الصدد ما يلي:

"إن حاجة البرجوازية الدائمة إلى توسيع أسواقها لترويج منتجاتها تدفع بها إلى كافة أنحاء المعمورة. فعليها أن تتمركز في كل مكان وأن تستقر في

كل مكان وأن تنشئ صلات في كل مكان. ومن خلال استغلالها السوق العالمي قامت البرجوازية بإضفاء طابع عالمي على الإنتاج والاستهلاك في كل قطر. فإزاء خيبة الرجعيين وقنوطهم قامت البرجوازية بإلغاء الأساس الوطني الذي كانت الصناعة تنهض عليه، وتم تدمير كل الصناعات الوطنية القديمة أو أنه يجري تدميرها يومياً، فقامت مكانها صناعات جديدة يتوقف على إدخالها حياة كل الأمم المتمدنة أو فنائها، فهذه صناعات لم تعد تستخدم المواد الخام المحلية فحسب، بل في جميع أنحاء الدنيا. وبديل الاحتياجات القديمة التي كانت توفرها منتجات قطر ما نجد احتياجات جديدة يتطلب توفيرها منتجات بلاد بعيدة ومناخات قسوة. ومكان العزلة المحلية والوطنية السابقة والاكتفاء الذاتي تنشأ حاجة إلى علاقات متشعبة و وصلات دولية شاملة. وما ينطبق على علاقات الإنتاج المادية ينطبق على علاقات الإنتاج الفكرية، إذ يصبح الإبداع الثقافي لمختلف الدول ملكاً مشتركاً ويصبح من المستحيل أكثر فأكثر شيوع الرؤية القطرية الضيقة، وعن شتى الآداب الفطرية والمحلية ينشأ أدب عالمي" وتبعاً لترقيتها السريعة لكافة أدوات الإنتاج، وتطويرها الفعال لوسائل الاتصال تجذب البرجوازية الأمم كلها ، بمن فيها الأكثر همجية، إلى موكب الحضارة ، ذلك أن الأسعار المتهاودة لمنتجاتها هي بمثابة مدفعيتها الثقيلة التي بدأت تدك بها كل أسوار الصين وتدحر بها كل الكره العنيد للأجانب، وترغم بها كل الأمم، مخافة اندثارها، على تبني نمط الإنتاج البرجوازي، وتدفع بها كل الأمم إلى إدخال حضارتها المزعومة إلى عقر دارها، أي أن تصبح تلك الأمم نفسها برجوازية. وباختصار تقوم البرجوازية بخلق العالم على صورتها." (راجع: ماركس، انجلز. البيان الشيوعي. كولون. منشورات الجمل. ط ١. ٢٠٠٠. ص ٤٢-٤٣). هذه كانت بدايات العولمة حيث كان الحديث يجري في حينها عن تطور وتنامي واتساع العلاقات الاقتصادية

الدولية، والتي أصبحت اليوم ومع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تشمل جميع مناحي الحياة الدولية. إن الكثير مما ورد هنا يلتقي أيضاً مع تحليلات وأفكار سمير أمين، وكذلك مع الكثير مما ورد من تحليلات وأفكار في كتاب "العولمة الجديدة" للأستاذ الدكتور سيّار الجميل، أو في كتابي الموسوم "العولمة من منظور مختلف". وفي الحلقة الثالثة سأحاول معالجة الجواب عن السؤال التالي: إذ كان هذا هو واقع السياسات العولمية، فما الموقف الذي يفترض أن يتخذه العراق من العولمة؟

الحلقة الثالثة

كيف يفترض أن يتعامل العراق مع العولمة؟

يشخص الصديق الفاضل الأستاذ سيّار الجميل العولمة بأنها ليست سوى مرحلة من مراحل التطور التاريخي للرأسمالية على الصعيد العالمي تمارس دورها وتأثيرها على العالم كله. وهذا صحيح تماماً وأتفق به وأشرت إليه. وهي لا شك تختلف في تأثيرها على العالم باتجاهين: أحدهما يمس الدول المتقدمة والدول المتخلفة أو الدول النامية، والثانية الطبقات والفئات الاجتماعية الغنية والفئات الاجتماعية والشعوب الفقيرة في الدول المتقدمة والدول النامية في آن واحد. وإذا كانت لها أكبر الإيجابيات على الدول المتقدمة وأصحاب رؤوس الأموال والاحتكارات الرأسمالية الكبرى، إذ هي التي تجني ثمار منجزات الثورة العلمية والتقنية وثورة المعلومات، فأن الكثير من السلبيات يصيب الدول النامية بسبب عجزها عن الاستفادة القصوى من شروط وقوانين العولمة الرأسمالية وبسبب مستوى تطورها الضعيف وسياسات حكومات أغلب هذه الدول، إضافة إلى العراقيل التي تضعها الدول المتقدمة في طريق الاستفادة من جوانبها الإيجابية من قبل الدول النامية،

بسبب تلك الرغبة الجامحة في السيطرة على اقتصاديات ومصائر شعوب هذه البلدان. ولكن هذه الحقيقة الناصعة لا تحرم، بهذا القدر أو ذاك، شعوب وحكومات الدول النامية من إمكانية الاستفادة من الجوانب الإيجابية في العولمة كعملية موضوعية، إذا ما توفرت القوى الحاكمة الوطنية وإذا ما انتهجت سياسات عقلانية جادة لتنمية مستديمة في هذه الدول وبذلت أقصى الجهود لتجنب العديد من السلبيات التي يمكن أن تعيق تطور اقتصاديات الدول النامية بحيوية وفعالية وديناميكية مناسبة، وإذا ما فكرت بإقامة تكتلات اقتصادية تساعد على تحقيق عملية تنسيق وتكامل اقتصادي في ما بينها، كما في حالة الدول العربية أو دول التعاون الخليج على سبيل المثال لا الحصر.

لا ينفع شعوب وحكومات الدول النامية إدانة العولمة أو إنزال اللعنات بها وبمروجيها، كما لا يمكن رفضها، فهي عملية قائمة ومتطورة وهي خاضعة في تطورها لقوانين اقتصادية موضوعية، ولكن السياسات العولمية الدولية توضع وتدار وتمارس من جانب النخب الحاكمة المعبرة عن مصالح الفئات الأكثر غنى من البرجوازيات المحلية للدول المتقدمة وعلى الصعيد الدولي. ولهذا يفترض أن تفكر شعوب وحكومات الدول النامية، ومنها العراق، في سبل وعي واستيعاب فعل تلك القوانين الاقتصادية الموضوعية العامة والخاصة وحركتها والقواعد المنظمة لها وسبل التعامل معها، وأن تعي أيضاً السياسات التي تمارسها الدول الكبرى لدفع منافع العولمة صوب مصالحها. وفي مثل هذه الحالة يمكن وضع تلك السياسات التي يمكنها أن تنفع هذا البلد النامي أو ذاك وتتجنب بالقدر الممكن سلبيات السياسات العولمية التي تمارس على الصعيد العالمي. ولست ممن يعتقدون بأن المرحلة التي تمر بها الرأسمالية العالمية هي المرحلة الرابعة والأخيرة، إذ لكل مرحلة أطوارها وخصائصها والتحولات التي تجري فيها في رحم الطور والمرحلة التي

سبقتها. وكل المؤشرات المتوفرة تؤكد بأن الرأسمالية لا تزال تمتلك مقومات استمرارها على الصعيد العالمي، وأن تركها لموقعها لصالح علاقات إنتاجية أرقى وأكثر تناغماً مع القوى المنتجة المتطورة باستمرار ما يزال بعيد المنال. لقد كانت الأحزاب الشيوعية وبعض قوى اليسار الأخرى، وأنا منهم، متفائلة جداً بقرب غياب الرأسمالية من على وجه الأرض وقرب انتصار الاشتراكية على الصعيد العالمي، بل بلغ الأمر ببعض المتفائلين السوفييت ممن كان في قيادة الحزب والدولة إلى التصريح بأن الاتحاد السوفييتي قاب قوسين أو دنى من ولوج مرحلة الشيوعية، في وقت كانت الدولة السوفييتية ومعها بقية المنظومة الاشتراكية تسير على خط بياني ينحدر بها سريعاً صوب الهاوية أو النهاية لهذه التجربة الغنية وذات الدروس الثمينة لكل الشعوب والتي لم تكن في كل الأحوال كما حلم بها ماركس. لقد كنا، وأنا منهم ، نتحدث عن رغباتنا الإنسانية الجميلة التي كانت بعيدة عن الواقع وعن قرب المنال. ولا شك في أن بعضنا ردد ذلك بحس إنساني نبيل، رغم أنه لم يستطع التعرف على كيفية ولوج هذا المجتمع الشيوعي في وقت كانت أوضاع المجتمعات السوفييتية ومستوى حياة الناس وتطورهم بعيدة كل البعد حتى عن مستوى الدول الرأسمالية المتوسطة التطور وبعضها قريب جداً من مستوى حياة الدول النامية، وخاصة بعض الجمهوريات الآسيوية التي تسنى لي زيارتها في النصف الثاني من العقد التاسع من القرن الماضي.

من تابع الوضع في العراق على امتداد ثلاثة عقود يعرف جيداً بأن العراق قد حرّم ، في ظل هيمنة البعث الصدامية على الدولة والمجتمع، من الانفتاح على العالم ومن الاستفادة من التطور والتقدم العلمي والتقني ومن التفاعل والتلاقح الثقافي والفني. وقد تجسد ذلك بشكل صارخ مع بدء الحرب العراقية الإيرانية، ولكن بشكل أخص حين فرض على المجتمع العراقي الحصار

الاقتصادي الدولي الظالم والذي عانى منه المجتمع، ولكنه لم يلحق أي ضرر فعلي بالنخبة المستبدة الحاكمة، بل كان الشعب ضحية تلك السياسة البعثية وذلك الحصار الدولي. إلا أن العراق واجه سياسات العولمة الرأسمالية قبل سقوط النظام وبعده بطرق مختلفة ومن جوانب كثيرة، ومنها الحروب والحصار الدولي.

ليس هناك أمام العراق في المرحلة الراهنة وفي الظروف التي يمر بها من طريق غير ولوج العولمة. إذ ليس هناك أي مهرب منها ليس بالنسبة للعراق فحسب، بل ولجميع الدول. وبتعبير أدق فأن العراق قد دخل العولمة من أوسع أبوابها، شاء ذلك أم أبى، وهو يعيشها يومياً كما يعيش بها العالم كله، ولكن العراق يعيش اليوم بها من خلال السلبيات التي ترافقها أيضاً ويصعب عليه التمتع بإيجابياتها بسبب سياسة قوى الاحتلال والإرهاب الدموي والطائفية السياسية السائدة والخراب الاقتصادي والفساد المالي والوظيفي الذي كان ولكنه تفاقم منذ سقوط الدكتاتورية الغاشمة. ولا شك في أن بعض أبرز هذه الظواهر كانت موجودة في ظل النظام السابق وتفاقم بعضها لاحقاً وبعد سقوطه، ولكن النظام الصدامي كان السبب الرئيسي في وجودها أو في نشوئها.

والسؤال هو: هل في مقدور القوى الحاكمة في العراق أن تستفيد من العولمة الرأسمالية السائدة، أم أن سياسات العولمة تعيق ذلك حقاً، أم أن طبيعة الحكم ذاته يعيق ذلك؟

أن الإجابة المدققة عن هذه الأسئلة تؤكد اشتراك جميع تلك العوامل وغيرها في إعاقَة الاستفادة الفعلية من إيجابيات العولمة الرأسمالية بالصورة المنشودة والتي يمكن بلورتها بالنقاط التالية:

* التخلف الكبير في الواقع الاقتصادي والاجتماعي والفكري وفي وعي الإنسان بشكل عام الذي يعيق إمكانية الاستخدام العقلاني لمنجزات الثورة العلمية والمعلوماتية وتجلياتها في العولمة.

* الإرهاب الدموي الإسلامي الدولي وإرهاب قوى التدمير الداخلية التي ما تزال تواصل نشاطها التخريبي في العراق وغياب الاستقرار والأمن للسكان بحدود كبيرة، رغم التحسن الأمني النسبي الذي طرأ في الفترة الأخيرة.

* طبيعة الحكم والطائفية السائدة والوعي الديني المزيف والمشوه ودور المؤسسات الدينية والسياسات التي تمارسها الكثير من القوى السياسية الإسلامية والطائفية والعشائرية والتمييز الديني التي تحرم المجتمع من القدرة على الاستفادة من جوانب العولمة الإيجابية.

* وأخيراً وليس آخراً السياسات التي تمارسها الدول الرأسمالية المتقدمة التي تستهدف الحصول على المزيد من الأرباح والنفوذ و"المصالح الحيوية" على حساب الشعب العراقي وتقدمه. والسنوات الخمس المنصرمة تؤكد ما ذهبنا إليه.

وعلىنا أن نتذكر باستمرار بأن أحد جوانب العولمة قد برز في ذلك التحالف السياسي والعسكري الذي أسقط الدكتاتورية الغاشمة والشوفينية الجامحة والاستبداد الدموي العنصري والطائفي لنظام صدام حسين في العراق وفتح الباب على مصراعيها لتغيير واسع ممكن في العراق. لا شك في أن طريقة إسقاط النظام وما أعقبها من سياسات مارستها قوى الاحتلال في فترة بول بريمر وما بعدها قد خلطت كل الأوراق وأساعت التصرف وعمقت الهوة والمحاصصة الطائفية في المجتمع وقللت من فرص تجاوز المصاعب الراهنة وأضعفت القوى الديمقراطية في البلاد.

كيف يُفترض أن يتعامل العراق مع العولمة

يفترض في المسؤولين عن العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجارية حالياً في العراق أن يعرفوا جيداً طبيعة العملية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتقنية والبيئية والعسكرية الجارية على الصعيد الدولي، باعتبارها عملية موضوعية أولاً، وكذلك طبيعة التناقضات والصراعات الدولية في ضوء التباين في السياسات والمصالح في ما بين الدول الرأسمالية الثلاثة واتساع قاعدة الدول الكبرى وشمولها، إضافة إلى روسيا الاتحادية، الصين الشعبية والهند ثانياً، وأن يعوا ويشخصوا طبيعة السياسات والمصالح التي يفترض أن ينتهجها العراق وسبل التعامل مع الجانب الموضوعي من العملية ومع السياسات العولمة التي تمارسها الدول الصناعية الكبرى ثالثاً. إذ أن مثل هذه المعرفة الجيدة من المستلزمات الأساسية للاستفادة من هذه العملية. يشير واقع العراق الراهن إلى التشخيصات التالية:

١. يتطلب واقع العراق الراهن، ارتباطاً بالتدهور والتخلف الشديدين في القوى المنتجة المادية والبشرية الساندين في البلاد وتشوه شديد في البنية الاقتصادية والاجتماعية وتراجع شديد في عملية التراكم البدائي للرأسمال في الاقتصاد الوطني، من المجتمع وجميع قواه السياسية الديمقراطية والواعية، أياً كانت مواقفها الفكرية والسياسية، أن تعي بأن العراق يقف أمام مهمة التحول من العلاقات الإنتاجية الراهنة والمتخلفة والمشوهة وما قبل الرأسمالية إلى العلاقات الإنتاجية الرأسمالية الأكثر تطوراً وتقدماً، بغض النظر عن المواقف المتباينة للقوى السياسية المختلفة من العلاقات الإنتاجية

الرأسمالية، وبغض النظر عن موقف كل منا من العلاقات الرأسمالية، وفق ظروف البلاد الملموسة. إذ أنها عملية موضوعية ولا يمكن القفز فوق المراحل واختزالها كما كنا نتصور وتصور آخرون أيضاً وارتكبنا، وأنا منهم، من جراء ذلك ، أخطاءً غير مبررة. ومن المؤلم أيضاً أن البعض لا يزال يتصور ذلك ويسعى إلى سراب دون أن يعي الحاجة لمثل هذه العلاقات لأي تطور لاحق للعراق.

٢. أن يجري فهم واستيعاب وتعامل واع ومسؤول مع القوانين الاقتصادية الموضوعية للرأسمالية في مرحلة التطور التي يمر بها العراق من جهة، والتي يعيشها العالم المتقدم من جهة أخرى، لكي يتسنى للمسؤولين وعي مواقع التوافق والاختلاف وما يمكن ممارسته في العراق لتجنب التناقضات والصراعات والصدام الفعلي بين أفعال القوانين الموضوعية والسياسات التي تمارسها الدولة والقطاع الخاص في مختلف المجالات. إذ أن مراحل تطور الرأسمالية متباينة من بلد إلى آخر رغم كون القوانين الاقتصادية للرأسمالية واحدة، ولكنها متباينة في مستوى تطورها وفعلها. ونحن نعرف تماماً أسباب تأخر نمو الرأسمالية في بلادنا والمرتبطة بعوامل تاريخية في دولة مشرقية وعوامل جديدة داخلية وخارجية.

٣. وأدراك هذا الواقع والتعامل الواعي والفعال معه يعني بدوره الاعتماد الواسع والفعلي على القطاع الخاص والقطاع المختلط في عملية التنمية الوطنية المستديمة وفسح المجال لهما لأخذ دوريهما الفعليين في العملية الاقتصادية بمختلف مراحلها.

٤. ولكن هذا لا يعني إلغاء أو إهمال أو عدم الاعتماد على قطاع الدولة في المجالات الاقتصادية التي لا يكون في مقدور القطاع الخاص النهوض بها أولاً ، وفي القطاع المرتبط بالموارد الأولية التي يفترض أن تبقى في العراق في

إطار ملكية الدولة مع إمكانية المرونة في سبل استثمار هذه الموارد ثانياً، إذ أن هناك أكثر من أسلوب ووسيلة في التعامل مع الشركات الأجنبية للاستثمار في قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي وبقية الموارد الأولية المتوفرة في باطن الأرض العراقية أو على سطحها شريطة أن تكون مصالح العراق هي البوصلة التي يهتدي بها النخب الحاكمة.

٥. يضاف إلى ذلك أن العراق لا يملك البنية التحتية الضرورية لنمو وتطور القطاع الخاص، سواء أكام محلياً أم إقليمياً أم دولياً، في حين سيكون في مقدور قطاع الدولة توفير هذه الأرضية المناسبة، خاصة وأن الدولة تمتلك النفط كمورد مالي أساسي لعملية التنمية المادية والبشرية وللسنوات القادمة.

٦. أن يفسح المجال لرؤوس الأموال العربية والإقليمية والدولية التوظيف في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية. وليس الهدف من هذا الموقف هو التناغم مع شروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي غير المناسبين للمرحلة الراهنة من واقع وحاجات التنمية في العراق، بل تفرضها ضرورات تعجيل التنمية الاقتصادية والبشرية لاقتصاد خربته السياسات غير العقلانية والحروب والدكتاتورية الجامحة والحصار الدولي، إذ أن الاقتصاد والمجتمع يعانيان اليوم من تخلف شديد وبنية اقتصادية واجتماعية متخلفة ومشوهة ومخربة في آن واحد. فالاقتصاد العراقي كان ولا يزال وسيبقى لفترة غير قصيرة اقتصاداً ربيعاً واستهلاكياً في آن ويعاني من نسبة عالية جداً من البطالة المكشوفة والمقنعة، ويبقى لفترة غير قصيرة مكشوفاً على الخارج ، خاصة وأن الطبقة الوسطى التي أتى عليها النظام السابق لا تزال ضعيفة.

٧. ويتطلب هذا الواقع وضع قانون جديد للاستثمار الأجنبي يتحرك وفق معايير دولية مناسبة ويعطي الكثير من المحفزات المناسبة دون مغالاة

للتوظيف الداخلي مع حماية المصالح الوطنية وضمان تعجيل التنمية. ولا شك في ضرورة مشاركة العراق، وبضمنه طبعاً إقليم كردستان العراق، وبمستويات مطلوبة في المؤسسات الاقتصادية الدولية، رغم احتمال بروز جملة من السلبيات التي ستواجهه الاقتصاد والمجتمع في المرحلة الأولى بسبب التباين في مستوى التطور بين اقتصاديات الدول المتقدمة واقتصاد العراق، والفجوة المتسعة دوماً حتى الآن لصالح الدول المتقدمة، إذ أن العراق سيحتاج إلى عقدين من السنين على الأقل لتجاوز تراكمات الماضي والحاضر.

٨. إن ولوج العولمة يستوجب التيقن من استراتيجية العراق للمرحلة القادمة إزاء عملية التنمية الاقتصادية والبشرية وفي الموقف من النفط الخام والغاز الطبيعي ، وكذلك من التقنيات التي يفترض أن تستخدم لصالح تعجيل تطور اقتصاد النفط استخراجاً وتصديراً وتصنيعاً. كما يفترض أن يلج العراق وبالطرق المناسبة في مشروعات التطوير العلمي والتقني الدولي والتعليم بمختلف مراحله وفروعه واختصاصاته ليصبح بمستوى لائق للمشاركة في تطوير سبل تطويع التقنيات ومنجزات الثورة العلمية والاستفادة القصوى والممكنة من ثورة المعلومات والاتصالات لصالح تعجيل وتحسين عملية التنمية البشرية والتعليم والبحث العلمي.

٩. ولا شك في أن العراق، وهو يلج العولمة من أوسع أبوابها، يتطلب منه أن يعير الانتباه اكبر للثقافة العراقية بمختلف مكوناتها القومية ومدارسها واتجاهاتها وعلاقاتها المتبادلة والتفاعل والتلاقح في ما بينها ومع الثقافة العربية والإقليمية والعالمية، بما يسهم في تطوير وإغناء مختلف مكونات الثقافة العراقية. كما يفترض أن يتعزز ويتطور ويغتني دور ونشاط المثقفات والمثقفين العراقيين في كافة المجالات. إن الظاهرة السلبية الحادة التي

يواجهها العراق تبرز في ضعف هذا الدور والنشاط لا بسبب المثقفات والمثقفين أنفسهم ، بل لعدة أسباب منها : الأول ، الإرهاب الدموي الذي يمنع وصول نشاطهم إلى الفئات المختلفة من المجتمع ؛ والثاني ، دور الطائفية السياسية التي تتعارض في رؤيتها مع الثقافة الديمقراطية الحية والحياة الجديدة وحرية الإنسان ؛ والثالث ، في دور النخب السياسية الحاكمة التي تسعى إلى تقليص وتقريم دور المثقفات والمثقفين في حياة البلاد السياسية والاجتماعية والثقافية ؛ والرابع ، الدور الذي مارسه سلطات الاحتلال في إضعاف دور القوى العلمانية والديمقراطية واليسارية في الحياة السياسية لصالح قوى الإسلام السياسي الطائفية.

١٠. ويفترض أن ندرك دور العولمة الموضوعية في توفير مستلزمات نشر ثقافة حقوق الإنسان وحقوق القوميات وحقوق المرأة الكاملة وغير المنقوصة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتعليمياً وبالنسبة إلى حقها في احتلال مختلف المناصب في الدولة والمجتمع، وهو النقص الأكثر بروزاً وإذاءً والذي كان ولا زال يواجهه العراق منذ عقود. ولا شك في أن العولمة يمكن أن تسمح، كما جرى ويجري في مواقع كثيرة من العالم، إلى تدخل في شؤون الدول بذريعة الدفاع عن حقوق الإنسان ، أي من الممكن أن تستخدم هذه الحقوق النبيلة كأداة بيد القوى العظمى للتدخل في شؤون الدول الأخرى، ولكن هذا جانب واحد، إذ أن الجانب الثاني يفسح المجال للدفاع عن حقوق الإنسان على الصعيد العالمي ونشر ثقافة حقوق الإنسان ورفض العنف والقسوة والاستبداد.

١١. ولا شك في أن إمكانية العراق وحده في مواجهة الجوانب السلبية في العولمة الرأسمالية ضعيفة حقاً، ولكنها يمكن أن تتعزز في حالة تغير الظروف الراهنة من جهة، وفي حالة إيجاد سبل جديدة للتعاون والتنسيق والتكامل مع

الدول العربية ودول الجوار وبصيف مناسبة لهذه الدول، وليس في إطار مشاريع تريد الإبقاء على الهيمنة والتخلف، من جهة ثانية.

يعيش العراق في عالم العولمة، ولكن من مواقع التخلف والتشوه التي ولجتها دول الأطراف، شاعت ذلك أم أبت. ورغم أن هذا يعني ولوج مباشر في العملية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتقنية والبيئية الدولية، ولكن لا يعني بالضرورة قدرة العراق على الاستفادة منها دفعة واحدة وسريعة، ولكنها يمكن أن تفتح الطريق على مصراعيه أمام العراق باتجاهات مختلفة، وعلى القوى الحاكمة تقع مسؤولية رسم سياساتها بما يساعد ويسهل عملية الاستفادة من العولمة كعملية موضوعة، وتجنب قدر الإمكان، ما يرشح منها من سلبيات.

وأول شروط الاستخدام العقلاني للعولمة هو سيادة مبادئ الديمقراطية في حياة الدول والمجتمع، إذ بدونها يصعب الحديث عن توفير مستلزمات الاستفادة الفعالة من عملية العولمة الجارية. والديمقراطية هنا تعني وجود دستور ديمقراطي ومؤسسات دستورية ديمقراطية وتداول ديمقراطي للسلطة وتعددية سياسية وحريات عامة وسيادة مبادئ حقوق الإنسان والمواطنة المتساوية والحرية. وهذا يعني دون موارد التخلي الكامل عن مشاريع بناء دولة إسلامية سياسية غير قابلة للحياة والتطور والكف عن ربط الدين بالدولة والابتعاد الكامل عن الطائفية السياسية والبنية العشائرية للمجتمع والحكم ... الخ.

والشرط الثاني في هذا الجانب هو التوجه الجاد صوب تغيير البنية الاقتصادية البالية وتنمية الاقتصاد الوطني وإزالة حالة التخلف والتشوه منه

ليفسح المجال لبناء وتطوير مؤسسات المجتمع المدني ونظام اجتماعي سياسي مدني ديمقراطي في العراق.

والشرط الثالث هو استخدام الإدارة الديمقراطية والعلمية لتسيير دفة الحياة الاقتصادية والاجتماعية ومشاركة المجتمع والنقابات ومنظمات المجتمع المدني في العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتنشيط وتفعيل دور الإنسان الحر والديمقراطي الخالي من أدران الطائفية المقيتة والعشائرية والتمييز الديني والقومي والطائفي وإزاء المرأة.

إلا أن العراق بموارده الأولية وقدراته البشرية والكفاءات البشرية المتوفرة لديه من جهة، وإذا ما انفتح على الفكر والثقافة والعلم على الصعيد الدولي، سيتمكن من تعجيل عملية التنمية واختصار الزمن للخلاص من الوضع السائد فيه حالياً وليضع العراق ضمن دائرة جديدة على محيط أقرب إلى المراكز الصناعية العالمية من البعد الشاسع الذي يقف فيه اليوم. وهي مسألة ليست مهمة فحسب، بل وحياتية تحمل معها نتائج إيجابية للعراق على المدى البعيد. والشرط الرابع يتلخص في الاستخدام العقلاني والفعال والاقتصادي للموارد الاقتصادية المتوفرة في البلاد من أجل إغناء الثروة الوطنية وتحسين مستوى مداخل الأفراد وحياة ومعيشة السكان ومكافحة البطالة والفقر السائدتين في الواقع الاجتماعي العراقي الراهن من خلال تأمين علاقة توازن مناسبة بين تصدير النفط واستخدامه أولاً، وبين توزيع الدخل بين التراكم والاستهلاك، ومن ثم الانتباه للموازنات الضرورية بين مكونات كل منهما.

يفترض في المشرع الاقتصادي أن يعرف ماذا يريد للعراق خلال الفترة القادمة وعلى مدى عقدين قادمين. ووضوح الرؤية في هذه المسألة مهم جداً إذ أن السعي الأساسي يستوجب السيطرة على التناقضات وعدم فسح المجال لتحويلها إلى صراعات ومن ثم نزاعات لا تحمد عقباه. وهذا يستوجب، من

حيث المبدأ، السيطرة على التناقض الذي سيبرز قطعاً في إطار العلاقات الإنتاجية الرأسمالية وفي إطار العولمة، وأعني به التناقض بين العمل ورأس المال، أو بين العمال، على قلتهم ، والفلاحين وصغار المنتجين في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية ، وبين أصحاب رؤوس الأموال، بهدف توزيع أكثر عقلانية وأكثر عدلاً للدخل المنتج بين الريح الرأسمالي أو فائض القيمة وبين الأجر بما يسهم في تخفيف الاستغلال وتحقيق الربحية الذي يساعد على تحقيق عملية التراكم الرأسمالي في الاقتصاد العراقي وعلى تشجيع التوظيفات الرأسمالية وتحقيق عدالة نسبية في توزيع الدخل القومي في آن (سأعود لمعالجة موضوع تخفيف الاستغلال وكيف يتم في مجتمع عراقي في الحلقة الخامسة بشكل أوسع، إذ أنها إحدى النقاط التي أثارها الصديق الأستاذ الجميل في حلقاته السابقة). إن العولمة الرأسمالية لا يمكن أن تكون "الرحمة للفئات الفقيرة والكادحة، ولكنها ليست الغضب المطلق على الفرد والمجتمع. ويفترض أن يعرف المسؤولون في العراق سبل الاستفادة القصوى منها، حيث لا يجوز ولا يمكن الهروب من هذه العملية الموضوعية التي تشمل العالم كله، ومنه العراق، بأي حال. وسيكون الموقف رجعيًا وخائبًا حقاً حين يرفض المسؤولون فهم ووعي طبيعة هذه العملية الموضوعية، التي هي خارج إرادة الإنسان ورغباته، ويرفضون التعامل الواعي معها ، ولكن سيكون الأمر سلبياً جدياً وغير مسؤول من جانب المسؤولين في العراق حين لا يسعون إلى فهم وتجاوز السلبيات والصعوبات التي تخلقها سياسات العولمة التي تمارسها الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة بعيداً عن مصالح الإنسان والمجتمعات النامية ، ومنها العراق. إذ أن كلا من هذين الاتجاهين خاطئ وخطير في آن، وعلينا أن نتجاوزهما لصالح العراق الاتحادي الديمقراطي الحر الذي ننشد إقامته. إن العراق بوضعه الراهن وسياساته الطائفية وتفكك قواه السياسية

وصراعها عاجز حقاً عن الاستفادة الفعالة من العولمة كعملية موضوعية وعاجز عن تفادي سلبيات سياسات العولمة التي تمارسها الولايات المتحدة في العراق، رغم أن وجودها العسكري الراهن يفرضه الواقع الراهن للقوات المسلحة العراقية ولحركة وفعل قوى الإرهاب ودعم دول وقوى في الجوار لها.

انتهت الحلقة الثالثة وستليها الحلقة الرابعة

٢٠٠٨/١/٣١

الحلقة الرابعة

هل يمكن تخفيف الاستغلال الرأسمالي

يتساءل الأستاذ الدكتور سيّار الجميل مناقشاً الفكرة التي قلت فيها "وفي الربع الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين برزت وتبلورت شروط جديدة تشير إلى إمكانية حلها عبر التحول السلمي والديمقراطي، سواء بالتخلص من العلاقات شبه الإقطاعية، أم بإرساء دعائم الديمقراطية وحقوق الإنسان ... الخ في المجتمعات المدنية الحديثة القائمة على علاقات الإنتاج الرأسمالية، التي هي بالضرورة استغلالية، ولكن يمكن العمل على تخفيف ذلك الاستغلال وضمان تحقيق أشكال مناسبة من العدالة الاجتماعية التي تعتمد على موازين القوى السياسية والطبقية وعلى مستوى تطور المؤسسات الدستورية ودولة القانون الديمقراطية والتعامل الفعلي مع مبادئ الحرية والديمقراطية في هذا المجتمع أو ذاك. وهذه الإمكانيّة مفتوحة اليوم أمام الدول النامية، ومنها دول منطقة الشرق الأوسط"، حيث كتب يقول:

"ولكن هل يمكننا تحديد التناقضات الاجتماعية التي تبلورت حديثاً؟ وما هي طبيعة الصراعات الطبقيّة اليوم؟ وما هي الفئات الاجتماعيّة الجديدة في المجتمع الجديد؟ أي مجتمع جديد هذا؟ إننا نتحدث عن مجتمعاتنا، فأين هذا كله منها؟ ومؤخراً برزت وتبلورت عدة شروط جديدة تشير إلى إمكانية حلها عبر التحول السلمي والديمقراطي!

يا صديقي إن هذه "الشروط" التي فرضتها العولمة الجديدة والقوى الكابيتالية الجديدة لا تتفق والمبادئ الماركسية أبداً! إن هذه الشروط هي وليدة انهيار المنظومة الاشتراكية التي حاربتها القوى الإمبريالية على امتداد خمسين سنة من الحرب الباردة! يا صديقي متى عرفت الدول النامية الديمقراطية؟ ومتى ستعرفها؟ هل عندما كانت عرضة للمساومات في سوق نخاسة الحرب الباردة بين المعسكرين؟ أم إنها كانت في ظل أنظمة الانقلابات العسكرية لهذا الطرف أم ذاك؟ أم غدت اليوم أداة عطف اكتشفها الولايات المتحدة الأمريكية فجأة، لنرى تجاربها الديمقراطية كيف هي الآن في أماكن معينة دون أخرى؟ وإذا كانت علاقات الإنتاج الرأسمالية استغلالية، فكيف يمكن العمل على تخفيف ذلك الاستغلال؟ وبأية وسائل؟ وكيف نضمن تحقيق أشكال مناسبة من العدالة الاجتماعية التي تعتمد على موازين القوى السياسية والطبقية؟؟ لماذا لا توافقتي الرؤية التي طرحتها حول انعدام علاقات الإنتاج الحقيقية في مجتمعاتنا التي باتت مستهلكة بالدرجة الأساس؟ أين هي العلاقات شبه الإقطاعية اليوم؟".

ناقشت في الحلقات السابقة موضوع العولمة ورغبة الدول الصناعية الكبرى في الهيمنة على الاقتصاد العالمي وعلى اقتصاديات الدول النامية ونشاطها المحموم في هذا الصدد. واليوم أناقش أفكاراً مهمة طرحها الصديق العزيز وأحاول الإجابة عن بعض الأسئلة المشروعة والمهمة أيضاً.

حين صدر كتابي "بلدان الجنوب .. المشكلات والآفاق" عن دار الثقافة الجديدة في القاهرة في العام ١٩٩٤ أشرت فيه إلى أن بلدان الجنوب كثيرة وتمتد على مساحة واسعة من خارطة العالم وفي قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض دول أوروبا أيضاً ، وهي متباينة في مستويات تطورها الاقتصادي وفي طبيعة العلاقات الإنتاجية السائدة فيها والتناقضات الاجتماعية التي تحركها والصراعات السياسية الدائرة فيها. فهي ليست كأسنان المشط ، كما أنها توجد وتتحرك على دوائر بعيدة أو قريبة من المراكز الرأسمالية الثلاثة (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان). وبالتالي ورغم وجود سمات مشتركة ، فهناك أيضاً نقط تباين ، وخاصة في مدى وصول علاقات الإنتاج الرأسمالية إليها وسعة انتشار تلك العلاقات فيها.

والعراق الذي صدرت إليه العلاقات الإنتاجية الرأسمالية عبر التجارة ورووس الأموال الأجنبية الموظفة في اقتصاد النفط الأجنبي وبعض المشاريع الأخرى لم يستطع التخلص من علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية المتداخلة مع العلاقات العشائرية ذات الطبيعة الأبوية التي تحكم العلاقة بين الشيخ وعضو العشيرة. وقد نمت علاقات الإنتاج الرأسمالية عبر نشاط الدولة الاقتصادي من خلال إيرادات النفط المالية وكذلك من خلال توسع في نشاط البرجوازية المحلية ، وبشكل خاص في سنوات السبعينيات من القرن العشرين. وقد نمت خلال تلك الفترة قاعدة البرجوازية المحلية والفئات العمالية ورأسمالية الدولة التي كانت تستنزف من خلال أجهزة الدولة البيروقراطية.

ومع وقوع ثلاثة حروب خارجية ومعارك داخلية وبالارتباط مع طبيعة سياسات النظام الطفيلية تراجعت في العراق ما أمكن إقامته قبل ذاك:

١. تدهور شديد في النمو النسبي الذي شهده العراق في العلاقات الرأسمالية في الصناعة والبنوك والتجارة وفي بعض مجالات الإنتاج الزراعي ، خاصة الحيواني.

٢. تدهور حقيقي في البنية الاجتماعية وغياب تقريباً للطبقة الوسطى، البرجوازية الوطنية الحديثة التكوين وفئات واسعة من البرجوازية الصغيرة.

٣. تراجع لا مثيل له في القوى العاملة في الصناعة وفي مجالات أخرى لصالح ما يطلق عليه بأشباه البروليتاريا أو البروليتارية الرثة. لقد تراجع العراق في بنيته الاجتماعية إلى مستويات ما قبل الحرب العالمية الثانية، وعادت العلاقات العشائرية ثانية باعتبارها تضمن الحد الأدنى من التكافل الاجتماعي الذي افتقده المجتمع.

إن هذا يعني أن اللبنة الأولى بناء مجتمع مدني ديمقراطي قد انهارت ومعها انهارت الكثير من القيم الجديدة التي كان المفروض أن تنمو وتتطور. وأصبح المجتمع كما نراه الآن ، وكما شخصته أنت باللموس.

ولكن هذا لا يعني أن المجتمع خال من التناقضات والصراعات ، بل نجدها قائمة فعلاً بالرغم من التشابك الفعلي والضبابية التي تحيط بعلاقات المجتمع وببنيته الاقتصادية والاجتماعية. لنشخص بعض تلك التناقضات التي يمكن للمادية الجدلية أن تساعدنا في تحديدها.

دعني أقول أولاً أن العراق لا يزال محتلاً مخترق السيادة والاستقلال. ولكن هذه الحالة لم تبدأ بعد سقوط النظام، بل كان العراق قد فقط السيادة منذ سنوات طويلة وفي ظل نظام البعث الصدامي ومنذ أن بدا بتشديد سياساته الاستبدادية ومحاربة القوى الداخلية وخوض الحروب، وخاصة بعد غزو الكويت وحرب الخليج الثانية. وإزاء هذه الحالة فالمجتمع يعيش تناقضاً بين

مصالح الولايات المتحدة في العراق وبين المجتمع العراقي الذي يريد تحقيق الاستقلال والسيادة ويحافظ على ثرواته الوطنية بيديه.

والعراق يعيش تناقضاً آخر بين الفئات الغنية التي تمسك بزمام الأمور والثروة النفطية وتلك النخب الفاسدة التي تنهب وتسرق الثروة الوطنية وبين أفراد المجتمع الفقير الذي يعاني من شظف العيش وانعدام الخدمات...الخ.

ولكن دعني أغوص قليلاً في عمق هذا التناقض والذي أميزه رغم كونه في دور النمو ، وأعني به الصراع بين من يريد بقاء المجتمع متخلفاً وبعيداً عن التطور الرأسمالي الصناعي واستغلال الثروة النفطية لتطوير الاقتصاد الوطني، وبين من يريد عكس ذلك بناء علاقات إنتاج رأسمالية جديدة وصناعة حديثة وزراعة متقدمة. وهذا الصراع شئنا أم أبينا هو في جوهره طبقي تسانده قوى اجتماعية ترتبط بمصالح طبقية استطعنا تمييزها أو عجزنا عن ذلك ، فهي موجودة بالرغم منا جميعاً. وهذا التناقض مهم جداً ويحرك الصراعات السياسية تدريجاً.

أين تقف القوى العشائرية وأصحاب الأراضي الزراعية ، حتى لو لم تستغل تلك الأراضي التي تحت تصرفهم بأي شكل كان ، بالشكل المطلوب حالياً؟ إنها تقف إلى جانب المجموعة التي ترفض التصنيع وتساهم في التفريط بالدخل القومي السنوي في مجالات استهلاكية وبذخية ونهب وسلب لا مثيل له.

والعراق يعيش تناقضاً آخر يبدو واضحاً جداً بين القوى الطائفية التي تريد الهيمنة على الحكم ، وبين تلك التي ترفض هذا النوع من الحكم الطائفي وتسعى إلى إقامة عراق آخر ، عراق مدني ديمقراطي علماني حديث. وهي عملية معقدة ومتشابكة وطويلة الأمد ولكن لا مندوحة من خوضها.

أين تقف القوى الإسلامية السياسية الطائفية، سنية كانت أم شيعية؟ إنها تقف بالموقع الذي تقف فيه القوى العشائرية وتمارس، بدعم من المؤسسات الدينية، نفس الدور وتعطل بقوة سير البلاد صوب التغيير.

بالرغم من ضبابية الوضع في العراق، ولكن هناك تناقضات وصراعات تعمل وتفعل فعلها فيه سواء رأينا ذلك أم عجزنا عن رؤيته لأي سبب كان. فهو يعمل لا وفق إرادتنا الذاتية، بل وفق ما تجري من عمليات داخل المجتمع المتحرك دوماً، سواء نحو الأمام أو نحو الخلف ، بالتقدم أو التراجع ، فحركة التاريخ في عمومها نحو الأمام ، ولكن على مستوى البلدان والوحدات الصغيرة، يمكن أن تتميز بالزكزكة. ولكما أمكننا رؤيته، استطعنا التفاعل والتعامل معه والتأثير فيه.

دعني أقول، صديقي الفاضل، بأن الرأسمالية ليست غايتي ولا هدفي، ولست معها، رغم أن والدي بالمقاييس العراقية كان رأسمالياً، بل ناضلت ضدها وسأبقى أناضل ضد الاستغلال الرأسمالي ما بقيت على قيد الحياة. ولكن هذه الحقيقة لا تتعارض مع رؤيتي الموضوعية للواقع العراقي وما يفترض أن يبني فيه حالياً وما هي العلاقات الإنتاجية التي يحتاجها لبنني اقتصاده الوطني. لقد حاولت روسيا وبلدان أخرى حرق المراحل ، فخاب سعيها، لا لأنها كانت فاسدة ولم تمارس الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان فحسب، بل بالأساس، لأنها لم تأخذ بنظر الاعتبار القوانين الاقتصادية الموضوعية وقوانين تطور المجتمع وكانت تلهث وراء الرغبات الذاتية والإرادية المفرطة بالنزعة غير العلمية وغير الموضوعية لبناء اشتراكية ما على أرض لم تكن بعد صالحة لمثل تلك العلاقات المتقدمة، لأنها أغمضت عينيها عن الواقع المعاش وما يستوجبه من سياسات ومواقف، كما أنها أهملت حتى ما تحدث به ماركس بشأن ضرورة وجود قاعدة مادية ووعي اجتماعي للاشتراكية.

حين أقول أن العلاقات الإنتاجية الرأسمالية استغلالية ، فأنت يا أخي الكريم، توافقتي، بل والحق يقال، تقوله أنت قبلي، وهذا صحيح. ولكن حين أقول يفترض النضال من أجل تخفيف الاستغلال، تستنكر علي ذلك. الحكمة الشعبية تقول " ما لا يدرك كله لا يترك جله" أولاً والحكمة الشعبية الأخرى تقول " السياسة فن الممكنات"، وأنا أتحرك في ضوء هذين المبدأين، ولكن في ضوء دراسة الواقع الملموس الذي أحاول تبين العوامل الفاعلة فيه وإمكانيات التحرك عليه. كيف أستطيع تخفيف الاستغلال حين لا أستطيع إلغاء هذا الاستغلال؟

لا يمكن إلغاء الاستغلال الطبقي في ظل الرأسمالية، ولكن من الممكن التخفيف منه قدر الإمكان أي تقليص درجة الاستغلال. ويمكن أن يتحقق ذلك نسبياً في زل عدة عوامل مهمة ، منه بشكل خاص:

١. وجود طبقة عاملة أو فئات عمالية تتعرض للاستغلال الطبقي وتردك أنها تتعرض لهذا الاستغلال، أي تعي حقيقة الرأسمالية وتدرك العلاقة بين الأجر وفائض القيمة في تكوين القيمة، وبالتالي في تكون قيمة إنتاج أي مؤسسة أو في الدخل القومي وطبيعة توزيع وإعادة توزيع هذا الدخل القومي. ٢. وجود حركة عمالية ونقابية قوية قادرة على فرض جملة من الإجراءات التي تسمح بتحقيق جملة من حقوق العمال في مجالات الأجر وساعات العمل وظروف العمل والضمان الاجتماعي والضمان الصحي والأجازات السنوية...الخ. وهي مسألة ترتبط بميزان القوى الاجتماعية والسياسية في البلاد.

٣. وجود إمكانية لدى الحركة النقابية بحيث يمكنها إقامة لجان نقابية مختلطة مع أصحاب رؤوس الأموال في المؤسسات لفض نزاعات العمل. أي وضع آليات ديمقراطية لهذا الغرض.

٤. وجود دولة دستورية تعتمد القانون بما يسهم في استخدام ميزان القوى المناسب للضغط باتجاه إصدار قوانين تحقق موازنة نسبية بين الأجر والربح ، ثم في كيفية فرض الضرائب التصاعدية على الدخل بما يسهم في استقطاع نسبة مهمة من دخل الرأسماليين والميسورين لصالح خزينة الدولة التي يمكن توجيهها لصالح الخدمات العامة التي يستفيد منها الجميع... الخ. إن هذا التوجه لا يتحقق بسهولة وبدون نضال ، بل لا بد منه لتحقيق ذلك ، وسيحاول الرأسماليون باستمرار العودة عما يتحقق، تماماً كما يحصل الآن في العالم الرأسمالي المتقدم حيث تشل القوى الرأسمالية هجوماً شرساً على مكاسب الطبقة العاملة بكل فئاتها والتي تحققت عبر نضالاتها أولاً، وبسبب المنافسة مع المعسكر الاشتراكي في حينها وخشيتها من ذلك النموذج. ومع غياب المعسكر الاشتراكي بدأت عمل تراجع عما تحقق قبل ذاك ثانياً، ولكن هذا لا يتم دون صراع فعلي مع الرأسماليين.

حين تنشأ الظروف التي تساعد على تغيير علاقات الإنتاج الرأسمالية ، فإن العدالة الاجتماعية، في ما جرى تسميته بالاشتراكية، فإن العدالة الاجتماعية لا يمكن أن تكون مطلقة، فهذا غير ممكن وغير وارد وهو هدف مثالي. والعراق والعالم كله ما يزال بعيداً عن هذه المرحلة.

نحن اليوم يا صديقي العزيز بحاجة إلى الرأسمالية لتحقيق التراكم الرأسمالي في الاقتصاد العراقي، لتأمين التثمين الإنتاجي في النفط والصناعة التحويلية وتحديث الزراعة وإقامة الخدمات الاجتماعية والسير خطوات على طريق التنمية البشرية وتطوير الوعي الاجتماعي والسياسي وعموم الحياة الثقافية في البلاد. أي من أجل بناء القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو البشرية، التي نحن بعيدون عنها بعد السماء عن الأرض، بحاجة إلى العلاقات الإنتاجية الرأسمالية، بغض النظر عما هو قائم في العراق

من علاقات ما قبل الرأسمالية وطفيلية ،وهي علاقات استغلالية، وعلينا أن نقبل بها لكي نحقق الأكثر أهمية أولاً، ولكن في الوقت نفسه ينبغي أن يناضل الأفراد والمجتمع من أجل تقليص درجة الاستغلال والتخفيف من المظالم التي تلحق بعمال الفكر والجسد في ظل هذه العلاقات. إنها عملية معقدة ومتشابكة وطويلة ولكن لا خيار للمجتمع العراقي في المرحلة الراهنة، ومن يرى ضرورة القفز على المراحل فليجرب ذلك، شريطة أن لا يحمل الأفراد والمجتمع مصائب التطرف وعواقبه الوخيمة التي عاشتها شعوب أخرى.

الحلقة الخامسة

الفرد والمجتمع في ظل الرأسمالية

سأناقش في هذه الحلقة فكرة أساسية واحدة وردت في أول حلقة من الحلقات العشر التي ناقش فيها المفكر العراقي والعربي المتميز الأستاذ سيّار الجميل ما طرحته في الحلقات السابقة من حواراتنا المشتركة، وهي: هل يمكن تخفيف الاستغلال في ظل الرأسمالية عموماً، وفي نظم ما تزال تزحف بين علاقات تعود لما قبل الرأسمالية والرأسمالية ؟ وكيف؟ ، إذ أنني ناقشت بعض الأفكار الأخرى في الحلقات السابقة، وسأناقش أفكاراً أخرى كثيرة واردة هنا في الحلقات القادمة.

ليس لدي مقدار ذرة من الشك في أن مهمة النضال ضد بشاعة استغلال الإنسان للإنسان صعبة جداً وقاسية ومليئة بالمخاطر الجسيمة، إذ أن الرأسماليين ومن يقف على رأس السلطة لحماية تلك العلاقات الإنتاجية وإدامة ذلك الاستغلال سيبذلون جهوداً كبيرة جداً ويمارسون ما هو مشروع وغير مشروع من الأساليب والأدوات لضمان استمرار الاستغلال الذي يتعرض له المنتجون في الصناعة والزراعة والتجارة وفي بقية القطاعات والفروع الاقتصادية الإنتاجية والخدمية ، بمن فيهم شغيلة الفكر ومنتجو الثقافة

والإبداع الفني بمختلف مجالاته. ولا شك أيضاً في أن المنتجين من عمال وفلاحين وكسبة ومتقنين ومبدعي الثقافة سيناضلون بعناد من أجل تخفيف الاستغلال عنهم في ظل العلاقات الإنتاجية الاستغلالية في مسيرة النضال من أجل إقامة نظام اجتماعي أكثر عدلاً وإنصافاً ، وفي سبيل إقامة علاقات إنتاجية تحرم استغلال الإنسان للإنسان وتضع قيوداً قانونية على ما يجري الآن في ظل النظم الرأسمالية المتقدمة أو النظم الأخرى التي لا تزال بعيدة عن المراكز الرأسمالية. كما أنني لست ممن يعتقد بوجود إمكانية تحقيق عدالة مطلقة في المجتمع البشري لأسباب ترتبط بعدد غير قليل من العوامل التي لست بمعرض مناقشتها الآن ، فالعدالة تبقى نسبية. ولكن يمكنني الادعاء بأن الطبقة العاملة في القطاع الصناعي والعمال الزراعيين في الريف والفلاحين وجمهرة المثقفين والمتعلمين العاملين في القطاعات الإنتاجية والخدمية الحديثة وبقية شغيلة الفكر واليد قادرون على النضال ، سواء أكان ذلك في ظل النظم الرأسمالية المتقدمة ، أم في ظل الدول التي لا تزال تتحرك بين علاقات ما قبل الرأسمالية والعلاقات الرأسمالية وتلك التي تقف على عتبة الانتقال إلى العلاقات الإنتاجية الرأسمالية. ربما كانت العبارات التي وردت في مناقشتي السابقة غير واضحة أو غير موفقة في التعبير عن الأفكار التي أردت إبرادها في مناقشتي. إذ أن الأخ الكريم الأستاذ سيّار الجميل يقول في مناقشته لي ما يلي:

"يا صديقي إن هذه " الشروط " التي فرضتها العولمة الجديدة والقوى الكابيتالية الجديدة لا تتفق والمبادئ الماركسية أبداً ! إن هذه الشروط هي وليدة انهيار المنظومة الاشتراكية التي حاربتها القوى الإمبريالية على امتداد خمسين سنة من الحرب الباردة! يا صديقي متى عرفت الدول النامية الديمقراطية؟ ومتى ستعرفها ؟ هل عندما كانت عرضة للمساومات في سوق

نخاسة الحرب الباردة بين المعسكرين ؟ أم أنها كانت في ظل أنظمة الانقلابات العسكرية لهذا الطرف أم ذاك؟ أم غدت اليوم أداة عطف اكتشفتها الولايات المتحدة الأمريكية فجأة ، لنرى تجاربها الديمقراطية كيف هي الآن في أماكن معينة دون أخرى؟ وإذا كانت علاقات الإنتاج الرأسمالية استغلالية، فكيف يمكن العمل على تخفيف ذلك الاستغلال؟ وبأية وسائل؟ وكيف نضمن تحقيق أشكال مناسبة من العدالة الاجتماعية التي تعتمد على موازين القوى السياسية والطبقية؟؟ لماذا لا توافقتي الرؤية التي طرحتها حول انعدام علاقات الإنتاج الحقيقية في مجتمعاتنا التي باتت مستهلكة بالدرجة الأساس؟ أين هي العلاقات شبه الإقطاعية اليوم؟ إذا كانت بلداننا تصدر الحبوب من قمح وشعير وذرة وشوفان ورز .. إلى العالم أيام هيمنة الإقطاع مستخدمة وسائل الإنتاج القديمة قبل خمسين سنة .. فما الذي تنتجه اليوم مجتمعاتنا التي ليس باستطاعتها البقاء على قيد الحياة من دون المستهلكات والحبوب الأمريكية ؟ وكل من وادي النيل ووادي بلاد الرافدين شاهدان على ما أقول! وأخيراً: إدانة الاستغلال واحدة بين الأمس واليوم". (نص من الحلقة الأولى من الحلقات العشر الأخيرة للدكتور الجميل).

في هذا المقطع ترد الكثير من الأفكار المتداخلة والمتناقضة أحياناً التي اتفق مع بعضها وأختلف مع البعض الآخر ولا بد من التفريق بينها لمناقشتها.

لا شك في أن كارل ماركس كان يرفض الاستغلال. وكذلك كل الذين تبنوا طريقته في التحليل وتعرفوا على القوانين الاقتصادية الموضوعية التي اكتشفها أو التي ساهم في التعريف بها أو قوانين التطور الاجتماعية، يرفضون الاستغلال أيضاً، والعولمة هي رأسمالية وتجلب الاستغلال، وبالتالي فالاستغلال العولمي مرفوض أيضاً. كما أن هناك من هو غير ماركسي ،

ومنهم الأستاذ الجميل نفسه، ولكنه يرفض الاستغلال. ولكن رفض الاستغلال شيء، ووجوده على أرض الواقع شيء آخر. والاعتراف بوجوده في ظل العولمة شيء، والنضال من أجل الخلاص منه أو تخفيفه في ظل الظروف التي تسببت في وجوده شيء آخر أيضاً. النضال ليس ضد العولمة ، بل ضد استغلالها. لا يكفي يا صديقي العزيز أن أرفض الاستغلال لكي أستطيع التخلص منه. ولكن من الضروري أن أعي وجود الاستغلال وأدرك أسبابه لأستطيع التفكير والتعامل مع هذا الواقع وإيجاد السبل أو توفير مستلزمات النضال في سبيل التخفيف منه ومن ثم الخلاص منه. هنا يمكن أن يبرز الاختلاف في الرؤية والموقف. في الوقت الذي يرفض الماركسيون الاستغلال في كل النظم الاجتماعية، يقره الليبراليون، منذ أن برزت الأيديولوجية الليبرالية فكراً وسياسة، إذ أن الليبرالية ، كفكر وكممارسة، لا تقتصر على الاعتراف بحرية الرأي والعقيدة وحقوق الإنسان العامة، بل هي تمتد لتشمل الملكية، أي الملكية الفردية لوسائل الإنتاج ، وتعترف بحرية الفرد على بيع قوة عمله لقاء أجر، وكلاهما يشكلان القاعدة الأساسية لنشوء الاستغلال في المجتمع الرأسمالي، من خلال إنتاج الدخل القومي الذي يتضمن فائض القيمة المنتج من قبل شغيلة اليد والفكر، حيث يتم توزيع هذا الدخل وفق أسس رأسمالية بين مالك وسائل الإنتاج ومالك قوة العمل في غير صالح الأخير؟ وهي النظرية المعروفة بتوزيع الدخل على عوامل الإنتاج الأربعة: رأس المال وقوة العمل والتنظيم والأرض. وإذا كان هناك ليبراليون يرفضون الاستغلال جملة وتفصيلاً فهو أمر جيد ولم التق بأحد منهم حتى الآن، في ما عدا ما يتحدث به الزميل الجميل، فأهلاً به في رحاب رفض الاستغلال، ما دام قد تبنى الليبرالية السياسية وليس الليبرالية الاقتصادية مثلاً. الليبرالية موقف فكري ، كما هي الماركسية، والاختلاف بينهما معروف للجميع. والليبرالية تمتد من الفكر إلى

السياسة ومنها إلى الاقتصاد أو العكس، ومنهما إلى المجتمع وإلى جميع مجالات الحياة الأخرى. والماركسيون من أمثالي (وهو تعبير مجازي)، يتعاملون مع الواقع القائم لا من خلال الموافقة على ما يجري فيه، بل من خلال فهم هذا الواقع وتحليله وطرح الممكن لتغييره لا من خلال نشاطهم كأفراد، بل من خلال الحركة الشعبية حين يبدأ المزيد من البشر في هذا البلد أو ذاك التفكير المعق بالواقع والعمل من أجل الخلاص من ذلك الواقع الذي يعيشون فيه.

لا شك في أن وجود الاتحاد السوفييتي وبقية بلدان المنظومة الاشتراكية ، بالرغم من كل معرفتنا بما كان يجري فيها ومشكلاتها وبغض النظر عن طبيعة تلك النظم الاشتراكية ورأينا فيها، قد أسهم في تصعيد نضال الشغيلة في الدول الرأسمالية والدول النامية، كما أسهم في تمكينها من انتزاع الكثير من المكاسب العادلة من الرأسماليين، وهو ما نغنيه بتخفيف الاستغلال على الطبقات والفئات المنتجة للدخل القومي من خلال تحسين الأجور وتقليص ساعات العمل وتحسين ظروف العمل والأجازات السنوية والعناية الطبية والتقاعد ... الخ. وحين سقط الاتحاد السوفييتي وسقطت دول المنظومة، تنمر الرأسماليون مجدداً وبدأوا ينتزعون تلك المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويمكن أن نلاحظ ذلك لا في الولايات المتحدة وحدها، بل في جميع دول الاتحاد الأوروبي مثلاً، وبدأ الرأسماليون يرفضون المساومة ويشددون باتجاه رفع ساعات العمل وتقليص المكاسب والحقوق التي تحققت قبل ذلك. ومن هنا بدأت عملية نضال قاسية ومريرة بين الرأسماليين وبين المنتجين، وليست الإضرابات العمالية سوى أحد أسلحة انتزاع الحقوق وتخفيف الاستغلال. لا يحقق رفض الاستغلال للجماهير المنتجة والكادحة ، وهو قائم، أي شيء، بل ما يحقق لهم بعض النتائج الإيجابية يكمن في القدرة على تعبئة

المنتجين والكادحين وشغيلة الفكر والثقافة لتأمين الحقوق وتقليص درجة الاستغلال، فهي الطريقة الوحيدة التي تساعد هؤلاء الكادحين المنتجين فكرياً وسلعاً وخدمات على تحسين ظروف عملهم، لا يحق لنا أن نقول لهم انتظروا حتى ننهي الاستغلال، بل يفترض أن نناضل من أجل تقليصه وصولاً إلى إلغائه عبر العملية السياسية.

كلنا يعرف بأن بلدان العالم الثالث أو الدول النامية متباينة في مستويات تطورها، بعضها نمت وتقدمت فيه علاقات الإنتاج الرأسمالية نسبياً، وبعضها الآخر لا يزال يزحف على أبواب العلاقات الإنتاجية الرأسمالية ويسعى إلى بناء الرأسمالية وبعضها الثالث يعمل من أجل تحقيق التراكم البدائي لرأس المال وتنشيط العملية الاقتصادية وتغيير البنية الاجتماعية، وبعضها يعيش في ظل علاقات إنتاجية شبه إقطاعية متداخلة مع علاقات عشائرية وأبوية. ليس هناك بلد بدون علاقات إنتاجية، ولكن علينا تحديد نوعية تلك العلاقات وطبيعتها واتجاهات تطورها. وهو ما سأبحث فيه لاحقاً.

وإذا افترضنا بأن علاقات الإنتاج الرأسمالية قد نشأت في بلد نامي في قطاع الصناعة والزراعة والتجارة وكذلك في المصارف والخدمات، وأن هذه العلاقات، كما نعرف تقوم على أساس قوانين اقتصادية موضوعية يتحقق في إطارها استغلال الرأسماليين للعمال المنتجين في الصناعة والزراعة والتجارة وكذلك في القطاع المصرفي وفي غيرها من القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، بغض النظر عن مستوى تطور تلك العلاقات أو نضوجها، فهل يمكن النضال من أجل تخفيف هذا الاستغلال على العمال والفلاحين والعاملين في قطاع الخدمات وفي القطاع الفكري والبحث العلمي والثقافي، أم أن هذا من صنع الخيال؟ لا يمكن خوض النضال في سبيل ذلك في مثل هذه الدول فحسب، بل ضروري أيضاً وفي كل الدول التي تسود فيها علاقات استغلالية،

بما فيها أكثر الدول الرأسمالية تطوراً وتقدماً وقوة، رغم كل مصاعب ذلك النضال. المشكلة هنا لا ترتبط بمدى تعارض الماركسية مع الاستغلال الطبقي، إذ أن الماركسية كفكر والماركسيين كمفكرين وسياسيين يرفضون الاستغلال الطبقي، بل المسألة تكمن في الواقع القائم وكيف يمكن مواجهة هذا الواقع وتطوير العملية الاقتصادية وتغيير البنية الاجتماعية مع تخفيف الاستغلال المسلط على الشغيلة إلى حين التخلص منه. الماركسيون لا يستطيعون إلغاء الاستغلال برغباتهم الخاصة وإرادتهم الذاتية، بل ينطلقون في نضالهم من الواقع القائم ويتعاملون مع القوانين الاقتصادية الفاعلة ومع قدرة المجتمع على النضال في سبيل تخفيف أو إلغاء الاستغلال. ما لا يدرك كله في مرحلة معينة لا يجوز أن يترك جله أو حتى بعضه. من هنا جاء قلبي بأن القدرة على تخفيف الاستغلال تعتمد على ميزان القوى الطبقيّة أو الاجتماعية والسياسية في كل بلد من البلدان. إن وعي هذه المسألة من جانب القوى الاجتماعية المختلفة التي تتعرض إلى الاستغلال ووعي دورها يدفع بها إلى تنظيم صفوفها بثلاثة اتجاهات ، وهي:

- في أحزاب وتنظيمات سياسية، سواء أكان في أحزاب وتنظيمات سياسية تعبر عن مصالح العمال والفلاحين، أم عن مصالح البرجوازية الصغيرة في المدينة وعن جمهرة كبيرة من شغيلة الفكر ومبدعي الثقافة أو غيرهم ؛
- في نقابات عمالية ومهنية وجمعيات فلاحية يفترض فيها أن تلتزم مصالح أعضائها والعاملين في مجالات نشاطها في مختلف فروع وقطاعات الاقتصاد الوطني الإنتاجي والخدمي والبحث العلمي وغيره ؛

• في تنظيمات أخرى يقرها المجتمع المدني وتأخذ على عاتقها الدفاع عن مصالح أعضاء تلك الجماعات أو الفئات الاجتماعية وفق مجال عمل تلك المنظمات.

كل ذلك لا يتم دون عملية نضالية فعلية، ولكن يمكن أن يتم بأساليب مختلفة، كان في السابق يتم عبر الثورات والانتفاضات، ولا زال الكثير يؤمن بهذا الأسلوب، وربما يمكن اليوم أن يتم اختيار أسلوب النضال السلمي لتحقيق التغيير، وهو أصعب بكثير من الأساليب الأخرى، ولكن إذا ما تحقق سيكون أكثر ثباتاً واستقراراً وأمناً.

في كل هذه المجالات يمكن أن ينهض نضال عمالي ، أو بتعبير أدق شعبي ومن فئات مختلفة، وفي مقدمتهم الجماعات المثقفة الواعية، متباين في قوته وفي المصاعب التي يواجهها، يمكن أن يعبئ حوله أوساطاً واسعة من السكان تناضل في سبيل إصدار تشريعات قانونية تفرض على الدولة والمؤسسات القائمة ، سواء أكانت تلك الدول تستند إلى حياة دستورية أم غير دستورية، لضمان بعض الجوانب الإيجابية، رغم احتمال عدم الوصول إلى نتائج إيجابية ، وخاصة في المجتمعات الاستبدادية الحزبية أو الفردية أو الدكتاتورية العسكرية. والتجارب كثيرة في هذا المجال، سواء تلك الناجحة منها أم التي فشلت في تحقيق ما تصبو إليه.

يمكن أن يتخذ النضال في عدد غير قليل من البلدان النامية، ومنها العراق الاتجاه التالي اشير في أدناه إلى بعض جوانبه:

١. إقرار مبدأ اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يفترض تدخل الدولة في ضمان جملة من الحقوق للعاملين وضمان علاقة عقلانية نسبية بين توزيع الدخل القومي وبين التراكم والاستهلاك، وبين مكونات هذين المؤشرين. هذا يعني أنني أدعو على مثل هذا السوق الاجتماعي في هذه المرحلة لأننا بعيدين

بعد السماء عن الأرض بالنسبة لتحقيق العدالة الاجتماعية التي تدور في ذهني والتي أطلق عليها الاشتراكية، ولكن ليست تلك التي سادت في الدول الاشتراكية بأي حال. بل تلك التي تربط بين العدالة الاجتماعية والحرية السياسية والاجتماعية والحياة الدستورية الديمقراطية...الخ.

٢. إصدار قوانين تنظم العلاقات بين مالكي وسائل الإنتاج ، سواء أكانت أرضاً أم رأسمالاً، وسواء أكان عائداً للقطاع الخاص أمن الدولة، وبين القوى العاملة، كما تنظم الأجر والحدود الدنيا وتحديد ساعات العمل والإجازات السنوية وظروف العمل والحماية الصناعية والضمانات الصحية وضمانات العجز والشيخوخة...الخ ، أي أن تنشأ لدينا وفي هذه المرحلة بالذات دولة الرعاية الاجتماعية للمواطنين والمواطنات.

٣. إصدار تشريعات تفسح في المجال للعمل النقابي المهني الحر والمستقل الذي يعمل من أجل تحقيق مصالح المنتسبين إليها والعاملين في مجالات نشاطها.

٤. تأمين فرض ضرائب تصاعدية على الأرباح التي تتحقق لمالكي وسائل الإنتاج والشركات الرأسمالية الخاصة المحلية والأجنبية العاملة في العراق بما يسهم في زيادة ميزانية الدولة لتوضع في خدمة إعادة توزيع الدخل القومي، أي التوزيع الثاني للدخل.

٥. تكريس مبدأ حل النزاعات التي تحصل مع ملاك الأراضي وأصحاب رؤوس الأموال بصورة سلمية وبآليات ديمقراطية عبر لجان مشتركة حيادية أو القضاء الخاص بالعمل والعمال، ومشاركة المنتجين من عمال ومستخدمين وموظفين في الرقابة على ظروف العمل والإنتاج والخدمات.

إن ما أطرحه ليس ضمانة فعلية للحصول على الحقوق وتخفيف الاستغلال الذي يصر مالكو وسائل الإنتاج على فرضه على المنتجين، ولكنه هو الطريق الذي أرى ضرورة انتهاجه بالارتباط مع التجارب التي مرت بها البشرية حتى الآن، ولكن هذا الأمر لا يعتمد على المنتجين وحدهم في اختيار الطريق أو الأسلوب الذي يناضلون من أجل مطالبهم، بل يعتمد أيضاً على مستوى التناقض والصراع وحدته وإحباط المنتجين وعجزهم بالطرق الاعتيادية في الحصول على بعض حقوقهم المشروعة. إنها قضية معقدة جداً ولكن على كل إنسان أن يرى الطريق الذي يختاره، ولكن يفترض أن لا يخضع هذا الاختيار للمزاج والرغبة والإرادة الذاتية أو لهذا الحزب أو ذاك، بل يستند إلى الدراسة والتحليل الواقعيين للمجتمع الذي يعيش فيه الإنسان ويتقرر في ضوءه أسلوب النضال.

إن واقع العراق الراهن يحتاج على معالجة خاصة وفقرة خاصة وسأتناوله بتفصيل مناسب لاحقاً.

انتهت الحلقة الخامسة وستليها الحلقة السادسة.

٢٠٠٨/٢/٢

الحلقة السادسة

حول العلاقات الإنتاجية في العراق

قرأت بعناية كبيرة المادة الغنية التي كتبها الأستاذ الدكتور سيّار الجميل بشأن تاريخ العلاقات الإنتاجية في العراق طبيعتها وحول العشائر العراقية والعلاقات التي تحيط بها وتميزها. وبسبب أهمية هذا الموضوع ووجود نقاط التقاء كثيرة حول ما ورد في مقالات الزميل، سأحاول أن أشير إلى بعض النقاط المهمة التي تسهل وتختصر الحوار بشأنها.

١ . لا يمكن لأي باحث في العلاقات الزراعية في العراق أن يدعي بأن العلاقات الإنتاجية وبعد مرور ما يزيد على ١٤٠٠ سنة أنها بقيت على حالها كما كانت في زمن الخليفة عمر بن الخطاب ، كما أنني لم ادع ذلك ولم يرد في كل ما كتبت سابقاً ما يشير إلى ذلك من قريب أو بعيد. إذ أن هذه العلاقات قد مرت بعهود وتغيرات كثيرة ابتداءً من الدولة الأموية فالعباسية وما واجهه الوضع في العراق خلال الفترة قبل وبعد وبين سقوط بغداد وهيمنة الصفويين ومن ثم هيمنة الدول العثمانية على العراق ، وكذلك الفترة التي عرفت بهيمنة المماليك على بغداد وتأثيرها على مناطق العراق الأخرى. وفي كل ذلك

تعرضت علاقات الإنسان بالأرض واستغلالها إلى تغيرات كثيرة تطرق لها الكثير من الكتاب الذين أتى على ذكرهم الأستاذ الدكتور الجميل أو ممن لم يرد ذكرهم هنا أيضاً.

٢ . وليس من باحث جاد يمكن أن يدعي بأن الحكام العثمانيين وحدهم، أو الحكام في العراق في العهد الملكي وحدهم ، كانوا مسؤولين عما حل بالعراق من وضع زراعي معقد ومتخلف، فلكل من هؤلاء وقبلهم ومن جاء من بعدهم مسؤولية في كل ذلك. ومن لم يتخذ الإجراءات لتحقيق التغيير والتصحيح قد شارك بهذا القدر أو ذاك في تكريس الوضع أو زيادة سوءاته.

٣ . وليس هناك من باحث جاد يمكن أن يدعي بأن العراق كله متشابه في مشكلاته الزراعية، وأن مشكلات الشمال وكردستان العراق هي مماثلة لما كان عليه الوضع في الجنوب أو الوسط ، أو حتى محافظات الوسط والجنوب كانت متباينة إلى حدود كبيرة. وينطبق هذا على بلدان منطقة الشرق الأوسط أيضاً.

كما أن طبيعة العلاقات الزراعية في الريف العراقي وفي مختلف المحاصيل الزراعية وفي منطقة واحدة هي الأخرى كانت متباينة، وعلى الباحث أن يأخذها بنظر الاعتبار، سواء أكان ذلك بالنسبة لمحاصيل الحنطة والشعير والرز، أم بالنسبة لعلاقات البستنة، أم بالنسبة لمنطقة الحساوية المتخصصة بزراعة الخضرة في البصرة، أم بالنسبة للمناطق الجبلية في كردستان حيث المساحات الصغيرة التي يجبر الفلاح على زراعتها وعلاقته بالأغا ورئيس العشيرة التي ترتبط بالأرض التي تسكنها المجموعة البشرية، وكذلك الحال بالنسبة لمنطقة الجزيرة بالموصل. ومع أن هذا كله صحيح، فإنه لا يمنع من وجود سمات مشتركة عامة وأخرى متباينة على صعيد تأثير تلك العلاقات على الاقتصاد العراقي بشكل عام.

هذه الحقيقة تسمح بتشخيص ثلاث مسائل جوهرية ، وهي :

١ . وجود علاقات إنتاجية شبه إقطاعية تطبع بخصائصها الاقتصاد العراقي في فترة الملكية وما بعدها.

٢ . وأن هناك جمهرة من الملاكين الكبار في العراق الذين ارتفعت ملكياتهم إلى عشرات بل مئات ألوف الدونمات، وكانوا يمارسون الاستغلال ضد فلاحهم.

٣ . وأن الريف العراق عرف استغلالاً من جانب كبار ملاكي الأراضي الزراعية في إطار العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية، رغم التداخل بين هؤلاء الملاكين وأبناء العشيرة الواحدة أو الفلاحين.

لم أكن أول من تحدث عن وجود علاقات إنتاجية شبه إقطاعية في الريف والزراعة العراقية، بل كان الحزب الشيوعي العراقي هو أول من طرح ذلك في ضوء تحليل فهد لها ، وكان تحليلاً واقعياً وسليماً. فقد جاء في كراس للشهيد الراحل فهد باسم البطالة ما يلي:

"النظام شبه الإقطاعي الفاسد السائد في الريف ونتائجه الوييلة على الاقتصاد الوطني، وإفقاره الفلاحين الذين يؤلفون الأكثرية الساحقة من الشعب العراقي، وحرمان السوق الداخلية (الصناعة خصوصاً) منهم كبائعين ومشتريين، أو بالأحرى حرمان الصناعة الوطنية من السوق الداخلية التي لا يمكن أن تنمو وتزدهر صناعتنا دون الاستناد إليها باعتبارها (السوق الداخلية) الأساس الثابت لصناعتنا الوطنية ولاقتصادنا الوطني بشكل عام".(كتابات فهد، البطالة. ص ٢٠٧). وفي مكان آخر من هذا الكراس

وتحت عنوان "النظام شبه الإقطاعي السائد في الريف وتأثيره على تأخير الصناعة وبالتالي على وجود البطالة يقول فيه ما يلي:

"يعتبر النظام الفاسد السائد في الريف العراقي من أهم العوامل - بعد العامل الاستعماري - المسؤولة عن تأخر التطور الصناعي في القطر، وبالتالي عن مشكلة البطالة. فالاستثمار الفطيع في الريف من قبل الملاكين والشيوخ والسراكيل والمرابين وغيرهم قد قلص حصة الفلاح من المنتج إلى دون مستوى الكفاية، بحيث أصبحت حصة العائلة الفلاحية من المنتج لا تكفيها حتى موسم الحصاد الثاني. وأصبح الفلاح مغرقاً بالديون وعاجزاً عن شراء أبسط الضروريات من المواد الصناعية، عدا ما يستر به العورة. وهذا يعني أن السوق الداخلية للمصنوعات الوطنية قد فقدت نتيجة لفقر الفلاح مجالات واسعة لتصريف البضائع الاستهلاكية ولوسائل الإنتاج التي يحتاجها الفلاح لعمله. فلو كان الفلاحون، الذين يؤلفون أكبر مجموعة من الشعب العراقي، في وضع اقتصادي يمكنهم من شراء المنسوجات والأحذية والمنتجات الوطنية الأخرى، ومن تجديد وتبديل أدوات الإنتاج، لنشطت الصناعة الوطنية أضعاف ما هي عليه الآن، ولامتصت جميع الأيدي العاملة العاطلة الآن...". (كتابات فهد، البطالة. ص ٢٠٥/٢٠٦). يلاحظ هنا أن فهد لم يستخدم كلمة إقطاعي، بل استخدم كلمة الملاكين والسراكيل والمرابين الذين كانوا يستغلون الفلاح بصور شتى، وهو تشخيص دقيق. ولكنه ربط تلك العلاقات المتخلفة مع تأثيرها السلبي على إمكانيات تطوير الصناعة المحلية وعلى وجود بطالة في البلاد، والعلاقة بينهما جدلية سليمة. وحسب علمي لم يتحدث أي شيوعي عراقي عن علاقات إقطاعية في العراق إذ أنها تتناقض مع التحليل العلمي لواقع العلاقات القائمة في العراق ولطبيعة العلاقات الإقطاعية المعروفة في أوروبا مثلاً. يمكن هنا العودة إلى كتاب الأستاذ الراحل

زكي خيري عن "الإصلاح الزراعي" ، أو كتاب الأخ الكاتب والصحفي عزيز سباهي عن "الحزب الشيوعي العراقي والمسألة الزراعية"، أو الكتاب المشترك بين الدكتور مكرم الطالبي وبيني (كاظم حبيب) حول الإصلاح الزراعي في العراق، إضافة إلى كتابي عن الإصلاح والتعاون الزراعي وكتابات أخرى كثيرة منشورة لي بهذا الصدد، إذ لم يرد فيها بأي حال الحديث عن علاقات إنتاجية إقطاعية، بل عن علاقات إنتاجية شبه إقطاعية وحللنا أسباب مثل هذا التشخيص الذي يؤيده الزميل الدكتور الجميل، كما لم نعمم المسألة على سائر القطر، ولكن قلنا بأن السمة المميزة للاقتصاد العراقي هي هيمنة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في الريف العراقي. كما أن هناك دراسة قيمة قدمت لنيل شهادة الدكتوراه في جامعة أكسفورد / لندن بحثت في المسألة الزراعية في العراق في العهود التي سبقت الملكية ، أي في العهد العثماني وفي العهد الملكي وأنجزت في العام ١٩٤١/١٩٤٢ ونال بموجبها صالح حيدر على درجة الدكتوراه.

يتعارض مع ما جاء في أعلاه مع ما كتبه الزميل الفاضل الدكتور سيار الجميل حين كتب ما يلي:

استلاب المفهوم الماركسي

إن هذا الذي أذاعه ونشره الماركسيون والشيوعيون العراقيون ولاكتفه الألسن، بل وترسّخ في الوجدان العراقي لم يبق أسير التيار اليساري .. بل استلبه الآخرون من عراقيين وغير عراقيين ، فمن يكونوا ؟
أولا : لقد أخذ الآخرون من تيارات سياسية عراقية أخرى ليسوقوا بضاعته باسمهم .. إنهم لم يستعبرونه ويعترفوا بفضل من منحهم إياه، بل أخذوه عنوة وأخذوا يجاهرون به بضاعة سياسية وإعلامية وصل بعضهم

للسلطة من خلاله. إن تعبير " الإقطاع " أخذه الإصلاحيون والفئة البورجوازية والاشتراكيون والقوميون والبعثيون والناصريون وحتى بعض الأحزاب الدينية في العراق .. لقد أصبح المفهوم بالرغم من خطأ استخدامه بضاعة سياسية للتقرب من الجماهير والكسب السياسي من خلاله .." (مقتطف من الحلقة الثالثة للأستاذ الجميل)

وتحت عنوان

نزاهة المقاصد مقارنة باستلابات الماضي العقيم

كتب الصديق العزيز ما يلي:

"وأود هنا أن أشير على الأخ الدكتور كاظم وكل الأخوة الكتّاب الماركسيين إنني عندما أقدم ملاحظات نقدية ، اشهد أنها تنطلق من رغبة علمية جامحة ولا يمكنها أن تنطلق أبداً من نزعة قومية فاشية أو من تخندق حزبي شوفيني أو من موقف سياسي رجعي أو من تزمّت ماضوي سلفي..". (المقتطف من الحلقة الثالثة أيضاً).

أقول مرة أخرى ، لا أشك في ذلك فقد تعرفت على زميلي جيداً ، ولكن ملاحظة واحدة لا بد لي أن أشير بها إلى الأستاذ الجميل هي أن هناك الكثير من الادعاءات والإساءات للشيوعيين على امتداد تاريخهم المنصرم من أناس كرهوا الشيوعيين لأسباب كثيرة، بل غمس البعض الكثير منهم أيديه بدماء الشيوعيين أو من كان معهم، وبعضهم لم يعرف شيئاً عنهم ، ولكن بتأثير الدعاية ضدهم. ولكن دور المؤرخ يبرز في ضرورة عودته إلى كتابات الشيوعيين في العراق والمتوفرة في كل مكان والوصول إليها ليس صعباً لتبيين الخطأ من الصواب. ويمكن للأستاذ العزيز أن يساهم في تفنيد ما كتب

عن الشيوعيين العراقيين بهذا الصدد أم بغيره ، لأنه مؤرخ يثق الإنسان بتحليلاته.

لم تأخذ القوى السياسية العراقية ، ومنها حزب البعث العربي الاشتراكي والقوى القومية عن الحزب الشيوعي العراقي موضوعة الإقطاعية في العراق، بل كانت جزءاً من تشخيص خاص بتلك القوى وليس الحزب الشيوعي مسؤولاً عن هذا الخطأ ، فهو تعبير سياسي بالنسبة للعراق أكثر من كونه تعبيراً يشير إلى الواقع الاقتصادي القائم علمياً. وسوف لن يجد الصديق العزيز في أي من كتابات الشيوعيين الجادين مثل هذا التشخيص أو في وثائقه الرسمية ، بما في ذلك الميثاق الوطني الذي اقره المؤتمر الوطني الأول في العام ١٩٤٤ ، إذ جاء فيه بشأن القضية الزراعية والفلاحين في الريف العراقي ما يلي:

" نناضل من أجل إيقاف نهب أراضي الفلاحين والملاكين الصغار والمحافظة على ملكيات التعابة، وإيقاف نهب الأراضي والمقاطعات الأميرية من قبل المتنفذين، وإيقاف إعطاء اللزمات الكبيرة _ المقاطعات – إلى الشيوخ المتنفذين، وتوزيع هذه الأراضي بقطع صغيرة على الفلاحين مباشرة بدون بدل، من أجل مساعدة الفلاحين وتخليصهم من نهب السراكيل والمرابين، منحهم القروض الحكومية – نقدية وبذور – رفع الضرائب والرسوم "الخاوات" والإجراءات غير العادلة واللاقانونية عنهم ، تلك التي يفرضها عليهم الشيوخ والسراكيل، من أجل تخليص الفلاح من سرقات التجار له، وذلك بإنشاء جمعيات تعاونية له". (فهد. كتابات. ص ١٣٤).

من المفيد هنا أن أشير إلى عدد من الملاحظات السريعة قبل أن أخوض في الحلقة القادمة الموقف من الإصلاح الزراعي في العراق.

لقد تضافرت جهود كبار ملاكي الأراضي الزراعية من جهة، والشركات التجارية الأجنبية من جهة ثانية، وكبار التجار العراقيين الذين ارتبطوا بالشركات الأجنبية من جهة ثالثة، وبدعم من الحكومة العراقية، لتؤدي مجتمعة إلى إعاقة حصول تطور إيجابي في القطاع الزراعي من خلال حل المسألة الزراعية أو تغيير بنية الإنتاج الزراعي ذاته أو تأمين التقنيات المناسبة، إذ كان الريع المتحقق في الزراعة بكل أنواعه يحط في جيوب الملاكين ولا يستخدم لأغراض إعادة وتنمية وتوسيع الإنتاج بل كان يستخدم لأغراض الاستهلاك البذخي لهؤلاء الشيوخ الملاكين والملاكين من غير الشيوخ الذين كانوا كلهم في الغالب الأعم قد انتقلوا للسكن والعيش في المدن. كما لم يكن في مقدور الفلاح تحقيق استثمارات إضافية في الريف والزراعة، إذ كان مورده السنوي لا يكفي لتغطية حاجاته الفعلية وإعادة إنتاج قواه العضلية، وكان متوسط عمره واطناً جداً لهذا السبب أيضاً، إضافة إلى أسباب أخرى معروفة لنا جميعاً. فبقى الريف متأخراً. كما أن السياسة التجارية للشركات الأجنبية والمحلية التي أغرقت الأسواق المحلية بسلعها الحديثة والرخيصة بالمقارنة مع الإنتاج المحلي إلى عرقلة نمو الأسواق المحلية أمام السلع والصناعة المحلية، وهو ما أشار إليه فهد بوضوح بصيغة سهلة مفهومة من مختلف فئات المجتمع في المقطعات التي أوردتها في أعلاه.

يشير الدكتور الجميل إلى أن الإنتاج الزراعي كان في الفترات السابقة يصدر ويكفي الشعب، في حين أن هذا لم يحصل لاحقاً ، بل بدأ العراق بالاستيراد. ويبدو لي أن من الصعب تصور عدم توصل الأستاذ الصديق إلى تفسير واقعي لهذه القضية التي برزت في فترة العهد الملكي وليس بعد سقوط

النظام. والأرقام المتوفرة تؤكد ذلك بما لا يقبل الشك. أن تفسير هذه الظاهرة يرتبط بعدد من العوامل المهمة ، ومنها:

١. إن طبيعة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية ، رغم كونها لم تكن إقطاعية كالحالة الأوروبية، إلا أن الفلاح لم يكن حراً في انتقاله إلى المدينة ، إذ كان يلاحق من قبل الملاك والسركال ويعتقل ويعاد إلى الأرض التي هرب منها. وكانت عودته تتم تحت غطاء مديونيته للملاك أو السركال أو التاجر، إذ كان الملاك يقيم عليه الدعوى القضائية. وحين كنت معتقلاً في مواقع العراق كنت التقى في منتصف الخمسينات بهؤلاء الفلاحين الموقوفين الذين أعيّدوا من المدن ليسلموا إلى الملاكين.

٢. كان عدد السكان محدوداً بالمقارنة مع المساحات التي كانت تزرع بالرغم من الفلاحين ، وبالتالي كان الإنتاج أكبر رغم ضعف الإنتاجية.

٣. وكان الدخل القومي العام ضعيفاً ومتوسط دخل الفرد واطناً، إضافة إلى وجود نسبة عالية من الفقراء، مما كان لا يسمح بقوة شرائية عالية، كانت تسمح بتصدير كميات من المنتجات الزراعية إلى الخارج وعبر الشركات الأجنبية. وعلينا أن نتذكر بأن دخل الفلاح الفعلي في ريف الفرات كان واطناً جداً. ففي العام ١٩٥٥ اعتقلت في بغداد ووقع في أيديهم بحث عن حياة الفلاحين ودخلهم اليومي والسنوي في الريف في بابل. وقد أشير فيه على أن الفلاح لا يحقق دخلاً يومياً أكثر من ٣٢ فلساً في اليوم. وإذا ما ضربنا هذا الرقم بسبعة أفراد كمعدل للعائلة الفلاحية ومن ثم في ٣٠ يوماً في الشهر ومن ثم في ١٢ شهراً لحصلنا على دخل سنوي قدره ٨٠،٦ دينار عراقي. وإذا ما ضربنا هذا الرقم بـ ٣،٢ دولار أمريكي ، وفق سعر الصرف حينذاك، فسيكون المجموع ٢٥٨ دولاراً في السنة ولعائلة كاملة من سبعة أشخاص. وهو كما نرى ضئيل جداً. وفي حينها اتهمت بكتابة هذا التقرير أو البحث.

فأحيل إلى خبير الخطوط، فجاء مؤكداً بأن الخط هو لكازم حبيب. وبعد مرور ٥٢ سنة على ذلك أقول من جديد ، كما قلت في حينها لرجال التحقيقات الجنائية، بأن التقرير لم يكن صادراً عني ولم يكتب بخط يدي، بل نسب إلي زوراً من أجل إصدار حكم بحقي ، وهو ما حصل فعلاً في العام ١٩٥٦. ولكن التقرير كان مهماً إذ قدم صورة واقعية دقيقة وصريحة عن حالة الفقر التي كان يعاني منها الفلاح العراقي في منطقة لم تكن فقيرة بالمياه والأرض والشمس.

٤. .وعلياً أن نتذكر بأنه وبمرور الزمن بدأت الأرض تفقد الكثير من خصوبتها بسبب عدم استخدام الري والبزل المناسبين وتملح الأرض والاستخدام غير العقلاني للماء وهجرة الفلاحين إلى المدن في أعقاب سقوط النظام الملكي ... والتي سأبحث فيها لاحقاً.

وملاحظة أخيرة لا بد منها بشأن تعليق الأستاذ الفاضل الجميل حول الأستاذ الدكتور الراحل حنا بطاطو، إذ ورد بشأن الرجل الراحل تحت عنوان 'كتاب بطاطو ليس تاريخاً مقدساً!' ما يلي:

يتمنى الأخ الدكتور كاظم حبيب عليّ أن أراجع الجزء الأول من كتاب حنا بطاطو وكأنني لم اطلع عليه وعلى نسخته الأولى بالإنكليزية منذ نشر عام ١٩٧٨ بمجلد واحد وعرفت به العالم ونشرت عنه أكثر من مقال واعتمدت عليه وقمت بتفكيك بعض معلوماته وانتقدت بعض مصادره وقمت بتصويب بعض ما جاء به الرجل بطاطو وقمت بإعلامه شخصياً عن ذلك في أكثر من لقاء جمعتني به .. إن مشكلة بعض الأخوة اليساريين أنهم يتلقفون كتاب بطاطو وكأنه كتاب منزل من دون فحص كل ما جاء به المؤرخ بطاطو، وبأي

أهداف وظّف كتابه وبأي نتائج خرج منها وكلنا يدرك أن بطاطو كان ماركسياً في شبابه وعاش هوساً أو فوضى فكرية في أيام كهولته ، فلقد أخطأ أخطاء جسيمة في إسقاط ما كان يراه من رؤية مسبقة على المجتمع العراقي من دون أن يعرف خفايا المجتمع العراقي وعناصره والعلاقات العضوية التي ميزته عن غيره من المجتمعات. إن من أكبر الأخطاء المنهجية أن يلجأ أكاديميون ومؤرخون عراقيون لكتاب بطاطو، وهم باستطاعتهم تبيان حقائق العلاقات الانتاجية على الأرض، لأن هناك من يعرف دواخل كل بيئة عراقية، وإن الملكيات للأرض الزراعية معروفة .. ناهيك عن تجنب الأخطاء التي وقع بها بطاطو .. انني ادرك بأن اعجاباً عراقياً لا متناهياً بعمل المؤرخ بطاطو لئن من يقرأه من غير المضطلعين بشؤون العراق التاريخية سيأخذ ما نشره بطاطو حقائق ثابتة، وهذا من أسوأ الأخطاء ، فالرجل قد خلط بعض المعلومات بعضها ببعض الآخر، وفي تشكيلاته للنسب والارقام زاد وانقص من عندياته فضلاً عن كونه درس العراق برؤية ايديولوجية مسبقة وهذا ما يؤخذ عليه تماماً، وإذا كان بطاطو قد انهك تاريخنا الاجتماعي العراقي بفرضياته الجاهزة، فإن المؤرخ البريطاني بيتر اسلاكليت قد انهك تاريخنا السياسي العراقي باحكامه البليدة ! وكلاهما من ابعد الناس عن فهم العراق تاريخاً ومجتمعاً وثقافات .

اننا لسنا بحاجة الى جدولية بطاطو للمقارنة مع المعلومات التي بحوزتنا .. وكنت اتمنى ان يرجع كتابنا الى اطروحات عراقية وغير عراقية ليتأكدوا من الاراء التي يحملونها منذ خمسين سنة عن الإقطاع في العراق . وعليه، فاني اود ان اعلم الاخ الدكتور حبيب بأنني مؤرخ عراقي لن يرجع الى كتاب بطاطو يستقي منه المعلومات، بل يرجع اليه لينتقده ويوضح الأخطاء التي

ارتكبتها بحق تاريخ العراق وهذا ما فعلته ولعل الأخ الدكتور حبيب غير مطلع على بعض اعماله الفكرية، ولكنه غير مطلع على كل اعماله العلمية!".

أشم سيدي الفاضل رائحة غير مشروعة. وفي بعض الأحكام المسبقة التي تعود إلى ما يطلق عليه بعلم النفس الاجتماعي — "الستريو توب". فالاستخفاف والتهكم ليس من عادات وتقاليد العلماء والباحثين الجادين الذين أنت منهم. النقد مطلوب، ولكن ليس الاستهزاء والسخرية حتى من كهولته ، فنحن جميعاً يمكن أن نمر بهذه المرحلة وليس فينا من يمكن أن ينجو منها بالضرورة. وحين أشير إلى كتاب الراحل حنا بطاطو فهو لا يعني كتاباً مقدساً وليس هناك يسارياً اعتبره كتاباً منزلاً، ولا افهم لم هذا الحكم على قضية لم يقل بها أحد، بل كل اليساريين الجادين الذين أعرفهم اعتبروا كتاب الراحل بطاطو أحد المصادر المهمة التي يمكن العودة إليه سواء للاستفادة منه أم للمقارنة، وهو أول كتاب بهذا السعة والتفصيل ولا يمكن أن يخلوا أي كتاب من أخطاء وفق ما هو متوفر من معلومات في حينها أو حتى أخطاء في التحليل. ولكن إحدى مناقب هذا الجل أنه تصدى لمشكلة لم يتصد لها العراقيون بالطريقة العلمية التي تصدى لها من قبل. ولهذا فعمله ريادي ولا يمكن أي كتاب ريادي أن يخلو من أخطاء أو هنأت. من حق الدكتور الجميل بل، ومن واجبه كباحث ومؤرخ جاد، نقد ما يراه خطأً، ولكن السؤال هو: كيف؟ وهل تستوجب السخرية من كاتب عالم بهذه الصورة، رغم أن المقال الذي نشره عن حنا بطاطو قد تضمن نقداً مهماً، ولكنه لم يتضمن سخرية بقدر ما جاء في حواراته معي حين أشرت إلى ضرورة الإطلاع على كتابه. لديّ، كما لديه النسخة الإنجليزية والنسخة العربية المترجمة. وحين كنت

أستاذاً في جامعة الجزائر في العام ١٩٨٠ بدأ بعض الأخوة الكرام بترجمة أجزاء من ذلك الكتاب لأغراض النشر.

أنت يا صديقي العزيز تنتقد من يعود إلى كتاب أجنبي، ولكنك تستشهد بكتاب أجنبي في مواقع كثيرة في كتبك، وفي هذه الحوارات الدائرة بيننا نراك تقدم لنا الكثير من الاستشهادات لكتاب أجنبي ، وليس في ذلك أي خطأ أو عيب. إذ ما العيب في ذلك إن كانت دراساتهم قيمة حتى لو كانت تشتمل على بعض الأخطاء؟ ما نختلف بشأنه لا يستوجب رفضه كلية. يشير الدكتور الجميل إلى أنني لم أطلع على دراساته العلمية. ولكني اطلعت على العديد من كتبه وأستطيع أن أقدر نهجه واتجاه تفكيره ومواقفه، وسأسعى للإطلاع على كل كتبه إن وفقت في شرائها. ولكنه هو الآخر لم يطلع أيضاً على أكثر من ٢٥ كتاباً لي وعشرات الأبحاث ومئات المقالات عبر هذا العمر الذي بلغ السبعين ونيف، ولم أذكره بذلك لولا إشارته بشأن كتبه العلمية التي لم أطلع عليها. كما أنه لم يطلع على تلك المسائل التي ناقشها حول مواقف الحزب الشيوعي العراقي من مسألة الأرض، ولكن مع ذلك سمح لنفسه بنقد ما هو غير موجود أصلاً في كتابات الشيوعيين العراقيين ، ومنها الموقف من الإقطاع الذي لم يرد في كتابات الشيوعيين على سبيل المثال لا الحصر. وفي الحلقات القادمة سنلتقي مع مسائل أخرى مماثلة. لا أشعر بالراحة النفسية بأي حال حين اقرأ ما كتبه الدكتور الجميل: " ... فإنني أود أن اعلم الأخ الدكتور حبيب بأنني مؤرخ عراقي لن يرجع إلى كتاب بطاطو يستقي منه المعلومات، بل يرجع إليه لينتقده ويوضح الأخطاء التي ارتكبتها بحق تاريخ العراق وهذا ما فعلته ولعل الأخ الدكتور حبيب غير مطلع على بعض أعماله الفكرية، ولكنه غير مطلع على كل أعماله العلمية". أحس من جانبي بتواضع

جم أمام كل الباحثين الجادين ، ومنهم الأستاذ الراحل بطاطو وأمام الأستاذ
الجميل، الذي أرجو له العمر المديد، ولكن هذا المقطع لم يعلمني في أن أكون
أكثر تواضعاً، وكنت أتمنى العكس.

انتهت الحلقة السادسة وستليها الحلقة السابعة

وتبحث في الإصلاح الزراعي.

٢٠٠٨/٢/٥

الحلقة السابعة

قوانين الإصلاح الزراعي في العراق

أواصل حوارني مع الصديق العزيز والمفكر المتميز الأستاذ الدكتور سيّار
الجميل وأتطرق على موقف من قوانين الإصلاح الزراعي التي صدرت في
العراق ولكن بصورة مكثفة جداً. فقد صدرت في العراق ثلاثة قوانين للإصلاح
الزراعي مع تعديلات كثيرة بالنسبة للقانون الأول حصلت بعد صدوره بفترة
قصيرة وفي فترة عبد الكريم قاسم، ولكن بشكل خاص في الفترة التي جاءت
بعد سقوط الجمهورية الأولى ونهوض الجمهورية الثانية (بقيادة حزب البعث)
والجمهورية الثالثة بقيادة بعض القوى القومية العربية.

كان صدور القانون الأول رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ ضرورة ملحة، كما أرى،
لأسباب جوهرية، منها:

١. الوضع البائس الذي كان يعاني منه الريف العراقي عموماً وتختلف
القوى المنتجة المادية والبشرية وتختلف أساليب ووسائل الإنتاج والإنتاج
الإجمالي والدخل ومعدلات الغلة السنوية لمختلف المحاصيل الزراعية.
٢. الوضع البائس الذي كان يعيش فيه الفلاح العراقي وغياب الخدمات
الزراعية والخدمات الاجتماعية وضعف الدخل وتأثير ذلك على مجمل العملية
الاقتصادية في العراق.

٣. الهيمنة على نسبة عالية من الربح المتحقق في الأرض الزراعية دون أن يستخدم لأغراض التنمية والتثمين الإنتاجي بل كان يستهلك بصورة غير عقلانية.

٤. أهمية تحرير نسبة مهمة من الفلاحين المرتبطين بالأرض لصالح التحول صوب المدينة لاستخدامهم في التنمية الصناعية كعمال إجراء. وكان لابد أن تقتزن هذه العملية بسياسة تلتزم تطوير الزراعة واستخدام التقنيات والأساليب الزراعية الحديثة للتخفيف من الحاجة على المزيد من الفلاحين. وهذا يعني توظيف رؤوس أموال جديدة في التنمية الزراعية.

٥. تطوير الإنتاج الزراعي بما يسهم في توفير المواد الزراعية الأولية لأغراض التنمية الصناعية وتزويد السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية وتطوير السوق العراقي الوطني، إضافة على تنويع وتحسين بنية الدخل القومي المنتج في العراق، إذ كان الاقتصاد العراقي يتميز بوحداية الجانب في تطوره وبنيته.

كان صدور قانون للإصلاح الزراعي، على وفق قناعاتي سليماً وضرورياً، ولكن الاختلاف يبرز في مضمون ذلك القانون. لا شك في أن هذا القانون لم يكن في كل الأحوال اشتراكياً ولا يمكن أن يكون كذلك بسبب طبيعة المرحلة التي كان يعيش فيها العراق، بل كان مضمون القانون يعبر عن عملية ديمقراطية تحقق مصالح البرجوازية الوطنية والتوجه التدريجي صوب العلاقات الرأسمالية في الريف، وهي في مصلحة الفلاحين أيضاً.

والمشكلة، كما أرى، لم تكن في صدور القانون ذاته ، بل في بنيته من جهة، وفي الإجراءات التي كان يفترض أن تصدر لترافق عملية تنفيذ الإصلاح الزراعي من جهة ثانية، وبعيداً عن الفوضى التي سادت الأوضاع السياسية من جهة ثالثة، والتردد الذي رافق العملية ذاتها من جانب أجهزة

الإدارة الحكومية والنشاط المناهض للقانون لا من جانب كبار الملاكين والسراكيل وشيوخ العشائر حسب، بل ومن المرجعيات الدينية التي كانت لها علاقات متينة مع شيوخ العشائر والملاكين وكانت هذه المرجعيات تحقق جزءاً من دخلها وإيراداتها من الريف وشيوخ العشائر والفلاحين من جهة رابعة.

لقد أهملت الدولة شؤون الفلاحين الفقراء وصغار المنتجين في الريف ولم تساعدهم في عدة مسائل منها على سبيل المثال لا الحصر:

- إنهاء عمليات الاستيلاء والتوزيع بسرعة ومن خلال أجهزة خاصة وليس من خلال الأجهزة الإدارية البيروقراطية التي كانت مناهضة لمصالح الفلاحين وللتغيير المنشود في الريف وملتصقة في سلوكها بكبار الملاكين.
- تشكيل جمعيات تعاونية استهلاكية تساعد الفلاحين في النهوض بالزراعة ودعم جهودهم لأن وضع الفلاح ووعيه وإمكانياته لم تكن ملائمة لزراعة فردية بالطريقة التي كانت سائدة في الريف العراقي.
- تأمين القروض الميسرة لهم وبفوائد واطنة جداً أو حتى بدونها، وكذلك تأمين الإرشاد الزراعي وخدمات المكننة والبذور المحسنة والأسمدة الكيماوية.
- الابتعاد عن استفزاز الملاكين الذين جرت مصادرة أراضيهم من جانب الفلاحين أو الأحزاب السياسية...الخ والذي حصل فعلاً في مواقع غير قليلة عبر عن ضعف الوعي السياسي والاجتماعي.

ولكن لم يحصل كل ذلك، بل بدأ العد التنازلي في موقف الحكومة من هذا القانون وتحت ضغط عوامل كثيرة، وبالتالي كان لا بد من أن يفشل هذا القانون في التطبيق. وحين سقطت الجمهورية الأولى، اتخذت الجمهورية الثانية والجمهورية الثالثة في زمن البعثيين وعبد السلام عارف جملة من

الإجراءات التي كانت في جوهرها مناقضة لمصالح الفلاحين وفي صالح كبار الملاكين وشيوخ العشائر والسراكيل والمرابين وأجهزت على القانون تقريباً. وفي العام ١٩٧٠ صدر قانون الإصلاح الزراعي الثاني رقم ١١٧ الذي اعتبر من حيث الجوهر أكثر وضوحاً من القانون الأول، ولكن لم تتوفر له أي فرصة فعلية للتطبيق، إذ أن السلطة لم تصدر هذا القانون إلا لأغراض المنافسة مع القوى السياسية الأخرى، وخاصة مع الحزب الشيوعي العراقي ، الذي كان يدعو للإصلاح الزراعي. وعليه فأن أغلب ما تحقق نفس لاحقاً. أما القانون الثالث رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ فقد توجه لمنطقة الحكم الذاتي، والذي لم يتسن تنفيذه أيضاً.

من المؤسف حقاً أن يعجز العراق عن تحقيق عملية إصلاح زراعي ديمقراطية تساهم في دفع عجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والثقافي في العراق، إذ أن حل مشكلة الأرض في العراق من شأنها أن تسهم بفعالية في دعم التحول صوب المجتمع المدني وتوفير أرضية أفضل للتوجه صوب التصنيع وحل مشكلة البطالة وتحسين ظروف العمل والحياة وطريقة التفكير، ولكنها ستساهم بشكل خاص في تطوير الوعي الاجتماعي والاقتصادي للإنسان العراقي.

لا أتفق مع من يقول بأن الإصلاح الزراعي كان سبباً في مشكلات العراق، وأنه كان البداية لهذه النهاية، وهو ما طرحه وي طرحه باستمرار السيد الدكتور فاضل الجلبي. أنا مقتنع بأن الإصلاح الزراعي الديمقراطي كان ضرورياً، وكان بالإمكان أن يتخذ صيغة أخرى يبدأ بتوزيع الأراضي التي كانت لا تزال في ملكية الدولة على الفلاحين ، وأن تصدر المساحات الواسعة جداً من الأراضي الزراعية التي كانت بيد مجموعة من كبار الملاكين للأرض الزراعية، ولكن ليس بالطريقة التي تم فيها الاستيلاء والتوزيع التي أجبت

الصراعات الاجتماعية والسياسية، في وقت لم تكن السلطة ولا القوى الاجتماعية قادرة على معالجة المشكلات بروح عقلانية وبهدوء، إضافة إلى الصراعات الحزبية ذات الرؤية الطفولية في السياسة حينذاك.

واليوم نحن أمام حالة لا تسمح بالحديث عن إصلاح زراعي ، بل العمل يفترض أن يتوجه ويتركز صوب مكافحة الإرهاب ومكافحة الطائفية السياسية في السلطة وخارجها ورفض المشاريع الطائفية للدولة العراقية، واستعادة الهدوء والأمن والاستقرار والخلاص من وجود القوات الأجنبية وحماية الثروة الوطنية، وخاصة النفطية وإبقائها بيد الدولة، ومساعدة الفلاحين للعودة إلى الريف والزراعة والإنتاج وتوفير الخدمات للمجتمع...الخ. إلا أن هذا لا يمكنه أن يجنبنا مهمة إيجاد حل فعلي وهادئ وواقعي للمسألة الزراعية في الريف والاقتصاد العراقي. لقد ارتكبت أخطاء فادحة وكانت الحكومة حينذاك مسؤولة عن بعضها، ولكن كانت مسؤولية الأحزاب العراقية التي تصارعت في ما بينها للوصول إلى السلطة دون أن تعي طبيعة المرحلة والمهام الملقة على عاتق الدولة والمجتمع. ولكن أكبر الخطايا التي ارتكبت حينذاك هو إصرار القوات العسكرية البقاء في السلطة دون القبول بالتراجع والعودة إلى ثكناتهم العسكرية وفسح المجال أمام القوى المدنية لوضع دستور ديمقراطي وحياة نيابية وأحزاب سياسية حرة ومتعددة...الخ. وكان الأستاذ الراحل كامل الجادرجي، رئيس الحزب الوطني الديمقراطي، أحد الدعاة البارزين لعودة الجيش إلى ثكناته ورفض التعاون مع عبد الكريم قاسم بسبب إصراره على البقاء في السلطة. ولكن الجادرجي لم يجد التأييد حتى من جمهرة من كوادره الحزبية حيث انشق البعض عنه وشكلوا في حينها الحزب الوطني التقدمي الذي قاده الراحل والشخصية الوطنية المعروفة محمد حديد.

انتهت الحلقة السابعة وتليها الحلقة الثامنة

الحلقة الثامنة

الحزب الشيوعي وقوى اليسار في العراق

قوى اليسار في العراق

يشكل اليسار العراقي تياراً فكرياً وسياسياً متميزاً في نشاطه الفكري والسياسي والاجتماعي وواعداً رغم كل التقلبات التي عاشها العراق في القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين. وقد ساهم هذا التيار بوعي ومسؤولية كبيرة في النضال التنويري والسياسي ومن أجل تغيير الواقع الذي كان أو لا يزال يعيش فيه العراق. وقد ارتبط الفكر اليساري العراقي ومنذ بداياته بالفكر الاشتراكي والنضال ضد التخلف والاستغلال والقهر القومي والاجتماعي وضد الهيمنة الأجنبية ومن أجل حرية الفكر وتحرير المرأة وحرية الفلاح وتقدمه.

بدأ التيار اليساري الحديث في العراق ، كما تعرف أيها الصديق الكريم ويعرف الكثير من القراء أو المهتمين بالشأن العراقي، منذ نهاية العقد الثاني وبداية العقد الثالث من القرن العشرين. وفي حينها كانت الحركة السياسية العراقية وقد تأثرت بالنشاط السياسي لدول الجوار والعالم ، ومنها الحركة التنويرية التي لم تتواصل في مصر طويلاً ، ولكن كان لها إشعاعها على توابع الدولة العثمانية، والحركة المشروطية في إيران في العام ١٩٠٦ ، والحركة الدستورية وإعلان الدستور العثماني في في العام ١٩٠٨، التي كان العراق جزءاً منها وتابعاً لها وتأثيرات ذلك على مجمل توابع الدولة العثمانية حينذاك ، والأحد الدامي في روسيا في العام ١٩٠٥ ، ثم ثورة شباط /فبراير وأكتوبر/تشرين الأول ١٩١٧ التي هزت العالم وأطاحت بصواب الدول الرأسمالية وسمحت بنشر الوثائق السرية للدول الاستعمارية واتفاقاتها حول توزيع تركة الدولة العثمانية، فشنت حرب التدخل لدعم القوى المضادة في الحرب الأهلية التي استمرت حتى العام ١٩٢١ ، وأعقبت الثورة الروسية الثورة الألمانية في العام ١٩١٨ والثورة الهنغارية في العام ١٩١٩ وحركات ثورية واسعة في دول أوروبية أخرى حينذاك. لقد كانت بداية كبيرة لعصر جديد ، فترة نهوض واسعة للشعوب، ومنها شعوب منطقة الشرق الأوسط، نازعة عنها رداء الخمول والكسل وساعية للتغيير. وتجلت في نشاطات كثيرة باتجاهات عديدة بضمنها حركة اليسار العراقي، رغم التخلف الذي كان عليه المجتمع في ظل الدولة العثمانية وصعوبة الحصول على الأخبار والمعلومات عما كان يجري في بقاع الأرض الأخرى. لقد كانت هناك روافد فكرية يسارية واشتراكية عربية وأوروبية كثيرة أثرت على بروز حركة الفكر اليساري والاشتراكي الجديد في العراق. فبرزت تلك الأفكار لدى حمدي الباججي ومزاحم الباججي في بداية حياتهما السياسية، ولكنها تبلورت بشكل واضح في

مجموعة من الراحلين حسين الرحال ومحمود أحمد السيد وعبد الله جدوع ومحمد سليم فتاح وإبراهيم القزاز ومصطفى علي وعوني بكر صدقي وكمال صالح وفاضل محمد البياتي وغيرهم ممن شارك بعضهم في إصدار جريدة الصحيفة التي وضعت تركيز اهتمامها بعملية التنوير الفكري الاجتماعي والتثقيف السياسي والدفاع عن مبادئ الحرية والعدالة الاجتماعية وحقوق المرأة ومساواتها بالرجل وضد السيطرة الأجنبية والامتيازات. ونشطت مجموعة من الكتاب والمثقفين والشعراء لمبدعين الذين تمسكوا بقضايا التحرر والتقدم والديمقراطية مثل محمود أحمد السيد وجميل صدقي الزهاوي ومعروف الرصاف، وأن كان الأخيرين قد اقترنت بقضايا وطنية عامة. وخاضت هذه المجموعة صراعاً فكرياً معقداً وصعباً في فترة كانت ما تزال تحمل بقايا التقاليد والإرث العثماني الفكري والسياسي والثقافي المتخلف، وفي دولة حديثة العهد ومتخلفة اقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً وثقافياً ومحتلة في آن واحد. ثم تنامت هذه الحركة الفتية بظهور جمهرة من المثقفين والمناضلين الديمقراطيين اليساريين الذين شاركوا في تكوين الحلقات الماركسية في نهاية العقد الثالث وبداية العقد الرابع من القرن العشرين في أكثر من مدينة عراقية ، ومنهم يوسف سلمان يوسف وزكي خيري وعاصم فليح وقاسم حسن وعبد الوهاب الأين وعبد اللطيف الشيخ داود ويوسف إسماعيل ويوسف متي ومهدي هاشم وغيرهم. كما توهجت جماعات ديمقراطية إصلاحية ويسارية أخرى خلال تلك الفترة برزت تحت اسم "جماعة الأهالي" ضمت في صفوفها يسار الوسط واليسار. وقد ضمت هذه المجموعة عدداً من المثقفين التي أصدرت في العام ١٩٣٢ جريدة الأهالي وسميت المجموعة باسم الجريدة. كانت المجموعة الكبيرة تضم عبد الفتاح إبراهيم ومحمد حديد وحسين جميل وجميل توما ودرويش الحيدري ونوري رفائيل

وعبد القادر إسماعيل، إضافة إلى الأستاذ الراحل كامل الجادرجي الذي استقال من حزب الإخاء الوطني والتحق بالمجموعة في العام ١٩٣٣. وقد صدر عن هذه المجموعة كتاب الشعبية الذي لخص برنامجها والقضايا التي تناضل من أجلها وميزت نفسها عن الفصيل اليساري الآخر الذي شكل الحزب الشيوعي العراقي. وقد كان عبد الفتاح إبراهيم المبادر إلى وضع هذا الكراس في العام ١٩٣٠/١٩٣١، ثم أجريت عليه تعديلات وإضافات بالتعاون مع آخرين ليصبح المبادئ التي تعتمد عليها جماعة الأهالي في نشاطها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والذي سمي بكتاب "الشعبية". لا شك في أن بين هذه المجموعة الكبيرة كانت مجموعة من اليساريين التي حملت الفكر الماركسي ومنهم عبد الفتاح إبراهيم وعبد القادر إسماعيل ونوري رفائيل وغيرهم ، ولكنهم لم يكونوا في إطار الحركة الشيوعية حينذاك. وقد عمل الشخصية الوطنية العراقية المعروفة جعفر أبو التمن مع هذه المجموعة أيضاً الذي كان قبل ذاك يقود الحزب الوطني، الذي كان فهد في أوائل الثلاثينات عضواً فيه وممثله في الناصرية.

وفي العام ١٩٣٤ تم تأسيس الحزب الشيوعي العراقي من الحلقات الماركسية في كل من بغداد والبصرة والناصرية وعناصر أخرى من العراق تحت اسم "لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار". وكان يقود الحزب حينذاك عاصم فليح وكان فهد عضواً في قيادة الحزب. وصدرت للحزب جريدة باسم كفاح الشعب. وفي الأربعينيات من القرن الماضي، وخاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية برزت مجموعة من الأحزاب السياسية الوطنية ذات الوجهة اليسارية الإصلاحية مثل الحزب الوطني الديمقراطي، أو باتجاهات ماركسية مثل حزب التحرر الوطني، وكان الوجه العلني للحزب الشيوعي العراقي، وحزب النضال بقيادة الراحل الأستاذ عزيز شريف، وعصبة مكافحة

الصهيونية وقوى أو كتل أو شخصيات سياسية ماركسية أخرى مثل كامل قزانجي على سبيل المثال لا الحصر. هذه القوى الديمقراطية واليسارية لعبت كلها دوراً مهماً في النضال الوطني بعدة اتجاهات نشير إلى أبرزها فيما يلي لأهميتها:

١. دور التنوير الفكري والسياسي والاجتماعي في مجتمع معروفة لنا بنيته الاجتماعية ومشكلاته الاقتصادية والثقافية والتأثير السلبي للمؤسسات الدينية وشيوخ الدين عليه.
٢. دور النضال في العملية السياسية من أجل مناهضة الاستعمار والأحلاف والقواعد العسكرية ومن أجل الاستقلال والسيادة الوطنية.
٣. مكافحة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية التي سادت الريف والزراعة في العراق بشكل عام والتخلف الزراعي والطابع الكولونيالي للاقتصاد العراقي.
٤. النضال من أجل إنهاء سيطرة الاحتكارات النفطية على اقتصاد النفط ووضعه في خدمة الشعب العراقي.
٥. النضال من أجل مصالح الشعب الأساسية وظروف عمل الناس المنتجين وتحسين ظروف حياتهم وتحسين وتطوير وتوسيع الخدمات التعليمية والصحية وغيرها.
٦. النضال ضد الفكر الفاشي والقومي الشوفيني والرجعي والتعصب والطائفية ومصادرة الحريات والحقوق الديمقراطية.
٧. من أجل الاستجابة للحقوق القومية العادلة والمشروعة للشعب الكردي والحقوق الثقافية والإدارية للقوميات الأخرى.

٨. النضال من أجل تحقيق التعاون والتضامن والاتحاد العربي بين الدول العربية ومساندة نضال الشعوب العربية في سبيل حريتها واستقلالها وسيادتها الوطنية.

٩. وفي سبيل إقامة علاقات متوازنة مع المعسكرين الشرقي والغربي وممارسة سياسة عدم الانحياز والحياد الإيجابي.

من هنا يتبين بأن الحزب الشيوعي العراقي وقوى اليسار الأخرى والشخصيات اليسارية العراقية قد لعبت خلال فترات مختلفة منصرمة دوراً ريادياً في النضال من أجل التنوير السياسي والاجتماعي والتثقيف بقضايا النضال ضد الاستعمار والأحلاف والقواعد العسكرية ومن أجل انتزاع الثروة الوطنية، النفط الخام، وفي الربط العضوي بين النضال الوطني والنضال المهني لكل فئات الشعب وفي سبيل الاتحاد العربي والحقوق القومية للشعب الكردي. ويحق للحزب الشيوعي العراقي وقوى يسارية أخرى أن تعتز بأن جمهرة كبيرة جداً من المثقفين والديمقراطيين العراقيين قد ولجوا هذا الحزب وعملوا فيه وناضلوا من أجل حقوق الشعب ومصالحه، كما أن نسبة مهمة من مثقفي الأحزاب السياسية العراقية، سواء العربية منها أم الكردية أم الكلدان والآشوريين والأرمن والتركمان، كانوا أعضاء أو كوادراً أو قياديين في صفوف الحزب الشيوعي العراقي أو أصدقاء قريبين منه جداً.

الحزب الشيوعي العراقي

كان لي شرف مواكبة النهوض الوطني العراقي والمشاركة في نضال الحركة الطلابية وحركة السلام والحزب الشيوعي العراقي في فترة مبكرة من حياتي السياسية التي بدأت في العام ١٩٥٠. وتواصلت لعقود عديدة لاحقة.

وهذا الواقع يسمح لي بالإجابة ، كرأي شخصي، عن بعض الأسئلة التي طرحها الزميل الدكتور الجميل وهي لا تعبر عن وجهة نظر الحزب الشيوعي العراقي، إذ أنني ومنذ العام ١٩٩٣ لست عضواً فيه، كما أنها ليست مهمتي ولا أملك الصلاحية، كما أن من حق الحزب الشيوعي أن يجيب عن بعض تلك الأسئلة إن وجد ذلك مفيداً وضرورياً.

سأكون في إجاباتي صريحاً جداً وشفافاً ومقتنعاً كعادتي في ما أكتبه، ولا يتحمل غيري مسؤولية ما أكتبه في هذه الصفحات أو في غيرها، ولا أدعي الصواب في كل الأفكار التي أطرحها، ولكنها تحمل ما توصلت إليه وما أعرفه من معلومات.

حول نضال الحزب الشيوعي وتقييم سياساته

اتفق مع الأستاذ الجميل في ما ورد في حلقاته الثلاثة وفي تلك الفقرة التي يتحدث فيها عن نضال الشيوعيين وقوى اليسار في العراق وعن معاناتهم الطويلة والاضطهاد الشديد الذي تعرضوا له والتضحيات الكبيرة التي قدموها على طريق النضال ضد الاستعمار والرجعية والتخلف ومن أجل حياة حرة وكريمة وسعيدة، والتجربة الغنية التي يمتلكونها بسبب هذا النضال والفترة الطويلة التي مرت عليه منذ تأسيسه في العام ١٩٣٤. لقد كانت فتوة الحزب وحيوية مناضليه من النساء والرجال وإشراقة الأمل والتفاؤل الثوري بحياة سعيدة وجديدة للشعب العراقي بكل مكوناته وفئاته هي السمة المميزة لنضال تلك الجمهرة المتنامية من الشيوعيات والشيوعيين في العراق خلال عقود غير قليلة. وقد تحمل الشيوعيون وقوى ديمقراطية وتقدمية ويسارية أخرى

غير قليلة شرف المشاركة في هذا النضال وتحقيق الكثير من المكاسب الحيوية للشعب وفي فترات مختلفة. ولكن هذه الفترة النضالية الطويلة لم تكن دون كبوات وعثرات وأخطاء، سواء من جانب الحزب الشيوعي العراقي أم من جانب القوى الديمقراطية الأخرى، ولكن بشكل أخص من جانب الحكام الذين هيمنوا على حكم العراق.

ولهذا لا اختلف مع الدكتور الجميل بشأن ارتكاب الحزب جملة من الأخطاء وبروز نواقص في مسيرة العمل والنضال وحصول انقسامات وانشقاقات أو حتى غلو في المواقف وخاصة في أعقاب ثورة تموز ١٩٥٩ ورغبة غير ضرورية في المشاركة في السلطة الوطنية في أعقاب ثورة تموز التي شارك في تفجيرها وكان عضواً رئيسياً في جبهة الاتحاد الوطني التي تشكلت في العام ١٩٥٧ والتي دعت وعملت وساعدت وساندت انتفاضة الجيش في ١٤ تموز ١٩٥٨، ولكن أغفلت قيادة الانتفاضة العسكرية إشراكه في السلطة الجديدة بخلاف ما حصل مع بقية القوى السياسية التي شاركت في جبهة الاتحاد الوطني وبأكثر من وزير. وعلينا أن نقدر تأثير هذه المشكلة، لا من الناحية السياسية فحسب، بل من الناحية النفسية، على حزب شارك طويلاً في النضال وقدم الشهداء ثم تغفل مشاركته في السلطة بعكس قوى جديدة تشكلت بعد عقود من وجوده على الساحة السياسية العراقية ثم تشارك في الحكم وبأكثر من وزير.

ومع ذلك فأنا أدرك تماماً ، كما يدرك الصديق العزيز ، بأن ليس هناك من حزب سياسي يعمل في الحقل السياسي وفي ظروف وأوضاع العراق المعقدة ولا يرتكب أخطاءً. ومن كان من القوى السياسية العراقية بلا خطيئة، فليرمي الحزب الشيوعي العراقي بحجر! أن الأخطاء التي ترتكب في الحقل السياسي تنشأ عن عوامل كثيرة، بما في ذلك مستوى الوعي العام في المجتمع وفي

الحزب ونهج الاضطهاد ومحاولات الإقصاء وفقدان الكثير من الكوادر القيادية من ذوي الخبرة الجيدة والثقافة العالية...الخ. ولكن لدي الثقة الكاملة بأن أخطاء بعض الأحزاب الأخرى، وخاصة الأحزاب القومية، ومنها حزب الاستقلال وحزب البعث والقوى القومية، كانت أكبر وأكثر غلواً وتشدداً وبعضها أكثر فتكاً، كما أنها تميزت بنهج سياسي شوفيني وبعضها طائفي أيضاً. ولكن هذا لا يبرر بأي حال عدم الاعتراف بما ارتكبه الحزب الشيوعي من أخطاء في هذا المجال أو ذاك. ومن يتابع نشاطات وتقارير الحزب الشيوعي العراقي سيجد أنه قد سجل بجرأة ووضوح اعترافاً صريحاً بتلك الأخطاء في أكثر من تقرير وتقييم لمراحله النضالية السابقة. ولكن كان عليه أن يتجنب تكرار تلك الأخطاء.

لقد قيم الحزب الشيوعي العراقي سياساته في فترة حكم البعث وأدانها موضعاً أسباب قبوله بذلك التحالف وأسباب خروجه منه. ويمكن الإطلاع على ذلك التقييم الذي أصدره الحزب في الثمانينات. وقد شاركت مع المناضلة الراحلة الدكتورة نزيهة الدليمي والصديق العزيز الأستاذ عادل حبة في العام ١٩٨١ في وضع مسودته الأولى. ولكن لم يتقدم أي حزب سياسي آخر في العراق بنقد سياساته كما فعل الحزب الشيوعي العراقي ، في ما عدا حزباً سياسياً آخر شارك مرة واحدة في توجيه النقد لتجربته هو الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة السيد مسعود بارزاني ، الذي انتقد بعض جوانب سياسته في الاجتماع الذي عقد في العام ١٩٧٦ ، حين درس تجربة النضال والحكم والتحالف مع البعث والثورة الكردية للفترة ١٩٧٠-١٩٧٦ وقيم هذه التجربة بعد انهيار الحركة المسلحة بسبب التآمر الذي مارسه صدام حسين مع شاه إيران في اتفاقية الجزائر في العام ١٩٧٥ ومشيراً إلى جوانب الخلل والخطأ في تلك السياسة. ويمكنني أن أشير للصديق الدكتور الجميل إلى جملة من

التقارير التي شخّص الحزب الشيوعي العراقي فيها الأخطاء التي ارتكبتها ابتداءً من عام ١٩٥٩ وفي العام ١٩٦٧ ومن ثم في تقييم علاقته مع حزب البعث العربي الاشتراكي للفترة / ١٩٧٢ / ١٩٧٣-١٩٧٨ / ١٩٧٩. واحتفظ في اغلب تلك التقارير والتقييمات في مكتبتي الشخصية.

الحزب الشيوعي العراقي والكومنترن

لا شك في أن الحزب الشيوعي العراقي بعد تأسيسه بفترة قصيرة انتمى إلى الحركة الشيوعية العالمية (الأممية الثالثة أو الشيوعية) التي كانت تتصدى لنهوض الفاشية على الصعيد العالمي وأصبح عضواً في (الكومنترن). واستمر في عضويتها حتى اتخاذ يوسف ستالين قراراً بحل هذا التنظيم الأممي والمركز الدولي للحركة الشيوعية العالمية في العام ١٩٤٢. إلا أن الحزب الشيوعي العراقي وغالبية الأحزاب الشيوعية في العالم قد ارتبطت بوشائج وعلاقات قوية جداً ، فكرية وسياسية ، مع الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي والذي اعتبر في حينها المركز الفعلي للحركة الشيوعية العالمية والقطب المناهض للاستعمار والاستغلال على الصعيد العالمي. وكان الحزب مؤيداً ومسانداً للحزب الشيوعي السوفييتي والدولة السوفييتية في آن. ولا شك في أن هذا الارتباط الفكري والسياسي، الناشئ عن قناعة لدى أحزاب المدرسة الماركسية - اللينينية، قد ألحق أضراراً غير قليلة بهذه الأحزاب فكرياً وسياسياً وخلق فيها اتكالية فكرية وقبولاً بكل اجتهدات الحزب الشيوعي السوفييتي باعتباره الأكثر معرفة ووعياً وخبرة وقدرة على التحليل، وبالتالي فهو أصبح دون غيره من الأحزاب، في حين كانت سياسات الحزب والدولة السوفييتية تنطلق من مصالحها الخاصة بشكل ملموس مع تأييد

واضح لحركات التحرر الوطني من منطلق العداء للاستعمار والرأسمالية العالمية. لقد خلقت هذه العلاقة ذات الطابع الإيماني اتكالية فكرية وسياسية غير محدودة وغير حميدة، وكانت مؤذية للغاية ومعركة للمبادرة والإبداع الفكري والسياسي لبقية الأحزاب، ومنها الحزب الشيوعي العراقي، وبدت وكأنها تبعية فكرية وسياسية. لقد بحثنا موضوع الكومنترن وعضوية الحزب الشيوعي العراقي في هذه المنظمة الدولية بشكل موسع وبمنظرة نقدية في كتاب مشترك (كاظم حبيب والدكتور زهدي الداوودي) الذي صدر في العام ٢٠٠٣ عن دار الكنوز الأدبية ببيروت تحت عنوان: فهد والحركة الوطنية في العراق [التفاتة نقدية إلى الوراء من أجل مستقبل أفضل]. وهي دراسة خاصة بنا نحن الاثنين تلخص دراستنا للمصادر وأحداث تلك الفترة والعلاقات الداخلية في ما بين الأحزاب واللجنة التنفيذية للكومنترن واستنتاجاتنا بشأنها، بصرف النظر عن مدى اتفاقها أو تعارضها مع وجهة نظر الحزب الشيوعي العراقي أو الشيوعيين العراقيين.

ولكن علينا جميعاً ، ومهما كان نقدنا للدولة والتجربة السوفييتية صحيحاً وصادقاً، الاعتراف بأن الاتحاد السوفييتي، وعلى امتداد سنوات طويلة ، قد وقف بقوة وإصرار إلى جانب القضايا العربية وحركة التحرر الوطني ودعم جهود شعوبها لتحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وفي المحافل الدولية والإقليمية الأخرى، رغم أنه قد ألحق في الوقت نفسه أضراراً ملموسة من خلال علاقاته غير السليمة مع النظم الدكتاتورية والاستبدادية في العديد من الدول العربية التي كان يطلق عليها بالنظم الثورية، ومنها الحكم في العراق، وفي فترات مختلفة وعدم اهتمامه كلية بالقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في تلك الدول، بحكم مصالحه الخاصة والحرب الباردة التي كان يخوضها ضد المعسكر الرأسمالي في

حينها. ورغم ذلك لا بد من القول بأن قيادة الحزب الشيوعي العراقي تبقى هي المسؤولة عن رسم سياسات الحزب حينذاك بغض النظر عن مدى تأثير السوفييت عليها وعلى تلك السياسات.

علينا أن نعترف بجرأة ووضوح بأن الارتباط الفكري والسياسي بالمدرسة الماركسية - اللينينية تحت واجهة الأممية ومصالح الاشتراكية العالمية قد خلق إشكاليات كبيرة للأحزاب الشيوعية عموماً، ومنها الحزب الشيوعي العراقي، ومن بينها ذلك التركيز غير المحدود على كتابات ماركس وأنجلز ولينين وستالين، ومن ثم حين غاب ستالين وأنتقد بعد وفاته، حل محله في بعض الأحيان ولبعض القوى الماركسية ماو تسي تونغ، أو ليبقى الثلاثة الأوائل فقط زائداً مسؤول الحزب المعني في هذا البلد أو ذاك، أي كانت الثقافة العامة لعامة الشيوعيين ، وخاصة في الدول النامية، ومنها العراق، وحيدة الجانب وغير مفتوحة على الدراسات والأبحاث والكتب والأفكار والمناهج الأخرى أو حتى لقوى اليسار الأخرى، إلا من كانت له مبادرات شخصية ويسعى ذاتياً إلى تثقيف نفسه بصورة أوسع مما كان عليه ولسنوات طويلة في صفوف الحزب أو حتى في المدارس الحزبية في الدول الاشتراكية ، وعددهم ليس قليلاً، وخاصة في صفوف المثقفين. إذ كانت توصف كتابات الكثير من هؤلاء الكتاب الماركسيين والمفكرين غير الشيوعيين بالتحريفية وأصحابها بالتحريفيين أو المرتدين. ولم يكن في مقدور أي حزب شيوعي أن يخرج على الخط السوفييتي، إذ سرعان ما كان يتهم بالتحريفية والارتداد عن الماركسية - اللينينية، كما حصل للحزب الشيوعي اليوغسلافي أو الحزب الشيوعي الإيطالي أو غيرهما من القوى والأحزاب السياسية الماركسية - اللينينية. وهذا ما حصل لبعض الشيوعيين العراقيين في فترات مختلفة أيضاً الذي تجرأ وانتقد السوفييت أو سياساتهم ومواقفهم. وفي أيامنا هذه ، ورغم

كل التجارب المبررة والدروس الثمينة، لا يزال البعض من هؤلاء الماركسيين - اللينينيين متشبثاً بل ومهووساً بترديد هذه المصطلحات البائرة وتوجيه الشتائم النابية لمن يفكر ويكتب بغير ما يفكر ويكتب هو ، ناسياً هذا البعض أو غير منتبه ومهتم بالتحويلات الهائلة الجارية على الصعيد العالمي وعلى المستويين الفكري والسياسي. لقد أشرت في أكثر من مقال أن سكرتير عام الحزب الشيوعي العراقي، الرفيق فهد، كان له خطابان مختلفان تماماً: خطاب وطني عراقي يعبر بصدق وحيوية وواقعية عن مشكلات العراق وعن المهمات التي تواجهه والتي يمكن أن يكتشفها الإنسان حال قراءة كتابات فهد، والخطاب السياسي الأممي الذي كان يعبر عن وجهة نظر السوفييت التي تبناها ويكتب تماماً كما كانوا يكتبون، فهو ليس خطابه الشخصي، رغم تبنيه، بل هو خطاب السوفييت ولكنه كان كما يبدو مقتنعاً به أيضاً. وهو بعيد كل البعد عن واقع العراق ومهماته، وإذ يتجلى الخطاب الأول في كراس البطالة وكراس مستلزمات كفاحنا الوطني أو مقالاته الافتتاحية حول الوضع في العراق والأقطار العربية، فأن خطابه الثاني قد تجلى في كراس فهد الموسوم "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية" البعيد كلية عن الواقع العراقي، بل هو تجسيد للواقع الأوروبي.

إن الخطاب الوطني للحزب الشيوعي العراقي كان على امتداد عدة عقود أكثر التصاقاً بالواقع وبالناس وأكثر تدقيقاً لما يطرحه من موضوعات بالقياس مع القوى القومية والبعثية وأكثر تأثيراً في الناس وفي الفئات الاجتماعية المثقفة والفئات الكادحة في المدينة والريف وأكثر تعبئة لهم في النضال. وفي هذا أتفق مع تشخيص الزميل سيّار الجميل. وأرى أن هذا يعود إلى عامل الجهد الطيب نسبياً الذي كان يبذل من جانب الشيوعيين في دراسة الوضع في

العراق وعلاقة الحزب بالمجتمع وفنائه المثقفة والكادحة في آن، كما أنه يعود إلى مضمون المنهج الذي كان يمارسه في التحليل وفي وضع سياساته.

هل من تجديد في التفكير الشيوعي العراقي؟

هذا هو السؤال الذي طرحه الأستاذ سيّار الجميل وأجاب عنه بقوله بأن الشيوعيين والماركسيين العراقيين لم يجددوا تفكيرهم السياسي. وهنا نحتاج إلى وقفة تدقيقية. كما أنه في مواقع أخرى شمل الكثير من الأحزاب الشيوعية بهذا الاستنتاج المماثل. من حيث المبدأ يفترض أن يأخذ الحزب الشيوعي العراقي على عاتقه مهمة الإجابة عن هذا السؤال ، وكذا الأحزاب الشيوعية في الدول العربية. ومع ذلك سأسمح لنفسني ومن موقعي الفكري والسياسي المستقل أن أجيب عن هذا السؤال معبراً عن وجهة نظري الشخصية.

أتابع بعناية واستمرارية التحولات الجارية على فكر وسياسات وممارسات الأحزاب الشيوعية وقوى اليسار في العالم العربي والعالم. وأجد من غير الصائب إصدار الأحكام المطلقة من خلال القول نعم لقد تحقق التجديد في كل هذه الأحزاب، أو لا لم يتحقق أي تجديد فيها، سواء أكان ما يمس الفكر وطريقة التفكير أو ما يمس وضع وممارسة السياسة. فوفق المعلومات التي لدي فإن الواقع يشير إلى سعي الكثير من الأحزاب الشيوعية إلى ذلك، وبعضها مجبر لا بطل، ولكن الكثير منها لم يخطو خطوات جادة وضرورية في عملية التغيير والتجديد والتحديث فكراً وسياسة، إذ لا يزال مشدوداً إلى الماضي ولا يختلف عن أي سلفي آخر. ولكن البعض الآخر منها حقق نتائج إيجابية على طريق التجديد والتحديث.

وبشأن الدول العربية فقد كتبت في مطلع التسعينات أكثر من دراسة ومقال عن واقع الحركة الشيوعية في الدول العربية وضرورة التجديد والتحديث للفكر والممارسة نشرت في مجلة الطريق اللبنانية أو في مجلات أخرى، كما كتب غيري بهذا الصدد، ومنهم الصديق كريم مروة والصديق الدكتور فالح عبد الجبار وزهير الجزائري، على سبيل المثال لا الحصر، في حين امتنعت مجلة الحزب الشيوعي العراقي (الثقافة الجديدة) عن نشرها في حينه. وقد أشرت إلى أن أغلب هذه الأحزاب ما يزال يراوح في مواقعه ويخشى التغيير والتقدم وما زال بعيداً عموماً عن التجديد الذي تتطلبه المرحلة الجديدة من حياة هذه المجتمعات. وخلال الفترة المنصرمة ظهرت بعض المحاولات الملموسة، ولكنها ما تزال جنيئية وبحاجة إلى جرأة وإقدام في معالجتها، بما في ذلك اسم الحزب.

أما بصدد الحزب الشيوعي العراقي، وكما أرى، فقد بذلت محاولات غير قليلة لعمليات التجديد والتحديث ، ولكنها كانت ولا تزال ، كما أرى ، قاصرة عن بلوغ ما يفترض أن يتجدد في الحزب من حيث الفكر والممارسة السياسية ومن حيث استراتيجية الحزب وتكتيكاته وخطابه السياسي وعلاقاته وحياة الحزب الداخلية، وخاصة المسألة الديمقراطية ودور القيادة والعلاقة بين القيادة والقاعدة وتجديد القيادات، وكذلك من حيث اسم الحزب. وقبل عقد المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي العراقي في العام (٢٠٠٧) وجهت رسالة موسعة إلى قيادات وكوادر وأعضاء وأصدقاء الحزب الشيوعي العراقي بتاريخ ٢٦/٦/٢٠٠٦ نشرت في مواقع كثيرة ، من بينها موقع الحوار المتمدن وصوت العراق ، بينت فيها وجهة نظري كرفيق سابق في الحزب الشيوعي العراقي وكيساري عراقي يهمله نضال القوى اليسارية، ومنها الحزب الشيوعي العراقي والحزب الشيوعي في كردستان العراق، في ما

يفترض أن يتخذ الحزب الشيوعي من تجديد في الفكر والتنظيم والعلاقات وفي السياسة. يمكن لمن يريد العودة إليها والإطلاع على وجهة نظري الشخصية. ولا بد من الإشارة إلى أن الحزب الشيوعي العراقي، ولظروف تاريخية وآنية، يعيش تجربة جديدة ومعقدة جداً، كما يشهد تراجعاً فكرياً وسياسياً في الحركة الديمقراطية العامة في البلاد ونمواً واسعاً وانتشاراً أو مدأً أصفر للفكر اليميني والفكر الديني السلفي المتخلف وللطائفية السياسية والعشائرية ، وهي تشكل عوامل ضاغطة وشرسة في آن، وهي التي تجعل من الحزب أيضاً، حتى الآن، هامشي التأثير في الفكر والسياسة العراقية. إن خروجه من هذا الواقع والمأزق لا يرتبط به وحده، بل بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والفكري والوعي الاجتماعي الراهن في العراق، ولكن اتخاذ الحزب مبادرات جادة لتغيير جاد لبنيته وجملته من موضوعاته الفكرية والسياسية ستلعب دوراً مهماً في الساحة السياسية العراقية وستسهم في عملية التغيير المنشودة للمجتمع. إن عملية التغيير ليست سهلة وستواجه مقاومة حادة، ولكن لا بد منها إذا كان الحزب يريد أن يخرج من هامشيته الراهنة ودوره الثانوي في الحياة الفكرية والثقافية والسياسية والاجتماعية العراقية.

كانت ردود الفعل متباينة، ولكنها كانت عموماً إيجابية ولم تكن متشنجة. وهي بداية طيبة، في ما عدا مجموعة صغيرة من الأصدقاء الطيبين التي قطعت لسوء الحظ علاقتها بي، رغم أن علاقتي بها تمتد إلى ما قبل ثورة تموز ١٩٥٨ ، إذ أنهم اعتقدوا بأن رسالتي موجهة ضد الحزب وتريد إنهاء وجوده، وهذا البعض الطيب من الأصدقاء لا شك كان ولا يزال مخطئاً بتصوره. لا أدعي الصواب في ما قدمته من ملاحظات وليس من حقي أن أدعي الصواب، ولكنها كانت محاولة جادة ومسؤولة لتحريك الجو الفكري

والمناخ السياسي في الحزب وفي غيره من الأحزاب السياسية العراقية، والتي كلها تحتاج إلى تغيير عميق وشامل. إن مبادئ الديمقراطية التي أعمل على الالتزام بها لا تسمح لي بأكثر من تقديم المقترحات للحزب الشيوعي العراقي وعلى مؤتمراته أن تقرر ما تراه مفيداً ومناسباً لحزبهم. إلا أنني، والتزاماً مني بالصدق والصراحة التي أريد أن تكون عليه حواراتي مع الصديق الدكتور سيّار الجميل ومن يقرأها، من جهة، وحرصاً مني على تقدم وتطور هذا الحزب اليساري من جهة أخرى، وحرصاً على تاريخه النضالي الطويل، أقول بأن الحزب الشيوعي العراقي قد تقدم خطوة بالاتجاه الصحيح، ولكنها مجرد خطوة ، وهو ما يزال بحاجة إلى الكثير من التجديد والتحديث والتغيير ليكون حزباً يسارياً ديمقراطياً مواكباً لواقع ومتطلبات العصر والمرحلة والمهمات والتغيرات الحاصلة في العالم والإقليم والبلاد. وتبقى المسألة مرتبطة بالحزب ذاته. لقد تخلى الحزب عن دكتاتورية البروليتاريا وعن اللينينية وعن الاعتقاد بامتلاك الحق والحقيقة والصواب والطيعة وعن بعض المسائل الأخرى، ولكنه لا يزال بحاجة ، كما أرى، إلى المزيد من التحرر الفكري من قيود وتقاليد وتركبة الماضي الثقيلة في التنظيم والسياسة وفي العمل الفردي والتحول صوب القيادة الجماعية وفهم أكبر لدور الفرد .. الخ ، وليس كل تراث وتقاليد الماضي سيئة، ولكن فيها الكثير الذي يفترض أن يخلي مكانه لقيم ومعايير ديمقراطية. ولا أخفي القول بأن المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي العراقي لم يستطع تجاوز الكثير مما كان يمكن بل كان ضرورياً تجاوزه.

وبصدد موقف الحزب الشيوعي من العروبة وقسوة التهمة التي وجهها السيد اللبناني إلى مواقف الحزب الشيوعي العراقي من القومية العربية أو العروبة وخطأها الكامل، واعتقاد الأخ الدكتور الجميل بها، كما يلاحظ من

طريقة العرض، فأني سأتناول الموضوع بشيء من التفصيل في الحلقة القادمة من أجل أن أدلل على خطأ ذلك الادعاء وأزيل هذا الحكم الجائر أولاً، ولكي أتفق مع صديقي الفاضل حول أهمية التحري والتدقيق والبحث المضني للوصول إلى تأكيد أو نفي مثل تلك الاتهامات بحق القوى السياسية العراقية، ومنها الحزب الشيوعي العراقي ثانياً، والتي مر على التصريح بها من جانب الأخ اللبناني ما يقرب من ٢٠ عاماً، إذ كان الوقت كاف لمثل هذا التدقيق.

انتهت الحلقة الثامنة وتليها الحلقة التاسعة.

الحلقة التاسعة

الحزب الشيوعي العراقي والعروبة

الموقف من العروبة في سياسات الحزب الشيوعي العراقي

ابتداءً لي عتاب أخوي مخلص مع صديقي الفاضل الأستاذ الجميل، رغم أهمية الثقة المتبادلة بين الناس، وخاصة بين الأصدقاء، لا يمكن الاعتماد على قول لمفكر لبناني واحد أشار قبل عشرين عاماً برأي مفاده، كما ورد في الحلقة الثانية من حلقات الدكتور الجميل بتاريخ ١٥/١٢/٢٠٠٧ ومنشورة على موقعه الخاص: "إن الشيوعيين العراقيين وحدهم يختلفون عن كل الحركات الشيوعية العربية، فهم وحدهم لهم موقفهم المضاد من (العروبة)..."، إذ كان عليه، كما أرى، أن يعود إلى خمسة مصادر، قبل التصريح بذلك، وهي:

كتابات وتقارير مؤتمرات وكونفرنسات واجتماعات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي وصحافته، إضافة إلى مواقفه العملية.

كتابات المثقفين الشيوعيين على امتداد العقود المنصرمة.

تقارير واجتماعات وخطب ممثلي الأحزاب الشيوعية في الدول العربية في الاجتماعات واللقاءات المشتركة لهذا الحزب وعلى المستوى الدولي.

١. الكتب التي صدرت عن باحثين عرب وغير عرب على الصعيدين العربي والدولي التي تبحث في سياسات ومواقف الحزب الشيوعي العراقي،

ومنهم الأستاذ الباحث والأكاديمي الراحل حنا بطاطو في كتابه الموسوم "الطبقات الاجتماعية القديمة والحركة الثورية في العراق" الصادر بالإنجليزية في العام ١٩٨٢ وترجم إلى العربية في العام ١٩٩٢ وصدر عن مؤسسة الأبحاث العربية ببירות بثلاثة أجزاء تحت عنوان "العراق". (حين أشير إلى أحد الباحثين فلا يعني هذا أن ما كتبه ينبغي أن يؤخذ كما هو، ولكن يعني أنني متفق معه في ما أشار إليه بصدد موضوع البحث. ولا يتعارض هذا مع احتمال اختلاف باحث آخر مع تلك الفكرة التي أيدتها. بالنسبة لي أجد الكثير مما يمكن أن يتطور في أبحاث الكاتب الراحل حنا بطاطو، ولكن هذا الإنسان العلمي الراحل بذل جهوداً كبيرة وأنجز عملاً علمياً متقدماً لم ينجز من غيره قبل ذلك، وهذا وحده يستحق أن نحترم ما كتبه دون أن يعني ذلك أننا نتفق مع كل ما كتبه، إذ أن فيه ما يستوجب التطوير والإغناء والتغيير).

٢. الاتصال بالشبيوعيين العراقيين والاستفسار منهم عن موقفهم إزاء العروبة أو القضايا العربية بهدف التدقيق في ما ادعاه الأخ اللبناني. ولنبدأ الآن بمعالجة الموضوع.

أدرك من معرفتي بموقف الحزب الشيوعي العراقي من القضية العربية والعروبة أن هذا الموقف لا يحتاج إلى دفاع، بل يستوجب التوضيح لمن لم يطلع على سياسة الحزب الشيوعي العراقي في هذا الصدد وعلى مواقفه العملية وحصول تشويهاات كثيرة على هذا الموقف من قوى سياسية مختلفة. ولي الثقة بأن هذا التوضيح سيشارك في إجلاء واقع هذه السياسة والموقف من العروبة ويقنع صديق بصحة ما أشير إليه.

لا بد أن أبدأ بتوضيح هذه السياسة منذ العقد الأول لتأسيس الحزب الشيوعي العراقي وبما هو متوفر تحت تصرفي من أدبيات الحزب الشيوعي العراقي.

في العام ١٩٤٣ نشر يوسف سلمان يوسف (فهد) سكرتير عام الحزب الشيوعي سلسلة مقالات عن الوحدة العربية والاتحاد العربي وعن موقف الشيوعيين من الاتحاد العربي.. الخ في جريدة القاعدة، جاء في مقدمتها النص التالي:

"منذ الانقلاب الدستوري الذي حدث في الدولة العثمانية، أي منذ إسقاط الحكم الأتوقراطي المتمثل في السلطان عبدا حميد (١٩٠٨) واستخلافه بأخيه السلطان محمد رشاد المقيد بالدستور وبمجلس المبعوثان، كانت الحركات الوطنية التي قام بها شباب العرب وزعمائهم وسياستهم في الآستانة وفي مختلف الأقطار العربية، حركات تستهدف نهضة البلاد العربية عامة وانبعائها الثقافي والسياسي الخ.. وإن بدا على بعض الجمعيات والنوادي العربية صبغة إقليمية إلا أن الحركة بصورة عامة كانت بجوهرها وحتى بشكلها حركة عربية تهتم مباشرة أهم الأقطار العربية التي كانت آنذاك تحت سيطرة الأتراك، وأعني بها العراق والحجاز وسوريا بما فيها فلسطين وشرق الأردن. وكانت النوادي والجمعيات التي أنشئت في الخارج تضم العراقي إلى جانب السوري والفلسطيني والحجازي والمصري. وفي الحرب الإمبريالية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) أخذت الحركة العربية شكلها القومي الواضح (بالنسبة للعرب) وذلك عندما انضم قادتها المعروفون برجال النهضة العربية إلى جانب الحلفاء مؤملين أن يحققوا بمساعدة الإنكليز استقلال البلاد العربية -الحجاز، العراق، سوريا وفلسطين- وإيجاد حلف بينهما عن طريق شريف مكة (المغفور له الملك حسين بن علي) وأولاده الأمراء فيصل وعبد الله وعلي، ملوكا على هذه الأقطار. وهكذا أطلق الملك حسين في ٩ شعبان رصاصته الأولى معلناً، باسم العرب، الثورة على خليفة المسلمين، أي الثورة على الأتراك المستعمرين للأقطار العربية آنذاك، وأعتبر ٩ شعبان، اليوم الذي

أطلقت فيه تلك الرصاصة عيداً وطنياً للعرب يعرف بعيد النهضة العربية". (فهد). الوحدة العربية والاتحاد العربي. مؤلفات الرفيق فهد. من وثائق الحزب الشيوعي العراقي. سلسلة رقم (٦). مطبعة الشعب. ١٩٧٣. ص ٦/٥).

وفي مقال بعنوان "الشيوعيون والاتحاد العربي" كتب يقول:

"لم يكن الشيوعيون أقل حماساً ورغبة صادقة لفكرة التقارب والتعاون فيما بين الأقطار العربية لذلك اجتمع مندوبون من مختلف الأحزاب الشيوعية العربية في خريف ١٩٣٥ ودرسوا هذه القضية من جميع وجوها فتبين للمجتمعين أن شعار الوحدة العربية غير عملي لما بين الأقطار العربية من فروق في التطور وشكل الحكم والظروف الداخلية الخاصة ... كما أن ملوك العرب وأمراءهم الحاليين ليسوا مستعدين للتنازل عن ملكهم لواحد منهم ولإدماج أقطارهم في دولة واحدة كبيرة ، لذا ارتأى مندوبو المؤتمر الشيوعي العربي عدم الأخذ بشعار الوحدة العربية واستبداله بشعار عملي ممكن التطبيق ومناسب للظروف التي كانت تجتازها آنذاك البلاد العربية (سنة ١٩٣٥) وهذا الشعار هو الاتحاد العربي. أي أن يتألف اتحاد عربي اختياري من الأقطار العربية المستقلة، على أن لا يمس ذلك الاتحاد شكل الحكم السياسي الذي اختاره ويختاره كل من الأقطار العربية وعلى أن يساعد الاتحاد العربي الأقطار العربية غير المستقلة على نيل استقلالها". (نفس المصدر السابق).

وتحت عنوان:

الاتحاد العربي الذي تنشده الشعوب العربية" كتب فهد ما يلي:

"١. أن يكون الاتحاد العربي اتحاداً اختيارياً للشعوب العربية لا اتحاد ملوك العرب وأمرائهم والطبقات الحاكمة.

٢. أن يستمد هذا الاتحاد قوته من مصدرها الحقيقي من الشعب العربي بكافة طبقاته ومن الحركة الديمقراطية العالمية.

٣. أن يضم الأقطار العربية ذات السيادة الوطنية والكيان الدولي المعترف به من كبريات دول الأمم المحبة للحرية كالاتحاد السوفييتي والصين.

٤. أن يضم الأقطار العربية التي تمارس النظام الديمقراطي بالفعل لا بالادعاء.

٥. أن لا يكون الاتحاد العربي موجهاً ضد أمة من الأمم المنضمة إلى جبهة الأمم المتحدة (أي أن لا يكون سعد آباد (عربياً) وأن لا يكون أداة بأيدي دولة أو دول استعمارية وأن لا يستهدف نوايا توسعية وطنية (شوفينية) اعتدائية.

٦. أن يفرض على حكومات الأقطار المنضمة إلى الاتحاد العربي السير على سياسة عملية وسريعة لرفع مستوى الشعب والبلاد الاقتصادي والاجتماعي والصحي.

٧. أن يضمن كل قطر يرغب في الانضمام إلى الاتحاد العربي الحقوق المتساوية التامة للأقليات القومية في ذلك القطر ومساعدة تلك القومية في تنمية ثقافتها القومية والثقافة العامة والمحافظة على تاريخها القومي ولغتها وآثارها التاريخية إلى آخره". (المصدر السابق. ص ٢١/٢٢).

ثم يعالج فهد مسألتين مهمتين في إطار القضايا العربية حين كتب يقول بشأن اقتطاع تركيا جزءاً مهماً من الأرض السورية. وبعد أن يستعرض فهد مواقف وادعاءات ومتاجرة الحكام العرب بفكرة الوحدة العربية وعدم تمكنهم من مساندة القطر الشقيق سوريا عند اعتداء تركيا عليها واقتطاع جزء كبير من أرض الوطن السوري (الاسكندرونة وإنطاكية)، يقول: "ومع ذلك احتكروا شعارها وجعلوه "ماركة مسجلة" باسمهم وجعلوا من ٩ شعبان اليوم الذي أطلقت فيه الرصاصة الأولى معلنة الثورة على الأتراك في سبيل استقلال

البلاد العربية، عيداً كالأعياد الدينية التي فهم الناس سبب منشئها الأصلي" (نفس المصدر السابق. ص ١١/١٢). ثم لا يتردد فهد في الإشارة إلى انصراف رجال السياسة في العراق عن فكرة الاتحاد العربي إلى الأسباب التالية: "تثبيت كيانهم الطبقي، وتثبيت كيان العراق كدولة بطريقتهم الخاصة، أي بالطريقة التي تملئها عليهم مصالحهم الطبقية الوقتية، تجنب الاصطدام مع الاستعمار الذي ينظر إلى الاتحاد العربي كفاتحة لضياع نفوذه ومصالحه في الأقطار العربية، الانحطاط الصناعي في الأقطار العربية وعجزها عن سد حاجة السوق الداخلية، واعتمادها في التصدير والاستيراد على الأقطار الأجنبية المهيمنة سياسياً على الشركات الأجنبية الموجودة داخل البلاد". (نفس المصدر السابق). كان كل هذه الكتابات في العام ١٩٤٣. وفي العام ١٩٤٤ وردت في الميثاق الوطني للحزب الشيوعي العراقي، الذي أقره المؤتمر الوطني الأول للحزب، النصوص الثلاثة التالية عن الموقف من القضايا العربية:

"١٣ - (أ) نناضل في سبيل التقارب والتعاون السياسي بين الشعوب العربية، بين أحزابها وجماعاتها السياسية الديمقراطية، من أجل الاستقلال والسيادة الوطنية لفلسطين والأقطار العربية المستعمرة والمحمية، ومن أجل استكمال استقلال العراق وسوريا ولبنان ومصر، ضد الصهيونية وضد الدول المستعمرة، مباشرة أو عن طريق المعاهدات والانتداب والحماية للبلاد العربية، وضد محاولات واعتداءات استعمارية جديدة وضد تثبيت النفوذ الأجنبي بأي شكل كان في البلاد العربية.

(ب) نناضل في سبيل إيجاد

حلف شريف، أداة تنفيذ لهذه الغايات.

١٤. نناضل في سبيل التعاون الاجتماعي بين شعوب البلاد العربية بين منظمات العمال والمتقنين والطلاب في البلاد العربية، من أجل تقوية التنظيمات الشعبية وتوحيد جهودها، من أجل رفع مستوى الشعور الوطني، من أجل ممارسة الحريات الديمقراطية كافة، من أجل رفع مستوى الشعب الاجتماعي والاقتصادي والصحي والثقافي، ضد التيارات والمفاهيم والدعايات الاستعمارية المغرضة ضد أساليب الحكم الاستبدادية اللامركزية.

١٥. نناضل في سبيل التعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية من أجل المحافظة على ثورات بلادنا وتنميتها واستخدامها لرفع مستوى البلاد العربية الصناعي والزراعي ولغرض سعادة ورفاه شعوب البلاد العربية من أجل رفع الحواجز الكمركية، وتسهيل وسائط النقل والتبادل التجاري، ضد شركات الاحتكار الأجنبية ومصارفها وضد الهجوم الصهيوني والاقتصادي". (فهد. كتابات الرفيق فهد. من وثائق الحزب الشيوعي العراقي). بيروت. دار الفارابي. بغداد. الطريق الجديد. حزيران ١٩٧٦. ص ١٣٦).

وقد ورد في تقرير الكونغرس الحزبي الثاني الذي عقد في أعقاب استعادة الحزب لوحده في أيلول/سبتمبر من العام ١٩٥٦ ما يؤكد صواب موقف الحزب الشيوعي العراقي وتطوره المستمر من العروبة، إذ جاء فيه بهذا الصدد ما يلي:

"١ - إن الأرض التي يقطنها الشعب العربي في العراق و هي جزء لا يتجزأ من أرض العروبة وأن الشعب العربي في العراق جزء لا يتجزأ من كل الأمة العربية التي مزقتها المؤامرات الاستعمارية ، فالأمة العربية هي أمة

واحدة تمتلك جميع الخصائص القومية للأمة الواحدة". ثم يؤكد التقرير ما يلي:

" ٤ - إن الطريق إلى الوحدة العربية يفتح على أساس زوال الاستعمار عن العالم العربي وتحقيق الإصلاحات الديمقراطية. وأن كل تعاون بين الأقطار العربية على أساس معاد للاستعمار وبعيد عن نفوذه وتدخله في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية خطوة إلى أمام في طريق الوحدة العربية المنشودة"

وبشان القضية الفلسطينية ورد ما يلي:

" ٨ - إن ما يطالب به العرب اليوم، كخطوة مهمة في سبيل تسوية سلمية ديمقراطية عادلة لمشكلة فلسطين وهو تنفيذ قرارات الأمم المتحدة. هذه القرارات التي أيدتها ٢٩ دولة آسيوية وأفريقية في مؤتمر باندونغ والتي رفضتها إسرائيل بتحريض من الاستعمار، بغية حمل العرب على الرضوخ لأمر الواقع". (راجع: يوسف، ثمينة ناجي و خالد، نزار. سلام عادل. سيرة مناضل. جزء أول. مقتطفات من وثيقة الكونفرنس الثاني. دار المدى للثقافة والنشر. دمشق. ط ١. ٢٠٠١. ص ١٣٨/١٣٩).

كما عالج التقرير المسألة الكردية بشكل سليم، ولكنني لست بصدها في هذا المقال.

هذا كان في البدايات. ولكن تواصل هذا الموقف فيما بعد أيضاً وتجلّى في مشاركة الحزب الفعالية والدور المميز في قيادة انتفاضة تشرين ١٩٥٦ ضد العدوان الثلاثي على مصر بعد صدور قرار الرئيس المصري جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس وإدانة الشعب العراقي كله لهذا العدوان ودعم نضال الشعب المصري وحكومته الوطنية.

وشارك الحزب الشيوعي في صياغة موقف جبهة الاتحاد الوطني إزاء الموقف من حركة التحرر الوطني العربية. وفي العام ١٩٥٨/١٩٥٩ اتخذ الحزب الشيوعي موقفاً واضحاً وطرح موضوع الاتحاد مع مصر وسوريا باعتبارها الصيغة الأفضل والأنسب للمرحلة من التلاعب بعواطف الناس وطرح شعار الوحدة الذي لا تتوفر ظروف تحقيقه حينذاك وبأي حال من جانب القوى القومية والبعثية، والذي لم تحققه هذه القوى حين وصلت إلى السلطة بانقلاب عسكري دموي في العام ١٩٦٣ أو في انقلاب عبد السلام محمد عارف في تشرين الثاني/نوفمبر من نفس العام، رغم كل الاتفاقيات الشكلية التي وقعت، بل ساهمت الحكومتان على التوالي في المزيد من عدم الثقة والتباعد بين الدول العربية وأكثر من أي وقت مضى. ولم تكن سياسة البعث في فترة حكم البعثيين الثاني بأحسن من سابقاته بصدد الوحدة العربية ، ومنها موقف هذا النظام من غزو الكويت والإساءات التي لحقت بفكرة الوحدة العربية من جراء هذا العدوان الجنوني لنظام سياسي فاشي ودموي.

واصل الحزب الشيوعي العراقي موقفه من قضية العروبة الذي أقيم على أسس من التفكير العقلاني الهادئ وقلب دافئ على الأمة العربية وقضاياها المصرية. وتجلّى طيلة سنوات الستينيات وفي المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي الذي عقد في ٤-٦ أيار/مايس ١٩٧٦ حين ورد في الفصل الثاني عشر من برنامج الحزب سبع نقاط مهمة نشير فيما يلي إلى الأولى منها لأنها تكثف الموقف من العروبة بشكل عام.

"إن أعداء حركة التحرر والوحدة القومية العربية، هم الإمبريالية والصهيونية والقوى الرجعية في البلاد العربية. ومن هنا فإن التحرر من الاستعمار القديم والجديد وإقامة أنظمة تحررية وطنية، والسير في طريق تصفية مصالح الإمبريالية، والطبقات الرجعية، هو نقطة البدء في الطريق

نحو الوحدة. لذلك يكتسب التضامن الكفاحي العربي ضد هذه القوى أهميته الخاصة ولاسيما اللقاء والتعاون بين جميع القوى الوطنية والتقدمية داخل كل بلد عربي، وعلى نطاق الوطن العربي كله". (راجع: وثائق المؤتمر الوطني الثالث للحزب الشيوعي العراقي. بغداد. منشورات طريق الشعب ٨. مطبعة الرواد. ١٩٧٦. ص ١٦٣)

وجميع المؤتمرات اللاحقة لهذا الحزب قد كانت على نفس هذا التوجه العام والسليم إزاء العروبة وقضايا الأمة العربية والتي يمكن العودة إليها في وثائق الحزب الرسمية.

هذا على مستوى الوثائق والأدبيات بشكل مكثف. أما على المستوى العملي والنضال الفعلي فيمكن العودة إلى مواقف قوى اليسار العراقي عموماً ، وبضمنهم الحزب الشيوعي العراقي، من أول زيارة قام بها الشخصية الصهيونية البريطانية المعروفة السير الفريد موند، وفيما بعد اللورد بيلنتشيت ، إلى بغداد في ٨ شباط/فبراير ١٩٢٨ والمظاهرة الكبيرة التي نظمها الطلبة الديمقراطيون اليساريون حينذاك والتي شارك فيها زكي خيري وحسين الجميل وعبد القادر إسماعيل وغيرهم التي تصدت لها الشرطة بالضرب المبرح واعتقلت العديد منهم كما طردت مجموعة أخرى من الطلبة من مدارسهم. (راجع: خيري، زكي. صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم. ستوكهولم. ١٩٩٤ز ص ٦٠-٦٣. راجع أيضاً. جميل، حسين. العراق شهادة سياسية ١٩٠٨-١٩٣٠ لندن. دار اللام. ١٩٨٧. ص ٢٠٣).

ثم كان التأييد الحار للثورة الفلسطينية في العام ١٩٣٦ و ١٩٣٩ رغم كل العراقيل التي كانت تضعها الحكومات المتعاقبة في طريق نشاط القوى الديمقراطية لتأييد القضايا العربية، ومنها بشكل خاص قضية فلسطين. وتجلى أيضاً في نشاطات الحزب الشيوعي العراقي الذي دعا إلى تأسيس عصبة

مكافحة الصهيونية في العام ١٩٤٦ والتي وافق عليها نوري السعي واعتبرها خطوة جيدة، ولكنها حلت واعتقل أصحابها وأحيلوا إلى المحاكمات (راجع في هذا الصدد: الراوي، عبد اللطيف د. عصبة مكافحة الصهيونية. وثائق ودراسات. دمشق. دار الجليل للطباعة والنشر. ودار وهران. ط ١. ١٩٨٦. راجع أيضاً: الصافي، عبد الرزاق. كفاحنا ضد الصهيونية. منظمة التحرير الفلسطينية. راجع أيضاً: حبيب، كاظم د. اليهود والمواطنة العراقية. السليمانية. مؤسسة حمدي للطباعة والنشر. ٢٠٠٦).

ومع أني ابتداءً من المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي العراقي الذي عقد في العام ١٩٩٣ ومروراً بالمؤتمرات السادس والسابع والثامن لم أحضرها بسبب استقالاتي ، فقد كنت متابعاً لتقارير اللجنة المركزية إلى تلك المؤتمرات أو القرارات الصادرة عنها أو البرامج التي أقرت فيها ويمكن لمن يشاء العودة إليها إذ أنها مطبوعة ومنشورة. وفي البرنامج الذي أقره الحزب الشيوعي في مؤتمره السابع بتاريخ ٢٥-٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠١ ورد بشأن القضايا العربية ما يلي:

" رابع عشر:

- معالجة الآثار المدمرة لحروب النظام والظواهر السلبية في العلاقات العربية والإسهام النشط في النضالات المشتركة ضد الإمبريالية والصهيونية والرجعية والسياسات التوسعية الإسرائيلية والدفاع عن مصالح الشعوب العربية .

- تعزيز روابط الانتماء واللغة ووحدة الأرض والثقافة والوشائج الروحية وتهينة المقومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتطلبها عملية قيام

وحدة عربية على أسس ديمقراطية في سياق متدرج تأخذ بالاعتبار الواقع العربي الملموس وتعزيز دور الجامعة العربية في هذه المجالات.

- تنشيط العمل المشترك بين الأحزاب والمنظمات السياسية والثقافية والجماهيرية الوطنية التقدمية في العالم العربي من أجل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتقدم الاجتماعي.

خامس عشر:

- إسناد الجهود والمساعي العربية المشتركة والهادفة لحل الصراع العربي الإسرائيلي على أساس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة وتحرير جميع الأراضي العربية المحتلة.

- دعم كفاح الشعب العربي الفلسطيني لنيل حقوقه بالعودة وتقرير المصير وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على أرض وطنه.

وفي المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي العراقي الذي عقد في العام ٢٠٠٧ جرى البحث في تطورات الوضع العربي والمشاريع الأمريكية ومنها مشروع الشرق الأوسط والموقف منها، وحول الصراع العربي الإسرائيلي، والحرب اللبنانية- الإسرائيلية الأخيرة ودور النظم العربية وهزالتها إزاء ما يجري في المنطقة، وفي ظل استمرار وتفاقم العجز عن تنظيم مواجهة حقيقية لخطط الإدارة الأمريكية، تزايدت في العالم العربي المطالبة بإطلاق الحريات العامة والديمقراطية للجماهير كي تتمكن من الدفاع عن استقلال بلدانها والتقدم على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية... إلا أن تلك المطالب المشروعة لم تجد استجابة لفترة من الزمن، بل أن بعض الحكومات العربية استغلت بـروز ظاهرة التطرف الديني ونشاط الجماعات السلفية - الأصولية التي تتمتع بمصادر تمويل سخية، كما استغلت الأجواء الهستيرية والإجراءات التي

رافقت "الحرب ضد الإرهاب"، للتضييق على هامش الحرية النسبي في بلدانها. فيما رأت الأنظمة الدكتاتورية في ذلك، لاسيما نظام صدام، ما يبرر ويزكّي نهجها وأساليبها الوحشية وإيغالها في انتهاك حقوق الإنسان... ومن جانب آخر وإضافة إلى قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ظلت قضية العدالة الاجتماعية أيضاً في مركز اهتمام الرأي العام العربي في ظل الأوضاع المعقدة والصعبة القائمة."

ولا بد من الإشارة إلى أن الحزب الشيوعي العراقي وقف في كافة الاجتماعات التي عقدتها الأحزاب الشيوعية في الدول العربية مع هذه الأحزاب موقفاً واضحاً وسليماً إزاء القضايا العربية ولم يشذ عنها ولم يطرح مواقف مناقضة أو مختلفة عن المواقف التي كانت تتخذها تلك الأحزاب. ويمكن الاستدلال عليها من خلال البيانات والقرارات الصادرة عن تلك الاجتماعات والتي وقع عليها الحزب الشيوعي العراقي كلها والتي كانت تبحث في القضايا العربية وقضية فلسطين. كما كان الحزب الشيوعي العراقي يتبنى وي طرح تلك المواقف في الاجتماعات الدولية للحركة الشيوعية العالمية. لقد حاولت في هذه الإجابة والمقتطفات التي أوردتها أن أكون مكثفاً بصدد المسألة المثارة بما يسمح للصديق الجميل والقراء بالخروج بثلاث استنتاجات مهمة، وهي:

١. إن مواقف الحزب الشيوعي العراقي كانت منسجمة منذ البدء مع المصالح الأساسية للأمة العربية، سواء أكان ذلك بشأن قضايا التحرر، أم قضايا التعاون والتضامن والوحدة والاتحاد، أم قضايا الدفاع عن مصالح المجتمع العربي في مختلف أقطاره.

٢. وأنه كان مبادراً في تطوير العلاقات النضالية مع الحركات الشعبية والأحزاب الوطنية والديمقراطية في الدول العربية من أجل تعزيز النضال المشترك للشعوب والقوى والأحزاب في الدول العربية.

٣. وأن الادعاء الذي بشر به السيد اللبناني لم يستند إلى حقائق ووقائع مواقف الحزب الشيوعي العراقي التي تحت أيدينا.

إن هذا كله يسمح لي بأن أتمنى على الصديق الفاضل الأستاذ الدكتور سيّار الجميل، الذي أكن له جل الاحترام والود والاعتزاز بصداقتنا الحديثة، وأرجو أن يعيد النظر بما أشار إليه في الحلقة الثانية بشأن موقف الحزب الشيوعي من العروبة، إذ أن ذلك الادعاء الذي روجه السيد اللبناني لا علاقة له بالحزب الشيوعي العراقي ولا بسياساته الفعلية.

لدي الإحساس بأن البعض يعتقد بأن الإنسان إن كان ماركسياً في منهجه وأُممياً في نظرتة إلى الشعوب كلها، يفترض أن يكون بعيداً عن القومية أو كارهاً لها. وهذا الموقف خاطئ من الأساس. الموقف الأممي لا يعني سوى الإحساس بالأخوة والمساواة والتضامن مع الشعوب الأخرى وعدم التمييز بين البشر على أساس القومية أو أي أساس آخر. والأممية لا تعني اتخاذ موقف مناهض من القومية التي ينتمي إليها الفرد، بل تعني احترام قوميته واحترام القوميات الأخرى على حد سواء ، مع دفاعه المخلص عن قضايا قوميته وحريتها وحقوقها وسيادتها. إن احترام القوميات الأخرى ينبع من احترام الإنسان لقوميته، وما يريده لها من خير وسعادة وحرية ورفاهية وتقرير المصير، يريده لغيرها من القوميات ولا يحس بأي كراهية أو حقد أو عداً ضدها.

أن الموقف الوطني والقومي السليم يفترض أن يعترف للقوميات الأخرى بحقوقها ومصالحها ولا يسعى إلى غمط حقوقها أو تهميشها أو الإساءة إليها

كما تفعل الجماعات الشوفينية والعنصرية الفاشية. ومع ذلك أشير إلى أن المشكلة لدى بعض العرب و وربما لدى حتى بعض القوى اليسارية والشيوعية، ومنهم السيد اللبناني ترتبط بقضية الشعب الكردي وموقف الحزب الشيوعي العراقي المبني منها، وهو موضوع الحلقة القادمة.

انتهت الحلقة الثامنة وتليها الحلقة التاسعة وتدور حول موقف الحزب الشيوعي من القضية من القضية الفلسطينية باعتبارها المسألة التي يدور حولها الصراع منذ أكثر من ستة عقود، ثم تليها الحلقة الخاصة بالموقف من القضية الكردية في العراق.

الحلقة العاشرة والأخيرة

للتوسع جادة الحوار الديمقراطي ... ليتسع صدر الإنسان لسماع الرأي الآخر.. أين ألتقي وأين أختلف مع الأستاذ الدكتور سيّار الجميل ؟

الحزب الشيوعي العراقي

والقضية الفلسطينية

نبذة تاريخية

بدأت القضية الفلسطينية تتخذ أبعاداً جديدة منذ أن صدر وعد بلفور في العام ١٩١٧. وقد بدأت بريطانيا منذ ذلك الحين تسعى إلى كسب النخب العربية الحاكمة أو المتوقع أن تحكم في أعقاب الحرب العالمية الأولى وتقسيم مناطق نفوذ الدولة العثمانية على الدول الاستعمارية المنتصرة في تلك الحرب ، وخاصة مع أفراد عائلة الشريف حسين بن علي شريف مكة ، الذي خاض تلك الحرب إلى جانب الحلفاء. ولم يكن الاتفاق الذي جرى توقيعه بين الأمير فيصل بن الحسين بن علي مع الدكتور حاييم وايزمن في نهاية العام ١٩١٨ حول فلسطين وهجرة يهود العالم إليها ، سوى بداية المساومة على القبول بالهجرة اليهودية إلى فلسطين ، علماً بأن الأمير فيصل كان يعلم علم اليقين

بوعد بلفور ومهمته المركزية في إقامة دولة عبرية على الأرض الفلسطينية. ومن هنا جاءت تسميته منذ ذلك الحين بـ "الوعد المشئوم". كتب الراحل السيد جورج انطونيوس في كتابه الموسوم "يقظة العرب" الصادر في دمشق عن مطبعة الترقى في العام ١٩٤٦ بهذا الصدد ما يلي:

لم تكن آراء فيصل في مستقبل فلسطين تختلف عن آراء أبيه وهي نفسها الآراء التي اعتنقها الكثرة الغالبة من العرب المشتغلين بالسياسة في ذلك الوقت وقد أوضحها الحسين للحكومة البريطانية عن طريق القائد هوغارث في المقابلة التي تمت بينهما في جدة في يناير عام ١٩١٨^(١). كانت فلسطين في نظر العرب أمة عربية لا يتجزأ من سورية فوجب ان تبقى ضمن المنطقة العربية المستقلة، وأما كونها بلد مقدسه ثلاثة من أديان العالم ويضم الاماكن المقدسة فانه يعطيها صفة خاصة يحرص العرب على احترامها والحفاظ عليها بالشكل الملائم على أساس يتفق عليه مع جميع الطوائف ذات العلاقة، والعرب يرجون بمقدم اليهود وباقامتهم في فلسطين ان كانت هجرتهم نتيجة لدوافع انسانية وعلى شرط التقييد بما تفرضه مصلحة السكان الحاليين وحقوقهم السياسية والاقتصادية. هذه باختصار آراء الكثرة من العرب.

تطورت هذه الفكرة بالتدرج في ذهن فيصل حتى تحولت الى عقيدة ثابتة بإمكان التعاون بين العرب واليهود في فلسطين. وقد اطلع في حينها على التأكيدات التي قدمها هوغارث للحسين كما أنه تأثر بالرسائل المطمئنة التي تلقاها من أبيه في معسكره بالعقبة في ربيع عام ١٩١٨ وفي وقت متأخر من السنة ذاتها اجتمع بالديكتور وايزمن بناء على طلب الحكومة البريطانية فتمت المقابلة في الاسبوع الاول من شهر يونيو في معسكر فيصل القائم في ذلك الوقت فوق رابية تقع على مسافة عدد من الاميال شمال العقبة فأكده وايزمن بأنه لم يكن في ذمة الصهيونيين العمل على اقامة حكومة يهودية في فلسطين وان غايتهم القصوى هي تنمية موارد البلاد ما دام ذلك لا يمس حقوق العرب المشروعة. فتولد الاعتقاد في نفس فيصل

بنتيجة هذه التأكيدات كلها بأن أماني الصهيونيين نفسها وسياسة الحكومة البريطانية الموجهة لتحقيقها لا تحوي في طياتها ما يتعارض مع حريات العرب السياسية والاقتصادية في فلسطين.

تلك كانت حالة فيصل الفكرية اذ كان موزعاً بين رغبته في عدم الزام أبيه بشيء قبل استشرته وبين رغبته في ارضاء وزارة الخارجية البريطانية فشرع بان هذه الظروف لا تفتح أمامه الا طريقاً وحيداً للسير فيه فقبل بتوقيع الاتفاق ولكنه علقه على وفاء بريطانية بيهودها الخاصة باستقلال العرب وقد كتب هذا الشرط بخط يده في ذيل النص الاصيل الموقع وصاغه بعبارات قاطعة وشاملة صانت الموضوع الامامي وجردت الاتفاق فيما بعد من قيمته الفعلية لان الشرط لم يحقق قط. وتبقى قيمة هذا الاتفاق منحصرة في ما قدمه من دليل على المدى الذي كان فيصل مستعداً لبلوغه في موضوع التعاون بين العرب واليهود ما دام هذا التعاون لا يمس استقلال العرب^(١).

[يشير الأستاذ الراحل جورج أنطونيوس إلى نشر الاتفاقية في الملحق ، ولكن الكتاب المترجم من قبل الأستاذ الراحل علي حيدر الركابي لم يتضمن هذه الاتفاقية ولا أي ملحق آخر ، ولم أعثَر على النسخة الإنجليزية ، ولم استطع الوصول إلى الترجمة الجديدة للسيد إحسان عباس ووناصر الدين الأسد الصادرة عن دار العلم للملايين ولا أدري إن كانت تتضمن الملحق المذكور].

لا يمكن ، وفق ما لدينا من معلومات ، البرهنة على ، أو رفض فكرة ، موافقة الشريف حسين على الاتفاقية التي وقعها ابنه الأمير فيصل حينذاك ، إذ لا نمتلك ما يؤكد أو ينفي ذلك ، رغم وجود قناعة بأن فيصل لم يكن يتصرف في مثل هذه القضية الحساسة دون موافقة والده.

في بداية العقد الثالث من القرن العشرين حين بدأت أفكار الديمقراطية والاشتراكية تدخل العراق كانت هناك مجموعة صغيرة من الشباب التي حملت راية هذه الأفكار، إنها جماعة حسين الرحال. وكانت هذه المجموعة من الشباب ، تحمل فكراً نيراً ورؤية سليمة ، سواء أكان ذلك بالنسبة للقضايا العربية أم الدولية أم بالنسبة للقضايا الداخلية رغم الضعف العام للوعي السياسي والاجتماعي في صفوف المجتمع حينذاك ، إذ كان العراق ينهض لتوه من سبات الدولة العثمانية العميق والطويل الذي فرضه الحكام الأتراك على تركيا عموماً وعلى بقية أجزاء الإمبراطورية الخاضعة لها خصوصاً. ولم يكن الاهتمام بقضية الوحدة العربية والقضية القومية حينذاك واسع النطاق ، ولكن هذا القول لا ينطبق بأي حال على القضية الفلسطينية بسبب موقع بيت المقدس في نفوس المسلمين. وقد تجلّى ذلك في الموقف الرفض لزيارة ألفريد موند إلى بغداد في شباط عام ١٩٢٨ ، إذ كان الماركسيون والديمقراطيون في مقدمة المتظاهرين ومن الداعين إليها والمنظمين لها

والمشاركين فيها (راجع: جميل ، حسين. العراق - شهادة سياسية ١٩٠٨-١٩٣٠. لندن. دار اللام. ص ٢٠٣-٢٢٨. راجع أيضاً: سباهي، عزيز. عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراق. الجزء الأول. منشورات الثقافة الجديدة. دمشق. ٢٠٠٢. ص٣٧٧-٣٧٨).

وإذا كان هذا موقف جماعة الرحال والجماعات الديمقراطية الأخرى في بغداد من القضية الفلسطينية ، فأن الحلقات الماركسية والجماعات الديمقراطية الأخرى ، سواء في بغداد أم في الناصرية والبصرة أم الموصل أم في غيرها من مدن العراق ، قد اتخذت مواقف واضحة تماماً إزاء هذه القضية أيضاً. وكان الحزب الشيوعي، ابتداءً من العدد الثاني من جريدته "كفاح الشعب" الصادر في عام ١٩٣٥، قد بدأ بنشر سلسلة مقالات عن القضايا العربية وقضية فلسطين على نحو خاص والنضال ضد الصهيونية والاستعمار ومن أجل الاستقلال والسيادة الوطنية. ونظم الحزب، بالرغم من الهجوم الذي كانت تشنه الحكومة العراقية على الشيوعيين والديمقراطيين في أعقاب فشل انقلاب بكر صدقي ، مظاهرة حاشدة بتاريخ ١٦ تموز/يوليو ١٩٣٧ ضد مقررات اللجنة الملكية البريطانية التي شكلتها الحكومة البريطانية للتحقيق في الإضرابات التي عمت فلسطين في عام ١٩٣٦ (الراوي، عبد اللطيف د. عصابة مكافحة الصهيونية في العراق ١٩٤٥-١٩٤٦. مصدر سابق. ص ١٤). وجاءت اللجنة إلى بغداد لشرح وجهة نظرها واستطلاع الرأي العام ، إضافة إلى الترويج للفكرة الصهيونية بتأسيس دولة يهودية في فلسطين. وانعكست مواقف الحزب الصائبة في سياساته وبرامجه إزاء القضايا العربية ومنها القضية الفلسطينية، سواء أكان ذلك في المؤتمر الوطني الأول للحزب أم فيما بعد. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية نشط فهد بشكل أوسع لصالح القضية الفلسطينية وضد الصهيونية. وعندما طرح بعض الشيوعيين من يهود

ومسلمين أعضاء في إحدى خلايا الحزب في بغداد مقترحاً بتكوين منظمة تعمل على فضح أهداف الصهيونية على غرار ما حصل في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ومصر ، تبني فهد هذه الفكرة وشجع الشيوعيين والديمقراطيين اليهود وغير اليهود على السعي لتشكيل عصابة مكافحة الصهيونية في العراق ، حيث بدأ العمل من أجل ذلك وشكلت هيئة مؤسسة قامت بوضع نظام داخلي وبرنامج عمل لهذه المنظمة السياسية والاجتماعية غير الحكومية وغير الحزبية. وساهم فهد في الإشراف على وثائق العصابة من خلال الفراكسيون الحزبي الذي كان يقود نشاط الشيوعيين في العصابة. وقُدّم الطلب إلى وزارة الداخلية بتاريخ ١٢/٩/١٩٤٥. وفي ٢١/١١/١٩٤٥ قدم فهد مذكرة إلى رئيس الدولة العراقية وإلى البرلمان العراقي وإلى رؤساء الدول الكبرى والعربية أوضح فيها "أن الحكومة تدعي مناصرة عرب فلسطين ضد الصهيونية لكن هذه المناصرة غير ملموسة لدى الشعب العراقي بل ما هو ملموس عكس ذلك تماماً" (نفس المصدر السابق. ص ١٥). وقد حاول فهد في هذه المذكرة وفي سلسلة المقالات التي كتبها عن القضية الفلسطينية فضح طبيعة الصهيونية باعتبارها حركة سياسية عنصرية تهدف إلى تجريد الفلسطينيين من وطنهم ، وأنها حركة متشابكة في أهدافها مع الأهداف الاستعمارية ومناهضة لحركات التحرر الوطني وحركة الشعب الفلسطيني. وإزاء نشاط العصابة وحصول تأييد سياسي واسع لها وبروز أشكال مماثلة لها في بلدان أخرى وجدت وزارة الداخلية نفسها مضطرة للموافقة على طلب العصابة في الحصول على إجازة عمل رسمية بتاريخ ١٦ آذار/مارس ١٩٤٦ ، كما أجبرت بعد ذلك بوقت قصير على الموافقة على إصدار "عصابة مكافحة الصهيونية" جريدة سياسية يومية باسم "العصابة". وخلال هذه الفترة توسع نشاط الشيوعيين والديمقراطيين اليهود وغير اليهود الأعضاء في العصابة في

فضح الصهيونية وتعميق الإحساس بخطرهما على فلسطين. وكان موقف الحزب ينسجم تماماً مع موقف الأمم المتحدة الثالثة وأحزابها الشيوعية والعمالية إزاء تحديد طبيعة الصهيونية وأغراضها. وكان للشيوعيين العراقيين والعرب دورهم الإيجابي في تحديد هذه الطبيعة خلال فترة وجود وعمل الكومنترن وما بعدها.

حصد الحزب الشيوعي العراقي، الذي وقف مساندا الحركة الديمقراطية المناهضة للصهيونية ودافع عن عصابة مكافحة الصهيونية ومدّها بالدعم والكوادر النشيطة ورفض سحب إجازتها ومنعها من العمل وإيقاف صدور صحيفتها "العصابة"، نتائج متباينة باتجاهين مختلفين، خاصة بعد أن مارست الشرطة القسوة الشديدة والعنف والأسلحة النارية لقمع مظاهرة ٢٨/حزيران يونيو ١٩٤٦ في بغداد التي نظمها حزب التحرر الوطني الذي كان يقوده حسين محمد الشيببي و عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي وسار فيها ٣٠٠٠ عامل وطالب محتجين ضد الظلم في فلسطين والمطالبة بطرد الإنكليز من العراق، حيث قمعتها حكومة ارشد ألعمري بالرصاص، مما تسببت في استشهاد عضو الحزب الشيوعي العراقي وعضو عصابة مكافحة الصهيونية، شاول طويق فيها، وهو مواطن عراقي يهودي، وجرح عدد كبير من المشاركين في تلك المظاهرة ، كما سحبت إجازة عمل عصابة مكافحة الصهيونية وأوقفت صحيفتها "العصابة" عن الصدور. ويمكن بلورة تلك النتائج ، سواء الإيجابية منها أم السلبية، على النحو الآتي:

- إبراز الموقف السليم للحزب الشيوعي العراقي من القضية الفلسطينية ومن الصهيونية، وبالتالي، استطاع الحزب كسب احترام وتأييد جمهرة واسعة من الناس المهتمين بالسياسة والقضايا العربية ، كما وضعت الحزب في مواقع متقدمة في نضاله من أجل القضايا العربية الأساسية والتضامن العربي.

• كشفت عن طبيعة الصهيونية العالمية والأهداف التي كانت تسعى إليها منذ تأسيسها في عام ١٨٩٧ من قبل اليهودي الصهيوني تيودور هرتسل (١٨٦٠-١٩٠٤م).

• فضحت طبيعة وسياسات الحكومات العراقية المتعاقبة إزاء القضايا العربية ، وخاصة قضية فلسطين وإهمالها مساندة الشعب الفلسطيني في نضاله العادل من خلال مواقفها المناهضة لنشاط العصابة ومنع عقد مهرجاناتها أو تظاهراتها أو غلق صحيفتها الرسمية وإيقاف إصدار كراساتها التثقيفية المناهضة للصهيونية.

• وبلورت في الوقت نفسه الفارق الذي لا يجوز نسيانه بين اليهودية كدين واليهود، باعتبارهم أتباعا لتلك الديانة المعترف بها من جانب الإسلام والمسلمين من جهة، وبين الصهيونية كحركة سياسية شوفينية معادية للشعب الفلسطيني وبقية الشعوب العربية ومتحالفة مع الإمبريالية العالمية من جهة أخرى .

وتمكن الحزب من كسب عدد كبير من اليهود والعرب وغير العرب من المواطنين العراقيين إلى جانب هذه الحركة وزجهم في النضال الديمقراطي، إضافة إلى كسب مجموعات جيدة منهم إلى جانب الحزب الشيوعي العراقي وفي صفوفه.

وجني الحزب في الوقت نفسه كره ونقمة الحركة الصهيونية العالمية التي كانت تتابع الحركات المعادية لها، وخاصة تلك النشاطات التي كان يساهم بها اليهود انتصاراً لقضية العرب العادلة في فلسطين، وانتصاراً لهم كمواطنين عراقيين يعيشون في العراق، إضافة إلى كره الاستعمار البريطاني وممثليه في العراق، وكره الحكومة العراقية التي كانت تدعي دفاعها عن فلسطين ، في وقت كانت الدلائل تشير إلى وجود تواطؤ ضد الشعب الفلسطيني تمثله قيادة

النخبة السياسية الحاكمة في العراق والذي تبلور فيما بعد بقانون إسقاط الجنسية عن اليهود...الخ. ولا شك في أن التاريخ سيميط اللثام عن الكثير من المعلومات والوثائق التي تؤكد أكثر فأكثر مثل هذا الاتهام لا بالنسبة للعراق فحسب، بل وبالنسبة للعديد من حكام الدول العربية حينذاك.

دأب فهد على فضح سياسات الحكومة العراقية إزاء الشعب الفلسطيني من جهة ، وإزاء الصهيونية من جهة أخرى، مستخدماً صحافة الحزب وصحافة وأدبيات عصابة مكافحة الصهيونية وأينما تسنى له نشر مقالاته في هذا الصدد أو عبر المذكرات التي كان يوجهها إلى رئيس الحكومة العراقية ويعممها لإحراج مواقف الحكومة العراقية عربياً ودولياً. ففي المذكرة التي وجهها فهد إلى رئيس مجلس الوزراء العراقي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، باعتباره سكرتيراً عاماً للحزب الشيوعي العراقي، كتب يقول:

"موقف الحكومة تجاه الصهيونية: تدعي الحكومة القائمة أنها تناصر عرب فلسطين ضد الصهيونية لكن الشعب العراقي لا يلمس هذه المناصرة واختبارات اليوم تبرهن على أن الحكومة العراقية تمنع الشعب العراقي من مناصرة عرب فلسطين، تمنعه من مكافحة الصهيونية. وبهذا تسهل على الصهاينة وعلى القوى الرجعية - الاستعمار وغيره - السير بخطتهم .. أن الحكومة منعت وتمنع الشعب العراقي من إقامة اجتماع في سبيل فلسطين، إنها منعت عصابة مكافحة الصهيونية من إقامة اجتماع في يوم وعد بلفور الأسود، إنها احتلت نقابات العمال في ذلك اليوم لكي لا يجتمع العمال فيها، إنها منعت المظاهرات في سبيل فلسطين ، لكنها سمحت للأوباش بالاعتداء على اليهود وسكب المواد المحرقة عليهم وهم يمشون في الشوارع. وبدلاً من أن تعاقب الأوباش المعتدين حمتهم وأقامت شرطتها الدعوى على المشتكين لأنهم ادعوا أن الأوباش رموهم بمحلول التيزاب بينما كان ما

رموهم به هو "محلل الزرنوخ" واتهمت المشتكين بأنهم عكروا صفو الأمن ، ... هذا منطق أناس يدعون أنهم يناصرون عرب فلسطين" ثم يواصل فهد فيكتب:

أن الحكومة العراقية تحاول أن تخفي المسؤولين الحقيقيين عن نكبة شعبنا العربي في فلسطين ، تريد أن تستر الاستعمار البريطاني المسؤول الأول ، أن تخفي الصهيونية ، باعتبارها تمثل مصالح الشركات اليهودية الكبرى في بريطانيا وأمريكا فتظهر اليهود العرب الذين لا صلة تربطهم بالصهيونية الاستعمارية والذين عشنا وإياهم أجيالاً عديدة دون أي تصادم بيننا كأنهم المسؤولون فتوجه النقمة ضدهم. إن الشعب العراقي يريد من الحكومة القائمة أن تقلل من ادعاءاتها حول مساعدة فلسطين وأن تسمح له بأن يكافح الصهيونية في البلاد العربية نفسها وأن يمنعها من تثبيت أقدامها فيها". (فهد. كتابات فهد. مصدر سابق. ص ٣٢٠/٣٢١).

• لم يكن الكره الذي توجه من جانب الاستعمار البريطاني والصهيونية العالمية والحكومة العراقية اعتيادياً وعماماً إزاء الحزب الشيوعي العراقي وقائده فهد ، بل كان ملموساً وموجهاً لشن حملة دامية ضد الحزب من أجل تصفيته واعتقال قادة الحزب وعصبة مكافحة الصهيونية انتقاماً منه بسبب النشاطات الواسعة الفكرية منها والسياسية ضد الاستعمار والصهيونية وفضح الحكومة في مواقفها إزاء القضية الفلسطينية وإزاء الصهيونية. إذ ركز فهد ، وهو على رأس الحزب الشيوعي العراقي في نضاله من أجل القضية الفلسطينية ، على شعارات أساسية واضحة جداً كانت مرفوضة من قبل تلك الدول والأطراف ، وهي: (راجع المصدر السابق)

• منح الشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ورفع الحماية البريطانية عنه.

- إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين.
 - التضامن مع الشعب الفلسطيني لمواجهة المؤامرات التي تستهدف وطنه ، وفضح أهداف العنصرية والعنصرية في الحركة الصهيونية.
 - تعبئة الرأي العام العراقي والعربي إلى جانب الشعب الفلسطيني من خلال النشاط الفكري والسياسي.
 - محاولة كسب المزيد من اليهود إلى جانب الحركات المعادية للصهيونية في سائر أرجاء العالم العربي.
 - فضح طبيعة الحركة الصهيونية وأهدافها في فلسطين والمنطقة العربية وتحالفاتها الدولية التي اعتبرها مناهضة لحركات التحرر والمرتبطة عضوياً بالرأسمال المالي العالمي وأهدافهما المشتركة.
- لقد كانت عصبة مكافحة الصهيونية ونشاطها وفعاليتها الواسعة شوكة في عين حكام العراق ، مما دفع إلى التفتيش عن الحجج، مهما كانت واهية، لسحب إجازتها وإيقاف نشرها العلني وزج القائمين عليها والنشطين منهم في السجون. ورغم فشل أكثر من محاولة للحكم على قياديي الحركة من خلال المحاكم العراقية التي تمتعت في فترات معينة ببعض الحرية والاستقلالية النسبية، بسبب وجود عناصر ديمقراطية نزيهة على رأس البعض من تلك المحاكم ، لجأت الحكومة إلى إصدار قرار وزاري بحلها، متجاوزة الدستور والقوانين العراقية. ثم قدمت أغلب قياديي العصبة إلى المحاكمة ، بعد ربط قضيتهم بقضية الحزب الشيوعي العراقي ونشاطه السياسي ودور رفاقه في قيادة ونشاط العصبة.

كان الحزب الشيوعي العراقي ، وكذلك فهد، مقتنعين بأن موقف الاتحاد السوفييتي سيكون إلى جانب الشعب الفلسطيني بسبب عدالة قضيته والعداء المستحكم بين الشيوعية والصهيونية بسبب طبيعتهما المتناقضة تماماً،

وبسبب معرفة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي بأساليب ومناورات القوى الإمبريالية والصهيونية، وهو الموقف الذي تجلى في مؤتمرات الأمم المتحدة منذ تأسيسها وأحاديث لينين عنها. ولهذا لم يكن هناك أي تناقض بين موقف الحزب وموقف الأمم المتحدة الشيوعية وأحزابها المختلفة بهذا الصدد. لذلك فوجئ الحزب وفهد بموقف السوفييت في مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة بالموافقة على قرار تقسيم فلسطين في العام ١٩٤٧ ولم يجد تبريراً له.

لقد كتب فهد العديد من المقالات التي يكشف فيها عن طبيعة الصهيونية العالمية مستلهماً فكر الأمم المتحدة الشيوعية وقناعاته الذاتية بالعلاقة القائمة بين الإمبريالية والصهيونية على الصعيد العالمي، إضافة إلى العلاقات المهمة التي كانت قد نشأت ليس بين الصهيونية وبريطانيا فحسب، بل بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، وكان يرى فيها خطراً أساسياً على حركة التحرر العربية ، إذ أن الولايات المتحدة كانت تريد أن تجعل منها أداة لها في المنطقة. ويمكن لبعض المقتطفات المهمة في هذا الصدد أن تؤكد موقف فهد الواضح من الصهيونية ورفضه لمحاولات التقسيم التي كانت تسعى إليها الصهيونية العالمية. كتب فهد عن طبيعة الصهيونية في جريدة "العصبة" في عام ١٩٤٦ يقول: "إننا في الحقيقة لا نرى في الفاشية والصهيونية سوى توأمين لبغي واحد، هي العنصرية محظية الاستعمار. إن الفاشية والصهيونية تنهجان خطين منحرفين يلتقي طرفاهما وتتشابه أهدافهما، وكل منهما نصبت نفسها منقذة وحامية لعنصرها، فالأولى بذرت الكره العنصري ونشرت الخوف والفوضى في أنحاء المعمورة وورطت شعوبها وأولعت بهم نار حرب عالمية لم تتخلص أمة من شرورها. والثانية الصهيونية بذرت الكره العنصري ونشرت الخوف والفتن والإرهاب في البلاد العربية وغررت بمئات الألوف من

أبناء قومها وجاءت تحرقهم على مذبح أطماعها وأطماع أسياها المستعمرون الإنكليز والأمريكان ، فتشعل بهم نيران الاضطرابات في البلاد العربية. وقد كان من أعمالها أن حولت فلسطينا إلى جحيم لا ينطفئ سعيره ولا تجف فيه الدموع والدماء وتهددت الأقطار العربية بأخطار القضاء على كيانها القومي جراء بقاء وتثبيت النفوذ الاستعماري فيها وجراء المشاكل العنصرية التي تحاول إثارتها" (الصافي، عبد الرزاق. كفاحنا ضد الصهيونية. ص ٢٩).

وبصدد المصالح المشتركة والعلاقة التحالفية بين الصهيونية والإمبريالية الأمريكية كتب فهد يقول: "إن المصالح الأمريكية الناشئة في البلاد العربية ورؤوس أموالها المستثمرة بالاشتراك مع الرأسمال الصهيوني في فلسطين، ووعدهم الصهيونية بتوظيف رؤوس أموال أمريكية كبيرة جداً وتطلع أمريكا لاستخلاف الإمبريالية البريطانية في فلسطين واتخاذها قاعدة لحماية مصالحها في البلاد العربية، كل هذه حملت الولايات المتحدة على استخدام نفوذها كاحتياطي للصهيونية" (نفس المصدر السابق. ص ٣٠/٣١).

ولم ينس فهد، وهو يسجل وثيقة الميثاق الوطني للحزب الشيوعي العراقي أن يثبت مسألتين مهمتين بشأن القضية الفلسطينية والطبيعة العدوانية للصهيونية، حين أشار فيه إلى:

" ١٣ - (أ) نناضل في سبيل التقارب والتعاون السياسي بين الشعوب العربية، بين أحزابها وجماعاتها السياسية الديمقراطية من أجل الاستقلال والسيادة الوطنية لفلسطين والأقطار العربية المستعمرة والمحمية، ومن أجل استكمال استقلال العراق وسوريا ولبنان ومصر، ضد الصهيونية وضد الدول المستعمرة مباشرة أو عن طريق المعاهدات والانتداب والحماية للبلاد العربية،

و ضد محاولات اعتداءات استعمارية جديدة و ضد تثبيت النفوذ الأجنبي بأي شكل كان في البلاد العربية.

١٥- نناضل في سبيل التعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية من أجل المحافظة على ثروات بلادنا واستخدامها، و ضد الهجوم الصهيوني الاقتصادي " (نفس المصدر السابق. ص ٣٠/٣١).

إذن كان موقف الحزب الشيوعي العراقي بقيادة فهد حتى صدور قرار تقسيم فلسطين واضحاً لا غبار عليه بأي حال من الأحوال، بل يمكن القول بأنه كان من أنشط القوى السياسية العراقية الواعية التي وقفت إلى جانب الشعب الفلسطيني. وفي عام ١٩٤٧ صدر قرار مجلس الأمن الدولي بالموافقة على تقسيم فلسطين بين العرب واليهود بحجة أن العيش المشترك بين اليهود والعرب لم يعد ممكناً وأن لليهود حق في العيش في دولة مستقلة في قسم من الأراضي الفلسطينية، أي الموافقة على إقامة دولتين على أرض فلسطين. ولم يكن القرار ذاته غير عادل وجائر فحسب، بل وكان غير عادل في تقسيم مساحة الأرض بين الأكثرية العربية والأقلية اليهودية لصالح الأقلية. إذ بلغت حصة اليهود، وهم أقلية، ٥٦،٥% من أخصب الأراضي الفلسطينية، في حين كانت حصة عرب فلسطين ٤٣،٥%، وهم الغالبية العظمى من سكان فلسطين. (بطاطو، حنا د. العراق. الحزب الشيوعي العراقي. الكتاب الثاني. ص ٢٥٥).

وكان الاتحاد السوفييتي من الدول الدائمة العضوية التي وافقت على هذا القرار. وسبب هذا الموقف إشكالاً وارتباكاً عند الشيوعيين العراقيين وعند بقية الشيوعيين في العالم العربي. وكان الإشكال أكبر عند الشيوعيين اليهود في العراق الذين وقفوا بحزم ضد إقامة دولة عبرية على أرض فلسطين وساندوا قيام دولة واحدة على هذه الأرض.

أشرت إلى أن الشيوعيين العراقيين لم يغيروا موقفهم من القضية الفلسطينية بمجرد صدور قرار التقسيم وموافقة الاتحاد السوفييتي عليه. وكان فهد أول من استقبل هذا الموقف بالاستغراب. وعلى هذا الموقف توجد الكثير من الأدلة الواضحة. كتب زكي خيري يقول: "كان الحزب الشيوعي العراقي منذ تأسيسه يثقف أعضائه و جماهيره ضد الوطن القومي لليهود و ضد الصهيونية التي نمت وترعرعت تحت رعاية الإمبريالية. وكان تثقيفه هذا يسترشد بالماركسية اللينينية التي كانت تدين الصهيونية باعتبارها حركة انشقاقية تعزل العمال اليهود عن سائر العمال الذين يتعايشون معهم في بلدانهم وتضعهم تحت هيمنة رأسماليهم. وكان استيطان اليهود في فلسطين يعني في الوقت ذاته اغتصاب الأرض من أصحابها الشرعيين الذين عمروها بدمائهم وعرقهم طوال أربعة عشر قرناً ولم يهجروا أراضيهم في فلسطين إلا بالإكراه. فبعد كل ذلك كيف يقدم الاتحاد السوفييتي على اعتبار المستوطنين اليهود من مختلف الأمم شعباً له الحق في تقرير المصير بما فيه إقامة دولة منفصلة على أرض الشعب الفلسطيني العربي المغتصبة بقوة السلاح البريطاني والانتداب البريطاني؟! حتى فهد لم يجد جواباً لهذا التساؤل! وقد جاعني على انفراد وسرني دهشته من ذلك قائلاً: - لا أدري كيف اعترف الاتحاد السوفييتي بدولة اليهود! وفيما بعد كتب فهد رسالة للحزب صرح فيها بصورة قاطعة أن المستوطنين اليهود جماعة من الناس لهم حقوق معينة باعتبارهم أقلية وليسوا شعباً يستحق تقرير المصير وإقامة دولة بأي حال من الأحوال. وقد جاءت هذه الرسالة بعد أن غير الحزب موقفه بما يتوافق مع رأي الاتحاد السوفييتي وصدرت خارج السجن وثنق حزبية تبرر الموقف السوفييتي تبريراً إيديولوجياً". (خيري، زكي. صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم. ص ١٣٧).

وجاء في الرسالة التي كتبها فهد من سجنه في الكوت ووجهها إلى قيادة التنظيم خارج السجن، حول قرار التقسيم ما يلي:

"أما عن قضية فلسطين فلم نتوصل إلى أكثر مما توصلتم إليه عدا شيء واحد هو ذكركم لقومية يهودية في فلسطين فهذا ربما كان غير صحيح فكل ما في الأمر أن الاتحاد ربما قال بوجوب الأخذ بنظر الاعتبار بضعة مئات الألوف من اليهود الذين سبق وأصبحوا من سكان فلسطين فهذا لا يعني أنهم قومية، فهذا لا يعني عدم الاهتمام بهم ومع هذا فليست هذه النقطة جوهرية بالموضوع. فموقف الاتحاد جاء نتيجة محتمة للأوضاع والمؤامرات والمشاريع الاستعمارية المنوي تحقيقها في البلاد العربية وفي العالم، فالمهم في الموضوع هو وجوب إلغاء الانتداب وجلاء الجيوش الأجنبية عن فلسطين وتشكيل دولة ديمقراطية مستقلة حل صحيح للقضية ومن واجبنا أن نعمل لهذا حتى الأخير ولكن إذا لا يمكن ذلك بسبب مواقف رجال الحكومات العربية ومؤامراتهم مع الجهات الاستعمارية فهذا لا يعني أننا نفضل حلاً آخر على الحل الصحيح ونرى من الأوفق أن نتصلوا بإخواننا في سوريا وفلسطين وتستطلعوا رأيهم في تعيين الموقف". (الراوي، عبد اللطيف د. عصابة مكافحة الصهيونية في العراق. مصدر سابق. ص ٢٣٢/٢٣٣).

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، أي بعد أيام من صدور قرار التقسيم أصدر الحزب نشرة داخلية موجهة إلى كافة رفاق الحزب جاء فيها بشأن الموضوع ما يلي:

"لقد وفر موقف الاتحاد السوفييتي بخصوص التقسيم للصحف المرتزقة ومأجوري الإمبريالية فرصة لا التشهير بالاتحاد السوفييتي فقط، بل أيضاً بالحركة الشيوعية في البلدان العربية. ولذلك، فإنه يجب على الحزب

الشيوعي تحديد موقفه من القضية الفلسطينية حسب الخطوط التي انتمى إليها والتي يمكن تلخيصها بالتالي:

١. إن الحركة الصهيونية حركة عنصرية دينية رجعية، ومزيفة بالنسبة إلى الجماهير اليهودية.

٢. إن الهجرة اليهودية ... لا تحل مشكلات اليهود المقتلعين من أوروبا، بل هي غزو منظم تديره الوكالة اليهودية ... واستمرارها بشكلها الحالي ... يهدد السكان الأصليين في حياتهم وحريتهم،

٣. إن تقسيم فلسطين عبارة عن مشروع إمبريالي قديم ... يستند إلى استحالة مفترضة للتفاهم بين اليهود والعرب

٤. إن شكل حكومة فلسطين لا يمكنه أن يتحدد إلا من قبل الشعب الفلسطيني، الذي يعيش في فلسطين فعلاً، وليس من قبل الأمم المتحدة أو أية منظمة أو دولة أو مجموعة دول أخرى ...

٥. إن التقسيم سيؤدي إلى إخضاع الأكثرية العربية للأقلية الصهيونية في الدول اليهودية المقترحة

إن التقسيم وخلق دولة يهودية سيزيد من الخصومات العرقية والدينية وسيؤثر جدياً على آمال السلام في الشرق الأوسط.

لكل هذه الأسباب فإن الحزب الشيوعي يرفض بشكل قاطع خطة التقسيم". (بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الثاني. مصر سابق. ص ٢٥٧).

ويشير حنا بطاطو أيضاً إلى أن فهد قد وقف ضد الموقف الذي أرسله، كما هو مشاع ومعروف، يوسف إسماعيل حول قرار التقسيم والذي يتجاوز الموضوعية والحقائق التاريخية، وطلب من الرفيق السجين الذي كان يقرأ تلك الرسالة بالتوقف عن الاستمرار بقراءتها ، باعتبارها رسالة غير

موضوعية وذات اتهامات غير مبررة للأحزاب الشيوعية العربية. (نفس المصدر السابق. ص ٢٥٩/٢٦٠).

إذن الدراسة المتأنية للموقف تسمح لنا بالقول، بأن الحزب الشيوعي لم يكن مجبراً على اتخاذ نفس الموقف الذي اتخذته الاتحاد السوفييتي كدولة وحزب إزاء القضية الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي، إذ كان يملك موقفاً صحيحاً وعادلاً إزاء كل القوميات والأقليات القومية والأديان في فلسطين أولاً، ويمتلك، كحزب شيوعي مستقل في بلد مستقل ، كل الحق في أن يتخذ الموقف الوطني والقومي الصحيح الذي يمس مصالح شعبه أو الشعوب العربية، ومنها الشعب الفلسطيني، من جهة أخرى. (يشير الصديق العزيز جاسم حلواني بهذا الصدد إلى أن الحزب لم يكن مجبراً مسألة فيها نظر بالارتباط مع طبيعة العلاقة التي كانت قائمة حينذاك بين الأحزاب الشيوعية والحزب الشيوعي السوفييتي، وهو في هذا على حق أيضاً، إذ كان احتمال نشوء مشاكل له في إطار الحركة الشيوعية). ومن هنا كان إصرار فهد في البقاء على موقف الحزب الصحيح إزاء القضية الفلسطينية وذلك بإقامة دولة ديمقراطية مستقلة يتمتع فيها الجميع بالمساواة سليماً ومنسجماً مع توجهاته العامة. وكان فهد في هذا الموقف واضحاً، كما كان في الوقت نفسه واضحاً عندما أشار إلى ضرورة استطلاع رأي وموقف الحزبين الشقيقين في كل من سوريا وفلسطين من المسألة والتشاور معهما بشأن الموقف. ولكن بعض الكوادر القيادية الشيوعية كان لها موقف آخر من هذه القضية، وخاصة أولئك الذين كانوا خارج الوطن، كما أن هؤلاء قد أثروا بهذا القدر أو ذاك على موقف الداخل، ومنهم زكي خيري، حيث كتب يقول، حول تبرير القبول بقرار التقسيم، ما يلي: "وكان لي شخصياً دور معين في هذا التبرير بعد خروجي من السجن. وكان الجذر الفكري لموقفي هذا هو الاعتقاد بأن كل

موقف سياسي يتخذه الاتحاد السوفييتي هو موقف مبدئي وما علينا إلا أن نبحث عن هذا الأساس المبدئي لنفهمه وندافع عنه. وإذا لم نجد ما يبرر ذلك صراحة في التعاليم الماركسية اللينينية كان يأتي دور التأويل والتفسير المؤدي إلى التبرير. فكنا نخضع الأيديولوجيا للسياسة بدل العكس. وكان هذا هو نفس الجذر الفكري لأخطاء الحركة الشيوعية العالمية في المدة الأخيرة حيث كان المنظرون يبررون مواقف السياسيين. ولهذا الخلل الفكري علاقة بالاعتقاد بمعصومية القيادة السوفييتية وفي البدء بمعصومية ستالين وفيما بعد بمعصومية "القيادة الجماعية" التي لا يمكن أن يأتيها الخطأ! رغم ما جاء في رسالة لينين إلى أنيسه أرماند يقول فيها عن انجلز زميل ماركس في عمله: أنه لا يعتقد بأن انجلز كان معصوماً من الخطأ. وفي العديد من المناسبات كان يشير إلى ارتكاب السلطة أخطاء خرقاء وأن تكن أقل خراقة من أخطاء الدول الرأسمالية. ولكننا كنا نمر بهذه الأخطاء مرّ الكرام ولم نمارس النقد لأساتذتنا الأكثر تمرساً وخبرة وعلماً كما ينبغي للتلامذة الشيوعيين أن يفعلوا إزاء أساتذتهم وكما يقتضي الواجب الأممي" (خيري، زكي. صدى السنين .. . مصدر سابق. ص ١٣٧/١٣٨).

ولا بد من الإشارة في هذا الصدد إلى أن الراحل زكي خيري غالباً ما كان، وعلى مدى عقود كثيرة، يستخدم كتابات ماركس وانجلز ولينين ، وقبل ذاك ستالين للمحاجة باعتبارها مقولات صادقة صائبة ولا يأتيها الباطل أبداً. وكثيراً ما دخل بصراعات حادة مع رفاقه في الحزب وفي القيادة بسبب هذا الأسلوب الذي مارسه في الحوار. لقد كان الرفيق زكي خيري غالباً ما يتناطح بالمقولات المجتزأة من سياقها التاريخي لكلاسيكي الماركسية ليبرهن على قضايا حوارية آنية. ك. حبيب).

لم تأت موافقة الحزب على قرار التقسيم عن قناعة تامة، بل صدر عن قناعة أخرى، أي لا بد أن تكون لدى السوفييت مبررات واقعية لمثل هذه الموافقة على قرار التقسيم، وبالتالي يفرض الموقف الأممي الموافقة عليه أيضاً. وبمعنى آخر فرض الواقع نفسه عملياً على الجميع، ولكنه أكد أن قيام دولة لليهود في القسم الذي خصص لليهود وعدم قيام دولة عربية في القسم الذي خصص للعرب سيؤدي إلى ضياع فلسطين كلها ، ولهذا فإن القبول بإقامة دولة فلسطينية عربية على أرض فلسطين من ناحية كون القرار لم يعد قابلاً للتغيير مسألة منطقية وضرورة لا غنى عنها، حتى من منطلق ومنطق الرفض لقرار التقسيم. لا شك في أن النظر إلى موقف الحزب الشيوعي العراقي من قرار التقسيم حينذاك يختلف عن النظر إليه في هذا اليوم. فعدم الموافقة على قرار التقسيم من جانب الحكومات العربية، التي لم تكن كلها مخلصاً في رفضها لقرار التقسيم والتي لم تكن كلها مستعدة للقتال في سبيل قضية فلسطين أو في سبيل مجابهة القرار فعلياً، والتي كان بعضها متواطئاً حول القضية برمتها، قد أدت كلها إلى حرب غير متكافئة بسبب الإسناد غير المحدود الذي حصلت عليه القوى الصهيونية المحاربة في إسرائيل من قبل الدول الاستعمارية، وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة ، ولم تحصل على ما يقابله من دعم من الاتحاد السوفييتي ودول الديمقراطيات الشعبية حينذاك. كما لعبت خيانة العديد من الحكام العرب والأسلحة الفاسدة وغيرها دورها في تعطيل قدرة الكفاح العربية للوحدات العسكرية التي أرسلت إلى فلسطين، وساعدت على إنهاء الحرب لصالح إسرائيل. وبالتالي ، قامت الدولة الإسرائيلية ولم تقم الدولة العربية الفلسطينية. والشعب الفلسطيني يحصد اليوم نتائج تلك السياسات والمواقف. واتخذت السلطات العراقية من موقف الحزب الشيوعي العراقي حجة لشن حملات ظالمة لتصفية الحزب الشيوعي

العراقي ، واتخذته مبرراً غير مباشر لتنفيذ جريمة الإعدام بحق فهد ورفاقه حازم وصارم ويهودا صديق وساسون دلال ، كما ساهمت بتأجيج الرأي العام العربي ضد الحزب، بحيث كانت الحملة لوقف عملية تنفيذ الإعدام بحق قادة الحزب الشيوعي العراقي فهد وحازم وصارم ويهودا صديق في شباط من العام ١٩٤٩ ضعيفة حقاً. ولكن هذا الموقف لم يفهم بالصورة الصحيحة ولم يلعب الحزب الشيوعي العراقي دوره المناسب ولم يمنح الفرصة الكافية في حينها لتوضيح موقفه من التقسيم. وفي حمى الصراع حينذاك اتخذ الأمر وكأن الحزب الشيوعي مع التقسيم وبقية القوى السياسية العربية ضد التقسيم. وهو أمر أساء كثيراً لعلاقة الحزب بالقوى القومية والإسلامية التي تلقفت الموقف لتبرير صراعا وكرهها الدائم للشيوعية والشيوعيين حينذاك ، خاصة وأن الحركة الشيوعية العالمية كانت قد أيدت قرار التقسيم ووقفت إلى جانبه من منطلق معاناة اليهود في ألمانيا من عمليات الإبادة الجماعية في معتقلات النازية ، رغم أن هذا لم يكن مبرراً أيضاً ، إذ أن جريمة النازية البشعة ذات الخلفية العنصرية والمعادية لليهودية خصوصاً والسامية بشكل عام والقائمة على إيديولوجية مناهضة لكل الشعوب كانت قد توجهت بحقد لها لا ضد اليهود والعجم والسلافيين حسب، بل وضد الشيوعيين والاشتراكيين والديمقراطيين والمسيحيين المناوئين للنازية أيضاً. ولا شك في أن موقف الحزب الشيوعي السوفييتي إزاء التقسيم حينذاك لم يكن سليماً، إذ كان في مقدوره الرفض وعرقلة التقسيم حينذاك لإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية تجمع العرب من مسلمين ومسيحيين ويهود سوية. كما أن الحجج التي قدمت حينذاك لم تكن موضوعية ولا مبررة للموافقة على قرار التقسيم.

نهاية الحلقة ونهاية الحلقات في آن واحد

أقدم شكري الجزيل للصديق العزيز والأستاذ الفاضل الدكتور سيّار الجميل الذي أتاح بمبادرته الفرصة لخوض مثل هذا الحوار الشيق الذي ساعدني على معرفة الكثير وتعلم الكثير وأرجو لمثل هذا الحوار أن يكون نموذجاً لحوارات لاحقة ، إن تسنى لنا مواصلته في فترة أخرى. وأني على استعداد كامل لسماع رأيه القيم حول ما قدمته. وأعتذر إن كان قد صدر عني ما يمكن أن لا يكون مناسباً للموقع العلمي للأستاذ الفاضل سيّار الجميل ودوره المتميز في الثقافة العراقية والعربية وفي النضال من أجل مجتمع مدني ديمقراطي حديث.

كاظم حبيب
٢٠٠٨/٢/٥

كاظم حبيب

حوار مع الدكتور خير الدين حسيب عن "مصير
الأمة في ميزان عراق ٢٠٠٤؛

" النظرة القومية الجامدة للمتغيرات الجارية على الصعد العربية والإقليمية والدولية

برلين في ٨/١/٢٠٠٤

نادرة هي المقالات التي يكتبها الزميل الدكتور خير الدين حسيب، ولهذا قرأت بإمعان مقالته الأخيرة التي نشرت في المستقبل العربي تحت عنوان "مصير الأمة العربية في ميزان عراق ٢٠٠٤ - المتغيرات السياسية في الملف العراقي. حالما انتهيت من القراءة المتأنية للمقال حاولت تلخيص أفكاره الأساسية لتشخيص دقيق لما يسعى إليه أولاً، والحوار معه بشأنها ثانياً. وكانت الخلاصة ما يلي:

- إن الولايات المتحدة التي تحكم من قبل المحافظين الجدد تسعى إلى فرض هيمنتها على العالم والسيطرة على نفط العراق والخليج والشرق الأوسط وأفريقيا، وكذلك نفط القوقاز وقزوين.
- وأن مصير الانتخابات الأمريكية وتجديد رئاسة جورج و. بوش مرتبطة بمدى النجاحات أو الانتكاسات التي ستعرض لها الولايات المتحدة في العراق والاقتصاد الأمريكي وفي أفغانستان.
- ولهذا يتطلب العمل من أجل دعم المقاومة العراقية، إذ أنها قادرة لوحدها على لجم المعتدين وطردهم من الأرض العراقية وتحرير العراق، رغم البؤس والاهتراء الذي يعيش فيه العالم العربي.
- وأن اعتقال صدام حسين أصبح معضلة للولايات المتحدة ومحنة كبيرة بدلاً من أن يكون رحمة لتجديد رئاسة جورج و. بوش.
- وأن الولايات المتحدة تسعى اليوم إلى تشكيل حكومة عميلة لها في العراق بدلاً عن ما يسمى اليوم بمجلس الحكم الانتقالي تقبل بإقامة قواعد عسكرية أمريكية لها في العراق.

وفي هذا المقالة تجنب السيد الدكتور خير الدين حسيب الإشارة إلى عدد من المسائل الجوهرية التي لا مناص من وضع اليد عليها لأنها ذات أهمية في الحوار الذي أسعى إلى خوضه معه ومع من يتبنى وجهة نظره من القوميين العرب.

١. لم يتطرق الدكتور حسيب إلى طبيعة النظام العراقي المخلوع الذي ساد فترة ٣٥ عاماً في العراق وعرض البلاد إلى استبداد شرس ومرير، كان هو أحد ضحاياه في بداية مجي طغمة صدام حسين إلى السلطة في تموز من

عام ١٩٦٨ ثم تحول بقدرة قادر إلى أحد المدافعين عن هذا النظام في فترة أخرى.

٢. كما لم يتطرق الكاتب إلى مسؤولية النظام العراقي وصدام حسين شخصياً بصدد ما جرى في العراق وللعراق خلال العقود المنصرمة وخاصة بعد شنه الحرب ضد إيران وغزوه الكويت وتوريط العراق بحرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي وأخيراً مساهمته في التمهيد الفعلي لاحتلال العراق بالحرب الأخيرة (القادسية وأم المعارك وأم الحواسم) وفقدانه للسيادة والاستقلال الوطني تماماً، علماً بأن العراق كان قد فقد استقلاله وسيادته الوطنية منذ سنوات عديدة حتى قبل سقوط بغداد الدراماتيكي في التاسع من نيسان من عام ٢٠٠٣ عندما هرب القائد التاريخي والقيادة الرائدة والقادة والقاعدة على حد سواء من المعركة. ولم يتطرق أيضاً إلى مسؤولية النظام في تعميق الصراع في المنطقة العربية بعد احتلاله الكويت وتأثيره السلبي حتى على فكرة الوحدة العربية وزيادة تمزيق الموقف العربي إزاء الأحداث.

٣. ولم يتطرق الأخ الفاضل إلى المجازر الدموية التي نفذها النظام العراقي على امتداد حكمه ضد الشعب الكردي والأقليات القومية وضد عرب الجنوب والوسط وضد الأكراد الفيلية، وكذلك الهجرة القسرية التي نفذها ضد مئات الآلاف من العراقيات والعراقيين ودفعهم إلى إيران، وكأنهم ليسوا عراقيين أو بشراً ينبغي أن يحترم الإنسان كرامتهم، وأنزل المزيد من الاضطهاد لمن تجرأ واحتج على اضطهاد وظلم وقتل هؤلاء الناس.

٤. ولم يتطرق الزميل إلى ما تعرضت له العشائر والقوى العراقية في منطقة شمال غربي بغداد خلال السنوات الأخيرة من تجاوزات كبيرة أدت إلى هروب عدد كبير من مساعديه في الجيش والاستخبارات العسكرية والسلك

الدبلوماسي وأجهزة الدولة الأخرى إلى الخارج والنجاة بجلودهم خشية غضب الدكتاتور عليهم وخوفاً من مزاجه السادي ونرجسيته التي بلغت حد الخطيئة.

٥. كما لم يتطرق ولو بكلمة واحدة إلى دور القوى القومية العربية، وخاصة التيار الذي يقوده في الحركة القومية، في دعم النظام العراقي وعملياً في تشجيعه على السير في الطريق الخطر الذي سار عليه منذ الحرب العراقية - الإيرانية وتشجيعه على إنتاج أسلحة الدمار الشامل واحتلال الكويت... الخ، ودور بعض القوميين العرب في بغداد ومن أتباع تياره الفكري والسياسي في وضع البرامج الاقتصادية لتحقيق وحدة العراق والكويت حتى قبل البدء باحتلال الكويت وفي أثناء التحضير لذلك الاحتلال.

إن ما أشير إليه في أعلاه يؤكد بأن مقال السيد الدكتور خير الدين حسيب، كما أرى، يتسم بما يلي:

- فقدان الموضوعية والتوازن في رؤية الواقع العراقي على امتداد العقود المنصرمة والعواقب المأساوية والكارثية التي ترتبت عن وعلى سياسات النظام الاستبدادي المطلق.
- استمرار عجز الفكر القومي اليميني الذي يمثله السيد حسيب عن الرؤية الواقعية للأحداث وعن واقع الأمة العربية وعن طبيعة الصراعات الدائرة في المنطقة وبالتالي عن ميزان القوى الراهن في العالم والمنطقة.
- وأن الدكتور حسيب لم يعد قادراً على رؤية الأمور بعينين مفتوحتين وبالأتجاهين، بل بعين واحدة وباتجاه واحد لا غير!

ويبدو لي بأن هذه هي إحدى إشكاليات التيار القومي العربي عموماً والتيار الذي يمثله الدكتور خير الدين حسيب بشكل خاص، وهو الذي قاد الدول العربية إلى الوضع الذي هي فيه، كما يمكن أن يقودنا إلى عواقب وخيمة

أخرى أن استمر على هذا النهج غير العقلاني والمفصول عن الواقع العربي والعالمي.

لنبدأ الآن بمناقشة مقالة السيد الدكتور حسيب.

قلة قليلة تلك التي لا تعرف طبيعة واتجاهات السياسات الأمريكية إزاء العالم العربي وإزاء القضية الفلسطينية وإزاء العراق أيضاً. وقلة أيضاً تلك التي لا تعرف شيئاً عن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة والعالم، وبالتالي فإن الغالبية العظمى من شعوب المنطقة تدرك رغبة الولايات المتحدة في الهيمنة على العالم ودفع عملية العولمة الموضوعية لتتماشى مع سياساتها العولمية وتحقيق مصالحها. وقد صدر بشأن ذلك الكثير من الكتب والدراسات والمقالات على الصعد العربية والإقليمية والدولية. وشاركت من جانبي في إنجاز كتاب هو الآن تحت الطبع في دار الكنوز الأدبية ببيروت تحت عنوان "العولمة من منظور مختلف"، كما كتبت سلسلة من الدراسات والمقالات عن الوضع في العراق قبل الحرب، حيث رفضت الحرب كوسيلة لحل المعضلات وبلورة الأهداف الكامنة وراء رغبة الولايات المتحدة بشن الحرب في العراق وتقديم ذلك نموذجاً لحروب وقائية قادمة، إضافة على استراتيجيتها في المنطقة والعالم. كل هذا وغيره معروف جيداً للغالبية العظمى، ويعرف القسم الأعظم من شعوب العالم بأن النفط الخام والغاز الطبيعي والموارد الأخرى في المنطقة وأسواق هذه الدول والاستثمارات الممكنة فيها هي التي تدفع بالولايات المتحدة للهيمنة عليها، إضافة إلى الأهداف السياسية والاجتماعية والعسكرية الأخرى.

ولكن أليس من حقنا أن نطالب السيد الدكتور حسيب الإجابة عن الأسئلة التالية وبكل وضوح وصراحة: من هو الذي ساعد بسياساته الاستبدادية وغير

العقلانية والعدوانية إزاء المجتمع والدول المجاورة على تأمين الغطاء الذي كانت تبحث عنه الولايات المتحدة لشن حرب الخليج الثانية والثالثة؟ ومن هو الذي قدم المنطقة على طبق من ذهب هدية للولايات المتحدة، بحيث أصبحت المهيمن الفعلي سياسياً وعسكرياً واقتصادياً على منطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط بشكل كبير جداً منذ أن بدأ حربه المجنونة ضد إيران ولكن بشكل خاص بعد غزوه الكويت وحرب الخليج الثانية؟ ومن هو الذي ساعد صدام حسين على الاستمرار بسياساته هذه عبر بيانات المؤتمر القومي العديدة وقدم له الدعم في مسيرته نحو إنتاج أسلحة الدمار الشامل، ومن أيده في حربه ضد إيران وعند احتلال الكويت وبارك الغزو باعتباره خطوة بالاتجاه الصحيح نحو الوحدة العربية؟ ومن سافر إلى زيارة صدام حسين واللقاء به رغم احتجاج القوى السياسية الديمقراطية العراقية؟ ومن الذي سكت عن كل الجرائم التي ارتكبتها النظام العراقي طيلة عقود ثلاثة دون أن ينبس ببنت شفة خشية أن تمتد يد الثورة الطويلة إليه، وشنع واستفز من حاول من على المنابر العربية فضح النظام الدموي وسياساته في العراق خشية قطع الدعم أو الحوار مع النظام؟ ومن أصدر البيانات إلى الأمة باسم المؤتمر القومي العربي تأييداً لصدام حسين ونظامه؟ لا يجد الإنسان في مقال الدكتور خير الدين حسيب الجواب الشافي عن هذه الأسئلة ولا حتى الإشارة إليها!

لم يتحدث الزميل الفاضل عن الدكتاتور صدام حسين، بل عن صدام حسين، وكأنه كان يريد أن يقول الرئيس صدام حسين، كما فعل زميل له في المؤتمر القومي في بغداد في مقابلة له مع إحدى الفضائيات العربية بعد سقوط نظام الدكتاتور صدام حسين، وهاجم من يحاول التجاوز على "الرئيس صدام حسين" في الصحف العراقية. أدرك الخشية على النفس من مثل هذه التصريحات خاصة وأن صدام حسين لم يكن قد اعتقل بعد، ولكن ما السبب في استخدام

هذه اللغة الدبلوماسية في الوقت الحاضر مع شخصية عاثت في البلاد فساداً وقتلاً وتدميراً لأجيال عديدة قادمة، إن لم يكن توافق الأفكار والسياسات والمصالح؟ ويبدو لي بأن كل ما قام به المؤتمر القومي برئاسة الدكتور خير الدين حسيب قبل ذاك وفي التسعينات من القرن الماضي لم يكن كافياً لدعم صدام حسين، بل عقدت مجموعة كبيرة من القوميين العرب من تيار الدكتور خير الدين حسيب، وليس كلهم، الدورة الحادية عشر لمؤتمرها القومي في بغداد في الفترة الواقعة بين ١٣ - ١٩ أيار/مايو ٢٠٠١". [راجع: بيان إلى الأمة، البيان الختامي للمؤتمر القومي الحادي عشر. ص ١، شبكة الإنترنت www.arabnc.org]. وكان الدكتور حسيب عضواً في الأمانة العامة لهذه الدورة وأمين عام سابق للمؤتمر القومي وأدار بعض اجتماعات هذه الدورة ومنها تلك الجلسة الممقوتة التي نقلت عبر الفضائية العراقية وغيرها من الفضائيات، حيث استضاف المؤتمر طارق عزيز المساعد الأيمن للدكتاتور صدام حسين، والمسوق الدولي والإقليمي والعربي لنظامه، للحديث عن العراق ودوره السياسي ومواقفه وتبرير سياساته الدموية وتلك التي عرضت العراق فيما بعد إلى الواقع الذي يعيش فيه العراق. والغريب في الأمر كله أن الدورة الحادية عشرة للمؤتمر القومي سجلت في بيانها إلى الأمة النص التالي، إلى جانب نصوص كثيرة أخرى تحدثت عنها في مقالات سابقة:

"وجدد المؤتمر قناعته بأن استهداف العراق بالحصار والعدوان هو استهداف لموقفه المبدئي من الصراع العربي الصهيوني والرافض لكل التسويات القائمة وتوجهه الوجدوي ، ولإصراره على بناء قوة ذاتية مستندة إلى تنمية مستقلة، وإلى عمق علمي وتقني". (خط التشديد من عندي، ك. حبيب) ومن نافل القول أن أشير هنا إلى أن عدداً غير قليلٍ ممن حضر هذا المؤتمر كان على قناعة تامة بزيف هذا النص وابتعاده الفعلي عن حقيقة

وطبيعة وسياسة صدام حسين وسلوكه المراوغ ومحاولته الاستفادة من القضية الفلسطينية لتعبئة الرأي العام العربي لا حول القضية الفلسطينية العادلة، بل حول شخصه وكأنه البطل العربي المغوار على شاكلة سرجون الأكدي، الذي جلب ما يقرب من أربعين ألف يهودي أسيراً إلى بابل، وكأن في العمل الأخير مفخرة لذلك القائد المستبد أيضاً، وليس ظلاماً وقهراً لحق باليهود حينذاك، وكأنه كان يريد أن يوهم العرب بأنه القادر على جلب أضعاف هذا العدد أسرى إلى العراق وتحرير فلسطين!

أعرف تماماً بأن الدكتور خير الدين حسيب، وهو عضو في المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وكان أحد مؤسسيها في بداية الثمانينات من القرن الماضي، مطلع على المجازر التي ارتكبتها الدكتاتور وطغمته في العراق طيلة العقود المنصرمة، وأعرف تماماً أنه يعرف مدى الإهانات وصنوف التعذيب النفسي والجسدي التي كانت توجه للسجناء والمعتقلين في دهاليز النظام، ومنها قصر النهاية حينذاك، حيث كان الدكتور نزيلاً فيه وضيئاً عانى من التعذيب ما عاناه على أيدي أجهزة الأمن والعلاقات العامة في القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي التي كان صدام حسين مسؤولاً عنها مباشرة، ولهذا فمن غير المعقول أن يكون أمراً طبيعياً واعتيادياً لرجل مثل الدكتور خير الدين حسيب يعمل في المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ولكنه في الوقت نفسه يمجّد الدكتاتور ونظامه بالطريقة التي وردت في أعلاه وبكثير من المدح الوارد في البيان المذكور من خلال وضع اسمه وتوقيعه تحت ذلك البيان وغيره من البيانات الموجهة إلى الأمة. لقد نُشرت مئات الوثائق عن جرائم النظام ضد الشعب الكردي واستخدام الأسلحة الكيماوية والتهجير القسري لمئات الآلاف من العرب والأكراد الفيلية، وساهمت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في نشر البعض من ذلك، دون أن يعبر المؤتمر القومي في كل

مؤتمراته التي امتدت بين عام ١٩٩٠ و٢٠٠٣، ولو بكلمة واحدة عن هذه الحقيقة والاحتجاج ضد المجازر التي ارتكبت بدم بارد ضد الشعب الكردي الذي يشارك العرب وغيرهم الوطن والمصير، إن كان المؤتمر القومي يريد حقاً الحفاظ على وحدة هذا الوطن العراقي ووحدة المصير!

ليس غريباً أن تقوم الولايات المتحدة وغيرها بنشاط واسع وحروب من أجل تحقيق مصالحها، وهو ليس بالأمر الجديد على الإمبراطوريات القديمة والجديدة، إذ كانت كلها تركّز وراء الحصول على المستعمرات ومزيد من الأراضي التي تخضعها لسيادتها، ولكن الغريب هو أن لا تقوم النظم العربية والقوى السياسية في الدول العربية بما يساعد على مواجهة ذلك قبل وقوعه من خلال إزالة الأسباب الحقيقية التي يمكن أن تؤدي إلى تلك العاقبة. فلو شارك كل القوميين العرب بمقاومة النظام العراقي لما وصل الحال بالعراق إلى الوضع الذي هو فيه الآن. إلا أن التيار القومي المقصود قام بعكس ذلك تماماً، إذ قدم الدعم له، وبذلك دفعه، أدرك ذلك أم لم يدركه، إلى ارتكاب المزيد من الحماقات والجرائم وقاد البلاد إلى المصير الذي نحن فيه اليوم، إلى احتلال العراق وفقدان الاستقلال والسيادة الوطنية. وليس فينا من يعرف تماماً متى سيكون في مقدور الشعب العراقي التخلص من هذا الاحتلال. ولكني على ثقة تامة بأن الشعب العراقي قادر على التخلص من الاحتلال بعد سقوط النظام، تماماً كما تخلص قبل ذاك من الاحتلال والاستعمار البريطاني، وأملّي أن يكون قريباً وعلينا أن نعمل جميعاً من أجل ذلك، ولكن بالأسلوب القادر على إنجاز هذه المهمة، وليس بالطريقة التي يسعى إليها الإرهابيون والمخربون في العراق حالياً.

لم يخف على المتتبعين لمقالاتي ومواقفي بأي رفضت الحرب بصرامة وحزم كبيرين واعتبرت إشعالها مخالفة صريحة للقانون الدولي وتجاوزاً على ميثاق الأمم المتحدة ودور وقرارات مجلس الأمن الدولي ولائحة حقوق الإنسان وعودة خطرة إلى قانون الغاب والتوحش الرأسمالي الليبرالي الجديد، وكتبت عشرات المقالات وألقيت المحاضرات وشاركت في ندوات تلفزيونية لفضح الأهداف والغايات السياسية والاقتصادية والعسكرية العولمية وراء الحرب التي كانت حينذاك محتملة جداً. ولكنني في الوقت نفسه قمت بفضح النظام الدكتاتوري ودعوت إلى تخلي الدكتاتور صدام حسين عن الحكم وساندت بالتوقيع على البيان الذي أيد اقتراح الشيخ زايد آل نهيان بتخلي صدام عن الحكم من أجل تجنب العراق المأساة الراهنة. وكان صدام يدفع باتجاه معركة أم الحواسم القاتلة. وقمت يا زميلي الفاضل بالجزء الأول فقط من جانب، وشجعت من الجانب الثاني النظام العراقي على السير في غيه المشؤوم للوصول إلى الحالة التي نحن فيها الآن. لقد سيطرت عليكم نزعة القومية النرجسية والولاء العشائري القاتل أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً. وكنتم ضمن من تسبب بمأساة وكارثة جديدة في عالمنا العربي، واليوم ترمون باللوم على الشعب العراقي وقواه السياسية الوطنية التي ناضلت طوال عشرات السنين ضد الدكتاتورية وقدمت التضحيات الغالية ووقف بعضها ضد الحرب أيضاً، في حين كانت مساومة وتشجيع قيادة تياركم للنظام العراقي واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار، والدليل على ذلك يجده الإنسان في بيانات الأمة منذ عام ١٩٩٠ حتى الوقت الحاضر وفي الكثير من مقالات مجلة المستقبل العربي التي أنتم رئيس تحريرها ويشرف مركز دراسات الوحدة العربية على إصدارها، وأخيراً يجد المتتبع الدليل في مقالكم الذي أناقشه الآن أيضاً وبما يقتل الشك باليقين.

كم كان بودي أيها الزميل أن تدركوا ولو لمرة واحدة أن عالمنا المعاصر قد تغير كثيراً وأنكم لن تصلوا إلى أهداف غير منسجمة مع الواقع القائم وأن المزايدة على الشعارات لن تقود إلا إلى ضياع فلسطين كلها، كما ضاع أكثر من نصفها بسبب شعار "رمي إسرائيل بالبحر"، فلم تكن النتيجة إلا خسارة ما يزيد على ٥٠ % من الأراضي التي كانت وفق قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ جزءاً من الأرض الفلسطينية (لم يبق منها لفلسطين العربية سوى ٢٢ % من أصل أرض فلسطين)، حتى هذا المتبقي مليء بالمستوطنات اليهودية التي كلها غير شرعية، إضافة إلى عملية التجزئة المستمرة لهذا القسم بالصورة التي يصعب معها وجود دولة فلسطينية مستقلة، وهو ما تسعى إليه إسرائيل. أعرف، كما تعرفون ويعرف القسم الأكبر من العالم، بأن هناك خطة استعمارية لتصفية القضية الفلسطينية، ولكن هل من واجبنا وعبر أساليب عملنا وشعاراتنا تشجيع هذه الجهود ومساعدتها وتسهيل تحقيق أهدافها الاستعمارية والاستيطانية في فلسطين وربما في غيرها من البلدان العربية مثل سوريا ولبنان؟ وهل من الصحيح والمعقول أن تساندوا العمليات الانتحارية ضد المدنيين في إسرائيل التي تقابل بمزيد من العمليات الإجرامية لحكومة شارون العنصرية ضد المدنيين من الشعب الفلسطيني، وبالتالي يتحول الرأي العام العالمي من تأييده للقضية الفلسطينية إلى التعاطف مع الإسرائيليين الذين استهدفتهم العمليات الانتحارية. وأدرك تماماً بأن هذه العمليات الانتحارية تثلج صدور القوى العنصرية والعدوانية في المجتمع الإسرائيلي والحكومة الإسرائيلية لأنها تسمح لها برفض السلم وتجاوزه لابتلاع كل فلسطين تدريجاً. فهل علينا أن نقف ضد هذا المشروع، أم نسانده دون وعي بما يجري حولنا. وهل ينفعكم في شيء تأييد هذه العمليات

الانتحارية ضد الطبيعة الإرهابية، أم هو إصرار إعادة إنتاج الخطأ على طريقة العزة بالإثم؟

تحدثون أيها الزميل الفاضل بلغة سياسية مجوفة أكل الدهر عليها وشرب، لغة الخطاب السياسي لخمسينيات القرن المنصرم، وهو خطاب معروف بالنسبة للتيار القومي الذي تمثلونه ويعبر عن نرجسية قاتلة، تماماً كما كانت القوى الماركسية تتحدث به في تلك الفترات، وأنا منها. وأشير بذلك إلى مسألتين: هما: اتهام الجميع بالعمالة للقوى الاستعمارية، ومنها الولايات المتحدة حالياً. فهل يصمد اتهامكم هذا مع الواقع القائم في العراق؟ من هي غالبية القوى التي تتعامل مع الولايات المتحدة في العراق حالياً؟ وما الهدف وراء هذا التعامل؟ هل أجزنا لأنفسنا ونحن ندرس تاريخ العراق تخوين جميع العراقيين الذين اضطروا على التعاون في السنوات الأولى من هيمنة البريطانيين على العراق في أعقاب الحرب العالمية الأولى حتى بعد تشكيل الدولة العراقية وإنجاز وضع الدستور مع البريطانيين، أم كان لا بد من ذلك في أعقاب فشل ثورة العشرين وانتفاضة الشيخ محمود الحفيد في السليمانية لإنهاء احتلال العراق؟ وعندما بدأت بريطانيا بوضع معاهدة ١٩٣٠ رفضها الوطنيون من العراقيين وقرها المتحالفون عضواً مع بريطانيا. هل يحق لأتباع المؤتمر القومي أن يخونوا هذه الجماهرة الواسعة وغالبية أعضاء مجلس الحكم الانتقالي والحكومة المؤقتة وأن يتهمونهم بشتى التهم ويقذفونهم بشتى النعوت دون وجه حق، لأنهم يسعون إلى إنهاء الاحتلال بأسرع وقت ممكن، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر: السادة الدكتور عدنان الباجي ونصير الجادرجي وحמיד مجيد موسى والدكتور مهدي الحافظ والدكتور عبد الأمير العبود أو الدكتور إبراهيم الجعفري أو الدكتور محمد بحر

العلوم والدكتور إبراهيم بحر العلوم، أو الأخوة الأكراد السادة مسعود البارزاني وجلال الطالباني والدكتور محمود عثمان وهوشيار زيباري...الخ؟ أنتم على غير حق، وأرجو أن تعيدوا النظر بموقفكم.

أما المسألة الثانية، فهي ابتعادكم عن الواقع والغوص في أحلام الماضي والحنين القاتل إليه الذي لن يقربنا من الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والوحدة العربية قيد أنملة واحدة، بل يبعدنا عنها وعن مسيرة العالم الديمقراطية. أنتم، كما أرى تعيشون الماضي في الحاضر فيضيع عليكم الحاضر والمستقبل، إذ أن عبر الحاضر نبني المستقبل. وأرى بأن من الظلم بحق هذه الجماهرة، رغم عدم سعتها، التي تعمل معكم أن تدفعوا بها إلى حالة الجمود الفكري والسياسي الذي يعاني منه تياركم الفكري والسياسي المتيبس.

لقد أجبرت الحياة كل التيارات الفكرية والسياسية على إعادة النظر بأفكارها وسياساتها، بمن في ذلك الحزب الشيوعي العراقي أو بعض القوى السياسية الإسلامية المعتدلة وبعض القوى الوطنية الأخرى وبعض التيارات القومية التقدمية، إلا تياركم الذي لا يفكر إلا بطريقة الخمسينات ويخسر المزيد من المواقع ولكنه يبقى متشبثاً بما لا ينفع الناس، بل بما يلحق الضرر بهم على المدى القريب والبعيد، ولكنه يبقى يعتقد بأنه المنتصر في نهاية المطاف. وهذا الأمر يشمل أيضاً موقفكم الجامد والغريب من حقوق القوميات والأقليات القومية في هذه المنطقة من العالم. ومن لا يحترم القوميات الأخرى ومن لا يقر لها حقوقها لا يحترم قوميته ولا يمنحها الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان تماماً كما فعل صدام حسين ورهطه.

تدعون في مقالنكم إلى تشديد المقاومة ضد الوجود الأمريكي والأجنبي في العراق. ولكنكم تدركون جيداً بأن هذه العمليات التي تتوجه بشكل خاص ضد العراقيات والعراقيين بشكل مباشر لا تقوم بها سوى بعض القوى البعثية من أيتام النظم السابق وجماعات من قوى الإسلام السياسي المتطرف والطائفي المتمزعة والمتوحشة، سواء أكانت من أتباع أنصار الإسلام أم من القاعدة أم من الجهاد الإسلامي، ومن بعض القوميين الشوفيين الذين دفعوا إلى العراق قبل حرب الخليج الثانية وما زالوا هناك يمارسون التخريب والإرهاب. وقد ألقى القبض على العديد منهم في الأشهر المنصرمة. إن هذه "المقاومة" لا حظ لها من النجاح وستنحسر آجلاً أم عاجلاً، إذ أن من الأفضل لقوى التيار القومي ولبقية القوى السياسية العراقية الانخراط مع بقية القوى الوطنية العراقية للعمل بسبل سلمية وديمقراطية أخرى من أجل إعادة الاستقرار وإنهاء الاحتلال واستعادة العراق لاستقلاله وسيادته الوطنية التي ضيعها النظام السابق واستكمل ضياعها في الاحتلال الأخير. أنا واثق جداً، ومعني النسبة الأكبر من نساء ورجال العراق، بإمكانية استعادة الاستقلال والسيادة الوطنية للعراق، إن بذلنا الجهد المشترك حالياً لمواجهة الأوضاع الجديدة بأساليب وأدوات أخرى غير المستخدمة من جانب قوى الإرهاب والتخريب حالياً، خاصة وأن الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي يساندان هذا الجهد ويوفران له الدعم والتأييد المناسبين، ولكن لم ولن يدعم أعمال الإرهاب والتخريب والقتل المستمرة حالياً في العراق.

إن من الظلم بمكان أن تطلقوا على المجموعة التي كان يقودها صدام حسين في أجهزة أمنه ومخابراته وفدائييه وبعض قوى حرسه القومي بالمقاومة القومية والوطنية، إذ أن هذه الجماعات قد ارتكبت من الجرائم

البشعة بحق الشعب العراقي ما يندى له جبين الإنسان الشريف والمخلص لشعبه ووطنه، وهي التي مزقت وحدته الوطنية ومرغت بالتراب كرامته وأعادت للبلاد العصبية القبلية والطائفية والإقليمية الضيقة ودمرت كل ما هو خير وطيب في المجتمع العراقي، وما أعمالهم الآن إلا استمراراً لما قاموا به قبل ذلك. أعرف أيضاً بأن هناك بعض العناصر التي تقوم بمثل تلك الأعمال بدافع العداء للاحتلال، وليس البكاء على الحكم المفقود، ولكن هؤلاء قلة أولاً، وثانياً كانت بعيدة عن ظلم النظام وقسوته إزاء الشعب العراقي، أو أنها مخدوعة، رغم إخلاصها باستخدام أساليب يمكنها أن تطيل أمد الاحتلال.

اسمحوا لي إيها الزميل أن أطرح عليكم السؤال التالي: ألم يكن الشعب العراقي، بكل قومياته وأديانه ومذاهبه وقواه السياسية الوطنية والمعارضة، يعيش في دولة الاستبداد المطلق والحكم الفرد الدكتاتور وفي السجن الكبير، وفي دولة الأمن والاستخبارات والقمع الدموي، في دولة العنصرية والشوفينية المقيتة؟ ألم يكن الشعب العراقي يعيش في مستنقع حقيقي باسم القومية العربية ووحدة العراق؟ ألم يمرغ جبين الشعب العراقي، صاحب أول وأعرق أو أقدم حضارة بشرية معروفة حتى الآن، بالتراب والوحل؟ وهل تعتقدون حقاً بأن الولايات المتحدة تعيش اليوم في مستنقع عراقي، بسبب قتلها الذين بلغ عددهم ما يقرب من ٥٠٠ شخصاً، بما في ذلك قتلى الحرب الأخيرة؟ أنا لا أرى ذلك، وأعتقد أن هذه الطريقة في المبالغة هي التي تحلمون بها، وهي التي كان يمارسها صدام حسين إذ يحول الانكسار إلى انتصار ويعيش في حلم كابوسي لا قراراً له تحت ثقل نرجسيته المقيتة. وهذا يعني أنكم لا تريدون رؤية الواقع، وهذا لا يعني بأن القادة الأمريكيين الشماليين لا يواجهون مصاعب في العراق نتيجة الأخطاء الفادحة التي

ارتكبوها وما زالوا يرتكبونها في العراق، والتي كتبت عنها الكثير من المقالات في الأشهر الأخيرة ونشرت على نطاق واسع في العراق وفي شبكة الإنترنت. إن العراق لن يتحول إلى فلسطين أخرى، لأن الشعب العراقي تخلص من كابوس رهيب بقي جاثماً على عقول وصدور العراقيات والعراقيين طوال ٣٥ عاماً. إلا أن العراق يمكن أن يتحول إلى مستنقع للمحتلين الذين اسقطوا صدام حسين، إذا ما رفضوا الرحيل من العراق وفق الاتفاق الذي تم التوقيع عليه في مجلس الأمن الدولي ووفق رغبة العراقيين وإرادة أحزابه الوطنية. عندها ستكون المقاومة على مستوى الشعب كله وليس من خلال حفنة من المخبربين والإرهابيين الذين أربعوا الشعب العراقي قبل غيره من القوات الأجنبية. وأن بعض المخلصين الذين يعتقدون بصواب ما يقومون به سوف يجدون أنفسهم في وضع لا يحسد عليه ما دام الشعب بعيداً عنهم ولا فظاً ورافضاً لهم.

تشير أيها الزميل الفاضل في مقالتك إلى الهدية التي قدمها رئيس ليبيا معمر القذافي إلى الولايات المتحدة عندما تنازل عن الاستمرار بإنتاج أسلحة الدمار الشامل طوعاً وقرر تدميرها والكف عن محاولة الحصول عليها أو إنتاجها. اعتقادكم، كما أرى، ليس صحيحاً، إذ أنكم تعتقدون بأنه كان أمام أكثر من خيار واحد، وأنه لم يكن مجبراً على الإقدام على هذه الخطوة العاقلة. الصحيح، كما أرى، أن القذافي كان أمام أحد أمرين لا ثالث لهما بعد كل الذي حصل للنظام وصدام حسين في العراق:

الأول: زوال حكمه ويكون مصيره مصير سابقه صدام حسين، وكلاهما دكتاتوراً على طريقته الخاصة، إذا ما أصر على الاحتفاظ بأسلحة الدمار الشامل؛

والثاني: التخلص من أسلحة الدمار الشامل في سبيل الاحتفاظ بالحكم، خاصة وأن الولايات المتحدة كانت وما تزال غير مهتمة جدياً بحقوق الإنسان في ليبيا، بل غالباً ما استخدمتها كأداة في تنفيذ سياساتها. وبالتالي ستسقط جميع التهم الكبيرة الموجهة للقذافي ونظامه في ما يخص دعم الإرهاب الدولي أو قتل الكثير من قوى المعارضة السياسية والسجون التي فرغها من سجناء الرأي والعقيدة بطرق العقيد القذافي وأجهزته الخاصة المشابهة لطرق صدام حسين. وكان الدكتاتور راغباً في الحكم، ولكن تطلع الشعب الليبي نحو الحرية والديمقراطية والتنمية التي لم يقدمها له نظام القذافي ما يزال قائماً، وعلى الشعب الليبي أن يتصرف في مواجهته بالطريقة التي يراها مناسبة. إن التخلص من أسلحة الدمار الشامل، التي كلفت الشعب الليبي المليارات من الدولارات الأمريكية، هو مكسب للشعب الليبي كما أنه مكسباً للمنطقة، إذ أنها سوف لن تكلفه الكثير من المليارات الأخرى لو كان النظام قد احتفظ بها وحاول تطويرها وإنتاجها. لقد دافعتم يا زميلي الفاضل عن هذا النظام طويلاً باعتباره نظاماً قومياً وقريباً من أفكار وتطلعات وممارسات الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، ولكن القذافي لا يختلف عن بقية المستبدن والطغاة والبيغة على شعوبهم في المنطقة ولا يختلف عن أي مستبد آخر على هذه الأرض.

ن عملية التغيير الديمقراطي في المنطقة العربية وفي عموم منطقة الشرق الأوسط ينبغي لها أن تبدأ ومن خلال نضال شعوبها، إذ أنها الطريقة الوحيدة التي تتكلم بالنجاح، وعليكم المشاركة مع بقية القوى الوطنية في إسناد هذا النضال وليس تأييد هذا النظام أو ذاك في الدول العربية التي كان ولا زال

حكamها يمارسون القمع والإرهاب ضد شعوبها وضد القوى السياسية فيها. إن مطالبة شعوب العالم باستعادة العراق لسيادته أمر سليم ويفترض مساندته وهو ما يفترض أن يتحقق بأسرع وقت ممكن، ولكن شعوب العالم لم تكن مؤيدة لنظام القمع والإرهاب في العراق، كما فعلتم أنتم في المؤتمرات القومية المتتابة منذ عام ١٩٩٠، ولهذا فحركة الشعوب قبل وبعد الحرب كانت ضد الحرب والاحتلال من حيث المبدأ أصلاً، ولم تكن بأي حال إلى جانب الاستبداد والقمع والعنصرية التي مارسها النظام في العراق. وعلى حركة السلام والحركة المناهضة للحرب والحركة المناهضة لسياسات العولمة تقع مسؤولية ومهمة النضال لمنع نشوب حروب وقائية أخرى في العالم، ولكنها مسؤولة أيضاً عن النضال لإسناد حركة الشعوب المناضلة في سبيل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وضد الاستبداد والقهر والاستغلال، ومن أجل معالجة كل المشكلات المتعلقة بالطرق السلمية ورفض الاستبداد والقمع أينما وحيثما وكيفما حصل، وبالتالي تقليل إمكانات التدخل في الشؤون الداخلية من جانب الدولة الأعظم في العالم وفرض سياساتها عليها.

إن الكلمة الودية الصادقة التي أتوجه بها إلى الزميل الدكتور خير الدين حسيب وإلى بقية السادة العاملين في المؤتمر القومي العربي تتلخص في دعوتهم إلى إعادة النظر في مواقفهم الفكرية والسياسية في ضوء المستجدات الدولية والتغيرات الكبرى الجارية على صعيد العالم كله، بما في ذلك منطقتي الشرقين الأدنى والأوسط والتفاعل معها، إذ من خلال ذلك فقط يمكن تأمين الحقوق القومية والوطنية العادلة للشعوب العربية مع الاعتراف الكامل بحق الشعوب الأخرى في تقرير مصيرها بكل حرية. إنه الطريق السليم لإعادة الأمن والاستقرار للعراق والبدء بإنهاء الاحتلال وبناء الحياة الجديدة

على أسس من الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية الفكرية والسياسية والتداول الديمقراطي البرلماني والسلمي للسلطة...الخ.

كاظم حبيب

هل من جديد في أفكار المؤتمر القومي العربي وفي بيانه الموجه إلى الأمة؟

المدخل

كل عام ونحن على موعد مع بيان يوجه إلى الأمة يصدر عن اجتماع سنوي تعقده جماعة المؤتمر القومي العربي. ويسعى منظمو الاجتماع السنوي أن يعقد كل عام في أحد الأقطار العربية، كما عقد مرة في بغداد (٢٠٠٠ ميلادية) لإبداء فروض الطاعة والولاء والتضامن مع المستبد بأمره "قائد الأمة العربية التاريخي والقائد الضرورة!" صدام حسين، حين كان في أوج إرهابه الدموي وسلوكه الشوفيني والطائفي. ولم يحظ ضحايا الإرهاب الحكومي بكلمة تضامن وعزاء من لدن المشاركين في المؤتمر القومي العربي. وهذا العام صدر بيان جديد قديم في مضامينه واتجاهاته بعد انتهاء أعمال دورته السابعة عشر التي عقدت في الدار البيضاء في المغرب بين ٥ - ٨ أيار/مايو ٢٠٠٦.

لم يعد المؤتمر السنوي يفاجئنا ببعض الموضوعات التي تشير إلى أحداث الحاضر، ولكن بمواقف تقليدية قديمة لم تعد تصلح للمرحلة التي تمر بها المنطقة ويمر بها العالم الذي نعيش فيه وتطلع الشعوب العربية لفهم المستجدات والتفاعل مع الجديد. ومضامين البيان تشير بشكل ملموس إلى عمق التباين والفجوة المتسعة بين الفكر الذي يتبناه أقطاب المؤتمر القومي العربي الذي يتجلى في بياناتها السنوية والتي تصدر باسم الحضور، رغم التباين الفعلي في مواقف الجماعات والأفراد المشاركين في أعمال هذه المؤتمرات السنوية، وبين فكر القوى الديمقراطية في العراق والعالم العربي، سواء أكان من حيث المبادئ والقيم التي تعتمدها أم السياسات التي تمارسها. والبيان المنشور في مجلة المستقبل العربي يؤكد هذه الحقيقة. ورغم أن خوض الحوار مع قيادة المؤتمر القومي العربي لم تعد ذات فائدة كبيرة، بسبب الإصرار على السياسات والمواقف، إلا أن وصول الحوار إلى قارئات وقراء مجلة المستقبل العربي وإلى نسبة عالية من قارئات وقراء العربية في العراق والدول العربية وفي الخارج ربما سيسهم في تعرية جملة من تلك الأفكار وتوضيح البعض الآخر، لكي نبعد الناس عن المطب الذي يدفعنا إليه الفكر القومي العربي اليميني والشوفيني الذي يتجلى بوضوح كبير في البيانات الموجهة إلى الأمة إزاء القضايا القومية، سواء أكان ذلك يمس المغرب أم في السودان أم الجزائر أم العراق. وفي الوقت الذي يلزم المجتمع الدولي حكومة السودان بالنزوع إلى السلم ومعالجة القضايا القومية والدينية على أسس عقلانية للوصول بها إلى الأمن والاستقرار والبناء، يحاول بيان المؤتمر القومي التشكيك بكل ذلك واتهام المجتمع الدولي بـ "الحجر والوصاية على القرار العربي ومصادرة أي شكل من أشكال استقلاليته، على النحو الذي بدا جلياً في عجز النظام العربي الرسمي عن اشتقاق سياسة

مستقلة تجاه فلسطين والعراق والسودان، واضطراره إلى تكييف نفسه مع الخطوط الحمر التي رسمتها السياسة الأمريكية تجاه هذه القضايا". [المصدر السابق. الأمن القومي، ص ٩١]، في حين كانت وما تزال سياسة المجتمع الدولي إزاء السودان صائبة، وخاصة في المسألة القومية وحقوق شعب جنوب السودان وحقوق السكان في دار فور، وكذا الحال إزاء العراق في ما يخص القضية الكردية، في ما عد إشكالية فلسطين التي تستوجب المراجعة الجادة والفعلية من جانب المجتمع الدولي لصالح الشعب الفلسطيني.

سأحاول فيما يلي أن أخص بعض الموضوعات التي وردت في البيان والتي أرى ضرورة مناقشتها أو طرح الحقائق حولها، وأترك بما لا يمت بصلة لما أريد الحوار حوله إلى وقت آخر. يمكن للقارئ والقارئ العود إلى أصل البيان للإطلاع على تفاصيله وأسماء المشاركين فيه المنشور في مجلة المستقبل العربي الصادرة في بيروت في العدد ٣٢٨ لسنة ٢٩، أو العدد ٦ / حزيران (يونيو) ٢٠٠٦، ص ٨٧-١١٠، التابعة لمركز دراسات الوحدة العربية الذي ينظم سنوياً هذا المؤتمر. يؤكد البيان ما يلي:

- نجاح الضغط الإمبريالي والصهيوني في إخراج العراق من المواقع الاعترافية ومن معادلة القوة العربية.
- الولايات المتحدة مسؤولة عن حجر الوصاية على القرار العربي في ثلاث مواقع هي العراق والسودان وفلسطين.
- إمعان الاحتلال الأمريكي في تمزيق وحدة النسيج العراقي.
- عروبة العراق مهددة، وضرورة دعم المناضلين القوميين والإسلاميين فيها.

- الخشية على الثقافة واللغة العربية من خلال الانفتاح الزائد على برامج ومناهج التعليم الغربية ومن خلال وجود الأجانب في الخليج. سأناقش النقاط الأربع الخاصة بالعراق في حلقة واحدة لعلاقتها المتشابكة تجنباً للتكرار.

الحلقة الأولى

الشأن العراقي في بيان المؤتمر القومي العربي

يؤكد المؤتمر القومي العربي في بيانه أن القوى الإمبريالية والصهيونية تتطلع إلى إسقاط ما تبقى من مواقع اعتراضية وطنية وقومية بعد أن أخرجت العراق من معادلة القوة العربية. ماذا يعني ذلك؟ يعني، كما أقرأ البيان وخلفيات كاتبيه، ما يلي:

إن القوى الإمبريالية والصهيونية استطاعت احتواء النظام الليبي وإبعاده عن قوى الاعتراض العربية، كما أخرجته من "الصف القومي والوطني". وأن هذه القوى في طريقها إلى احتواء النظام السوداني أيضاً بعد أن استطاعت إسقاط النظام العراقي "القومي والوطني" وإخراجه من قوى الاعتراض العربية، إذ أخل كل ذلك بميزان القوة العربي. وأن هذه القوى الإمبريالية والصهيونية ما تزال تسعى إلى إخراج سوريا ولبنان ... من قوة الاعتراض العربية أيضاً.

يبدو لي بوضوح أن المجتمع الدولي كان يعرف، قبل هؤلاء العرب الأقحاح، أن ليس في نظم الحكم في ليبيا والعراق والسودان وسوريا وبعضها

الآخر كانت تتسم بالوطنية والقومية، بل كلها كانت أو ما تزال نظم حكم سماتها الأساسية هي الاستبداد والعنف والقسوة والشوفينية الشرسة والمصادرة التامة لحقوق الإنسان وحقوق القوميات ومناهضة شعوبها، وأن الإمبريالية والصهيونية لم تخرج هذه النظم، التي تشكل وصمة عار في جبين العرب، من قوة الاعتراض العربية، بل كانت هي من القوى المناهضة لقوة الاعتراض والتقدم في منطقة الشرق الأوسط وعلى صعيد العالم العربي. كان على قوى المؤتمر القومي العربي أن تعرف بأن من يصادر حرية وحقوق شعبه باسم القومية والدين الإسلامي، ومن يصادر حرية القوميات الأخرى في بلده باسم القومية العربية والإسلام أيضاً، ومن يشن حروباً ظالمة لسنين طويلة ضد شعبه أو يخوض حروباً عدوانية ضد جيرانه وضد أبناء قوميته باسم الدفاع عن البوابة الشرقية للعرب ومن يغزو بلداً شقيقاً باسم الوحدة العربية، لا يمكن أن يكون ضمن قوة الاعتراض العربية المناهضة للهيمنة الأجنبية أيها السادة الكرام. فسياسات الاستبداد والعنف والقسوة ومصادرة الحياة الدستورية والديمقراطية لا يمكن أن تجتمع مع النضال ضد الإمبريالية والصهيونية بأي حال من الأحوال. ولهذا فالادعاء بأن تلك النظم كانت قومية ووطنية، ادعاء باطل وكذبة لا يصدقها المجتمع. وأنتم بالذات يا من دافعتم عن هذه النظم الخائبة المسؤولة عن الكثير من الجرائم التي ارتكبت أو ما تزال ترتكب فيها، شاركتكم في الحكم في بعضها أو ساندتم سياساتها أو حتى سكتكم عن جرائمها بحجة أنها من النظم الوطنية والقومية، ولكن كلا المفهومين براء من تلك النظم.

سأركز حوارني الآن على إشكاليات الموقف من العراق. الأسئلة المنطقية التي يفترض أن يوجهها كل مواطنة ومواطن في العراق أو في الدول العربية إلى نفسه هي التالية:

• هل كان العراق نظاماً وطنياً وقومياً حقاً ومعادياً للإمبريالية والصهيونية، أم كان نظاماً استبدادياً معادياً للديمقراطية وللقومية العربية في جوهر سياساته وممارساته الفعلية على امتداد العقود التي كان في السلطة، إضافة إلى شوفينيته وعدوانيته، خاصة إزاء الشعب الكردي والقوميات الأخرى، إضافة إلى طائفته السياسية إزاء أتباع المذهب الشيعي وأتباع الأديان الأخرى ولم يفلت منه خصومه أو معارضي سياساته من أهل السنة؟

• وهل يمكن اعتبار نظام صدام حسين الذي أشعل حرباً ضد إيران الجارة وغزا الكويت، البلد العربي الشقيق، وضرب الشعب الكردي في حلبجة بأسلحة كيميائية وقتل أكثر من ١٨٠ ألف إنسان من بنات وأبناء الشعب الكردي، وكاد يذبح العلاقة الأخوية بين الشعبين العربي والكردي بسبب أطماعه وذهنيته العنصرية؟

• وهل يمكن اعتبار سياسات نظام البعث في العراق سياسات وطنية وقومية وهي التي ضربت كل الأحزاب السياسية العراقية، بما فيها القوى القومية، ومنها الحركة الاشتراكية العربية والجماعات الناصرية والحزب الشيوعي وقوى يسارية أخرى وقوى إسلامية أيضاً، بل حتى أعضاء من حزب البعث الحاكم لفرض الخيمة الفكرية الصدامية والحكم الفردي الصدامي؟

• وهل يمكن لمثل هذا النظام أن يكون موقعاً اعتراضياً وبسقوطه يخل بالتوازن في المعادلة العربية، وهو النظام الذي غزا الكويت، هذا البلد العربي الجار والشقيق وعضو الجامعة العربية وعضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة؟

الحكمة العراقية تقول باللهجة العامية: أكعد أعوج واحجي عدل، أي (أجلس معوجاً، ولكن تحدث باستقامة!). هذا ما نريده منكم أيها السادة، وهذا هو المطلوب.

إجابتي عن هذه الأسئلة كلها تتلخص بـ "كلا"، إذ لا يمكن أن يكون مثل هذا النظام وطنياً وقومياً وإنسانياً، بعد أن مارس كل تلك المجازر والقباحات وغيرها كثير في المجتمع العراقي! ولكن المؤتمر القومي العربي، كما يبدو واضحاً منذ سنوات طويلة، يختلف في رؤيته عن رؤيتي للأمور. فكيف يرى الأمر؟ جوابه، كما يبدو لي، وأخصه مجازاً بـ "نعم" هذا ممكن، لأنه لا يرى خطأ في ممارسات صدام حسين ونظامه!

أرى إن من يتحدث باللغة والفكر اللذين وردا في البيان لا يمكن إلا أن يكون من نفس الذهنية والفكر والممارسة السياسية التي تميز بها النظام العراقي، وهو ما يدلل عليه مضمون البيان الموجه إلى الأمة العربية والخاص بالعراق. إن السادة الذين يقودون ويوجهون هذا المؤتمر لا يتمتعون بأي حصانة ديمقراطية، وإلا لما كان في مقدورهم أن يتغنوا بالنظام العراقي المخلوع كقوة اعتراضية عربية. لا يمكن ولا يجوز اعتبار نظام صدام حسين الاستبدادي المخلوع، أو نظام سوريا البعثي الراهن أو النظام الليبي، حتى بعد تغيير نهجه البائس الاستبدادي الفردي المطلق، أو في أي بلد عربي آخر يمارس ذات السياسات، نظاماً قومياً ووطنياً عندما يصادر حرية الشعب وحقوقه الديمقراطية، وعندما يسلط سيف الإرهاب فوق رأس الشعب ويصادر حقوق الإنسان وحقوق القوميات. إذ أنها تكون في تعارض مع الشعب، وبالتالي لن تكون قادرة على أن تكون في تعارض مع الإمبريالية والصهيونية، كما ورد في البيان العتيد والعربي القح الموجه إلى الأمة.

إن الدلائل التي تحت تصرفنا تؤكد بما لا يقبل الشك أن القوى القومية اليمينية العربية لا تزال عاجزة عن رؤية الجديد في العالم والتفاعل مع المستجدات وتبقى تجتر كأي سلفي متخلف موضوعات تجسد الرؤية الاستبدادية للسلطة الفعلية على مفهوم الدولة المؤسسية الديمقراطية، رغم

أنها تنتقد الدول العربية لتغليبها مفهوم السلطة على مفهوم الدولة، ولكن أي دولة وأي سلطة، وهي التي تمارس هذا الخطأ أيضاً رغم أنها خارج السلطة. كان على المؤتمرين أن يبحثوا في أصل الأزمة العربية المتواصلة منذ عقود، أزمة النظم والمجتمعات والفكر العربي القومي والإسلامي السلفيين السائدين في الخطاب السياسي والاجتماعي والثقافي العربي، أزمة غياب التنوير الديني والاجتماعي والتمسك بأفكار قومية شوفينية مقترنة بأصولية إسلامية متخلفة أكل الدهر عليها وشرب. كان على المؤتمرين أن يتحرروا عن سبل نهوض العرب من الكبوة الطويلة والركود الفكري الشديد القائم حالياً، والذي يبرز في الموضوعات التي توصل إليها المؤتمر القومي العربي، إذ لا يمكن بناء المجتمع المدني والديمقراطي دون البدء بعملية تغيير حقيقي في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والوعي الاجتماعي والديني والسياسي، وبالتالي كان عليهم أن يساهموا في دراسة سبل تغيير بنية العقل والفكر العربي وفي وجهة التفكير السائدة حالياً.

لا يمكن الحديث عن احتلال العراق دون القول الصريح والواضح بأن النظام السياسي الاستبدادي لطغمة صدام حسين هي التي كانت السبب في ذلك وفي ما حصل في العراق اليوم. والطغمة ذاتها مسؤولة عن الكثير من الجرائم التي ترتكب اليوم في العراق من قبل قوى الإرهاب المختلفة. لم يكن في مقدور الولايات المتحدة أن تثن الحرب لو لم يكن النظام العراقي قد مارس الاستبداد والقسوة والشوفينية والطائفية السياسية المقيتة والحرب العدوانية والغزو والتسلح لأغراض العدوان وقمع الشعب. لم يكن ممكناً أن تقع الحرب أصلاً لو كان النظام وطنياً وقومياً بحق ويدافع عن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق القوميات ولم يفرط بثروات البلاد ويستعبد الناس.

هل تريدون، أيها السادة، أن أعيد عليكم ممارسات النظام في العراق طيلة عقود، هل أتحدث لكم عن ضحاياه في وقت كانت مرجعيتكم الفكرية والسياسية، مرجعية المؤتمر القومي العربي الحالية، الدكتور خير الدين حسيب، أحد أبرز ضحايا النظام بعد سقوط نظام عبد الرحمن محمد عارف بانقلاب القصر والبعث في العام ١٩٦٨، وهو الذي علمت جيداً عن معاناته اليومية مع جلاوزة البعث في قصر النهاية بتفاصيل كثيرة من خلال الجماعات القومية التي كانت معه في المعتقل حينذاك وأعرف بالضبط شروط إطلاق سراحه أيضاً، وتلك الشروط ما تزال سارية المفعول حتى الآن مع ما تبقى من قوى النظام المسلحة في العراق أو في الخارج؟ لقد كان الدكتور حسيب ضحية من ضحايا النظام، ولكنه وقف في العام ٢٠٠٠ أو حتى قبل ذلك حين التقى بصدام حسين محاولاً كسر العزلة العربية عنه ومدافعاً عن هذا النظام الدموي وأشاع بذلك خلافاً مع الكثير من صحبه بمن فيهم بعض أقربائه، ومنهم السيد أديب الجادر في حينها.

هل تريدون أن أصف لكم ما فعله الطاغية بالكرد الفيلية والجرائم التي ارتكبتها بحق هؤلاء الناس الطيبين من بنات وأبناء أصل العراق؟ لقد هجر الطاغية عشرات الآلاف من العوائل الفيلية وقتل الآلاف من شببيتهم المقدما وزج بالسجون من تبقى منهم أو أرسله إلى الجبهات الأمامية ليقتل في الحرب مع إيران، وصادر أموالهم المنقولة وغير المنقولة ووزعها على حاشيته وأجهزته الأمنية...الخ.

هل تريدون أن أصف لكم جرائم البعث الحاكم وصدام حسين في العام ١٩٧٥ في مؤامره في عقد اتفاقية الجزائر مع شاه إيران وبوساطة أمريكية إيرانية وسكوت عالمي واسع حين تنازل عن شط العرب للإيرانيين مقابل محاولة ذبح الحركة التحررية الكردية في العراق، أم تريدون أن أروي لكم ما

شاهدته في كردستان العراق من مجازر الأنفال ضد الشعب الكردي حيث كنت شاهداً عليها، إذ كنت هناك، بما في ذلك مجزرة حلبجة المرعبة والسلاح الكيماوي الذي ضرب أهل هذه المدينة به، وما نجم عن ذلك من عواقب مأساوية، سواء بسبب عمليات الأنفال أم ما حصل قبلها وبعدها، حيث غيب الحكم الدكتاتوري وصادم حسين وعلي كيماوي أكثر من ربع مليون إنسان كردي وجمهرة من الكلدان والآشوريين عن أرض كردستان الطيبة على مدى حكم الطاغية؟

هل تريدون، أيها السادة المهووسون بالقومية العربية وكأنها حكر عليكم ولكم فقط، أن أتحدث لكم عما حصل في أهوار العراق التاريخية وكيف جفف الطاغية صدام حسين مياهها وهجر الكثير من أهلها إلى إيران وقتل حيواناتها والبعض الكثير من أهلها بالكيماوي؟ هل تريدون أن أتحدث لكم عن شيعة العراق الذين هجر منهم ما يقرب من ٣٠٠ ألف إنسان أو يزيد لكونهم شيعة لا غير؟ لم يترك صدام حسين عائلة شيعية في العراق لم يقتل منها شخصاً أو لم يعتقل أو يغيب أحدهم في السجون أو يرسله إلى جبهات القتال ليموت هناك أو يدفن في القبور الجماعية. لقد كانت سياسات الطاغية وتصرفاته سبباً في هذا التفاقم السلبي المرير للطائفية السياسية بعد سقوط النظام في العراق أيها المولعون بالطغاة من الحكام والمفكرين والسياسيين العرب، والبعض منهم طائفي حتى النخاع، وخاصة أولئك الذي شاركوا عبد السلام محمد عارف في حكم العراق، إذ كان طائفيّاً لم يختلف كثيراً عن الطاغية صدام حسين، وجمع حوله جمهرة من الطائفيين السياسيين الممقوتين. لا شك في أن الولايات المتحدة الأمريكية لعبت دوراً سيئاً وسلبيّاً بعد احتلال العراق في مجال تنشيط الطائفية السياسية، ولكن أنتم ساهمتم مع بقية القوى الطائفية السياسية من السنة والشيعة في تغذيتها وترويجها أكثر فأكثر. ولا بد لي أن أذكركم بأن

نظامكم القومي في الفترة ١٩٦٣-١٩٦٨ لم يُقصرَ أيها السادة في جعل الطائفية مساراً وسياسة فعليين للحكومة العراقية ومؤسساتها وأجهزتها المختلفة.

هل تريدون أن أروي لكم ما فعله الطاغية بعلماء الدين الشيعة وعدد الذين قتلهم من بيت آل الصدر وآل الحكيم وغيرهم من أبناء الأسر الدينية في النجف وفي غيرها من المدن المقدسة عند الشيعة والمسلمين؟ هل أروي لكم بشاعة التعذيب وشراسة السادية التي تميز بها قتلة العلامة الشهيد آية الله العظمى محمد باقر الصدر وأخته الشهيدة بنت الهدى؟

هل أروي لكم ما حدث للشيوعيين من اعتقال واختطاف وتعذيب ودهس بالسيارات وقتل في السجون وتهجير واسع النطاق وعلى مدى سنوات؟ هل تريدون أن أذكركم بالطريقة التي قتل فيها الراحل فؤاد الركابي في السجن أو العديد من القوميين المعروفين في الحركة القومية العربية وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور عبد الرحمن البزاز الذي اعتقل وعذب وأصيب بالشلل ثم مات نتيجة التعذيب في إحدى مستشفيات لندن؟

هل تريدون أن أروي لكم ما فعله صدام حسين "القومي والوطني القح"، وفق عرفكم البائس، بعشيرة بارزان، هل تتذكرون اختطاف ما يزيد عن ٨٠٠٠ إنسان ثم قتلهم عن بكرة أبيهم على أيدي جلاوزة نظام صدام حسين لا لسبب مباشر سوى كونهم من عشيرة بارزان، تلك العشيرة التي تعيش على هذا الجبل الأشم الذي تعرض لضربات كل المستبدين وبقي شامخاً، كما بقي الناس فيه رافعي الرؤوس صامدين بوجه الطغاة، رغم أنف الشوفينيين من الحكام، أولئك الناس من هذه العشيرة التي لعبت دوراً كبيراً في نضال الشعب العراقي ونضال الشعب الكردي في سبيل الديمقراطية والحقوق

القومية؟ لقد قتل النظام ورأسه هؤلاء الناس لمجرد كونهم من حملة اسم القائد القومي الكردي والوطني العراقي ملا مصطفى بارزاني.

هل أروي لكم ما فعله صدام حسين في الحرب ضد إيران، أو ما فعله النظام وقيادته ورأسه العفن في دولة وشعب الكويت الشقيق من نهب وسلب وتدمير وقتل واسع للناس أيضاً، ثم اختطاف ٦٠٠ إنسان عربي كويتي وتغييبهم، أي قتلهم ورميهم في قبور جماعية، سوف يتم الكشف عن كل الجثث يوماً ما عندما يهدأ الإرهابيون من قتل الناس بالجملة في العراق؟

هل أروي لكم أخيراً وليس آخراً ما فعله النظام بمثقفات ومثقفي العراق من اختطاف وتعذيب وقتل وإصدار قائمة بألف اسم مثقف عراقي منعت كتبهم بل أحرقت أيضاً، إضافة إلى هجرة الآلاف منهم وعيشهم في الشتات؟

هل أتحدث لكم، يا سادة يا كرام، عما فعله بالعشائر السنية في سامراء وفي غيرها من المدن التي يطلق عليها خطأ بالمثلث السني، أم أتحدث لكم عما فعله بالضباط من سامراء والموصل أو حتى ما فعله في مسرحية المؤامرة ضده للتخلص من ٢٢ عضواً في قيادته ووزارته وكوادر حزبه في العام ١٩٧٩ حين تسلم السلطة؟

كم كان حرياً بكم أن تدينوا أفعال هذا النظام الذي أخرج العراق منذ سنوات طويلة قبل سقوطه من دائرة حركة التحرر الوطني وسمح بارتهان العراق للقرارات الصادرة عن الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة، ولكنكم ما زلتم تعتقدون أن سقوط النظام هو الذي أخرج العراق من دائرة الاعتراض العربية التي تفتخرون بها وبالنظم التي كنتم أو ما زلتم تدافعون عنها، وهي من أكثر النظم بشاعة في المنطقة والعالم.

كم كان حرياً بقيادة المؤتمر القومي العربي وبمرجعيته الفكرية والسياسية أن يدرسوا تاريخ العرب والإسلام بعناية لكي يتجنبوا السقوط في هذه الهاوية

وأن يتجنبوا الدفاع عن نظام استبدادي وعن طغاة تجبروا أو ما زالوا متجبرين في الأرض من أمثال صدام حسين والأسد والقذافي وعمر البشير ومن يماثلهم في السيرة والسلوك.

أعرف أنكم تعرفون كل ذلك ولكنكم تبتعدون عن الوقائع والحقائق التاريخية لأنها تسقط كل البناء الفكري الذي تستندون إليه والديماغوجية التي تمارسون الدعاية اليومية بها، وخاصة في بياناتكم إلى الأمة المسكينة أمة العرب وأمة الإسلام.

يتبع الحلقة الثانية: بيان المؤتمر القومي العربي والإرهاب الدموي الجاري في العراق.

الحلقة الثانية

بيان المؤتمر القومي العربي والإرهاب الدموي الجاري في العراق

يفترض ابتداءً أنؤكد حقيقة اقتنعت بها منذ أن دخلت عالم السياسة وأنا ما زلت في فترة الدراسة المتوسطة، وهي: أن ليست هناك من حربٍ ضرورية وأخرى غير ضرورية، بل أن كل الحروب غير ضرورية، ويفترض أن تحرم تماماً. وكان هذا الموقف الذي رافقني طيلة عملي السياسي منذ نصف قرن ونيف. وهكذا كان موقفي من الحروب التي شنها صدام حسين ضد الشعب الكردي في العراق ذاته أو ضد سكان أهوار العراق أو في الجنوب وكردستان بعد الانتفاضة الشعبية في العام ١٩٩١ أو الحرب التي شنها ضد إيران أو في غزوه الجنوني للكويت، إذ أنها جميعاً لم تكن أسلوباً لحل المعضلات القائمة داخل العراق أو مع دول الجوار أو الأشقاء، بل كانت أسلوباً لقتل العضلات وفرض الأمر الواقع وتجاوز المشكلات الداخلية

والانطلاق من ذهنية وفلسفة فاشية تعتمد القوة والعنف في حل المعضلات، وغالباً ما استخدمها الاستعماريون والنازيون والفاشيون والعسكريون للهيمنة على البلدان والشعوب الأخرى. وهكذا كان موقفي حين رفضت الحرب الأخيرة التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبعض الدول الأخرى ضد النظام العراقي المعروف بكونه أشرس دكتاتورية متوحشة عرفها تاريخ العراق، وخاصة الحديث منه، إذ أدرك تماماً بأن الحروب لا تعالج المشكلات بل تخلق مشكلات وتداعيات إضافية غير قليلة، خاصة وأن المهمة هي عراقية بالأساس ويفترض أن يمارس الشعب وقواه السياسية دوريهما في الخلاص من تلك الدكتاتورية الغاشمة. فبالرغم من نضوج الظروف الموضوعية للإطاحة بالنظام، إلا أن العامل الذاتي بكل مكوناته، الشعب وقواه السياسية، لم يكن مؤهلاً للخلاص من الدكتاتورية وتسلم السلطة وقيادة البلاد نحو الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق القوميات والعدالة الاجتماعية، إذ أن الوعي الاجتماعي والديني والسياسي، وخاصة العربي، كان قد أصيب بردة فعلية عميقة أثناء حكم الطاغية صدام حسين مع حروبه وقمعه وبؤس المجتمع وحملاته الإيمانية من جهة، وإدراكي لطبيعة الأهداف والأجندة الخاصة والاستراتيجية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية والمحافظين الجدد وسياسات الليبرالية الجديدة في ظل ظروف العولمة الجارية من جهة أخرى. وعشية الحرب أقيمت محاضرة في لندن، وبمشاركة مع من خالفني في الرأي [العلامة الدكتور السيد محمد بحر العلوم والسيد الدكتور محمود عثمان]، تحدثت فيها ضد الحرب وما تستهدفه الولايات المتحدة من هذه الحرب وعواقبها على العراق والمنطقة، رغم أنني كنت مع كل المناضلات والمناضلين في العراق نعمل من أجل الإطاحة بالنظام الاستبدادي.

انقسم الحضور إلى مجموعتين، كانت الأكثرية مع الحرب الخارجية لإسقاط النظام لأنها وجدت نفسها عاجزة عن مواجهة الدكتاتورية الغاشمة بسبب أجهزته القمعية، والأقلية كانت ضد الحرب وساندت موقفي وموقف بعض القوى السياسية الأخرى ومنها الحزب الشيوعي العراقي وحزب الدعوة والحركة الاشتراكية العربية وبعض القوى السياسية الأخرى.

ولكن، الحرب قد وقعت، وحصل المحذور والمحرم. وكان النظام بسياساته وأساليبه وتكتيكاته منشطاً لوقوعها، إذ كان يعتقد بأنه سيدخل التاريخ من أوسع أبوابه القاتمة والمشؤومة، إذ كان في البداية يعتقد بأن الحرب سوف لن تقع وسوف تمنعها روسيا والصين، وأنه، إن وقعت، سوف ينتصر فيها. ورغم ذلك اتخذ جملة من الإجراءات لمواجهة احتمال السقوط وما يفترض أن يعمل به بعد الحرب. لقد كان القائد الضرورة غيباً ومتعجباً. وعندما سقط نظامه وهرب من المعركة، لم يجد مكاناً له غير تلك الحفرة البائسة ليحتمي بها!

وقعت الحرب، فما العمل؟ كان هذا هو السؤال يدور في بالي قبل الحرب في حالة وقوعها وبعد وقوعها. وكان عليّ أن أدرس جميع العوامل الرئيسية والثانوية المؤثرة على العملية الجارية في العراق بعد إعلان الأمم المتحدة رسمياً احتلال العراق. كان عليّ كمواطن عراقي أن أحدد موقفي المستقل من الحالة الجديدة وأن أدعو له حين أقتنع بالهدف والأسلوب الذي أمارسه في الوصول إليه. ومن حق أي عراقي أن يحدد الهدف والأسلوب الذي يسعى عبره لتحقيق الهدف. ولكن علينا تقع مسؤولية اختيار الطريق الأصوب في ظل العوامل المؤثرة ليكون مفيداً للمجتمع ومستقبل العراق ويقلل من الضحايا المحتملة، وأن يسعى لإيجاد القواسم المشتركة مع القوى الأخرى، مع الأكثرية لتحقيق الهدف المشترك.

أدنت الحرب وأدنت قرار فرض الاحتلال على العراق وطالبت بإلغائه، ودعوت للعمل من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية لإنهاء الاحتلال بعد أن سقط الطاغية ونظامه الشمولي، أي اخترت طريق العمل السياسي المدني للخلاص من الاحتلال الذي تسبب به صدام حسين أساساً، مع إدراكي الحقيقي بأهداف المحتل. ورأيت أن لا فائدة من العمليات العسكرية التي سوف لن تنجح في إخراج المحتل، بل سوف تعقد الصورة لاختلال هائل في ميزان القوى ولأن الإرهاب بدأ يهيمن على الوطن، ونشأت عنها تداعيات مريعة هي التي نعيشها اليوم في العراق. وقد وقفت غالبية الشعب العراقي إلى جانب هذا التوجه السلمي، الشعب الكردي والجزء الأكبر من الشعب العربي وغالبية التركمان وغالبية الكلدان الآشوريين والسريان.

وفي المقابل تصدت للوضع الجديد ثلاث قوى سياسية بعضها من صلب النظام [قوى أجهزة البعث الأمنية وضباط في الجيش العراقي المنحل وجماعات من فدائيي صدام حسين والجيش الشعبي]، وبعضها معروف بعلاقاته المتينة بالنظام العراقي المقبور [قوى الإسلام السياسي التي تبلورت في هيئة علماء المسلمين السنة والقوى القومية اليمينية التي مثلها المؤتمر القومي العربي وجناحه في العراق [مجموعة د. خير الدين حسيب ود. وميض عمر نظمي]، وبعضها الثالث كان وما يزال يرتبط بقوى إسلامية سياسية إرهابية استجلبها النظام العراقي للمشاركة في الدفاع عنه، وهي قوى القاعدة الإرهابية التي كان يقودها الزرقاوي وأنصار الإسلام السنة الكرد. وهنا يقتصر حديثي عن القوى السياسية فقط وليس عصابات الجريمة المنظمة التي أطلق سراحها الإرهابي صدام حسين قبل سقوط نظامه لتشارك في إشاعة الفوضى في حالة السقوط. ومنذ اللحظة الأولى شعرت قوى الإسلام السياسي السنية والقوى القومية لجماعة المؤتمر القومي بأنها

خسرت نظاماً قومياً في العراق وقاعدة لها ينبغي أن تناضل لاستعادته أو إقامة ما يمثله في العراق، ولم تكن القوى القومية منزهة عن العامل المذهبي السياسي أيضاً، رغم كونها تُعرف بكونها علمانية، ولكن هاجسها المذهبي كان ولا يزال قوياً.

ومنذ الشهر الرابع والشهر السادس من العام ٢٠٠٣ دعا تحالف بعثي قومي وإسلامي سياسي سني بشكل خاص، إلى اجتماع عقد في بيروت وصنعاء على التوالي، صدرت عنهما بيانات دعت إلى المقاومة المسلحة ضد الاحتلال والوضع الجديد. ولم يكن هذا القرار، كما أرى، صائباً، إذ ضيع فرصة التحالف السياسي لمواجهة الاحتلال وإخراجه عبر الوحدة الوطنية وإنجاز مهمات تصفية تراث الدكتاتورية وآثارها في العراق والبدء بعملية جديدة تفتح آفاقاً ديمقراطية لمستقبل مشرق للعراق. وتوالت البيانات والمواقف عن هذه القوى لتدفع بنفس الاتجاه القومي والطائفي.

وكان لهذا القرار العسكري للقوى القومية والبعثية والإسلام السياسي تداعياته الراهنة التي راح ضحيتها عشرات الألوف من العراقيات والعراقيين الأبرياء ولم يحقق أصحاب القرار ما سعوا إليه، بل عمقوا الصراع الطائفي الذي كانت تسعى إليه أغلب قوى الإسلام السياسي الشيعية والسنية بهدف تعمق الاصطفاف المذهبي وإحراز المزيد من الأصوات وضرب القوى العلمانية والديمقراطية والبرالية في البلاد. ورغم النجاح الكبير في توسيع وتشديد الاصطفاف الطائفي السياسي في المجتمع، والذي شجّع في البداية من قوات الاحتلال، وخاصة الحاكم باول بريمر، ولكن القوى كلها لم تستطع دحر القوى العلمانية والديمقراطية والبرالية تماماً بفعل نضالها الكثيف من جهة، وتحالفها مع التحالف الكردستاني لمواجهة هجوم التيار الديني المتشدد من جهة ثانية. في حين أن المقاطعات وسلبية المواقف ونشاط الجماعات

العسكرية المسلحة قد عمق الهوة ونشط القتل العام والنهب والسلب وتدمير البنية التحتية وإعاقة عملية التنمية وزيادة عدد العاطلين والفقراء، كما أطل في عمر الاحتلال في العراق. لم هذا الموقف من جانب القوى القومية اليمينية في العراق والعالم العربي؟ أجزم بأنها محكومة بخمسة عوامل، وهي:

١. نهجها الشوفي الذي يرى في كل القوى الشيعية العراقية على أنها شعوبية مناهضة للعروبة، وهو أمر خطير يرقى إلى اتهام الشيعة العرب بالخيانة العظمى لقوميتهم العربية، وهي ابعاد ما تكون عن الحقيقة. وهذا لا يعني أن ليس هناك من له انتماء آخر من بعض السياسيين المنتمين لهذا الحزب أو ذاك من أحزاب الإسلام السياسي الشيعية، ولكن ليست الجمهرة العربية الكبيرة من أتباع المذهب الشيعي، أو حتى الجمهرة الواسعة المنتمية إلى الأحزاب السياسية الشيعية. وهي بالتالي محبوسة بهاجس مذهبي سني أيضاً. والإشكالية تبرز في كونها كانت ولا تزال تعتقد بأن النظام المخلوع كان نظامها السياسي القومي وأن اختلف معه في بعض الجزئيات، ولكنه كان يعبر عنها وعن فكرها القومي وأهدافها. وفي هذا تكمن المعضلة الفعلية.

٢. نهجها الشوفي المتطرف في الموقف من الشعب الكردي ومن حقه في تقرير مصيره بنفسه ومن قيام الفدرالية، وهي ترى في كل تحرك كردي على أنه عمل انفصالي عن جسم العراق، وهي حالة مرضية مصابة بها أغلب الحركات القومية العربية في المنطقة بأسرها وليس في العراق وحده.

٣. رغبتها الجامحة في الانفراد بالسلطة تماماً كما كانت عليه في زمن عبد السلام عارف أو في فترة حكم البعث الأول والثاني، وهي لا تريد أن تدرك بأن أوان الهيمنة من حزب واحد ومن خيمة فكرية واحدة لم تعد مقبولة ولا ممكنة.

٤. نهجها العنفي ورغبتها في حل المشكلات الداخلية والخارجية عن طريق العنف والسلاح، أي ممارسة القوة لانتزاع ما تعتقده حقاً لها، وهي مخطئة في ذلك بشكل مطلق.

٥. اعتقادها الجازم بأن المعركة في فلسطين يفترض أن تمتد إلى كل المنطقة العربية لتكون حرباً لا ضد إسرائيل في فلسطين فحسب، بل وضد الولايات المتحدة في العراق وفي كل الدول العربية. وهي بذلك تزيد في الطين بلة، ولكن هذا هو ما تريده بالذات في هذه المرحلة لعرقلة الوصول إلى أي حل للمشكلة في العراق، وكذلك في فلسطين. وهي بهذا تساهم مع حكومة إسرائيل، شاءت أم أبت، في إعاقه الوصول إلى حل للمشكلة الفلسطينية.

ولهذا أرى جازماً بأن رفضها للوضع الراهن في العراق وللحكومة المنتخبة، رغم مجموعة من الهنات الجدية التي ما كان تجاوزها يغير من نتائج الانتخابات كثيراً، التي ساهمت القوى القومية اليمينية بتفاقمها، يأتي بسبب قناعتها بأنها فقدت الحكم في العراق ولن يكون في مقدورها تغيير ما تشعر أنه واقع. ولهذا فإن إدانتها للإرهاب من جهة، وتأبيدها وتنشيطها للمقاومة المسلحة من جهة أخرى، يدخل في باب الدجل السياسي، إذ أن همها ينصب حالياً على سيادة الفوضى والعبثية والموت المستمر في العراق لتحقيق ما تعتقده ممكناً، وأعني به إخراج القوات الأجنبية عن هذا الطريق والسيطرة على الحكم، وهي مخطئة تماماً وتتسبب في عزلتها أكثر فأكثر وتساهم في تورطها أكثر فأكثر في تحالفات أقوى مما هي عليه الآن مع قوى الإرهاب الإسلامي السياسي الدولي التي نجحت أخيراً في الهيمنة على مقاديشو عاصمة الصومال، ولو مؤقتاً، وبدأت بتحريم الآلات الموسيقية وحفلات العرس والختان الغنائية وفرض الصلاة على الجميع وفرض الحجاب المتشدد على المرأة...الخ. يقول بيان المؤتمر القومي العربي: "وإذ يتوجه المؤتمر

بالتحية إلى قوى المقاومة الوطنية والإسلامية العراقية على استبسالها في الدفاع عن الوطن والعمل على تحريره ودمر قوات الاحتلال؛ وإذ يهيب بكل القوى الشعبية والرسمية العربية والإسلامية وكل أحرار العالم، دعم نضال الشعب العراقي ومقاومته الباسلة، من أجل انتزاع حريته واستقلاله وسيادته، وتوفير حاضنة قومية وإقليمية لنضاله ولحركته الوطنية، يستنكر بشدة عمليات القتل التي تستهدف المدنيين العزل والتفجيرات التي تستهدف الكنائس والجوامع والحسينيات والمستشفيات وسواها من المرافق الاجتماعية ويعتبرها أفعالاً إجرامية لا وظيفة لها سوى تشويه سمعة المقاومة وتزوير هويتها الوطنية واستدراج العراقيين إلى الفتنة". مجلة المستقبل العربي. العدد ٣٢٨. ٦/حزيران ٢٠٠٦. ص ٩٢.

إذا كانت هناك جماعات مقاومة وطنية مسلحة في العراق فعلية أن تدرك الأمور التالية التي بدونها يصعب العودة إلى الحياة الطبيعية ويصعب التخلص من قوات الاحتلال، كما يصعب تحقيق الوحدة الوطنية العراقية، وهي الأداة الأساسية لضمان الأهداف الوطنية العراقية، وأعني بذلك ما يلي:

١. إن استمرار "المقاومة المسلحة الوطنية!" على صغر حجمها وتعدد قواها وعناوينها، لا يمكن إلا أن تتشابك وتنسق مع قوى الإرهاب الدموي في العراق، قوى القاعدة وأبو أيوب المصري ومن لف لفهم. وبالتالي فهي تبقى متهمة بكل الأفعال الإجرامية التي تستهدف القوات المسلحة العراقية الجديدة والمواطنات والمواطنين والمشاريع الاقتصادية العراقية وعملية التنمية.

٢. إن استمرار الفوضى والتخريب والدمار والقتل، بغض النظر عن الجهة التي تمارسه، يفقد دون أدنى ريب إلى تعزيز الاتجاهات الطائفية السياسية ويعمق الصراع والنزاع ويفتت الوحدة الوطنية المنشودة ويسهم في تعزيز الميليشيات المسلحة، أيأ كانت الجهة التي ترتبط بها، ولن يفقد البلاد

إلى الاستقرار والأمن والسلام. وهكذا نتابع ما يجري في العراق حالياً من محاولات جادة لإشاعة حرب طائفية كما جرى في حي الجهاد أو في غيره.

٣. ومثل هذه الحالة لا تعطل الوحدة الوطنية فحسب، بل تساهم في تعطيل قدرة المجتمع على تأمين مستلزمات خروج القوات الأجنبية من العراق، التي تساهم اليوم في التجاوز الفظ على حقوق الإنسان عبر الكثير من الأفعال الإجرامية المرفوضة دولياً وإقليمياً ومحلياً، بما في ذلك أحداث أبو غريب أو حديثة أو غيرها.

٤. إن الحل الوحيد للوضع القائم في العراق يكمن في العودة إلى العملية السياسية وتضافر جهود الجميع لتحقيق عدة أهداف أساسية:

- إيقاف العمليات المسلحة على الفور من جانب الجماعات المسلحة التي تدعي أنها تقاوم القوات الأجنبية، والبدء بالحوار عبر مشروع المصالحة الوطنية المطروح حالياً.

- تسريع عملية القضاء على الإرهاب الفعلي القائم الموجه ضد الشعب وقواته العراقية المسلحة ومؤسساته ومشاريعه الاقتصادية ودور السكن الآمنة.

- توفير مستلزمات فعلية لخروج القوات المسلحة الأجنبية من العراق.
- وضع حد للسياسات الطائفية السياسية التي تمارس في العراق حالياً من قبل جميع الأطراف وعلى جميع المستويات.

- إنهاء وجود الميليشيات المسلحة التابعة للأحزاب السياسية الإسلامية وعدم دمجها بالقوات المسلحة العراقية وقوات الأمن العراقية لطبيعتها الطائفية غير العراقية العامة.

- الاعتراف بحق الشعب الكردي بالفيدرالية وتطوير وحدة العراق على أساس دولة ديمقراطية اتحادية تعددية.

- رفض إقامة فيدراليات عراقية على أسس طائفية، كما في سعي بعض الأحزاب السياسية الشيعية في إقامة فيدرالية شيعية أو أكثر في الجنوب.

- الإصرار على إقامة مجتمع مدني ديمقراطي عراقي يرفض الاحتلال والوصاية الخارجية، ولكنه يرفض أيضاً التدخل الخارجي في شؤونه الداخلية ويرفض ربط الدين بالدولة بما يلغي المجتمع المدني العلماني ويعطل حياته الديمقراطية.

- إيقاف عمليات التطهير الديني والمذهبي في العراق وإعادة الناس إلى مناطق سكنهم ومعاقبة ممارسي عمليات التطهير والقتل لاتباع الديانات والمذاهب المختلفة.

- تعديل الدستور العراقي بما يساهم في تعزيز حقوق الإنسان وحقوق المرأة ورفض الطائفية واللغة الطائفية في البيان وتعزيز الجانب المدني الديمقراطي فيه.

- معالجة قضية محافظة كركوك وفق ما ورد في الدستور العراقي الجديد.

إن طريق السلام والديمقراطية والحوار البناء بين جميع القوى السياسية العراقية هو الطريق الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام والمواطنة المتساوية في العراق، وعلى جميع القوى أن تلتزم بذلك.

إن الدعوة إلى تنشيط المقاومة المسلحة تصب في طاحونة الإرهاب وتنشيط العمليات العسكرية التي تستهدف الشعب وتمزق الوحدة الوطنية. وعلى المؤتمر القومي العربي أن يتخلى عن ذلك. وليس عبثاً أن يرد اسم معن بشور ضمن المجموعة المطلوبة عراقياً لأن الرجل متهم بالمشاركة في تقديم العون المادي والبشري والإعلامي والدعائي عبر المؤتمر القومي العربي وعبر غيره من القنوات إلى القوى المفجرة للأوضاع الأمنية في

العراق والمشاركة في قتل العراقيات والعراقيين، وكان بشور أميناً عاماً للمؤتمر القومي العربي حتى الدورة الأخيرة حيث انتخب غيره لهذا الموقع.

أواسط تموز/يوليو ٢٠٠٦

الحلقة الثالثة والأخيرة

هل هناك من تهديد حقيقي للعروبة والثقافة العربية في العراق؟

دأب الجناح اليميني في الحركة القومية العربية إلى نشر الخشية بل حتى الرعب في صفوف العرب في مختلف الدول العربية بأن عروبتهم مهددة بالخطر وأن الثقافة العربية تتهددها الكثير من الأخطار الداخلية والخارجية. ومثل هذه الدعاية منتشرة بشكل خاص في تلك الدول التي تعيش فيه قوميات أخرى غير القومية العربية، كما هو حال العراق والسودان والمغرب والجزائر وسوريا. ولكن، ما هي حقيقة هذه الأخطار التي يريد السادة أعضاء المؤتمر القومي العربي جلب الانتباه إليها والتحذير من عواقبها على العروبة والثقافة واللغة العربية؟

يبدو لي أن القوى القومية العربية ذات النزعات اليمينية والشوفينية تنطلق، ككل القوميين المماثلين لها في الوجهة في العالم، من ثلاث موضوعات هي:

- عدم الثقة بقدرة اللغة والثقافة العربية على مواجهة التحديات الراهنة في العالم والصمود بوجهها، وبالتالي توقع احتمال وقوعها أسيرة الثقافات

الأخرى. وبالتالي فإشاعة الخوف من خطر وهمي يساعد على تعبئة القوى لمواجهة ذلك الخطر الوهمي، وهي قاعدة تستند إلى التحليل النفسي لأوضاع العرب والفكر والعقل العربي، وهي ليست بظاهرة جديدة، ولكنها يمكن أن تقود إلى عكس النتائج المرجوة من محركي الخشية العامة في المجتمع.

- الاستناد إلى قاعدة تقول: "من لا يكون منا أو معنا فلا بد أن يكون ضدنا"، وبالتالي فأتباع كل القوميات الأخرى عند رفضهم الخضوع للقومية والثقافة واللغة العربية يتهمون بأنهم ضدها، أو اتهام من يختلف مع القوميين بالفكر أو المذهب بأنه شعوبي، إذ يعتقدون بأن المذهب السني هو الإسلام وهو القاعدة الأساسية للعروبة الحققة.

- الانطلاق من مواقع الهجوم باعتباره أفضل وسيلة للدفاع عن القومية والثقافة واللغة العربية.

ولكن هل حقاً هناك خشية على الثقافة واللغة والقومية العربية؟

لدي القناعة التامة بأن كل ما يقال في هذا الصدد هو محض افتراء وتصورات مرضية لا معنى لها وإذا ما استمرت ستكون لها عواقب وخيمة على المجتمع العربي ذاته.

القومية والثقافة واللغة العربية ليست مهددة بأي حال من الجهات التي يسميها البيان. لماذا؟ استند في رفضي للحجج التي ترد في هذا الصدد إلى الوقائع التالية القائمة على أرض الواقع:

١. فهي ليست مهددة من الشعوب الأخرى، وهي في الغالب الأعم مسلمة، إذ أن القرآن العربي يلعب دوره الواضح في التأثير الإيجابي على المسلمين عموماً ويسمح باحترام وتقدير بل حتى تقديس تلك اللغة التي كتب بها القرآن والتي يسعى الكثير منهم إلى تعلمها. كما أنها غير مهددة من أتباع الأديان الأخرى فهم يحترمونها ويتحدثون بها، وبعضهم أكثر قومية من

القوميين المسلمين العرب. يمكن للقارئة والقارئ أن يتابع هذه الحقيقة في تاريخ المسيحيين في لبنان أو في العراق وسوريا لكي يمكن إدراك عقم الخوف الذي يبثه القوميون الشوفينيون.

٢. وهي ليست مهددة من الثقافات واللغات الأخرى في العالم، بل فيها من القوة والمنعة والديناميكية الداخلية والقدرة على التطور ما يساهم في إغنائها ومساهمتها في إغناء الثقافات واللغات الأخرى.

٣. وهي تمتلك تراثاً غنياً، وأن لم يكن فلسفياً واسعاً أو عميقاً، رغم وجوده النسبي في بعض مؤلفات بعض الفلاسفة المسلمين والعرب، ولكنها تمتلك الطاقة الداخلية والقدرة الانفتاحية على التفاعل والتلاقح والتطور. وهي بهذا لا تختلف كثيراً عن الثقافات واللغات والقوميات الأخرى في العالم.

٤. إن الثقافات واللغات الغربية قد تطورت واغتنت واستفادت من الثقافة والتراث واللغة العربية كثيراً على امتداد قرون طويلة. واليوم تفتح الثقافات واللغات الأوروبية أو الغربية مناهجها وأبوابها أمام الثقافة واللغة العربية، وعليها الاستفادة منها وليس الانغلاق على نفسها ورفضها بحجة الخشية على الثقافة واللغة العربية.

٥. لقد ساهم المئات والألوف من المثقفين من غير العرب، والذين اعتبروا فيما بعد عرباً، في إغناء وتطوير الثقافة واللغة العربية على امتداد التاريخ، وعلينا أن نشتم عالياً هذا الدور لا أن نتهم الشعوب التي أنجبتهم بأنها ضد الثقافة واللغة والقومية العربية، فهو إجحاف وإساءة غير مبررتين. إن الخشية على الثقافة واللغة والقومية العربية تأتي من مواقع أخرى أيها السادة الذين تحملون فكراً متخشباً، إنها تأتي مثلاً من:

١. سيادة الاستبداد السلطوي وغياب الحريات العامة والمجتمع المدني والديمقراطية في حياة الشعوب العربية.

٢. الحجر على الثقافة واللغة العربية من جانب الحكام وعدم فسح المجال للانطلاق والانفتاح والتلاقح مع الثقافات واللغات الأخرى. وأكبر مثال على ذلك النظام العراقي على مدى عدة عقود، إضافة إلى نظم عربية حاكمية أخرى. فلا حرية أكاديمية ولا حرية نشر وكتابة وصحافة ولا حرية رأي في أغلب الدول العربية، وبالتالي يصعب تصور إمكانية تطور الثقافة واللغة في مثل هذه النظم والمجتمعات. كتبت الروائية الجزائرية في روايتها الموسومة "ذاكرة الجسد" ما يلي:

"يقضي الإنسان سنواته الأولى في تعلمه النطق،

وتقضي الأنظمة العربية بقية عمره في تعليمه الصمت". (راجع: دار الآداب. بيروت. ١٩٩٧).

٣. المناهج المتخلفة قومياً ودينياً، إذ أنها مليئة بالأفكار المتخلفة والبالية والمناوئة التي تعلم الفرد، وخاصة التلامذة والطلاب، على الكراهية والعداء والخشية من الآخر. إن مركز دراسات الوحدة العربية يملك كمّاً كبيراً من المعلومات حول هذه الممارسات وهذه المناهج البائسة والسيئة، ومع ذلك يبشر هو الآخر بالخشية غير المبررة على الثقافة واللغة والقومية العربية من الثقافات والمناهج الغربية.

٤. إن الخشية على الثقافة واللغة والقومية العربية تنشأ من الثقافة الصفراء التي انتشرت في العالم العربي لا من الثقافات الأخرى والشعوب الأخرى، بل من ثقافة السلطة وبعض القوى الدينية المتخلفة وذهنية وعملية التحريم السائدة في الدول العربية.

الثقافة واللغة، أي ثقافة وأي لغة، تعيشان وتنمو وتتطوران وتغتنيان كالكائن الحي في أجواء الحرية والديمقراطية والتفاعل الإنساني والتلاقح وليس في أجواء الظلامية والانطواء والانغلاق على الذات والخشية، لأنهما لا

تتفصلان عن حياة الإنسان اليومية، فهما التعبير عن وجوده وحياته ومعيشته وإنسانيته وطبيعته الاجتماعية وتطوره.

تموز/ يوليو ٢٠٠٦

حوار مع السيد الدكتور كنعان مكية في رؤيته للعراق الراهن

٣-١

إذا كان من الصعب جداً على السياسي ، وخاصة العراقي ، أن يعترف بالأخطاء السياسية التي ارتكبها في حياته السياسية ، فلم يكن ، كما يبدو ، هذا صعباً على مثقف عراقي هو السيد الدكتور كنعان مكية ، كما حصل أثناء اللقاء الأسبوعي الذي أداره السيد سام منسى بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٤ ، حين تحدث عن مواقفه التي أخطأ فيها حول تقديره لما يمكن أن يحصل في العراق بعد إسقاط النظام من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، وخاصة حول قضايا مثل الطائفية السياسية والمحاصصة ابتداءً من مجلس الحكم الانتقالي وقرار الاحتلال الذي أعلنه مجلس الأمن الدولي بطلب من الولايات المتحدة وبريطانيا ، والذي لا يوافق مزاج العراقيين بأي حال وضد إرادتهم الحرة ، إضافة إلى جملة من القضايا الأخرى التي تستوجب المناقشة. إن مثل هذا الرأي والاعتراف بالخطأ يشكل فضيلة طبعاً للباحث العلمي الذي يعي أهمية ذلك ، ولكن ما استوقفني حقاً في هذه المقابلة بعض المسائل التي اعتبرها خلافية وذات أهمية جوهرية لمجتمعنا العراقي والتي تستوجب وتستحق خوض النقاش بشأنها.

أشار الدكتور كنعان مكية بأنه لم يكن يقدر أن تتخذ الأحزاب السياسية الشيعية مواقف طائفية بهذه الصراحة والقوة التي اتخذتها في أعقاب سقوط النظام ، ولم يبين لماذا تشكل لديه مثل هذا التصور غير الدقيق أو الخاطئ ، كما أرى ، رغم أن الأستاذ مكية قد شارك بفعالية في الحوارات التي دارت في ما بين القوى السياسية العراقية المعارضة وتلك التي دارت بين الولايات المتحدة وقوى المعارضة العراقية في واشنطن ، وكذلك الدورة التي تعرف عليها بمشاركة ما يقرب من ١٣٥ عراقياً متخصصاً وسياسياً ومثقفاً في واشنطن ، إضافة إلى النقاشات الفكرية والسياسية العامة في الفترة التي سبقت سقوط النظام. إن مستوى معارف ووعي الدكتور مكية يفترض أن يكون على علم بثلاث مسائل جوهرية لا بد من ذكرها ، وهي:

* كل الأحزاب السياسية التي تتشكل على أساس ديني في بلد متعدد الديانات والمذاهب، كما هو حال العراق، لا يمكن أن تكون إلا أحزاباً سياسية تقوم على أساس طائفي وتمارس سياسات طائفية. وقد برز هذا الواقع في الربع الأول من القرن العشرين وفي الأربعينيات من القرن الماضي حين نشأت جماعة الإخوان المسلمين (السنة)، كما برز في أوائل الخمسينات منه حزب التحرير الإسلامي (السنة) والحزب الجعفري (الشيعية) والذي شكل نواة حزب الدعوة الإسلامية، والذي كان يطلق عليه العراقيون مجازاً بـ "الحزب الفاطمي". وقد تكرر هذا الاتجاه الطائفي أكثر فأكثر نتيجة ممارسة الحكومات المتعاقبة نهجاً طائفيّاً سياسياً في الواقع العملي، رغم أنها لم تكن ممارسة رسمية ، بل كانت غير مرغوب بها اجتماعياً من جانب كل الغالبية العظمى

في المجتمع العراق ، إضافة على سياسة التمييز القومي التي كانت تمارسها تلك الحكومات.

* كما لا يمكن لأي حزب سياسي ديني تأسس ونما وفق أسس مذهبية ، ثم عمل بشكل شديد الاقتراب والتفاعل والتشابك مع الأحزاب الدينية الشيعية في إيران، دُعْ عنك الحكم الشيعي الإيراني المتطرف، إلا أن يستند في فكره وفقهه وسياساته إلى قواعد عمل وسلوكية طائفية سياسية، خاصة وأن تحولاً حصل منذ الثمانينات في موقف حزب الدعوة بقيادة محمد باقر الحكيم في الموقف من ولاية الفقيه وإقراره لها. كما أن قيادة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية قد التزم منذ تأسيسه في طهران من قبل السيد محمد باقر الحكيم بولاية الفقيه أيضاً. ولا شك في وجود خلاف حول هذه القضية مع قوى شيعية أخرى ومع جمهرة غير كبيرة من الإسلاميين الديمقراطيين من أمثال السادة ضياء الشكرجي ومحمد عبد الجبار شبوط وأياد جمال الدين، على سبيل المثال لا الحصر.

* ولا أشك بأن الزميل مكية على علم أو يتذكر البيان الشيعي الذي أصدرته مجموعة من المثقفين والسياسيين الشيعة بمبادرة من السيد الدكتور موفق الربيعي والذي عبر في مضمونه عن روح طائفية سياسية عميقة الجذور، رفضت كثرة من المثقفين الديمقراطيين والتقدميين والعلمانيين والبراليين الذين ينحدرون من عائلات تتبع المذهب الشيعي التوقيع على مثل هذا البيان الذي أسس بدوره للتمييز والصراع الذي تبلور من مواقع السلطة فيما بعد في العراق.

* ومع ثقتي بصدق طوية الدكتور مكية، إلا أن من غير المعقول أن الزميل لم يلاحظ تلك النزعة الطائفية التي تميزت بها الأحزاب الشيعية عموماً قبل سقوط النظام الذي أعتبر النظام العراقي كله سني ويعتمد على السنة العرب،

وكان النظام الدكتاتوري كان يعبر عن رأي جميع أتباع المذهب السني، وكان لم يكن هنا الكثير من السكان من أتباع المذهب السني يناهضون سياسات النظام الدكتاتوري الذي لم يكن له دين ولا مذهب ولا فكر غير الفكر العنصر والشوفيني ولا سياسة غير السياسة الفاشية التي تجلت في عمليات الأنفال وحلجة والتعريب والتهجير في كركوك وفي الأهوار وفي الحرب والغزو الخارجي...الخ ، والذي عرض الكثير من السنة إلى ذات السياسة الإرهابية القاهرة.

لقد كان الاتجاه الطائفي واضحاً في أغلب أدبيات ومواد التثقيف التي كانت تصدرها الأحزاب السياسية الإسلامية العراقية قبل إسقاط النظام بسنوات طويلة ، ولهذا فمن غير المعقول أن السيد مكية، الذي يلاحق القضايا العراقية منذ ثلاثة عقود حسب قوله ، لم يكن واعياً لهذه الحقيقة الصارخة.

إن الإشكالية الكبيرة التي ربما لم ينتبه لها الزميل مكية هو التباين بين الأحزاب الديمقراطية المسيحية التي تأسس في أوروبا والتي تستند إلى عملية التنوير التي مرت بها تلك الشعوب والتي تأخذ بمبدأ الفصل بين الدين والدولة في الحكم، وبين الأحزاب الإسلامية السياسية في العراق والدول العربية وبقية الدول الإسلامية عموماً التي لم تعرف حتى الآن عملية تنوير ديني واجتماعي ضرورية وتقرن الدين بالدولة في الحكم. إن غياب التنوير الديني وربط الدين بالدولة في دولة متعددة الأديان والمذاهب مثل العراق لا يقودان إلى صراعات في ما بين المؤسسات الدينية، وكذلك في ما بين أتباع الأحزاب الإسلامية السياسية المختلفة، حسب، بل يقودان إلى صراعات ونزاعات في ما بين أتباع طائفة دينية واحدة من أجل النفوذ والمال والسلطة

أيضاً، وهذا ما يلاحظ اليوم في العراق بوضوح كبير. والخطورة تكمن الآن في احتمال انتقال هذا الصراع إلى نزاعات سياسية - اجتماعية في أوساط المجتمع، والتي أشار إليها بصواب الدكتور مكية نفسه حين أشار إلى احتمال اشتعال حرب أهلية طائفية مدمرة داخل كل طائفة وفي ما بين الطوائف المذهبية في حالة خروج القوات الأمريكية في وقت مبكر من العراق.

لا أتحدث عن هذه المسألة الآن ، بل كتبت عنها في دراسات كثيرة منشورة وفي كتابين صدرا لي في بيروت، دار الكنوز الأدبية، الأول تحت عنوان "ساعة الحقيقة، مستقبل العراق بين النظام والمعارضة" في العام ١٩٩٥ ، والثاني تحت عنوان "المأساة والمهزلة في عراق اليوم" في العام ٢٠٠٠ ، إضافة إلى كتاب الاستبداد والفسوة في العراق في العام ٢٠٠٥ عن دار حمدي في السليمانية.

الملاحظة الثانية:

حين استفسر السيد سام منسى من الدكتور كنعان مكية في ما إذا كانت الإدارة الأمريكية تتحمل مسؤولية ما في الأوضاع السائدة في العراق ، تردد في الإجابة قليلاً ثم أجاب بأنهم يتحملون ذلك جزئياً ، ويرى أن هذه المسؤولية ناشئة عن عدم معرفة هؤلاء الناس بالواقع العراقي وأنهم تعاملوا على أساس الأكثرية السكانية في مبدأ المحاصصة في الحكم وفي كل الأمور التالية. اختلف تماماً مع الأخ الدكتور مكية في هذا الصدد. وسأحاول فيما يلي توضيح ذلك.

لقد كان للولايات المتحدة استراتيجية معينة وللمعارضة العراقية استراتيجية أخرى، رغم أنهما التقيا في الموقف التكتيكي الهادف إلى إسقاط

النظام ، إلا أنهما اختلفا فيما يحصل بعد ذلك. وإذا لم تكن للمعارضة العراقية استراتيجية واحدة، بل مجموعة من استراتيجيات متباينة، فإن الولايات المتحدة كانت تمتلك استراتيجية واحدة، ولكن لم تهيئ لها أدوات التنفيذ الضرورية من جهة، كما اختلقت بالرغبة في تحويل الإرهاب الإسلامي السياسي المتطرف الدولي من الولايات المتحدة وتكثيفه في العراق من جهة ثانية.

ولم تكن الفوضى الأولى التي نشأت ، كما لم يكن إعلان احتلال العراق من جانب الولايات المتحدة عبر قرار مجلس الأمن الدولي مفاجئاً لي، بل كان مقررّاً ابتداءً وجزءاً من العملية، وقد أشرت إلى ذلك في محاضرة لي شاركت فيها مع السيد الدكتور محمد بحر العلوم والسيد الدكتور محمود عثمان في لندن قبل الحرب بعدة شهر. كما عبرت عن رأيي هذا في ربيع العام ٢٠٠٢ في محاضرة قدمتها للأخوات والأخوة العاملين في مكتب الإعلام المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني في السليمانية. لقد كان واضحاً أن الإدارة الأمريكية لم تكن تريد تسليم الحكم للعراقيين، بل كانت تريد أن تحكم العراق بشكل مباشر وخلقت فراغاً ساهم في نشوء التوتر والصراع وبروز القوى الإرهابية تدريجاً وإعادة تنظيم القوى المناهضة للوضع الجديد، وخاصة جماعة البعث الصدامية وجماعة القاعدة. وحين أُجبرت على تشكيل مجلس الحكم الانتقالي أنتجته على الشكل الذي كانت قد قرّرت قبل ذاك في واشنطن والذي حصل على تأييد الأحزاب السياسية الشيعية والقوى الكردستانية. ومن المؤسف أن بعض القوى العلمانية شاركت، وبهذا المعنى وافقت على البنية المحاصصية لتشكيلة المجلس الانتقالي الذي لم يكن يحكم ، بل كان الحاكم الفعلي هو المستبد بأمره پاول بريمر. إن الطريق الذي اختارته الإدارة

الأمريكية للعراق كان يشير بصراحة ووضوح إلى رغبتها في نقل المعركة ضد الإرهاب دولياً من بلادها إلى العراق، وعلينا أن نفهم ذلك بوضوح وبدون رتوش لكي نستطيع أن نتعامل مع الأمور بصورة أفضل. ولم يخف جورج دبليو بوش هذا الموقف بل أعلنه مراراً وتكراراً، إضافة إلى بقية مفردات الاستراتيجية الأمريكية.

إن البدء بتوزيع السلطة على أساس المحاصصة الذي كرس الطائفية في العراق ، كان يعني حرث وتمهيد الأرض الصالحة لنمو الصراع والنزاع الطائفيين في العراق والذي تعمق بالانتخابات المرتجلة والمستعجلة التي طالبت بها المرجعية الدينية للشيعية في النجف والذي لعب الدكتور أحمد الجبلي في بلورة الاصطفاف الطائفي السياسي في العراق باقتراحه تشكيل الائتلاف الشيعي (الائتلاف العراقي الموحد) الذي عمق الانقسام وأغرق العراق في مستنقع الطائفية، رغم حديثه عن اللبرالية الفاقعة التي تبناها. لم يكن دور الإدارة الأمريكية يا سيدي الفاضل جزئياً، بل كان أساسياً، خاصة حين كان المؤتمن على العراق، پاول بريمر غير أمين لوجهة التطور الديمقراطي والمدني العلماني في العراق ، بل أميناً لما كان يراد للعراق من جانب الإدارة الأمريكية في حينها والذي يتجسد الآن من الناحية الطائفية. لقد كان بريمر يلعب الدور الأول في السياسة العراقية والاصطفاف السياسي العراقي ، وهو بذلك قد وجه ضربة غير مباشرة للقوى العلمانية والديمقراطية واللبرالية العربية في العراق ولم يساعد على تحقيق تحالف بينها وبين القوى الكردستانية.

لقد ارتكبت الولايات المتحدة الكثير من الأخطاء في غير صالح الشعب العراقي رغم أنها أنقذته من شرور أكبر طاغية عرفتة منطقة الشرق الأوسط في القرن العشرين حتى سقوطه، إلا أنها أدخلتنا من خلال سياساتها المقررة والأخطاء في نفق مظلم كلف، وربما سيكلف، الشعب العراقي المزيد من الضحايا البشرية أولاً والحضارية ثانياً والمادية ثالثاً.

٢٠٠٨/٢/١٦

الحلقة الثانية

الملاحظة الثالثة:

حول واقع قوى المعارضة العراقية

لقد خاضت قوى المعارضة العراقية عملية نضال مديدة ومعقدة وملئية بالتضحيات الجسام ضد النظام ألصدامي، وخاضت حركة پيشمرگة أنصارية طويلة وتحملت خسائر بشرية فادحة، ولكنها مع ذلك لم تستطع إزاحة هذا النظام الفاشي، رغم الضعف الذي بدا عليه في أعقاب حربين مدمرتين والعزلة الدولية الإقليمية والمحلية التي عاش فيها. والسبب في ذلك يكمن ، كما هو معروف في عدة مسائل جوهرية، أبرزها:

* الأساليب الإرهابية القمعية الفاشية التي مارسها النظام الاستبدادي ضد قوى المعارضة السياسية وإشاعة الخوف الدائم في نفوس الناس.

* تعدد أجهزة الأمن وتنوعها وتنوع الأساليب التي مارسها النظام في مواجهة المعارضة العراقية خلال فترة حكمه والتي كانت ناجحة في إضعاف هذه القوى وإخراج واحدة بعد الأخرى من الساحة السياسية العراقية وإبعاد أغلب أعضائها عن العراق.

* الخصائص السلبية التي تميزت بها جميع قوى المعارضة العراقية دون استثناء ، بالرغم من التباين النسبي في مدى حدة وعمق وشمولية هذه الظاهرة لدى تلك الأحزاب. ولم اخف عن قناعتي بأن جزءاً من سمات صدام حسين كانت ولا تزال موجودة في الفرد العراقي وفي الكثير من القوى السياسية العراقية على نحو خاص ، والتي تبدو لنا واضحة في فترة ما بعد سقوط النظام . وهي إشكالية اجتماعية – ثقافية ذات خلفية فكرية وتاريخية وتراثية وتقاليد عميقة الجذور وشديدة التصلب في الشخصية العراقية.

* ضعف الدعم الدولي والعربي للمعارضة العراقية ومشاركتها في إضعاف وفرض العزلة الفعلية على النظام منذ فترة مبكرة من تفاقم سياساته الاستبدادية والقمعية ، بل ساهمت في تعزيز دوره ومكانته في العالم ، وكانت تسعى إلى الحصول على جزء من الموارد النفطية التي سقطت على رأس النظام في النصف الثاني من العقد الثامن من القرن الماضي.

* التدخل الكبير للقوى الإقليمية العربية وغير العربية في شؤون المعارضة العراقية وفي التأثير على وجهة نضال ودور وعلاقات البعض الكثير منها.

* العزلة الكبيرة التي فرضت على قوى المعارضة العراقية عن فئات الشعب المختلفة وبالتالي ضعف تأثيرها في وعي الناس وفي تعبئتهم لمواجهة النظام.

* الخطاب السياسي غير الحديث والتقليدي الذي مارسته قوى المعارضة وعدم تجديد نفسها وتحسين علاقاتها ببعضها ومع الناس.

إن كل هذه العوامل تساعدنا على تشخيص مسألتين مهمتين:

الأولى: أن الظرف أو العامل الموضوعي للخلاص من النظام من خلال الإطاحة به كانت موجودة وناضجة فعلاً، وكانت تستوجب وجود من يطيح به.

والثانية هي أن الظرف أو العامل الذاتي، أي القوى السياسية العراقية التي كان المفروض أن تطيح به، لم تكن ناضجة ولا قادرة على إجراء التغيير في النظام.

وقد حدا هذا الواقع بها إلى القبول بالدور الدولي للخلاص منه، ولم تكن هي المبادرة بطلب هذا الدور. كان لهذا الدور إيجابية واحدة هو قدرته على تخليص العراق من الدكتاتورية الظالمة التي لم يعرف الشرق الأوسط على مدى القرن العشرين مثيلاً لها، دكتاتورية متوحشة ومتعطشة للدماء العراقية وغير العراقية وهي منقبة كبيرة حقاً، ولكن كان لهذه الطريقة الخارجية في الخلاص من النظام سلبياتها الكثيرة والكبيرة التي نعاني منها اليوم، إذ لم تتخذ الإجراءات الضرورية لمواجهة التداعيات المحتملة بعد سقوط النظام. لو عدتم إلى سلسلة مقالات كتبتها ونشرتها في فترة سقوط النظام وأشرت فيها بوضوح كبير إلى ما اتخذته صدام حسين من إجراءات قبل سقوط نظامه لمواجهة الوجود الأمريكي في العراق. وفي حينها قامت ال ب ب سي بترجمة تلك السلسلة ووزعتها. وقد اتصل بي الأخ صادق الصائغ ومجموعة معه يسأل من أين لي بهذه المعلومات التي لو صحت فهي تحوي على مشاهد مرعبة. وكانت كذلك ، وهي لا تزال تقدم مشاهد مرعبة حقاً ، رغم تراجع نسبي مهم في حجم الإرهاب وعدد القتلى ، ولكن لا تقدم كبير في العملية السياسية، إذ أن السادة الطائفون يرفضون النزول عن بغلة الطائفية السياسية. رغم الحديث عن وجود أمن وطمأنينة في بغداد مثلاً فقبل ثلاثة أسابيع، وبالتحديد في يوم ٢٥/١/٢٠٠٨ دخل أربعة من الإرهابيين الذين يرتدون ملابس الشرطة ومعهم سيارة شرطة ويحملون أسلحة قوى الشرطة في بغداد إلى بيت ابن أختي وذبحوه مع زوجته وابنته ذات الخمسة عشر ربيعاً. وهي ليست حادثة عائلية واحدة، بل هناك الكثير من الحوادث التي لا

نسمع عنها. يؤلمني حقاً أن أقول بأنني كنت أرى هذه العواقب قبل وقوعها، ورغم ما كتبنا محاولين تجنب الشعب المزيد من الكوارث بعد سقوط النظام، إلا أن "الأحبة" الذين يتحملون جزئياً ، كما تقول، لم يعيروا كل ذلك أي اهتمام ، بل كان اهتمامهم منصباً على قضايا أخرى أنت أدرى مني بها، لأنك على مقربة من قوى صنع القرار الأمريكي.

أخي الكريم ، لم تكن قوى المعارضة العراقية والفرد والمجتمع في العراق ناضجة حقاً في قدراتها الذاتية وفي وعيها العراقي ، وليس الهويات الضيقة ، (كم أتمنى عليك أن تقرأ كتاب الهويات القاتلة للكاتب والروائي الأستاذ أمين المعلوف)، لتسلم السلطة السياسية العراقية وبناء دولة عراقية تقوم على أسس المواطنة والحرية الفردية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق الاجتماعي ، لعدة أسباب جوهرية ، وهي:

* الضربات القاسية التي تلقتها خلال العقود التي بدأت مع انقلاب شباط الدموي في العام ١٩٦٣ ، رغم أن الفترة التي سبقت ذلك، لم تكن بالضرورة جيدة ومناسبة للحياة الحزبية العراقية ، بل كانت مرتبطة بالقسوة والقمع وحتى تلك الفترة التي يتحدث عنها البعض وكأنها خير، في حين أنها كانت الأساس الذي بنيت عليه المآسي اللاحقة، رغم أن ما جاء بعد العهد الملكي قد جعل الناس تتحسر على تلك الفترة بالرغم من حرياتها المقننة وقمعها للحركات السياسية والسجون التي امتلأت بمعتقلي الفكر والرأي السياسي.

* مضامين وأساليب التربية والتعليم والإعلام الشوفينية التي مارسها النظام على مدى عقود في المدرسة والجامعات والمعاهد ومواقع العمل ودوائر الدولة التي ساهمت بتكوين أجيال جديدة بعيدة كل البعد عن قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ، ودمر كل ما نشأ قبل ذاك في المجتمع من بدايات قيم المجتمع المدني.

* السجن الكبير الذي عاش فيه الشعب في ظل النظام وأجهزته القمعية وحرمانه من أي اتصال خارجي أو إطلاع عل المعارف أو ما يجري في العالم.

* التنوع القومي والديني والمذهبي والفكري والسياسي الذي هو من حيث الجوهر ظاهرة إيجابية ، ولكنها في ظل الدكتاتورية تحولت إلى خطر انفجار فعلي من جانب القوى السياسية التي اعتبرت نفسها ممثلة لتلك الجماعات وتطالب بمصالحها وبالانتقام .. الخ ، مما كان يؤكد سلفاً احتمال بروز كل ذلك.

كلنا يعرف بأن النظام العراقي قد وجه ضربات قاسية جداً للقوى الديمقراطية والبرالية والعلمانية العربية ، ولكنه عجز بعد عام ١٩٩١ أن يوجه الضربات للقوى الكردستانية التي تلقتها قبل ذاك في عمليات الأتفال. وقد أجبر الكثير من المعارضين العرب على الهجرة أو العمل في مناطق البيشمرجة وحرماها من مواقع ومنابر العمل بين صفوف فئات المجتمع. وفي الوقت الذي وجه ضربات قاسية أيضاً للقوى الإسلامية السياسية الشيعية ، إلا أنها امتلكت منابر مهمة للعمل والإعلام والدعاية ، وهي الجوامع والحسينيات التي كانت مراقبة فعلاً ، ولكنها استطاعت أن تبقى على صلة بالناس. وحين سقط النظام لم يكن سهلاً على القوى الديمقراطية والبرالية والعلمانية العودة إلى الحقل السياسي وأن تستعيد مواقعها ، في حين كان ذلك ممكناً لقوى الإسلام السياسي التي حظيت بتأييد واسع من المرجعيات الدينية ، وكذلك من پاول بريمر. وفي ظل هذه الأوضاع كان من الخطأ الفادح الموافقة على إجراء انتخابات مرتجلة مستعجلة ، كنتم من وافق عليها أيضاً مع زميلكم الدكتور الجلي والتي كانت البداية الفعلية لهيمنة الطائفية على الحياة السياسية العراقية ، إذ أنها وجدت في تلك الأجواء فرصة للتجلي والاستقطاب الطائفي

السياسي. لقد ساهمتم كخبراء ومستشارين للرئيس الأمريكي بوش ونائبه ديك جيني عملياً ووقفتم إلى جانب وزارة الدفاع في الصراع ضد وزارة الخارجية الأمريكية. وكان لهذا تأثيره السلبي الواضح على ما نعاني منه اليوم في العراق.

إن القرارات التي اتخذها بريمر لم تكن بمعزل عنكم وعن نصائحكم له أو لإدارة الأمريكية مباشرة ومنها حل الجيش العراقي وتدمير الدولة كمؤسسات لا بد من وجودها إلى حين بناء البديل المناسب عنها. ولكن لا شك كنتم ضد قرار الاحتلال ومعكم الدكتور أحمد الجلي ، كما هو موقفي وموقف غالبية القوى العراقية التي وقفت ضد هذا القرار البائس الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي ، إذ كنتم في ذلك على حق. كما لا تنسى المواقف السلبية ، يفترض أن لا تنسى المواقف الإيجابية ، ولكنها جاءت بعد خراب البصرة.

كيف يمكن أن تتحمل الإدارة الأمريكية جزئياً ما حصل في العراق، وهي التي كانت تقرر السياسة العراقية وكل ما يمت للاقتصاد والخدمات والعلاقات؟ هل يمكنكم تفسير ذلك؟ ألا تتذكرون كيف شكّا الجميع من استبداد بريمر، ومع ذلك تعتقدون بأن الولايات المتحدة تتحمل جزئياً عواقب ما حصل في العراق؟ إن هذا الموقف لا يعبر عن استقلالية فكرية وسياسية، بل عن رغبة في إبعاد الضرر عن الإدارة الأمريكية ورميه على عاتق العراقيين، رغم أن العراقيين يتحملون أيضاً وزر ما يجري اليوم في العراق. ولكن ليس صحيحاً حين تقولون كل منا ضحية وكل منا مسنول، والذي لا يعني سوى كل منا جلاّد أيضاً. من الممكن أن تقولوا بأن قسماً مهماً من الضحايا قد تحول إلى انتقامي وإلى جلاّد ، فهذا صحيح ، ولكن ليس الكل ، ولا شك في أنكم تتحملون جزءاً من المسؤولية باستشارتكم ومواقفكم بعد سقوط النظام.

وتشخيصكم للوضع الراهن وتعقيداته فيه الكثير من الصحة ، ولكن سيكون موضع نقاشنا في الحلقة القادمة (الثالثة).

٢٠٠٨/٢/١٨

الحلقة الثالثة

الملاحظة الرابعة:

حول الوضع الراهن في العراق

استمعت بإصغاء للمقابلة الصحفية التي تحاور بها السيد سام منسى مع الأستاذ كنعان مكية وخاصة في إجاباته عن أسئلة خاصة بالدور الأمريكي والإيراني في العراق ، وعن إمكانية الخروج من المحنة الكبيرة التي يعيش فيها العراق وعن إعدام صدام حسين.

يرى السيد مكية أن دور الأمريكيين لم يعد كبيراً في ما عدا إمكانية محدودة في التأثير على رئيس الوزراء وبعض السياسيين من الصف الأول، في حين أن الدور الرئيسي في العراق حالياً أصبح بيد إيران. في هذا الجواب قدر كبير من الصحة، إذ أن الولايات المتحدة بأساليب وأدوات عملها وتخطيها في معالجة مجمل الأوضاع العراقية وسعيها بين تسريع الحل وبين المزيد من جر الإرهابيين الإسلاميين المتطرفين إلى العراق لتصفية المعركة معهم في العراق وليس في الولايات المتحدة أو أوروبا، قد أضعفت من سمعتها ومن الهيبة التي كانت لديها في منطقة الشرق الأوسط، إذ لم يعد هذا الشرطي الدولي يخيف الكثيرين من شعوب المنطقة، رغم أنه لا يزال كدولة أعظم

يمتلك القدرة والقوة على عمل الكثير في العراق والمنطقة. في مقابل هذا استطاعت إيران أن تحقق الاختراق الذي يشير إليه السيد مكيه وأن تحقق القدر الكبير من الوجود والتأثير باتجاهات أساسية مهمة، وهي:

١. وجود أمني واسع النطاق في جميع أنحاء العراق، وبشكل خاص في مناطق الجنوب وبغداد، ولكنها لم تعدم الوجود في إقليم كردستان العراق أيضاً.

٢. وجود فكري وسياسي مؤثر في أربعة مواقع :

أ. في أوساط كثيرة من المؤسسة الدينية وشيوخ المساجد والحسينيات ، بالارتباط مع أولئك الذين تبنا بوضوح ولاية الفقيه ، واعتبر السيد علي خامنئي ، مرشد الثورة الإسلامية في إيران هو ولي الفقيه لها.

ب. في أوساط الأحزاب السياسية الإسلامية وفي بعض التنظيمات الأخرى والتي تجد تعبيرها في المؤسسات الحكومية المختلفة ، ومنها بعض من مؤيدي سياساتها ومواقفها في مجلس النواب أيضاً.

ج. في منظمات يطلق عليها مجازاً بـ "منظمات المجتمع المدني" المرتبطة بقضايا الدين والمجتمع ، وهي كلها ذات تأثير كبير على الحركة والفعل السياسي في الشارع العراقي في هذه المرحلة من تاريخ العراق.

د. في وسط السوق أو البازار العراقي الذي يمكن التأثير فيه بشكل واسع ، وخاصة في أوساط التجار الشيعة الذي يهيمنون اليوم على السوق.

٣. وجود تأثير إعلامي واسع النطاق من خلال فضائيات إيران العربية والفارسية وصحافتها وأدبياتها وتأثيرها المباشر وخاصة في المآتم الحسينية وفي عمليات الضرب على الصدور والتطبير والضرب بالزنجيل (السلاسل الحديدية) على الظهر والردّات الحسينية ..الخ.

٤. يضاف إلى ذلك دورها في دعم النشاط الإرهابي لقوى القاعدة وبعض الميليشيات الطائفية الشيعية والتي تتم بصورة غير رسمية، ولكنها موجهة من الحكومة الإيرانية ذاتها.

٥. وهي تستخدم موارد مالية كبيرة جداً لهذا الغرض، إضافة إلى صادرات السلاح والعتاد والأحزمة المفخخة وأسلحة مضادة للدبابات ...الخ.

والصراع الإيراني في العراق ليس لغرض التأثير على السلطة السياسية وجعلها دينية شيعية حسب، بل ولخوض الصراع ضد الولايات المتحدة حول الوجود الإيراني المعارض في العراق وبسبب سياسات الإدارة الأمريكية إزاء إيران في مجال الملف النووي وحقوق الإنسان ودور إيران البارز والمعتل للحياة السياسية اللبنانية عبر حزبها ، حزب الله ، في لبنان، إضافة إلى دورها الجديد المتفاقم في فلسطين ...الخ.

إلا أن هذا لا يقتل قطعاً من قدرة الولايات المتحدة في التأثير على وجهة التطور في العراق إن كان ذلك في مصلحتها، ولكنها تدير الأمور بطريقة غير عقلانية ، في ما عدا ما أنجز في الأشهر الأخيرة في مجال الأمن الداخلي، الذي لا يزال مهزوزاً ومعرضاً للانتكاس.

غير مقتنع بخروج الأمور من أيدي الإدارة الأمريكية ، ولكن تطور الوضع بهذا الشكل نافع نسبياً في الصراعات السياسية داخل الولايات المتحدة، وأن كان يمكن أن يخدم الطرفين المتنازعين على التكتيكات الممارسة وليس على الاستراتيجية المشتركة و بل الواحدة.

أدرك السيد وزير الخارجية العراقية طبيعة المشكلة القائمة في العلاقة بين إيران والولايات المتحدة وكونهما يسعيان إلى ممارسة معركتهما في العراق ، وهو يحاول إبعادها عن العراق، ولكن دون جدوى حتى الآن. لم ينجح وزير الخارجية العراقية حتى الآن لا لنقص في إمكانياته الدبلوماسية، بل لأن

المعركة يراد لها أن تكون في العراق قبل أن تنتقل إلى إيران، إذ عندها ستكون معركة حامية الوطيس وعواقبها وخيمة. وإيران تسعى إلى إشعال النار لا في العراق وحده، بل في كل المنطقة، أي الهروب إلى أمام بدلاً من التعقل والتفكير بما يطرحه مجلس الأمن الدولي بشأن ملفها النووي، إذ أنها تعتقد بأنه الطريق الوحيد لإخراج الأمريكيين وضرب إسرائيل وتحقيق مصالحها. وهنا يمكن أن ننتبه إلى القوى التي تكمن وراء اغتيال مغنية في دمشق وليس بعيداً من مواقع المخابرات السورية، إنها أقرب أن تكون من حزب الله ذاته ، وبتعبير أدق، من جانب إيران وبالتنسيق مع سوريا ، لأن قتله يمكن أن يثير صراعاً ونزاعاً دموياً يراد له أن يكون. ولكن بهذه السياسة تفقد الحكومة الإيرانية نفسها بنفسها إلى حتفها. لهذا ستستمر إيران بالتأثير على العراق والتدخل في شؤونه أكثر فأكثر وستمارس لعبة الفار والقط مع الولايات المتحدة في العراق وفي مواقع أخرى، إلى أن يضيق صدر الولايات المتحدة فتبدأ بالمعركة التي تنتظرها إيران لتشعل الأرض تحت أقدامها في العالم العربي، كما تتوقع!

الملاحظة الخامسة:

حول الطائفية السياسية

اتفق مع الأستاذ مكية حول صعوبة التخلص من الهوية الطائفية بعد ولوجها الكثيف والواسع في السياسة العراقية في المرحلة الراهنة ، إذ أنها أصبحت الهوية المسيرة للوزارات المختلفة وللعمل العام والفساد المالي والإداري في آن واحد. ولكن دون التخلص من هذه الهوية الطائفية لصالح الهوية العراقية لن يصل العراق إلى شاطئ السلام والأمان والسير على طريق التطور. والسؤال كيف يمكن تحقيق ذلك؟

ليس هناك من وصفة جاهزة أمام الباحث السياسي والاجتماعي العراقي، ولكن، كما يبدو، لي أن الأمور يمكن أن تنضج تدريجاً ضد السياسات والسلوكيات الطائفية التي قادت إلى موت أكثر من نصف مليون إنسان على الأقل خلال السنوات الخمس المنصرمة. الطريق الذي يضمن التحول صوب المدنية هو إجراء تعديلات جديدة في الدستور لإزالة الجوهر الطائفي في بعض بنوده والغموض في البعض الآخر منه وبعض مواده التي تعتبر حمالة أوجه ، كما يفترض رفض المشاريع الطائفية في تقسيم العراق إلى فيدرالية شيعية وأخرى سنية وإلى تعديل نظام الانتخابات والتخلص من التحالفات الطائفية باتجاه تحالفات مدنية واحترام الفيدرالية الكردستانية وحقوق المركز الإقليم...الخ.

لا يمكن للأحزاب الإسلامية القائمة أن تنزع جلودها ، ولكن يمكن أن يفرض الناس عليها ذلك ، إلا أن هذا لن يحصل بسرعة بسبب طبيعة الوعي الديني المشوه والمتخلف وغير المتنور السائد في العراق. سنواجه مصاعب جمة خلال الفترة القادمة ، ولكن ما لم يتغير ذلك سيدخل العراق في نفق مظلم يختنق بالحروب الطائفية الشيعية – الشيعية والشيعية – السنية والعشائرية – العشائرية أيضاً.

إن المهمة التي تواجه العراق اليوم تبرز في سبيل تعزيز التيارات الديمقراطية والبرالية والعلمانية العقلانية التي تعي المشكلة وتعني سبل التحول إلى أوضاع جديدة دون هزات عميقة في المجتمع وبالطرق السلمية والديمقراطية. ويفترض أن تشارك فيه كل قوى المجتمع التي تعتقد بأن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان هي الطريق الوحيد لوصول العراق إلى شاطئ السلام.

الملاحظة السادسة:

حول المحكمة وصدام حسين

أخي الأستاذ مكية

المحاكمات التي جرت لبعض أبرز أقطاب الطغمة الحاكمة السابقة كانت بعيدة كل البعد عن محاكمات جادة ومتماسكة وقادرة على تقديم النظام كله إلى المحاكمة وإبراز ما فعله النظام طيلة العقود التي حكم فيها العراق. لقد فقد الشعب العراقي فرصة ثمينة للدروس التي كان في مقدور المجتمع أن يتعلم منها. لقد بدت وكأنها عملية انتقامية من قبل الشيعة لقتلهم لا غير في حين أن الجريمة كانت قد شملت الشعب العراقي كله. لقد كانت محاكمات نورينبيرغ نموذجاً حياً ورائعاً لمحاكمة النظام الفاشي كله وقادته الأساسيين. اتفق معكم في هذا الشأن ، كما أتفق معكم بالطريقة المخزية التي تم فيها إعدام الطاغية. لقد كانت عملية انتقام سيئة وبعيدة عن أي رؤية حضارية وإنسانية. أنا عضو في منظمة العفو الدولية منذ سنوات طويلة ومؤيداً لموقفها الرافض لحكم الإعدام أياً كان السبب الذي يكمن وراء ذلك الحكم. ولكن ما دام هناك قانونا فرض حكم الموت على صدام حسين ، فكان لا بد من تنفيذه بطريقة أخرى قانونية وليس بالأسلوب الذي رأيناه في مسرحية الإعدام البائسة. أتمنى أيها الأخ الكريم أن تفكروا بملاحظاتني النقدية وأرجو أن لا أكون قد

أسأت إليكم ، كما أنني لا امتلك الحقيقة ، بل هي مجرد وجهة نظر شخصية
يمكن أن تصيب وأن تخطئ.

٢٠٠٨/٢/١٨

كاظم حبيب

رؤية حوارية

هل من دور للنفط

في إسقاط حكم البعث في العراق؟

المدخل:

كتب الأخ الفاضل السيد الدكتور عبد الخالق حسين مقالاً أجاب فيه عن سؤال طرحه على نفسه : "هل كان إسقاط حكم البعث بسبب النفط؟" ، نُشر المقال على موقع "آفاق" الإلكتروني ومواقع أخرى عديدة ، كما وصلني على بريدي الشخصي بتاريخ ١٧/٩/٢٠٠٧ . والمقال يستحق القراءة والمناقشة في آن واحد. وكلما كانت المقالات جديّة ومحاولة جادة للتحليل، كلما استطاع صاحبها إثارة المزيد من التساؤلات والنقاش ، خاصة وأن الباحث يتحدى الباحثين والكتاب والصحفيين والسياسيين ويحثهم على المشاركة في النقاش. وسأحاول فيما يلي مناقشة بعض الأفكار الأساسية التي تضمنها مقاله.

إجابة الدكتور عبد الخالق حسين تتضمن استنتاجاً أساسياً توصل إليه وهو محور مقالته حيث ينفي وجود أي دور للنفط في إسقاط نظام حكم البعث ،

ويطرح عوامل أخرى يراها كانت سبباً في إسقاط النظام. وفي البحث محاولة للإجابة عن أسئلة تدور في ذات الإطار ، منها مثلاً:

"هل هناك شحة في النفط في العالم؟ وهل كانت أمريكا فعلاً متهاككة على النفط العراقي إلى هذا الحد بحيث تلجأ إلى شن حرب من المحتمل أن تكلفها الكثير في الأرواح والاقتصاد والسمعة؟ وماذا سيصنع العراقيون بنفطهم إن لم يبيعوه إلى أمريكا واليابان والدول المستوردة الأخرى؟ كما وأن هناك دولاً نفطية كثيرة في العالم ، فلماذا لم تشن أمريكا الحرب عليها واحتلالها من أجل السيطرة على نفطها ، ولماذا عراق البعث وحده المرشح لهذه الحرب؟ ومن جهة أخرى ، فقد شنت أمريكا الحرب على نظام طالبان في أفغانستان ، ولم توجد قطرة واحدة من النفط في هذا البلد ، فلماذا إذن غامرت أمريكا بشن الحرب هذه على حكم صدام وسعت لإسقاطه؟". ثم يشير الدكتور حسين إلى فكرة أساسية ، وهي : "وهذا لا يعني أن النفط ليس مهماً لأمريكا. فأمريكا تحتاج إلى النفط كأية دولة صناعية متطورة ، كما وإن صادف أن العراق يملك ثروة نفطية هائلة. ولكن هذا لا يعني أن الحرب وقعت من أجل النفط. إذ ما دفعته أمريكا من تكاليف باهظة لهذه الحرب تفوق حتى قيمة النفط العراقي الاحتياطي. وبالتأكيد هناك سبل أسلم وأرخص لأمريكا لحصولها على النفط من مغامرة الحرب". (راجع مقال الزميل عبد الخالق حسين على موقع "آفاق" الإلكتروني في ٢٠٠٧/٩/١٨).

الحلقة الأولى

هل ألغت التحولات الدولية والعولمة الصراع على النفط في العالم؟

أشاطر الزميل الدكتور عبد الخالق حسين في جانب من رؤيته للمسألة والتي يشير فيها إلى وجود عوامل أخرى غير النفط كانت سبباً وراء سياسة إسقاط صدام حسين ، ولكنني أختلف معه في جانب آخر منها حين يبعد النفط كلية عن تلك الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة بشن الحرب وإسقاط النظام. لم أقرأ حتى الآن مقالاً جدياً وعلمياً يحصر الحرب ضد النظام وإسقاطه بموضوع النفط فقط ، ولكنني قرأت الكثير من المقالات الممتازة التي تعتبر النفط العامل الأساسي في التحرك الأمريكي وخوض الحرب وإسقاط النظام، ولكنها لم تنف بأي حال وجود الكثير من العوامل الأخرى. ولهذا اتفق تمام الاتفاق مع الدكتور حسين في وجود عوامل أخرى عديدة ومهمة جداً كانت السبب وراء الحرب أيضاً، ولكن لا يجوز، وفق قناعاتي إلغاء، دور النفط من قائمة العوامل الأساسية التي كانت سبباً وراء ما حصل ويحصل في العراق، أي أختلف معه في نفي دور النفط باعتباره سبباً من أسباب الحرب

وإسقاط النظام. ولا أعني هنا نفط العراق وحده ، بل نفط المنطقة بأسرها وبسلامة انسيابه ووصوله إلى الموانئ الدولية.

كان وجود النفط في الشرق الأوسط سبباً سياسياً ورئيسياً ، ولكنه ليس وحيداً ، للكثير من الصراعات الدولية منذ نهاية القرن التاسع عشر ومروراً بسنوات الحرب العالمية الأولى وعلى امتداد القرن العشرين. فحين يتابع الباحث سياسات بريطانيا وفرنسا وألمانيا وهولندا وروسيا والدولة العثمانية والولايات المتحدة الأمريكية ، سيجد أمامه حقائق لا تحتاج إلى أدلة كثيرة وبراهين عن العوامل التي تسببت في الحرب العالمية الأولى وصراع هذه الدول حول منطقة الشرق الأوسط عموماً ومنطقة الخليج خصوصاً ، ومن ثم حول العراق والسعودية وإيران تحديداً ، ودور النفط في هذا الصراع. وهي عوامل اقتصادية وسياسية وصراع على مناطق النفوذ السياسي والاقتصادي ، صراع على المصالح الاقتصادية والموارد الأولية والاستثمارات الرأسمالية والأسواق لتصريف السلع المصنعة فيها ، صراع من أجل تحقيق أقصى الأرباح. وهي العملية والنتيجة التي تمت في نهاية الحرب العالمية الأولى وتقسيم المنطقة بين فرنسا وبريطانيا باعتبارهما دولتين أساسيتين في الحرب ضد التحالف الألماني - العثماني. ولنا في معاهدات سايكس - بيكو وفرساي وغيرها ما يؤكد ذلك. وكانت امتيازات النفط وموقع العراق الاستراتيجي ووجوده على طريق الهند هي السبب، إضافة إلى بقية دول الخليج والسعودية ، ليس في تلك الحرب حسب، بل في ما تحقق من نتائج وعواقب على شعوبها وتقسيمات المنطقة بالشكل الذي نعرفه. رغم أن نتائج تلك الحرب قد فتحت ، شاء الإنسان أم أبى، نافذة للشمس والهواء الجديد على الحضارة الغربية والتغيرات التي طرأت على العراق في أعقاب الاحتلال البريطاني وتشكيل الدولة العراقية، رغم كل محاولات التصدي للتغيير الاجتماعي

والاقتصادي والثقافي التي تجلت في عمق عوامل ثورة العشرين غير المرئية ودور المؤسسة الدينية فيها وخشيتها من التحولات الجديدة المؤثرة سلباً على مواقعها ودورها ونفوذها ومدخولاتها المالية. ومنذ البدء سعت الولايات المتحدة ، التي كانت حتى ذلك الحين تسيطر على النفط وصناعته في العالم ، أن لا تخسر نفط الشرق الأوسط ، بسبب عدم وجودها الفعلي سابقاً في دول المنطقة وكنتيجة للحرب العالمية الأولى من خلال توزيع مناطق النفوذ على الدولتين ، البريطانية والفرنسية ، بعد سقوط الدولة العثمانية ولصالح أوروبا وحدها. وفي حينها تمكن رئيس الدولة الأمريكية أدورد ولسن ، الذي ترأس الدول أـ ١٤ التي وضعت مشروع مبادئ مجلس العصبة أـ ٢٥ ، التي سميت بمشروع "مبادئ ولسن" التي أقرت فعلاً وأصبحت ملزمة العمل من جانب عصبة الأمم. وتمكن الرئيس الأمريكي ، بنشاط ذكي ومرونة عالية أن يفرض بصورة مباشرة وغير مباشرة مشاركة الشركات الأمريكية باقتسام امتياز التنقيب عن النفط الخام واستخراجه وتصديره في العراق مع بريطانيا وفرنسا وهولندا، بعد أن كانت في العام ١٩١١ موزعة على كل من بريطانيا وفرنسا وهولندا وألمانيا فقط ضمن "شركة الامتيازات الأفريقية الشرقية المحدودة" التي تأسست والتي أصبحت مدينة لندن مقرها ومنحت مهمة العمل لتطوير حقول النفط في العراق. وفي أعقاب الحرب لم تعد ألمانيا تملك أي حصة في تلك الشركة. وحين الانتهاء من عقد الامتياز النفطي في العراق في العام ١٩٢٥/١٩٢٦ ساهمت شركات النفط الأمريكية بحصة مماثلة لبقية الدول الثلاث في الشركة التي أطلق عليها "شركة نفط العراق". وفيما بعد تركزت هذه الحصة في الشركات الأخرى أيضاً ، وهي شركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة ووفق التوزيع النسبي التالي: (راجع: حكمت سامي

سليمان. نفط العراق. دار اليقظة للتأليف والترجمة والنشر. دمشق. ١٩٥٨.

ص ٦٨/٦٩ وص ٩١).

الشركات الأمريكية	٢٣,٧٥ %
الشركات الفرنسية	٢٣,٧٥ %
شركة شل	٢٣,٧٥ %
شركة النفط الفارسية	٢٣,٧٥ %
كالوست سركيس كلبنكيان	٥,٠٠ %
المجموع	١٠٠,٠٠ %

ثم تواصلت محاولات البحث الأمريكية عن موقع لها في العراق والمنطقة في الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين ، وبرز هذا واضحاً في فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها. وفي حينها توجهت أنظار الولايات المتحدة الأمريكية صوب السعودية أيضاً. وكان الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت قد بدأ يتصرف في ما يتعلق بنفط الشرق الأوسط بناءً على نصيحة وزارة الخارجية التي وردت في تقرير لها صدر عام ١٩٤٢ القول: "تعتقد جازمين بأنه يتوجب النظر إلى تطوير المصادر النفطية السعودية من منظور المصلحة القومية الأوسع"، أي من منظور المصالح الأمريكية. (موقع المهدي. حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد. عبد السلام).

وفي نهاية الأربعينات وفترة الخمسينيات يفترض أن لا ينسى الإنسان المشاريع الأمريكية التي طرحت والتي كانت في إطار الصراع مع الاتحاد

ء راجع: حكمت سامي سليمان. نفط العراق. دار اليقظة للتأليف والترجمة والنشر. دمشق. ١٩٥٨. ص ٦٨/٦٩ وص ٩١).

السوفييتي ، ومنها مشروع النقطة الرابعة ضمن مشروع ترومان ، ومشروع ايزنهاور ومشروع الشرق الأوسط ثم حلف بغداد (السنّتو)...الخ. وعلينا أيضاً أن نتذكر دور الولايات المتحدة في إسقاط النظام الجمهوري الأول بقيادة مخطط ومنفذ ثورة تموز ١٩٥٨ اللواء الركن عبد الكريم قاسم ، وما جرى من وقائع فعلية مع القطار الأمريكي الذي جاء به البعثيون والقوميون إلى السلطة في العام ١٩٦٣ عبر انقلاب فاشي ودموي رهيب. لم تكن هذه التحركات كلها لوجه الله ولا في إطار الصراع مع الاتحاد السوفييتي المجرد، بل كان وسيبقى الصراع اقتصادياً ونفطياً بالتحديد ، ولكنه ليس فقط اقتصادياً نفطياً، إذ أن السياسة تشكل خلفية جوهرية في هذا المنحى. ولكن لماذا هذا الصراع على النفط؟ يمكن أن يشتري النفط من السوق الدولية وبأسعار تنافسية، هذا صحيح ولكن ليس الأمر هكذا على الدوام! لنعود إلى السوراء قليلاً ونتابع ما حصل في منتصف السبعينات حين استخدمت الدول العربية النفط في المعركة ضد الغرب وإسرائيل والتي قادت إلى مشكلات كبيرة وخلق عنق زجاجة في إمدادات النفط الخام وارتفاع شديد في أسعاره وتأثير ملموس على أسعار بقية السلع المصنعة في العالم. وقد عانت منه في المحصلة النهائية الدول النامية الفقيرة ، ولكنها مع ذلك كانت مشكلة كبيرة للغرب الذي يحتاج للنفط كثيراً ولا يمكن تصور توقفه. وعلينا أن نشير إلى مسألة لا تختلف به معنا حتى شركات النفط العملاقة والدول التي تقف وراءها ، وهي إن شركات كل دولة كبرى تسعى إلى تحقيق عدة أهداف ، منها :

* ضمان استمرار تدفق النفط إليها دون عوائق؛ * ضمان توفر احتياطي مناسب منه؛ * ضمان حصولها على أرخص الأسعار؛ * ضمان القدرة في السيطرة على مصادر النفط الخام للتأثير في سياسة استخراج وتصدير وتسعير النفط الخام الدولية ؛ * ضمان الحصول على أفضل الامتيازات

وأفضل العقود وبأقل التكاليف الممكنة وتحقيق أقصى الأرباح ؛ * الحصول على منافع أخرى ترتبط باقتصاد النفط الخام والطاقة وسلسلة الصناعات المرتبطة به. وليس لنا أن نمنع هذه الدول من التفكير بهذه الطريقة و فكل دولة تسعى إلى تحقيق مصالحها، وعلينا أن نفكر بمصالحنا أيضاً وأن نقرر ما نراه مناسباً.

كانت الولايات المتحدة تفقد العالم الغربي في الصراع ضد الاتحاد السوفييتي وضد الدول "الاشتراكية" الأخرى، وكانت تعبئ القوى لهذا الغرض وتمارس كل الأساليب والأدوات المشروعة وغير المشروعة في هذا الصراع، ولم يكن الطرف الآخر عفيفاً في هذا الصدد. كما لم يكن الاتحاد السوفييتي بعيداً عن الرغبة في الوجود السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي في الدول الأخرى، إذ غالباً ما كان يسعى الى الحصول على مواقع له، وكنا من وجهة النظر السابقة ، نرى في ذلك خدمة لمعسكر السلام والاشتراكية ، إلا أن الحقيقة كانت في مكان آخر، كانت تصب في صالح الدولة السوفييتية بالأساس في أن تجد لها مواقع في الشرق الأوسط. وعلينا أن نتذكر الاتفاقية العراقية السوفييتية في العام ١٩٧٢ التي منحت السوفييت إمكانية إقامة قواعد عسكرية ورقابية للاتحاد السوفييتي في العراق، ولكنها لم تتحقق فبشكل كامل و في مقابل توقيع الاتفاقية وتقديم المزيد من الأسلحة للعراق. وقد لعب الراحل عامر عبد الله دوراً ملموساً في هذا الصدد. اعتبر انهيار الاتحاد السوفييتي وبقية منظومته الاشتراكية في عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغن أكبر انتصار تحقق للولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي في الفترة الواقعة بين نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية العقد الأخير من القرن العشرين. ولم يكن هذا الانهيار نتيجة للتآمر الخارجي كعامل رئيسي، كما يحلو للبعض أن يدعيه ، بل كان بالأساس الوضع الداخلي في هذه الدولة

المتعددة القوميات والواسعة الأرجاء والمتباينة جداً في مستويات تطورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمعيشي. لقد جاء انهيار الاتحاد السوفييتي وبقية بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي أو المعسكر الاشتراكي ، نتيجة منطقية لعوامل النخر الداخلي لهذه النظم السياسية والاجتماعية ، حيث غابت عنها الحياة الديمقراطية والحرية الفردية والعامة ، وافتقدت كلية للتعددية الفكرية والسياسية والتنظيمية وخضعت لخيمة فكرية واحدة ، وحيث صودرت حقوق الإنسان ، وحيث تكرست في الدولة والمجتمع هيمنة الفكر الواحد والحزب الواحد والرأي الواحد والعمل الواحد تحت شعار (وحدة الإرادة والعمل) على سياسة الدولة "الاشتراكية" البيروقراطية وغياب المعارضة السياسية بصورة شرعية ودستورية ، وحيث ساد التداخل بين مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية وسيطرة الحزب عليها كلية وعلى أجهزة ووسائل الإعلام ، وسيادة الفساد المالي والوظيفي في أجهزة الحزب والدولة كلها من أعلى الهرم إلى أسفله وتدهور الإنتاجية والرقابة المالية والوعي الاجتماعي في قطاع الدولة الاقتصادي السائد ، إضافة إلى أعباء السياسة الدولية المضادة والانجرار وراء تأمين مستلزمات استمرار الحرب الباردة بين المعسكرين ، ومنها سباق التسلح بتكاليفه المنهكة والدعاية المضادة وتنشيط الصراعات الداخلية وتكاليف كسب الحلفاء من الدول الأخرى... الخ ، إضافة إلى عوامل تاريخية أخرى لست بصدد البحث فيها. وسجل هذا الانهيار التام مرحلة جديدة في العلاقات الدولية تنهض ، ولو مؤقتاً، على أساس القطبية الواحدة، الولايات المتحدة الأمريكية. وهي تختلف في الشكل والمضمون عن تلك المرحلة التي نشأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية والتي شهدت بروز قطبين دوليين ومعسكرين متصارعين ودور جديد لمؤسسة جديدة هي الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي في حماية العالم من

حرب ثالثة ... الخ والتي كانت قد حلت عملياً محل عصابة الأمم التي نشأت في أعقاب الحرب العالمية الأولى. في مقال لي نُشر على موقع الحوار المتمدن في ٣/١٠/٢٠٠٣ أشرت فيه إلى ما صرح به مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق حول الدور الجديد للولايات المتحدة في العالم قبل أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ : "كان السيد بريجنسكي، العضو السابق في مجلس الأمن القومي الأمريكي، قد صرح مرة في حوار له مع قناة الجزيرة مشيراً إلى أن الولايات المتحدة هي الإمبراطورية الجديدة لهذا القرن الجديد، وأن لها أهدافها، وهي لم تبدأ بعد بتحقيق تلك الأهداف. وأكد بأن الولايات المتحدة تملك كل الإمكانيات لتحقيق ما تسعى إليه". (راجع: كاظم حبيب. "الصراع الطائفي محاولة مقبلة لتشويه وجهة الصراع الحقيقي في العراق!" الحوار المتمدن، العدد : ٥٨٤ - September- ٢٠٠٣). كان هذا التصريح الذي أطلق في العام ٢٠٠٠ إعلاناً وتأكيداً جديداً لما حصل في العام ١٩٨٩-١٩٩١ من انهيار وتفكك ومن بروز نظام دولي جديد يستند إلى القطبية الواحدة ، قطبية أمريكا الشمالية.

لقد اقترن انهيار الاتحاد السوفييتي وتوقف الحرب الباردة من الطراز الذي نعرفه قد فسخ في المجال لانطلاق ظاهرة العولمة على الصعيد العالمي والتي أوجدت بدورها حالة جديدة فرضت أسساً وقواعد عمل جديدة، وتشكل جزءاً عضوياً من طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي الرأسمالي وقوانينه الفاعلة موضوعياً ، إنها مرحلة العولمة الرأسمالية، مرحلة متقدمة في الرأسمالية على الصعيد العالمي وليست خارج النظام. وبالتالي فهي تأخذ سمات النظام العامة. وهي بالتالي لم تمنع المنافسة في ما بين الدول إلى حد الصراع، بل أعطتها أبعاداً جديدة واحتداماً في ما بين الدول الرأسمالية الصناعية الأكثر تقدماً وإبرزت هذا الصراع فوق سطح الأحداث بعد أن غاب العدو المباشر،

ولكنها نشطت أيضاً حركة تحالفات عديدة في داخل المعسكر الذي أصبح واحداً وخاصة بالنسبة إلى تلك الدول التي كانت تعتبر على حافة التحولات الرأسمالية ، إضافة إلى دول أخرى مثل روسيا والصين والهند ودول جنوب شرق آسيا. ولكن عالمنا الواحد الجديد يعيش فجوة كبيرة ومتسعة ومتعمقة بين عالمين ، عالم الأغنياء والمتقدمين وعالم الفقراء والملتفين.

مع سقوط الاتحاد السوفييتي مباشرة ظهرت في الفكر السياسي والاقتصادي الأمريكي نظرية فرنسيس فوكوياما "نهاية التاريخ" أولاً ، ومن ثم نظرية صموئيل هنتنغتون الموسومة بـ "صدام الحضارات" أو "صراع الثقافات" ثانياً. ويجد الإنسان في كتابين لهذين المؤلفين وجهتين للنظر تؤكد الأولى أن الرأسمالية هي نهاية التاريخ ، هي النظام الأزلي، ثم تراجع الرجل عنها أخيراً، والثانية تؤكد وجود صراعات في العالم ولكنها ليست كالتى ظهرت في القرن العشرين، أي لن تكون لأسباب اقتصادية كما كانت في السابق تدور بين "العمل ورأس المال"، "بين البرجوازية والطبقة العاملة" ، أو بين "أصحاب رؤوس الأموال والعمال الأجراء" ، بل سيجري الصراع بين الغرب المتحضر والشرق المتخلف، بين الثقافة الغربية المسيحية من جهة، والثقافة الشرقية الإسلامية على نحو خاص من جهة أخرى، رغم تأكيده وجود ثماني حضارات أو ثقافات على مستوى العالم، ولكن الصراع المركزي سيدور بين "الثقافة المسيحية والثقافة الإسلامية"! ولا شك في أن الإنسان المتتبع سيدرك طبيعة هذه النظرية وما تسعى إليه والعواقب السلبية عن القناعة بها وبالطريقة التي يتم طرحها. وقد رحب المتطرفون من الإسلاميين السياسيين السلفيين المتشددين لهذا الطرح وبدأوا يسعون لممارسته فعلاً،

لا شك في وجود تناقضات وصراعات بين الفكر الإنساني المتحضر والحديث والفكر المتخلف والبال، ويحتاج الأخير إلى عملية تغيير وتنوير

عميقة وواسعة من النواحي الاجتماعية والدينية وهي التي تشترط بدورها عملية تغيير في البنية الاقتصادية والبنية الاجتماعية ، أي أنها مسألة مرتبطة بمرحلة التطور التي تعيشها شعوب بلدان الشرق بشكل عام والشعوب الإسلامية والعربية على نحو خاص. فما كان يحصل في القرون الوسطى لدى أتباع الديانة المسيحية ومن جانب الكنيسة قبل الفصل بين الدين والدولة، أي قبل التنوير والنهضة ، يقع اليوم بين أوساط أتباع الديانة الإسلامية ، ومن جانب المؤسسات الدينية والأحزاب الإسلامية السياسية وبصورة بشعة حقاً. وتبدو بشاعتها مقرفة ومؤذية جداً ، بسبب مستوى التطور الحضاري الذي بلغه القرن الجديد بجوار التخلف الذي تمر به شعوب الدول الإسلامية والعربية على سبيل المثال لا الحصر. أورد هنا مثلاً واحداً : في الوقت الذي ألغت الشعوب والدول الأوروبية حكم الإعدام بالإنسان أياً كان الجرم الذي يرتكبه ، ما تزال بعض الدول الإسلامية كالسعودية وإيران ، على سبيل المثال لا الحصر ، تمارس قطع الرؤوس والرجم بالحجارة ، كما حصل أخيراً في السعودية مع امرأة عربية مسلمة رجمت بالحجارة حتى الموت ووصلت صورة الرجم إلى شتى بقاع العالم وحصد النظام القضائي السعودي المزيد من الكراهية والاحتقار.

ولكن علينا أن نلاحظ بعناية فائقة اتجاهات تطور المرحلة الجديدة التي تشهد بدورها بروز تدريجي لقوى وأقطاب وتحالفات جديدة لتؤثر بدورها في موازين القوى الدولية في فترة لاحقة قادمة وعلى الاستراتيجية الأمريكية ذاتها ، وبالتالي هناك دعوات لحماية هذه الاستراتيجية بسياسات تمثل وجهة نظر الليبرالية الجديدة والقوى المحافظة الجديدة. وقد افترنت هذه المرحلة بتسارع عملية عولمة موضوعية ذات جوانب متعددة وتمس العالم بأسره، رغم التمايز في بنية ومستوى ومرحلة تطور مكونات هذا العالم أو دوله

وشعوبه المختلفة. ولا شك في أن انهيار الاتحاد السوفييتي ، الذي أنهى الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين، قد برز في الواقع المعاش يومياً بصورة أكثر جلاء أشكالاً أخرى من الصراع كانت مكبوتة في الفترة السابقة بحكم هيمنة ما أطلق عليه بالصراع الرئيسي والحاسم ، أي الصراع بين القطبين والمعسكرين الذي احتل مركز الصدارة طيلة عقود وكلف البشرية الكثير من الخسائر البشرية والمالية والتنمية والتطور الحضاري. والصراعات التي أتحدث عنها عديدة أشير هنا إلى بعض منها لأهميتها في المناقشة التي أجريها، ومنها الصراع على المصالح ومناطق النفوذ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في العالم في ما بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدور الذي تلعبه كل دولة منها ، وخاصة الدول الكبرى، في التأثير على اتجاهات تطور العالم وسياسات مؤسساته الدولية والإقليمية، وكذلك الصراع بين الدول الرأسمالية الأكثر تطوراً وغنى في العالم وتلك الأقل تطوراً ، ومن ثم الصراع بين الفئات الاجتماعية الأكثر غنى وتلك الأكثر فقراً.

إن بروز منجزات الثورة العلمية والتقنية وثورة الاتصالات والمعلومات قد حول العالم من مستوى معين في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الدولية إلى مستوى جديد من تلك العلاقات الأكثر نضوجاً وحيوية وفعلاً وتأثيراً في الأحداث الداخلية والدولية ، واقع العولمة التي ما تزال تتطور وتتكامل على الصعيد الدولي. وأصبح من يمتلك الأسبقية في مستوى التطور، إلى جانب عوامل ومستلزمات أخرى ، يمتلك أيضاً موقعاً أكثر تقدماً وأكثر أهمية وأكثر تأثيراً في عملية العولمة الموضوعية الجارية التي تعتبر مرحلة متطورة في الرأسمالية على الصعيد العالمي ، حيث يكون في مقدوره الاستفادة الأكبر منها بالمقارنة مع الدول الأقل تطوراً والأكثر فقراً في العالم.

وإذ تقدم العولمة الموضوعية إمكانيات كبيرة للاستفادة منها ، فإنها لا تلغي عدة حقائق جوهرية ، بل تؤكد لها ، وهي:

١. يبقى العالم، في ظل مضمون وطبيعة العولمة ، متبايناً في مستويات تطور الدول والشعوب اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وعلمياً، إذ تسود فيه القوانين الاقتصادية الموضوعية التي تبقى فجوة التمايز في مستويات التطور قائمة بين الدول والاقتصادات على الصعيدين العالمي والإقليمي وعلى صعيد البلد الواحد. وهي التي تثير بدورها، من الناحية الموضوعية، التناقضات والصراعات التي يفترض السعي لحلها بالطرق التفاوضية والسلمية ومنع نشوب الحروب أو العنف بسببها، إضافة إلى السعي للتقريب بين مستويات التطور والمعيشة.

٢. وتفسح العولمة في المجال لممارسة سياسات مختلفة وفق مصالح البلدان المختلفة لا تتناغم بالضرورة مع الطابع الموضوعي للعولمة ذاتها والتي يمكن أن تثير المشكلات على الصعيدين العالمي والإقليمي، كما تخلق مشكلات غير قليلة على الصعيد المحلية للدول المختلفة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية والتقنية والبيئية والثقافية والعسكرية والأمنية وفي مجال الجريمة المنظمة.

٣. كما تفتح باباً لن توصل أمام المنافسة الدولية بين الدول والشركات على المصالح ومناطق النفوذ الاقتصادية وأفضليات التعامل أو الحصول على موقع تحت الشمس في منطقة الخليج مثلاً من جهة، وأمام تعاظم دور الاحتكارات المتعددة الجنسية في التأثير على أحداث العالم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٤. ولكن العولمة تفسح في المجال أو تخلق إمكانيات ومستلزمات جديدة للتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي للدول الأخرى الأقل تطوراً ،

إذ أن العوامل الخارجية سيكون لها الدور الكبير في التأثير على مستويات التطور المحلية لهذا البلد أو ذاك شريطة أن تتوفر مستلزمات محلية تسعى حكومات وشعوب تلك البلدان إلى الاستفادة منها وتتوفر لديها الإرادة لممارسة ذلك.

٥. وبمعنى معين أصبح العالم الذي نعيش فيه أشبه بمدينة صغيرة أو مجمع سكني تلتقي فيه كل الدول والشعوب ، وبالتالي فإن الحرائق التي تشتعل في بيت أو شقة أو دولة تنتقل إلى البيت الآخر أو الشقة الأخرى أو الدولة الأخرى. ومن هنا تنشأ الحاجة إلى منع حصول حرائق ومعالجتها بأساليب وأدوات تختلف عن الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية وتلك التي أعقبتها، كما إن إشكاليات بلد ما تنتقل إلى البلدان الأخرى، ونشير هنا على سبيل المثال لا الحصر إلى بعض أمثلة بهذا الصدد: الاستبداد والتجاوز على حقوق الإنسان والحريات العامة أو التخلف والبطالة أو الفقر المدقع الذي يدفع بالناس إلى الهجرة إلى بلدان أخرى، أو يخلق عنفاً وعنفاً مضاداً يدفع بدوره إلى الهجرة (أمثلة السودان ، العراق ، ليبيا ، سوريا مصر الجزائر والمغرب ... الخ ؛ زراعة وتجارة المخدرات وانتشارها على الصعيد الدولي والجريمة المنظمة التي لم تعد محلية بل إقليمية ودولية، أو الفساد المالي والإداري لم يعودا محليين بل دوليين.

في ضوء هذا التصور العام نتابع وندقق الآن بعض المؤشرات في العلاقات بين الدول الكبرى بشأن منطقة الشرق الأوسط بشكل ملموس.

كانت ولا زالت منطقة الشرق الأوسط تجلس على عدة براكين مهمة وحيوية ولكنها مثيرة للقلق والخوف من عواقب وخيمة. ففي هذه المنطقة من العالم يجد الإنسان :

* شعوباً كثيرة ودولاً كثيرة وأدياناً كثيرة وطوائف دينية كثيرة ، وبالتالي يمكن أن تنشأ فيها مصالح واتجاهات مختلفة. وقد عاشت هذه الشعوب والدول حروباً كثيرة على مدى التاريخ ، ولكنها لا تزال تعيش حروباً أخرى حديثة غير منقطعة.

* تبايناً في توزيع الثروات الطبيعية الاستراتيجية وفي عدد النفوس وفي مستويات التطور والعيش ، رغم وجود تقارب في بعض جوانب التطور الاقتصادي والاجتماعي.

* وجود تناقضات وصراعات سياسية ناتجة عن عوامل تاريخية وأخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية أو حدودية أو مائية أو حقوقية وإنسانية.

* نظم سياسية في غالبيتها استبدادية وكلها غير ديمقراطية على وفق معايير الحقوق المدنية وشرعة حقوق الإنسان، وتفقد في غالبيتها للغة المشتركة مع مجتمعاتها وفي ما بينها ومع العالم. وهي نتيجة منطقية لمستويات التطور فيها والتي يعود أغلبها إلى قرون خوالي ، إلى ماضٍ لم يعد حاضراً إلا فيها ومؤدياً لمجتمعاتها وللعالم.

* ولا تزال المؤسسة الدينية وشيوخ الدين يلعبون دوراً سلبياً عاماً وملموساً (الاستثناء نادر) في حياة مجتمعاتهم ويعيقون عملية التنوير ويسعون إلى ربط الدين بالدولة وممارسة التمييز الديني والطائفي وإلى إبقاء المجتمعات تعيش في جهلها وترفض فصل الدين عن الدولة والديمقراطية وحقوق الإنسان عملياً. وتنشأ عن هذه المؤسسة الدينية اتجاهات أكثر تطرفاً وأكثر أصولية وسلفية وعنفاً ودموية. وهي حالة لا تزال مستمرة ، تحركها وتؤججها عوامل كثيرة ، رغم أنها غير مبررة.

* سيادة نهج القوة والعنف في معالجة المشكلات الداخلية أو مع الدول المجاورة والتي قادت وتقود إلى سباق تسلح كبير ومتواصل ليس باتجاه

الأسلحة التقليدية الأكثر حداثة وتطوراً وفتكاً بالناس والاقتصاد حسب ، بل وباتجاه التسلح الكيماوي والجرثومي والنووي، وهي كلها أسلحة محرمة دولياً ، ولكنها تنتج على صعيد واسع وبعضها استخدم حتى الآن بصيغ مختلفة.

والسؤال الذي يواجهه العالم هو: كيف نواجه مشكلات من هذا القبيل تدور في منطقة ذات براكين أو براميل نפט قابلة للاشتعال؟ العالم غير متفق على رأي واحد ، وخاصة الدول الكبرى. ويجد هذا تعبيره في أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي. والاختلاف الدولي لا يستند إلى اجتهادات متباينة في سبل حل المشكلات، بل الاختلاف ناشئ عن السبل التي تضمن الحفاظ على، أو الوصول إلى تحقيق المصالح المتباينة لكل من هذه الدول في هذه المنطقة الغنية والفقيرة من العالم. أي أن الصراع يدور حول الموقع الأول والتميز والمؤثر في المنطقة والمحقق للمصالح الذاتية والأهداف والأجندة المحددة في استراتيجية هذه الدولة أو تلك. ويكفي أن نلقي نظرة على الموقف من غزو الكويت وكيف اختلفت الدول العربية في ما بينها إزاء هذا الغزو وسبل معالجة المشكلة، ثم الموقف الدولي من هذا الصراع والنتائج أو العواقب التي تمخضت عن الغزو وحرب الخليج الثانية. لنلقي نظرة على الحرب ضد النظام العراقي وانقسام العالم إلى مجموعتين مجموعة متفقة مع الولايات المتحدة وأخرى مختلفة معها ولا ترى في الحرب وسيلة سليمة. علماً بأن التقدير لطبيعة النظام العراقي كانت واحدة لدى الجميع، ولكن كلاً من تلك الدول كان يفكر ما هي النتائج التي ستمخض عن تلك الحرب لها أو لغيرها، وهل الحرب هي الوسيلة المناسبة للوصول إلى المصالح، رغم أن الجميع لا يرفضون وسيلة الحرب، كما حصل في يوغسلافيا السابقة أو الحرب في أفغانستان، في حل المعضلات التي تواجههم.

هناك اختلاف واضح بين الدول بشأن الحرب الاستباقية أو الإجهاضية التي أقرتها ومارستها الولايات المتحدة ورفضتها أغلب الدول الأوروبية وكذلك الكثير من دول العالم الأخرى، وهناك اتفاق بأن الأمم المتحدة هي المسؤولة عن اتخاذ قرار بالحرب وليس دولة واحدة.

إن ما تقدم استهدف توضيح خمس مسائل جوهرية، وهي:

* إن انهيار الاتحاد السوفييتي ومعسكره الاشتراكي وبروز القطب الأوحـد على الصعيد الدولي منح الولايات المتحدة شعوراً خاصاً ليس في كونها تقود العالم الرأسمالي حسب ، بل أن القرن الحادي والعشرين هو قرن الولايات المتحدة ، قرن الإمبراطورية الأمريكية.

* اقترن هذا التحول بتسارع شديد في مستوى تطور القوى المنتجة المادية والبشرية وفي تسارع نضوج مستلزمات العولمة الموضوعية على الصعيد العالمي وسعي الولايات المتحدة في أن تفرض سياستها العولمية التي تتعارض في غالب الأحيان مع مضمون العولمة الرأسمالية.

* وأن تفاعل الثورة العلمية والتقنية ، ثورة الاتصالات والمعلومات ، وتشابكها مع مضامين واتجاهات العولمة لا يعينان بأي حال غياب المنافسة بين الدول الرأسمالية الأكثر تطوراً وتقدماً، بل يعني اشتدادها وظهور منافسين جدد تفرض على كل طرف التدافع بالمناكب لتحقيق المصالح في العالم. وبالتالي ضمن إطار المنافسة وقيادة العالم الرأسمالي يظهر ضمان السيطرة على مصادر بعض السلع الأولية ذات الأهمية الاستراتيجية كالنفط ، له أهمية فائقة واستعداد للدخول في معارك من أجل ذلك. فالاحتفاظ بالقيادة يتطلب الإمساك بالمفاتيح الأساسية بيد القيادة، ومنها الطاقة النووية والنفط واليورانيوم ..الخ. فقد ورد في التقرير السنوي لرئاسة هيئة الأركان المشتركة في العام ١٩٩١ ، والذي يصدر بعنوان " : التقييم الاستراتيجي " ،

وبوضوح أن " حرباً نفطية في الخليج هو احتمال وارد جداً " ، وأن " القوات الأمريكية قد تستخدم في تأمين تدفق الإمدادات النفطية الكافية". وقبل ذاك كان الرئيس الأمريكي جيمي كارتر قد أعلن في يناير/كانون الثاني ، ١٩٨٠ أن " الخليج " منطقة نفوذ أمريكي ، وبخاصة في وجه المد السوفييتي . وفي ذلك قال كارتر " : ليكن موقفنا واضحاً تمام الوضوح ... إن أي محاولة من قبل أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج ستُعد اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية ، ومثل هذا الاعتداء سيواجه بكل الطرق المتاحة بما فيها القوة العسكرية . " ما فعله كارتر كان في الواقع بمثابة إعلان لما عرف لاحقاً بعقيدة كارتر. إلا أن هذه التهديد لم يكن يمس الاتحاد السوفييتي وحده ، بل إيران أيضاً حيث كان الخلاف معها محتدماً ، وحيث كانت ترفض الحديث عن الجزر العربية الثلاث المحتلة. .

* إن مختلف دول العالم لا تتعامل على أساس الصداقة في ما بينها، بل على أساس المصالح ، فهي التي تحكم تلك العلاقات، وبالتالي فأن الاتفاق والاختلاف في السياسات والمواقف يرتبط بالأساس بمدى تحقيقها لمصالح الأطراف المختلفة. ومن هنا يمكننا متابعة الصراعات بين فرنسا والولايات المتحدة، أو التحالف القوي بين بريطانيا والولايات المتحدة ، أو التغير في المواقف بالنسبة لألمانيا في علاقتها مع الولايات المتحدة وفرنسا.

* إن اتجاهات تطور سياسات العولمة للدول الرأسمالية المتقدمة وسبل التعامل مع الدول النامية ، خلق فجوة كبيرة بين الدول في العالم الواحد ، والذي يرتبط عضوياً بالمصالح الاقتصادية ومنها المصالح النفطية التي تشكل أهمية استثنائية لإنتاج الطاقة والصناعة.

لا شك في أن رغبتنا في الخلاص من نظام قاتل ودموي يدفع بنا إلى رؤية ما نريده وأن نتابع الأسباب التي تساعد في تبرير ما نسعى إليه. وهي مسألة

إنسانية لا شك فيها ، ولكن علينا وبغض النظر عن رأينا الشخصي أن نتحرى عن كل الأسباب التي قادت إلى نشوب حرب معينة كالحرب الأخيرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والنظام العراقي ، وبغض النظر عن الموقف من الحرب ذاتها. فالباحث العلمي يفترض فيه أن يتجرد من ذاتيته ويتشبه بالحقائق والعوامل التي تبرز أمامه في مجرى البحث والتدقيق. أي: ما هي العوامل التي دفعت الولايات المتحدة على شن الحرب ضد النظام العراقي ورفضتها غالبية الدول الأوروبية أو الاتحاد الأوروبي ، وكذلك غالبية دول العالم؟

الحلقة الثانية

هل يشكل النفط جزءاً من استراتيجية السياسة العولمية للولايات المتحدة الأمريكية؟

إن وجود الولايات المتحدة في العراق سياسياً وعسكرياً واقتصادياً يوفر لها مركزاً مهماً في كل الشرق الأوسط ويضعف منافسة الدول الأخرى على المنطقة بأسرها، وخاصة إزاء الدول الأوروبية واليابان وروسيا والصين مثلاً، رغم العلاقات القائمة بين هذه الدول ورغم وجود أغلبها أعضاء في مجموعة الدول السبع زائد واحد ، فالدولة الأعظم يههما أن تكون لها الكلمة الأخيرة في المنطقة وفي مجال السياسة والاقتصاد والمال والتجارة والنفط والتنمية. وستكون هي التي بيدها مفتاح دخول الدول الأخرى إلى هذه المنطقة بالنسبة إلى القضايا الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية والبيئية. وهي تعكس الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة على مدى القرن الواحد والعشرين والتي تسعى إلى ضمان التفوق الأمريكي اقتصادياً وعسكرياً خلال هذا القرن. وقد أعلن جورج بوش الأب هذه الاستراتيجية بعد حرب تحرير الكويت ١٩٩١ واسماها بالقرن الأمريكي الجديد. ومن هذا المنطلق يمكن الاستنتاج بأن النفط كسلعة استراتيجية يمثل احد العوامل المهمة لنجاح هذه الاستراتيجية على المدى البعيد. بمعنى آخر أن الاستراتيجية الكونية الأمريكية لا تسعى إلى تحقيق أرباح أو فوائد ملموسة على المدى القصير من

النفط العراقي كما كان الحال في عصر الاستعمار القديم وإنما إلى توظيفه لضمان استمرارية عملية إعادة الإنتاج الرأسمالية الموسعة وتطويرها من خلال العولمة حتى لو كلف ذلك الولايات المتحدة أن تدفع سعر السوق الدولية للنفط العراقي إضافة إلى كلف الحرب الباهظة. لخص السيد جوزيف س. ناي، الابن، نائب وزير دفاع الولايات المتحدة الأسبق ومدير وكالة الأمن القومي الأسبق والأستاذ في جامعة هارفارد ، الاستراتيجية الأمريكية على النحو التالي: " إن السياسة الواقعية التقدمية لا بد وأن تقدم الوعد بالحياة والحرية والسعادة، وهو الأمر الذي تعلي التقاليد الأميركية من قيمته. ومثل هذه الإستراتيجية الكبرى لا بد وأن تقوم على أربعة أعمدة: (١) توفير الأمن للولايات المتحدة وحلفائها؛ (٢) الحفاظ على قوة الاقتصاد على الصعيدين الداخلي والدولي؛ (٣) تجنب الكوارث البيئية (مثل الأوبئة والفيضانات العالمية)؛ (٤) تشجيع الديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان في الداخل، وفي الخارج إذا كانت الظروف ملائمة". (راجع: جوزيف س. ناي. الواقعية التقدمية. على موقع Project Szndicate في العام ٢٠٠٦ . ترجمة إبراهيم محمد علي).

علينا أن نشير ابتداءً إلى أن مصادرة حقوق الإنسان والتجاوز على الحريات العامة والتهجير القسري ومصادرة حقوق الشعب الكردي ، بما فيها عواقب اتفاقية الجزائر ضد الشعب الكردي أو عمليات ومجازر الأتفال وضرب مدينة حلبجة بالسلاح الكيماوي أو تهجير العرب المسلمين الشيعة أو الكُرد الفيلية، ولا الحرب ضد إيران وما جرى في تلك الحرب على مدى ثماني سنوات، لم تكن القضايا التي دفعت الولايات المتحدة إلى شن الحرب ضد النظام العراقي في العام ١٩٩١ وفي العام ٢٠٠٣ ، إذ أن هناك نظاماً مقاربة للنظام العراقي في العالم عموماً وفي العالم العربي خصوصاً تمارس هذه

السياسة ولكنها تقيم علاقات طيبة ومستمرة مع الولايات المتحدة كحكومة أو كإدارة أمريكية ، وليس الحديث عن منظمات إنسانية أمريكية ترفض تلك الممارسات، ولكنها ترفض في الوقت نفسه الحروب تحت أية تسمية جاءت. ومع ذلك نبقى هذا العامل كمساعد لشن الحرب ولكن لم يكن العامل الرئيسي في كل الأحوال. ونموذج ليبيا ، التي لا تزال تمارس الإرهاب الداخلي والقمع ضد شعبها، تقيم اليوم أفضل العلاقات مع الولايات المتحدة، بسبب ارتباط بكف ليبيا عن محاولة الحصول على السلاح النووي، ولكن ليبيا حتى في فترة الصراع مع الولايات المتحدة تصدر أكثر نفطها إلى الولايات المتحدة، وهو مضمون تماماً في تلك المنطقة من العالم ، وليس في الشرق الأوسط مباشرة. لقد وقفت الولايات المتحدة في حرب الخليج الأولى ضد إيران إلى جانب العراق، ولكنها كانت في الوقت نفسه لا تريد انتصاره ، ولكنها كانت لا تريد انتصار إيران أيضاً، إذ كانت لإيران تطلعات وأطماع كبيرة في المنطقة في مقدمتها:

* تصدير الثورة الإيرانية الإسلامية الشيعية إلى الدول العربية، أي أنها ثورة تبشيرية بالدعوة الشيعية والسعي لتغيير نظمها السياسية وإقامة ما يماثل النظام الإسلامي الشيعي الصفوي المتطرف في إيران.

* بروزها كأقوى دولة إقليمية تلعب دور اللاعب الأول فيها مع الدول الكبرى وتساهم في تشديد صراعها الديني مع الغرب، وبالتالي تتجه صوب ما يطلق عليه بصدام الثقافات والحضارات.

* تهديدها المباشر للدول الحليفة للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط ، وخاص المملكة السعودية ودول الخليج.

* الرغبة في التحكم بسياسة النفط في منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام، كما أنها تمتلك مضيق هرمز الذي يمكن أن يؤثر سلباً على انسياب النفط إلى العالم الخارجي.

* عدائها المستحكم ضد إسرائيل من الناحية الدينية وسعيها لإثارة حرب في المنطقة ضدها وتأجيجها العداء لها لدى مسلمي العالم وإعاقة الوصول إلى حل سلمي مع إسرائيل بشأن القضية الفلسطينية.

* الانتقام للفعلة المستهجنة التي مارستها إيران وحرسها الثوري ضد السفارة الأمريكية في طهران، إضافة على ضربها المصالح الأمريكية في المنطقة وإعلامها المعادي للغرب وأمريكا على نحو خاص حيث يطلق عليها بالشيطان الأكبر (أمريكا شيطان بزرگ).

* وهي بعد كل هذا وذاك مناهضة للتقدم والحضارة الإنسانية الحديثة.

وخلال هذه الفترة عول بعض مراكز البحث العلمي في الولايات المتحدة على تحالف طويل الأمد بين العراق والولايات المتحدة ، خاصة وأن علاقاته بالاتحاد السوفييتي قد تراجعت قليلاً حين امتنع السوفييت عن تصدير السلاح للعراق مباشرة طيلة أربع سنوات وسمحوا بوصولها له عبر الدول الشرقية الأخرى حتى العام ١٩٨٤ حين عاد التصدير ثانية باعتبار أن إيران ترفض إيقاف القتال الذي يطالب به العراق ومجلس الأمن الدولي.

ولكن ما أن انتهت الحرب العراقية – الإيرانية وخروج الدولتين بلا انتصار حاسم لأي منهما، بل وبمشكلات اقتصادية عويصة وديون كبيرة، وخاصة بالنسبة للنظام العراقي، توجس الغرب شراً من النظام، وكذا الدول العربية الخليجية وبدأ مسلسل الصراع الكويتي حول كميات تصدير النفط الخام الذي قاد إلى انخفاض شديد في أسعاره ومطالبة العراق بتقليصه والخلاف حول حقوق نفط جنوب الرميثة وطلب إعفاء العراق من القروض المالية الكويتية

للعراق في زمن الحرب وطلب مساعدة مالية مقدارها ١٠ ملايين دولار أمريكي وتأجير طويل الأمد لجزر بوبيان ووربه والفيلكة ... الخ التي نحن شهود عليها. وكان بالإمكان معالجة الأمر بطرق سلمية. ولكن النظام كان يسعى إلى حل سريع بسبب أوضاعه الداخلية ، في حين كان الغرب والخليج غير مستعجلين لمثل هذا الحل ، وكانت الكويت تطالب بحل مشكلة الحدود بينهما قبل حل الإشكاليات الأخرى ، كما رفضت تقليص حجم الصادرات وفق مقررات منظمة أوبك. فكان الغزو والاحتلال ونتائجه. وكلنا يستطيع أن يقدر بأنه كان بالإمكان طرد المحتل من الكويت دون حرب بالمحصلة النهائية رغم عناد صدام حسين ورفضه التهديد الأمريكي الذي جاء على لسان جيمس بيكر في آخر لقاء له مع طارق عزيز، ولكن كانت هناك رغبة شديدة لدى الولايات المتحدة في أن تبرهن للعالم ببدء عهد جديد في التعامل الدولي وأن عصر الاتحاد السوفييتي قد انتهى وأن القوة الآن بيد الولايات المتحدة. و كانت الخشية من هيمنة العراق على نسبة عالية من نفط الخليج تصل إلى حدود ربع احتياطي العالمي منه، إضافة إلى تعزيز مواقعه في المنطقة، إضافة إلى التهديدات السيئة التي أطلقها الدكتاتور ضد إسرائيل بحرقها وتدمير نصفها التي أثارت كل العالم ضده ، عدا الخائبين العرب الذين فرحوا لهذا التهديد العنجهي الفارغ! . لقد كانت خشية الغرب لا تذهب إلى احتمال احتلال الكويت حسب، بل ولكل منطقة الخليج وكذلك السعودية. لقد أصبح الخطر العراقي الآن أكبر من الخطر الإيراني ، وبالتالي كان لا بد من تأديب النظام العراقي. لم يكن في بال الأمريكيين تأديب النظام العراقي لأنه استبد بالشعب العراقي وظلم الناس وقتل مئات الألوف منهم ، كما في أحداث ١٩٨٨ في كردستان أو أحداث الوسط والجنوب أو الكرد الفيلية أو العرب الشيعة ، بل كان خطر النظام على حقوق وصادرات وانسياب النفط الخام من المنطقة على الغرب ،

إضافة إلى الخشية من احتمال تعرض إسرائيل والدول الصديقة للولايات المتحدة إلى ضربات صاروخية عراقية والتي وقعت فعلاً في نهايات الحرب. وكل المراقبين السياسيين كانوا يعتقدون بالقدرة على أخراج النظام من الكويت دون حرب ، ولكن الحرب كانت مطلوبة حينذاك. وحصل ما حصل ونحن شهود عليه. وتضور الشعب جوعاً وحرماناً ، وليس النظام ، من فرض الحصار الاقتصادي على العراق. لقد كانت الولايات المتحدة قادرة على إسقاط نظام صدام حسين في مسيرتها العسكرية في حرب الخليج الثانية ، ولكن الانتفاضة الشعبية وبروز التيار الديني الشيعي عليها ، وخاصة في مناطق الوسط والجنوب ، برزت خشية لدى الدول الخليجية وخاصة السعودية ، وانتقلت هذه الخشية إلى الولايات المتحدة من احتمال نشوء وضع مناسب لإيران في العراق يؤدي إلى خلق مشاكل جديدة للسعودية ودول الخليج ولمصالح الولايات المتحدة في المنطقة ، فكانت النتيجة هي السماح للنظام العراقي بقمع الانتفاضة بدلاً من دعمها وحصل مؤتمر صفوان ونتائجه معروفة لنا جميعاً واستمر وجود النظام العراقي ، بعد أن ضمنت الولايات المتحدة تحرير الكويت وإنقاذ الثروة النفطية من سيطرة النظام العراقي ومنعه من التقدم صوب السعودية ودول الخليج الأخرى. ولم يعد يهم الولايات المتحدة ضرب الانتفاضة في الوسط والجنوب ثم ما حصل في إقليم كردستان من الهجرة المليونية صوب تركيا وإيران. ومن نشأ عن ذلك من وضع جديد في العراق والمنطقة. من هنا أؤكد من جديد أن المشكلة ليست نفط العراق فقط ، بل هي نفط المنطقة بأسرها.

وبدأ مسلسل سياسي جديد في أعقاب الحرب الخليجية الثانية حيث الحصار والسعي لتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية والتعويضات ... الخ. واستطاعت الولايات المتحدة التحكم بأوضاع العراق جدياً من خلال الحصار

الاقتصادي الدولي واللجان المالية ولجان الكشف على سلع الاستيراد العراقية التابعة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وقرار النفط مقابل الغذاء. لقد تسببت سياسة العراق العدوانية أن فقد العراق استقلاله السياسي وسيادته الوطنية وغاص في جريمة اغتصاب حقوق الشعب العراقي والمقابر الجماعية وغيرها.

أصبح العراق دولة مشاكسة وحامية للإرهاب، والإرهاب يهدد العالم كله و لكنه يهدد إمدادات النفط أيضاً. وبدأ العراق يدعم الإرهاب الإسلامي السياسي المناهض لسياسة الدولة الإسرائيلية المحتلة في فلسطين. وعليناً أن نتذكر الصواريخ البانسة التي أطلقها صدام حسين على إسرائيل في فترة حرب الخليج الثانية ، وبالتالي أصبح النظام في عين الغرب يشكل خطراً جدياً على إسرائيل رغم ضعفه ، إذ كان لا يزال يسعى إلى تنشيط العمل العربي الشعبي ضد إسرائيل. لقد تعطل تصدير نفط العراق كثيراً في فترة الحصار الاقتصادي ، وراحت السعودية تصدر المزيد من النفط الخام للتعويض عن النقص في النفط العراقي. وكانت شركة أرامكو السعودية مرتبطة عضوياً بالولايات المتحدة بشكل خاص ، وكاننا معاً الرابح الأساسي من ذلك. يمكن للجدول التالي أن يوضح الفارق ذلك:

تطور عوائد تصدير عائدات النفط الخام في
العراق للفترة ١٩٨٨-٢٠٠٢

السنة	عوائد النفط السنوية مليون \$ أمريكي	الرقم القياسي ١٠٠=٩٨٨	نسبة عوائدها إلى إجمالي عوائد الدول العربية من النفط الخام %
١٩٨٨	١٠٩٥٢	١٠٠,٠	١٧,٦
١٩٨٩	١٤٥٠٠	١٣٢,٤	١٧,٨
١٩٩٠	٩٤٦٣	٨٦,٤	٩,٢
١٩٩١	٣٨٠	٣,٥	٠,٤
١٩٩٢	٣٨٠	٣,٥	٠,٤
١٩٩٣	٣٦٥	٣,٣	٠,٤
١٩٩٤	٣٦٥	٣,٣	٠,٤
١٩٩٥	٣٧٠	٣,٤	٠,٤
١٩٩٦	٦٨٠	٣,٥	٠,٣
١٩٩٧	٤٥٩٠	٤١,٩	٣,٩
١٩٩٨	٦٧٩٠	٦٢,٠	٨,٣
١٩٩٩	١٢١٠٤	١١٠,٥	١٠,٣
٢٠٠٠	١٨١٥٠	١٦٥,٧	٩,٦
٢٠٠١	١٢٦٧٦	١١٥,٧	٧,٩
٢٠٠٢	١٣٢٥١	١٢١,٠	٩,٢

المصدر:

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الكويت، سبتمبر ١٩٩٦، ٢٠٠٠ و٢٠٠٣ على الصفحات ٢٨٦ ، ٣٠٩، و٣٠١ على التوالي. احتسبت النسب المئوية وفق الأرقام المعطاة في التقرير. والنسب مقربة.

تطور صافي عائدات تصدير النفط الخام
في المملكة العربية السعودية للفترة ١٩٨٨-٢٠٠٢

السنة	عوائد النفط السنوية مليون \$ أمريكي	الرقم القياسي ١٠٠=١٩٨٨	نسبة عوائدها إلى إجمالي عوائد الدول العربية من النفط الخام %
١٩٨٨	٢٠٢٠٦	١٠٠,٠	٣٢,٩
١٩٨٩	٢٤٠٩٦	١١٩,٣	٢٩,٦
١٩٩٠	٤٠١٢٨	١٩٨,٦	٣٩,٩
١٩٩١	٤٣٦٥٦	٢١٦,١	٤٨,٣
١٩٩٢	٤٧٥٦٠	٢٣٥,٤	٤٨,٢
١٩٩٣	٤١٣٥٣	٢٠٤,٦	٤٥,١
١٩٩٤	٣٨٣٠٠	١٨٩,٥	٤٣,٧
١٩٩٥	٤٢٧٠٠	٢١١,٣	٤٣,٧
١٩٩٦	٥٠٠٥٠	٢٤٧,٨	٤٢,٧
١٩٩٧	٤٨٢٢٠	٢٣٨,٦	٤٠,٦
١٩٩٨	٣١٩٨٠	١٥٨,٣	٣٨,٩
١٩٩٩	٤٤٩٣٤	٢٢٢,٤	٥٤,٧
٢٠٠٠	٧٠٩٦٠	٣٥١,٢	٣٧,٧
٢٠٠١	٦٢٩٨١	٣١١,٧	٣٩,٠
٢٠٠٢	٥٥٩٣١	٢٧٦,٨	٣٨,٩

المصدر:

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الكويت، سبتمبر ١٩٩٦، ٢٠٠٠ و٢٠٠٣ على الصفحات ٢٨٦ ، ٣٠٩، و٣٠١ على التوالي.

ويمكن لهذه الأرقام أن تساعدنا في تأشير ثلاث ملاحظات مهمة ، وهي :

١. أن شركات النفط الأمريكية والدولة السعودية قد حققت أرباحاً طائلة في فترة الحصار الأمريكي على العراق من خلال زيادة كميات النفط المستخرجة والمصدرة.
 ٢. شكل استخراج وتصدير النفط السعودي وعوائد الدولة السعودية قفزة كبيرة في حصتها من إجمالي عوائد الصادرات النفطية العربية ، وخاصة في فترة الحصار.
 ٣. أن العراق قد تحمل خسائر مالية كبيرة جداً بسبب تعطل عملية الاستخراج والتصدير من جهة ، ونتيجة الفساد المالي السائد في نشاط الشركات الأجنبية التي تعاملت مع قرار "النفط مقابل الغذاء" الذي مورس في العراق منذ العام ١٩٩٧ عملياً. واقتراًناً مع القرار الجديد ارتفع حجم الإنتاج والتصدير للنفط الخام العراقي وازدادت معه عوائد العراق المالية نسبياً.
- ومنه يمكن القول بأن خسارة العراق نتيجة توقف أو تقلص شديد في انسياب نفطه ، شكل في ذات الوقت فائدة مالية كبرى بالنسبة للسعودية وبعض دول الخليج وللولايات المتحدة الأمريكية بصورة غير مباشرة. إلا أن الحالة لم تكن مستقرة والمفاجئات المحتملة لم تكن غائبة عن راسمي السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط.
- إن العملية الإرهابية التي وقعت في الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ ضد الولايات المتحدة فتحت الباب على مصراعيه أمام تغييرات جذية في الساحة الدولية وأكدت مخاطر القوى الإسلامية السياسية اليمينية والأصولية

المتطرفة ، التي ربتها الولايات المتحدة والسعودية وباكستان ودربتها ومنحتها مواقع مهمة في المجتمعات الإسلامية كمجاهدين ضد الاحتلال السوفييتي وضد الشيوعية، على المصالح الغربية كلها وعلى المجتمع الدولي وعلى ذات الدول التي انبعثت منها تلك الحركات المتطرفة والإرهابية. ففجرت في ضوئها الحرب ضد أفغانستان. وإذا كانت كارثة ١١ سبتمبر/أيلول على الشعب الأمريكي ، فإنها فتحت في المقابل شهية الشركات الاحتكارية النفطية للولوج إلى كامل منطقة آسيا الوسطى وغرب آسيا بحيث تسمح لها بالسيطرة على ما يقرب من ٧٦ % من احتياطي نفط العالم. وقد بدأت فعلاً عملياً مد أنابيب نقل النفط من وسط آسيا عبر أفغانستان. كما وفرت الحرب في العراق في العام ٢٠٠٣ السيطرة غير المباشرة على نفط العراق ، وما العقود الخمسة التي وقعت حتى الآن بين إقليم كردستان العراق وشركات أجنبية مرتبطة بصيغ وعلاقات متشابكة مع الولايات المتحدة الأمريكية إلا التعبير الأول عن جملة المكاسب التي تحققت للشركات الأمريكية في العراق ، رغم أن القانون المركزي لم يبت به حتى الآن. ومن هنا نشأ خلاف بين وزارة النفط العراقية وحكومة إقليم كردستان. وأول الغيث يبرز في تلك الاتفاقيات التي وقعت بتقليص نسبة إنفاق الربع من ١٢,٥ % إلى نسبة تتراوح بين ٨-١٠ % وعلى مدى طويل قابل للتمديد بخلاف ما يجري في العالم ، إضافة إلى شروط تفضيلية أخرى. ولا شك في أن أسباباً سياسية تكمن وراء مثل هذا الاتفاق ويمكن متابعة ذلك في اتفاقيات إقليم كردستان العراق. ولهذا فهناك مطالبة بنشر تلك الاتفاقيات ، فالشفافية مطلوبة في مجال اقتصاد النفط بشكل خاص. وكل الاتفاقيات التي وقعت في إقليم كردستان مع شركات تركية أو نرويجية أو غيرها، إلا إنها كلها مرتبطة بصيغ متنوعة مع الشركات الأمريكية. وهذه العقود لا تتم في إطار المنافسة الحرة وفق مفهوم السوق

الحرّة ، بل وفق اتفاقيات مباشرة وذات خلفية سياسية أساساً. وما الضغط الذي يمارس اليوم للتعجيل بتوقيع قانون النفط من جانب الولايات المتحدة سوى أحد صور التعبير عن هذه الوجهة ، رغم أن العراق بحاجة إلى تكثيف الجهد لإتجاز تشريع نفطي جديد وجيد للعراق. والخلاف الجديد بين وزارة النفط العراقية وحكومة إقليم كردستان يتطلب نشر الاتفاقيات على الناس ليطلعوا عليها ، إضافة إلى وجود نص دستوري يشترط عرضها على الهيئة الاتحادية الخاصة بالنفط لتصبح تلك الاتفاقيات سارية المفعول. إن العراق يسبح على بحيرة تمتد من أقصى مناطق إقليم كردستان العراق إلى أقصى جنوب العراق وما بين هذه المناطق. ويقدر احتياطه الفعلي بحدود ١١٥ مليار برميل ، في حين يقدر احتياطه غير المكتشف بضعف هذا الرقم ، وبالتالي يستطيع العراق أن يجهز العالم بالنفط على مدى سنوات طويلة جداً تمتد إلى القرن القادم مثلاً ، إضافة إلى قلة تكاليف استخراجة بالمقارنة مع نفوط العالم الأخرى.

النفط ليس العامل الوحيد في إسقاط النظام العراقي، بل أحد العوامل المهمة والأساسية باعتبار صدام حسين ونظامه يشكلان خطراً يهدد استقرار المنطقة ويهدد عمليات انسياب النفط الخام من الخليج إلى العالم الخارجي. ولا شك في أن النظام العراقي كان أسوأ نظام عرفته فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في منطقة الشرق الأوسط وأكثرها شراسة وعدوانية وعنصرية وطائفية ، وأكثرها عنجهية ومغامرة وسادية وأشدّها رغبة في امتلاك الأسلحة المحرمة دولياً ، وخاصة النووية ، وأكثرها رغبة في ممارسة العنف والتعذيب وخوض الحروب ، ويعتبر سقوطه مكسباً كبيراً ليس للعراق حسب ، بل للمنطقة بأسرها وللعالم كله.

ومع ذلك ، فعلينا أن نتساءل عن الأسباب الأخرى لإسقاط نظام صدام حسين الاستبدادي؟ ليس هناك من يبكي على نظام ساقط وسافل وفاسد وعنصري كربه كنظام صدام حسين إلا أولئك الذين كانوا في ركاب هذا النظام أو أبواقاً له أو مستفيدين منه، وسواء أكانوا من السنة أم الشيعة أم من المسيحيين أم من الصابئة المندائيين أم من الإيزيديين، وسواء أكانوا من العرب أم الكرد أم من قوميات أخرى. ولكن حين نبحث عن العوامل التي قادت إلى الحرب والإطاحة بهذا النظام الدموي، لا بد من وضع اليد عليها بشكل صحيح بهدف الاستفادة منها في تعاملنا مع الواقع الراهن.

لا يجوز تصور إن الحرب ضد النظام العراقي كانت تستهدف العراق وحده، بل أن العراق يشكل حلقة في سلسلة من الأهداف المرتبطة باستراتيجية دولية لأكبر دولة في العالم تشكل حتى الآن القطب الأوحّد، رغم بدء تشكل أقطاب أخرى ستبدو واضحة في العقد القادم من القرن الحادي والعشرين. أن الأمر يستوجب رؤية أشمل وأعمق من محاولة حصرها بالنفط الخام العراقي.

من الجدير بالإشارة إلى أن الصراع الدولي لم ينته بسقوط الاتحاد السوفييتي، بل تواصل واتخذ أشكالاً جديدة بصورة منافسة، وسيتبلور هذا الصراع الدولي على المصالح أكثر فأكثر على شكل محاور دولية عديدة. ولا بد من تأكيد حقيقة أن هذا الصراع لا يدور في فراغ كما أنه ليس بدون أهداف، بل يدور على أرض الواقع وفي الدول النامية على نحو خاص وعلى مصالح متباينة في ظل العولمة المتطورة باستمرار. وفي هذا الصراع تبرز لدى الأطراف المتصارعة الحاجة إلى :

كسب حلفاء بين دول العالم، إقامة قواعد عسكرية على أرض تلك الدول، تسليح متواصل، وهذه الظاهرة بدأت تقود إلى سباق تسليح جديد في العالم وفي الأقاليم والدول المختلفة، ونلمس هذا على الصعد الدولية والإقليمية في آن

واحد ولا يقتصر على السلاح التقليدي بل الأسلحة الأخرى المحرمة دولياً، والسعي لكسب مواقع اقتصادية قوية للاستثمار الرأسمالي والحصول على الموارد الأولية ذات الأهمية الاستراتيجية، ومنها النفط. فهل للعراق أهمية خاصة في هذا الرؤية للمسألة موضوع البحث. علينا أن نؤكد ، ورغم سباق التسليح الجديد وبروز مظاهر جديدة لحرب باردة من نوع آخر، فإن الجميع يتحدثون عن السلام وقوة الردع للحفاظ على السلام. ورغم وجود مصالح مشتركة بين الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، فإنها لا تتفق بالضرورة على صيغ سياسية موحدة أو إجراءات موحدة. ففي الوقت الذي اتفقت فيه على الحرب في أفغانستان، اختلفت بشأن الحرب في العراق وتحت ظروف وعوامل وحسابات متباينة. وعلينا أن ننتبه للحقائق التالية التي وردت في دراسة لمعهد التخطيط في الكويت عن النفط في المنطقة نشر على موقع الجيران الإلكتروني: "على المستوى الإقليمي، يتوزع إنتاج النفط الخام في الوقت الحاضر بشكل أساسي حسب بيانات عام ٢٠٠٤ في منطقة الشرق الأوسط ٢٩% من الإنتاج العالمي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٦%، دول الاتحاد السوفيتي السابق ١٤%، تليها أفريقيا وأميركا اللاتينية والصين وآسيا. أما على صعيد الدول فما زالت المملكة العربية السعودية تتبوأ مركز الصدارة من حيث إنتاج النفط الخام، فقد بلغ متوسط إنتاجها اليومي عام ٢٠٠٤ حوالي ١٠,٣٧ ملايين برميل، تليها روسيا ٩,٢٧ ملايين برميل يوميا، فالولايات المتحدة الأميركية ٨,٦٩ ملايين برميل، ثم إيران فالمكسيك فالصين (جدول رقم ٢). وفي عام ٢٠٠٤، بلغ متوسط إنتاج دول أوبك اليومي حوالي ٣٠,١٦ مليون برميل من متوسط إجمالي الإنتاج العالمي البالغ ٧٢,٤٨ مليون برميل يوميا أي ما نسبته حوالي ٤٢% في حين بلغت حصة دول خارج أوبك حوالي ٥٨% وأبرزها روسيا والولايات المتحدة

الأميركية ودول الاتحاد السوفيتي السابق، فالصين والمكسيك والنرويج وكندا". (موقع الجيران. الصفحة الرئيسية، الدراسات. نشرت الدراسة بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٣ وأخذ المقتطف بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١٨). كانت الرؤية الأمريكية تشير إلى النقاط التالية، استناداً إلى معطيات يمكن الركون إليها:

يوفر الخلاص من النظام العراقي وإقامة نظام جديد ديمقراطي في العراق حليفاً قوياً للولايات المتحدة في المنطقة ويوفر إمكانية خلق التوازن إزاء السياسة الإيرانية المتطرفة، كما تكون الولايات المتحدة قريبة من حدود الدولة التي بدأت تستعيد رغبتها في تصدير الثورة الإيرانية وفي إثارة المصاعب في منطقة الشرق الأوسط مع حليفها سوريا، وكلاهما يحاولان إظهار وإشهار العداء لإسرائيل. وتسعى كلا الدولتين إلى امتلاك السلاح النووي. وإذا كانت إيران تعمل بصورة أكثر مكشوفية، رغم الادعاء بأنها تريد الطاقة النووية للأغراض السلمية، فقلة من الناس في العالم يثقون بقولها، أما سوريا فيشك في أن قوى من صدام حسين قد هربت نسخة من الوثائق الخاصة بإنتاج السلاح النووي إلى سوريا والتي تسعى سوريا إلى الاستفادة منها بطريقة ما، وليس الضربة الإسرائيلية الأخيرة بعيدة عن هذا المسعى السوري. والخشية أن يكون هناك تعاوناً بين إيران وحزب الله وسوريا يتجه صوب إنتاج مثل هذا السلاح في سوريا أو على الحدود. والتهديد الذي تبجح به حزب الله في أنه يمتلك مفاجئات يدوخ بها إسرائيل، هي شبهة بتلك التي كان يطلقها صدام حسين، ولكن لا يمكن إهمالها بأي حال. وعلينا أن نؤكد بأن الملف النووي الإيراني، وكذا نشوء مشكلة ملف نووي سوري قريباً ، قد بدأا يجلبان انتباه العالم، ويفترض أن لا نفاجأ

باحتمال توجيه ضربات عسكرية مدمرة للبلدين في حالة الإصرار على السير في الطريق الراهن ، كما يفعل المتطرف حتى النخاع أحمدى نجاد.

إذن ، وجود الولايات المتحدة في العراق يساهم في حصولها على إمكانية الرقابة الجيدة على ما يجري في إيران من جهة، وعلى الجارة سوريا من جهة أخرى.. كما أن وجود الولايات المتحدة في العراق يساعد في مزيد من الأمن لدول الخليج التي عانت من سياسات العراق الخارجية والعربية ومن سياسة إيران في عهد الشاه أيضاً التي احتلت الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى). وسيكون للولايات المتحدة موقعاً مهماً في المياه الخليجية الدافئة وعلى مقربة من الحدود الروسية التي لم ينته الصراع الدولي معها واحتمال توترها من جديد ، والمظاهر نشاهدها ونسمعها يومياً. إن إسقاط نظام صدام حسين لم يعاقب النظام الصدامي بسبب ضرباته الصاروخية ضد إسرائيل حسب ، بل ويوفر الأمن لإسرائيل بسبب غياب هذا النظام غير محسوب العواقب ويقلل من غلواء النظام بدعم المنظمات المتطرفة في فلسطين المحتلة وحزب الله في لبنان. كما أن إسقاط النظام في العام ٢٠٠٣ هو تهديد مباشر وعلمي للملكة العربية السعودية التي ساهم مواطنوها بالأساس في توجيه الضربات للولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بسبب التربية الدينية والتثقيف المناهض للأديان الأخرى والمذاهب الأخرى والأفكار الأخرى في النظام التربوي والتعليمي والسياسي السعودي. أن الدرس الذي يفترض أن تتعلمه السعودية بعد أن قدمت لها الولايات المتحدة أكبر خدمة في حينها حين أوقفت إسقاط نظام حسين حسب طلب السعودية لكي لا يهيمن الإيرانيون على العراق، وكان الجزاء ضرب أمريكا في عقر دارها ومن مواطنين سعوديين. وأكد هنا من جديد من إن وجود الولايات المتحدة في العراق سياسياً وعسكرياً واقتصادياً

يوفر لها مركزاً مهماً في كل الشرق الأوسط ويضعف منافسة الدول الأخرى على النقطة بأسرها، وخاصة إزاء الدول الأوروبية واليابان وروسيا والصين مثلاً، رغم العلاقات القائمة بين هذه الدول، فالدولة الأعظم يهمها أن تكون لها الكلمة الأخيرة في المنطقة وفي مجال النفط والتنمية. وستكون هي التي بيدها مفتاح دخول الدول الأخرى إلى هذه المنطقة بالنسبة على القضايا الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية والبيئية. فالحرب ضد النظام العراقي وفرت للولايات المتحدة الكثير من الجوانب الإيجابية ، بعيداً عما نشأت من تداعيات لم تكن محسوبة من جانب الولايات المتحدة ، وهي مصابة بالدهشة ، في حين كان العراقيون قد شخصوا مثل هذا الاحتمال وبصورة معينة ولكن ليس بهذه الهمجية والشدة والاستمرارية. لهذا لا أرى صواباً في القول التالي : أن ما تحملته أمريكا من أعباء مالية يفوق بكثير مما يحققه لها كل احتياطي نفط العراق. هذا غير دقيق من حيث التوقيت لأن حسابات الإدارة الأمريكية قبل الحرب لم تكن تتوقع بأي حال ما حصل بعد الحرب مباشرة والذي لا يزال مستمراً حتى الآن. لقد كانت تتوقع غير ذلك تماماً ، وقد أخطأت في ذلك ، ومع الأسف أن أقول بأنني كنت قد توقعت الكثير مما حصل، خاصة وإن الولايات المتحدة لم تأخذ بالاعتبار نصيحة الخبراء العراقيين، كما لم تهتم بما قيل لها من جانب المحللين السياسيين ومراكز البحث العلمي في الولايات المتحدة، بل اعتمدت على صفور الحرب الذين صوروا المهمة على أنها سهلة جداً، وبالتالي فرطت بإمكانية تكريس الاستقرار والسلام بعد إسقاط النظام الدكتاتوري المريع.

في نهاية هذه المناقشة بودي أن أشير إلى ثلاث ملاحظات ، وهي :

* كانت الحرب ضد أفغانستان مبررة من جانب الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي لا بسبب امتلاكها للنفط أو عدم امتلاكها له ، بل لأسباب ثلاثة جوهرية ، وهي:

١ . إنزال العقاب الصارم بنظام طالبان وتنظيم القاعدة لأنهما خططا ونظما ومولا ووفرا الجماعات المنفذة للضربة التدميرية التي وجهت في الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ إلى الولايات المتحدة وراح ضحيتها أكثر من ٢٧٥٠ إنساناً بريئاً، ولكي لا يتجرأ آخرون على ممارسة ذات الفعل.

٢ . ضرب طالبان والقاعدة، وهما تنظيمان يشكلان قاعدة أساسية للإرهاب الدولي من مواقع إسلامية سياسية سلفية وفاشية متطرفة.

٣ . كما أن أفغانستان تشكل ممراً مهماً لأنابيب النفط التي يراد إقامتها في آسيا الوسطى والتي بدأ العمل بها فعلياً حيث توجد هناك نسبة مهمة من احتياطي النفط العالمي المعروف تقدر كميته بـ ١١٢ مليار برميل نفط.

* أخذ الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في أغلب خطاباته الأخيرة يركز على نقطة مهمة في أسباب هذه الحرب، وأعني بها قوله بأننا الآن في حالة هجوم على العدو الإرهابي خارج أرضنا، في حين لو لم تكن حرب العراق لكان علينا أن نكون في مواقع الدفاع ضد العدو وعلى أرضنا مباشرة. وعلى كل حصيل أن يفهم هذا القول الذي كرره خلال السنتين المنصرمتين أكثر من عشر مرات.

* إن الإرهاب الجاري في العراق والذي تنفذه قوى إرهابية متطرفة إسلامية وبعثية صدامية وبعض الميليشيات المسلحة الطائفية التي تدعي النضال ضد المحتل ليست مشكلتها في واقع الحال مع الاحتلال، بل تنبع في

حقيقة الأمر من خشيتها القاتلة من التحولات المحتملة في العراق بالاتجاه الديمقراطي في العراق، إذ أن قوى الاحتلال ليست دائمة البقاء في العراق بل ستخرج قطعاً.

٢١ /أيلول - سبتمبر ٢٠٠٧

كاظم حبيب

الحلقة الأولى

نقاش اقتصادي مفتوح وصريح مع السيد الدكتور برهم صالح

نائب رئيس الوزراء العراقي

المدخل

تابعت بعناية مستمرة خطب وتصريحات ومقابلات السيد الدكتور برهم صالح، نائب رئيس الوزراء العراقي، وبشكل خاص تلك المتعلقة بالشأن الاقتصادي العراقي، وكان آخرها مقابلته الصحفية مع "فضائية الشرقية" التي نشرت في نشرة "الإنصات المركزي" التابعة لهيئة الإعلام المركزي في الاتحاد الوطني الكردستاني بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٥، وقبل ذاك خطابه في مؤتمر الاستثمار الذي عقد أخيراً في لندن. وما عرضه الدكتور صالح من أفكار واتجاهات في السياسة الاقتصادية التي يسعى إلى تحقيقها في العراق تستحق المناقشة وإبداء الرأي بشأنها، إذ لم تطرح مثل هذه الأفكار من أي مسئول عراقي حتى الآن بمثل هذا الوضوح لما يريده للعراق خلال السنوات القادمة. ولا شك في أن القضايا السياسية التي يطرحها هي الأخرى تستحق النقاش أيضاً لأهميتها في العملية السياسية الجارية في العراق، إلا أنني سأوجز

النقاش حول الأفكار السياسية المهمة التي طرحها لوقت آخر وأركز على السياسة الاقتصادية التي يريد للعراق أن يتبناها ويسير عليها.

إن مناقشتي لأفكاره، سواء بالتأييد أو الاختلاف، ستنصب على عشر نقاط جوهرية، يمكن صياغتها على شكل أسئلة فيما يلي:

١ . هل كان اقتصاد الدولة في العراق اقتصاداً اشتراكياً حقاً، كما يشير الدكتور برهم صالح أم شيئاً آخر، وما هو الموقف من قطاع الدولة الاقتصادي؟

٢ . وهل يمتلك العراق استراتيجية اقتصادية، أم لا يزال يراوح في مكانه رغم مرور ست سنوات على سقوط الفاشية السياسية في العراقي؟

٣ . وما هو الموقف من البنية التحتية المخربة، ومن يفترض أن ينهض بها؟

٤ . وما هو الموقف من القطاع الصناعي العراقي، وهل يجوز إهماله، كما عليه الآن؟ وكيف يفترض معالجة المسألة الزراعية؟ .

٥ . وكيف يفترض أن يعمل القطاع التجاري العراقي، وهل الهدف قطع الطريق على تصنيع البلاد؟

٦ . وما هو الموقف من الاستثمارات الأجنبية، وكيف يمكن تحريكها صوب الاقتصاد العراقي؟

٧ . هل يعبر معدل حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي عن تحسن فعلي في حياة الشعب، وما هي أهمية هذا المعيار في العملية الاقتصادية في العراق وفي حياة الناس؟

٨ . وكيف يفترض معالجة المشكلات الاقتصادية بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان العراق؟

٩ . وكيف يفترض معالجة قطاع التأمين وإعادة التأمين في العراق ليلعب دوره الاقتصادي وكإحتياطي ضروري لثروات العراق؟

لا شك في وجود أكثر من مسألة أخرى في مطالعات وتصريحات وخطب ومواقف السيد الدكتور برهم صالح التي يفترض وضعها على طاولة النقاش، سواء أكان الإنسان متفقاً معه أو مختلفاً معه بشأنها، ولكنني سأكتفي بمناقشة هذه النقاط العشر في حلقات عدة لكي تصبح موضع نقاش مفتوح بين جمهوره الاقتصادي من النساء والرجال في داخل العراق وخارجه.

الحلقة الثانية

هل كان اقتصاد الدولة في العراق اقتصاداً اشتراكياً حقاً أم شيئاً آخر ، وما هو الموقف من قطاع الدولة الاقتصادي؟

جاء بشأن هذه النقطة في تصريحات السيد الدكتور برهم صالح ما يلي: "هناك إجراءات مهمة لنتذكر ايضاً السياق العراقي له إرث إداري وقانوني كبير متعلق باقتصاد الدولة واقتصاد الاشتراكية نحن نتحول من ذلك الإرث إلى ما نريده من اقتصاد مفتوح، ... " ص ٣ من حوارهِ مع فضائية الشرقية. فهل هذا التقدير صائب؟ كل الدلائل التي تحت تصرفنا تؤكد بأن السيد الدكتور برهم على خطأ فادح حين يعتقد بأن الاقتصاد العراقي في فترة حكم حزب البعث وصادام حسين كان اشتراكياً. فمن عاش في العراق ومن عرف الاقتصاد العراقي حينذاك عن كثب ومن عمل في المجال الاقتصادي يدرك دون أدنى ريب عدداً من القضايا الجوهرية، وهي:

١ . إن الدولة العراقية في عهد حزب البعث وقيادة صدام حسين كانت دولة شمولية مطلقة، دولة من حيث السياسة والممارسة فاشية، وكانت دولة تقوم في أحسن الأحوال على أساس "اشتراكية الحزب النازي" الرأسمالية الصرفة،

ولكن وفق أوضاع اقتصاد متخلف وتابع، ولم يكن لهذا الاقتصاد أية صلة بقوانين الاقتصاد الاشتراكي بأي حال.

٢. وأن ملكية الدولة لرأس المال لم يحولها إلى دولة اشتراكية ، بل كان الاستبداد والقرارات الفردية هي المهيمنة على هذا الاقتصاد وتعمل لمصلحة النخبة الحاكمة والقوى البيروقراطية المهيمنة على أجهزة الدولة والمتحكمة بحركة ونشاط وموارد قطاع الدولة.

٣. وأن الإدارة الاقتصادية في هذا القطاع لم تنهض على أسس اقتصادية، سواء أكانت رأسمالية أم اشتراكية، ولم تخضع للقوانين الاقتصادية الموضوعية، ومنها قوانين السوق، كما لم تلتزم بالمحاسبة الاقتصادية والحساب الاقتصادي، بل كانت تنشأ وفق رغبات وقرارات فوضوية ولا تمت إلى الجدوى الاقتصادية والاجتماعية بأي صلة.

٤. كما أن الأداة الرئيسية لوجهة التنمية في العراق تمثلت بما أطلق عليه بـ "التنمية الانفجارية"، التي فجرت الحياة الاقتصادية والاجتماعية حقاً ، وقبل ذاك السياسية في المجتمع بأسره ولم يحصد المجتمع من هذا النظام وسياساته غير الركام.

٥. وقد اقيمت هذه المشاريع على اسس غير اقتصادية وبذخية في فترة الفورة النفطية وما بعدها وحين كان وزير الصناعة العراقي السابق طه الجزراوي يقول "نريد الأفضل ونمتلك النقود". ومن خلال هذه المقولة وغيرها تم التفريط الفاحش بأموال الشعب بصورة غبية. ومن هنا نقول أن الاقتصاد العراقي وقرارات السلطة العراقية حينذاك لم تكن اشتراكية ولا تمت للاشتراكية بصلة، كما لم تكن رأسمالية، بل كانت تخبطاً من جماعات لا ذمة لديها ولا ضمير.

إن هذا الواقع وما تسبب به النظام السابق يفترض أن لا يعني بأي حال بأن على العراق أن يبتعد كلية عن أن يكون له قطاعاً اقتصادياً حكومياً بمستوى معين ومجالات اقتصادية معينة، سواء أكان ذلك في مجال اقتصاد النفط الاستخراجي أم في القطاع الصناعي التحويلي، أم في قطاعات البنية التحتية (الهياكل الارتكازية)، بل لابد من ذلك في اقتصاد متخلف ومدمر مثل الاقتصاد العراقي الذي يستوجب ويحتاج كل الطاقات والإمكانات والكفاءات لإعادة بناء الاقتصاد العراقي ووضعه على السكة السليمة التي تساهم في تغيير بنيته الراهنة لصالح بنية أكثر توازناً وتكاملاً.

إن مشاركة الدولة في التنمية الاقتصادية من خلال قطاعها الاقتصادي لا تعني الاشتراكية، بل الرأسمالية بعينها في مرحلتها الراهنة أولاً، وهذا لا يعني عدم فسخ المجال بأوسع نطاق ممكن أمام حركة القطاع الخاص واستثماراته، سواء أكان محلياً أم أجنبياً، إذ أن العراق بحاجة إلى كل تلك القطاعات بما فيها القطاع المختلط الذي يربط بين المحلي والأجنبي والحكومي. من يدرك عمق الأزمة الجارية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ومن يدرك حركة وفعل القوانين الاقتصادية الموضوعية، ومن وعى العوامل الكامنة وراء هذه الأزمة، سيعي أيضاً، وخاصة بالنسبة للدول النامية والنفطية، ومنها العراق، المخاطر الجدية الكبيرة في عدم مشاركة قطاع الدولة في التنمية الاقتصادية وفي الرقابة الفعلية على حركة ونشاط رأس المال، سواء أكان مصرفياً أم عقارياً أم صناعياً أم تجارياً أم مضارباً في سوق الأوراق المالية... الخ .

إن إهمال قطاع الدولة والتركيز على القطاع الخاص وحده لا يعني بأي حال الرأسمالية، بل يعني الليبرالية الجديدة الأكثر تطرفاً وتوحشاً، كما عاشتها الولايات المتحدة وبريطانيا في السنوات العشر الأخيرة على نحو خاص.

ولهذا فمن غير الممكن أن نرفض القطاع الحكومي في الاقتصاد بحجة أن النظام السابق سار باشتراكية مزعومة. إن الانفتاح الاقتصادي لا يعني رفض دور وقطاع الدولة في العملية الاقتصادية، بل يستوجبه في ظروف العراق الراهنة وأكثر من أي وقت مضى، وهو المنشط الفعلي للقطاع الخاص والذي سيسهم في توفير الأطر الضرورية للنمو والتوسع والنجاح .

ومن هنا تنشأ أهمية ان يقتنع الدكتور برهم صالح بأهمية وضرورة قطاع الدولة في العراق أولاً، وأن ليس مطلوباً من وزارة الصناعة أن تبيع جميع مصانع قطاع الدولة إلى القطاع الخاص، ما دامت هناك إمكانيات مناسبة لتطوير هذا القطاع وجعله اللبنة المناسبة للتنمية الصناعية في الاقتصاد العراقي ثانياً، مع توفير مستلزمات النهوض به إدارياً وفق أسس اقتصادية ومحاسبية سليمة ورقابة فعلية.

رغم ان النظام الاستبدادي العراقي كان سيئاً في سياساته الاقتصادية، إلا ان السنوات الأولى من العقد الثامن من القرن العشرين شهدت نمواً في القطاع الصناعي الحكومي ونجاحاً في أدائه وفي منتجاته، إلا أن الفورة النفطية وسياسة التنمية الانفجارية والرغبة في الهيمنة على الاقتصاد والحياة الاقتصادية للتحكم بقراب الناس وارزاقهم وعملهم هي التي أدت إلى عواقب سلبية على القطاع الصناعي العام والخاص في آن. وعلينا ان نتذكر بأن عمليات التأميم في العام ١٩٦٤ في العراق كانت ضد المصلحة الوطنية وضد البرجوازية الوطنية وضد التطور الاقتصادي الصناعي وأعاقت حركة الاستثمارات المحلية صوب التنمية. ونحن اليوم أمام حركة معاكسة تسعى إلى إنهاء وجود قطاع الدولة لا في الصناعة فحسب، بل وفي قطاع النفط الاستخراجي وتكرير النفط والصناعات التحويلية الأخرى .

إن الدعوة إلى إلغاء قطاع الدولة الاقتصادي هو الركض وراء نموذج البنك الدولي والصندوق الدولي الذي أصبح بائراً منذ فترة غير قصيرة من جهة، ولا تعبر عن حس اجتماعي لمصالح الفئات الاجتماعية الكادحة والفقيرة التي يفترض أن تنهض الدولة بأعباء اقتصادية معينة وإنتاج سلع ذات استعمال واسع من جانب جميع فئات الشعب من جهة ثانية، والمشاركة في تأمين الأطر المناسبة لحركة وفعل ونمو القطاع الخاص من جهة ثالثة. كما أن أهمية هذا القطاع تكمن في ما تملكه الدولة من موارد مالية تتيح فرصة أفضل لاستخدامها في قطاعات اساسية تساهم في تراكم الثروة وإغناء الدخل القومي وتحسين مستوى حياة الناس. علينا أن لا نفكر بالمنافسة بين القطاعين، بل التكامل بينهما من جهة، ولكن المنافسة تكون على إنتاج السلعة الأفضل نوعية والأقل تكلفة والأكثر فائدة للاقتصاد الوطني والمجتمع.

٢٠٠٩/٥/٩

الحلقة الثالثة

هل من نموذج للتنمية في العراق؟

السؤال المشروع الذي يستوجب الإجابة الصريحة عنه هو: هل تمتلك الحكومة العراقية الراهنة إستراتيجية تنموية، أم لا تزال الأمور تراوح في مكانها رغم مرور ست سنوات على سقوط الفاشية السياسية، ورغم وجود وزارة للتخطيط ومسئولين عن الملف الاقتصادي؟ وهل هذا ناشئ عن تضارب في الآراء والمواقف والمصالح للقوى والأحزاب المختلفة المشاركة في الحكم في تشخيص وجهة وحاجات وآليات التنمية المنشودة أم أن شيئاً آخر وراء الأكمة؟

كل الدلائل تؤكد عدم وجود إستراتيجية للتنمية على صعيد العراق كله، ومعه طبعاً إقليم كردستان، وهذا ما أكدّه السيد وزير التخطيط علي بابان أكثر من مرة. ولكن هناك بعض الأفكار والمواقف التي يلتزم بها المشاركون في الحكم وخارجه ويلتزمون بهذا النموذج أو ذاك في التنمية وفي تحديد الإستراتيجية، كما في حالة الأخ الدكتور برهم صالح أو حكومة إقليم كردستان أو بعض الأطراف الأخرى المشاركة في الحكومة المركزية ببغداد. وقبل الإجابة عن رؤيتي لاستراتيجية ووجهة التنمية وآلياتها يفترض الحديث عن النموذج الاقتصادي الذي يراد الأخذ به للتنمية والتطور الاقتصادي

والاجتماعي في العراق. أي، ما هي العوامل التي تفرض على الحكومة العراقية تحديد النموذج الاقتصادي الذي يراد الأخذ به خلال الفترة القادمة؟ حين نمعن النظر في أوضاع الاقتصاد والمجتمع في العراق سنجد أماننا الواقع الكارثي الموروث والمستحدث التالي :

١. يعتبر العراق من البلدان النامية التي تعاني من تخلف اقتصادي شديد ومن انكشاف كبير على العالم الخارجي. وقد أدت السياسات التي مارسها النظام السابق والحروب العدوانية التي فجرها وخاضها والتفريط الوحشي بموارد البلاد المالية وثرواته الوطنية من جهة، والسياسات غير الرشيدة التي مارسها الإدارة الأمريكية والحاكم بأمره بريمر وتفاقم الطائفية السياسية والتمييز الديني والطائفي، وتفاقم الإرهاب الدموي وتكريس سياسية التوزيع الحصصي للسلطة وانتشار الفساد والنهب المالي من جهة أخرى، قد عطلا العملية التنموية طيلة السنوات المنصرمة في أعقاب سقوط النظام الدكتاتوري. والعامل الأخير حاول دفع البلاد في طريق مسدود حقاً لا يتناغم مع حاجات ومتطلبات وقدرات العراق.

٢. وبدأت سوءات وجسامة وخطورة حالة الانكشاف على الخارج في فترة الأزمات والحروب والحصار الاقتصادي التي مر بها العراق في عهد النظام الاستبدادي، ولكنه يلاحظ اليوم أيضاً بالارتباط مع الأزمة الاقتصادية العميقة التي لا تزال لم تستكمل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي تجلت بالنسبة للعراق في انخفاض إيرادات النفط الخام بسبب تراجع الطلب على النفط وانخفاض سعر البرميل الواحد بنسبة عالية جداً من ١٤٦ دولاراً إلى أقل من ٤٠ دولاراً للبرميل الواحد، وبقاء أسعار الاستيراد السلعي عالية جداً بالقياس مع سعر الخامات الأولية.

٣. والاقتصاد العراقي ليس مشوهاً من حيث بنيته الداخلية فحسب، بل ومخرباً تماماً بسبب تلك السياسات والحروب وما أعقبها من سياسات، إضافة إلى سيادة الفساد المالي والإداري الذي ضيع بطرق مختلفة ما وصلت للعراق من أموال من مانحين دوليين لأغراض إعادة الإعمار، حيث تعرقلت هذه العملية حتى الوقت الحاضر. والدكتور برهم صالح المسؤول عن العهد الدولي والذي إدار الكثير من اجتماعات المانحين يدرك أكثر من غيره التبذير والتفريط والضياع والفساد الذي ألم بتلك الأموال والنذر اليسير منه هو الذي بقي في العراق واستخدم لصالح الناس.

٤. واقتصاد العراق، كما هو معروف، نفطي استخراحي ريعي وحيد الجانب، وتعتمد ميزانية الدولة الاعتيادية والتنموية فيه على إيرادات النفط الخام بشكل خاص من جهة، كما أنه اقتصاد استهلاكي يعتمد على الاستيراد السلعي في تغطية الحاجة المحلية بنسبة عالية جداً ويعتمد على موارد النفط الخام في دفع مبالغ الاستيراد الاستهلاكي السنوية. أي أن إيرادات العراق المالية يذهب معظمها لأغراض الاستيراد السلعي الاستهلاكي.

٥. وهذا يعني أن الاقتصاد العراقي محروم تماماً من عملية تراكم رأس المال ومن تنمية وتعظيم للثروة الوطنية من خلال تنشيط القطاعات الإنتاجية السلعية (الصناعة والزراعة) المحلية. ويتجلى ذلك بوضوح كبير في أسلوب علاقات الإنتاج المهيمنة والمضيعة لفرص الاستثمار وتحقيق التراكم من جهة، وضعف نمو العلاقات الإنتاجية الرأسمالية المنشطة للتراكم الرأسمالي وتخلف الأطر الضرورية لتعجيل التنمية الوطنية، وتنشيط القطاعين الخاص، المحلي والأجنبي، والقطاع الحكومي. ويمكن للتظاهرة الاحتجاجية التي نظمها اتحاد الصناعات العراقي مع بعض النقابات العراقية حول الموقف السلبي للحكومة من القطاع الصناعي تأكيد لما نقول في هذا الصدد.

٦. ورغم الحديث عن الجهود المبذولة في إقامة البنية التحتية والخدمات الأساسية، فإن العراق لا زال يعاني من تخلف شديد وشكوى مرة في هذا المجال أيضاً، وبشكل خاص في مجال الطاقة والماء والمجاري والهاتف والنقل... الخ ، رغم توفر الإمكانيات لتنشيط العمل في هذا القطاع والذي يمكن أن يستوعب الكثير من الأيدي العاملة العاطلة حالياً.

٧. كما أن هذا الواقع قد تجلّى في وجود بطالة واسعة أكثر بكثير مما يصرح به المسؤولون، إضافة إلى سعة قاعدة البطالة المقنعة المتراكمة في أجهزة الدولة المتضخمة والمستنزفة للكثير من موارد العراق المالية. وهي التي ستبقى تثير المزيد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتهيئ أرضية تحرث دوماً لمصلحة قوى الإرهاب والحصول على من ينفذ عملياتهم الإرهابية.

٨. ولا شك في أن العراق لا زال يعاني من نقص قاعدة المعلومات والبيانات ومراكز البحث العلمي النظري والتطبيقي، إضافة إلى الضعف الشديد الذي تعاني منه الجامعات العراقية ومناهجها ونقص الجهاز التعليمي وضعفه ومعاناته من قوى الإرهاب وتدخل قوى الإسلام السياسي في الشأن الجامعي والتعليمي وفي وضع مناهج متخلفة ولا علمية واضطرار عدد كبير من الكادر العلمي إلى مغادرة العراق، إضافة إلى العدد الكبير الذي استشهد في حروب النظام المريعة وخلال الأعوام المنصرمة.

٩. ولا بد من الإشارة الواضحة إلى التدهور الشديد في بنية القوى العاملة في العراق من حيث مستوى التعليم العام والمهني والفني وتراجع مستوى المهنية والحرفية لدى الأيدي العاملة. وهذه الحالة تستوجب التغيير في وجهة التعليم العام والمهني والمناهج وإعادة التأهيل. وهي حالة مرتبطة

بتراجع في حجم الطبقة العاملة وجمهرة الفلاحين لصالح الفئات المهمشة اقتصادياً واجتماعياً وفكرياً وتعليمياً وثقافياً وانضباطاً.

١٠. ولا شك في أن الشرط الأساس لاختيار ووضع وتنفيذ إستراتيجية تنمية هو الأمن والاستقرار والتفاهم والتعاون وحل المعضلات بالطرق السلمية والآليات الديمقراطية بين الأحزاب والقوى السياسية المشاركة في تكوين الحكومة، إضافة إلى موقف المجتمع من سياسات الحكومة. وأن ما يعيشه العراق حالياً هو غياب الثقة المتبادلة والتنافس بالمناكب المتبادل لانتزاع "أقصى الحقوق" في العراق الجريح والمخرب والإنسان العليل والمهموم حقاً.

١١. وبسبب الفوضى التي سادت العراق خلال عدة أعوام منصرمة وتحول مظاهر الفساد المالي والإداري الكبيرة في العهد الصدامي إلى مستوى النظام الفاعل في الدولة والمجتمع، وانسياب المليارات الكثيرة من الدولارات إلى جيوب الفاسدين والمفسدين، نشأت فجوة متسعة وأكثر من أي وقت مضى بين قلة قليلة مالكة للأموال ومرفهة، وبين أكثرية تعاني من الفقر والعوز وشظف العيش، رغم الحديث عن متوسط حصة الفرد الواحد من الدخل القومي الذي لا يعني شيئاً كما سنتحدث عنه في الحلقات اللاحقة.

١٢. وقد أوجدت هذه الحالة تراجعاً شديداً وسريعاً في مصداقية الناس وثقتها بقوى المعارضة السابقة والحاكمة حالياً على مستوى العراق كله. فالثقة بالدولة وحكومة الإقليم ومجالس المحافظات ضعيفة جداً والثقة في ما بين القوى السياسية متردية، مما يزيد من حالة التأزم الجارية في البلاد.

١٣. والشيء الوحيد المنتعش في العراق هو الاستيراد وإغراق الأسواق الملحية بالسلع المصنعة السيئة النوعية من دول الجوار والدول الأخرى ذات الإنتاج الرديء، وهي ظاهرة سلبية بسبب استنزافها لموارد العراق المالية،

وإعاقة البناء الصناعي والزراعي في البلاد، إضافة إلى إعاقة تشغيل العاطلين عن العمل.

هذا هو الواقع الذي يواجهه العراق حالياً، رغم التحسن الأمني الهش الذي حصل في المحافظات مع تراجعه في كل من بغداد والموصل وديالى وربما كركوك. وهذا الواقع المزري اقتصادياً والموروث والمضاف إليه سلبيات جديدة، يفرض على الحكومة العراقية وحكومة الإقليم ومجالس المحافظات الأخذ بنموذج اقتصادي معين للتنمية في العراق. وتتلخص الأسباب الكامنة وراء الدعوة للأخذ بالنموذج الذي نطرحه لاحقاً بما يلي:

١. العراق ليس بالدولة الفقيرة، بل مالكة للخيرات الأولية التي يمكن تحويلها إلى موارد مالية كبيرة توضع لتحقيق التنمية المعجلة. والنفط يشكل أبرز تلك الموارد المادية، إضافة إلى وجود خامات أخرى قابلة للتنمية الصناعية، كما أن أرض العراق متنوعة وقابلة للتنمية الزراعية الحديثة.

٢. والعراق مالك لطاقات بشرية متخصصة رغم فقدان نسبة كبيرة منها عبر الحروب والاستبداد والإرهاب، إضافة إلى اضطرار الكثير منهم للعيش في الشتات، ولكن يمكن الاستفادة منهم عند توفير الأطر المناسبة لعودتهم وعملهم في الوطن.

٣. والعراق مطلوب على الصعيد الاقتصادي العالمي لا من حيث ثرواته النفطية فحسب، بل ومن حيث قدرته على استيعاب الكثير من التوظيفات لأغراض التنمية التي تحقق أرباحاً طائلة لأصحاب رؤوس الأموال المحليين والأجانب، وكذلك من حيث كونه ثروة صناعية سياحية هائلة. إذ كل بقعة من العراق تعتبر موقعاً لجذب السياح والزائرين، سواء أكانت سياحة دينية لكل الديانات والمذاهب الدينية المعروفة، أم سياحة للآثار القديمة في بابل ونيوى وغيرهما، أم سياحة جبلية ومصايف كردستانية أم صحراوية.

٤. ويمكن للعراق أن يمارس عملية التعاون والتنسيق الاقتصادي على الصعيدين العربي والإقليمي وعلى الصعيد الدولي في مجال إعادة الإعمار والتنمية المستدامة والاستفادة من الخبرات والكفاءات والتقنيات الحديثة في عملية التنمية في كوكبنا المعولم.

إن كل ذلك يفرض علينا أن نختار النموذج المناسب للتنمية بحيث يحقق للعراق الربط العضوي بين النشاط المعجل والمتسع والمكثف للقطاع الخاص المحلي والإقليمي والدولي، وبين النشاط الموجه والحركي لقطاع الدولة. ويمكن للقطاع الأخير أن يتوجه صوب القطاع الصناعي الإستراتيجي للنفط والغاز الطبيعي ومنتجاتهما وصوب البنية التحتية وجملة من مشاريع الصناعة التحويلية التي يفترض أن ينهض بها القطاع الحكومي لصعوبة مساهمة القطاع الخاص بها. وبهذا يكون لدينا نموذج اقتصادي لا يعتمد على القطاع الخاص وحده، ولا على القطاع الحكومي وحده، بل يجمع بين القطاعين ليحدد مسار التنمية الوطنية للعشرين سنة القادمة على أقل تقدير.

وفي هذه النقطة بالذات اختلف مع السيد الدكتور برهم صالح الذي يدعو إلى النموذج الليبرالي الجديد الأكثر تشدداً في مقاومة دور الدولة وقطاعها الاقتصادي، والذي اثبت فشله وضرره للعالم كله، ولكن بشكل خاص للدول النامية. وفي قناعاتي الشخصية أرى بأن الاقتصاد العراقي لا يمكنه أن يستغني بأي حال وعلى مدى العقود الثلاثة القادمة عن قطاع الدولة أو أن يستغني عن القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وبالتالي لا بد من إيجاد صيغة تعاون وتنسيق عملية تنهض بالاقتصاد العراقي من كبوته الشديدة، وهي المهمة الأولى المركزية حالياً في الحقول الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والثقافية التي في مقدورها أن تعالج أزمة البطالة المستفحلة وأزمة الفقر

المدقع لفئات واسعة في المجتمع.. الخ. ومنذ مجيء بريمر إلى العراق حتى الآن اشتدت الدعوات إلى:

** توقف الدولة كلية عن النشاط الاقتصادي وجعله بيد القطاع الخاص بشكل كامل، في وقت يعجز القطاع الخاص في النهوض بهذه المهمة، وفي وقت يحتاج الاقتصاد العراقي إلى جهود الدولة.

** تصفية مشاريع القطاع العام من خلال بيعها للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي (الخصخصة) دون النظر إلى أهمية بقاء البعض منها في يد قطاع الدولة لأسباب كثيرة ودون النظر إلى عدم رغبة القطاع الخاص فيها، مع توفر إمكانية تشغيلها حكومياً.

* ابتعاد الدولة عن التصنيع التحويلي كلية والاكتفاء باستيراد السلع المصنعة من الخارج، أي استمرار جعل الاقتصاد العراقي اقتصاداً إستراتيجياً ريعياً واستهلاكياً لا غير ، وهذا يعني عجز الحكومة عن تغيير عدة مسائل سلبية على الأقل:

أ. إبقاء الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً من حيث النفط والزراعة، واستهلاكياً في اعتماده على استيراد نسبة عالية جداً من احتياجات السوق المحلية.

ب. استنزاف شديد للموارد المالية المتأتية من النفط الخام دون المشاركة في إغناء الثروة الوطنية.

ت. عدم تحقيق تراكم رأسمالي ضروري جداً للعملية التنموية وإغناء الثروة الوطنية والا احتفاظ بالثروة داخل البلاد وإحداث تغيير في بنية الاقتصاد الوحيد الجانب وتخليصه من تبعيته الشديدة الراهنة.

ث. العجز عن تأمين العمل لمزيد من الأيدي العاملة في دولة لا تزال نسبة الأطفال والصبية والشباب كبيرة جداً وتضخ سنوياً الكثير من الأيدي العاملة الجديدة إلى سوق العمل.

ج. العجز عن ضمان الأمن الغذائي من المنتجات الزراعية والصناعية في البلاد والانتكشاف الشديد على الخارج، وخاصة في فترات الأزمات والتعقيدات مع دول الجوار.

وستكون لمثل هذه السياسة عواقب سلبية على المدى البعيد والأجيال العراقية القادمة، رغم أن الجيل الراهن سيعاني من البطالة والفقر بشكل خاص، إضافة إلى استمرار فعل بقية المشكلات الاقتصادية.

نحن أمام صراع ملتبس في غالب الأحيان بشأن العلاقة بين القطاعين العام والخاص من جهة، وبسبب العلاقة بين الصناعة والزراعة والتجارة من جهة أخرى، لسببين هما:

• الخلفية الفكرية والسياسية والمصلحية التي يحملها كل طرف من أطراف الصراع والمبنية على أحكام مسبقة وجاهزة.

• والتباين أو الضعف في وضوح الرؤية لبعض جوانب الواقع الراهن ومهام المرحلة التي يعيش فيها شعب العراق ومن ثم مهماته الراهنة ومهام أجياله القادمة.

وهذا النقد يتوجه صوب المغالين المتخندقين في اتجاهين متناقضين وليس باتجاه واحد، سواء من يرفض القطاع الخاص أو يرفض القطاع العام، في حين نحن ولسنوات طويلة قادمة بحاجة إلى الاثنين.

القطاع العام والقطاع الخاص لا يعنيان شيئاً في خضم الصراع من أجل السلطة السياسية. فالدولة الاشتراكية السوفيتية التي كانت تمتلك كل شيء، فرطت بكل شيء لأسباب كثيرة، ولكن بشكل خاص بسبب البيروقراطية

وغياب الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والفساد الحزبي والحكومي والمالي والإداري .. وبسبب التعسف في هيمنة الدولة على كل شيء الذي أدى إلى فقدان السيطرة على كل شيء، إضافة إلى أسباب كثيرة جوهريّة أخرى.

إن جوهر القضية في العراق يكمن اليوم في موقفنا من مبادئ وممارسة الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق القوميات ومدى الوعي بمهام المرحلة ومستوى العدالة الاجتماعية الذي ننشده، وليس بالشعارات التي تطرح وفيها الكثير من المزايدات التي لا تتطابق مع الواقع القائم ولمدى ربع قرن قادم على أقل تقدير.

المرحلة الراهنة تستوجب الصراحة في طرح الأفكار والمواقف. نحن أمام مهمة بناء العلاقات الإنتاجية الرأسمالية في العراق ولسنا أمام أي مهمة أخرى. ولكن الرأسمالية التي يفترض أن تبنى في العراق يستوجب اعتمادها على قطاعين، على القطاع الخاص، أي على دور البرجوازية الوطنية وعلى نشاطها الاقتصادي التصنيعي والزراعي والتجاري ...الخ ومعه القطاع الخاص الأجنبي، وعلى قطاع الدولة الذي يمتلك الموارد المادية والمالية، إذ لا بد من مشاركتهما في عملية التنمية المستدامة بالارتباط مع واقع المجتمع وحاجاته. نحن أمام مهمة إزالة بقايا العلاقات القديمة المتخلفة والبالية المعرّقة لنمو الرأسمالية والتصنيع الحديث وتحديث الزراعة والتغيير الاقتصادي والاجتماعي في البلاد. ولكن، ونحن نبني العلاقات الرأسمالية ، نحتاج إلى عتلات مهمة أو إلى آليات يفترض فيها أن تساند وتساعد تعجيل عملية التنمية والنمو وتحقيق التراكم الرأسمالي وتنظيم هذه العملية في اقتصاد السوق من جهة، ولكن بحدس بحاجة أيضاً إلى كوابح يفترض فيها أن تحد في الوقت نفسه من شراسة الاستغلال المحتملة وأن تساهم في تنظيم

العملية الاجتماعية بقوانين ملزمة بحيث يتجنب المجتمع احتدام الصراعات الطبقة بسبب نشوء فجوة متسعة في مستويات المعيشة والرفاه والثروة من جهة أخرى. ومثل هذه الإمكانية متوفرة وضرورية، أي أننا بحاجة إلى اقتصاد السوق ولكن بوجهة اجتماعية منظمة للعلاقات والضمانات في المجتمع. لقد كان بريمر يدفع بالعراق صوب الرأسمالية الأكثر عتواً واستغلالاً، وهذا ما يدعو إليه الكتور رهم صالح بوضوح كبير لا يقبل الا لتباس، وتصريحاته وخطبه كفيلة بتأكيد ما توصلت إليه.

كلنا يعرف بأن القوانين الاقتصادية الموضوعية في الرأسمالية هي واحدة، ولكن فعل تلك القوانين متفاوت بالارتباط مع مستوى التطور والمراحل التي قطعها التطور الاقتصادي الرأسمالي في كل بلد من هذه البلدان والسياسات التي تمارسها الدولة. وهذا يعني أن التجارب متباينة من حيث الزمان والمكان ومستوى التطور ومن حيث التعامل مع تلك القوانين الاقتصادية الموضوعية ومع القواعد والآليات التي تنظم العملية الاقتصادية. ومن هنا علينا أن ننتبه وننبه بأن ما نفذ في الولايات المتحدة أو بريطانيا أو ألمانيا أو أسبانيا أو البرتغال أو غيرها من سياسات وإجراءات لا يمكن أن تكون ذاتها في العراق ، رغم كون القوانين الاقتصادية الموضوعية الفاعلة للرأسمالية واحدة. إن وعي هذه القضية ضروري لكي نبتعد عن الجمود والنصية والتجريبية والخضوع لهذا النموذج أو ذاك، إذ لا يمكن أن يكون ذاته مناسباً لكل الدول. إن عملية التحول من الاقتصاد الشمولي الذي ساد في العراق صوب اقتصاد السوق ليس سهلاً، ولكن لا يجوز أن يتم على حساب مصالح البشر والفقراء والمعوزين منهم على نحو خاص. ومن هنا يأتي مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي.

نحن بحاجة إلى تطور رأسمالي بالقطع ودون أي لف أو دوران، ولكن نحن بحاجة إلى ضوابط تسمح بنشوء سلم اجتماعي يساعد على مشاركة الجميع في البناء وفي الاستفادة من التقدم الاقتصادي، ونحن بحاجة إلى تسريع العملية الاقتصادية والبناء الرأسمالي والتغيير الاقتصادي والاجتماعي وينقل المجتمع من مرحلة إلى أخرى. نحن في العراق لا نزال في قعر التخلف والفوضى والبؤس والفاقة رغم غنى الأرض وقدرة الإنسان العراقي على البناء. نحن بحاجة إلى اقتصاد السوق الاجتماعي وليس إلى اقتصاد رأسمالي متوحش. الحوار حول هذه المسألة جار على قدم وساق في سائر أرجاء العالم والأزمة الاقتصادية الشاملة الجارية عمقت هذا النقاش وساعدت على مشاركة الكثير من الناس به، وعلينا خوضه لصالح شعب العراق بكل مكوناته القومية والاجتماعية بهدف الوصول إلى ما يخدم الشعب.

الحلقة الرابعة

فحوى إستراتيجية التنمية وأهميتها للاقتصاد العراقي

حين قدمت وصفاً للحالة الفعلية التي يعاني منها المجتمع في الجانب الاقتصادي، كنت أهدف من وراء ذلك الوصول إلى تحديد إستراتيجية التنمية في العراق خلال الفترة القادمة والتي يمكن أن تمتد لعشرين سنة قادمة، أي تحديد الأهداف الأساسية التي يفترض بذل كل الجهد لتحقيقها، إذ أنها تشكل الأساس المادي لخروج العراق من الواقع الراهن وعلى مراحل أربع تتجلى في برامج أو خطط خمسية وسنوية. وهي مشكلة لا تنتهي بذلك التحديد فقط، بل تستوجب من أجهزة التخطيط وضع عدد من السيناريوهات أو المشاهد التي يتمكن العراق من خلالها اختيار الأكثر قرباً للواقع والأكثر قدرة على تحقيق ما يصبو إليه المجتمع. وعند تحديد الاستراتيجية وأدوات تحقيقها يمكن أن يبرز الخلاف بين المفكرين والعاملين في الحقل الاقتصادي. وهذا ما لمست في صيغ الطرح المختلفة للاقتصاديين العراقيين. ولكن أبرز الخلافات في الشأن الاقتصادي العراقي ينشأ حالياً بين متبني الليبرالية الجديدة الأكثر تشدداً في تطبيق مبادئها، والتي ينتمي إليها المهندس والإحصائي الدكتور

برهم صالح، وبين من يرى ضرورة الأخذ باقتصاد السوق الاجتماعي الذي ينسجم مع واقع البلاد الراهن. ورغم الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في النظام الرأسمالي العالمي التي لعبت سياسة الليبرالية الجديدة أكبر الأدوار في تفجيرها، فإن هذه الإيديولوجية لا تزال تجد من يدعو لها وأكثر من منظري الدول الرأسمالية المتقدمة ذاتها، إذ أن أوباما مثلاً يسعى للتخلص منها.

فما هي استراتيجية التنمية التي أدعو إلى التفكير بها بصيغتها العامة والتي تستوجب التحديد الملموس ووضع المشاهد المتعددة لاختيار المشهد الأكثر تناغماً مع واقع وإمكانات وحاجات العراق.

١. يتحدد الهدف المركزي منذ الآن وعلى مدى السنوات العشرين القادمة في تخليص العراق من التخلف والاعتماد الوحيد الجانب على موارد النفط في تكوين الدخل القومي. أي تنويع وتطوير الإنتاج ومصادر تكوين الدخل القومي. وهذا الهدف يتم الوصول إليه عبر ثلاثة أهداف، وهي:

٢. تحقيق التنمية الصناعية استناداً لما هو موجود في العراق من موارد أولية خامية (النفط والكبريت والفوسفات والحديد ..) وثروة زراعية بشكل خاص. ويتوزع هذا الهدف إلى:

أ. تجديد وتحسين التقنيات المستخدمة في استخراج وتخزين ونقل النفط الخام وتسويقه لزيادة موارد العراق المالية الضرورية للتنمية السنوية.

ب. توجيه جهود مكثفة وكبيرة لتنمية الصناعات التحويلية التي تعتمد على النفط والموارد الأولية الأخرى، ومنها الصناعات الزراعية.

ت. تنظيم التجارة الخارجية (الاستيراد بشكل خاص) والسياسة المالية، ومنها الجمركية، بما يسهم في حماية الإنتاج المحلي من المنافسة غير المتكافئة.

٣. تحقيق التنمية والتحديث الزراعي (الثروة النباتية والحيوانية والسمكية). وهنا لا بد من الإشارة إلى أهمية وضرورة التنسيق وتحقيق الترابط العضوي بين القطاعين الصناعي والزراعي.

٤. التنمية البشرية التي تستوجب مكافحة الأمية بين الجنسين وفي المدينة والريف وتغيير مناهج التعليم العام والمهني والفني وتطوير مراكز البحث العلمي النظري والتطبيقي والتعاون والتنسيق مع المجتمع الدولي في هذا الصدد.

٥. مكافحة البطالة المكشوفة والمقنعة بين الجنسين.

٦. تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تحقيق العقلانية والعدالة في عمليات توزيع وإعادة توزيع واستخدام الدخل القومي.

٧. تأمين التنسيق بين التنمية الاقتصادية العامة والتنمية الإقليمية لمناطق العراق المختلفة، ومنها تنمية إقليم كردستان العراق وتنمية المحافظات وعلى مستوى المركز، من أجل إزالة تدرجية للتباين بين مختلف المناطق والمحافظات.

٨. إيجاد علاقة سليمة بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة من التلوث في بلد يمتلك ثروة أولية ملوثة للبيئة واقتصاد متخلف وفقير واسع يساعد على حصول المزيد من التلوث.

إن تحقيق هذه الاستراتيجية في الاقتصاد العراقي يستوجب التزام أدوات قادرة على المساهمة الجادة لتحقيق هذه المهمات، ومنها بشكل خاص:

١. الاستفادة من إمكانيات القطاعين الخاص والحكومي في عملية التنمية، بما في ذلك القطاع الخاص العربي والإقليمي والدولي، إضافة إلى التعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

٢. حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية خلال المراحل الأولى من تنفيذ إستراتيجية التنمية، أي تنظيم التجارة الخارجية بما يسهم في زيادة استيراد سلع الإنتاج وتقليص تدرجي لسلع الاستهلاك ووضع سياسة جمركية تساعد على تحقيق ذلك.

٣. التحكم بتأمين انسياب نسبة تتراوح بين ٦٠ - ٧٠% من إيرادات النفط الخام صوب التثمين الإنتاجي وتنشيط القطاع الخاص لهذا الغرض أيضاً.

٤. وضع سياسة مالية ونقدية، بما فيها السياسة الضريبية والجمركية، وسياسة جادة للتأمين وإعادة التأمين على نطاق البلاد كلها تتناغم مع إستراتيجية التنمية الوطنية وتساهم في تحقيق تلك الأهداف الأساسية وتنقل البلاد من حالة الاقتصاد الشمولي المتخلف إلى حالة الاقتصاد المتقدم، اقتصاد السوق الاجتماعي، إذ أن السياسة المالية والنقدية، ومعها التأمين، هي الأدوات التنفيذية للسياسات الاقتصادية.

٥. تأمين وجود جهاز متقدم وحديث للتخطيط والمتابعة يأخذ بعين الاعتبار الجدوى الاقتصادية والاجتماعية من إقامة المشاريع والاهتمام الفعلي بالتنمية القطاعية والإقليمية.

٦. تأمين الرقابة والمتابعة الرسمية على مستوى مجلس النواب والحكومة، والرقابة الشعبية على مستوى النقابات ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها الأحزاب السياسية، والمجتمع بشكل عام وكذلك الإعلام بكل مكوناته... الخ.

إن هذه الإجراءات لا تتعرض لآليات عمل السوق، بل تسعى على تنظيمها والرقابة عليها بما لا يقود إلى تجاوزات على القوانين الاقتصادية الموضوعية وعلى مهمات التنمية أو تشديد التناقضات والصراعات الاجتماعية.

اين يبرز الاختلاف بين رؤيتي ورؤية السيد الدكتور برهم صالح لاستراتيجية التنمية الوطنية؟ أختلف معه في الموقف من وحدانية الاعتماد على موارد النفط الخام ومن رفضه للتنمية الصناعية والزراعية في البلاد. فهو غير مهتم بإزالة التبعية الكاملة للنفط الخام ولا بتنمية الصناعة والزراعة، بل يبتعد عن ذكر ذلك في كل خطبه وتصريحاته وتقاريره المنشورة. وما يطرحه في مجال الزراعة يبتعد كل البعد عن حاجة العراق للتنمية الزراعية، وسياسته تساهم في تجريد ما تبقى من أرض لدى الفلاحين لصالح كبار الملاكين وأصحاب رؤوس الأموال. إذ أن الإنتاج الكبير لا يعني تجريد الفلاحين من ملكية الأرض، بل يمكن إيجاد صيغ متنوعة في هذا الصدد.

إن السياسة الاقتصادية التي يدعو لها الدكتور برهم صالح تتلخص في نقطة واحدة: الأخذ بحرية التجارة المطلقة وفتح الأبواب على مصاريعها أمام الاستيراد، دون الأخذ بالاعتبار واقع حاجة البلاد إلى التنمية الصناعية والزراعية وتنويع مصادر الدخل القومي. ونتائج هذه السياسة بارزة للعيان في كردستان العراق وفي عموم العراق حيث اختفت عملياً السلع المصنعة محلياً لتحل محلها السلع المستوردة، حتى السمنت العراقي بدأ يعاني من ذلك، وغابت السلع الزراعية، بما فيها لبن أربيل، ليحل محله ومحل بقية مشتقات الألبان السلع المنتجة والمستوردة من السعودية وتركيا وإيران وسوريا ودول الخليج. إنها سياسة مدمرة للإنتاج المحلي، إذ تجري في ظل غياب التكافؤ في فرص المنافسة تماماً، بين اقتصاد عراقي مخرب لم تساهم سياسة الحكومة في إنهاضه حتى الآن، بل في تراجع لصالح الاستيراد، وبين سلع مستوردة من الخارج، رغم نوعيتها السيئة.

إن سياسة الباب المفتوح على طريقة الليبرالية الجديدة وجورج دبليو بوش وبول بريمر، أو منظمة التجارة الحرة، والتي يتبناها الأخ الدكتور برهم صالح، لن تخرج العراق من تخلفه ومن إنكشافه الكامل على الخارج ولن تنقذه من وحدانية الجانب والاعتماد على موارد النفط المالية، وهي ثروة ناضبة بالنسبة لأجيال العراقيات والعراقيين القادمة، بل تزيد من ذلك ولا تحقق التراكم الرأسمالي البدائي الذي يحتاجه العراق حالياً في القطاعين الإنتاجيين، في الصناعة والزراعة.

في مؤتمر بدائل التنمية في العراق أشار السيد رئيس الوزراء نوري المالكي بكلمات واضحة وبسيطة إلى هذا الموضوع فقال: ".. نحن ضد مبدأ الإيراد الواحد ولا بد أن نتجه الى زيادة عائداتنا النفطية لإحياء القطاعات الأخرى وإدامة العملية الإنتاجية". وفي مجال نموذج التنمية فقد اشار إلى ما يلي بصواب: " ان نظريتنا الاقتصادية ينبغي ألا تتخلي الدولة عن مسؤولياتها بالكامل في نفس الوقت الذي لا يمكن للدولة أن تنهض دون أن يكون القطاع الخاص الى جانبها". (راجع مؤتمر بدائل التنمية في العراق، راجع جريدة المدى).

أما السيد وزير التخطيط الدكتور علي بابان فقد اشار في نفس المؤتمر حول إستراتيجية التنمية، وبخلاف رأي السيد الدكتور برهم صالح، إلى نقاط أربع، ولكن يهمني منها في هذا المجال ما يلي: "ان القطاعات الاقتصادية شهدت إهمالا وتراجعا خلال السنوات الماضية جراء الاعتماد على سياسة الإيراد الواحد، واننا لا نهون من صعوبة مهمتنا في هذا الجانب إذ ان استمرار الإهمال سيجعل الإصلاح أكثر كلفة.. وأشار بابان إلى أربعة تحديات تواجه الاقتصاد العراقي مطالباً التصدي لها بجدية وحزم، .. أولاً: تحرير الاقتصاد العراقي من التبعية الكاملة لإيرادات النفط وتفعيل القطاعات لتعظيم

الانتاج المحلي وزيادة دخل المواطن .. ثانياً: إعادة التوازن لموازنة الدولة لصالح البرنامج الاستثماري على حساب النفقات التشغيلية". إن السياسة التي يريد الدكتور برهم صالح انتهاجها ستحول العراق إلى مستهلك لا منتج، إلى مستخرج للنفط الخام ومصدر له، وإلى مستلم لموارد النفط لينفقها على الاستيراد، وبهذا يكون تعظيم الثروة في الدول الأخرى، أما العراق وفق هذه السياسة فسيتحول إلى مفرط بثروته النفطية وموارده المالية في آن دون أي يحقق التراكم الضروري وتعظيم للثروة وزيادة التشغيل وتحسين مستوى توزيع واستخدام الدخل.

يتمنى الإنسان على الأخ الدكتور برهم صالح، وهو الماسك بالملف الاقتصادي أن يعيد النظر بمواقفه الفكرية والسياسية من العملية الاقتصادية لصالح العراق حالياً ومستقبلاً، وكذلك لصالح إقليم كردستان العراق الذي تحول إلى مستهلك لا منتج في المجال الزراعي، بعد أن غابت عنه سابقاً الصناعة أيضاً.

الحلقة الخامسة

هل يتستر المعدل السنوي للفرد الواحد من الدخل القومي على سلبيات الواقع الاقتصادي؟

في لقائه مع قناة الشرقية ذكر الأخ الدكتور برهم صالح بارتياح ملموس ما يلي: "أنا أول الذين يقول بأن المواطن العراقي يستحق المزيد لكن لنتذكر بعض الأرقام المهمة: سنة ٢٠٠٣ موارد الدخل في العراق كانت (٤٦٥ \$) (المقصود هنا ٤٦٥ دولار أمريكي معدل حصة الفرد الواحد في العام ٢٠٠٣، ك.حبيب) حسب إحصائيات البنك الدولي معدل الفرد العام تجاوز (٣٢٠ \$). البطالة كانت في ٢٠٠٥ (٢٨%) الآن حسب الإحصائيات الموجودة (١٧,٥%). (مأخوذ من نص الحديث وفق ما جاء في الإنصات المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٥). سنحاول تناول المسألتين المذكورتين في الحديث:

أولاً: حول معدل حصة الفرد الواحد من الدخل القومي:

عندما بدأت أقرأ تصريحات الأخ الفاضل الدكتور برهم صالح ووصلت إلى المقطع أعلاه تذكرت حادثة شهيرة معروفة لمن عاش فترة العهد الملكي، ومفادها أن أحد الصحفيين سأل أحد الفراشين العاملين لدى أحد المدراء

العامين في مجلس ووزارة الإعمار في بغداد عن راتبه الشهري. فأجاب الفراش: أنا والمدير العام نتسلم ٢٠٣ دينار عراقي شهرياً. ألح الصحفي بالاستفسار عن راتبه الشهري منفرداً وليس مع راتب المدير العام. فقال الفراش بخجل بالغ: راتبي ٣ دنانير عراقية فقط وراتب المدير العام ٢٠٠ دينار عراقي لا غير! وهذا يعني أن الراتب السنوي للمدير العام ٢٤٠٠ دينار، وراتب الفراش السنوي ٣٦ ديناراً لا غير، ومجموعهما ٢٤٣٦ دينار عراقي، والتناسب بينهما: ٩٨,٥٢% للمدير العام و ١,٤٨% للفراش. وكان للمدير العام طفلان، والفراش ستة أطفال.

هكذا يضع الأخ الدكتور برهم صالح مستوى معيشة الفرد الواحد في العراق في ضوء هذا المؤشر العام الذي لا يعبر عن حقائق الوضع في العراق وعن التمايز الجارح للكرامة الإنسانية. دعونا نبحث في هذا الرقم لنرى ما يخفي حقاً.

حين ننقل هذا الرقم إلى بنية وواقع الاقتصاد العراقي سنجد أمامنا الوقائع التالية:

١. حول بنية الاقتصاد العراقي: أن القسم الأعظم من هذا المؤشر ناشئ من إيرادات قطاع النفط الخام المصدر وليس من القطاعات الاقتصادية الإنتاجية الأخرى كالصناعة والزراعة على سبيل المثال لا الحصر. وهذا تعبير عن تشوه وخلل كبير في بنية الاقتصاد العراقي أولاً، ومن ثم فهو قابل للزيادة أو النقصان بفعل ثلاثة عوامل: ١) حاجة الطلب الدولي على النفط والكميات الممكن تصديرها سنوياً؛ و٢) وسعر البرميل الواحد المتقلب وفق العرض والطلب؛ و٣) الأوضاع السياسية المحيطة بالبلد أو علاقات البلد بالدول والمجتمع الدولي ومدى تأثير ذلك على إنتاج وتصدير النفط الخام. وإذا ما قارنا إيرادات العام الماضي بإيرادات هذا العام حيث استفحلت الأزمة سنجد

الخبر اليقين في الخطورة والخطأ الفادح في الاعتماد على اقتصاد النفط الخام فقط بدلاً من تنمية وتطوير الصناعات التحويلية والزراعة المحلية.. الخ. ولا نريد أن نذكر هنا ما حصل للعراق في فترة الحصار الاقتصادي أو الحروب التي خاضها النظام الدكتاتوري. بمعنى آخر أن هذا الرقم لا يشير للقراء إلى أن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي واستهلاكي يخسر أغلب دخله القومي في الاستيراد ولا ينمي تراكماته الرأسمالية عبر تنمية الإنتاج، وأنه ليس اقتصاداً إنتاجياً واستهلاكياً يغني الثروة الوطنية ويشغل الأيدي العاملة ويزيد من السيولة النقدية في آن ويحسن مستوى معيشة السكان.

٢. ففي الوقت الذي بلغت إيرادات العراق من تصدير النفط الخام في العام ٢٠٠٨ وفق تصريح وزير النفط العراقي الدكتور حسن الشهرستاني ٦١ مليار و ٨٨٣ مليون \$، فإن تقدير إيرادات النفط لعام ٢٠٠٩ الجاري يقترب من نصف هذا المبلغ أو أقل، وسينعكس هذا بالضرورة سلباً وبشكل مباشرة على المؤشر الذي قدمه لنا الدكتور برهم صالح حول معدل حصة الفرد الواحد من الدخل القومي في السنة.

٣. وأن هذا المؤشر لا يدلنا على واقع التوزيع الفعلي للدخل بين أفراد المجتمع، إذ أنه يأخذ المعدل الوسط بين الناس، وفي المثال الذي أوردته عن الفراش والمدير العام نرى بأن معدل حصة الفرد الواحد من راتبهما المشترك هو ١٠١,٥ دينار لكل منهما، في حين أن الحقيقة غير ذلك حيث يتسلم المدير العام ٢٠٠ دينار والثاني يتسلم ٣ دنانير في الشهر لا غير. وهنا نجد بكل وضوح أن هذا المؤشر يتستر على غياب العدالة في التوزيع عند الحديث عن هذا المؤشر، وهو رقم يراد به التشويش على واقع التوزيع الطبقي المجحف وغير العادل للدخل القومي في المجتمع وفي غير صالح الغالبية العظمى من أفراد المجتمع، بل في صالح فئة صغيرة منه.

٤. وهذا المؤشر لا يدلنا على كيفية توزيع الدخل القومي بين القطاعات الاقتصادية لاستخدامه في عملية التنمية، أي ما هي حصة القطاعات الإنتاجية والقطاعات الاستهلاكية، وكيف يوزع بين أرباح الرأسماليين وكبار الملاكين العراقيين والأجانب، وبين أجور العمال ومدخولات الفلاحين وصغار المنتجين، إذ كما نعرف يقسم الدخل القومي إلى جزئين هما فائض القيمة أو الربح والربح من جهة، والأجور ومدخولات الفلاحين والمنتجين الآخرين من جهة أخرى. ومن هنا يتبين أيضاً من هو الذي يستفيد لا من عملية توزيع الدخل القومي فحسب، بل ومن عملية إعادة التوزيع التي تتجلى في الخدمات الصحية والتعليم والخدمات الأخرى التي يفترض أن يتمتع بها كل المواطنين والمواطنين على حد سواء، في حين تكون حصة الأغنياء والميسورين وكبار موظفي الدولة حصة الأسد، في حين أن الفقراء والمعوزين في المدينة والريف يعيشون على فتات الموائد، أو لا يتمتعون بشيء يذكر...الخ.

٥. وهذا المؤشر لا يدلنا على واقع الفساد المالي في الدولة العراقية الراهنة وما هو حجم المسروق من الدخل القومي سنوياً، وهل هذا الرقم قبل أو بعد النهب الذي يتعرض له الاقتصاد الوطني. وفي الغالب الأعم يقصد بالرقم بعد النهب غير المعروف من حيث الكمية، ولكن النهب يستمر فيما بعد أيضاً من خلال العمولات والرشوات وسوء التصرف في العقود والمقاولات ومواد البناء أو الاستخدام السيئ للموارد ... الخ.

إن هذا المؤشر حين يستخدم بالصورة التي استخدمها الدكتور برهم صالحو أدرك ذلك أم لم يدركه، مؤشر خادع يفترض أن لا يستخدم إلا في أغراض معينة، إذ أنه لا يعكس حقيقة الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق، بل يراد منه تغطية التشوّه والانتكشاف على الخارج والتوزيع غير العادل والاستخدام السيئ للدخل القومي، رغم التحسن النسبي الحاصل الذي لا نريد

السكوت عنه. والسؤال هو من المستفيد من هذا التحسن النسبي؟ أعتقد إن إجاباتنا ستختلف بحكم الخلفية الفكرية التي نعتمدها في تقييم وتقويم الأمور الجارية في العراق، خاصة وأن الأمم المتحدة تتحدث عن النسبة العالية لمن يعيش في العراق تحت خط الفقر المعترف به دولياً للدولة النامية والتي تتراوح بين ٣٠-٤٠% من مجموع الشعب العراقي.

ثانياً: حول البطالة:

يشير الدكتور برهم صالح إلى أن البطالة تبلغ الآن في العراق ١٧,٥ ٪، وهو رقم يثلج الصدور في ظروف العراق الراهنة إن كان الرقم صحيحاً، حيث كانت البطالة تزيد عن ٥٠ ٪. ولكن تدور في البال الأسئلة التالية:

هل هذا الرقم صحيح؟ وكيف استخرج؟ وما هو حجم البطالة المقنعة في الوقت الحاضر؟ ثم كيف نعالج هذه المشكلة؟

السبب في إثارتني لهذه الاستفسارات هو ذاكرتي التي لا تزال طرية في فترة العمل في وزارة الزراعة والمجلس الزراعي الأعلى حيث كانت الطريقة تتم على النحو التالي: تقدير مساحات الأراضي المزروعة بالحنطة في كل محافظة، ثم تقدير معدل غلة الدونم الواحد، ثم ضرب المساحة المقدرة بالغلة المقدرة ليكون الإنتاج السنوي المقدر. والفارق كان باستمرار كبيراً بين حساب الحقل وحساب البيدر، بين الواقع الفعلي والحسابات التخمينية لقسم الاقتصاد الزراعي في وزارة الزراعة العراقية! والنتيجة كانت تؤثر على تقدير حجم الاستهلاك والحاجة للاستيراد التي غالباً ما تكون مؤذية للمستهلك أو ترهق ميزانية الدولة.

إن البطالة في العراق تزيد كثيراً عن هذا الرقم. إليكم بعض الأرقام غير الدقيقة التي سجلها وزارة التخطيط التي اعتمد عليها الدكتور برهم صالح في إيراد الرقم ٢٨,١ % بالنسبة لعام ٢٠٠٨ :

نشرت جريدة الصباح الخبر التالي: " أشارت نتائج مسح أجرته وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق إلى أن معدل البطالة بين السكان بعمر ١٥ عاماً فأكثر يبلغ ٢٨,١% لكلا الجنسين، وقد بلغ معدل البطالة للذكور ٣٠,٢ % في مقابل ١٦ % للنساء. وبحسب تقرير عن نتائج مسح التشغيل والبطالة بلغ معدل البطالة في المناطق الحضرية ٣٠% في مقابل ٢٥,٤% في المناطق الريفية". (جريدة الصباح. التخطيط تقدر حجم البطالة في العراق بأقل من ثلث السكان. أخذ المقتطف بتاريخ ١٦/٥/٢٠٠٩، ك، حبيب).

ماذا يعني هذا في واقع الأمر؟ يعني إن المسح المشار إليه قد اعتبر أغلب نساء العراق ربات بيوت حتى لو كن بعمر ١٥ سنة فما فوق، وهو أمر غير مقبول، إذ أن نسبة عالية منهن عاطلات عن العمل ولا يجدن فرصة عمل فعلية وغير متزوجات وفي سن تلميذات أيضاً. ومن هنا أدى هذا التقدير إلى تقليص نسبة البطالة بين الجنسين إلى ٢٨,١%، وهو رقم لا يمكن القبول به بأي حال، إذ يتعارض مع الواقع في العراق. كما أن أجهزة الدولة تضم ما يقرب من ٤٣% من القوى العاملة ويقدر البطالة المقنعة بين هذه النسبة بما يتراوح بين ٣٠-٥٠%. الرقم الذي يطرحه السيد الدكتور برهم صالح غير واقعي ولا يعبر عن حقيقة البطالة في العراق بأي حال وهو بالتالي مضلل لمن يريد تنمية الاقتصاد ومعالجة البطالة، رغم أن الدكتور صالح لا ذنب له في هذا الرقم فهو صادر عن جهة رسمية. ولكن بحكم كونه إحصائياً كان

يفترض أن يقدر واقع البطالة في العراق، ومنه إقليم كردستان حيث البطالة المقنعة فاحشة حقاً، دع عنك البطالة المكشوفة.

وإذا اقتطفنا مقطعاً من مجلة "الأسبوعية" الصادرة في بيروت والقريبة من الدكتور برهم صالح، فإننا سنقرأ فيها ما يلي:

" تلقت التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة إلى وجود بطالة مقنعة في العراق تقدر بما يتراوح بين ٣٠ و ٥٠ في المائة وفقاً للبيانات المتداولة. وفي الوقت الذي قدرت منظمة العمل الدولية نسبة البطالة في العراق بما بين ربع أو ثلث القوى الإنتاجية، تشير الأرقام التقديرية للبنك الدولي، بحسب موقعه الالكتروني، إلى أن إجمالي الناتج المحلي العراقي تراجع في العام ٢٠٠٣ بنسبة الثلث تقريباً، واتجه نحو الربع في العام ٢٠٠٤ ، واستمر في تراجعته ما بين الربع والثلث خلال الأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٦-٢٠٠٧-٢٠٠٨، ويؤشر هذا التراجع الخطير إلى إرباك واضح للاقتصاد العراقي" راجع : الأسبوعية. ١١-٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩). ولا شك في أن الأمر أكثر من إرباك واضح، بل هي سياسة ينبغي لها أن تتغير!

من هذين المؤشرين نريد أن نؤكد أن في العراق تركة ثقيلة عمرها عشرات السنين من القهر والإرهاب والتهميش والتخلف والتبعية والنهب والسلب. وأن العراق يحتاج إلى وقت طويل لإزالة الأوضاع السيئة للنسبة العالية من السكان التي تعيش تحت خط الفقر، وفق تقديرات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات. ولكن السؤال هو: هل يوصلنا فكر وذهنية وسياسة اللبرالية الجديدة المتطرفة التي يلتزم بها ويقترحها للعراق الدكتور برهم صالح إلى إزالة الواقع الذي يعيد إنتاج الفقر أم يبقى عليه ويكرسه، وفي الوقت نفسه يزيد من عدد المليونيرية من جهة ويزيد من عدد الفقراء والعاطلين عن العمل من جهة أخرى؟ علينا أن نتذكر الحكمة القائلة "ما بات

متخم إلا وبجانبه جياح". ألا ينبغي للعراق اختيار نموذج آخر واستراتيجية أخرى لعملية التنمية والتقدم في العراق بدلاً من كوارث اللبرالية الجديدة؟
إجابتي عن هذا السؤال واضحة، ولكن لنستمع إلى رأي طرح في مجلة "الأسبوعية" ذاتها حيث جاء في ذات المقال عن البطالة في العراق يقول:
" ويرى اقتصاديون عراقيون أن الضرورة تتجه إلى تفعيل القطاعات الإنتاجية (الصناعية الزراعية) وتوسيع قاعدة الاستثمارات؛ سعياً لخلق فرص عمل تستوعب معدلات البطالة.

وترى دراسات اقتصادية مستقلة أن تسريع عملية إعادة الإعمار وتنفيذ عدد من المشاريع الاستراتيجية وتفعيل عدد من المعامل وفتح الاستثمارات في قطاع الزراعة من مقومات امتصاص البطالة، وتحريك الدورة الاقتصادية الساعية إلى تخليص الاقتصاد العراقي من اعتماده المفرط على النفط كمصدر دخل أساسي". هذا الرأي يتجاوب مع الرأي العام العراقي، ولكنه يتعارض مع نخبة من أصحاب الملايين.

إن البطالة في العراق تزيد حالياً عن هذا الرقم بنسبة عالية وأكثر من الضعف على أقل تقدير إن احتسبت مع البطالة المقنعة. إن جولة صغيرة في أجهزة الدولة والإدارات المحلية في جميع أنحاء العراق، ومنه إقليم كردستان العراق، ستكشف أمام أصحاب البصيرة والبصر سعة البطالة المكشوفة والبطالة المقنعة المرهقة لميزانية الدولة والمعطلة للعمل. وهذا يعني أن عواقب البطالة المقنعة ليست تفريطاً بموارد البلاد المالية وعدم مشاركة هؤلاء بالإنتاج وإنتاج الدخل القومي فحسب، بل وفي عرقلة العمل والتخلف عن تلبية حاجات الناس وتأخير إنجاز معاملاتهم في دوائر الدولة. إن الإجابة عن السؤال الوارد في العنوان: نعم!

إن اقتصاد العراق، ومعه اقتصاد إقليم كردستان العراق، هو أحوج ما يكون إلى التنمية الصناعية والزراعية وليس إلى زيادة الاستيراد وإغراق الأسواق المحلية بالسلع المستوردة ذات النوعية الرديئة وسريعة الاستهلاك ومحاربة الإنتاج المحلي واستمرار البطالة المكشوفة والمقنعة واستمرار الفقر واتساع الفجوة بين مدخولات الفقراء والمنتجين وأصحاب النعمة الحديثة من القطط السمان. أتمنى على الدكتور برهم صالح أن يتخلى عن ذهنية اللبرالية الجديدة المتطرفة وليس عن فكره الرأسمالي، فهذا غير مطلوب منه، ولكن المطلوب منه أن يفكر بمصالح كل مكونات الشعب العراقي، ومنه شعب إقليم كردستان العراق، على المدى القريب والبعيد!

٢٠٠٩/٥/٢٠

الحلقة السادسة والأخيرة

هل من رؤية واقعية للتنمية الصناعية في فكر وسياسة الدكتور برهم صالح؟

سأحاول في هذه الحلقة أن أعالج مسألة واحدة ترتبط بموضوع التصنيع والبرالية الجديدة، رغم وجود الكثير من المسائل الأخرى التي تستوجب النقاش مع السيد الدكتور برهم صالح بسبب جرأته في طرح وجهات نظره والحيوية التي يتحرك ويمارس عمله بها، وكثرة المسائل التي تتوجه اهتماماته لها والتي لا مجال لمعالجتها بمقالات قصيرة وسريعة. وأعد القراء بمناقشتها.

من المعروف إن الأطراف الثلاثة المبشرة والداعية إلى الأخذ بإيديولوجية البرالية الجديدة وسياساتها الاقتصادية على صعيد الدول النامية هما المؤسسات المالية الدولية، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ذات النفوذ الكبير في وعلى هاتين المؤسستين. وتسعى هذه الأطراف إلى توقيع اتفاقيات مع الدول الأخرى، ومنها دولة العراق للالتزام ببرنامجهما من أجل تقديم المساعدة أو الدعم لها

أو إعفائها من بعض الديون التي بذمة الدول النامية. وهذا ما حصل في العراق والذي تجلّى في إقناع العراق بتطبيق ما يطلق عليه بـ"برامج وسياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي" التي تشمل رؤية محددة التزم بها ونفذها بريمر وواصلها السيد الدكتور برهم صالح في مواقفه وسياساته الاقتصادية ومناقشاته في مجلس الوزراء وفي خطبه المختلفة. وتشمل هذه السياسة كل فروع وقطاعات الاقتصاد الوطني والسياسات المالية والنقدية والتجارية وتخفيض الإنفاق العام وإيقاف الدعم الحكومي للسلع والخدمات والحد من ارتفاع الأجور مع الرغبة في زيادة أرباح الرأسماليين ... الخ، ولكن بشكل خاص رفض وجود قطاع دولة اقتصادي وخصخصة جميع مؤسسات الدولة الإنتاجية والخدمية والأخذ المطلق بمبدأ وسياسة التجارة الحرة غير المقيدة بأي قيد حكومي، أي سياسة الباب المفتوح ورفض أي حماية للسلع المنتجة محلياً، سواء أكانت سلعاً صناعية أم زراعية أم حرفية. ومثل هذا الموقف يقود في بلد مثل العراق إلى عواقب وخيمة منها: ارتفاع حجم البطالة واستهلاك واسع للدخل القومي دون تحقيق التراكم الرأسمالي وتفاقم التباين في مستوى المعيشة والفجوة الداخلية بين الفئات الاجتماعية واحتمالات التضخم وارتفاع الأسعار غير المنضبط وتراجع جدي في حجم ونفوذ ودور الطبقة الوسطى الصناعية والزراعية والخدمات الإنتاجية، وتعاضم المضاربات في الأسواق المالية وتنامي التناقضات الاجتماعية وتحولها إلى صراعات سياسية وبالتالي إلى نزاعات سياسية لا يعرف الإنسان عواقبها. إن هذه العملية تبقى وجود فئات اجتماعية تعيش على هامش الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتتفاقم المشكلات التي تتفجر في مثل هذه الأوساط الاجتماعية البائسة والمنسية من جانب الدولة.

وكل المعطيات التي تحت تصرفي والتي تجمعت لدي من خطب ومقالات وتصريحات أدلى بها الأخ الدكتور برهم صالح تشير إلى أن السيد نائب رئيس الوزراء مؤمن إيماناً قاطعاً حتى الآن بهذه الإيديولوجية الرأسمالية المتطرفة، اللبرالية الجديدة، بأشد أشكالها ابتعاداً عن واقع الحياة في الدول النامية وحاجاتها للتنمية الإنتاجية، وخاصة في قطاعي الصناعة والزراعة. ومجرد القبول برفض قوانين وقواعد الحماية الوطنية للإنتاج المحلي من جهة والقبول المطلق بالتجارة الحرة غير المقيدة من جهة ثانية، يعني القول دون أدنى تردد بأن الدكتور برهم صالح ضد التصنيع المحلي وضد البرجوازية الصناعية ولكنه إلى جانب البرجوازية التجارية التي تعتمد على الاستيراد وعلى إبقاء الاقتصاد الوطني العراقي ومنه اقتصاد إقليم كردستان العراق، شاء ذلك أم أبى وأدرك ذلك أم لم يدركه، في حالة من التخلف والتبعية واستهلاك الدخل القومي دون تحقيق تعظيم الثروة الوطنية على أسس سياسية عقلانية واعية.

كلنا يعرف، حتى إن لم يكن الإنسان اقتصادياً، بأن الصناعة والزراعة في أي بلد من البلدان هي عصب الحياة النابض، وهي القادرة على خلق فرص عمل جديدة ومنشآت اقتصادية مكملّة جديدة وتراكم الثروة الوطنية وإنتاج الدخل القومي وتنويعه وزيادة الأجور المدفوعة وتحسين السيولة النقدية وتقليص الاستيراد والاحتفاظ بقسط من إيرادات النفط لصالح التثمين الإنتاجي. وأن بلداً مثل العراق يملك الثروة النفطية والموارد المالية، يكون في مقدوره أن يطور سلسلة طويلة من الصناعات المحلية باستخدام الأموال العامة أموال الدولة النفطية لصالح التنمية الزراعية والصناعية لا في مجال البنية التحتية، ومنها الري والبزل والطاقة الكهربائية والماء الصالح للشرب والنقل والتعليم العام والمهني ومراكز البحث العلمي النظري والتطبيقي والصحة.. الخ

فحسب، بل وفي التنمية الصناعية والزراعية في قطاع الدولة، إضافة إلى تنشيط القطاع الخاص المحلي والأجنبي وتوفير مستلزمات مشاركته في التنمية.

لا يختلف إثنان في واقع أن السادة، الدكتور برهم صالح، نائب رئيس الوزراء، والدكتور علي بابان، وزير التخطيط، والأستاذ فوزي حريري، وزير الصناعة، كلهم من ملتزمي اقتصاد السوق الحر، وأنهم يسعون إلى تكريس هذا الاتجاه في الاقتصاد العراقي، ومنه اقتصاد كردستان، كما أن الأستاذ نيجرفان بارزاني، رئيس وزراء الإقليم، يشترك معهم في التزام اقتصاد السوق الحر أيضاً. ولكن نجد تبايناً واضحاً حتى الآن بين الدكتور برهم صالح وبين عضوي الحكومة العراقية الاتحادية في الموقف من التصنيع ومن بعض التفاصيل المهمة. يقول السيد وزير الصناعة في إجابته عن بعض الأسئلة التي وجهت له ما يلي:

"يمكن لي أن أعزو السبب الرئيس إلى غياب الخطة الاقتصادية الشاملة خلال فترة ما بعد التغيير في العام ٢٠٠٣ حتى الآن، وأقول إن الصناعة لم تكن حاضرة في أذهان الحكومات السابقة منذ مجلس الحكم مروراً بالحكومات الانتقالية بسبب طغيان الأولويات التي تتصل بالجانب الأمني فضلاً على عدم توفر التخصيصات اللازمة الموازنة الاستثمارية للعام ٢٠٠٦، اعتمدت للوزارة ١٤ مليار دينار فقط، كانت ٤١ مليار دينار في العام ٢٠٠٧ و ٤٣٨ للعام ٢٠٠٨ وهي تقارب الـ ٥٠ مليار دينار للعام الحالي ٢٠٠٩ وهي في مجملها لا تغطي حاجة القطاع الصناعي الفعلية. وماذا عن القوانين التي يمكن ان تسهم في تفعيل الصناعات الوطنية؟ لا تزال تراوح في اروقة مجلس النواب، وقد اقرت ثلاثة مشاريع قوانين اعتبرها غاية في الاهمية من قبل مجلس الوزراء، هي قوانين حماية المنتج الوطني والتعرفة الجمركية

وحماية المستهلك وهي في طبيعة الحال تمثل بيئة تشريعية مثلى يمكن ان تعطي دفعاَ للمنتجات الوطنية وأن تحد من الاغراق السلعي وتؤمن منافسة حقيقية للبضائع والسلع المستوردة ذات المنشأ والمواصفات الرديئة التي تعج فيها الاسواق العراقية حالياً. يقدر الخبراء الكلفة الفعلية لتفعيل القطاع الصناعي بمليار دولار، ماذا عن هذه التقديرات؟ تؤكد ان حاجة الصناعة العراقية تتجاوز هذه التقديرات لتصل الى اكثر من ١,٥ مليار دولار وعلى مدى سنتين وعن طريق الاستثمار وفق خطة لتفعيل الشركات والمعامل وتوسيع القدرات الانتاجية وصولاً الى ناتج الطاقات التصميمية". كما كنت قد أشرت في حلقة سابقة إلى موقف السيد وزير التخطيط الإيجابي من الصناعة الوطنية والإنتاج المحلي بشكل عام.

إن المسألة لا ترتبط برغبتنا أو عدم رغبتنا بالقطاع الخاص، بل ترتبط بمدى قدرة الدولة على توفير المناخات والمستلزمات والمحفزات المناسبة لتنشيط توجه أصحاب رؤوس الأموال المحليين والأجانب صوب التثمين الإنتاجي في الصناعة والزراعة وفي القطاعات الخدمية، وبشكل خاص موضوع الأمن والاستقرار السياسي والبنية التحتية. ومهما عقدت من مؤتمرات دولية في بريطانيا أو في دول أخرى لإقناعهم بالاستثمار في العراق، فإن الاستجابة ستبقى في الحد الأدنى ما لم يتم توفير الضمان الأمني والمحفزات الأخرى.

إن الحديث عن أهمية القطاع الخاص لا يختلف فيها اثنان، ولكن السؤال: كيف يتم ذلك؟ علماً بأن الجهود المبذولة لهذا الغرض نادرة حقاً. ووفق تصريح السيد رئيس اتحاد الصناعات العراقي فإن ٩٠% من المنشآت الصناعية متوقفة عن العمل ولم تبذل الجهود لإعادة العمل بها، في حين أن

ال ١٠% تعمل بفعل المبادرة الذاتية. وهنا يفترض أن نتساءل عن دور الحكومة لدعم القطاع الخاص.

٢٠٠٩/٥/٢٤

كاظم حبيب

محاولة لخوض غمار حوار جاد سعى له الأستاذ الدكتور قاسم حسين صالح بوعي ومسؤولية

١ . أهمية وعي مفهوم النقد

كأي عالم حصيف متمرس في اختصاصه ومفكر ساع إلى طلب الحقيقة على نسبيتها ومساهم فعال في نشر الوعي الإنساني والحضاري الحديث طرح الأخ الفاضل الأستاذ الدكتور قاسم حسين صالح مجموعة كبيرة من الأسئلة التي تفتح باباً واسعة لحوارات بين الناس ونقاشات فكرية معمقة وهادئة. والأسئلة التي طرحها الأستاذ الكريم تفتح بدورها مجاًلاً رحباً لمزيد من الأسئلة التي لا شك أنها تتداعى في مخيلة الإنسان وهو يقرأ أو يعالج مثل هذه المسائل الحياتية والحيوية اليومية. سأحاول في النقاط التالية مناقشة بعض الأفكار الواردة في الحلقتين الأولى والثانية من مقال الأستاذ الدكتور قاسم حسين صالح الموسوم "تساؤلات محرّجة .. في الدين – الحلقة الثانية – التطرفان الديني والإلحادي .. وصناعة الموت" المنشورين في العديدين

٢٠٠٩ و٢٠٠٨ بتاريخ ٢/٣ و٣/٣/٢٠٠٩ على التوالي على موقع الحوار المتمدن.

يفترض من حيث المبدأ الاتفاق حول مشكلة لا تزال تعتبر معطلة للكثير من ضرورات وحيوية النقاش حول مسألة الدين، وأعني بذلك نقد الدين. فليس كل ناقد للدين ملحد. وليس كل نعت يوجه لقضية ما تعتبر تطرفاً أو رفضاً للفكر الآخر أو اعتداءً على الرأي الآخر، إذ أن مثل هذه الأحكام تمنع التوصيف الضروري لأفكار معينة أو إيديولوجيات معينة دون أن يكون في نية الكاتب الاعتداء على الرأي الآخر أو سلب حق الآخر في امتلاك رأي أو موقف آخر. فحين نشير إلى الفكر الشوفي والعنصري وأساليبه في التعامل مع أتباع القوميات أو الإثنيات الأخرى بالفاشية التي تمارس الاستبداد والعنف السادي والقسوة، فلا يعني ذلك تجاوزاً على حاملي هذا الفكر النازي الألماني أو الفاشية الإيطالية بل توصيفاً صادقاً لهذا الفكر العدواني، وحين نشير إلى الموقف المناهض لحرية ومساواة المرأة بالرجل بالتخلف والظلم بحق المرأة والتجاوز على إنسانيتها فلا يعني هذا التوصيف تطرفاً أو اعتداءً على الرأي الآخر، سواء انطلق من أتباع الدين الإسلامي أم اليهودي أم المسيحي أم أي دين آخر. وحين نشير إلى نظم سياسية بعينها ونصفها بالشمولية والاستبداد الفكري والسياسي والاقتصادي، كما في بعض النظم العربية أو الإسلامية فلا يعني هذا تجاوزاً على الرأي الآخر، ومثال ذلك الحديث عن الوهابية المنطلقة من فوهة ومضمون المذهب الحنبلي المتشدد، أو حين الحديث عن المذهب الشيعي الإثنا عشري الصفوي الإيراني والتزامه بولاية الفقيه باعتبارهما نموذجين للشمولية في الحكم والدكتاتورية والتوزيع غير العادل والاستخدام السيئ للثروة الوطنية، فلا يعني ذلك تجاوزاً عليهما بل توصيفاً لحالتيهما الفعلية المدانة. وحين نصف الفتاوى التي تحرم تقديم باقات الزهور إلى

المرضى في المستشفيات باعتبارها بدعة غريبة مسيحية من جانب بعض شيوخ الدين السعوديين بالتخلف والرجعية فلا يعني هذا إساءة لأحد، بل شرح حالة معينة يراد بها الفرقة والإساءة والتخلف في فهم دور الزهور في إنعاش روح المريض الراقد في المستشفى والتخفيف من ألأمه. وحين يطرح إمام الجمعة في النجف إقامة دولة شيعية على أساس مذهبي شيعي، أفلا يعني ذلك أن هذا الرجل طائفي متعصب وبعيد كل البعد عن مبدأ المواطنة في الحضارة الإنسانية الحديثة والمجتمع المدني؟ أفلا يعني ذلك تخلفاً ورجعية وتمييزاً لمن هم من غير الشيعة، سواء أكانوا من المسلمين السنة أم من المسيحيين أو من الصابئة المندائيين أو غيرهم من أتباع الديانات والمذاهب في العراق أو حتى من غير المؤمنين بدين؟ ألا تعني هذه الدعوة اعتداءً على سكان العراق ووحدتهم ونسيجهم الوطني؟ ألا يعني ذلك استفزازاً للسنة في العراق ولأتباع الديانات الأخرى وتحريضاً على الكراهية وتشديد الصراع وتوفير مستلزمات النزاع الدموي الذي عانى منه العراق خلال السنوات الست المنصرمة والتي لم تنته بعد حتى الآن؟ أ لا يحق لنا نعت ذلك بما يستحقه، أم يعتبر تجاوزاً على رأي السيد صدر الدين القبانجي؟

يفترض من حيث المبدأ احترام كل الأديان والمذاهب، ولكن هذا لا يتعارض مع نقد الأديان والمذاهب من أي زاوية شاء الإنسان توجيه النقد له، فليس في ذلك أي تجاوز ما دام بحدود الأدب واللياقة. كان الصديق الراحل والأستاذ إبراهيم كبة يمارس نقد الدين المسيحي في كتبه حول التاريخ الاقتصادي، وكان يعني بذلك كل الأديان، ومنها الدين الإسلامي، ولكنه كان يتجاوز ذلك بحكم الواقع الاجتماعي حيث كان يصعب عليه ممارسة نقد الدين الإسلامي مباشرة، هذا ما أخبرني عنه حين كنا نلتقي في النصف الأول من سبعينيات

القرن العشرين في غرفتي الصغيرة في الجامعة المستنصرية وتحدث عن شؤون الاقتصاد وعن الأوضاع السياسية والاجتماعية في البلاد.

كلنا يعرف بأن نقد الدين يأتي من شخصيات مؤمنة لأنها ترى في ذلك ضرورة لاستمرار وجود الدين، فلا يمكن أن يبقى الدين على حاله لأكثر من ٣٠٠٠ سنة أو ٢٠٠٠ و ١٠٠٠ عام مع كل التغيرات التي تطرأ على الإنسان وحياته وظروف معيشته ووعيه ومستوى ثقافته... الخ. كما يمارس الملحدون نقداً موجهاً للدين من حيث الأساس أو من حيث مظاهر ممارسته وما نشأ عنه وما علق به خلال الفترات المنصرمة.

حين يواجه الإنسان المثقف، بغض النظر عن إيمانه الديني أو إلحاده، ما يتعارض مع العقل، وبغض النظر عن مسألة وجود أو عدم وجود إله، يتعارض في الممارسة مع العقل السوي، فليس أمامه إلا توصيف الحالة ونقدها بما يساعد على التخلص منها. وربما يفترض أن يكون المؤمن أكثر إلحاحاً على التغيير لحماية دينه من التطرف والبدع الإضافية التي يحتضنها الدين ويتسبب بها شيوخ الدين أو المؤسسات الدينية. فالنقد ضرورة، سواء أكان ذلك من إنسان مؤمن صوب دينه أم صوب الإلحاد، كما أن من حق الملحد أن يمارس النقد إزاء الدين أو ما يرتبط به من مظاهر. النقد ضرورة موضوعية في حياة الإنسان وفي مواجهة القديم البالي والجديد المتطلع للتكريس. إن صياغة بعض الأسئلة التي طرحها الأستاذ الدكتور قاسم حسين واعتبر بعض النعوت التي توجه لحالات معينة تطرفاً يصعب القبول بها، سواء أكانت موجهة للقوى الدينية أو لمدعي العلمانية غير الديمقراطيين. فلا بد من توجيه النقد ووسمها بنعوت معينة حين ادعى صدام حسين في بداية حكمه العلمانية وقبل أن يرتدي زيفاً قناع الحملة الإيمانية، أو حين ادعى هتلر

في حينها العلمانية أيضاً وكانت له مواقف ضد الكنيسة، رغم مساومة الكنيسة لسياساته ضد اليهود وضد القوى السياسية غير الفاشية. وفي هذا ليس تطرفاً، بل التطرف كان في تلك السياسات، بما في ذلك الكنيسة المساومة أو القوى الإسلامية المساومة لصدام حسين تحت شعار "حاكم ظالم خير من فتنة!".

النقد الموضوعي الواعي والواضح والصارم وغير المساوم، والمؤدب والهادئ وفق التعبيرين اللذين استخدمهما الأستاذ قاسم حسين صالح، ينير الطريق لمن يريد أن يستنير بالرأي الآخر ويستفيد منه، النقد لا يتضمن إظهار الجوانب السلبية فحسب، بل يمكن أن يشير إلى الجوانب الإيجابية إن وجد الجانبان في فكر معين وعمل معين. ولكن النقد غير ملزم بتبيان الجوانب الإيجابية، ويحق له التركيز على السلبيات من الفكر والممارسة. والنقد محرك نحو التقدم والتغيير والتفاعل مع الواقع القائم.

٢ . العوامل الكامنة وراء الاحتراب والصراع في المجتمعات؟

طرح الدكتور قاسم حسين صالح النص التالي المحمل بالكثير من الأسئلة: "هل أن كل أرض يهبط عليها دين تكون بعد ألف سنة أكثر بقاع العالم صراعا واحترابا وتنغيصا للحياة وفقرا وأمراضا وأمياً؟. هل السبب في الدين ..؟ أعني لو لم ينزل على الناس دين من السماء لكانوا عاشوا في سلام ، أو لصاروا بوضع أفضل مما هم عليه الآن ؟

لو كان السبب في الدين لما آمنت به الملايين ، بل لظهر حزب او جيش او منظمة او ميليشيا تدعو إلى الإلحاد ومحاربة كل دين .. ولقاموا بثورة ليتخلصوا منه كما يفعلون مع الأنظمة الدكتاتورية والسلطات التي تحتكر

الثروات لنفسها. ستقول: إن السبب ليس في الدين إنما في السلطة التي توظف الدين لخدمة مصالحها وضمان بقائها .. وهذا صحيح . فتاريخ المنطقة يحدثنا أن كل السلطات التي حكمتنا على مدى أكثر من ألف وأربعمائة عام ، كانت ظالمة ودكتاتورية ، وأنها كانت تحكم باسم الدين . ولكن معظم الثورات التي قامت ضد هذه السلطات ثارت أيضاً باسم الدين ، فإذا كان الدين واحدا فكيف يكون له تفسيران متناقضان ؟ وكيف يكون له ممثلان (جبهتان) متعارضان أحدهما: خير وعدل وسلم ، والآخر: شرّ وظلم وسفك دماء ؟. [نص راجع بشأنه الحلقة الأولى من مقال الأستاذ قاسم حسين صالح].

في هذا النص العديد من الأسئلة التي تحتمل أكثر من رأي وليس مجرد القول مع أو ضد، كما أنها متشابكة وتستوجب التدقيق واللموسية. لا شك عندي من أن الدين من صنع الإنسان، وهو في جوهره عملية إصلاحية يطرحها المصلحون حين تبرز في مجتمع ما حاجة فعلية تفرضها الضرورة الموضوعية، سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية وثقافية. وقد برزت هذه الظاهرة منذ آلاف القرون ويصعب تحديد وقت ظهور الدين، ولكن برزت الكثير من الأبحاث الدولية التي تشير إلى العوامل الكامنة وراء ظهور الدين وجوهر الدين. والعراق القديم أو منطقة الشرق الأوسط شهدت الكثير من الديانات والديانات المتفرعة عنها أو المذاهب المتفرعة عن كافة الأديان تقريباً بمرور الزمن وبالحاجة على التغيير. كما أن أدياناً انقرضت أو لم تبقى على صيغتها القديمة أو أن أتباعها أصبحوا قلة قليلة. كما أن البعض منغلق على دينه. والعراق وحده عرف عشرات الديانات المعروفة لنا اليوم أو غير معروفة، إذ أن الكثير من تلك الديانات التي نشأت فيه أو نزحت إليه مع النازحين واستقرت فيه أو تداخلت مع أديان العراق الأخرى. ولست معنياً في

هذه الملاحظات بكيفية نشوء الدين فقد بحثت ذلك بشكل مكثف في كتابي الموسوم "الأيزيدية ديانة قديمة قاومت نوايب الزمن"، بل أحاول أن أطرح الرأي التالي:

مر الإنسان بمراحل تطور عديدة. السمة المميزة فيها هو تطورها وتقدمها في سلم الحضارة البشرية بشكل عام وعلى الصعيد الدولي، مع وجود انقطاعات وتراجعات أو انكسارات جزئية في بعض مناطق العالم أو تخلف عن التطور واستمرار الحياة كما كانت عليه قبل مئات السنين أو يزيد عن ذلك. والعالم الآن يتسم بشكل عام بمستوى حضاري معين، ولكن نجد في هذا العالم الواحد مناطق لا تزال تعيش في مراحل التطور المختلفة التي عاش فيها الإنسان، كما يطلق على مجاهل أفريقيا أو جنوب شرق آسيا، وبشكل خاص في مجاهل إندونيسيا أو في بعض مناطق في أستراليا، على سبيل المثال لا الحصر. وسنرى في تلك المناطق ديانات قديمة أنتجها الإنسان والتزم بها وسار عليها.

الديانات حين ظهرت في أي من مناطق العالم كانت لأغراض معينة، إذ كانت من حيث المبدأ للإصلاح والتغيير والتجديد، ولكن وفي كل الأحوال استثمرت ووضعت في خدمة الحاكم بشكل عام، كما نشأت في فترات معينة من التاريخ القديم والحديث صراعات بين الدين والسلطة على الموقع الأول في المجتمع والموقع المؤثر في مسيرة الدولة. الدين من صنع الإنسان سواء أكان حاكماً أم محكوماً، ولكن المشكلات التي نشأت في العالم لم يكن سببها بالأساس الدين، بل لعب الدين دوره في تبني وجهة معينة لحلها وكانت في الجوهر لصالح الحكام بشكل عام، إلا ما ندر.

المشكلات تنشأ بسبب أوضاع اجتماعية-اقتصادية - سياسية. أي تنشأ أوضاع اقتصادية واجتماعية تقود إلى مشكلات سياسية بين فئات المجتمع بسبب الاستغلال والعيش بمستويات متباينة تقود الى تناقضات اجتماعية وتتحول إلى صراعات، وحين لا تجد حلاً عملية لها من جانب الحكام تتحول إلى نزاعات سياسية ويمكن أن تتخذ طابع الانقلاب أو الثورة أو النزاع المسلح، الذي غالباً ما يقود إلى نزيف الدم وينتهي إلى وضع معين. وفي هذا المعمعان المحتمل يتخذ شيوخ الدين موقفاً معيناً يمكن أن يقود إلى تبني أتباع هذا الدين ذات الموقف أو ينقسمون إلى مجموعات ذات رأي وموقف متباين .. وهي حالة يعيشها العالم الراهن، كما حصلت وذكرت بصيغ كثيرة جداً في كتب التاريخ.

الدين نتيجة نشاط الإنسان وليس سبباً في نشاط الإنسان، ولكن هذه النتيجة يمكن ان تصبح سبباً لمشكلات قادمة لأسباب ترتبط بشكل استخدام الدين. ومن هنا جاء التقدير الخاطئ لصموئيل هنتنكتون بأن الدين سيكون العامل الأساسي في الصراعات القادمة وانتهى الصراع الاجتماعي أو الطبقي في المجتمع، أو كما عبر عنها بطريقة أخرى حين قال فرنسيس فوكوياما بأن الرأسمالية نهاية التاريخ، ثم عاد عن رأيه الخاطئ مصححاً بأن الرأسمالية لا تشكل نهاية لحركة التاريخ وتطور المجتمع.

لو تحرى الدكتور تاريخ العالم لوجد الكثير من الثورات التي سعت لا إلى تغيير الدين، بل إلى تغيير النظام الاقتصادي-الاجتماعي-السياسي، وإلى تغيير العلاقة بين الدين والسياسية وما يتبعها من تغيير ملازم للعلاقة بين الدين والدولة. هذا حصل في أوروبا وكل العالم الغربي، وهذا ما سيحصل في بلداننا

حين تصل إلى مستوى التحضر الراهن في أوروبا. أي المشكلة ترتبط بطبيعة أسلوب الإنتاج السائد والعلاقات السياسية والاجتماعية المنبثقة عنها. لا يمكن إزالة دور الدين في مجتمع تسوده العلاقات العشائرية ويغيب عن المجتمع التطور الصناعي والزراعي ومستلزمات بناء المجتمع المدني الذي يخلق وعياً جديداً ودوراً جديداً للدين من جهة وللدولة من جهة أخرى وللإنسان بشكل خاص.

ولكن ليس كل شعب استطاع أن يثور وينتصر على حاكميه أو على النظم التسلطية التي سادت في البلاد والتي اعتمدت على نظام اقتصادي اجتماعي وسياسي معين تميز بالتخلف والاستبداد والعنصرية والسادية المرعبة. كما ليس كل شعب قادر على أن يتخلص وبسهولة من تأثير الدين وشيوخ الدين، بل هي عملية معقدة وطويلة الأمد وتستوجب التغييرات التي أشرت إليها. فالعراق مثلاً لم تستطع القوى والأحزاب السياسية والمجتمع العراقي كله الخلاص من نظام صدام حسين الاستبدادي، رغم توفر كافة الشروط الموضوعية لإزاحته، إذ أن العامل الذاتي لم يكن متوفراً. ولكنه سقط بفعل العامل الخارجي. وهذا العامل الخارجي لم يأخذ بنظر الاعتبار عدم توفر الشروط والمستلزمات الذاتية للنهوض بأعباء ما بعد السقوط، فكانت التداعيات التي شهدناها خلال السنوات الست المنصرمة والتي لن تنتهي بسهولة وبسرعة كما يتمناها الإنسان.

الكلمة التي تحدث بها كارل ماركس كانت صائبة جداً حين قال باختصار شديد بأن "الدين أفيون الشعوب". الدين بحد ذاته ليس شيئاً فاعلاً دون الإنسان الذي يتبناه. فالإنسان هو الذي يتعامل بالدين ويتفاعل مع المبادئ التي يطرحها هذا الدين أو ذاك، وكلها على امتداد التاريخ متقاربة وفي الغالب

الأعم ذكورية. والقول السابق يعني بأن استخدام الدين بشكل سيئ يقود إلى تخدير المجتمع، إلى محاول جعل الإنسان ينسى واقع المير والاستغلال البشع الذي يتعرض له. ولم يكن كارل ماركس مسيئاً في هذا القول لأي دين بل ثبت حقيقة كانت قائمة حين كان يستخدم الدين لأغراض الحكم، كما حصل ويحصل بحدود معينة في أوروبا، أو كما حصل ويحصل على امتداد تاريخ العرب والمسلمين حتى الوقت الحاضر وبشكل خطير ومرضي.

المشكلة تكمن أذن في النظام الاقتصادي-الاجتماعي-السياسي القائم في هذا البلد أو ذاك، ومنه العراق أيضاً وفي الوعي الاجتماعي والسياسي المنبثق عن هذا الواقع. ولكن هذا لا يعني أن الوضع ميئوس منه، بل أن التطور العالمي سيساعد في تسريع تطور العوامل الداخلية، أي أن التغيير يفترض أن يحصل من وفي الداخل، ولكن أصبح للعامل الخارجي الأثر الأكثر أهمية من السابق.

٢٠٠٩/٦/١٠

كاظم حبيب

رسالة مفتوحة إلى سماحة السيد عبد العزيز الحكيم

برلين في ٢٠٠٦/١/١٣

رسالة مفتوحة إلى سماحة السيد عبد العزيز الحكيم

سماحة السيد عبد العزيز الحكيم المحترم/ رئيس المجلس الأعلى للشورة الإسلامية - بغداد

تحية واحتراماً وبعد،

أهنئ سماحتكم بحلول عيد الأضحى المبارك وأرجو لكم الصحة الموفورة والسلامة والعمر المديد والنجاح في خدمة قضية شعبنا العراقي بكل مكوناته وتعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق التقدم الاجتماعي.

فكرت كثيراً قبل أن ابدأ بكتابة هذه الرسالة المفتوحة التي أمل أن تصلكم وأن يتسنى لكم الإطلاع علي فحواها. فنحن شخصان مختلفان في الفكر والمنهج، ولكننا، كما أفترض، أن نكون على اتفاق إزاء عدة مسائل جوهرية بعد المعاناة الطويلة للشعب العراقي والخبرة المتراكمة منذ ما يزيد عن ثمانين عاماً في ظل الحكم الحديث في العراق، وخبرة العراق المديدة بشكل عام، ومنها:

١. أهمية وحدة العراق الوطنية.

٢. جعل إرادة الشعب ومصالحه فوق كل شيء واحترام حقوق الإنسان وحقوق القوميات.

٣. التعامل وفق أسس سلمية وديمقراطية ووفق الدستور العراقي في عملية التداول الديمقراطي للسلطة والتعددية الفكرية والسياسية والحزبية.
٤. احترام جميع القوميات والأديان والمذاهب والاتجاهات الفكرية والسياسية غير الفاشية وغير العدوانية والعنيفة والرافضة للإرهاب.
٥. رفض الطائفية السياسية فكراً وممارسة واعتماد حق المواطنة الكاملة والمساواة أمام القانون واعتماد مبادئ الحرية والديمقراطية أساساً للحكم في العراق.
٦. تقديم كل الذين تلطخت أيديهم بدماء وعذابات الشعب العراقي على محاكمة عادلة ورفض الفكر البعثي الصدامي الفاشي وفضح خلفياته العنصرية والشوفينية والطائفية والعدوانية.

إن اختلافنا في الفكر والمنهج يسهم في إغناء تصوراتنا حول سبل معالجة القضايا التي نختلف بشأنها أو حتى تلك التي نتفق عليها، إذ يبقى عندها بذل الجهد للتحرر عن السبل التي يتم فيها تنفيذ ما يتم الاتفاق أو ما نتفق عليه. وفي حالة توفر حسن وصفاء النية يمكن التوصل إلى والاتفاق على قواسم مشتركة في ما بين الأفراد أو الجماعات أو القوى والأحزاب المتباينة في مناهجها الفكرية وبرامجها السياسية والاقتصادية. ومن هنا وجدت نفسي ملزماً أن أطرح عليكم قضية تشغلني كثيراً وتشغل الكثير من العراقيين، كما ستبقى تشغلهم لفترة طويلة، وأعني بذلك المشروع الذي طرحه السيد الدكتور أحمد الجبلي بشأن فيدرالية الجنوب العراقي، بغض النظر عن الأهداف التي كانت تحرك السيد الجبلي لطرح مثل هذه المسألة، ثم تبنيكم لهذا المقترح ودفاعكم عنه.

لقد عانى شعبنا العراقي بكل مكوناته مرارة السياسات العنصرية والشوفينية والطائفية وحصدت الحروب والحملات العسكرية والقتل والتدمير، إضافة إلى التمييز إزاء القوميات غير العربية وإزاء الأديان الأخرى وإزاء المذاهب الإسلامية غير المذهب السني. وكان لهذه السياسات غير العقلانية تأثيرها السلبي على لحمة الصف الوطني العراقي. وقد رفضت الغالبية العظمى من الشعب العراقي السياسات العنصرية والشوفينية والطائفية للحكم، ولكن النخبة الحاكمة والطغمة المهيمنة هي التي مارست تلك السياسات وزجت القوات المسلحة وأجهزته الأمنية بحروب ضد الشعب الكردي وضد المناطق التي أغلب سكانها من أتباع المذهب الشيعي، ولكنها مارست العنت والقسوة والعنف ضد الناس المعارضين والرافضين للنظام في المناطق التي أغلب سكانها من أتباع المذهب السني أيضاً. وكانت أشرس الحملات تلك التي تعرض لها الشعب الكردي في السبعينات من القرن الماضي وفي أحداث الأنفال وحلجة في الثمانينات وفي الانتفاضة الشعبية في العام ١٩٩١ من جهة، وتلك التي تعرض لها العرب من النساء والرجال في وسط وجنوب العراق، ومنها الأهوار، والتي راح ضحيتها عشرات الألوف من الناس الأبرياء ومئات الألوف من المهجرين قسراً والمهاجرين قسراً من إرهاب وظلم النظام، إضافة إلى ما لحق الكرد الفيلية من قتل وتهجير ومعاناة إنسانية كبيرة، باعتبارهم كرد مرة وشيعة مرة أخرى، إضافة إلى محالة اعتبارهم من التبعية الإيرانية. وأنتم أدرى بسياسات النظام المخلوع الاستبدادية إزاء أتباع الأديان والقوميات الأخرى.

إن خلع النظام الدكتاتوري، بطبيعته العنصرية والشوفينية والطائفية السياسية وذهنيته العسكرية الفاشية والعدوانية والدموية، يفترض في من

يتسلم الحكم في العراق أن يستفيد من تجارب العقود المنصرمة ومآسيها ويبتعد عن ممارسة تلك السياسات التي رفضها وأدانها ودعا إلى إسقاط النظام لتلك الأسباب. ومن هنا أجد نفسي أمام جملة من المسائل التي أرى ضرورة التفكير بها، وأعني بذلك ما يلي:

**** إن العراق الراهن مكون من عدة قوميات، وهم العرب والكرد والتركمان والكلد آشور، وتقع على عاتقنا جميعاً احترام جميع تلك القوميات والاعتراف لها بحقوقها المشروعة والعادلة التي ناضلت من أجلها طويلاً.**

**** إن الشعبين العربي والكردي يشكلان قوميتين كبيرتين في العراق ومن حقهما إقامة فيدراليتين (اتحاديتين) في العراق في إطار الجمهورية العراقية الديمقراطية الاتحادية. وفي الوقت الذي تشكل كردستان العراق الفيدرالية الكردستانية التي تضم إليها الشعب الكردي والتركمان والكلد آشور والعرب القاطنين فيها، تشكل المنطقة العربية التي تضم بقية المحافظات في الوسط والجنوب والموصل الفيدرالية العربية التي تضم إليها الشعب العربي وكذلك الكرد الفيلية وبقية السكان من التركمان والكلد آشور.**

**** إن المسلمين العرب في العراق ينتمون إلى قومية واحدة هي العربية، ويتوزعون على المذهبين الإسلاميين الشيعي والحنفي ولا يفترض إقامة فيدراليتين لهما بحيث تنفصل مجموعة من المحافظات، باعتبار أكثرية سكانها من أتباع المذهب الشيعي، عن المحافظات الأخرى، باعتبار أكثرية سكانها من أتباع المذهب السني. إذ أن هذا تقسيم قسري لا مبرر فكري وسياسي له.**

**** إن الالتزام بمبادئ الحرية والديمقراطية والتعددية الفكرية والسياسية والدينية والمذهبية يسمح للأكثرية السكانية في كل أنحاء العالم أن توصل إلى المجلس النيابي مندوبيها، بغض النظر عن المذهب الذي ينتمون إليه. غالباً ما تحدثتم بأنكم سياسي يرفض الطائفية ويدين الطائفية السياسية. وهذا ما**

يعلنه الدستور الجديد، إذن لماذا تريدون إقامة فيدرالية ذات أكثرية تنتمي إلى مذهب واحد وتدفعون باتجاه إقامة فيدرالية عربية باتجاه مذهب آخر، في حين أن القوى السياسية التي تحوز على الأكثرية في المجلس النيابي بإمكانها أن تشكل الحكومة وتدخل في التحالفات التي تراها مناسبة لها. وبالتالي لا أدري لماذا لا يفتح حزبكم الإسلامي على أتباع المذهب السني أيضاً وتفتح الأحزاب الإسلامية الأخرى على أتباع المذهب الشيعي بحيث لا تبقى الطائفية السياسية هي السائدة في العراق، رغم شجبكم لها في ظل النظام السابق.

سماحة السيد الفاضل

إن العراق يقوم على أساس وجود شعبين، وبالتالي ليس هناك أي خلل في نشوء فيدرالية كردستانية على أرض كردستان الجنوبي (كردستان العراق)، ولكن العراق لا يمكن أن يقسم على أساس طائفي، إذ عندها سينتشر في العراق مرض التمييز الطائفي السياسي في مجالات كثيرة وسنجد عملية تطهير طائفية للسكان الشيعة من المناطق التي تسمى سنية والسكان السنة من المناطق التي تسمى شيعية، وهي الآن جارية بقدر ما، وهو أكبر الأضرار الذي يمكن أن يلحق بوحدة العراق وشعبه التي تدعون إليها، وستحرم العراق من الهدوء والاستقرار والتوزيع العادل للثروة، وستكون لهذه الحالة عواقب وخيمة عربياً محلياً وإقليمياً، وهو ما لا يجوز القبول به.

إنكم تنطلقون من حقيقة تعرض مناطق الجنوب والوسط إلى تمييز طائفي سياسي مارسه الفئات الحاكمة في العراق طيلة عمر العراق الحديث، ومورس في الدول العربية الإسلامية كالدولة الأموية والدولة العباسية وكذلك الدولة العثمانية، إضافة إلى ممارسات الدولة الفارسية في العراق أيضاً، فهل

يحق لنا أن نستمر بهذه السياسات غير العقلانية من وجهة نظري، أم يفترض طوي صفحتها وإلى الأبد. إن وجود مذاهب متعددة في الإسلام دليل الحيوية والفكر النقدي لدى المسلمين، ولكن التمييز الطائفي أو الطائفية السياسية هي التي يفترض أن ترفض وتلغى من حياة الشعب العراقي. وأملّي أن تساهمون بدور بارز في التنوير الديني في هذا الصدد.

لقد تعرض الشعب العراقي إلى الكثير من المآسي المريرة وعلى الحكام الجدد، الذين نتمنى لهم الحكمة والبصيرة النافذة، أن يبتعدوا عن إرساء أسس ضارة لمستقبل العراق. ولدي القناعة بأن سعيكم مع التحالف الكردستاني لتشكيل حكومة وحدة وطنية تضم جميع القوى السياسية، في ما عدا البعث الصدامي والذين يساندون الإرهاب تحت واجهة زائفة هي مقاومة الاحتلال، تصب في الطريق السليم لهذا العراق الديمقراطي الاتحادي المنشود.

أتمنى عليكم وعلى حزبكم أن تعيدوا النظر بالموقف من فيدرالية الجنوب والاتفاق على إقامة فيدراليتين في العراق، فيدرالية كردستانية وأخرى فيدرالية عربية أو فيدرالية وادي الرافدين، وهو الحل الأمثل للعراق الفيدرالي الديمقراطي الجديد. وبهذه الوجهة يمكننا إلغاء الأساس العنصري والطائفي والاستبدادي الذي مارسه النظام السابق إزاء الشعب الكردي وإزاء العرب الشيعة وإزاء بقية القوميات والمذاهب والاتجاهات الفكرية والسياسية في العراق.

لكم مني خالص التقدير والاحترام.

كاظم حبيب

٢٠٠٦/١/١٤

رسالة رد من الدكتور اكرم الحكيم الى الدكتور كاظم حبيب حول الفيدرالية

الاستاذ الصديق د. كاظم حبيب المحترم

السلام عليكم وتمنيات شخصية لكم بدوام العافية والموفقية في خدمة قضايا شعبنا العراقي الشريف.

كنت وما أزال متابعاً لما تكتبوه في الصحافة أو مواقع الانترنت، واختلف بالتاكيد مع العديد من الرؤى التي تطرحونها ولكنني احتفظ لكم في نفسي بالاحترام والتقدير والمس في ثنايا سطور ما تكتبوه الحرص الكبير على خدمة قضايا الوطن والشعب والقيم الخيرة التي يحترمها الانسان.

واذا كانت الظروف لم تسمح لنا بلقاءات وحوارات مباشرة، فربما يكون الحوار من خلال الاعلام تعويضاً عن بعض تلك اللقاءات، وقدت وجدت رسالتكم الى سماحة السيد رئيس المجلس الاعلى ورئيس كتلة الائتلاف البرلمانية، فرصة طيبة خاصة وهي تتناول قضايا هامة ذات علاقة بواقع ومستقبل العراق والعراقيين.

حتى اختصر الحوار، سوف اعتمد على نفس النقاط الستة التي اعتبرتوها (مسائل جوهرية)، لانني شخصاً أومن بهذه المنطلقات واعتقد بان (المجلس الاعلى) يتبناها (بالطبع لست ناطقاً رسمياً باسم المجلس)

وسوف اعبر عنها بالصيغة التالية لمزيد من الدقة في تحديد المقصود وعدم الضياع بسبب المصطلحات:

١- الإلتزام بوحدة العراق الوطنية (وليس فقط الايمان باهميتها).

٢- احترام حقوق الانسان واحترام حقوق كل مكونات الشعب العراقي (الدينية والقومية والمذهبية) وضمان كل ذلك دستورياً.

٣- التعامل وفق اسس سلمية وديمقراطية ووفق الدستور العراقي في عملية التداول السلمي والديمقراطي للسلطة واحترام وضمان التعددية الفكرية والسياسية والحزبية..

٤- احترام جميع القوميات والاديان والمذاهب والاتجاهات الفكرية والسياسية غير الفاشية وغير العدوانية وغير العنيفة والرافضة للارهاب.

٥- رفض التمييز الطائفي والعنصري (فكراً وممارسة) واعتماد حق المواطنة الكاملة والمساواة امام القانون في التعامل مع ابناء العراق بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والمذهبية والقومية والحزبية والاجتماعية، واعتماد الآليات الديمقراطية في الحكم وجوهرها (ان لكل مواطن عراقي صوت يستخدمه في الانتخابات الحرة والنزيهة والمباشرة، لاختيار ممثليه في البرلمان ولاقرار الدستور وأية انتخابات اخرى).

٦- تقديم كل الذين تلطخت ايدهم بدماء وعذابات الشعب العراقي الى محاكمة عادلة ورفض الفكر البعثي الصدامي الفاشي وفضح خلفياته العنصرية والشوفينية والطائفية والعدوانية، ورفض اعتماد نفس النخب الامنية والسياسية التي اعتمدها المجرم صدام، في بناء النظام الجديد. وعدم المساومة على ذلك مهما كانت ضغوط الارهابيين والذين يدعمونهم من خارج الحدود.

بالطبع يمكن اضافة نقاط جوهرية اخرى (لا شك في انك تتفق حولها معي) من قبيل:

٧- اهمية استكمال شروط الاستقلال السياسي للوطن، والاعتماد في هذه المرحلة على الوسائل السلمية وعلى قرارات الشرعية الدولية الخاصة

بالعراق، اضافة الى استكمال بناء القدرات الامنية والعسكرية الوطنية القادرة على حماية الوطن والمواطنين بعيداً عن الوصاية الحزبية والطائفية والعنصرية أو الخارجية.

٨- انصاف ضحايا النظام الصدامي الساقط وهم بالملايين، وانصاف المناطق التي عانت من الاهمال والحرمان والتدمير المتعمد، واعطائها الاولوية في الخدمات ومشاريع اعادة البناء والاعمار وتوفير مقومات العيش الكريم، دون اهمال باقي مناطق الوطن.

الصديق المحترم د. كاظم حبيب

انني ادعي باننا ومنذ ان وقعنا ميثاق لجنة العمل المشترك في بيروت (أواخر كانون الاول عام ١٩٩٠) وكنت حاضراً في جلسة التوقيع، مع القوى السياسية العراقية بمختلف ألوانها وانتماءاتها القومية والدينية والمذهبية والسياسية، كنا ولانزال ملتزمين بصدق بكل هذه القواسم المشتركة، وقد اكدنا موقفنا هذا في توقيع بيان مؤتمر صلاح الدين (تشرين الاول عام ١٩٩٢) وبيان اجتماع دمشق القيادي (١٩٩٦) ومن ثم في مؤتمر لندن (٢٠٠٢) ومؤتمر اربيل – صلاح الدين (شباط ٢٠٠٣)...

وهو الامر الذي يفسر اصرارنا على العمل المشترك مع الاخرين في ادارة البلد، كما حصل في صيغة (مجلس الحكم العراقي)، وكذلك يفسر اصرارنا الدائم على اعتماد آلية الانتخابات الحرة العامة والمباشرة في بناء البرلمان والحكومة والدستور، في الوقت الذي كانت فيه قوى عراقية عديدة ومعها دوائر قرار دولية تسعى لاستبدال آلية الانتخابات بآلية الانتخابات بآلية التعيين أو بالسعي لوضع سقف زمني بعيد لموعد الانتخابات مشككين بوعي شعبنا العراقي المعروف بوعيه السياسي العالي.

بالتاكيد في حالة توفر حسن وصفاء النوايا لدى القوى والاحزاب السياسية المتباعدة في مناهجها، يمكن الاتفاق على قواسم مشتركة، وهو ما تفضلتم بالاشارة اليه في رسالتكم المنشورة، واضيف انا ضرورة تكريس آلية حوار علمي ايجابي وبناء بين تلك القوى وضرورة توفير ضمانات استمرار اعتماد تلك الآلية مهما كانت الاختلافات والنزاعات وتباين وجهات النظر والمواقف وهو السلوك الذي تعتمده المجتمعات والاطراف المتحضرة سياسياً.

ربما لا نختلف كثيراً في تشخيص الطبيعة الدكتاتورية والقمعية الاجرامية نظام صدام الساقط وربما لا نختلف ايضاً في ان جرائم ذلك النظام البائد وقد شملت كل مكونات الشعب العراقي ولكن هذا لا يمنعنا من الاشارة المفصلة لطبيعة وحجم الجرائم التي ارتكبتها سلطة صدام بحق شيعة العراق (عرباً وكرد فيليين وتركمناً وشبك) وذلك لاسباب سياسية وليست مذهبية، كما سأوضح ذلك لاحقاً.

بقي ان اناقش معك وبالتفصيل ما ذكرته من ملاحظات على المشروع الفيدرالي للعراق، ولسنا نحن فقط الذين نتنباه، بل وبعد اقرار الملايين من العراقيين بالدستور الدائم في اكتوبر (تشرين الاول) ٢٠٠٥، تحول الى قضية دستورية يجب ان تلتزم أي حكومة عراقية جديدة بها فضلاً عن التزام القوى السياسية المؤمنة والمشاركة في العملية السياسية بها.

واتمنى ان نتحلى بدرجة اكبر من الاستعداد:

– للتشخيص العلمي الصريح لجذور مشكلات الواقع العراقي.

– التخلي عن منهج اعتماد الشعارات السياسية التقليدية بديلاً عن الحلول العملية الواقعية.

– للقبول القائم غير المشروط لاراء الاكثرية الشعبية من خلال صناديق الاقتراع.

حول الفيدرالية:

ربما يكون نافلة القول ان لا علاقة بين بعض الشعارات التي طرحها بعض السياسيين العراقيين حول فيدرالية الجنوب، وبين ما تبنيه من صيغة الفيدرالية لكردستان العراق ولباقي مناطق العراق والذي ناضلنا من اجل تنبئته في الدستور الدائم وهو ما حصل ومن ثم قام الشعب باقراره بالاستفتاء العام.

فيما يخص كردستان العراق لا نختلف كثيراً فيما تفضلت بالإشارة اليه، فنحن كنا ولا نزال نعتقد بأن لكرد العراق كل الحق في اقامة فيدرالية او اقليم كردستان، وبالتالي التمتع بكل الحقوق القومية (السياسية والادارية والثقافية والاقتصادية وغيرها) دون التجاوز على حقوق الاثنيات الاخرى التي تعيش في كردستان العراق وقد دفع اخوتنا الكرد ودفعت قوى التحرر الكردية وطيلة العقود الماضية ثمناً باهظاً من اجل نيل تلك الحقوق وكنا ولا نزال حلفاء لهم في هذا الطريق الطويل.

ولكننا نعتقد (ونقولها بوضوح وقاطعية) بأن في النظام الفيدرالي خصائص ايجابية هامة يجب ان تستفيد منها وباقصى درجة باقي مناطق العراق الزاخرة في الاثنيات المتنوعة العريقة في وجودها.

لم نطرح اساساً مذهبياً او دينياً او عنصرياً او عشائرياً او حزبياً، للفيدراليات التي نسعى لاقامتها، وانما طرحنا اساساً ادارياً يتمثل بالمحافظات ونعتقد ان من حق أي محافظه في العراق او اكثر ان تسعى لان تكون اقليماً عراقياً يضاف الى جانب اقليم كردستان، ووفق الضوابط التي اقرها الدستور الدائم وبالالية التي حددها الدستور وبضمنها موافقة سكان تلك المحافظات من

خلال الاستفتاء، مع وجود مهام حصرية تختص بها السلطة المركزية الاتحادية، والمبينه في الدستور والتي تتكفل بضمان وحدة العراق والتوزيع العادل للثروات الوطنية وفي نفس الوقت تتحقق مشاركة كل ابناء العراق في ادارة مناطقهم بانفسهم فضلاً عن المساهمة في ادارة الشأن الوطني، بدلاً من المعادلة الظالمة التي زرعتها البريطانيون في القرن الماضي وكرستها الحكومات الدكتاتورية المتعاقبة باستثناء فترة حكم الزعيم الوطني عبد الكريم قاسم (رحمه الله)، تلك المعادلة الظالمة التي كانت تقوم على تسلط اقلية مناطقية وعشائرية معينة وتمتاز بعزلتها عن السواد الاعظم للشعب العراقي وتمتاز بمشاعرها العنصرية والطائفية البغيضة، تسلطها على كل مناطق العراق. ((ولعل فحصاً سريعاً فحسب للجذور الجغرافية لـ / نخبة السلطة/ في العراق اليوم (١٩٩٢) من شأنه ان يرينا بوضوح كيف ان موارد القوة تتكثف وتزداد تركزاً في ايدٍ اقل فاقل، كلما كان اصحاب هذه الايدي ينحدرون مباشرة او غير مباشرة، مروراً في الغالب ببغداد من بلدات ونواحي الشمال الغربي العراقي... ثم لا تزال موارد القوة هذه تزداد تركزاً الى ان تنحصر تقريباً في مساحة تلك البؤرة الصغيرة المتلاحمة قرابياً ومكانياً والمنحدرة اما من مدينة – تكريت – المحاذية لدجلة او من حي التكراتة في بغداد)).

وبالمناسبة الفقرة الاخيرة المحصورة بين قوسين هي ليست لي انما لكاتب سياسي عربي خليجي غير عراقي وغير شيعي كتبها ضمن مقالة منشورة عام ١٩٩٢ (صحيفة الشرق الاوسط بتاريخ ٣١/٣/١٩٩٢) نحن نعتقد ان اعتماد النظام الفدرالي لكل العراق اضافة الى اقليم كردستان، سيؤدي الى توزيع عناصر القوة السياسية الامنية والاقتصادية (المتركزة دوماً في العاصمة بغداد) على كل مناطق العراق، وهذا يوفر ضمانه اساسية هامة تحول دون عودة الدكتاتورية الى العراق... دكتاتورية الحزب الواحد ثم

دكتاتورية المدينة الفلانية مسقط رأس النظام ثم دكتاتورية عشيرته المزعومة ليصل الامر كما حصل في العراق الى دكتاتورية عائلة الرئيس...

ان توزيع عناصر القوة السياسية والامنية والاقتصادية المتمركزة في العاصمة على كل محافظات العراق يغلق الباب الى الابد في وجه الانقلابات العسكرية التي طالما اذقت شعبنا الامرين، حيث تكفي بضع دبابت ونفر من الاشقياء المسلحين للسيطرة على مركز السلطة والاعلام في العاصمة للتحكم بكل البلاد..

ان فيدرالية المحافظات تفتح باب المشاركة الحقيقية في ادارة واعمار البلد وحل مشكلاته من خلال التنافس المشروع، لا ادري لم لا يعتقد البعض بقدرة العراقيين على التعامل المتحضر مع مثل هذه الصيغ السياسية الادارية المتطورة كباقي المجتمعات المتحضرة..؟

ولا يرى في الفيدرالية المقترحة سوى الانقسام والتناحر والتمزق والمآسي، بينما يغمض عينه عن كل الكوارث التي جلبها النظام المركزي في العراق. ودستور العراق الدائم الذي تم اقراره يسمح لكل محافظة عراقية او عدة محافظات وبعد موافقة غالبية سكانها ان تتحول الى اقليم.. وهناك من طرح اقامة اقليم الجنوب المكون من محافظات البصرة والعمارة والناصرية... والبعض الاخر طرح مشروع اقليم المنطقة الغربية... واخرين طرحوا اقليم الوسط المكون من كربلاء والنجف والحلة.. فضلاً عن اقليم العاصمة بغداد.. وكل هذا لا ضير فيه، لاننا جميعاً متفقون على الالتزام بالاسس والضوابط التي اقرها الدستور الدائم والذي تم اقراره شعبياً بالاستفتاء العام.. واظنك تؤمن مثلي انه مهما كانت قناعتك ورؤيتك السياسية ومهما كانت قناعاتي (والتي من حقنا بيانها والدفاع عنها) ... الا ان القول الفصل في النهاية للدستور ولنتائج صناديق الانتخاب، ولا بد من ترويض النفس على قبولها اذا

كنا جادين في السير باتجاه بناء الاليات الديمقراطية في النظام السياسي الجديد في العراق.

بمعنى ان على جميع القوى والشخصيات السياسية العراقية العاملة في الساحة ومهما كانت موافقها ورؤاها ومشاركاتها، القبول بنتائج صناديق الانتخاب، كمرجعية نهائية عند الاختلاف ومهما كانت درجة تعارض تلك النتائج مع قناعتنا ومع ما نتمنى.. لان البديل الاخر هو الاقتتال واللجوء الى السلاح او التآمر..

زعامة المجلس الاعلى طرحت مشروعها لاقليم الوسط والجنوب، لانها تعتقد بانها تملك هذا الحق دستورياً، ولكن مدى القدرة على تحقيقه يعتمد اولاً على الاليات التي تضمنها الدستور الدائم وثانياً على نتائج الاستفتاء لابناء محافظات ذلك الاقليم المقترح.

نحن نعتقد بأن مشتركات محافظات الوسط والجنوب (التي كان نظام المجرم صدام) يطلق عليها (المحافظات السوداء) فيها الكثير من الخصوصيات التي تبرر اجتماعها في اقليم واحد، ابناء الوسط يشتركون مع الاخوة الكرد ومع ابناء الدليم والمنطقة الغربية عموماً في صفة المواطنة العراقية، والصلاحيات او المهام الحصرية للسلطة الاتحادية في بغداد والتي اقرها الدستور الدائم هي التي تتكفل بضمان وحدة البلاد والتوزيع العادل للخدمات والثروات، الا ان ما نشترك به مع الآخرين لا يمنعنا من بناء اطر ادارية تراعي خصوصيتنا وتحقق المشاركة المتوازنة في ادارة البلد وكذلك تتيح لنا الفرص العادلة لادارة بناء مناطقنا بانفسنا.

ان كون الغالبية من ابناء محافظات الوسط والجنوب من اتباع اهل البيت عليهم السلام، ليست جريمة يجب البراءة منها وليست ذنباً نخشى منه ويجب ان لا تستفز احداً ان كان يؤمن فعلاً باحترام حقوق الانسان، أن اعتز أنا

بهويته الدينية او المذهبية او العقائدية لا يتناقض اطلاقاً مع ايماني بحقوق المواطن الكاملة لكل ابناء العراق..

وان اتحرك للاستفادة من الفرص الدستورية لخدمة ابناء محافظتي او الاقليم الذي تقرر الغالبية ايجاده، خاصة وهي تتعرض لحرب اباداة تقوم على الهوية المذهبية، هو حق مشروع ومقبول ان اشترك الاخوة مع باقي ابناء الوطن في صفة (العراقية) لم يمنع بعض العراقيين من ان ما تحذرون منه من عملية تطهير طائفية للسكان الشيعة في المناطق ذات الغالبية من الحالة المذهبية الاخرى، هي جارية وبقوة ليس فقط في المنطقة الغربية في العراق وانما في بعض مناطق العاصمة بغداد (كالدورة والسيدية والغزالية والعامرية وحي الجهاد واللطفية)، بل وفي بعض مدن الفرات الاوسط والجنوب ذات الغالبية الشيعية من خلال ما يسمى بعمليات المقاومة التي هي في حقيقتها عمليات اباداة لشيعة العراق بواسطة السيارات المفخخة وحملة الاحزمة الناسفة.

ولا توجد اطلاقاً أي حالة تطهير طائفية معاكسة في المناطق ذات الغالبية الشيعية لان القيادة الدينية التي يتبعها الشيعة تحرم ذلك وكذلك القيادات الوطنية (الشيعية) ترفض ذلك وما يثار من اكاذيب في هذه الوسيلة الاعلامية او تلك هي اتهامات تسعى لتصوير أي قصاص تقوم به الدولة ومؤسساتها من الارهابيين ورجال مخابرات صدام القتلة، تصويره بصورة العقاب على الهوية الطائفية، ولاشك انكم سمعتم بمن يريد تصوير المجرم صدام بوصفه البطل العربي السني الذي انقلب عليه الشيعة...؟

ولعل ما شاهدته كل المراقبين المحايدون في فترة الانتخابات الاخيرة، خير شاهد على ما اقول حيث زحرت مناطق ومدن الفرات الاوسط والجنوب (ذات

الغالبية الشيعية) بكل ألوان الدعاية للشخصيات والقوى ذات العصبية الطائفية المعادية في الغالب للشيعة، بينما خلت المناطق الغربية تماماً من أي فرصة دعائية او حضور مراقبين للقوى السياسية العراقية (التي يسميها البعض بالقوى الشيعية).

عندما طرح البعض مشروع (اقليم البصرة او اقليم الجنوب) قال البعض بانه مشروع مشبوه يهدف الى اقتطاع جزء من العراق وسيكون لقمة سائغة للجار الشرقي المتهم دوماً برغبته في التهام العراق او اجزاء منه، وعندما طرح (المجلس الاعلى وحلفائه) مشروع اقليم الوسط والجنوب، قال البعض بانه اقليم كبير يخيف الاخرين في الداخل وفي المنطقة؟؟

بصراحة اننا نعتقد بأن الغالبية من ابناء الوسط والجنوب قد شبتت من شعارات الوحدة الوطنية والهوية القومية، لانها وجدت ان ذلك كان يعني دوماً تسلط اقلية مناطقية وعشائرية على مقدرات مناطقهم وثرواتهم.. يتم تجفيف الالهو وجرف النخيل والاشجار في مناطقنا بينما تقام البحيرات الصناعية والمزارع والبساتين الزاخرة باشجار الفاكهة في المناطق والمحافظات التي كانت تنتمي اليها النخبة السياسية والامنية للنظام البائد... مع ان كل تلك المناطق وهذه تقع في (الاقليم العربي المقترح).. فلماذا لم تمنع الخصوصية العربية ذلك التمييز..

ان جوهر فلسفة حقوق الانسان هو احترام خصوصية الفرد واحترام خصوصية الاثنيات (مهما كانت صغيرة ومحدودة) فكيف اذا كانت الاثنية تعبر عن مكون رئيسي ذو غالبية سكانية واضح ...

احترام الخصوصية واتاحة الفرصة لابنائها للتعبير عن انفسها والدفاع عن حقوقها والتعبير عن هويتها وادارة مقدراتهم السياسية والثقافية والادارية بانفسهم هو السبيل السليم لبناء وحدة وطنية راسخة، وليس الغاء تلك الخصوصية بدعوى عدم استفزاز الاخرين والجيران.

يحضرني كلام جميل لا اذكر مصدره يقول (على البعض ان يعرف انه ليس كل من في العالم العربي هم عرب وليس كل العرب مسلمين وليس كل المسلمين سنة).

يجب علينا اقناع الجميع بضرورة قبول الآخر كما هو، ولا يحق لنا الطلب من الآخر ان يتخلى عن بعض هويته وبعض او كل حقوقه لعدم اخافة الاخرين.

ومع كل ذلك نكرر ان الدستور الدائم يعطي الحق لاية محافظة في العراق او اكثر ان تتحرك لبناء اقليم خاص بها ضمن الضوابط الدستورية المقررة وضمن وحدة الكيان العراقي لانؤمن باعتماد المعيار الطائفي في توصيف الازمة العراقية او في اقتراح الحلول لها، لان الشيعة والسنة من ابناء العراق عاشوا تاريخاً وواقعاً مشتركاً وتعايشوا معاً في المدارس والجامعات ومحلات المدن المختلفة وفي الاحزاب السياسية وفي الدوائر الحكومية والشركات الخاصة وساهموا معاً في صنع الاحداث الكبرى في الوطن. ولكن يجب ان نعترف بوجود مشكلة واضطهاد طائفي واسع وعميق مارسته الحكومات المتعاقبة في العراق ضد الشيعة وبلغت ذروتها في عهد صدام ودعمت قوى استعمارية تلك السياسة لتحقيق سياستها المعروفة (فرق تسد) ولبناء نظام الاقلية العشائرية او الحزبية او العسكرية المتمترس بالاغلبية الطائفية... الذي يحتاج دوماً الى الدعم الخارجي.

نحن نعتقد بأن النظام الفيدرالي كما حدده الدستور الدائم سيكون ضمانه حقيقية لعراق موحد حر ومستقل ومزدهر، وكشفت نتائج عمليتين انتخابيتين في (٢٠٠٥/١/٣٠) وفي (٢٠٠٥/١٢/١٥) عن وجود قاعدة شعبية مليونية تتراوح بين ٤،٥ الى ٦ مليون عراقي مؤيد لما نعتقد به نحن والكثير من القوى الوطنية العراقية.

.. وتقبلوا فائق التحيات والتمنيات.

اكرم الحكيم
عضو الجمعية الوطنية
(رئيس لجنة العلاقات الخارجية)
٢٠٠٦/١/٢٥

مناقشة رسالة الصديق الدكتور أكرم الحكيم

برلين في ٢٠/٢/٢٠٠٧

الأخ الفاضل والصديق السيد الدكتور أكرم الحكيم المحترم
تحية ود واحترام

بعد مرور أكثر من عام واحد عثرت على رسالتكم بالصدفة في أحد المواقع على الإنترنت. ويبدو أنني كنت عند نشر الرسالة نزيل المستشفى، وبالتالي لم أطلع عليها لولا الصدفة الطيبة. ولهذا أرجو قبول اعتذاري بأن التأخير في الإجابة ليس إهمالاً مني لها بأي حال، وهي رسالة من أخ كريم، بل بسبب أنها لم تصل إلى عنواني الشخصي ولم يبلغني أحد عن نشرها في حينه. ورغم هذا اعتقد أن مرور أكثر من عام على رسالتي الموجهة إلى السيد عبد العزيز الحكيم ورسالتكم بشأن ما ورد فيها أعطانا معاً الفرصة الكافية للتوقف عند الموضوع الأساس الذي أثارته للحوار مع السيد عبد العزيز الحكيم وجرت خلالها الكثير من المياه التي يمكننا بصفاء ذهن أن نفكر فيها مجدداً. والرسالة كانت موجهة للسيد عبد العزيز الحكيم مباشرة، ولكنها كانت في الوقت نفسه موجهة لك ولكل الأخوات والأخوة في المجلس الأعلى للثورة في العراق والاتلاف الوطني العراقي ولكل العراقيات والعراقيين للتفكير في الموضوع المطروح، ولهذا كانت رسالة مفتوحة. سعيد جداً بالإطلاع على وجهة نظرك مباشرة وأنت العضو الفاعل في البرلمان والعضو البارز في مجلس الوزراء وتقود اليوم لجنة المصالحة الوطنية ذات المسؤولية والأهمية الكبيرتين.

من يعرفني جيداً ويعرف استعدادي للاعتراف والقبول بالرأي الآخر وانتقاد موافقي السابقة يدرك أنني لن أصر على رأيي لو وجدت فيه ثغرة تستوجب المراجعة والتدقيق، إذ عندها أفقد العلمية والموضوعية التي أسعى إلى الالتزام بهما في أعمالي. وهذا بدوره لا يحميني من الوقوع بالخطأ، إذ ليس هناك من هو معصوم عنها.

يسعدني أنك تتابع مقالاتي وأرائي رغم المشاغل الكثيرة. ولا أشك في وجود تباين في وجهات النظر، وهي صفة حميدة بالنسبة لنا معاً، إذ تسمح لنا بالحوار الهادئ والموضوعي الرصين، إذ لا غرض يحكمني إزاء ما أطرحه، إذ ما أجده مناسباً للشعب الذي أنتمي إليه والوطن الذي ولدت فيه في هذه المرحلة الحساسة والحرجة جداً من تاريخ بلادنا الحبيبة التي استباحت كثيراً وما تزال مستباحة من قوى إرهابية متطرفة ومجرمة. وهذا يجعلني أثق بأنك لا تنطلق إلا من المواقع التي تراها أيضاً مناسبة للشعب والوطن، ولا أشك في ذلك. والاختلاف في الرأي لا يمنح أي طرف الشك بالطرف الآخر، إذ عندها ينتهي الحوار المنشود. والثقة بيننا متوفرة. أشكرك جداً على مشاعرك الطيبة إزائي، وأحمل لك مثلها، وأنا أتابع نشاطك باهتمام، خاصة وأنت تواجه مهمات ثقيلة ومعقدة ولكنها نبيلة وتستحق كل الجهد.

أسمح لي الآن أن أدخل في ذات المسائل التي تطرقت إليها في مناقشتك للأفكار التي طرحتها على السيد عبد العزيز الحكيم وعلى قيادتي وكوادر وأعضاء المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. ولكنني سأتناولها بالطريقة التي تنسجم مع طرحكم لها بسبب التداخل في ما بينها ولكي أتمكن من التركيز على المسألة المركزية، الفيدرالية.

١. لا يختلف اثنان في أن الفيدرالية تجسد من حيث المبدأ نظام حكم متقدم للإدارة في أي بلد يختار شعبه ذلك، إذ أنه يسمح بممارسة اللامركزية والمسؤولية الذاتية إلى جانب المسؤولية المشتركة والمشاركة الفعالة في الحكم وفي البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي. ولا شك في انه يقترب من التوافق الإيجابي مع حقوق الإنسان وحقوق القوميات. وفي العالم الكثير من الدول التي أخذت بأسلوب الحكم الفيدرالي أو الكونفيدرالي. ويمكن أن نتفق معاً بأن هناك تجارب ناجحة وأخرى فاشلة لأن الفيدرالية ترتبط بالأساس بطبيعة النظام السياسي والاجتماعي الذي يسود في هذا البلد أو ذاك والموقف من الهوية الوطنية أو الهويات الأخرى التي يمكنها أن تضعف بقوة هوية المواطنة المتساوية وتنزع إلى التمييز والاصطفاف والاستقطاب ومن ثم الصراع والنزاع. الموقف من الفيدرالية لا ينطلق من حالة نظرية مجردة يتقرر في ضوءها الموقف، بل يفترض أن يستند إلى حالة ملموسة وظروف محددة تحيط بالبلد المعني. وأعتقد أن مرور عام إضافي على مراسلتنا يؤكد لنا معاً الواقع الاستثنائي الشاذ الذي يعيش فيه الشعب العراقي بكل مكوناته ونستطيع معاً أن نقدر العوامل الكامنة وراء ذلك.

لقد تعرض الشعب العراقي كله إلى شتى صنوف العذاب والاضطهاد والحرمان والتهجير والتعريب والتطهير والقتل الفردي والجماعي. ولكن من غير الأنصاف أن ننسى أو نتناسى مسألتين أساسيتين، وهما :

٢. الشوفينية القومية المقيتة والقاتلة التي تحولت لدى النخبة الصدامية الحاكمة إلى عنصرية بغیضة ودموية في الممارسة العملية والتثقيف اليومي والتربية المدرسية والإعلام في البلاد موجهة ضد الشعب الكردي والتركمان وضد الكلدان والآشوريين والأرمن.

الطائفية المذهبية السياسية المقيتة ضد الشيعة التي هيمنت على ذهنية النخبة الحاكمة، سواء أكان الشيعة من العرب أم الكرد الفيلية أم التركمان والشبك، إذ أنها تحولت إلى عدوانية شرسة في الممارسة العملية وفي التثقيف اليومي والتربية المدرسية والإعلام.

ولكن المسألة الأكثر سوءاً تبلورت في اقتران هاتين السمتين بالذهنية العسكرية للقيادة البعثية ذات الأرضية الفاشية التي شكلت منها تكويناً بإضلاع ثلاثة أطبق على المجتمع وكان لا بد له أن يقود إلى الحروب الداخلية والخارجية وإلى الكوارث والمآسي والقبور الجماعية واستخدام الكيماوي... الخ وكانت النتيجة موت ما يقرب من مليوني إنسان وهجرة ما يقرب من ثلاثة ملايين عراقية وعراقي إلى الخارج .

هذا الوضع المحتقن أفرز أوضاعاً معقدة، خاصة وان سقوط النظام جاء عبر القوات الأجنبية وليس بفعل الظروف الذاتية للحركة الوطنية العراقية، رغم نزوح الطرف الموضوعي، زاده تعقيداً ما نعرفه من أخطاء فادحة ارتكبتها الإدارة الأمريكية والسياسات الفردية التي مارسها الحاكم پول بريمر ممثلاً ومنفذاً لسياسة الإدارة الأمريكية في العراق.

أنت وأنا لسنا بعيدين عن واقع المجتمع العراقي ومستوى الوعي والخراب النفسي والعصبي والاصطفافات التي نشأت في المجتمع. وهي ظواهر صارخة كان وما يزال علينا أن نأخذها بنظر الاعتبار عند الدراسة والتحليل وعند تقديم أي مشروع على المجتمع لأخذ رأيه بذلك والاستفتاء بشأنه. ولهذا كنت وما أزال أرى بأن طرح مشروع فيدرالية الوسط والجنوب لم يكن ناضجاً رغم التأييد الواسع من الجماهير الشيعية بشكل خاص. هذا لا يعني بأي حال بأن هذا المشروع كان يمكن طرحه بطريقة وظروف أخرى وببنية أخرى غير البنية الراهنة.

هناك اختلاف بين المسألة القومية (الإثنية) وبين التباين في المذهب في إطار إثنية واحدة، والمذهب لا يشكل إثنية، إذ أن الأخيرة كلمة مرادفة للعرقية وفق مقترح اليونسكو ووافقت عليه الأمم المتحدة الذي قدم في أوائل الخمسينات من القرن الماضي لكي لا يستخدم العرق الذي استخدمه الهتلريون كثيراً. ولهذا فإن أدبيات الأمم المتحدة غالباً ما تستخدم الإثنية بدلاً من العرق. وبالتالي فالشبيعة العرب هم من حيث القومية لا يختلفون عن السنة العرب .

كما تعرف أننا لا أتاجر بالقومية ولا افتخر أو مهووساً بها، ولكن أحترمها واحترم كل القوميات الأخرى، إذ أن الجوهر الأساس هو كوننا جميعاً بشر. ولهذا فأني لا أرفع شعار القومية العربية لأفرض وحدة العرب السنة والشبيعة، بل هي حقيقة قائمة والخلاف المذهبي الذي مارسه النظام الحاكم لا يفترض أن يقود أو يقابل برفض ما هو صحيح ومورس خطأ ولقرون طويلة. فوحدة العرب يمكن أن تستمر رغم التباين في المذاهب شريطة أن نمتلك نظاماً ديمقراطياً حراً ومستقلاً، عندها تغيب أيضاً ظواهر التمييز والتغيب والتهميش لأي من الأطراف، عندها يمكن لصناديق الاقتراع أن تقرر من يكون في الحكم أو الائتلافات التي يمكن أن تنشأ أو التوافقات التي هي ليست بالضرورة ديمقراطية ولكنها ضرورية في مراحل معينة من حياة البلاد. وفيدرالية الوسط والجنوب هي واحدة من تلك القضايا التي تحتاج إلى التوافق بين المختلفين عليها وليس بين المتفقين بشأنها.

لا أناقش في موضوع الفيدرالية الكردستانية، إذ وجدت أننا على اتفاق بشأنها من خلال رسالتك الواضحة بهذا الصدد، وهو أمر سليم وجيد وأتمنى أن يكون عند الآخرين أيضاً .

إن الإشكالية التي تواجه المجتمع يا صديقي الفاضل قد برزت خلال هذا العام المنصرم وأكثر من أي وقت مضى والتي تجلت في الموقف من السلطة

وفيدرالية الوسط والجنوب وفي عمليات التطهير التي تفاقمت، بغض النظر عن البادئ، رغم أن البادئ أظلم، إلا أننا نتحدث عن الحصيلة. هجرة مئات ألوف العراقيات والعراقيين وموت عشرات ألوف من الناس الأبرياء ضحايا الإرهاب الدموي المتنوع ونشاط الميليشيات الطائفية المتقاتلة. أعرف وجود مثلث الموت وطريق سامراء الجهنمي والعمليات الطائفية المجرمة، ولكني أعرف أيضاً فرق الموت والقتل العشوائي من أجهزة كانت أو ما تزال في وزار الداخلية أو في غيرها. نحن أمام اصطفاط طائفي سياسي تغذيه القوى السياسية الموزعة على أحزاب إسلامية سياسية تستند بالأساس إلى المذهب. وهي الإشكالية التي تمتد في كل الجسم العراقي والذي يفترض معالجته بسرعة قبل أن يتحول الجسم إلى مرتع لمختلف الأمراض والأوبئة .

لا شك بأن علينا أن نحترم رأي الأكثرية في ظل نظام ديمقراطي مستقر. إذ بدون ذلك يقود إلى خلل كبير في ممارسة الديمقراطية. يضاف إلى ذلك أن الأكثرية غير الواعية يمكن أن تقود إلى خراب ودمار شاملين أو يقودنا إلى جهنم ما لم تنتبه إليه القيادات السياسية الواعية والمجربة، والتي أثق بأنك واحداً منها خاصة وانك عملت في مجال حقوق الإنسان. لا أريد أن اقرن هذه الأكثرية التي نتحدث عنها بما حصل في العام ١٩٣٣ في ألمانيا حين حصل الحزب النازي على الأغلبية وقاد المجتمع إلى الجحيم في ظروف الصراعات القاتلة بين الشيوعيين والاشتراكيين الديمقراطيين، ولكنها تعني لنا بأن الأكثرية ليست بالضرورة في ظروف معينة هي الأكثر صواباً، خاصة إذا كان الوعي المذهبي أقوى من الوعي بالمواطنة. بهذا أريد أن أقول بأن التفكير بطرح مقترح معين، كفيدرالية الوسط والجنوب، في ظرف معين يفترض أن يقترن بحكمة ووعي وتقدير الظروف والقدرة على التحكم بالرغبات التي

أحترمها وبالمقاصد التي لا أريد التشكيك فيها وبالتداعيات التي يفترض الانتباه إليها مسبقاً .

إن المصالحة الوطنية تستوجب تنازلات متبادلة بين الجماعات الواسعة في المجتمع عندما تقف وجهاً لوجه لتفوت الفرصة على من يريد الصيد بالماء العكر. من هنا جاءت رسالتي إلى السيد عبد العزيز الحكيم متوخياً فيها الدفع باتجاه تأجيل ما يمكن تأجيله لظرف أكثر هدوءاً وأكثر قدرة على التحكم بالأعصاب الثائرة والتدخلات الإقليمية والدولية. ليس صحيحاً الوصول إلى غاية ما، حتى لو كانت نبيلة أو حتى لو كانت الأكثرية معها، إن اقترنت باحتمال المزيد من الضحايا والخراب والحرمان وهجرة المزيد من البشر، كما نحن عليه الآن، بل يمكن تحقيق ذلك في ظرف أفضل وأكثر موضوعية وعقلانية.

كلنا يحاول أن يعمل في مجال حقوق الإنسان. ولكن دعني أقول بصراحة تامة إن حقوق الإنسان شارع عريض بطريقتين وليس طريقاً واحداً، ولهذا لا بد من الأخذ بالاعتبار رأي الأقلية السكانية إلى أن يتم الاتفاق على صيغة مناسبة تبعد الفصل الطائفي أو المذهبي الذي سيتحقق، شئنا ذلك أم أبينا، عند تشكيل فيدرالية الوسط والجنوب. بل علينا أن نقول انه قد بدأ حتى قبل التشكيل بفترة غير قصيرة، والعام المنصرم قدم الدليل القاطع على ذلك

لا أستطيع فرض رأيي الشخصي على أحد بأي حال، ومع احترامي للرأي الآخر ورأيكم أيها الصديق الفاضل، فأن من واجبي أن أواصل طرح وجهة نظري بأمل الوصول إلى قناعة لدى الجماهير التي صوتت لهذا المشروع، ولكن قبل ذاك للقيادة السياسية التي طرحت المشروع أولاً، إذ أنها ستكون قادرة على إقناع الآخرين بالتأجيل، خاصة وأن القضية أصبحت في مجلس النواب، وللائتلاف نسبة عالية قادرة على اتخاذ قرار يمكن أن يجد صدى

تأييد من جانب قائمة التحالف الكردستاني وقوائم أخرى. إنها ستكون مبادرة قيمة ولها تأثير كبير على وجهة تطور الأحداث في العراق .

٣. لا شك في أنك الشخص المقيم والعامل في العراق ومسؤول وقريب من الأحداث وتستطيع تقييم الأمور عن كثب .أما أنا فأقوم بزيارات متواصلة أكثر من مرة في كل عام وأطلع عن كثب أيضاً على أغلب القضايا الجارية في الوطن الجريح والشعب الذي ما يزال ينزف دماً ودموعاً. سأكون سعيداً لو التقينا، كما التقينا في المنفى في فترة النضال السلمي وفي مؤتمر المعارضة في بيروت وتبادلنا الرأي بصراحة ووضوح، إذ أنها أكثر فائدة من الكتابة، ولكن تبقى الكتابة مهمة وضرورية رغم أنها أضعف الإيمان .

كانت الطائفية يا صديقي الفاضل تعبر بالأساس عن مزاج النخبة والفئات العاملة مباشرة مع النظام، رغم أن النظام كان يستخدم في أجهزته الشيعة والکرد أيضاً في تنفيذ سياساته العنصرية والطائفية. وكان الشعب في أغليته يدين ذلك ولكنه غير قادر على المواجهة والتخلص من تلك السياسات .أما الآن وبسبب الطريقة التي جرت فيها الانتخابات والتحفيز الطائفي السياسي الذي قاد إلى الاصطفاف المذهبي والاستقطاب الداخلي بين الطائفتين، فأن المسؤول عنه حالياً ليس طرفاً واحداً بل أن الطرفين مسؤولان عن ذلك. وهذا لا يعني بالضرورة كل الأفراد. والمشكلة الجديدة والخطرة هي انتقاله من بعض القيادات إلى قواعد الأحزاب ومنها إلى الناس، بل حتى جمهرة من المثقفين أيضاً. كنت أنت وأنا نريد الخلاص من نظام عنصري وطائفي ولا نريد إقامة صراع طائفي على أنقاض ما تهدم. إذ أن هذا العراق لا يمكن أن يستقيم حقاً بممارسة سياسات طائفية ومحاصصة طائفية بالطريقة التي جرت حتى الآن ولا عبر إقامة فيدرالية الجنوب والوسط. ولا ينفع رمي اللوم على هذا الطرف أو ذاك، إذ أن المصيبة تلتهم الناس الأبرياء وتحرق الأخضر

بسعر اليابس ولا تساعدنا على مواجهة الإرهاب الوهابي المتطرف والبعثي الصدامي والقومي اليميني الشوفيني المتطرف. تابع يا زميلي الفاضل ظاهرتين متلازمتين تؤثران بقوة على استمرار الإرهاب، وهما ظاهرة الطائفية المستقرة حالياً في الوزارات المختلفة وفي كل أجهزة الدولة، بما في ذلك في مواقع القوات العسكرية، وظاهرة الفساد المالي والإداري الذي يتعاظم بفعل الطائفية أيضاً وسيادة الفوضى وغياب الأمن والاستقرار وانهيار المعايير، ومنها مبدأ المواطنة المتساوية والعدالة .

ليس لدي موقف مسبق إزاء الأمور. عندما وصل الدكتور الجعفري تمنيت له النجاح، وعندما سار بطريق معوج، كما أرى، وقفت ضده ودعوته إلى ترك رئاسة الوزارة. وعندما وصل السيد المالكي أيدته ورجوت له النجاح وما أزال أتمنى له النجاح. ولكن لن ينجح إذا لم يتسن له التخلص من الطائفية السياسية المتنشطة جداً في داخل الحكومة ومن الميليشيات الطائفية المسلحة، ثم البحث السليم والمتواصل حول أسس المصالحة الوطنية والمواقف التي يفترض أن تكون مرنة بما فيها الموقف من فيدرالية الوسط والجنوب أو من اجتثاث البعث وبالطريقة التي جرى العمل بها لفترة غير قصيرة، حيث تم وضع البعثيين كلهم أمام خيار واحد لا غير هو الوقوف ضد الوضع الجديد! لا أختلف معكم في محاسبة جميع الذين تلطخت أيديهم بدماء الشعب العراقي .

٤. أجد مفيداً أننا التقينا على تلك المبادئ التي طرحتها من جانبي في رسالتي إلى السيد عبد العزيز الحكيم وأكدتها أنت في رسالتك الودية. ولكن الفلسفة تقول عموماً، وهذا ينطبق على العراق، أن النظرية لا تتطابق مع الممارسة قطعاً، مهما اقتربا وسارا متوازيين، إذ ستبقى فجوة بينهما. هذا صحيح في الأوضاع الطبيعية، أما في الأوضاع الاستثنائية فالتجاوز على المبادئ يصبح الصيغة السائدة. من يراقب العراق من بعيد نسبياً يحتمل

حصول سلبيات كثيرة في نظرتي للأمور، ولكن لهذه الحالة نقطة إيجابية واحدة، هي أنه يرى الأمور على حقيقتها ويستطيع أن يقدر وجهة تطور الأحداث والمخاطر. ومن هنا تأتي ملاحظاتي التي أدققها باستمرار من خلال اللقاءات والمحاورات والقراءات والندوات والزيارات للوطن. ولهذا تجدني أتجراً بالقول بأن المبادئ التي نتحدث عنها غير قائمة موضوعياً وليس ذاتياً فقط. ويمكن أن تحكم على الوضع من حركة أجهزة الحكومة والحكومة والقيادة ومجلس النواب ...الخ. لا ألوم أحداً، ولكن أقول بوضوح أن الطائفية السياسية هي السائدة في البلاد وهي المتحكمة برقاب الحكم والناس، علينا الخلاص منها بكل السبل لأنها قاتلة. والتميز الطائفي والحزبي والإقليمي والقروية هي المعايير السائدة حالياً، ويفترض أن نكافحها، والفساد ضارب أطنابه في كل مكان وأصبح نظاماً معمولاً به في الدولة والمجتمع، وهو ليس وليد اليوم ولكن الفوضى والشركات الأجنبية والإرهاب عمقت هذه الظاهرة وكرست دورها في الحياة اليومية وفي أجهزة الدولة والمجتمع .

أعرف بأن هذه الظواهر السلبية الحادة لا تزول بسرعة، ولكن لا بد أن تبدأ محاربة هذه الظواهر من جانب الأحزاب الحاكمة ومن الحكومة والبرلمان، لا أن يشارك بها البعض من كل هؤلاء. وهذه ليست تهمة موجهة بالضرورة لأحد. ولكن هذا الشك يسود المجتمع كله، وبالتالي تسقط المصادقية والثقة التي تحتاجها الأحزاب والحكومة حالياً. ولهذا فالتعديل والتغيير الحكومي ضروري وملح حالياً.

٥. ليس عيباً التحرك لخدمة مصالح محافظتك أو إقليمك أو محافظتي أو إقليمي، ولكن العيب يبدو حين تعجز أنت وأعجز أنا عن إيجاد التوافق بين المسؤولية إزاء المحافظة والإقليم من جهة، وبين الوطن الأكبر، وحين يقود ضيق الأفق إزاء المحافظة أو الإقليم إلى حد التضحية بمصالح المواطنة

المشتركة ومصالح الوطن المشتركة. ليس الكلام موجهاً لك أو لغيرك من الأخوات والأخوة، ولكن منطق الأحداث يمكن أن يقود إلى هذه النتيجة. ومنطق الأحداث لا يأخذ بالرغبات الطيبة والإرادات الشخصية والنظريات التي يؤمن بها الإنسان، بل لها حركتها المستقلة التي ترتبط بالتصرفات الفعلية للفرد والجماعات والمجتمع، وخاصة بسلوك القوى التي تمارس الحكم. لم يأت أحد الحكام في العراق القديم والخلافة العربية والعثمانية والحكم الحديث إلا وادعى خدمة الوطن والتخلص من الاستبداد. ولكن كلهم مارسوا بعد فترة وجيزة الاستبداد وغيبوا إرادة وحرية ومصالح الشعب. إذ أن الحاكم والحكم يفسدان ما لم تنشأ المؤسسات الدستورية الديمقراطية التي لا تقوم على أساس طائفي بل على أساس المواطنة والوطن مع الاحتفاظ بالموقف المذهبي الشخصي، وهو أمر طبيعي. دعني صديقي المحترم أن أضع أمامك بعض الأمثلة الصارخة. رغم ما نتحدث عن الحرية والديمقراطية ولائحة وشرعة حقوق الإنسان، فأن الموت يتربص بكل كاتب وصحفي ومثقف في الداخل ينتقد هذا أو ذاك، فلا حرية بدون الأمن، ولا أمن بدون الحرية. محلات الحلاقة النسوية، محلات بيع أقراص الغناء والموسيقى، محلات بيع الخمور وتعاطيها، كلها تحرق أو يقتل أصحابها. الإرهاب الفكري الديني من قبل جماعات كثيرة بحيث لا يستطيع الفنان أن يمارس الغناء والموسيقى والرقص أو يحمل آلاته الموسيقية ..الخ. ليس جمهرة الإرهابيين التكفيريين والبعثيين الصداميين يمارسون ذلك، بل المليشيات الطائفية المسلحة. من يمارس التهجير ضد الصابنة المندائية وضد المسيحيين في البصرة وفي غيرها أو يقتلهم؟ إنها ليست عصابات الجريمة المنظمة أو الإرهابيين المعروفين لنا فحسب، بل قوى طائفية متزمتة وتطهيرية أيضاً. يجبر الإنسان الديمقراطي والتقدمي أن يرتدى رداءً آخر غير رداءه، بسبب الإرهاب الفكري الديني الذي

تمارسه بعض الجماعات الدينية، ويتعارض مع رأيه وإرادته الحرة، إذ أن العاقبة هي الموت. وكذا موضوع الحجاب الذي أنت أدري مني بما يجري اليوم في العراق، وأنت كنت أحد العاملين النشطاء في مجال حقوق الإنسان ٦. لا أريد أن أثقل عليك أيها الصديق المحترم، فأنت محمل بمهمات كبيرة. ولكنني اشعر بضرورة الحديث بصراحة وشفافية عالية من جهة، ولأني أثق بأنني أتحدث مع إنسان يقدر قيمة الصراحة والشفافية والوضوح من جهة ثانية، ويثق بإخلاصي لما أقول دون أي خلفية أيديولوجية معرقة للتفاهم من جهة ثالثة. من المؤسف والمزعج لي بالذات أن أقول بأنني كنت أتوقع جملة من هذه الظواهر، والتي سجلتها في مقالات لي قبل دخول القوات الأجنبية إلى العراق وبعد ذاك أيضاً، ولكن ليس بالقدر الذي نعيش فيه اليوم، إذ لم يكن في مقدوري أن أتصور مثل هذا الوعي الغائب أو الذي غيب خلال الفترات المنصرمة.

أرجو أن نبقي على اتصال وأن يتسنى لنا الحديث المشبع بروح الأخوة والشفافية والحرص المتبادل على الوطن والمجتمع بكل مكوناته القومية والدينية والمذهبية والفكرية والسياسية. تقبل أخيراً مني التحيات الحارة والتمنيات الطيبة بالسلامة الشخصية والصحة الموفورة .

برلين في ٢٠/٢/٢٠٠٧

كاظم حبيب

د. كاظم حبيب

قراءة أولية في السيدة بلقيس شرارة

الموسوم "محمد شرارة من الإيمان إلى حرية الفكر"

عنوان الكتاب : محمد شرارة من الإيمان إلى حرية الفكر

اسم الكاتبة : بلقيس شرارة

الناشر : دار المدى، دمشق/بغداد

الطبعة الأولى : ٢٠٠٩

عدد الصفحات : ٤٦٠

المدخل

كان "جدار بين ظلمتين" هو أول كتاب قرأته للسيدة بلقيس شرارة، هذا الكتاب القيم الذي أنجز مناصفة بينها وبين زوجها المعماري الكبير والفنان المبدع رفعة الجادرجي، إضافة إلى ما قرأته لها من مقالات قبل وبعد ذلك، كما كنت متابعاً لنشاطها السياسي في بغداد في الخمسينيات من القرن العشرين. وبسبب إعجابي بالكتاب الأول، نشرت مقالاً حاولت فيه تبيان أهمية كتاب "جدار بين ظلمتين" من الناحيتين المعرفية والتاريخية وما تضمنه من تسجيل لوقائع حقيقية ومعاناة إنسانية يومية مشتركة وأن اختلف المكان، فأحدهما في سجن صغير ولكن الثاني في سجن كبير يحتضن السجن الصغير من جهة، وعن مدى التناغم والتفاعل في ملامسة الحس الإنساني العميق بين زوجين حبيبين في تجلياته الواقعية الرائعة وفي ظروف الفرج والشدة، العسر

واليسر، العتمة والضياء من جهة ثانية، وكذلك الأسلوب الجديد الذي تم اختياره لإنجاز الكتاب مناصفة وبتعاقب في الفصول من جهة ثالثة. إنه التجسيد عن معاناة زوجين فصل بينهما نظام ظالم متوحش لا يعرف السجين مصيره ولا يعرف أحياناً كثيرة لمَ اعتقل أصلاً!

من هنا كنت متشوقاً لقراءة كتابها الجديد الذي يبحث في الشخصية الأدبية الرومانسية المتميزة والسياسية الوطنية المناضلة الأستاذ محمد شرارة (١٩٠٦-١٩٧٩)، عن الرجل الذي حمل في ثناياه روحاً إنسانية أخاذة تأسر من يلتقي به بأسلوبه الهادئ والرصين في الحديث والمحاجة، إذ كنت أحد قراء مقالاته التي كانت تنشر في الخمسينات من القرن الماضي، كما اطلعت على كثرة من مقالاته التي نشرت في مجلات عراقية كانت تصدر في الثلاثينات من القرن الماضي والمتوفر بعض مجلداتها لدى الصديق الأستاذ عباس سميسم في غوتبورغ في السويد.

تعرفت على الأستاذ محمد شرارة في آب/أغسطس من العام ١٩٧٨ وفي فترة حرجة من تاريخ العراق السياسي، التقيت به في دار الصديق الدكتور محمد صالح سميسم حين دعاني وزوجته حياة شرارة لزيارتهم. وقد تمتعت بأمنية فكرية منعشة مع الأستاذ محمد شرارة والأخت حياة شرارة وزوجها الدكتور محمد صالح سميسم. جرى الحديث بيننا حول الوضع السياسي في العراق واستمعت إلى الأستاذ شرارة بأذن صاغية وهو يحلل الوضع السياسي حينذاك ويشير إلى التردّي المتسارع في سياسات السلطة وحزب البعث والعواقب الوخيمة المحتملة على الشعب العراقي برمته. وكان محمد شرارة قد رأى العاقبة التي سينتهي إليها نظام البعث مبكراً بحس وطني مرهف وموضوعية عالية، ولكنه أدرك أيضاً بأن نهاية البعث ستقترن بالمزيد من الويلات للشعب العراقي، رغم أنه كان لا يريد أن يفقد الأمل بقدرة الشعب

على الخلاص من تلك الطغمة الفاسدة والظالمة والمتجبرة. وكانت في نبذة حديثه عتاب ودود لعواقب ذلك التحالف البائس بين الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي الاشتراكي، وكأنني به يقول: "الم تكن أحداث وجرائم شباط/فبراير ١٩٦٣ و ١٩٧٠/١٩٧١ كافية؟! وكانت المحنة التي ألمت بالشعب كله والتي لا تزال قائمة بصيغة أخرى!

*** السمات التي يتميز بها كتاب السيدة بلقيس شرارة

قرأت كتاب السيدة بلقيس شرارة بعناية كبيرة. فهو كتاب قيم يتميز وجهد مشكور لشحن ذاكرة من عايش محمد شرارة وتعرف عليه أو من قرأ له، كما إن الكتاب يهدف إلى جلب انتباه الشبيبة المثقفة لواحد من أبرز مناضلي العراق في مجال الأدب والشعر والمقالة والقضايا الاجتماعية والسياسية، ومن أجل أن لا يطويه النسيان، كما أشارت الكاتبة في المقدمة. وكم أتمنى أن ينتبه إلى ذلك أساتذة كلية الآداب وكلية العلوم السياسية لدراسة جوانب مختلفة من حياة وأعمال هذا الرجل اللبناني المولد والعراقي التكوين. يتميز الكتاب بعدد من النقاط المهمة التي تستوجب الإشارة إليها سلفاً، ومنها:

١ . يتضمن الكتاب دراسة تحليلية نقدية معمقة ومتعددة الوجوه لشخصية وحياة وأدب وشعر ومجمل تراث محمد شرارة بشكل مكثف غير مخل لفترة تزيد عن نصف قرن. فهو عبارة عن مسح تحليلي نقدي وليس مروراً عابراً لمحطات أساسية في حياة الشخصية اللبنانية/العراقية وكتابات وشعره ونشاطه السياسي والاجتماعي وعلاقاته الخاصة والعامة بدءاً من مغادرته لبنان وهو ابن الرابعة عشر ودخوله المدرسة الدينية في النجف، التي ساهمت في تكوينه، ولكنه تحرر منها لينهل من ينابيع الفكر المتحرر ويتمتع

بحرية الفكر المستقل بعد معارك فكرية واجتماعية غير قليلة في أجواء المدارس الدينية النجفية حينذاك.

٢ . ويمنحنا الكتاب فرصة التعرف على أهم وأبرز المواقف الأدبية والثقافية العامة والاجتماعية والسياسية التي تبناها ومارسها محمد شرارة دون أن يمنعه عن ذلك تلك العواقب السلبية المحتملة التي يمكن أن تلحق به وبعائلته والتي حصلت فعلاً.

٣ . كما يتضمن الكتاب رؤية نقدية مباشرة وغير مباشرة مارسها الكاتبة بلقيس شرارة في البعض الأهم من تلك الأحداث والاتجاهات الفكرية والفنية والأدبية والسياسية التي كانت مشاركة فيها أو شاهداً عليها أو تحاورت بشأنها أو اتخذت موقفاً منها.

٤ . ويتعرض الكتاب بحيوية وانفتاح على جوهر المعارك الفكرية والدينية والاجتماعية ومن ثم السياسية التي خاضها محمد شرارة ابتداءً من عملية التنوير والإصلاح الديني انطلاقاً من النجف حيث تعلم في مدارسها الدينية ومروراً بحقوق المرأة وحريتها ومساواتها بالرجل، وانتهاءً بالموقف من الاستعمار والهيمنة ومصادرة الحريات الديمقراطية وتشويه الدستور. وتشخيص الكاتبة كان سليماً حين أكدت بأن نضال محمد شرارة لم يكن بالقلم فحسب، بل بممارسة النضال الفعلي ودخول السجن والتعرض للفصل والطرده من الوظيفة والعيش مع عائلته في حالة الكفاف من أجل ذلك.

٥ . ويتعرف القارئ من خلال الكتاب على التحول الفكري الذي صاحب تكوين شيخ الدين محمد شرارة في النصف الثاني من ثلاثينيات، والذي كان والده قد خطط له أن يدير جامعاً ومدرسة دينية في إحدى بلدات لبنان، وتبني الماركسية، أو المنهج المادي الديالكتيكي، في أوائل الأربعينيات من القرن العشرين، أي كان الرجل قد حدد النهج الذي التزم به وهو في سن النضوج

الفكري والسياسي وتراكم الخبرة والمعرفة. وقد حافظ على ذلك حتى غيابه الأبدى عنا، رغم كل الضربات الموجهة التي تلقاها الماركسيون بسبب السياسات غير العقلانية وبسبب النهج الفكري والسياسي الخاطئين في فهم وقراءة الماركسية في الاتحاد السوفييتي وبقية الدول الاشتراكية والتي ساهمت في وقوع الانهيارات في دول المعسكر الاشتراكي في نهاية العقد التاسع وبداية العقد الأخير من القرن العشرين.

٦ . ومن خلال الكتاب يتعرف القارئ، وكذا القارئة، على آراء ومواقف وعلاقات مجموعة كبيرة من الشخصيات الأدبية والثقافية والفنية والاجتماعية والسياسية التي عاشت خلال الفترة الواقعة بين سنوات العقد الرابع والعقد الثامن من القرن العشرين من خلال تشخيصات محمد شرارة ذاته أو من خلال شخصيات معروفة حينذاك أو كتابات لشخصيات عراقية وعربية عاشت وتفاعلت مع أحداث وشخصيات تلك الفترة، وكذلك من خلال الدراسة المتأنية والدؤوبة والدقيقة التي نهضت بها السيدة بلقيس شرارة والتي تتجلى في متن الكتاب.

٧. والكتاب يقدم بلغة رشيقة وشفافة لوحة أدبية وعلمية نموذجية من حيث المنهج في كتابة السيرة يمكن أن يحتذى به، إذ أن الكاتبة لا تقدم لنا مادة جامدة يجري الحديث فيها عن الشخص فقط دون أن تترك الأبواب مشرعة على العصر الذي عاش فيه وطبيعة علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج والأفكار التي انتعشت وتصارعت حينذاك والتي تجلت في البنى الفوقية التي ميزت الدولة العراقية ووسمت التشويهات الكثيرة في تطبيق الدستور الملكي والمؤسسات الدستورية الشكلية، وحياة الميسورين والأغنياء وكبار ملاك الأراضي الزراعية وكبار التجار، من جهة، وحياة الفقر والفاقة والعوز للغالبية العظمى من الشعب العراقي، وكذلك مجمل الحياة الاجتماعية في

العراق من جهة أخرى، إضافة إلى حياة البؤس والفاقة للمعلمين وحملة الشهادات والمتقنين بشكل ملموس ومن خلال التعرف على الوضع المعيشي والضنك المالي والتنقلات الكثيرة سعياً وراء العيش الكريم.

٨ . والكتاب ينقل إلينا صورة صادقة عن حياة سكان المدن والريف العراقي وعن المشكلات التي كانت تواجه الشعب العراقي بقومياته العديدة وأديانه ومذاهبه الكثيرة، عن معاناة الكرد وعن عواقب تلك المعاناة في الممارسة اليومية الشعبية للكرد في الموقف من العرب واللغة العربية، وكذلك عن المدرسة والتعليم ومصاعب المعلم وما كانت تعانيه العائلات من جراء تلك الأوضاع حينذاك.

٩ . كما يستعرض الكتاب محلاً أوجه الحياة الثقافية والفنية، وخاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية حتى سقوط الملكية ودور المثقفين ومدارسهم المختلفة في الرسم والشعر والأدب عموماً. وتحدث عن أبرز الرسامين والكتاب والشعراء، ومنهم جواد سليم ومحمود صبري وبدر شاركر السياب ونازك الملائكة، وتبدي موقفاً نقدياً بصورة غير مباشر للنشاط السياسي الاجتماعي الذي نقله محمود صبري إلى أجواء الفن التشكيلي، في حين أرى بأن محمود صبري كان ظاهرة فنية مهمة وجوهرية في مجال الفن التشكيلي قبل مغادرته العراق ووصوله الاتحاد السوفييتي ومن ثم تشيكوسلوفاكيا حيث يقيم فيها حتى الوقت الحاضر، إذ كان يعالج المسائل الاجتماعية في لوحاته التشكيلية الرائعة. وقبل ما يقرب من أربعة عقود ترك ذلك النهج في الفن التشكيلي وتحول إلى ما أطلق عليها نظرية الكم في الفن التشكيلي والتي يعيها خلاف كبير مع الأستاذ الفنان محمود صبري.

وإذ ينتقل الكتاب من المرحلة الملكية إلى المرحلة الجمهورية ويؤشر الخيبة التي أصيب به المثقفون والسياسيون الديمقراطيون بعد سقوط الملكية

الدستورية التي شوهت الدستور في الممارسة العملية، وبين الجمهورية التي أسقطت ذلك الدستور وتشويهاته، ولكنها عجزت عن إقامة دولة دستورية ومجتمع مدني وممارسة سياسات مدنية عقلانية، بل حافظ الثوار العسكر بالسلطة بأيديهم حتى تجرعوا وجرعوا غيرهم الموت على أيدي الانقلابيين الأوباش. ولكن الكتاب يقدم تحليلاً ذكياً وواضحاً عن مضامين وممارسات النظام السياسي الذي ساد في الفترة الملكية والتي كانت السبب وراء نشوء الرغبة العارمة في الخلاص من سياسات النظام الملكي ومن حكوماته المتعاقبة التي مارست الاضطهاد والظلم ضد قوى المعارضة السياسية حيث كانت ثورة تموز ١٩٥٨ السبيل للخلاص من الملكية برمتها. أي أن الكتاب ينطوي على رؤية واقعية للعلاقة بين المجتمع والسلطة، بين أجهزة الدولة، وخاصة الأمنية والشرطة، وبين الشعب وقوى المعارضة السياسية التي كانت تعاني الأمرين وحياة السجون وعذاباته وآلام وحرمان عائلات السجناء.

أين تكمن أهمية وموضوعية كتاب السيدة بلقيس شرارة عن محمد شرارة؟

يبدو لي أن أهمية وموضوعية وشفافية هذا الكتاب تكمن في الأسلوب العلمي الجدلي والأدبي الرصين والتحقيق الدقيق الذي اتبعته الكاتبة بلقيس شرارة في وضع وتنفيذ مفردات هذا الكتاب. ويمكن بلورة بعض النقاط في هذا الصدد:

١. فالكاتبة لا تطرح أفكاراً ومواقف محمد شرارة وكأنها كلها صائبة، بل تقدمها للقارئ والقارئة كما كانت تعيش في ذهن وتتجلى في ممارسات محمد شرارة، وهي أفكار ومواقف قابلة للنقاش، بل هي تمارس النقد أحياناً إزاء بعضها بسبب تقليديتها أو رومانسيتها أو العواقب الوخيمة التي تترتب عليها.. الخ، وهي بالتالي دعوة صريحة وجدية للنقاش والحوار المفتوح، والذي يسهم في إغناء الجميع.

٢. وهي تطرح مواقف ورؤى سياسية لأحداث تاريخية اعتبرت صحيحة، ولكنها، كما أرى، قابلة للنقاش وتستوجب إعادة النظر لا من قبل الكاتبة حسب، بل ومن المؤرخين لأحداث العراق، ومنها على سبيل المثال لا الحصر الموقف من ثورة العشرين والذي سأحاول مناقشته لاحقاً.

٣. ثم تطرح أفكاراً لمحمد شرارة وما يخالفها أو يستكملها الأستاذ رفعة الجادرجي في موضوع الخلود لنص أدبي أو عمل فني، والذي أرى ضرورة التوسع به ومناقشته لما له من أهمية بالنسبة إلى مفاهيمنا المعرفية وسطحية التفسير له في الفكر السياسي السوفييتي وفي الموقف من الفن والثقافة والحداثة.

٤ . وتطرح الكاتبة أسئلة كثيرة غير مباشرة في الحقول الأدبية والفنية والاجتماعية والسياسية في آن، وهي تحتاج إلى إجابات لا ترد يد لما قيل سابقاً، بل تسعى إلى إجابات فيها التجديد والتحديث واكتشاف العلاقات في ما بين الظواهر التي تساعد على تشخيص اتجاهات التطور اللاحقة. وهي في بعضها تطرح دراسة العلاقة بين الماضي والحاضر والمستقبل، بين المتراكم من المعرفة والآثار الفنية والأدبية، وبين ما هو جديد، لا يقفز على الماضي ولا يتخذة متكناً للراحة ولا يبتعد عن الواقع القائم، بل من خلالهما يدرك حركة التاريخ وقوانينها الموضوعية ثم يكتشف الجديد القابل للحياة بصورته الأكثر إنسانيةً وجماليةً واكتمالاً.

٥ . والكاتبة، وهي تبحث في ماضي حياة وأدب وشعر وآراء ومواقف محمد شرارة، تثير فينا بشكل عفوي جميل وبلا تصنع، رغبة المقارنة بين ماضي وحاضر حياة ومشكلات الشعب العراقي، فرغم المصائب التي عانى منها في العهد الملكي أو في أعقاب تراجع ثورة تموز ١٩٥٨، وبين ما عانى منه العراق منذ وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة والحروب الداخلية والخارجية التي خاضها والاستبداد والقسوة والتدمير الذي مارسه إزاء المجتمع، إضافة لما يواجهه اليوم من قضايا أكثر تعقيداً وتشابكاً، كما في موضوع الطائفية السياسية أو المحاصصة الطائفية في السلطة أو القتل على الهوية أو الصراع وضحالة الفكر الديني المتخلف الذي يهيمن على الشارع العراقي حالياً وغياب النقد الديني وضعف التنوير بالمقارنة مع سنوات الثلاثين من القرن العشرين مثلاً وتفاقم السلفية والتطرف والعنصرية.

قراءة في بعض المسائل الفكرية والسياسية لمحمد شرارة

اختارت السيدة الكاتبة منهجاً علمياً وعملياً في دراسة والولوج إلى فكر وحياة ونشاط والدها محمد شرارة بحيث سمح لها منحنا رؤية بانورامية نادرة، فكانت وثيقة من المادة التي بين يديها، بعيدة عن المبالغة بدور والدها أو التقليل من دوره أو إهمال بعض جوانب مهمة من نشاطه الأدبي أو السياسي أو علاقاته الواسعة والحميمة والخصبة مع الذين عرفهم من النساء والرجال، سواء أكان ذلك في مجال الأدب والشعر أم في مجال المشكلات الاجتماعية أو العمل السياسي أم في مجالات التعليم ومشكلات التنوير الديني والاجتماعي والمرأة. ولم تغفل حبه الجارف وهو ابن الرابعة عشر لبنت الجيران، ثم الخيبة الأولى في الحب وزواجه من غير من أحب وعلى طريقة النظام الأبوي في بلداننا العربية والشرق الأوسطية. ثم الحديث عن صراعه الداخلي في البيت حول الموقف من حرية البنات والعبادة وانتصار الحديث على القديم رغم الجراح الداخلية التي تتركها الخسارة في نفس الأم المؤمنة على طريقة أهالي النجف وكربلاء. وكان شعره في الحب رومانسياً يحلق في فضاءات وردية جميلة، رغم مرارة الحياة الواقعية في المجتمع الذي يعيش فيه، وكأن الشعر يداوي مواقع الخيبة في نفوس البشر، وخاصة في نفوس الشعراء.

عاش متنقلاً بين المدارس الثانوية في المدن العراقية واكتسب الخبرة والمعرفة بأمور الناس ومستوى التعليم والمعلمين. كتب عن حياته في أجواء الناصرية ومدرسيها قائلاً:

"فأنا أحيا ... حياة جافة جامدة لا أثر فيها للعاطفة المشبوبة أو الخيال الجامح أو الروح الملهبة. حياة أقل ما يقال عنها أنها "ميكانيكية" بكل ما في لفظ الميكانيك من "معنى جاف". ولو كان لي مورد ضئيل من الرزق أحفظ به كرامتي و عزة نفسي، و أحفظ به عائلتي من الفاقة لضربت هذه "الوظيفة" ضربة فيها الكثير من الحقد و النقرة و الإهانة و السخرية لا لأنها "جنت" عليّ بل لأنها قربتني من أناس أنا أبعد ما أكون عنهم روحاً و تفكيراً و عاطفة و خيلاً. قربتني من أناس لا يرون العلم إلا بقصاصة ورق ... والتجديد بالسترة والبنطلون ... ". (راجع: نفس المصدر، ص ٨٨).

ورغم الموقف الأُممي الواضح لمحمد شرارة في تأييد حقوق الشعب الكردي في العراق، فقد عانى من مصاعب غير قليلة في التعامل اليومي حين عين وعمل في أربيل لتدريس اللغة العربية، إذ كان الموقف من الكرد ومطالبهم العادلة من جانب الحكومة العراقية غير ودي وغير سليم وقهري،

٥ ملاحظة: من المفيد أن نتذكر هنا بأن في هذه المدينة المتخلفة اقتصادياً واجتماعياً والتي عاش أهلها تحت ظلم وقهر واستغلال الإقطاع وهيمنة عائلة ناصر باشا السعدون عقوداً طويلة، تمكن فهد أن يصدر أول بيان له باسم "شيوعي" وأن يبني أول خلية له في العراق وأن يكسب قبل ذاك جمهرة من الناس لصالح حزب الإخاء ورئيسه محمد جعفر أبو التمن، كما برزت، وفي نفس الفترة تقريباً، أول خلية شيوعية في بغداد وبصورة مستقلة عن الناصرية، ثم توحدتا لتشكلا جمعية مكافحة الاستعمار والاستثمار والتي تحولت فيما بعد إلى الحزب الشيوعي العراقي في العام ١٩٣٤. ولا شك في إن الاستغلال والقهر والحرمان يسهم دون أدنى ريب في التحري عن فكر جديد وعمل جديد يساهم في تغيير الأوضاع التي يصعب على المجتمع مواصلتها. ك. حبيب

مما كان ينعكس في ردود فعل الناس بشكل عام وتجلياته في الموقف من العرب أو من تعلم اللغة العربية.

سأحاول أخيراً أن أتناول بالتعليق على البعض القليل من المسائل المهمة التي عالجتها السيدة بلقيس في هذا الكتاب بدراسة جيدة ، حيث وجدت مناسباً التطرق إليها وجلب انتباه القارئات والقراء لها بأمل أن يحظى كل الكتاب بنقاش حيوي من جانب الكتاب والشعراء والدارسين. فكثره الجوانب المهمة التي عالجتها الكاتبة تحتاج إلى عدة مقالات لتغطية البعض المهم من تلك الجوانب، ولكن سأقتصر على ست مسائل عقدية فقط.

أولاً : الموقف من الاستعمار وثورة العشرين

ولد محمد شرارة وتربى في بيت ديني وأدبي لبناني كاره للهيمنة الأجنبية والاستعمار. وحين وصل إلى النجف كانت ثورة العشرين قد أخدمت بعد معاناة ومظالم كثيرة ارتكبت بحق الثوار من جانب القوات البريطانية. تشير السيدة بلقيس شرارة إلى هذا الموضوع بما يلي:

"لقد بدأت الثورة العراقية لعام ١٩٢٠ كاحتجاج عام ضد الحكم البريطاني و لكنها انتهت بثورة لمنطقة الفرات الأوسط. إذ "كانت الثورة بالنسبة إلى العراقيين حرباً وطنية من أجل الاستقلال. رفعت شعار الوحدة العربية إلى جانب استقلال العراق... كانت بمعاركها البطولية باعثاً قوياً لنشر الوعي الوطني، أغنت ممارسات الناس الحياتية وتجاربهم النضالية، وغذت العمل السياسي ضد الأجنبي ومصالحه غير المشروعة....". ثم تستعير مقطعاً من كتاب حسين جميل "شهادة سياسية ١٩٠٨-١٩٣٠ لتأكيد هذا التقدير للثورة. وتشير إلى أن الفتى محمد شرارة قد "أحس بما خلفته من غبن وتعسف

وقسوة في إخمادها بين الناس. وخلفت في أعماق الصبي المتوقد الذهن ، أثراً عميقاً من التمرد والثورة على الغبن، وتحدي الظلم" (راجع: بلقيس شرارة في كتاب "محمد شرارة". ص ٣٣/٣٤).

لا شك في أن هذا التحليل منطقي وسليم من حيث المبدأ ويتمشى مع ما طرح حتى الآن من تحليل حول ثورة العشرين. وبدا لي أن الدكتور علي الوردي حاول الإشارة إلى هذه المسألة بصيغة ما، وأشعر بضرورة الإشارة إلى مسالتين بشأن ثورة العشرين، وهما:

١. إن الاستعمار البريطاني وبسبب طبيعته الاستغلالية قد أجبر وبصورة عمياء، شاء أم أبى، على فتح نافذة مهمة للعراق على الحضارة الإنسانية الغربية الحديثة بعد ظلام وظلم، واستعير هنا "جدار بين ظلمتين"، داما أربعة قرون تحت هيمنة الثيوقراطية العثمانية الكالحة. وبالتالي وبالرغم من كرهنا لهذا الاستعمار البريطاني، فقد كان السبب وراء الانفتاح على العالم وفي الحصول على دستور ديمقراطي بعد فشل الثورة في تحقيق أهدافها وبدء ولوج محدود للعلاقات الإنتاجية الرأسمالية في قطاعات التجارة والنقل، ولكن بشكل خاص في قطاع استخراج وتصدير النفط الخام، ولكنها فرضت أسلوباً جديداً مرفوضاً في التعامل مع العراق حينذاك.

٢. إن المشاركة الواسعة لشيوخ الدين والحوزة الدينية لم تكن كلها منطلقة من روح وطنية، بل كان فيها الكثير جداً من الخشية الفعلية من ثلاثة اتجاهات محتملة:

أ. الانفتاح على الحضارة الغربية، وهي حضارة مسيحية تعتبر كافرة بالنسبة لشيوخ الدين المسلمين بشكل عام. وقراءة سريعة في بيانات شيوخ الدين حينذاك تؤكد هذه الحقيقة.

ب. وكان الانفتاح على العالم الخارجي يعني دون أدنى ريب بدء التقلص في نفوذ المؤسسة الدينية ودور شيوخ الدين في حياة الناس، كما تكون البداية لبناء المجتمع المدني والذي تبلور فيما بعد في دستور ١٩٢٥.

ج. وكانت هذه الوجهة تعني بدء دخول العلاقات الإنتاجية الرأسمالية إلى اقتصاد البلاد، وهي بالضد من العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية، وكانت نذيراً بقرب نهايتها، وكذا المجتمع العشائري، رغم المساومة التي حصلت فيما بعد وفق قوانين "اللزمة" و"تسوية حقوق الأراضي" مع مجيء الخبير البريطاني "أرنست داوسن" من الهند إلى بغداد في العام ١٩٣١. وبالتالي فهذا التوجه كان يحمل في طياته خسارة كبيرة لشيوخ الدين الشيعة الذين كانوا يحققون جزءاً من إيراداتهم السنوية وإيرادات الحوزة الدينية من الإقطاعيين وكبار الملاكين في الوسط والجنوب وعلى حساب الفلاحين، بخلاف شيوخ الدين السنة الذين كانوا يتسلمون رواتبهم من السلطنة العثمانية ومن ثم من الدولة العراقية. لقد كان هناك تحالف اجتماعي وسياسي واقتصادي بين شيوخ العشائر والقوى المدافعة عن العلاقات شبه الإقطاعية وبين المؤسسة الدينية الشيعية على نحو خاص التي كانت تجد الرعاية والحماية من النظام الملكي والحكومات العراقية المتعاقبة.

ومن هنا يفترض أن نؤكد بأن قيادة الثورة لم تكن تحمل طابعاً وطنياً معاد للاستعمار حسب، بل كانت ذات مضمون رجعي متخلف ومناهض للتقدم والتنوير والعلمانية أيضاً، خاصة وأن قيادتها كانت بيد شيوخ الدين وليس بيد التجار أو المثقفين حينذاك. لقد كانت دفاعاً عن السلطة والنفوذ والثروة لهذه القوى أساساً.

إن هذا لا يقلل من أهمية ثورة العشرين ولا من هبة جماعة أبو الكلل في العام ١٩١٨ في النجف التي ارتبطت بشيوخ الدين أيضاً، أو في انتفاضة

العام ١٩١٩ في السليمانية بقيادة الشيخ محمود الحفيد التي كانت تسعى إلى إقامة دولة كردستانية أو ضمان حكم ذاتي كردي من جانب، ولا يقلل من أهمية النضال اللاحق الذي خاضه الشعب العراقي ضد الوجود البريطاني ومعاهدة ١٩٣٠ وضد محاولة فرض معاهدة بورتسموث ١٩٤٨ وما بعدها من انتفاضات والمشاركة الجادة من جانب محمد شرارة في هذا النضال الوطني. إلا أن الأهداف المتباينة للقوى التي كافحت حينذاك يفترض أن نضعها نصب عيوننا لنستطيع أن نقدر اتجاهات التطور اللاحقة التي عاشها العراق. كما يفترض أن نلاحظ التناقض الذي يحمله الاستعمار معه للبلدان المستعمرة والتابعة. ومثل هذا التحليل يساعدنا على تقدير ما يجري اليوم في العراق أيضاً من جانب قوى الإسلام السياسية السلفية والمتطرفة وتلك التي يطلق عليها بالمعتدلة أيضاً.

لقد كان محمد شرارة مناضلاً صلباً في سبيل التحرر والاستقلال والتقدم الاجتماعي، كما كان مناضلاً ضد الحروب وفي سبيل السلام وكان عضواً في مجلس السلم الوطني في العراق، إذ عاش الرجل حربيين عالميتين وأدرك مخاطرها في ظل السلاح النووي ونتائج البشعة في هيروشيما وناغازاكي، واطلع على عواقب الحرب الفيتنامية والحرب الكورية وحرب التحرير الجزائرية والحرب في فلسطين، وقبل ذاك حرب التدخل في الاتحاد السوفييتي في العام ١٩١٨-١٩٢٢. وقد دخل السجن وفصل وعانى من شظف العيش ومرارة البطالة نتيجة تلك المواقف المشرفة ضد الاستعمار وسياسات الحكومات القمعية والقهرية حينذاك. وقد كتب عشرات المقالات في التعبئة العامة ضد الاستعمار والهيمنة الأجنبية وفي سبيل التحرر والديمقراطية والتي وجدت مكاناً مميزاً لها في كتاب السيدة بلقيس شرارة، ونعم ما فعلت.

ثانياً: الموقف من ١٤ تموز ١٩٥٨

اتخذ الأستاذ محمد شرارة موقفاً مؤيداً لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ واستبشر بها خيراً لشعب العراق، الذي أصبح محمد شرارة منذ فترة طويلة جزءاً منه، رغم أنه لم يستطع تحمل الألحان والأغاني الحزينة الباكية ولا عمليات التطبير والضرب بالسلاسل وبقيّة البدع التي لم يجرأ جمهرة كبيرة من شيوخ السدين على مواجهتها ورفضها، فمحمد شرارة ولد في لبنان وترعرع هناك، حيث لم تكن هذه البدع معروفة هناك، والتي أدخلها خلال الأعوام الأخيرة ومنذ الحرب الأهلية بلبنان ومع تشكيل حزب الله اللبناني في إيران منذ العام ١٩٨٢.

وقف محمد شرارة مع الحزب الشيوعي في دعم عبد الكريم قاسم وسياساته في الإصلاح الزراعي وقانون العمل والعمال وإلغاء معاهدة ١٩٣٠ والخروج من حلف بغداد ومنطقة الإسترليني وإصدار قانون الأحوال الشخصية لصالح المرأة وبعض حقوقها المهمة...الخ. ولكنه تلمس أيضاً، وبعد فترة وجيزة من مسيرة الثورة، بروز الفردية في سياسات وسلوك عبد الكريم قاسم وإهماله للحريات الديمقراطية والدستور واتخاذ مواقف سلبية من الحياة العامة ومن الاعتداءات التي بدأت تمارسها القوى القومية الشوفينية والرجعية ضد الشخصيات الديمقراطية والتي تعرض هو شخصياً إليها. (نفس المصدر، ص ٣١٦/٣١٧). وقد كتب محمد شرارة مقالاً يعبر فيه عن التدهور الجاري في مسيرة الثورة والعواقب المحتملة والتي وردت في مقال له تحت عنوان "كرامة المعلمين". جاء فيها قوله:

"و اعتقد الناس أنهم دخلوا في عصر جديد و أن تموز محام جميع المفاهيم السابقة وأحل محلها مفاهيم تتناسب مع روحه وفجره وإشراقته. ولكن العقائد

- على ما يبدو - مسرفة في التفاؤل. فالمفاهيم التي ثار عليها تموز تحولت إلى أشباح و اختفت هنيهة في الكهوف. ثم أخذت تطل علة الحياة إطلالة الأفراخ الخائفة أخذت تحاول أن تظهر بمظهر النور. كل ما بناه تموز هوجم و كل مفاهيمه تعرضت للطعن و الضرب. و كان بإمكانه أن يعتمد الهجوم بإشارة من سبابته و لكنه ترك الهجوم يسير وتخلّى عن شيء كبير من مفاهيمه ...".

إن هذا النص الواضح، وبدلاً من أن يدفع بعبد الكريم قاسم إلى أن يعيد النظر بسياساته ويحاور الكاتب، أمر باعتقاله وتقديمه للمحاكمة وحبسه ثلاثة شهور، فكان الرجل سجين الرأي في العهد الملكي وسجين الرأي أيضاً في عهد عبد الكريم قاسم. ولم ينفع تأييد الديمقراطيين له، مثل حسين جميل وكامل الجادرجي، واحتجاجهم ضد صدور قرار حكم بالسجن على كاتب مخلص للعراق وشعبه مثل محمد شرارة بسبب مقال نقدي كتبه والذي اعتبره عبد الكريم قاسم تجاوزاً وإساءة له. وكان قاسم قد بدأ السير حينذاك في العد التنازلي لنظامه. إن من يتجاسر على تقديم كاتب مثل محمد شرارة وغيره من المخلصين للعراق وشعب العراق إلى المحاكمة والحكم عليهم بسبب مقالات نقدية لواقع العراق حينذاك، لا بد أن يكون قد تجاوز الكثير من الخطوط الحمر وأنه قد بدأ يحفر قبره بيديه.

محمد شرارة والماركسية والحزب الشيوعي العراقي

تبني محمد شرارة الفكر الماركسي، المادي الجدلي، في الأربعينيات من القرن العشرين ووقف مواقف واضحة إلى جانب القوى اليسارية منذ الثلاثينيات من القرن الماضي. وقد جاء تبنيه للماركسية نتيجة عوامل ثلاثة، كما أرى، وهي:

(١) لقد تعلم في المدارس الدينية وعاشر أوضاع المؤسسة الدينية وشيوخ الدين واطلع على الفكر الديني المتخلف الذي هيمن على المدارس الدينية والمجتمع حينذاك، وخاض نقاشات ومعارك فكرية معقدة ومهمة دفعته لأن يصبح ثائراً ضد مناهجها وأساليب تدريسها وسعى إلى تغييرها وعمل من أجل التنوير الديني والاجتماعي.

(٢) وكان الرجل يعيش في مجتمع مديني ضيق ومحدود ومغلق على نفسه وتقاليده وعاداته، وهو مجتمع يحاصر الإنسان ويدفع به إما إلى التناغم معه والخضوع له أو الثورة ضده. والبيت الذي تعلم فيه والثقافة التي تزود بها لم تسمح له بالخضوع والقبول بواقع تلك المجتمعات فثار عليها. وهذا ما نجده في تمرد وثورة الكثير من أبناء وبنات هذه المدن العراقية التي تغلق أبواب الأمل والانطلاق والتفتح أمام الشبيبة بشكل عام، فتتحري عن سبل وأدوات للخلاص من ذلك والتزام الفكر الذي يساعدها على السير بهذا الاتجاه.

(٣) وبرزت في العراق في تلك الفترة موجتان فكريتان سيطرتا حينذاك، أي في الثلاثينيات وبداية الأربعينيات، على الساحة الفكرية والسياسية العراقية:

أ موجة الفكر القومي اليميني التي تجلت في توجه الكثير من الشباب صوب النازية والتي أججت فيما بعد الحرب العالمية الثانية ومارست سياسات معاداة الفكر الآخر والقوميات الأخرى والعرق الآخر وارتكبت أبشع الجرائم في معسكرات الاعتقال النازية.

بآ موجة الفكر الماركسي التي تجلت في ثورة أكتوبر الاشتراكية ١٩١٧ ومنجزات الاتحاد السوفييتي حينذاك ومشاركته الحرب ضد النازية وفي سبيل مصالح الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

وقد اختار محمد شرارة الاتجاه الفكري الثاني بسبب ما في هذا الفكر من مواقف أممية ومن معاداة للاستعمار والرجعية ومن دعوة للعدالة وإنصاف الفقراء والكادحين ومساواة المرأة بالرجل.... الخ. وهذا الموقف هو الذي وضعه فيما بعد في صف الشيوعيين العراقيين ونضاله معهم.

كتبت السيدة بلقيس شرارة ما يلي:

"ظل محمد شرارة مؤمناً بالنظرية الماركسية، و ذلك بالرغم من أنها تطورت، خاصة بصيغتها الشيوعية، التي تتمثل بنظام دكتاتورية البروليتاريا، أي تفرد الحزب في قيادة الرؤية الماركسية واعتبر نفسه المالك لها دون غيره. وعلى تلك الرؤية أنبنى التفرد في قيادة المجتمع. و لم يتحد طلبات الحزب، بالرغم من الإنسانية التي كان يتحلى ويؤمن بها، والمتجلية عاطفياً في مختلف كتاباته في الشعر و النثر، لذا نجد أن هناك تناقضاً بين تلك الإنسانية و بين خضوعه التام لدكتاتورية الحزب." [خط التشديد تحت مؤمناً من عندي، ك. حبيب] (نفس المصدر ص ٣٢٢) .

عند القراءة المدققة لهذا النص القصير يجد القارئ بعض النقاط المهمة التي تستوجب التوقف والمناقشة، وهي:

١ . هل كان محمد شرارة مؤمناً بالنظرية الماركسية أم مقتنعاً بها؟ لا شك في أن الفرق بينهما كبير جداً ولا يخفى على الكاتبة والأديبة السيدة بلقيس شرارة. فالإيمان يحول النظرية لدى المؤمن بها إلى دين، والدين لا يرقى إليه الشك لدى المؤمنين به وغير قابل للنقاش، في حين أن القناعة تنشأ عن دراسة وتدقيق وقبول من جهة، وهي قابلة للنقاش والتغيير والتعديل أو أنها تتطور مع حركة الزمن والتحولات الجارية في العالم ومع تطور المستوى الثقافي للفرد ذاته من جهة ثانية.

٢ . فليست هناك نظرية ثابتة، بل هي متحركة ومتغيرة بتغير الظواهر التي تسببت في نشوء المقولات. والإيمان هو الذي كان يميز الجمهرة الغالبة من الشيوعيين في سائر أرجاء العالم، وبشكل خاص شيوعيو الدول النامية ومنها العراق، وخاصة الجانب السياسي الذي يرتبط بالدفاع عن الفقراء والمعوزين وضد الأغنياء والظالمين وضد الاستعمار والهيمنة الأجنبية. في حين أرى بأن محمد شرارة بغرارة فكره وسعة اطلاعه وثقافته لم يكن مؤمناً بل مقتنعاً، إذ حين زار الاتحاد السوفييتي استطاع أن يكتشف الخلل ورفض ما يجري هناك ومارس النقد بشأن الأوضاع في الدولة السوفييتية والحزب الشيوعي السوفييتي، إذ أنها كانت تتناقض مع دراسته وقراءته للماركسية أولاً، ومع ما قرأه عن إيجابيات النظام والحياة والمجتمع في الاتحاد السوفييتي والتي لم تكن تطابق الحقيقة والواقع ثانياً. وهكذا كان موقفه من الصين الشعبية.

٣ . لدى القناعة بأن محمد شرارة قد التزم بالمنهج المادي الديالكتيكي والمادي التاريخي بالأساس، وهو الذي ساهم في جعل الكثير من مقالاته، أو قل أغلبها، ينزع إلى المناقشة والحوار والعلمية الرصينة، كما أنه قد التزم الموقف المناهض لاستغلال الإنسان لأخيه الإنسان والذي كشف عنه بصورة جلية كتاب رأس المال لكارل ماركس.

٤ . لم يقدم ماركس رؤية متكاملة عن الاشتراكية، بل كانت إرهابات في هذا الصدد وتطلعات، في حين أنه درس الرأسمالية بكل أبعادها، وكتابه رأس المال يشكل إرثاً إنسانياً كبيراً للبشرية كلها يدرسه الرأسماليون قبل الاشتراكيين والشيوعيين. والحزب الشيوعي هو من نتاج الفكر اللينيني في أعقاب الصراع الذي حصل في إطار الأمم المتحدة الثانية (الأحزاب الاشتراكية الديمقراطي بشأن الموقف من الحرب العالمية الأولى على نحو خاص) وفي أعقاب ثورة أكتوبر ١٩١٧. وفي هذا تحدد الموقف من دكتاتورية البروليتاريا والتفرد بالسلطة التي آمنت بها كل الأحزاب الشيوعية وعملت من أجل ذلك. وهي بطبيعة الحال رؤية شمولية ومنافية للديمقراطية وكنت أحد الملتزمين بها والعاملين في سبيلها. ولكن تجارب الاتحاد السوفييتي وبقيّة بلدان المعسكر الاشتراكي قد أكدت خطأ هذا الأسلوب في الحكم والذي شخصته روزا لوكسمبورغ في العام ١٩١٨ في كتابها الموسوم "الثورة الروسية" والذي كتبه وهي في السجن وقبل اغتيالها غيلة في كانون الثاني من العام ١٩١٩، وقد شتمها لينين قبل ذاك ونعتها بالسياسية العاهرة بسبب نقدها للمسيرة السوفييتية حينذاك، ولم يكن عادلاً ولا سليماً في هذه التهمة السياسية. إلا أن غالبية الأحزاب الشيوعية في الوقت الحاضر قد تخلت عن هذه الموضوعية، ومنها الحزب الشيوعي العراقي والذي انعكس في برنامجه الجديد ونظامه الداخلي الذي أقر في مؤتمره الخامس في العام ١٩٩٣ والمؤتمرات التالية حسب اطلاعي عليها.

٥ . كان الحزب الشيوعي العراقي في فترة قاسم يعيش صراعاً بين اتجاهين بارزين، اتجاه يسعى للخلاص من قاسم وتسلم السلطة، واتجاه آخر يعتبر ذلك مغامرة تقود إلى عواقب وخيمة. وبين هذين الاتجاهين وقع الحزب بأخطاء شديدة زادها تأثيراً سلبياً ردود فعل الحزب إزاء سياسات القوى

القومية الشوفينية وبعض الدول العربية (مصر وسوريا) التي كانت تدعي سعيها للوحدة العربية، وكذلك الدول الإقليمية والدول الكبرى وشركات النفط الاحتكارية، وكذلك سياسات قاسم ورغبته في البقاء مع العسكر في السلطة وتفاقم النزعة الفردية في حكم البلاد.

٦ . لا شك في أن قيادة الحزب كانت تطالب جميع أعضاء الحزب وعلى كل المستويات بالتزام مبدأ التضحية وكران الذات في تلك الظروف، والتي كانت ثقيلة على الجميع وعلى عائلات الشيوعيين، ولم تنتبه لعواقبها الوخيمة على عائلات الشيوعيين التي لا يفترض أن تكون كذلك. وكانت الديمقراطية الداخلية غائبة عن الحزب حينذاك وعن العلاقات مع القوى الأخرى. ورغم التزام الحزب بالنقد والنقد الذاتي، فإن ممارسة ذلك كانت بعيدة عن حياة الحزب الداخلية ومغامرة غير محسوبة العواقب، وتشديد المركزية على حساب الديمقراطية و"تفد ثم ناقش" كان هو المبدأ المعمول به عملياً حينذاك! إن هذا الواقع وبعض تلك الأسس في العمل قد ألحقاً أضراراً فادحة بالحزب ذاته وفقد الكثير من قياداته وأعضاء الحزب حياتهم أو دخلوا السجون. ويبدو لي أن هناك تغييرات كثيرة جرت منذ ذلك الحين وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، ولدي القناعة بأن هناك الكثير الذي يفترض أن يتغير في هذه الأحزاب لكي تكون قادرة على التناغم مع الجديد وتسعى إلى استيعاب أوضاع العالم في عصر العولمة وتفاقم المشكلات الدولية والإقليمية والمحلية وسبل تعبئة الرأي العام لصالح القضايا العادلة والمشروعة.

٧ . إن الحديث عن الحزب الشيوعي العراقي خلال الفترة موضوع البحث، يفترض أن لا يُنسى بأي حال دور الحزب في عمليات التنوير الاجتماعي والديني والسياسي، سواء كحزب أم كأعضاء ومتقنين ارتبطوا بالحزب بصيغ شتى، إضافة إلى دوره في النضال ضد الاستعمار والأحلاف العسكرية ومن

أجل التنمية والتقدم الاجتماعي والسلام. لقد استطاع الحزب أن يعيى جمهرة كبيرة من المثقفين حوله وزجهم في النضال من أجل قضايا الشعب. ولا شك في أن الحزب قد ارتكب أخطاء غير قليلة على هذا الطريق، وليس هناك من يعمل ولا يرتكب أخطاءً، إلا من لا يعمل وهو الخطأ الأكبر الذي يرتكبه الإنسان. إن الأخطاء التي ارتكبتها الحزب نشأت من واقعين:

أ . من المستوى الفكري (النظري) والثقافي العام الضعيف لقيادة وكوادر وأعضاء الحزب بشكل عام حينذاك. وهذا لا يلغي بأي حال وجود عناصر مثقفة ثقافة عالية، ولكن الحديث هنا على المستوى العام.

ب . من التزام الرؤية السوفييتية للنظرية الماركسية القائمة على أساس اللينينية والبراماتية في سياسات الدولة السوفييتية.

لقد كان محمد شرارة شيوعياً ملتزماً من الطراز اللينيني، وكنا جميعاً من هذا الطراز أو من هذه المدرسة اللينينية. وقد برهنت الحياة، كما أرى، على خطأ الكثير من أفكار تلك المدرسة، وخاصة في مسائل التنظيم أو الانفراد بالسلطة أو سبل تشكيل الجبهات والدور القيادي لحزب الطبقة العاملة أو دكتاتورية البروليتاريا...الخ.

محمد شرارة والموقف من بعض المسائل الفكرية والاجتماعية

أولاً: محمد شرارة والموقف من مظلومية المرأة وحقوقها

أحسنت السيدة بلقيس كثيراً حين برزت، وفي هذه الظروف الجديدة بالذات حيث تعاني المرأة من ردة فعلية ضد مصالحها وضد ما صدر في زمن عبد الكريم قاسم من قانون خاص بالأحوال الشخصية بشكل خاص، الموقف الإنساني الرائع الذي التزم به ومارسه الأستاذ محمد شرارة في حياته الفكرية والاجتماعية والتنويرية والسياسية في الدفاع عن حقوق المرأة وإنارة الطريق أمامها وكشف المظالم الكبيرة التي كانت تتعرض لها. وقد تجلّى هذا الموقف في علاقاته العائلية في البيت ومع زوجته وبناته الثلاث (مريم، بلقيس وحياء) ومع أبنائه، وفي نضاله اليومي. لقد كانت مساواة المرأة بالرجل واحدة من أبرز وأهم أهدافه النضالية. وكما نعرف فقد بدأ الكفاح من أجل حرية المرأة وضد الحجاب في العراق مبكراً بعد إقامة الدولة العراقية ومنذ أن بدأت جريدة الصحيفة، لصاحبها حسين الرحال وصحبه، بنشر مقالات تتميز بالقوة والصراحة والجرأة تطالب فيها بحقوق المرأة، ومنها حقها في التعليم وضد الحجاب وحبسها وراء جدران المطبخ والدار ومن أجل مساواتها بالرجل. وقد لمع في هذا المجال بعض اليساريين والبراليين، ومنهم حسين الرحال وأمينة الرحال ومصطفى علي وحسين جميل وزكي خيرى كما شارك في هذا الكفاح من أجل المرأة جميل صدقي الزهاوي ومعروف الرصافي وغيرهما من المثقفين والشعراء العراقيين، سواء أكان عبر الكتابة والنشر الواسعين حول هذا الموضوع أم في خوض

النقاشات في مختلف المحافل. كما بدأت جماعة الأهالي ومن ثم الإصلاح الشعبي والحزب الشيوعي النضال في سبيل هذه القضية أيضاً.

ولج محمد شرارة في الثلاثينات من القرن الماضي في هذا المعمران وتحمل الكثير من النقد والتهامات لهذا السبب، ولكنه كان صارماً في الموقف وحازماً في المطالبة بحقوق المرأة وحريتها ودورها في المجتمع رافضاً المساومة عليها. وقد تكرر هذا الموقف حتى قبل تبنيه الفكر الماركسي. وحين كان يعيش كمعلم تقدمي في الكثير من مدارس المدن العراقية، كان يصف لنا حالة المدينة والريف والظلم والاضطهاد المضاعفين للذين تتعرض لهما المرأة من جانب الرجل والدولة والمجتمع. وقد وظف الشعر لهذا الغرض، كما كتب الكثير من المقالات القوية والشفافة والهادفة دفاعاً عن حقوق المرأة. ويكفي ما زودتنا به السيدة بلقيس شرارة في هذا الصدد حين تشير إلى مقطع واحد حول المرأة الريفية بعد أن شاهد بأمر عينيه بؤس المرأة والعائلة الفلاحية والاستغلال البشع الذي تتعرض له من جانب الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية بشكل مباشر أو عبر السراكيل، إذ كتب يقول: "أما هذه الفتاة التي وقفت على الربرة تغني بصوتها الشجي "هلي يا ظلام" و هي: أهلي أيها الظالمون ، تلقيها الفتاة بصوتها الحزين فتلوح لك الدنيا سحباً مدلهمة و أجواء محلولة، ويخيل إليك أن كل شيء حولك ينادي "هلي يا ظلام". إنها كلمة بسيطة و لكنها زوبعة. فالمرأة في الريف العراقي مظلومة لو كانت كلمة "مظلومة" كافية لتدل القارئ على معاملة هذا المخلوق المجاهد الذي لا يقل كفاحه في شق الأرض و زرعها و سقيها و حصدها عن كفاح أقوى الآلات الفولاذية. تلك المعاملة التي تتصل بأعمق أعماق العصور الجاهلية و أبعدها استهانة بحقوق الإنسان... لقد كان بلاء الشرق بعمائمه و قلائسه، فكيف الآن و قد تحالفت الطرايبش و البرانيط أيضاً مع القلائس و

العمائم، و شكلت موكباً واحداً و جوقاً موسيقياً واحداً يضرب على وتر واحد و يغني لحناً واحداً."، (نفس المصدر، السابق. ص ١٦٤)، وهذا يعني لحن ظلم مضاعف ومشترك موجه ضد المرأة ومن أجل استمرار اضطهادها وممارسة القسوة الشرسة بحقها.

ثانياً : الموقف من مسألة الخلود في النص الأدبي والفني

تشكلت لدى محمد شرارة فكرة الخلود للأعمال الأدبية بعد أن تبني الرؤية السوفييتية للآداب والفنون بشكل عام، وهي رؤية ضيقة عموماً وقاصرة وقائمة على تسييس الآداب والفنون التي تخدم قضية الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي ومصالح الدولة السوفييتية وتساهم في تكريس دكتاتورية البروليتاريا، وبعبارة أدق دكتاتورية الحزب الواحد لـ"خدمة" الطبقة العاملة! وهي رؤية ضيقة تبلورت في فترة ستالين وروج لها نظرياً وعملياً ديمتري جدانوف في النصف الثاني من العقد الرابع وأوائل الأربعينيات من القرن الماضي. ولم يبتل بهذه الرؤية محمد شرارة حسب، بل الغالبية العظمى من الأحزاب الشيوعية والشيوعيين في العالم حيث كانت التنظيمات الفكرية والمواقف العملية القادمة من الاتحاد السوفييتي في فترة ستالين ووجود الكومنترن، بل حتى بعد حله في العام ١٩٤٢، باعتباره المركز التنفيذي للحركة الشيوعية العالمية، هي الأكثر صواباً، وكان شعار العام هو "التعلم من الاتحادي يعني تعلم تحقيق النصر!". ومن هنا اعتبرت الأعمال الأدبية والفنية التي تخدم قضية الطبقة العاملة وفق المفهوم السوفييتي وفي المرحلة التي يمر بها المجتمع هي التي يكتب لها الخلود. ومن هذا المعين الفكري انبثقت مقالة محمد شرارة تحت عنوان "الخلود الأدبي".

أشارت السيدة بلقيس شرارة إلى هذه المسألة بصواب حين كتبت تقول:

"... اعترض محمد شرارة في هذا المقال على بعض الكتاب الذين كانوا يكتبون عن بعض الآثار الأدبية من أنها خالدة و هي لا تستحق هذه التسمية. و تخوف من الجمود الذي أضفى على الآثار الأدبية كما حدث في الصين، و نشأ تقديس للماضي والثناء عليه، ومن نافذة هذا التقديس المتزمت أطل الخطر على تطور الحياة فرمي الكتاب الذين حاولوا التجديد بالوقاحة الإلحادية، وكان من أثر ذلك أن نشر التقديس أجنحته على الكتاب الكلاسيكيين، و ألقى على اللغة الصينية وشاحاً من الجمود، و أوقفها عن التطور منذ فجر التاريخ." ثم يتساءل عن الخلود و ما هو الخلود؟ فكتب:

"الخلود. ما هو الخلود؟ حتى يهون هذا الهوان، و يبتذل هذا الابتذال! إنه كلمة هائلة لو قدر لها الوجود فيما ينتجه العقل الإنساني لأوقفت عجلة التاريخ عن الاندفاع، و أوقفت جرثومة الحياة عن التطور، وأبقتها في دائرة خاصة من الدوائر الضيقة التي تصاب معها العقول بالشلل و الأفكار بالالتواء و في ذلك ما فيه من الخطر على سير الإنسانية، و حركتها المستمرة الصاعدة! ... فأن كان الأدب "تصويراً" للحياة – و هو ما نؤمن به – فخلوده يدور في الفلك الذي دارت به الحياة. فقد قيل عن "روميو وجوليت" في الأدب الإنكليزي إنها خالدة، ولكن القصة الإنكليزية أحيطت بظروف وعادات وفتية لم يبق لها أثر في الحياة الإنكليزية الحديثة، وإذا كانت العناصر التي استمدت القصة و روحها قد زالت في العصر الجديد فكيف يمكن أن يبقى الشيء خالداً وهو معدوم الروح؟! (نفس المصدر، ص ١٦٩).

ترفض السيدة بلقيس شرارة هذا الرأي بحق وتبني رأي الأستاذ رفعة الجادرجي الذي حاور محمد شرارة بهذا الخصوص فكتبت تقول:

"ولكن يرجى رفعة الجادرجي الخلود إلى "الابتمال في الفن":

" إن مبدأ الخلود في الفن الجيد هو تصوير للحياة كما كتب محمد شرارة، حيث يعبر عن حالة اجتماعية معينة، نتيجة فكر معين و عاطفة معينة في وضع اجتماعي معين. لذا فهو ضمن التاريخ ويكتسب أهميته و زواله مع أهمية التعبير عن الحالة العاطفية في زمنها، وما أن زالت الظروف فتزول أهميتها. وهذا الموقف من الفن هو بتأثير النظرة السوفييتية، التي حددت مفهوم العلاقة بين الفن و التفاعل الاجتماعي و لم تستطع أن تتوصل إلى مصطلح الابتمال – "optimal" في الفن". فالفن ليس فقط تصويراً للحياة، "و قيمته بقيم الحياة التي تعبر عنها فقط، و إنما يتضمن الفن التعبير عن عاطفة الإنسان و قدرة هذه العاطفة في التعبير عن نفسها. فإذا تمكن الأديب أو الفنان أن يتجاوز الحاجة الزمنية المعينة ويعبر عن عاطفة الإنسان العمومية، يكون بذلك قد استطاع أن يتجاوز الفترة الزمنية التي كتبت فيها تلك القصة أو المسرحية أو الصورة التي رسمت فيها القطعة الفنية، وأن تقدم الزمن وراء السنين." (نفس المصدر، ص ١٧١).

أتفق مع هذا التدقيق الذي تقدمه السيدة بلقيس شرارة عن الأستاذ رفعة الجادرجي حول موضوع الخلود وأرى بهذا الصدد ما يلي الذي أطرحه للمناقشة:

إن الأعمال الأدبية والفنية من شعر ورواية أو مسرحية أو لحن موسيقي أو لوحة تشكيلية أو نحت أو عمل معماري.. الخ التي يكتب لها الخلود على صعيد حضارة مجتمع واحد أو على صعيد الحضارة الإنسانية العالمية يفترض فيها أن تعبر في تكوينها شكلاً ومضموناً عن ثلاث خصائص جوهرية، وهي:

* * إنها تعبر عن عملية تراكم فني ومهني رفيع المستوى لشعب معين أو للإنسانية جمعاء، إذ أن الجديد ينبثق من استيعاب وهضم القديم ووعيه بشكل جيد والتعرف على سماته وخصائصه ومن ثم تجاوزه.

* * أنها تعبر عن عاطفة إنسانية جياشة تعبر عن لحظة معينة، ولكنها تتجاوز تلك اللحظة إلى زمان يفوق ويمتد بعيداً.

* * وأن يكون العمل الأدبي أو الفني قد وصل إلى حد الكمال والاكتمال أو كما يسميه الأستاذ رفعة الجادرجي " الابدال".

وهناك الكثير من الأمثلة على هذا النمط من الآداب والفنون الخالدة التي تعتر بها شعوب العالم والتي تشكل جزءاً أصيلاً من حضارتها.

ثالثاً: ملاحظات أخرى

* لم يكن الاتفاق في انقلاب صدقي - سليمان قد تم بين الشخصيتين وبعض اللبراليين، بل كان بين الاثنين وجماعة الأهالي أو بين الاثنين وقيادة الإصلاح الشعبي، علماً بأن حكمت سليمان كان قد أصبح عضواً في جماعة الإصلاح الشعبي حينذاك وقبل ذلك كان محمد جعفر أبو التمن هو الآخر قد التحق بقيادة الإصلاح الشعبي، في حين كان كل من الأساتذة كامل الجادرجي وعبد الفتاح إبراهيم ومحمد حديد وحسين جميل أعضاء قياديين سابقين في الإصلاح الشعبي. أما الذي رفض الانقلاب والتعاون مع بكر صدقي فهم الأستاذ عبد الفتاح إبراهيم. وكان أول من قدم استقالته من وزارة حكمت سليمان هو الأستاذ كامل الجادرجي وبقية مجموعة الإصلاح الشعبي للأسباب التي ذكرت وأسباب أخرى، خاصة وأن الفردية سادت عمل بكر صدقي وحكمت سليمان وانعدم الانسجام في الحكومة ورفضاً تحويل السلطة إلى المدنيين فقط والكف عن التدخل في الشأن الحكومي من جانب بكر صدقي. لم يكن الفريق بكر صدقي العسكري عنصراً ديمقراطياً، بل كان مستبداً، وهو من العناصر التي أرسلت لقيادة القوات العسكرية لضرب انتفاضات الشعب في

الوسط والجنوب وفي كردستان العراق في النصف الأول من العقد الرابع من القرن الماضي، وهو الذي أمر باغتيال جعفر العسكري.

* لم يكن كل الذين التحقوا وأيدوا ألمانيا من العناصر الكارهة للاستعمار البريطاني فقط، بل كانت هناك مجموعة غير قليلة قد تبنت الفكر القومي اليميني المتطرف لا كرهاً ببريطانيا حسب، بل وإيماناً بالفكر القومي اليميني الشوفيني، أو الفكر القائم على الأرضية الفكرية النازية التي تميز بين القوميات لصالح قوميتها وضد القوميات الأخرى، إنها الرؤية العنصرية والسلم العرقي الذي التزمت به الإيديولوجية النازية. لقد برز الفكر القومي ابتداءً في نادي المثني بن حارثه الشيباني ودور الدكتور بيتر غروبه، الوزير المفوض الألماني في بغداد، في إقامة الدورات التثقيفية وإرسال الوفود إلى ألمانيا ومنها وفود الكشافة أو الفتوة. لقد كان على رأس المؤمنين بالنازية حينذاك مفتي القدس محمد أمين الحسيني ورشيد عالي الكيلاني وسامي شوكت، إضافة إلى العقلاء الأربعة. ولا شك في أن أحد الأسباب في ذلك التوجه صوب النازية هو عداء النازية لليهود أو للسامية من منطلق عنصري وبالارتباط مع القضية الفلسطينية.

لقد كان محمد شرار مقتنعاً بفكرة الأممية التي لا تعني بأي حال إهمال القومية بمفهومها الوطني الرفض للتمييز والشوفينية من جهة، كما أنه كان ضد كل أشكال التمييز، ومنه التمييز القومي أو الديني أو المذهبي أو التمييز ضد المرأة من جهة أخرى، وهما وجهان متكاملان لعملة واحدة. وقد برز هذا واضحاً في موقفه من قضية فلسطين وإدانتها للصهيونية كفكر قومي يميني متطرف وعنفي. وكان محمد شرارة داعية ومناضلاً من أجل أن تبقى فلسطين

لكل سكانها من مختلف القوميات والأديان والمذاهب، رفض التعرض لليهود في العراق وشجب الاعتداء عليهم، ومنه ما حصل في الفهود الذي تعرض له اليهود في بغداد في الأول والثاني من حزيران/يونيو ١٩٤١ وفي البصرة أيضاً.

كتبت السيدة بلقيس شرارة عن حادثة تعرض فيها مواطن يهودي عراقي إلى اعتداء من صبية عراقيين كانوا يرمونه بالحجارة ويسينون إليه بأقذع الشتائم. أيدتهم في ذلك وشجعتهم امرأة عربية كانت تشتغل معينة في بيت عائلة شرارة واسمها "شنية". وحين علم السيد شرارة بذلك وبخها على فعلها وطلب منها عدم تكرار ذلك. وعبر بهذا الموقف عن البنية الفكرية الإنسانية السليمة لدى الكاتب والشاعر والسياسي الوطني والاجتماعي محمد شرارة. (راجع نفس المصدر، ص ١٠٠/١٠١).

الخاتمة

هناك الكثير من القضايا التي كان بالإمكان استعراضها والبحث فيها، إذ أن الدراسة القيمة التي قدمتها لنا الكاتبة والأديبة بلقيس شرارة تستحق القراءة الجيدة، لأنها ممتعة ومثيرة للأسئلة والنقاش، إضافة إلى كونها متعددة الجوانب وتبحث لا في الواقع العراقي خلال الفترة التي عاش فيها الأستاذ محمد شرارة، بل تبحث في الوضع الاجتماعي والسياسي اللبناني أيضاً. كما أن اعتماد الوثائق والتحقيقات الشخصية والمعرفة الملموسة بالوالد وحبها الكبير منحت الدراسة قيمة إضافية تستحق التقدير.

من المحزن حقاً أن يختفي القبر الذي احتضن جثمان محمد شرارة بالجريمة الأخرى التي ارتكبها الدكتاتور صدام حسين. تشير السيد بلقيس شرارة بهذا الصدد إلى ما يلي:

"الحاكم" يللم جراحه، بعد معركة "أم المعارك" و ينتقم من شعبه، أحياء و أموات. سارت البولدوزرات/جرافات لشق الطريق في مقبرة "وادي السلام" في النجف، شيئاً فشيئاً تتقدم في عمق المقبرة، تجرف أمامها القبور التي بدأت تتلاشى من الوجود، ففُطعت المقبرة و جُزئت كما تقطع أشلاء جثة الخروف. و فتحت الشوارع الواسعة في داخلها، و محيت قبور كثيرة، كان من بينها قبر والدي و والدتي". (نفس المصدر السابق: ص ٤٤٤).

ولا شك في أنني سأعود إلى الموضوع مرة أخرى في فرصة أخرى للبحث في موقف الأستاذ محمد شرارة من مسألة نقد الفكر الديني ودوره البارز في

هذا المجال والذي قدمته السيدة شرارة بشكل جيد وواضح، خاصة وان هذا الموضوع يحتل في أيامنا هذه أهمية استثنائية.

أوائل تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩

كاظم حبيب

كاظم حبيب

ماذا يمكن أن نقرأ في ثنايا رواية "رسائل حب خليجية" للكاتب والقاص والسياسي المعروف جاسم المطير؟

عنوان الكتاب : رسائل حب خليجية

اسم الكاتب : جاسم المطير

الناشر : الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت

سنة النشر : طبعة أولى ٢٠٠٨

عدد الصفحات : ٢٨٨

للكاتب العراقي المعروف جاسم المطير الكثير من المؤلفات الغنية شكلاً ومضموناً، فهو منتج غزير وقارئ دؤوب وناقد سياسي واجتماعي ساخر، ومساميره ستبقى تلاحق من يستحق الملاحقة والنقد. قرأت الكثير من الكتب التي صدرت له خلال العقود الأربعة المنصرمة، كما قرأت له المئات من المقالات السياسية والنقدية التي نشرها في المهجر، أو قبل ذلك حين كان يمارس العمل الكتابي والصحفي في مجلة النفط والتنمية وفي صحف أخرى. وقد أكسبه العمل السياسي والعيش في السجون خبرة ومعرفة قيمة بالبشر، وعواقب التعذيب في سجون ومعتقلات نظامي البعث الأول والثاني تعيق اليوم

حركة جاسم المطير وأتعبت جسده، ولكنها عجزت عن تعطيل عقله وفكره النير وثقته العالية بصحة القضايا التي يناضل من أجلها وقدرته على الكتابة والتعبير الصادق عما يختلج في داخله وممارسة النقد. ومع ذلك ورغم مرارة الغربة يمتلك الكثير من الحيوية والعقلانية والعفوية الواعية في الكتابة وفي التعبير النافذ لما يريد إيصاله. وقد أعجبت كثيراً بما قرأته له خلال الفترة المنصرمة. ولكن رواية "رسائل حب خليجية" منحنتني فرصة التعرف بشكل أجود على المستوى الفني الرفيع الذي يمتلكه الصديق جاسم المطير في كتابة الرواية وحبكة أحداثها واللغة الغنية المتماسكة والشفافة التي استخدمها في إنجاز هذا العمل الروائي الجديد كل الجدة على أدبنا العربي والشرق أوسطي. فالكاتب قدم لنا في "رسائل حب خليجية" لوحة أدبية ذات قيمة تاريخية وذات مستويات وأبعاد عدة، إنها أشبه بلوحة تشكيلية متباعدة في مستويات النظر إليها.

أبدع الكاتب في عملية المزج الممتع والهادف بين الحقيقة والخيال، بين الواقع والاعترا ب عنه، بين الحب والكراهية، بين الادعاء بالدين والدين، بين الظاهر من الأمور والباطن منه، بين الصدق والمخالطة، بين الأمس واليوم. وكان التاريخ أداة طيعة بين يديه للتعبير عن الواقع الراهن عبر الماضي المتجدد بصيغة ما دون إقحام قسري لما يجري اليوم في واقع الحال. إنها رسائل حب غير اعتيادية، فرائحة الذهب الأسود، وقبلها اللؤلؤ، يفوح منها. إنها المواد التي تجلب رأس المال لتضاعفه عشرات بل مئات المرات على حساب شعوب هذه المنطقة.

الأسئلة التي تدور في بال القارئة والقاري لهذه الرسائل الخليجية في الحب كثيرة، ولكن على الأقل يمكن طرح سؤالين الأول: لماذا اختار الكاتب هذا

الموضوع، ولم أختار هذه الأسلوب في الكتابة؟ والسؤال الثاني هو: ماذا نقرأ في هذه الرواية الصادرة في العام ٢٠٠٨؟

لا أعرف بالضبط الدوافع التي دفعت بالصديق الكاتب على اختيار هذا الموضوع، ولكن أقدر بأن الأحداث المتتابعة منذ عدة عقود في المنطقة ومن ثم في دولها يعاد إنتاجها مرات ومرات ولكن بصيغ مختلفة وبأشخاص آخرين، ولكن الأهداف تبقى واحدة والعواقب على شعوب المنطقة واحدة، وهي التي أراد بها الكاتب جلب انتباه القارئات والقراء إلى هذه الحقيقة، رغم أنه يعتقدون بالمقولة القائلة "المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين، في حين أن المؤمنين من شعوبنا لدغوا مئات المرات ومن نفس الجحر لا غيره، ولم يتعلموا منه شيئاً. وأشعر بأن الأسلوب الذي اختاره أراد به أن يكشف عن الوجه المزدوج أو الوجوه العدة لأولئك الذين يسعون إلى تحقيق أهدافهم في بلداننا على حساب شعوبنا ويمارسون الأساليب الغريبة التي تمر علينا ولا نحس بها لأننا ما زلنا نياماً وكأننا في سبات عميق لا نختلف كثيراً عن أهل الكهف. أن الطريقة التي عالج بها الموضوع استنفذت منه كتاباً واحداً، في حين استنفذت من الراحل الكاتب المبدع عبد الرحمن منيف خمسة أجزاء في كتابه الموسوم "مدن الملح" ليعبر عن نفس الموضوعات ويصل إلى نفس النتائج، ولكن بتكثيف رفيع وغير مخل.

يطرح الكاتب حاسم المطير في هذه الرواية مجموعة من الإشكاليات الكبيرة التي عاشها الخليج العربي خلال الفترة الواقعة بين النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، استفاد في ذلك من فن كتابة "الرسائل المتبادلة" بين عاشقين أوروبيين، وبتعبير أدق إنكليزيين، بين بطلي الرواية ليكشف لنا عن تلك المشكلات التي عانى منها الخليج والتي نحصد اليوم نتائج وعواقب تلك الفترة.

الكاتب يقدم لنا بشكل خاص رؤية تفصيلية لما كان يدور في رأس الرجل العربي في تلك الفترة، وخاصة الرأس العربي البدوي قاطن الصحراء، ومدى ارتباط ذلك بما هو تحت الحزام. لقد استطاع الروائي المبدع جاسم المطير استخدام "رواية ألف ليلة وليلة" خير استخدام وقدم أفضل وأدق تحليل حول العلاقة بين الرجل والمرأة وحول إعادة إنتاج هذه العلاقة جيلاً بعد جيل في هذه المنطقة من العالم، كما أشار إلينا بشكل فني ممتع ودون إسراف كيف تتم مثل هذه العملية المعقدة والمتوارثة اجتماعياً وليس جينياً عبر تكريس العادات والتقاليد والتربية اليومية وما يمكن تطويعه عبر الدين في تربية الأطفال.

فالمرأة سلعة تباع وتشترى، إنها سلعة لأغراض متعة الرجل وليست للمشاركة مع الرجل في المتعة الجنسية، إنها متعة من طرف واحد لا غير. فالرجل سيد الموقف، ولكن السيد الفعلي الذي يتحكم به ليس عقله بل سلاحه البانس المنتصب دوماً بين فخذه.

فالرجل البدوي أو العربي يحمل سلاحه الذاتي شاهراً إياه في وجه المرأة فيقتنص الواحدة تلو الأخرى ليزيد عددهن عما سمح به القرآن، إذ أن النبي كانت له أكثر من ١٠ زوجات وقيل ١٥ زوجة، يقول الشيخ صالح الكرباسي في مركز الإشعاع الإسلامي ما يلي: "اختلفت الأقوال في عدد نساء النبي محمد (صلى الله عليه وآله)، لكن المختار لدينا اعتماداً على ما روي عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) تزوج بخمس عشرة امرأة، منها ما دخل (صلى الله عليه وآله) بهن من نسائه"، (راجع: موقع مركز الإشعاع الإسلامي للشيخ صالح الكرباسي بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢، ك. حبيب)، إذ يشير الشيخ صالح الكرباسي إلى أن النبي دخل بثلاث عشرة منهن ولم يدخل باثنين منهن. أما المجلسي فيذكر ما يلي: هناك

أقوال أخرى منها ما رواه العلامة المجلسي عن "المبسوط"، و ابن شهر آشوب عن أبي عبيدة أنه قال: تزوج رسول الله (صلى الله عليه وآله) ثمانية عشر امرأة و اتخذ من الإماء ثلاثاً، راجع: ما ذكره العلامة محمد باقر المجلسي، المولود باصفهان سنة: ١٠٣٧، والمتوفى بها سنة: ١١١٠ هجرية، في كتابه بحار الأنوار: ١٣ / ٣٨٩، و ٢٢ / ١٩١، طبعة مؤسسة الوفاء، بيروت / لبنان، سنة: ١٤١٤ هجرية، و راجع أيضاً: ما ذكره محمد بن شهر آشوب المازندراني، المولود سنة: ٤٨٩ هجرية بماندران، و المتوفى سنة: ٥٨٨ هجرية بحلب، في كتابه مناقب آل أبي طالب: ١ / ١٥٩، طبعة: انتشارات علامة، سنة: ١٣٧٩ هجرية، قم / إيران" (راجع: موقع مركز الإشعاع الإسلامي للشيخ صالح الكرباسي بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢، ك. حبيب). في حين لم يسمح القرآن إلا بأربع زوجات (لا غير!)، وما ملكت أيمانكم (لا غير أيضاً!). أما الخلفاء المسلمون في عهود الأمويين والعباسيين وسلاطين العثمانيين وأولياء الله "الصالحين" والولادة وقادة الجيوش "المغاوير"، فكانت لهم زوجات وجواري يصعب عدّهن في غالب الأحيان، إذ كانت خزانة الأمة مفتوحة لهم بشكل مطلق!، وقد زادوا على ذلك حين امتلكوا الكثير من الغلمان، فهم يعتقدون بأن الله يسمح لهم بذلك ما دام سيوفره لهم في الجنة كما جاء في الآيات الثلاث التالية: "تحدث القرآن الكريم عن "الولدان المخلدون" في ثلاث سور هي الواقعة والطور والإنسان: "على سرر موضوعة، متكئين عليها متقابلين، يطوف عليهم ولدان مخلدون، بأكواب وأباريق وكأس من معين" (الواقعة، ١٥-١٨)، "ويطوف عليهم غلمان لهم كأنهم لؤلؤ مكنون" (الطور، ٢٤)، "ويطوف عليهم ولدان مخلدون إذا رأيتهم حسبتهم لؤلؤاً منثوراً" (الإنسان، ١٩)". (راجع: من هم الولدان المخلدون في القرآن؟، بقلم ناصر بن رجب).

المرأة العربية أو الشرق أوسطية هنا في ألف ليلة وليلة وفي الحياة العربية اليومية ليست سوى مشروع جنس وإشباع غير منقطع لـ الذات وشهوات الرجال، ووظيفتها إنتاج المزيد من الأبناء دون البنات والبقاء وراء حجاب. المرأة خائنة، خائعة، ذليلة، مهذرة، راضية بالخنوع للرجل رغم العدد المتزايد من الزوجات فوق رأسها وكثرة هائلة من الجواري الحسان المستعدات لفتح سيقانهن لسيدهن في كل لحظة يشاء أو لغير سيدهن كما يشاء صاحب الجواري الحسان. أما الرجل فهو النموذج والأسد القادر على إخضاعهن جميعاً وغير الواثق منهن والرافض لاحترامهن. إنها مصيبة الرجل في نظرته البائسة والوقحة إلى المرأة، إلى الأخرى! وهنا يذكرني أسم أحد الرؤساء الأفارقة الذي حين يترجم إلى العربية يكون كالآتي: الديك الذي لم تنجو منه دجاجة. هل يتذكر القراء من هو؟ إنه الحاكم الشمولي موبوتو سيسيسيكو، الذي حكم كونغو المستقلة (زائير) ٣٢ عاماً من ١٩٦٥-١٩٩٧! ليست تلك الجارية العالمية في الفقه والطب والتاريخ والحياة العامة التي أعجبت هارون الرشيد سوى محاولة يائسة من مؤلف قصص "ألف ليلة وليلة" للتقليل من أثم الرجال ورفع الغبن المسلط على عقل النساء، لاتهمن أو اعتبارهن "ناقصات عقل!". هل تذكر بنات وأنباء هذه المنطقة وكل المسلمات والمسلمين أين يرد مثل هذا النص، النساء ناقصات عقل؟ وحين تجتمع المرأة والرجل في مكان واحد فالشيطان ثالثهما! هل يمكن أن يكون يزايد أحد على هذا الشك اللعين والظالم بحق المرأة؟

جاسم المطير يمنحنا بهذه الرواية الجميلة فرصة التعرف أيضاً على الحب الذي لا يخضع للتمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس، أو يدلنا على الحب الشبقي الذي لا يُجهد المصابين به إلا من قلة الجنس، أو الحب الذي يعيش على اجترار الذكريات، وكذا الجنس الذي يخضع للوظيفة الحكومية والمصالح

الدولية ومن أجل الوصول إلى توقيع وثيقة بالذل الدائم للشيخ الذي ارتضى لنفسه نهش قبيلته من أجل لحظة تجلي جنسي لا غير، "لقد نكح لندن ورب الكعبة" هكذا صرخ الشيخ عبد الله بعد أن استطاع أن ينام ليلة مع كريستين التي انتزعت منه في هذه الليلة جل ما كانت تسعى إليه لصالح بريطانيا، ولكن هذا الشيخ "الفحل!" نسي تماماً أنه بذلك فتح الأبواب أمام "نكح كل شعبه" وسرقة "ثروة قومه"، ورب الكعبة! وكذلك الحب الوظيفي الذي يسمح للعاشق أن يقبل بأن تنكح حبيبته لصالح وظيفته ومركز أعلى لهما مقابل خدمة تقدمها لوزارته!

وبهذا كشف لنا الكاتب عن تلك الشبقية التي يتميز بها أمثال هذا الرجل العربي الذي أبدى استعداداً لا حدود له من أجل إشباع شهواته الجنسية في التوقيع على اتفاقيات أبقت شعبه أسير تلك الاتفاقيات لعقود طويلة لاحقة. إنه ليس شخصاً بعينه، إنه الرمز الذي تكرر ويكرر مرات ومرات.

كما يمنحنا الكاتب فرصة ثمينة للتعرف على النوايا والمخططات الاستعمارية والصراعات بين الدول الاستعمارية وبين الشركات الاحتكارية حول النفوذ في منطقة الخليج والمؤامرات والمناورات والأساليب الملتوية التي كانت تحاك في وزارات الخارجية وأجهزة التجسس لصالح الحصول على ما يمكنها من البقاء واحتكار المنطقة لصالحها ومصالح شركاتها دون غيرها، إنها "المصالح الحيوية!". ولم تكن تجارة السلاح إلا شكلاً من أشكال الهيمنة وإثارة الصراعات والنزاعات بين القبائل وتحقيق أقصى الأرباح ومن خلالها الوصول إلى أفضل المواقع والامتيازات.

رواية "رسائل حب خليجية" تقدم لنا، إضافة إلى أسلوبها الأدبي الرفيع والجديد، أربع مسائل مهمة، وهي:

١ . الدور الذي لعبته المرأة في السياسة البريطانية. وعلينا أن نتذكر هنا "مس بل" ودورها في تنصيب ملك العراق وتشكيل الوزارات في العراق وفي البناء الأول للدولة العراقية، إضافة إلى علاقاتها الوطيدة بشيوخ العشائر وتأثيرها الكبير على عبد الرحمن النقيب أول رئيس وزراء عراقي ومن كان على شاكلته والذي كان يناديها بـ"خاتون". فجاسم المطير لم يخترع كريستين، ففي السياسة البريطانية الكثير من أمثال هذه المرأة ممن لعبن أدواراً مهمة في السياسة البريطانية في الدول المستعمرة والتابعة حينذاك. لقد كانت المرأة مهمة في مخططات السياسة البريطانية في منطقة الشرق الأوسط لما لها من تأثير كبير وحاسم أحياناً غير قليلة على "الفحولة" العربية! ٢ . المبدأ الذي تعتمده السياسة الاستعمارية، "الغاية تبرر الوسيلة"، إذ كانت تمارس كل الأساليب الملتوية والمضللة، بما في ذلك اللعب على قاعدة "فرق تسد" قبلياً ودينيّاً ومذهبيّاً للوصول إلى تكريس مصالحها في المنطقة. ولم تكن الاغتيالات السياسية غريبة عنها، ومن هنا لم يقبل سكان العراق حتى الآن بأسباب موت الملك فيل الأول في سويسرا أو مقتل الملك غازي بحادث سيارة.

٣ . أهمية إبقاء هذه المجتمعات متخلفة، رغم كون السياسة الاستعمارية تفتح مجبرة أبواب الحداثة على هذه الدول بسبب ركض المستعمرين الأعمى وراء مصالحهم وليس حباً في تقدم هذه الشعوب، سواء أكان ذلك عبر تكريس ممارسات الصراع والنزاع والتمييز بين القوميات والأديان والمذاهب، أم بتكريس عدم ثقة الرجال بالنساء، أم بإبقاء المرأة خاضعة للرجل ولا تمارس حياة المساواة والحرية المطلوبتين والضرورتين لتطور المجتمع وتقدمه.

٤ . والكاتب يضع أمامنا بانسيابية وموضوعية العوامل الكامنة وراء الأرتال الأولى من السياسيين والعاملين في أجهزة الأمن البريطانية أو الفرنسية التي وصلت إلى المنطقة بهدف التهيئة والتحضير وتوفير مستلزمات الحصول على قواعد اجتماعية مؤيدة للوجود الاستعماري في المنطقة، وعن الهدف المباشر من هذا الوجود الذي لم يكن يعني سوى استغلال ثروات هذه المنطقة. فإذا كانت في البداية مسألة الغوص في البحار لاستخراج "اللؤلؤ" ليحقق لهم أقصى الأرباح، فإن التنقيب فيما بعد عن الثروات في باطن الأرض، وخاصة النفط الخام، أصبحت هي المهمة التي استحوذت على عقول وسلوك كل العاملين، هذا الذهب الأسود الذي حقق لهم ولا يزال يحقق لهم أقصى الأرباح، في حين كلف ولا يزال يكلف شعوب منطقة الشرق الأوسط سيولاً مريعة من الدماء الزكية، كما لا يزال الفقر يعم نسبة عالية من سكان منطقة الشرق الأوسط، رغم غنى المنطقة بثرواتها أو خاماتها الأولية. وكانت المنطقة غنية بمستبديها والفاستدين والمفسدين ممن حكموا فيها والذين وجدوا الدعم والتأييد من تلك الدول.

وعلى امتداد الرواية يقدم لنا الكاتب معلومات قيمة عن العادات والتقاليد والطقوس القبلية، صراعات هذه القبائل ونزاعاتها، تحالفاتها واتفاقاتها وعهودها، وسبل حل الخلافات في ما بينها والأسس القويمة لهذه العلاقات، إضافة إلى علاقة الشيخ بقبيلته، ومدى الغنى الذي يتمتع به على حساب قبيلته وكثرة زوجاته وجواريه والعواقب الوخيمة لمثل هذه العلاقات ومصروفات الشيخ المالية على المنطقة وثرواتها.

إن الكتاب يضع أمام القارئة والقارئ لوحة كبيرة ملونة تجسد العلاقات البدوية وحياة البداوة وقبل انتقال تلك القبائل إلى حياة المدينة. ويمكن للمتتبع أن يقارن بين ما كانوا عليه هؤلاء القوم وبين ما هم عليه اليوم، فالسلوك لا

زال بدوياً والعواقب لا زالت ذاتها رغم التقنيات الجديدة، فالعقلية ذاتها وما تحت الحزام ذاته لا ينقطع عن تسيير سيده!

إن الكتاب يكشف بما لا يقبل الشك عن كون الهدف الأساسي والمركزي للسياسات الاستعمارية في المنطقة كان اللؤلؤ والنفط وبقية الخامات، كان توظيف رؤوس الأموال والهيمنة على السوق وصادرات السلاح لها، وكذلك الاستفادة القصوى من الأيدي العاملة الرخيصة حينذاك، ولكنه مع ذلك أجبر على فتح نوافذ على حضارة وثقافة الغرب، كما اضطر إلى إقامة الشوارع والسدود والموانئ والسكك الحديد لكي يستطيع تمشية أموره الاقتصادية والتجارية والمالية، كما لم يكن أمامه إلى فتح مدارس .. وكان على شعوبنا أن تتابع هذا التناقض في هذه السياسة وأن تستفيد منه قدر الإمكان، ولكن الفائدة حتى الآن كانت ضئيلة.

أتمنى أن يُقرأ هذا الكتاب على أوسع نطاق، إذ أنه ليس جديداً بأسلوب روايته واعتماد الرسائل في متابعة الأحداث حسب، بل باللغة الغنية التي استخدمها الكاتب ومضمون الرواية وتسلسل الأحداث عبر الرسائل المتبادلة أيضاً. إن الرواية تمس الماضي، ولكنها تقربنا اليوم وبغفوية محببة من أحداث مختلفة من حيث المكان والزمان والأشخاص والأحداث، ولكنها متماثلة من حيث الفكر والعقلية والمضامين والعواقب.

٢٣ / أيلول / سبتمبر ٢٠٠٩

كاظم حبيب

أسئلة وأجوبة بين الكاتب والفنان التشكيلي

موسى الخميسي والدكتور كاظم حبيب

مع المفكر السياسي الدكتور كاظم حبيب

رئيس هيئة الدفاع عن أتباع الديانات والمذاهب الدينية في العراق

تحيات عراقية طيبة

لا يخفى عنكم حملة الإبادة اللاإنسانية المنظمة التي يقودها الظالمون ضد الوجود المنداني في بلدهم الأصلي العراق. والتي اتخذت مظاهر القتل المتعمد واغتصاب النساء وفرض العقيدة الدينية الإسلامية وما صاحب ذلك من ابتزاز ومصادرة الأموال والاستيلاء على البيوت الآمنة، في ظل واقع يكاد يكون شبه صامت ولا مبالي من قبل مؤسسات الدولة وحمايتها المفترضة لأبنائها.

في هذا الظرف العصيب الذي يمر به أبناء طائفتنا المسالمة، وبعد عمليات قتل متواصلة تعرض لها عدد من أبناء الطائفة الأبرياء، كان آخرها عملية قتل الشاب وئام لازم بكاتم صوت داخل محله الصغير في بغداد، يكون لصوت المثقفين والمفكرين المتنورين من أبناء بلدنا، تضامن إنساني مع محتنتنا، وموافقك الإنسانية المسالمة والمتسامحة التي عودتمونا عليها في كل مناسبة، تمثل احد ابرز الأصوات التي نحمل لها اعتزازا وتقديرا كبيرين.

بمناسبة الأحداث الأخيرة المفزعة التي يتعرض لها أبناء وبنات طائفتنا المسالمة، اطرح عليكم يا أستاذنا الفاضل مجموعة من المحاور أتمنى أن

تتاح لكَ الفرصة والوقت المناسب للإجابة عنها لغرض نشرها في وسائل
إعلامنا المندائية و العراقية والعربية

وتقبل خالص شكري وامتناني

موسى الخميسي/ كاتب وفنان تشكيلي عراقي
عضو الأمانة العامة لهيئة الدفاع عن أتباع الديانات والمذاهب الدينية في
العراق

أخي الكريم الأستاذ الفنان التشكيلي والكاتب موسى الخميسي المحترم/ عضو
هيئة الدفاع عن أتباع الديانات والمذاهب الدينية في العراق

تحية طيبة

أولاً أعتذر عن التأخير عن الإجابة بسبب غيابي عن برلين. سأحاول الإجابة عن
أسئلتك المهمة فيما يلي :

* - في كتاباتكم التي تؤكد على الاحترام المتبادل بين الديانات كنتيجة
ضرورية من نتائج الاعتراف بالاختلاف باعتبار أن لكل أهل دين خصوصياتهم
الدينية ولكل فريق أو مذهب داخل الدين الواحد خصوصيته الفكرية، لماذا
برأيك لا تراعى مثل هذه الطروحات الواقعية من قبل المرجعيات الدينية
العراقية وعدد من الأحزاب السياسية في العراق؟

*** انطلق في كتاباتي من مبادئ أساسية ثبتت في اللائحة الدولية لحقوق
الإنسان التي صدرت في العام ١٩٤٨ وبقية العهود والمواثيق الدولية التي
صدرت بشكل خاص في العام ١٩٦٦ والتي تشكل مجتمعة "شرعة حقوق
الإنسان"، وهي كلها لوائح وعهود ومواثيق صادرة عن الأمم المتحدة وعن
الهيئات والمنظمات الدولية المختصة بهذا الشأن والتي كلها تؤكد على حق
الإنسان الفرد أو الجماعات البشرية وحريتها في الإيمان بأي دين أو مذهب
أو عقيدة أولاً، ومن واجب الدولة والمجتمع احترام إرادة الإنسان أو
الجماعات البشرية في اختيار الدين أو المذهب أو العقيدة التي يرونها
متناغمة مع المثل والقيم التي يعتنقها الفرد أو تعتنقها جماعة بشرية معينة.
ومن هذا المنطلق التقينا مجموعة من مثقفي العراق ومن المناضلين في سبيل
تكريس حقوق الإنسان على هذه المبادئ وشكلنا "هيئة الدفاع عن أتباع

الديانات والمذاهب الدينية في العراق"، والتي التحق بها، إضافة إلى أعضاء الأمانة العامة الكثير من العراقيات والعراقيين الذين يحترمون الإنسان أساساً ويرون بأن صيانة كرامة الإنسان وحريته وحقوقه هي المسألة المركزية في حياة المجتمع ونشاط الدولة.

إن الرؤية العقلانية والحضارية هي التي ترى بأن الناس في جميع القارات سواسية لا يختلفون إلا في اللغة أو اللون أو الجنس أو الدين أو المذهب أو العقيدة أيًا كانت، وبالتالي يفترض أن لا ينشأ أي تمييز أو عدم مساواة بين البشر لأي سبب كان، لأنهم سواسية حقاً.

من المحزن والمؤسف أن نشير إلى أن البشرية كلها شهدت على امتداد تاريخها الطويل الكثير من المظالم والتمييز وعدم المساواة بسبب الإثنية أو القومية أو الدين أو المذهب أو أي عقيدة أخرى كتابية أو غير كتابية وبسبب الجنس، وغالباً ما كانت الرغبة في الاستغلال والاستعباد أو الفتح والهيمنة أو الاستعمار سبباً في بروز مثل هذه المظاهر السلبية في حياة البشر .

ولقد عانى العالم العربي كله من هذه المحن المريرة عبر التاريخ. أما العراق فكانت محنة كثيرة في هذا الصدد والمظالم التي تعرض لها أتباع الديانات العديدة في العراق كثيرة جداً وعلى امتداد التاريخ، رغم الأحاديث الفنطازية التي تتحدث عن المساواة والاعتراف بالآخر والتسامح بين الديانات في العراق. نعم كانت هناك مواقف فعلية تعبر عن الاعتراف المتبادل والتسامح والتفاعل بين أتباع الديانات والمذاهب الدينية من جانب الناس العامة الطيبين، ولكن الحكام وكثرة من شيوخ الدين هم الذين كانوا في الغالب الأعم يؤججون العداء لأتباع الديانات والمذاهب الأخرى، ويحصدون من وراء ذلك ما لذ لهم وطاب، ولكن الموت أو الصراع كان نصيب المجتمع.

يبدو لي بأن المشكلة الكبرى في العراق تبرز في وجود وفعل ثلاثة عوامل جوهرية، وهي:

١ . عرف العراق في تاريخه الطويل مجموعة كبيرة من الحكام المستبدين والقساة الذين مارسوا العنف والقسوة إزاء الناس ولم يحترموا الآخر ولا الرأي الآخر أو الدين الآخر عملياً، كما ميزوا بين أتباع الديانات الأخرى. ومنذ نشوء الدولة العراقية، غيب الدستور الديمقراطي لعام ١٩٢٥ وشوهت المؤسسات التي أقيمت، ومنها البرلمان. ومنذ وصول القوى البعثية والقومية إلى السلطة غاب الدستور الديمقراطي كلية وغابت المؤسسات الدستورية والديمقراطية. واليوم نشاهد دمجاً غير عقلاني بين الدين عن الدولة ووجود حكومة ذات نهج طائفي مقيت.

٢ . تخلف المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ووعياً فكرياً وغياب عملية التنوير الديني والاجتماعي للفرد والمجتمع على صعيد العراق بشكل عام، وتراجع شديد في دور المثقفة والمثقف في الحياة العامة وفي نشر القيم والمعايير الإنسانية والديمقراطية التي تدعو إلى المحبة والمساواة وعدم التمييز واحترام الرأي والرأي الآخر وأحترام كل الأديان والمذاهب الدينية والاتجاهات الفكرية غير الفاشية وغير الشمولية.

٣ . هيمنة الفكر الغيبي وسيطرة المؤسسات والمرجعيات الدينية التي ترى في المجتمع المدني خطراً عليها، وفي حقوق الإنسان مصادرة أو تغييراً لدورها وحققها في إصدار الفتاوى، إضافة إلى رفض ممارساتها التمييزية. وبسبب غياب نقد الفكر الديني والتنوير الديني تسود الآن في العراق النزعة المتعصبة للدين أو المذهب والمتزمّة إزاء الآخر والمميّزة نفسها عن الآخر والتي تقود إلى عدم المساواة وعدم الاعتراف بالآخر وبالفكر أو الدين أو المذهب الآخر.

إن هذا الواقع يؤكد غياب المجتمع المدني في العراق، بل نحن أمام مجتمع لا يزال يلهث وراء العلاقات العشائرية والمراجع الدينية، كما أن الأرضية الصالحة للمجتمع المدني لم تنشأ في العراق حتى الآن، رغم المحاولات الدستورية التي بدأت في العام ١٩٢٥ وغابت بعد فترة وجيزة. إلا أن هذا الواقع هو الذي يدفعنا إلى تشديد النضال من أجل بناء القاعدة المادية للمجتمع المدني، من أجل تحقيق التصنيع والتحديث الزراعي وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى والطبقة العاملة وفئة المثقفين وتطوير وعي الفرد والمجتمع التي تشكل كلها الأساس المادي لبناء المجتمع المدني والديمقراطي الحديث. عاش الناس طوال قرون في علاقات عامة طيبة، رغم وجود مصاعب غير قليلة عانى منها اليهود في العراق أو عانى منها الإيزيديون في فترات معينة أو بقية أتباع الديانات والمذاهب الأخرى، كما في حالة أتباع المذهب الشيعي أو أتباع البهائية مثلاً. إلا أن هذا لم يكن على مستوى الحكم، فالتمييز كان سائداً ومستمراً دون انقطاع.

وفي العراق نجد، ومنذ سقوط نظام الاستبداد والقسوة والتعذيب والعهر السياسي في العام ٢٠٠٣، وضعاً مأساوياً حقيقياً بالنسبة لأتباع الديانات الأخرى، ولم يتخلص منها حتى أتباع الدين الإسلامي من السنة والشيعة. والممارس لمثل هذه الأعمال الوحشية ضد الشيعة، هم جماعات سنية إرهابية متطرفة. والممارس لهذه الأعمال الوحشية ضد السنة هم جماعات من الشيعة الإرهابية المتطرفة، إذ أصبح القتل على الهوية شيعية أم سنية لعدة سنوات والخطر لا يزال قائماً.

إلا أن تلك الجماعات، سواء أكانت سنية متطرفة ومتوحشة أم شيعة متطرفة ومتوحشة، كلها توجهت بالحق والكراهية والأعمال الوحشية الجبانة ضد أتباع الديانات الأخرى، أتباع الديانة المندائية والديانة المسيحية والديانة

الإيزيدية وديانات أخرى موجودة في العراق. لقد قتل الكثير من أتباع هذه الديانات وأحرقت معابدهم واغتصبت جمهرة من نسائهم وتمت السيطرة غير القانونية على بيوتهم وأثاثهم وما يملكون وهجروا قسراً إلى خارج العراق لتتم السيطرة على ممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة. ولم تقم الحكومة بما يكفي لمواجهة هذا الوضع، رغم الدعوة المتزايدة لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بقطع دابر هذه الأوضاع المشينة.

هناك قاعدة عامة نقول بأن من لا يحترم نفسه، لا يمكن أن يحترم غيره، وهكذا فمن لا يحترم الديانات أو المذاهب الأخرى، لا يحترم دينه أو مذهبه بالذات.

إن بعض المشكلات تكمن في الدين ذاته. فحين نتحدث التوراة عن كون اليهود هم "شعب الله المختار"، أو عندما يتحدث القرآن عن : "كنتم خير أمة أخرجت للناس .."، فلا بد أن تظهر علامات تقلل من أهمية شعوب أخرى أو ترفع من الإحساس لدى المسلمين بأنهم الشعب الأفضل بين أمم العالم من جهة، وأن دينهم هو أفضل الديانات، وهي مشكلة معقدة تخلق أحكاماً مسبقة إزاء الشعوب والديانات الأخرى، رغم وجود مواقع أخرى في التوراة أو الإنجيل أو القرآن تؤكد على حرية الرأي والدين، كما جاء في القرآن، "... لكم دينكم ولي دين..." مثلاً من جهة ثانية .

*- لقد أكدتم على الدوام انه لا يجوز أن يساء إلى الإنسان بسبب عقيدته وإن أيمان أهل دين ما بصحة عقيدتهم وحقيقتها يجب أن يورث شعوراً بالأفضلية ولا بالتميز ولا يؤثر سلبي على العلاقات الإنسانية بين العراقيين، لكن ما هو حاصل الآن على الساحة العراقية يقرأ بشكل مختلف.

*** أؤكد هنا ومن جديد على عدة مسائل أساسية:

١ . من حق أي إنسان أن يؤمن أو يعتنق أي عقيدة دينية أو غير دينية، وعلى الآخرين احترام هذا الحق في كل الأحوال. وهو حق ضمنته لوائح شرعة حقوق الإنسان والدساتير المتحضرة في العالم، كما ضمنه الدستور العراقي الجديد.

٢ . إن اعتناق هذه العقيدة أو تلك من هذا الإنسان أو ذاك يأتي عبر ولادة هذا الشخص أو ذاك من أبوين يدينان بهذه العقيدة أو تلك، وهذا يتم بدون اختيار المولود الجديد، بل يورث له اجتماعياً وتقليداً أسرياً من جهة، ويأتي عبر تبني الإنسان وبارادته الحرة لهذه الدين أو العقيدة أو تلك، إذا ما توفرت له فرصة الدراسة المتفحصية والقناعة بصواب هذا الدين أو العقيدة التي اختارها. أو تأتي عبر فرض دين أو عقيدة معينة على شخص أو مجموعة بشرية تحت ظروف معينة بحيث يتحولون من دين أو عقيدة إلى دين آخر أو عقيدة أخرى بالقسر، ولكنها تتكرس لديهم ولدى من يولد في عائلاتهم بمرور الزمن.

وفي كل هذه الأحوال لا يحق أتباع كل الديانات والمذاهب اعتبار عقيدتهم هي الأفضل، فهي مسألة نسبية بالنسبة لكل فرد أو جماعة، فالموقف يفترض أن يكون متساوياً إزاء جميع الأديان والمذاهب وإزاء أتباعها.

حتى في حالة اعتبار هذا الفرد أو تلك الجماعة بأن دينها أو عقيدتها هي الأفضل، فلا يحق لهم في كل الأحوال ممارسة التمييز إزاء العقائد الأخرى أو الإساءة إليها أو إلى أتباعها. وإذا ما تم ذلك فهذا يعني وقوع تجاوز فظ على الدين الآخر وعلى معتنقي الدين أو العقيدة الأخرى. وهذا ما نلاحظ حصوله اليوم في العراق. وهي كارثة حقيقية ألمت بالعراق وستبقى تستنزف الكثير

من الدماء والدموع إلى أن يتسنى للمجتمع تغيير هذا الواقع وفصل الدين عن الدولة واعتبار "الدين لله والوطن للجميع"، والبدء ببناء دولة المواطنة.

في علم النفس الاجتماعي نجد لا في العراق فحسب، بل وفي دول أخرى أو في العالم كله نوع من النمطية في رؤية الإنسان إلى نفسه من جهة وإلى غيره من جهة أخرى. وإذا كانت هذه ترتبط بالشخص وخصائصه وتقاليدته الاجتماعية .. الخ، فأنها تنعكس أيضاً على قضايا الدين ومجمل البنية الفوقية في المجتمع. حيث نلاحظ نشوء مسألة أَل "أنا" والـ "آخر"، فأنا الأفضل والأكثر تألقاً والأكثر ثقافة والأكثر وطنية ودين من الآخر ودين الآخر وثقافة الآخر... هذه نظرة نمطية وحكم مسبق يمارسه الكثير من الناس إزاء الآخرين أو شعب إزاء شعب آخر وحزب إزاء حزب آخر. وهو سلوك غير مناسب وغير مقبول وهو الذي يخلق المزيد من المشكلات بين الشعوب أو القوميات أو أتباع الديانات والمذاهب الدينية. وإذا كانت قد برزت في الجانب القومي بشكل خاص، حيث يرى القوميون من كل الشعوب أنهم الأفضل والأقوى والأعظم، في حين يرون في الشعوب الأخرى الأدنى والأضعف والأقل أهمية، فإنه قد برز أيضاً لدى أتباع الديانات المختلفة في الموقف من دينهم ومن الديانات الأخرى. وإذا وجدت هذه النظرة لدى الجماعات البشرية الصغيرة في الموقف من دينها، فإنه سيؤثر سلبياً بشكل عام على العلاقات مع الديانات الأخرى، ولكنه سيشكل خطراً كبيراً حين ينشأ هذا الموقف لدى الجماعات البشرية الكبيرة التي تؤمن بهذا الدين أو ذاك في موقفها من الديانات الأخرى. وهو ما نلاحظه في المجتمعات الإسلامية إزاء الديانات الأخرى، ومنها الديانة المندائية.

٣ . لقد بدأ المجتمع في أعقاب ثورة تموز يتراجع عن الرؤية التمييزية لأتباع الديانات والمذاهب الأخرى بفعل زخم الثورة الديمقراطي ومعاناة الناس

قبل ذاك من بعض مظاهر التمييز في العهد الملكي. ولكن لم يستمر زخم الثورة الديمقراطي طويلاً، إذ سرعان ما هيمن القوميون العرب اليمينيون والبعثيون على السلطة ومارسوا التمييز بمختلف أشكاله وقادوا إلى بروز ظواهر سلبية لدى أتباع الديانات والمذاهب الأخرى، خاصة وأن الحكم كان في أيدي جماعات قومية رفعت راية الإسلام السني زوراً وبهتاناً. وكانت لسياسات وممارسات حزب البعث وصادام حسين خلال ثلاثة عقود ونصف العقد قد أوجدت أرضية صالحة للتمييز القومي والديني والفكري والطائفي... وحين سقط النظام اشتدت هذه الظاهرة السلبية، خاصة وأن الحكم قد أصبح طائفيًا مقيتاً بجدارة! ثم تفاقم ذلك بوجود قوى إرهابية وميليشيات طائفية مسلحة بعضها الكثير يكره أتباع الديانات الأخرى وبعضها الآخر يكره أتباع المذاهب الدينية الأخرى، وبعضها الثالث يكره الجميع. وهكذا حصد الموت الكثير من البشر من مسلمين شيعة ومسلمين سنة، من مسيحيين وصابئة مندائيين وإيزيديين وغيرهم على أيدي هذه العصابات الجبابة التي كانت تقف وراءها قوى وأحزاب سياسية لم تتورع عن دعم ذلك، إذ مارسته هي أيضاً. هناك ردة فكرية وسياسية وثقافية واجتماعية وأخلاقية عميقة في المجتمع العراقي، وسوف تستغرق وقتاً طويلاً للخلاص منها، إذ أن الأساس المادي للخلاص منها لا يزال غير متوفر، وهي المشكلة الأكثر إثارة للفرع لما يمكن أن يحصل في العراق.

إن هناك توجهاً صارخاً يسعى إلى إبعاد أتباع الديانات الأخرى من العراق، وهي جريمة لا تغتفر ويفترض النضال ضد مثل هذا التوجه مهما كان صغيراً أو كما يدعي البعض محدوداً.

* تطل الأقليات الدينية ذات الأصول المتجذرة في هذا البلد ومنذ سنوات حملة إبادة منظمة تقوم بها القوى الظلامية والسلفية شملت حملات قتل واغتصاب وفرض العقيدة الإسلامية على الرجال الذين تم ختانهم تحت سلطة السيف واغتصاب نساء وبنات (موظفات وطالبات) أمام أزواجهن وآبائهن، ولم تتحرك مؤسسات الدولة لفرض الحماية إلا بنطاقها الضيق ولم تصدر المرجعيات الدينية أي فتوى بتحريم قتل أصحاب الوطن الأصليين. برأيك سبب هذا الصمت المتواطئ؟

*** أشرت إلى أن السبب المركزي في بروز مثل هذه الحالات والممارسات الوحشية تكمن في طبيعة ومستوى تطور المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، المتميز بالتخلف والضعف، إضافة إلى التردّي في مستوى الوعي الاجتماعي للفرد والغالبية العظمى من المجتمع وغياب التنوير الديني ليس عند أفراد المجتمع حسب، بل ولدى الكثير جداً من شيوخ الدين والمؤسسات والمرجعيات الدينية ذاتها التي لا تقف بوجه هذه الممارسات، وربما بعضها يؤيد ذلك لأنه يريد حقاً تفريغ المجتمع من الكيانات القومية والدينية الأخرى.

لقد اصدر بعض شيوخ الدين فتاوى ضد القتل، ولكنها لا تعادل عدد الفتاوى والتصريحات والإداناة التي صدرت عن شيوخ دين آخرين نشطوا كل تلك العمليات بصورة مباشرة أم غير مباشر، إضافة إلى دور بعض دول الجوار في كل ذلك.

إن الكثير من شيوخ الدين السلفيين وغير السلفيين لم يفهموا دينهم جيداً، وبعضهم فهمه على أنه حمال أوجه ويقبل بكل التفاسير وممارسة كل الأساليب، وبعضهم فهمه هكذا ولا يجده رادعاً عن القتل أو التعذيب أو

الاغتصاب أو الفساد المالي ونهب المال العام ... الخ، خاصة وأن بعضهم يجد في دفع الكفارة حلاً وغفراناً لكل ذنوبه وجرائمه.

القرآن اعترف بالعديد من الديانات التي اعتبرت ديانات كتابية مثل اليهودية والمسيحية والمندائية والمجوسية... وكان هذا الاعتراف يفرض على المسلمين احترام أتباع هذه الديانات ورفض تعريضهم للأذى. ولكن المشكلة تكمن في موقف جمهرة كبيرة من المسلمين، وخاصة شيوخ الدين والمؤسسات والمراجع الدينية، من الإسلام، إذ يعتبرون دينهم هو آخر الديانات وهو الأفضل بينها وله البقاء، وبالتالي فأن ظهور الإسلام، دين محمد، نسخ جميع الديانات الأخرى، وبالتالي، على أتباع الديانات الأخرى جميعاً أن يتحولوا إلى مسلمين، وإلا فهم كفرة! وفي هذا المأزق لا يوجد أي تنوير عن أهمية وضرورة الاعتراف ببقية الديانات، بل نرى التثقيف يجري برفض الأديان والمذاهب الأخرى. إن لوائح حقوق الإنسان ترفض مطالبة أي إنسان بتغيير دينه أو فرض دين عليه وتمنحه الحق في اختيار دينه أو مذهبه، سواء أكان ديناً كتابياً أم غير كتابي، وفق المصطلح المتداول بين المسلمين.

وما جرى في العراق منذ سقوط النظام البعثي يعتبر كارثة حقيقية بالنسبة للناس ولأتباع مختلف الديانات والمذاهب، إذ لم يخل دين ومذهب إلا وتعرض لأشكال التجاوزات والموت أو التعذيب أو فرض تغيير الدين من خلال أساليب قمعية وإرهابية ولا أخلاقية في آن.

من المؤسف أن أقول بأن المجتمع العراقي لا يزال يعيش ردة فكرية عميقة لم يخرج منها بعد وستبقى لفترة أخرى وستكون قاسية على الجميع، ولكن بشكل خاص على الديانات الأخرى من غير الإسلام.

*- ما هو السبيل لقيام حملة تضامنية تقوم بها هيئة الدفاع عن الأقليات الدينية العراقية، مع محنة الأقليات العراقية يتم من خلالها دعوة المرجعيات والهيئات الدينية بتحريم الفتاوى التي تحارب وجود أبناء وبنات الأقليات الدينية العراقية وتحرمهم من حقوقهم الإنسانية المشروعة؟ والمطالبة الصريحة لإصدار فتاوى من المرجعيات والهيئات العليا بالضد من الفتاوى التي يصدرها البعض ضد وجود الأقليات وإحلال دمائها؟

*** إن ما يجري في العراق من اعتداءات واضطهاد وتشريد وقتل فردي وجماعي من جانب القوى الظلامية المتطرفة والقوى الطائفية المناهضة لأتباع الديانات الأخرى إزاء أتباع الديانات والمذاهب الدينية الكثيرة الموجودة في العراق منذ آلاف السنين هو تجاوز على كل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإنسانية التي تقع تحت طائلة القانون، كما إنها تجاوز فظ على كل الشرائع والديانات السماوية وغير السماوية. ومن هنا يفترض القيام بما يلي:

- تشديد الضغط المتواصل والمكثف على الحكومة العراقية لإلزامها بممارسة مسؤوليتها في حماية المواطنين والمواطنات من أتباع الديانات والمذاهب الدينية في العراق من أي تجاوز على الكرامة أو الحقوق أو الحياة أو ممارسة التمييز بكل أشكاله ضدهم. إن هذا الضغط يتطلب التحرك على ثلاث مستويات:

** المستوى الأول هو تشكيل هيئة غير حكومية في العراق يتمثل بها أطراف أو أحزاب وقوى سياسية ومنظمات مجتمع مدني تسعى إلى تشكيل الوفود لمقابلة المسؤولين، وخاصة الرئاسات الثلاث لوضعها أمام مسؤولياتها والحصول على التزامات واضحة بهذا الصدد. ويتطلب هذا الأمر تحريك

الشارع العراقي من أجل ممارسة الضغط على الحكومة لمواجهة الحالة التي أصبحت غير استثنائية في قتل المواطنين من الصابئة المندائيين أو المسيحيين والاعتداء الظالم عليهم وإيقاف هذه الأعمال بكل السبل المتوفرة. ** المستوى الدولي، أي إثارة الموضوع على مستوى الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وتشكيل وفد كبير يتحرك على مؤسسات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان لممارسة الضغط على الحكومة العراقية لتوفير الحماية الكافية لأتباع الديانات العراقية من أجل استمرار وجودهم في العراق وممارسة حقوقهم المتساوية كمواطنات ومواطنين. ** البدء بحملة مكثفة في أجهزة الإعلام الدولية والإقليمية والمحلية لفصح سكوت الكثير من المؤسسات والمراجع الدينية وبعض أطراف حكومية وغير حكومية في العراق عن إدانة تلك التجاوزات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بوضع حد لكل ذلك.

لا شك في أن بعض المراجع الدينية قد أدانت وتدين هذه الممارسات، ولكنها كانت وستبقى دون المستوى المطلوب. هناك من أصدر فتاوى ضد قتل المسلم، ولكنها لم تتحدث عن الموقف من قتل المواطن والمواطن العراقيين، إذ لا بد من تحريم قتل الإنسان العراقي أياً كان دينه أو مذهبه أو عقيدته أو قوميته، إذ أن القضية تمس الإنسان أساساً، فهو الذي يذبح في العراق من جانب القوى الإرهابية والظلامية والطائفية السياسية والمليشيات الطائفية المسلحة.

إن القوى الإرهابية والظلامية التي تمتلك السلاح وتمارس القتل تسعى إلى تصفية وجود أتباع الديانات من غير المسلمين في العراق بكل جبن ونذالة، وهي التي تقف خلفها قوى سياسية بعضها صريح في ما يمارسه، ومنه قوى

القاعدة العدوانية، وبعضها لا يفصح عن نفسه ولكنه يمارس ذلك في الوقت الذي يمارس العمل السياسي أيضاً. إن علينا العمل بجدية وبسرعة لكي نمنع تحقيق مثل هذا الهدف الدنيء، هدف تصفية وجود أتباع الديانات الأخرى في العراق بجوار أتباع الدين الإسلامي من مختلف المذاهب الدينية.

* - ألا تعتقدون بأنه آن الأوان للدولة ورئاستها بتشكيل مجلس أمني مرتبط بها مباشرة يتولى الحماية المباشرة لأبناء الأقليات الدينية؟

*** بناء على هذه الرؤية أشرت إلى ضرورة تشكيل وفد لزيارة الرئاسة الثلاث ومنها رئاسة الجمهورية، إذ فيها نجد وجود قومي، عربي وكرد، ونجد وجود ديني طائفي، شيعي وسني، في حين يغيب عن هذه التشكيلة وعن تشكيلات بقية الرئاسة أتباع الديانات الأخرى في العراق. وفي مثل هذه الحالة القائمة على أساس طائفي، لا بد من تأخذ هذه الرئاسة الثلاث (والحالة المحاصصة ذاتها نجدها في رئاسة الحكومة وفي رئاسة مجلس النواب، إذ أنهما قائمان على نفس التقسيم غير المدني)، على عاتقها مهمة الدفاع عن أتباع الديانات والمذاهب الدينية في العراق لا أن تقتصر مهمتها على من تمثلهم من القوميات أو من أتباع الدين الإسلامي بمذاهبه العديدة، بل الدفاع وحماية كل المواطنين والمواطنات في العراق بغض النظر عن القومية أو الدين أو المذهب.

من حيث المبدأ لا أرى مناسباً ولا صحيحاً أن نتحدث عن أقليات قومية أو دينية، فبغض النظر عن عدد السكان من أتباع هذه القومية أو تلك ومن أتباع هذا الدين أو ذاك، أو هذا المذهب أو ذاك، فهم مواطنات ومواطنون لهم

حقوق متساوية مثبتة في الدستور، رغم كل نواقصه، وأمام القانون، رغم الكثير من عيوبه، إلا أنه يضمن من حيث المبدأ وليس من حيث الواقع حقوق كل المواطنين والمواطنات من حيث المساواة في الحقوق والواجبات.

إن الحل العملي لمشكلة العراق يكمن في تخليص العراق من الدمج بين الدين والدولة والطائفة الدينية والدولة ولا بد من فصلهما، إذ بهذا نضع العراق على طريق "الدين لله والوطن للجميع"، وهذا هو المفقود حالياً في العراق.

من الممكن تشكيل اللجنة المقترحة شريطة أن تفعل الحكومة دور أجهزتها الأمنية والشرطة في مواجهة الأفعال الإجرامية للقوى المناهضة لأتباع الديانات والمذاهب الدينية في العراق.

تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩
كاظم حبيب

وجه الصحفي والكاتب العراقي الأخ السيد سعدون محسن هليل عدة أسئلة للإجابة عنها.

وقد أرسلت له للنشر في جريدة المدى العراقية في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بتاريخ .

الأسئلة
= البناء الديمقراطي في العراق ، ماهي المعوقات والتحديات التي تواجه هذا المشروع ؟
= كيف يتم بناء دولة ديمقراطية في العراق ومجتمع ديمقراطي ؟
= الازمة العراقية هل هي ازمة بناء مجتمع ام ازمة بناء دولة ؟ ماهي القوى الاساسية التي بستطاعتها بناء دولة؟
= من مهام الدولة الحديثة تفكيك الولاءات الطائفية والقومية والاثنية وان تكون الدولة المحور الاساسي هل حدث هذا التحول في العراق منذ العام ٢٠٠٣ ؟
= الطبقة الاجتماعية الوسطى الشرط الاجتماعي لقيام وبناء دولة ماهي الشروط الاقتصادية لاعادة ترميم الطبقة الوسطى ؟

الجواب الأول

** تتوزع معوقات البناء الديمقراطي بالعراق على عاملين أساسيين متشابكين، وهما:

العامل الموضوعي الذي يرتبط بواقع المرحلة التي يمر بها المجتمع ومستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والتركة الثقيلة التي تعيد إنتاج مكوناتها، ومن ثم تجليات ذلك في مستوى الوعي الاجتماعي للفرد والمجتمع أولاً، ومن ثم العامل الذاتي الذي يرتبط بالقوى والأحزاب السياسية العراقية وبرامجها واتجاهات نشاطها وأساليب عملها والمستوى الحضاري الذي تجد

نفسها فيه ويؤثر بقدر كبير على دورها ودور فئات المجتمع في مجمل العملية السياسية في العراق ثانياً.

وحين نسعى إلى تحليل أو تفكيك هذا العامل الموضوعي، سنجد أنفسنا في مواجهة ثلاث مشكلات جوهرية، وهي:

١. استمرار وجود وفعل بقايا العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في الريف وتأثيرها المباشر وغير المباشر على سكان المدينة وعلى مجمل العملية الاقتصادية وتخلف عملية التخلص من تلك العلاقات وبناء العلاقات الإنتاجية الرأسمالية التي تعتبر مرحلة متقدمة من مراحل التطور الاجتماعي للمجتمع العراقي والتي لم يبلغها بعد. وطبيعة هذه العلاقات الإنتاجية تمنع عملياً التراكم الرأسمالي في التنمية الصناعية والزراعية والبحث العلمي وفي تغيير البنية الاقتصادية وتبرز إلى السطح النزعة الاستهلاكية بدلاً من التراكم الضروري لمعظم للثروة الوطنية.

٢. إن هذا الواقع يرسم لنا الخريطة الطبقيّة للمجتمع، إذ تشكل فئات الفلاحين والهامشيين والفقراء والكادحين والعاطلين عن العمل النسبة الكبرى من السكان، في حين نجد ضعفاً شديداً في عدد وبنية الطبقة الوسطى والطبقة العاملة وفئات المثقفين والمتعلمين في المجتمع.

٣. ويجد المتتبع تجليات هذا الواقع في البنية العقلية والوعي الاجتماعي والديني للسكان من جهة، وفي ضعف الطبقات الاجتماعية الحاضنة للمجتمع المدني الديمقراطي في العراق من جهة أخرى، في حين يرتفع دور مؤسسة العشائر والمؤسسة الدينية، وهما مؤسستان متحالفتان في مواجهة ثلاث مسائل أساسية في المجتمع العراقي، وهي:

** ضد التصنيع وضد تنامي مكانة ودور الطبقة الوسطى أو البرجوازية الوطنية الصناعية والطبقة العاملة في الاقتصاد الوطني وفي الحياة السياسية

أولاً ودور ومكانة الفئة المثقفة في الحياة السياسية والثقافية والتربوية والتعليمية ثانياً.

** ضد بناء المجتمع المدني الديمقراطي والحريات العامة وحل مشكلة الأرض الزراعية والتنمية الزراعية الحديثة وضد تعليم البنات.

** ضد الانفتاح على ثقافات العالم والتلاحق الثقافي وتنشيط الحياة والحريات الديمقراطية وضد تحرير المرأة ومساواتها بالرجل ...

وفي مثل هذه الأجواء يتدنى الموقف من الهوية الوطنية والوطن والمواطنة ويتفاقم الاعتماد على الهويات الثانوية التي يمكن أن تكون قاتلة للهوية الوطنية وممزقة للنسيج الاجتماعي كالهويات الطائفية أو الهويات القومية الشوفينية أو الهويات القومية ذات الأفق القومي الضيق، ثم الهويات العشائرية (القبلية) والأسرية والإقليمية والمحلية.

إن نحن أمام واقع قائم لم ينشأ اليوم، ولكنه قادم مع التركة الثقيلة السابقة والمتفاقمة بفعل الواقع الراهن الذي يتجلى بالعمليات التي تعطي الذريعة بعدم التوجه صوب التنمية، والتي هي تشير إلى نصف الحقيقة وليست الحقيقة كلها.

أما العامل الذاتي فهو نتاج العامل الموضوعي من جهة، ونتاج ما يفرزه العامل الموضوعي من نتائج في مجال الشرعية الديمقراطية وغياب الحياة الدستورية الحقيقية وتقزيم الحريات الديمقراطية والفصل بين السلطات الثلاث وفصل الدين عن الدولة وضعف الوعي الاجتماعي، ومنه الوعي الديني وضعف مجمل البناء الفوقي للمجتمع بما فيه الأحزاب السياسية.

فالأحزاب السياسية تنشأ من أعماق هذا المجتمع وتأخذ سماتها منه، رغم محاولتها طرح بدائل فكرية وسياسية، ولكن لا يوجد تطابق بين الواقع وبين

النظرية أو بين البرنامج المتبنى حتى من القوى التي تدعو للديمقراطية أو تسعى للالتزام بها وبين الممارسة الفعلية، إذ أنها ليست مسألة ترتبط بالرغبات والإرادة الذاتية، بل هي عملية موضوعية.

فأغلب الأحزاب القائمة في العراق، كل العراق تستند إلى مؤسستين: العشائرية والدينية، ومن الاثنين تبرز المؤسسة القومية. وهي تدعو إلى إقامة دولة غير ديمقراطية ولا تسعى إلى المجتمع المدني من خلال عدم سعيها لتغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العراقي، رغم ما تدعيه بغير ذلك، إذ أن الواقع يؤكد هذا الاستنتاج. والأحزاب الديمقراطية والعلمانية والبرالية حين تنظر إليها بعناية وتفحص سلوكها اليومي وعلاقتها ببعضها أو بمؤسسات الدولة، ومنها الحكومة والمجلس النيابي والمجتمع، ستجد أنها لا تسير وفق نهج ديمقراطي سليم. وحين تصل إلى السلطة ستكون الفجوة بينها وبين ما تسجله في برامجها كبيرة حقاً.

لم يكن صدام حسين غريباً عن المجتمع العراقي، فهو من هذا المجتمع الفلاحي، العشائري والديني، ومن أمثاله لا يخلو المجتمع، رغم أن بعضهم لم يتسن له الحكم حتى الآن. ولهذا جاء في مقال لي، مات الدكتاتور، فهل انتهت الدكتاتورية في بلادنا أو توقفت عملية إعادة إنتاج الدكتاتوريين.

إذا أردنا بناء دولة ديمقراطية اتحادية حديثة في العراق نحتاج إلى تغيير في العاملين المشار إليهما سابقاً، أي نحتاج إلى:

١. النضال من أجل بناء القاعدة المادية للمجتمع المدني الديمقراطي، بناء القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية الحديثة، وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى والطبقة العاملة والمتقنين باعتبارها الفئات الحاضنة للمجتمع المدني والقدرة على تنمية الوعي الاجتماعي والديني والمنشطة للحريات والحقوق الديمقراطية والتداول الديمقراطي للسلطة... الخ. وهذه الوجهة تفسح في

المجال إلى مكافحة البطالة والبطالة المقنعة وتوفير الأساس السليم لحماية كرامة الإنسان من الفقر والفاقة والحرمان.

٢. النضال من أجل إرساء المؤسسات التشريعية الديمقراطية والعمل بها وبناء الحياة السياسية والحزبية على وفق أسس حديثة وإعادة بناء الأحزاب السياسية وتجديدها وإلزامها بالعمل وفق قواعد ديمقراطية وبعيدة عن الاتجاهات الفكرية العنصرية والشوفينية والطائفية السياسية والتميز بمختلف أشكاله.

٣. الالتزام باللوائح الدولية لحقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق القوميات والعدالة الاجتماعية واللوائح الدولية الخاصة بالعلاقات مع الدول الأخرى وسبل حل الخلافات الداخلية وعلى المستويين الإقليمي والدولي.

٤. وهذا التوجه يوفر أرضية صالحة لمحاربة الفساد المالي والإداري والكشف عنه بسرعة حين وقوعه من جهة، ومكافحة الإرهاب والأساليب الإرهابية في ترويع المجتمع وقتل الناس الأبرياء وتدمير الاقتصاد الوطني والثروة الاجتماعية من جهة ثانية.

ومن هنا تبدو للمتتبع حقيقة التفاعل والتشابك الضروريين بين العامل الموضوعي والعامل الذاتي والذي لا ينشأ بصورة ميكانيكية، بل يتطلب نضالاً دؤوباً من جانب القوى المثقفة والواعية في المجتمع.

الجواب الثاني

إن الإجابة عن السؤال الأول تكشف جوهر الإجابة عن السؤال الثاني من حيث البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربية والتعليم، وتضع نصب أعيننا، ونحن نناضل من أجل بناء الدولة الديمقراطية، أهمية منح القضايا التالية اهتماماً أكبر:

١، الاهتمام بالعملية التربوية والتعليمية التي تستغرق وقتاً طويلاً إلى حين الحصول على نتائج طيبة، تربية وتعليم وثقافة إنسانية ديمقراطية حرة بعيدة عن التعصب الديني والقومي أو التمييز بمختلف أشكاله. إن مكافحة أمية القراءة والكتابة لم تعد كافية، بل يفترض مكافحة أمية التعامل الواعي مع التقنيات الحديثة والثورة الجديدة في الحضارة الإنسانية الأكثر حداثة وتقدماً.

٢. إعادة صياغة الكثير من بنود الدستور العراقي لجعله مفهوماً وواضحاً وليس حملاً لأوجه عديدة أو تشويه مسحة طائفية سياسية مريبة لا تمت إلى الدساتير الديمقراطية بصلة.

٣. الفصل الفعلي بين السلطات الثلاث والاستقلال التام للقضاء وفصل الدين عن الدولة وممارسة بنود الدستور العراقي في ما يخص نزاهة الانتخابات العامة ووضع القوانين الكفيلة بممارسة الحياة الحزبية والسياسية بصورة عقلانية والتداول الديمقراطي البرلماني للسلطة. وليس هناك أهم من رفض بناء الأحزاب العراقية على أسس طائفية سياسية أو مذهبية، إذ أنها السبيل لزعة الوحدة الوطنية العراقية وتدمير النسيج الوطني للشعب العراقي بكل مكوناته القومية.

٤. إن التفكير العقلاني يطرح ضرورة منح المثقفة والمثقف في العراق الدور المناسب والفعال في الحياة العامة وفي تعميق الوعي الوطني والديمقراطي للمواطن وعلى أساس المواطنة الحرة، وعلى أساس عدم التمييز بين المرأة والرجل، بل المساواة بينهما.

٥. ولا بد من إلغاء المحاصصة الطائفية الراهنة التي عمقت ما كان موجوداً من تمييز طائفي في العراق قبل ذاك ومنذ تأسيس الدولة العراقية وتفاقم بعد ذلك، وخاصة في فترة حكم القوميين العرب والبعثيين الذين دمجوا

عملياً بين القومية والمذهب السني واتهموا الشيعة بالشعبوية والعداء للعرب ظلماً وبهتاناً.

إن بناء الدولة الديمقراطية عملية معقدة وصعبة كما أنها طويلة الأمد، إذ تبدأ بتغيير بنية الاقتصاد والمجتمع والوعي وتتواصل متزامنة ومصاحبة لدور فعال لوسائل الإعلام والثقافية والتربية والتعليم والمناهج التربوية والدراسية والممارسة الفكرية والسياسية للأحزاب العراقية.

الجواب الثالث

الأزمة العراقية أزمة مركبة تجمع بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية والأزمة الثقافية والتربوية والتعليمية، إضافة إلى أزمة أخلاقية وقيم حضارية، أزمة دولة ومجتمع في آن واحد. وتبرز تجليات هذه الأزمات لا في كل مجال على انفراد حسب، بل وفي فعل كل منها وفي تشابك أفعالها وتداخل عواقبها أو التأثير المتبادل في ما بينها. هنا يمكن أن أورد مثلاً واحداً على المجال التربوي والتثقيفي:

حين نواجه في الساحة السياسة أحزاباً طائفية سياسية تعتمد المذهب كهوية وتمارس التمييز الطائفي السياسي، وحين تمارس هذه الصيغة في توزيع المناصب الوزارية، سنجد تجليات ذلك في داخل كل وزارة وفي العلاقة بين الوزارات وكذلك بين كل الوزارات والمراجعين المتتبعين لمعاملاتهم اليومية، وستخلق إشكالية اجتماعية وحكومية في آن واحد وستنعكس على بقية مجالات الحياة. أو حين تكون المناهج الدراسية في المدارس الابتدائية محملة بفكر طائفي سياسي وقومي شوفيني سينعكس ذلك سلباً على العلاقة بين الطلبة ويتفاقم لينعكس على العائلات وعلى المجتمع بأسره، ثم ينمو في

داخل الدولة وابتفتت النسيج الوطني. ويخلق أزمة ثقة في ما بين الناس وبين الناس والحكومة...الخ.

والأزمة الاقتصادية القائمة في العراق ذات طبيعة بنيوية، وتتجلى في بنية الاقتصاد وتجليات ذلك في البنية الاجتماعية. ويخلق هذا الواقع المتخلف بطالة واسعة وبطالة مقنعة، وتبرز تجلياتها في مشكلات اجتماعية ونفسية وأخلاقية كبيرة، وهو ما يعاني منه العراق حالياً.

الأزمات العراقية المتداخلة والمتبادلة الفعل والتأثير ليست بنت اليوم، وهي مترامية عبر الزمن، ولكنها متفاقمة مع الأيام وبفعل عوامل عديدة جئت على ذكر أهمها في الإجابتين السابقتين، إذ لم تجر معالجتها بصورة سليمة.

الجواب الرابع

لقد نشأت الدولة العراقية باتجاهات ثلاثة، وهي:

١. دولة تقوم على أساس دستور مدني ديمقراطي يعتمد الملكية الدستورية الديمقراطية قاعدة للحكم في البلاد.

٢. دولة اعتمدت المذهب السني في الإسلام، رغم أنها تميزت بالعلمانية من الناحية العملية، ولكنها لم تخل من التمييز الطائفي الممارس فعلاً.

٣. دولة تعتمد قانون العشائر كمرادف للدستور المدني الديمقراطي.

وفي الممارسة العملية كنا نجد هذه الحالات الثلاث مع موقف شيعي ينبع من المؤسسة الدينية الشيعية مشجع على عدم المشاركة في الدولة ثم المشاركة فعلاً من جانب فئات المجتمع وبرز موقف المواطنة بوضوح أفضل، ولكنه بقي يعاني من التمييز، إضافة على التمييز ضد المرأة. وقد شكوا الملك فيصل الأول من واقع المجتمع وفئاته المثقفة حينذاك.

جاءت ثورة تموز ١٩٥٨ فأعطت زخماً جديداً لمبدأ المواطنة العراقية ومحاول معالجة المشكلات الطائفية بروح تقدمية، خاصة وأن قائد الثورة كان من أب سني وأم شيعية ولم يلتزم بالطائفية بل كان ضدها وعمل من أجل المواطنة والتي تجلت حين سؤل كيف يعين العالم الكبير الدكتور عبد الجبار عبد الله رئيساً لجامعة بغداد وهو صابئي مندائي الدين، فقال لهم بوضوح تام أنا عينته رئيساً لجامعة بغداد وليس أماماً لجامع.

ثم جاء حكم البعثيين والقوميين، فكان التمييز الطائفي على أشده وتفاقم سنة بعد أخرى حين بدأت صحافة عدي صدام حسين بالإساءة لأتباع المذهب الشيعي بصورة وقحة وقبيحة، مما عمق مشاعر الخلاف، ولا يجوز بأي حال اتهام أتباع المذهب السني بالمسؤولية عما مارسه القيادة البعثية وعائلة صدام حسين في هذا المجال.

وحين سقط النظام دارت الدائرة بعكس الاتجاه وأصبح المجتمع يعاني من طائفية مستفحلة شددتها الأحزاب السياسية الإسلامية والقائمة على أسس مذهبية وممارسات طائفية سياسية،

والدولة التي نهضت في أعقاب إسقاط النظام الدكتاتوري عبر الحرب الخارجية قامت على أسس طائفية وجدت تعبيرها في بنية مجلس الحكم الانتقالي. وبالتالي لم تنهض الدولة العراقية بتفتيت النهج الطائفي بل كرسته وعمقته ونقلته إلى الأوساط الشعبية وما اقترن بذلك من قتل متبادل على الهوية ونشاط قوى الإرهاب الطائفية والمليشيات المسلحة في هذا الصدد.

نحن بحاجة إلى ثلاث عمليات:

١. التخلي عن إنشاء أحزاب سياسية تقوم على أساس مذهبي وتمارس سياسات طائفية، بل نحتاج إلى أحزاب وطنية عراقية لا تعتمد الدين والمذهب أساساً لها.

٢. التخلي عن ممارسة مبدأ المحاصصة الطائفية في توزيع المناصب في الدولة وفي الوزارات والمؤسسات. ومن المؤسف أن نتابع الآن عودة قوى إسلامية سياسية مذهبية مرة أخرى إلى تحالفات ذات نهج مذهبي طائفي سياسي لا يقود إلا إلى انتعاش الطائفية السياسية المقابلة وإلى تصليب الانقسام والاصطفاف الطائفي في المجتمع. ومثل هذا النهج لا يفتت الطائفية بل ينشطها. وما جر بعض العلمانيين من أتباع المذهب الشيعي إلا محاولة جادة لتفتيت القوى الديمقراطية وعزلها عن محيطها ودورها الديمقراطي.

العراق ليس بحاجة إلى دولة مركزية جامدة ومتصلبة، بل بحاجة إلى دولة مدنية اتحادية ديمقراطية تعي دورها ومهامها، وتضع القوانين الكفيلة بتوزيع المهام على ثلاث مستويات على مستوى الحكومة الاتحادية وعلى مستوى ح-كومة الإقليم وعلى مستوى المحافظات. وهي الصيغة التي تجعل الجميع قوياً من خلال ممارسته لصلاحياته أو حقوقه وواجباته لإنجاز المهمات الملقة على عاتقه.

الجواب الخامس

خلال سنوات العهد الملكي نمت الطبقة الوسطى العراقية ببطء شديد وعانت الكثير من المصاعب، ولكنها، وبالتعاون مع الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة والمتقنين، لعبت دوراً مهماً في النضال من أجل إقامة المجتمع المدني ونشر الديمقراطية. وكانت لهذه الطبقة الوسطى ممثلون سياسيون مثل الحزب الوطني الديمقراطي، معبراً عن الوسط ويسار الوسط بشكل عام، في حين كان حزب الاستقلال معبراً عن يمين الوسط أو اليمين القومي للفئات الوسطى، أما حزب الجبهة الشعبية فكان يتحرك بينهما.

وفي تموز من عام ١٩٦٤ تلقت الطبقة الوسطى الصناعية ضربة قوية من قبل القوى القومية، حين أصدر عبد السلام محمد عارف بناءً على توصيات القوميين الناصريين، ومنهم الدكتور خير الدين حسيب، قرار تأميم مشاريع الطبقة الوسطى في الصناعة والتجارة على نحو خاص، بهدف التقارب مع إجراءات وقرارات التأميم التي أصدرها جمال عبد الناصر في مصر في الفترة بين ١٩٦١-١٩٦٤. وقد أعاققت هذه الإجراءات نمو الطبقة الوسطى في العراق، وخاصة في مجال التصنيع، كما كانت قد أعاققت قبل ذلك تطور الاقتصاد المصري وأجهزت على الطبقة الوسطى بشكل خاص.

ثم تمتعت الطبقة الوسطى في العراق ببعض المكاسب في العقد الثامن من القرن العشرين والذي لم يستمر طويلاً، حيث كانت الغوص في سياسات الاستبداد ومصادرة كل شكل من أشكال الحرية ثم الحروب المتتالية. وتعرضت البرجوازية المتوسطة إلى ضربات قوية ولم تعد هناك في تسعينيات القرن العشرين طبقة وسطى بل انحدر أصحابها إلى مستوى الفئات البرجوازية الصغيرة مثلاً أو تركوا البلاد إلى الخارج. ونمت على أنقاض هذا الواقع بعض القطط السمان من أصحاب النعمة الحديثة من أتباع النظام وحاشيته وحواشيه.

واليوم لا نجد طبقة وسطى فعلية في البلاد، ولكن هناك نشوء جديد لطبقة وسطى لا تزال لا تحظى بأي اهتمام ورعاية ودعم. والمجال الملائم والضروري لنمو البرجوازية المتوسطة أو الطبقة الوسطى هو القطاع الصناعي والاستثمار الزراعي الحديث والنشاط التقني والأبحاث وفي مجالات التجارة الداخلية والمصارف والتأمين التي تعتمد على المنتجات المحلية وليس الاستغراق في الاستيراد إلى حد منع نمو طبقة وسطى صناعية وزراعية حديثة.

العراق يواجه مصاعب جمة في هذا المجال والذي تجسده تصريحات مهمة صادرة عن رئيس اتحاد الصناعات العراقي ورئيس اتحاد رجال الأعمال، إضافة إلى ما يطرحه الاقتصاديون المتخصصون في مجالات التنمية والتصنيع في البلاد.

إليكُم الملاحظة التالية :

خلال الأشهر الأخيرة، دع عنك منذ تولي السيد المالكي رئاسة الوزراء التقى عشرات المرات بشيوخ العشائر والتجمعات العشائرية ألقى فيه العشرات من الخطب، ولكن لم يلتق ولا مرة واحدة باتحاد الصناعات العراقي أو باتحاد رجال الأعمال أو بأساتذة الجامعة، في ما عدا اجتماع ذوي الكفاءات القادمين من الخارج، كما لم يلتق بالاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق. إنها لظاهرة سلبية تعبر عن الموقف من المجتمع المدني من جهة، ومن المجتمع العشائري من جهة أخرى. وهي ظاهرة سلبية غير مقبولة ومؤثرة سلباً على وجهة تطور المجتمع.

٢٠٠٩/٩/٥

كاظم حبيب

برلين في ٢٠٠٩/٨/١٨

عزيزي الأخ الفاضل الشاعر والصحفي الأستاذ كاظم غيلان المحترم
تحية طيبة

أرجو أن تكون بصحة جيدة ومزاج رائق.
أرسل لك إجاباتي عن الأسئلة التي قدمتها لي أرجو أن تكون مناسبة ومفيدة.
حين نشرك إياها أخبرني لكي يمكن بعدها نشرها في المواقع أو تقوم أنت بنشرها كما تشاء. فهي لك ولم تعد لي.
دمت سالماً وعزيزاً وتحياتي لجميع الأصدقاء.
أخوك كاظم حبيب

أسئلة الشاعر المبدع والصحفي الأستاذ كاظم غيلان الموجهة إلى الدكتور كاظم حبيب

السؤال الأول: ما هي رؤيتكم المستقبلية لآفاق التجربة الديمقراطية في عراق ما بعد ٢٠٠٣ وما أبرز معوقات نجاحها؟

الجواب الأول: كان الشعب العراقي أمام طريقين للخلاص من دكتاتورية صدام حسين ونظامه السياسي الفاشي:

كان الطريق الأول يفترض أن يمر عبر نضال الشعب ووقواه السياسية المعارضة داخلياً ومن خلال تكامل الشرط الذاتي مع الشرط الموضوعي للإطاحة بالنظام السياسي الصدامي من جهة، وإسناد ودعم الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي لهذا النضال من جهة أخرى.

أما الطريق الثاني فكان يمر عبر قوى خارجية تطيح به وفق أجندتها السياسية تلتقي في بعضها مع أجندات القوى السياسية العراقية وتتعاون معها.

إلا أن الشعب العراقي وقواه السياسية في الداخل عجزا عن تحقيق مهمة الإطاحة بالنظام عبر الطريق الأول، فلم يبق أمام الشعب وقواه السياسية غير الطريق الثاني الذي حقق فعلاً الإطاحة بالنظام. ولم يكن ممكناً الخلاص منه، كما بدا للكثيرين، لولا الضربة الدولية.

إن عدم تحقيق المهمة عبر الطريق الأول أكد بوضوح عدم نضج الظرف الذاتي، أي واقع ضعف قدرات المجتمع ووعيه ووعي قواه السياسية في

الداخل على الخلاص من الدكتاتورية، إذ لم تكن مؤهلة لإجراز مثل هذه المهمة الثقيلة. وهذه الحقيقة تجلت ووجدت تعبيرها في تداعيات الحرب وما اقترن بها من تجاوزات فظة وسقوط مؤسسة الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية دفعة واحدة وتدمير البنية التحتية. وفي مثل هذه الحالة يكون بناء الديمقراطية عملية معقدة وصعبة جداً ومحفوفة بمخاطر جمة بخلاف سقوط النظام عبر القوى الداخلية ونضوج كافة الشروط الذاتية والموضوعية، إذ يكون الشعب وقواه السياسية قادران على تحمل المسؤولية ويكونان بمستوى المهمة، كما حصل في بداية ثورة تموز من العام ١٩٥٨، حيث تشابكت ايدي الشعب والمنتفضين العسكر لمواجهة احتمالات الردة وصفا ذهن الناس وحسنت نيتهم، بعكس ما حصل في أعقاب سقوط أعتى دكتاتورية في الشرق الأوسط والعالم حينذاك.

نقرب اليوم من السنة السابعة على سقوط النظام تحت ثقل الحرب الخارجية والسياسات الخاطئة التي مارسها الإدارة الأمريكية والقوى السياسية العراقية وسيادة النهج الطائفي السياسي اليميني المتطرف مما خلق أوضاعاً معقدة تنطلق من مبدأ المحاصصة الطائفية التي سادت في مؤسسات الدولة الهشة والنظام السياسي الطائفي. وشهد العراق احتراباً شديداً وصراعاً حاداً حول السلطة والنفوذ أو الجاه والمال واختلط كل ذلك بنشاط متسارع ومتفاقم لقوى إرهابية دموية كانت تريد إشعال حرب طائفية والهيمنة على الوضع في العراق. وزاد في الطين بلة ضعف القوى الديمقراطية العراقية بكل فصائلها لأسباب لم تعد مجهولة على الجميع وضعف وعيها وعجزها عن إيجاد قواسم مشتركة في ما بينها للتعاون والتنسيق والتكامل في النضال.

العراق جزء من منطقة الشرق الأوسط والعالم. ولا بد لمسيرة العالم في القرن الحادي والعشرين أن تفرض من الناحية المبدئية مسيرة ديمقراطية في العراق على المدى الأبعد. ولكن هذه العملية بحاجة إلى من يناضل من أجلها ويدفع بها، إذ أنها ليست عملية ميكانيكية أو عفوية.

لقد عاش العراق ولا يزال في أجواء ردة فكرية وسياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية رجعية مرعبة، إضافة إلى انهيار اخلاقي أو قيمي ونفسي وبيئي كبير. ولن نتخلص من هذا الواقع الجديد بسهولة خاصة وأن العراق يعيش تحالفاً سياسياً معقداً، تحالفاً يجمع بين أغلب شيوخ العشائر مع أغلب المؤسسات الدينية الشيعية والسنية في ظل علاقات إنتاجية متخلفة في الريف وتجلياتها الصارخة في حياة المدينة والجماعات المهمشة فيها، ومع جيران يسعى البعض الكثير منهم إلى إعاقة المسيرة الديمقراطية ويعمل على فرض هذه الطائفية السياسية أو تلك عليه، فالعراق اليوم لا يزال بين حانة وماتة، ونأمل أن لا يفقد وجهته الديمقراطية الضرورية لبناء بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب، إذ لن ينفع العراق سوى شعار "الدين لله والوطن للجميع". إن عملية التغيير والتوجه صوب بناء المجتمع المدني الديمقراطي والدولة المدنية الديمقراطية ليست عملية سهلة ولن تتحقق من فوق، بل هي عملية اجتماعية - اقتصادية، وسياسية - ثقافية. وهذا يعني لا بد من النضال على عدة جبهات في آن واحد، أي النضال على الجبهات التالية:

١. الجبهة السياسية:

السعي لإقامة علاقات متينة سليمة مع فئات المجتمع العراقي من خلال تبني مطالبه اليومية المشروعة والنضال المطلبي بكل أساليبه وأدواته

السلمية والديمقراطية لتعزيز العلاقة بالناس وكسب ثقتها واحترامها من جانب قوى التيار الديمقراطي.

العمل من أجل إيجاد تحالف سياسي بين قوى التيار الديمقراطي وفق برنامج مطلبى شعبي يؤهله لتعبئة الناس حوله وكسب ثقة وصوت الناخبة والناخب في العراق.

اختيار أساليب وأدوات النضال المناسبة وتنشيط الجماهير الشعبية في القطاعات المختلفة للدفاع عن مصالحها وحياتها اليومية ومن أجل العمل والخدمات الضرورية. وليس غريباً على المجتمعات أن تعتمد إلى الإضراب والمظاهرة السلمية لتحقيق المصالح.

رفض الطائفية والفكر الشوفيني وضيق الأفق القومي والعمل على تكريس مبدأ المواطنة الحرة، دون الإساءة إلى الهويات الثانوية التي يفترض أن لا تؤثر بأي حال على مبدأ المواطنة الحرة والمتساوية للفرد العراقي رجلاً كان أم امرأة ومن اي قومية انحدر أو إلى أي دين أو مذهب انتسب.

رفض تدخل قوى ودول الجوار في الشؤون العراقية والسعي لتعطيل نشاط القوى المؤيدة لدول الجوار سياسياً والراغبة في نشر الفوضى والعبثية في البلاد.

٢. الجبهة الاقتصادية:

وضع استراتيجية تنموية عامة وشاملة لاستخدام موارد النفط لصالح تغيير بنية الدخل القومي على المدى المتوسط والبعيد.

النضال من أجل تنظيم التجارة الخارجية ووضعها في خدمة التنمية الاقتصادية والبشرية وإشباع حاجات السكان وتخليص العراق من طابعه الريعي الاستهلاكي الراهن.

الدعوة الجادة والنضال الفعلي من أجل تحديث الزراعة في العراق والتصنيع الحديث، إذ بدونهما يصعب تغيير واقع العراق الزراعي والعشائري المتخلف، ويصعب حقاً بناء مجتمع مدني حديث وديمقراطي ودولة مدنية ديمقراطية قوية.

توفير الخدمات الأساسية للشعب كله وخاصة للفئات الكادحة من المجتمع في المدينة والريف التي تعاني اليوم الأمرين من انقطاع التيار الكهربائي أو نقص الماء الصافي للشرب أو قلة الرعاية الصحية أو نقص التعليم والمدارس، بدلاً من مواصلة تحسين مستوى حياة الأغنياء على حساب الفقراء والمهمشين في المجتمع، أو بناء ترسانة عسكرية جديدة في البلاد.

إعادة النظر بالسياسة النفطية العراقية من خلال تأمين التحديث لأجهزتها وقنوات تسويقها دولياً، ومن خلال توجيه موارد النفط المالية صوب التنمية الاقتصادية والبشرية لتغيير بنية الإقتصاد الوطني وبنية المجتمع الطبقية في آن، إضافة إلى تغيير وعي الإنسان وموقفه من العمل والوقت والاقتصاد والقانون.

مكافحة الفساد المالي والإداري اللذين ينخران اليوم في كيان الدولة والمجتمع ويعطلان عملية التنمية الاقتصادية والبشرية في آن.

٣. الجبهة الثقافية:

تأمين الحرية الأكاديمية وحرية الصحافة والنشر وحماية الإنسان من المحاربة بالرزق أو السجن أو التعذيب أو القتل واحترام حقوقه كاملة غير منقوصة.

العمل من أجل إجراء تغيير علمي وعملي في مجالات واتجاهات التربية والتعليم والمناهج التدريسية والتخلص من الفكر القومي الشوفيني والفكر الديني المتخلف والفكر الطائفي السياسي المقيت.

تأمين الحرية الكاملة للنشاط الثقافي والاعتراف بدور الثقافة والمثقفات والمثقفين في حياة المجتمع وبناء الإنسان العراقي الجديد والقيم الديمقراطية الحديثة والدولة المدنية الديمقراطية. كما يفترض وضع الثقافة في متناول الإنسان العراقي.

إن أبرز معوقات بناء المجتمع الديمقراطي والدولة الديمقراطية في العراق، إضافة إلى ما ذكر في أعلاه، تتجلى في تلك التركيبة الثقيلة للنظام الفاشي الصدامي وما أنتجه من تناقضات وصراعات قومية ودينية ومذهبية وفكرية وسياسية والتي يعاد إنتاجها بطرق مختلفة حالياً وبأساليب وأدوات أخرى ولكن من خلال بعض سياسات الحكم وبعض الفئات الحاكمة وأحزابها السياسية والإيديولوجيات التي تلتزم بها وتريد فرضها على حياة الناس. كما تتبلور تلك المعوقات في التخلف الفكري وتخلف الوعي الاجتماعي والديني والسياسي وسيادة العلاقات المتخلفة في الريف، إضافة إلى سيادة الطائفية ودور وتأثير المؤسسة الدينية وتدخلها المستمر في الحياة السياسية العراقية وتأثيرها على الحكام من وجهة نظر دينية ومذهبية متشددة. كما أنها تكمن في مواصلة إضعاف دور المثقفة والمثقف الديمقراطيين في العراق وإبعادهما

عن نقطة الضوء الضرورية للبدء ببناء الفرد والمجتمع في العراق من جانب الحكم وبعض الأحزاب السياسية.

السؤال الثاني: من المشاكل العالقة الآن على المستوى السياسي قضية كركوك المتنازع عليها، ما الحلول الموضوعية اللازمة لها من وجهة نظركم؟
الجواب الثاني: تعتبر قضية كركوك واحدة من أعقد المشكلات التي تواجه العراق في المرحلة الراهنة، رغم أن الحل قد وضع أساسه في الدستور العراقي الجديد. وسبب التعقيد في هذه القضية ناشيء عن خمسة عوامل أساسية، وهي:

السياسات التي مارستها حكومات النظام الملكي حين وجهت جمهرة من عائلات العشائر العراقية إلى الحويجة للسكن فيها وبدأت بتغيير بنية السكان في لواء كركوك، كما اتفقت مع شركات النفط الاحتكارية الأجنبية على تعيين العرب والكلدان والآشوريين وتقليص تعيين الكرد والتركمان في منشآت هذه الشركة، بأمل زيادة عدد العائلات العربية على حساب العائلات الكردية والتركمانية.

ثم تواصلت هذه السياسة في العهود القومية والبعثية، ولكن بشكل خاص في العهد البعثي الثاني حيث مورست سياسة التعريب القسري ثم التهجير القسري للسكان الكرد بشكل خاص ومن ثم السكان التركمان، إضافة إلى القتل الهتمي الذي تجلى في أحداث ومجازر الأنفال وحلجة ضد الكرد على نحو خاص.

تنشيط وتسريع عملية إسكان العائلات العربية التي رحلت قسراً محل العائلات الكردية والتركمانية التي هُجرت قسراً من محافظة ومدينة كركوك. وقد منح النظام العائلات العربية المرحلة إلى كركوك الكثير من المكاسب لتبقى فيها. وقد تم بذلك سلب أراضي ودور الكرد والتركمان المهجرين.

المعاناة الكبيرة التي تعرضت لها العائلات المهجرة من الكرد على نحو خاص وزيادة التوتر بين سكانها قبل وبعد سقوط النظام، خاصة تلك الرغبة الجامعة لدى المهجرين في العودة إلى مناطق سكناهم التي هجروا منها قسراً، وربما الانتقام ممن احتل أرضه أو داره!

لقد صرف صدام حسين وحزبه الكثير من أموال الشعب ليحول الكثير من تلك العائلات العربية إلى قوى اجتماعية مساندة لحزب البعث ولنهجه الشوفيني وسياساته المناهضة لاتباع القوميات الأخرى، مما زاد في تعقيد العلاقة بين القوميات العديدة القاطنة في كركوك. ومن يتابع نشاط بعض القوى العربية في كركوك يتعرف على كونهم من اشد القوى القومية الشوفينية والبعثية خصومة للقوميات الأخرى، رغم محاولتهم التحالف مع التركمان الذين اضطهدهم قبل ذاك ليكونوا ضد الكرد. وقد ارتكب الكرد العديد من الأخطاء منذ بدء محاولة حل هذه المشكلة، ولكنها ليست المسألة أو المشكلة الأساسية في ما يحصل الآن هناك.

من الناحية التاريخية يعتبر الكرد والآشوريين والكلدان من أقدم سكان المنطقة ثم يليهم العرب وفيما بعد التركمان. فمع الفتح الإسلامي دخل العرب إلى المنطقة، ومنها كركوك، ومع وجود الدولة الإسلامية وخاصة العباسية نزحت العشائر التركمانية إلى العراق وعملت أساساً في القوات العسكرية العباسية وشكلت في فترة ما دويلاتها المعروفة لنا بين سقوط الدولة العباسية في العام ١٢٥٨ ودخول الدولة العثمانية إلى العراق. والمنطقة من الناحية الجغرافية والبيئية تشكل جزءاً من إقليم كردستان الجنوبي.

واليوم يسكن في هذه المدينة خليط من السكان الكرد والتركمان والعرب والكلدان والآشوريين. وحين الاعتماد على إحصاء العام ١٩٥٧ يتبين لنا

بأن السكان الكرد هم الأكثرية ثم يليهم السكان التركمان فالعرب. وكركوك كانت عاصمة ولاية شهرزور في إطار الدولة العثمانية في فترة إمارة ملا محمد الشهرزوري، والتي أصبحت فيما بعد ولاية الموصل.

وضعت المادة ١٤٠ حلاً دستورياً لهذه المسألة وعلينا جميعاً الالتزام بها بغض النظر عن رأي كل منا في هذا الدستور أو هذه المادة. والحل يتطلب عدة إجراءات لا بد من الالتزام بتطبيقها. ومن المؤسف أن يجري التسويف المستمر مما يعقد القضية ولا يحلها.

وبصدد إقليم وشعب كردستان فأنا ومنذ التزامي بفكر وسياسة الحزب الشيوعي العراقي، حتى بعد أن أصبحت مستقلاً سياسياً عن الحزب، ولكني يساري ومادي جدلي الفكر والتوجه، أعرف أن من حق الشعب الكردي تقرير مصيره بنفسه، وأريد طموحه من أجل الوحدة والدولة الواحدة، كما أؤيد الوحدة العربية والدولة العربية الواحدة، وكلاهما حلم الأمتين الكردية والعربية، ولكنهما يبقيان حلمان ولفترة طويلة جداً. ولكني أدرك أيضاً بأن الخارطة السياسية غير قابلة للتغيير حالياً ولعقود قادمة، كما أن الشعب الكردي إذا ما حصل على حقوقه المشروع والعادلة، فلن يفكر بالانفصال عن القسم العربي من العراق، بل أن القسمين يشكلان الجمهورية العراقية الاتحادية الديمقراطية الموحدة. مدينة كركوك مدينة كردستانية من حيث الجغرافيا ومدينة عراقية من حيث تعدد القوميات القاطنة فيها، وهي بالتالي لكل العراقيات والعراقيين، على أن تحسم المادة ١٤٠ الخلاف الحاصل بشأنها.

لا يجوز جرجرة قضية كركوك لأنها محملة ببارود شديد الانفجار على مستوى العراق كله، وبالتالي لا بد من معالجة القضية وفق الدستور ولصالح

وحدة العراق وتفويت الفرصة على الشوفيين وضيق الأفق من إشاعة الفوضى ونزيف الدم في العراق. وحين يؤجل الإحصاء السكاني هناك فهو دليل جديد على وجود قوى تريد إعاقة تنفيذ نص المادة ١٤٠، وفي هذا تأجيج للمشاعر وتأليب غير مباشر على الوضع ذاته، ومنح من يريد الصيد بالماء العكر الفرصة لتأليب البعض على البعض الآخر.

السؤال الثالث: تجربة منظمات المجتمع المدني التي شهدتها عراق ما بعد التغيير هل ستسهم في بناء عراق جديد تنعم به الأجيال اللاحقة؟

الجواب الثالث: يعتبر نشوء وتطور منظمات المجتمع المدني في العراق ظاهرة صحية. وقد بدأت في العشرينات من القرن العشرين مستفيدة من أفراد الجيش البريطاني حين بدأوا بتشكيل النوادي والنشاطات الثقافية. وقد وجدت مثل هذه المنظمات في بغداد والبصرة وفيما بعد في الموصل وفي مدن عراقية أخرى. وقد تكونت للشعب العراقي خبرة لا بأس بها في تكوين مثل هذه المنظمات في العهد الملكي، رغم المصاعب التي كانت تواجهها من جانب الحكومة، ومنها النقابات واتحادات والجمعيات الرياضية والفنية والنوادي الثقافية.. الخ. ثم كان الهجوم الشرس على هذه المنظمات في العهد القومي والبعثي الاستبدادي الأول ومن ثم العهد البعثي الثاني على نحو خاص الذي حلّ أو فرغ ما وجد من هذه المنظمات من محتواها الأساسي وحولها إلى بيداق بيد النظام لتركيع الأعضاء لصالح سياسات ومواقف النظام.

وبعد سقوط النظام نشأت عشرات التنظيمات المدنية التي تسعى إلى أثبات وجودها في الساحة العراقية. نحن الآن أمام مجموعة كبيرة من منظمات المجتمع المدني. بعضها قد أسس من قبل كوادر حزبية سياسية لتكون في خدمة سياسات تلك الأحزاب، وبعضها أسس لصالح قوى إسلامية سياسية

ومجموعات دينية لتخدم أغراضاً معينة داخلية أو إقليمية أو دولية. وبعضها الآخر تأسس بصورة مستقلة يعمل في المجالات الثقافية والفنون الإبداعية والنشاطات الاجتماعية والرياضية، ومنظمات الشباب والمرأة والطلبة والنقابات العمالية والجمعيات الفلاحية... الخ. وهي منظمات مجتمع مدني ضرورية ومهمة في آن.

تشكل مثل هذه المنظمات العصب المستقل والحساس في المجتمع المدني الديمقراطي وفي الدولة المدنية الديمقراطية لتكون عوناً لأعضائها من جهة، وعوناً للحكومة الديمقراطية أو ناقداً ومعارضاً لها حين تبتعد عن طريق السوي وعن القيم والسياسات الديمقراطية.

تتبلور مهمات منظمات المجتمع المدني في تعبئة فئات المجتمع من اختصاصات ومجالات مختلفة لا دفاعاً عن مصالح أعضائها فحسب، بل وعن مصالح المجتمع بأسره وعن تأمين الحياة الحرة والديمقراطية والالتزام بحقوق الإنسان وحقوق القوميات والعدالة الاجتماعية إضافة إلى حقوق المرأة ومساواتها بالرجل وحقوق الطفل والمعوقين في المجتمع. ونشاط مثل هذه المنظمات يتكامل ويتطور في مجتمع مدني ديمقراطي وفي دولة مدنية ديمقراطية. وإذا لا يحق للدولة التدخل في شؤون هذه المنظمات، بل يفترض أن تكون مستقلة في تكوينها ومستقلة في أهدافها ومواقفها، يفترض فيها، أي في الدولة الديمقراطية وفي نظام الحكم الديمقراطي وأجهزته التشريعية والتنفيذية والقضائية، دعم وتأييد وإسناد نشاط هذه المنظمات والمساعدة في التوعية والتنوير والالتزام بالدستور والقوانين ونشر ثقافة الحوار السلمي والديمقراطي والابتعاد عن الحرب والقوة وممارسة العنف في المجتمع وفي حل المشكلات التي تواجه فئات وقوى المجتمع.

ولا بد للعراق أن يستفيد من التجارب الدولية في وضع قانون منظمات المجتمع المدني. وضعت حكومة إقليم كردستان العراق قانوناً جديداً وجيداً لتكوين منظمات المجتمع المدني وضمان حريتها واستقلاليتها من الناحية النظرية، في حين تفتقد مسيرة العراق حتى الآن لقانون جيد. طرحت الحكومة العراقية مسودة قانون يحتوي على الكثير من المثالب والنواقص والاختلالات التي تضيق على المجتمع فرصة وجود منظمات مجتمع مدني جيدة ومستقلة وفاعلة لصالح المجتمع والدولة في آن. الرؤية التي حكمت وضع هذا القانون على مستوى العراق ليست ديمقراطية ولا مدنية، وهما بالأساس بحاجة إلى تغيير وتطوير.

لا شك في أن منظمات المجتمع المدني الديمقراطية لا يمكنها أن تحل محل الأحزاب السياسية، التي تعتبر جزءاً من منظمات المجتمع المدني الديمقراطي، بل هي مكملّة لمهام ونشاط الأحزاب، سواء التي في الحكم أم خارج الحكم، ولكنها مستقلة عنها حتى لو كانت من حيث الفكر والمواقف قريبة منها. إن وجود منظمات في المجتمع المدني لا يعني بالضرورة أن هذه المنظمات ديمقراطية، كما لا يعني أن النظام القائم ديمقراطي، بل أن المحك يبرز في مدى ممارسة هذه المنظمات سياسات ومواقف ديمقراطية مستقلة، وفي مدى ممارسة النظام القائم سياسات ديمقراطية تسمح بأشباع هذه المنظمات والمجتمع لدورهما في البلاد.

لقد وجدت منظمات جماهيرية في ظل الفاشية والنازية، ولكنها كانت منظمات فاشية غير ديمقراطية وغير مدنية. ولهذا لا يكفي الحديث عن نظام مدني ومجتمع مدني ومنظمات مجتمع مدني، بل يفترض الحديث عن نظام

مدني ديمقراطي ومجتمع مدني ديمقراطي ومنظمات مجتمع مدني ديمقراطية واعية وتمارس الديمقراطية باستقلالية عالية.

السؤال الرابع: هناك ملفات فساد إداري – مالي تثار بين الحين والآخر على مستوى الحكومة ومجلس النواب، هذه الملفات ما مدى تأثيرها على البنية الاقتصادية في العراق، وما أبرز الحلول القانونية الإجرائية لإنهاؤها؟
الجواب الرابع: وجود ملفات فساد في بلد ما لا يدعو إلى التطير، فإمكانية معالجة هذه الملفات أمر ممكن لو حسنت النية وأمكن تأمين محاسبة جادة من خلال مؤسسات الدولة الديمقراطية. فالكثير من الدول الديمقراطية الغربية توجد الكثير من ملفات الفساد، ولكنها تكتشف وتعالج بسبب وجود مؤسسات ومجتمع مدني ديمقراطي.

ولكن المشكلة تكون كبيرة ويصعب معالجتها حين يصبح الفساد المالي والإداري نظاماً قائماً ومعمولاً به على مستوى الدولة والأحزاب والقوى والجماعات والمجتمع. وهذه الحالة هي القائمة في العراق منذ العقد الثامن من القرن الماضي وفي عهد البكر – صدام حسين. ثم تفاقم في الثمانينات والتسعينات بشكل أخص مع فرض الحصار الدولي وحتى سقوط النظام. إلا أن وجود الشركات الأمريكية في العراق وانهيار الدولة العراقية ومؤسساتها ثم وجود مؤسسات غير ديمقراطية وغير حرة كما يفترض أن تكون ولا تمارس صلاحياتها بالوجه المطلوب وغياب دور النقد الفعال والملموس، كلها ظواهر فاقمت من قضية الفساد واصبح الفساد المالي والإداري نظاماً قائماً بذاته، وتعتبر المحاصصة الطائفية في المال والإدارة شكلاً من اشكاله، نظاماً سائداً في العراق ما بعد السقوط. وهنا تكمن صعوبة مكافحة هذا النظام، إذ أنه

أصبح نظاماً متشابكاً بنظام الحكم والدولة التي لا تزال غير قائمة على مؤسسات دستورية ديمقراطية حرة ومستقلة عن بعضها وفاعلة.

لقد فتح الوجود الأمريكي في العراق عبر شركاتها الخاصة المدعمة بسياسات حكومة جورج دبليو بوش بأعمال مخزية في مجال الفساد المالي والإداري، إضافة إلى مصادرة حقوق الإنسان في السجون والمعتقلات، ومنها معتقل ابو غريب الشهير بأفعاله غير الشريفة والهمجية. لقد أصبحت الرشوة قاعدة وليست استثناءً ومن لا يدفع يدان وليس من يقبض هو المدان. يعيش الشعب هذا في كل خطوة من خطوات المواطن في دوائر الدولة دون استثناءات مهمة، والكثير من اصحاب اللحى أكثر شراهة في أخذ الرشوة من أولئك غير الملتحين، إذ أن اللحية تغطي، كما يعتقدون، على ما يتسلموه من رشاوى..

الفساد المالي والإداري يدمر الدولة ونظام الحكم، ويسيء أكبر إساءة ممكنة للمواطن الفرد والمجتمع ولعملية التنمية الاقتصادية والبشرية. إنه نهب لموارد الدولة العينية والمالية من جهة، وهو تخريب في مجال منع الكفاءات من احتلال مواقعها في أجهزة الدولة والاقتصاد الوطني لصالح جماعات فاسدة أو توزيع محاصص حزبي وديني ومذهبي وسياسي وبعيداً كل البعد عن المصالح الوطنية من جهة أخرى.

إن الفساد المالي والإداري يقزم الموارد المالية المخصصة للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية أو للخدمات العامة من خلال مراحل مختلفة، وحين يصل المبلغ إلى التنفيذ يكون قد تقلص إلى العشر أو إلى أقل من الربع، وبالتالي يكون البناء أو التجهيز سيئاً ومعرضاً للإلتهيار أو العطل أو عدم الاستفادة منه أصلاً، وهو في كل الأحوال تفريط بأموال الشعب.

لقد تعرض العراق لنهب كبير، الحكومة ومن يعمل في "النزاهة" يعرف الكثير عما حصل ويحصل في العراق في هذا المجال. ويحق لنا ان نقول بأن بعض حُماة أموال الشعب هم سراقها وبصيغ مختلفة، والشعب يردد "حاميتها حراميتها".

يقول السيد رئيس الوزراء بوجود فساد، ولكن ليس بهذه الدرجة! ولكن لا أدري أي درجة مقبولة وأخرى غير مقبولة في مجال الفساد المالي والإداري. لقد وجد الفساد وتفاقم ولم ينته حتى الآن، بل هو متفاقم رغم وجود ملفات عالقة! وربما ستبقى عالقة!

إن أفضل معالجة تبرز في التحري عن أهل الدار، عمن يحيط بأهل البيت، أي عن قوى الأحزاب وقوى الحكومة وأجهزتها والوسطاء. حين يقتل شخص ما أو تغتصب امرأة، تبدأ الشرطة وأجهزة المباحث في أوروبا في التحري عن الجاني من بين افراد العائلة او الجيران، وغالباً ما تجد الفاعل في هذا المحيط الذي تحرت عنه. وأفضل عمل تقوم به الحكومة هو التحري عن الفاسدين والمفسدين بين الوزراء والمستشارين والخبراء والمدراء العاميين والمدراء، عندها ستجدهم حتماً، ولكن من يفتش عنهم يفترض أن يكون أبيض اليدين ونظيف الضمير لا يعرف في الحق لومة لائم.

أسواق للقارئات والقراء نموذجاً صغيراً في هذا المجال: راجعت قبل عامين دائرة الضريبة في إحدى دوائر ضريبة العقار في أحد أحياء بغداد. كان علي أن أدفع ضريبة عن شخص كان المفروض أن يدفعها. ولكي أعجل بالمعاملة وافقت على دفع الضريبة عن داري التي كانت مصادرة منذ العام ١٩٨٠ وكان تسكنها عائلة لرجل أمن عراقي صدامي. وفي دائرة الضريبة اقترب

موظف في الدائرة من المحامي الذي التزم قضية داري المصادرة وسأله إن كنت أنا الدكتور كاظم حبيب عضو المكتب السياسي سابقاً في "حزبنا الشيوعي العراقي" حسب تعبير الموظف ذاته. فقال له المحامي نعم هذا صحيح. فجاء وسلم عليّ مرحباً بوجودي في بغداد. وانتهت القضية. وحين خرجت قال لي المحامي أن كل الموظفين الذين ارتبطت معاملتي بهم طلبوا مبالغ صغيرة، إلا الذي اثار إلى معرفته بي وشخص كوني كنت عضواً في مكتب "حزبه" السياسي، فقد طلب مبلغاً أكبر دفعه له المحامي. أورد هذه القضية لكي أشير بأن ليس هناك من هو محمي من فساد ساد في البلاد وشمل العباد، إذ بدون دفع الرشوة تتعطل أمور الناس كلها. والحاجة أم الاختراع! وهذا المثل يؤكد بأن الرشوة لم تعد ظواهر متفرقة يمارسها البعض القليل، بل نظاماً قائماً ومعمولاً ومعترفاً به في آن.

تبدأ النظافة في المجتمع من اشباع حاجات الناس، من غياب البطالة والحرمان، من التربية والتعليم في المدارس ومن التثقيف والتنوير الذي يفترض أن ينهض به اساتذة شرفاء لا يبيعون الدرجات والشهادات بالمال والسحت الحرام، وقضاة لا يقبلون الذهب لحسم الأمور لمن يدفع أكثر، ولا جهاز دولة يعطل المعاملات حتى يدفع ما يطلبه الموظف. إذهبوا إلى دائرة الجوازات، إلى دائرة العقاري، إلى دوائر التقاعد، إلى دوائر الدولة الأخرى وأجهزة الشرطة ووالى السجون والمواقف وإلى أجهزة الأمن.. الخ، لتعيشوا التجربة بأنفسكم.

محاربة الفساد عملية معقدة ولكنها تبدأ من القمة وليس من القاعدة، إذ تبدأ رائحة السمك الفاسد من الرأس لا من الذيل. لا أشكك بأحد وليست في

نيتي الإساءة لأحد، ولكن التجربة الشعبية تقول والشواهد تؤكد ذلك. حين احتدم النقاش بين بعض النواب ونوري السعيد تحداهم بالقول استقبلوا من مجلس النواب ولنعيد الانتخابات ورشحوا أنفسهم، فسوف لن يفوز أياً منكم إن لم تسنده الحكومة. وهذا يعني أن الحكومة الفاسدة ستجلب نواباً فاسدين دون أدنى ريب. والبطانيات الموزعة تجلب أصواتاً لمن لا يستحق الصوت ولكن الحاجة تدفع من حصل على البطانية إلى منح صوته لمن لا يستحق .. وهكذا دواليك.

٢٠٠٩/٨/١٧

كاظم حبيب

منشورات مكتب الفكر والوعي

لِلْإِتِّحَادِ الْوَطَنِيِّ الْكُرْدِسْتَانِيِّ لِسَنَتَيْ (٢٠٠٩-٢٠١٠)

ژ	ناوی بلأوکراوه	ناوی نوسهر	سالی دهرچوون
۲۸۴.	زاراوه کانی کونفرانس	نه جاتی عهبدوڼلا	۲۰۰۹
۲۸۵.	دهرکه وتنی ریکخراوی قاعیده له کوردستانی عیراقد	یوسف گوزان	۲۰۰۹
۲۸۶.	سیاسه تی شیعہ کان دهرهق به کهرکوک و فیدرالی	نارام ردهعت	۲۰۰۹
۲۸۷.	مشکله تقیید السلطه السیاسیه بالقانون	زانا رؤوف حمه کریم	۲۰۰۹
۲۸۸.	یاسای پاریزگا ریکنه خراوه کان له ههریمینکدا	و. خلیل عهبدوڼلا	۲۰۰۹
۲۸۹.	سجالات عربیة کردیة	د. هه لکهوت حکیم	۲۰۰۹
۲۹۰.	ثیداری کوردی ناسته نگ و ناسوی گه شه کردن	ماموستا جه عهفر	۲۰۰۹
۲۹۱.	سؤسیال دیموکراسی (میژوو، تیؤری، رهخنه)	د. نه کرهمی میهرداد	۲۰۰۹
۲۹۲.	بیر - ناوهز - زمان	فوناد عهبدوڼره جمان	۲۰۰۹
۲۹۳.	مدینه إله القمر	تألیف: تمارا. إم. غرین ترجمة: عبد الرزاق محمود القیسی	۲۰۰۹
۲۹۴.	نه سستیری سوور - بهشی یه کهم	بوار نوره دین	۲۰۰۹
۲۹۵.	نه سستیری سوور - بهشی دوهرم	بوار نوره دین	۲۰۰۹
۲۹۶.	له باری کوردو عیراق و چه ند پرسیکی فکری وسیاسییه وه	نوسینی: شاکر نابولسی و: عهده الدت عهبدوڼلا	۲۰۰۹
۲۹۷.	هاریکاری نوی	و: کارزان کاوسین	۲۰۰۹
۲۹۸.	کاریگه ری مافه سروشتییه کان له سه ره لدان شؤرشد	سه مه ده زهنگه نه	۲۰۰۹
۲۹۹.	میژووی بیری کوردی	ماموستا جه عهفر	۲۰۰۹
۳۰۰.	بایده خی جیۆپۆلۆتیکی نه وتی پاریزگی کهرکوک	تارق کاکه رهش	۲۰۰۹

٣٠١	و رهواندوز	گهشتنامه‌ی ئەسفه‌هانی بۆ ناوچه‌ی شنۆ و ورمسێ	و. له‌ئه‌لمانیسه‌وه: ماکسیمیلیان بیتنهر پیشه‌کی و پێداچوونه‌وه: مامۆستا جەعفەر	٢٠٠٩
٣٠٢		کۆمه‌لگه‌ی مه‌ده‌نی میژووێه‌کی ره‌خنه‌گرانه	کامیل عه‌مه‌د قه‌ره‌داغی کردووێته‌ی به‌ کوردی	٢٠٠٩
٣٠٣		به‌رگریکردنمان له‌ قه‌ڵای هه‌ولێر ساڵی ١٩٩٠	عبد الرقيب يوسف هه‌ینی قادر	٢٠٠٩
٣٠٤	تاله‌بانی، جۆرج واشنتۆنی عێراق		خه‌لیل عه‌بدوللا	٢٠٠٩
٣٠٥	ده‌ پرسیاری کۆمه‌لناسی		ن: جویل شارۆن و: هێمن شه‌ریف	٢٠٠٩
٣٠٦	عیماد ئەحمه‌د دوو گفتوگۆی رۆژنامه‌وانی		مه‌کته‌بی بیروه‌وشیاری	٢٠٠٩
٣٠٧	چه‌ند لایه‌نیك له‌ میژووی ناسیۆنالیزمی تێرله‌ندی		و. کارزان کاسین	٢٠٠٩
٣٠٨	په‌یه‌وندی نێوان ده‌سه‌لاتی یاسادانان و جێبه‌جێکردن له‌ ده‌وله‌تی فیدراڵیدا		پیشه‌وا حمید عبدالله	٢٠٠٩
٣٠٩	الاتصال السياسي في الأحزاب الكردية الاتحاد الوطني الكردستاني		فؤاد علی احمد	٢٠٠٩
٣١٠	كه‌ركوك ئاروپك له‌راپردوو، دیدیک بۆ تاینده		ته‌حسین نامیق	٢٠٠٩
٣١١	قه‌یرانی دیموکراسی		و. بۆ فارسی. نور علی تابنده و. بۆ کوردی. عه‌مه‌د باخه‌وان	٢٠٠٩
٣١٢	نوڤین - ١٥ -			٢٠٠٩
٣١٣	خواطر مدنیة		محمد سليمان الأحمد	٢٠٠٩
٣١٤	پێنگه‌ی ئیزیدییه‌کان له‌ حکومه‌تی هه‌ریمی کوردستاندا (١٩٩٢ - ٢٠٠٨)		مونیره‌ ته‌بو به‌ کر عه‌مه‌د	٢٠٠٩
٣١٥	ده‌روازه‌یه‌ك بۆ په‌یه‌وندی نێوده‌وله‌تییه‌کان		د. ئەنوەر عه‌مه‌د فه‌ره‌ج	٢٠٠٩
٣١٦	كه‌ركوك له‌سه‌ده‌ی نۆزه‌ده‌مه‌دا		به‌ختیار سه‌عید مه‌جمود شوانی	٢٠٠٩
٣١٧	کۆمه‌له‌ی خوێندکارانی کورد له‌ ئەوروپا		هه‌ستیار محمد عه‌لی	٢٠٠٩

٣١٨.	پاش بوومه له‌رزەى هه‌ڵبژاردن	ماموستا جەعفەر	٢٠٠٩
٣١٩.	مسألة إبادة الأرمن - أمام المحكمة - الطبعة الثالثة	ترجمه: غسان نعتسان مراجعة: ماموستا جعفر	٢٠٠٩
٣٢٠.	حاجی قادری کۆبی	جەلال دەباغ	٢٠٠٩
٣٢١.	المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية	امین فرج شریف	٢٠٠٩
٣٢٢.	گۆرانیسه نابورییه کانی کهرکوک له‌روانگه‌ی سهرده‌مه مێژوویییه کانه‌وه	سمکۆ به‌هرۆز محمەد (ئه‌ژێ)	٢٠٠٩
٣٢٣.	برنارد ویتمان رسائل من كردستان (١٩٥٤ – ١٩٦٣)	ترجمه: غسان نعتسان مراجعة: ماموستا جعفر	٢٠٠٩
٣٢٤.	پارته سیاسیه‌کان و رای گشتی	رێبوار کهریم مه‌حمود	٢٠٠٩
٣٢٥.	حول الفدرالية – النظامان السويسري و العراقي – دراسة مقارنة	کارسین بابکر	٢٠١٠
٣٢٦.	المركز القانوني الدولي للقوات المتعددة الجنسيات في العراق	عبدالصمد رحيم كريم زنگنه	٢٠١٠
٣٢٧.	جلال طالباني – مواقف و آراء	صلاح پرواري	٢٠١٠
٣٢٨.	قراءة البعث للفاشية التاريخية	د. البرت عيسى	٢٠١٠
٣٢٩.	٢٠١٠ سالی کۆنگره‌ی رووبه‌رووبونه‌وه	حاکم قادر همه‌جان عزیز	٢٠١٠
٣٣٠.	پروژه‌ی مه‌کته‌بی بیوه‌هۆشیاری بۆ دا‌رشتنی به‌رنامه‌ی (ی. ن. ک)	عوسمان همه‌ ره‌شید گورون	٢٠١٠
٣٣١.	ئاغاو شیخ و ده‌وله‌ت	و. کوردۆ عه‌لی	٢٠١٠
٣٣٢.	مێژووی فه‌لسه‌فه	له‌سویدییه‌وه: عوسمان همه‌ ره‌شید گورون	٢٠١٠
٣٣٣.	طاباني جورج واشنطن العراق	خلیل عبدالله	٢٠١٠
٣٣٤.	العدالة بين الفلسفه و القانون	ت: حسن شذی اسماعیل نامق حسن	٢٠١٠